رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الكناش
في النحو والتصريف

لأبي الفداء (ت ٧٣٢ هـ)

دراسة وتحقيق
الدكتور جودة مبروك محمد

المجلد الأول في الاسم

مكتبة الآداب
٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة - ت: ٣٩٠٠٨٦٨

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الكُنَّاش
في النحو والتَّصريف

الطبعة الثانية

١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م

الناشر

مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا ـ القاهرة

ت: ٣٩٠٠٨٦٨

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الكناش في النحو والتصريف

لأبي الفداء (ت ٧٣٢ هـ)

دراسة وتحقيق
الدكتور جودة مبروك محمد

المجلد الأول في الاسم

مكتبة الآداب
٣٤ ميدان الأوبرا - القاهرة - ت: ٣٩٠٨٦٨

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الأولى

يتوجَّبُ عليَّ أن أتوجه إلى العلي القدير بالحمد والشكر، وأن أصلي وأسلم على رسوله، خاتم النبيين والمرسلين، وعلى آله وأصحابه، والتابعين بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد...

فهذا **كتاب الكُنَّاش في النحو والتصريف**، لواحد من الأمراء العلماء؛ هو الملك المؤيد أبو الفداء، ممن لهم الفضل في رقي العقلية العربية، بجانب مهامّه السياسية؛ فلقد عمل بالتأليف في أنواعٍ من العلوم والفنون، وقد سمح له عصره ـ القرن الثامن الهجري ـ وقد كان عصر الموسوعات والإحاطات بضروب العلم والتخصصات الكثيرة ـ بأن يؤلف في النحو والصرف والجغرافيا والفقه وغير ذلك.

و«**الكُنَّاش في النحو والتصريف**» أحدُ كتبه، التي احتفظت بها المكتبة العربية، وقيمته ترجع إلى أنه الكتاب النحوي الوحيد الذي وصل إلينا من تأليف أبي الفداء؛ فكتبه النحوية الأخرى مفقودة، ولا أكون مبالغًا إذا وَسَمْتُ الكتاب بأنه جامعٌ شاملٌ لقضايا وأبواب النحو والتصريف، وعبقريته تكمن في المنهج الذي التزمه؛ فقد قسَّم الكتاب على أربعة أقسام؛ الاسم، والفعل، والحرف، والمشترك، آخذًا في اعتباره منهج الزمخشري في المفصَّل، وابن الحاجب في الكافية، على الترتيب.

وقد تبين لي أنه جمع بين الكتابين، في إفادته منهما؛ فغلبت الإفادةُ من الكافية في الاسم والفعل والحرف، وغلبت الإفادة من المفصل في قسم المشترك، ولا أكون بعيدًا عن الصواب إذا قلتُ إنه ـ أي الكُنَّاش ـ شرحٌ لكافية ابن الحاجب في الأقسام الثلاثة الأوائل، مع إضافة أبواب نحوية وصرفية قليلة، وشرحٌ لمفصَّل الزمخشري في القسم الرابع (المشترَك)، وقد أكثرَ من اقتباس التعريفات والحدود للمصطلحات النحوية من الكافية، وأشار إليه بقوله: «**قال... قوله**»، وفي القسم الرابع ـ وهو المشترك ـ أفصحَ صراحةً عن أخذه من المفصل.

والحقُّ أن هذا العمل الذي أقدِّمه للباحث العربي كان الجزء الثاني من رسالتي

للماجستير، التي شَرُفَتْ بإشراف علم من أعلام الدراسات اللغوية في مصر؛ وهو المرحوم الأستاذ الدكتور رمضان عبدالتواب العميد السابق لآداب عين شمس، أسكنه اللَّه فسيح جناته، وبارك له في ذريته وتلاميذه، ولقد ناقشها علمان من أعلام اللغة؛ الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم عبادة العميد السابق لآداب بنها ـ حفظه اللَّه ـ، والمرحوم الأستاذ الدكتور محمود محمد الطناحي الطيب الذكر، وصاحب الأيادي الكثيرة عليَّ، أَعُدُّ منها ولا أعدِّدُها، كما قال هو عن شيخه، فرحمة اللَّه عليه.

ولقد حانت لي الفرصة، فوقفت مرةً أخرى على الكتاب، فأعدت مراجعته وتنقيحه؛ لأقدِّمه إلى المكتبة العربية في ثوب جديد؛ فزدْتُ متْنَه ضبطًا وتحقيقًا، وأضفت إلى هوامشه هوامش تجلِّي النص وتشرح غامضه.

وقد قدمت لهذا التحقيق بدراسة:

تحدثت فيها عن أبي الفداء: اسمه، ولقبه، وكنيته، ومولده، ونشأته، وشيوخه، وتلاميذه، ثم تحدثت عن طرف من حياته، فذكرت تاريخ الأيوبيين في حماة، وملكه لحماة، ورحلاته وزياراته لمصر والقدس ومكة، ثم تحدثت عن علاقته بالعلماء والأمراء والشعراء، وجاء الحديث عن مكانته العلمية، وأوردتُ طائفةً من أشعاره، وذكرتُ وفاته، ومؤلفاته، وقيمة الكتاب.

ثم تحدثت عن أسلوبه، وظاهرة التعليل النحوي عنده، وتأثره بالدراسات الفلسفية والمنطقية.

وجاء الحديث عن التحقيق؛ فشمل: تاريخ الكُنَّاش في النحو والتصريف، ومعنى كلمة الكُنَّاش في اللغة، وعملي في تحقيق المخطوط، والنص المحقَّق، والفهارس.

وأسأل المولى ﷻ أن ينفع بهذا الكتاب، وأن يرحمني رحمة واسعة من عنده، وأن يتجاوز عن سيئاتي؛ فهو نعم المولى ونعم القدير، وصلى اللَّه وسلم وبارك على محمد بن عبدالله، خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه.

د/جودة مبروك محمد

Goda 90@MAKTOOB.COM

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الدراسة

أبو الفداء بن شاهنشاه

الفصل الأول: حياته

❑ اسمه[1]:

هو: الملك المؤيد إسماعيل بن علي[2] بن محمود[3] بن محمد[4] بن عمر[5] بن شاهنشاه بن أيوب الأيوبي بن شادي[6]، ويلقب بالملك الصالح[7] المؤيد[8] عماد الدين[9]، ويكنى بأبي الفداء[10].

---

(١) انظر في تحقيق اسمه: تاريخ أبي الفداء ٨/٤ وفوات الوفيات ٢٨/١ والدرر الكامنة ٣٩٦/١ وطبقات الشافعية ٨٤/٦ وشذرات الذهب ٩٨/٦ والنجوم الزاهرة٢٩٢/٩ والبداية والنهاية ١٥٨/١٤.

(٢) يلقب بالملك الأفضل في: الدرر الكامنة ٣٩٦/١ وطبقات الشافعية ٨٤/٦ وشذرات الذهب ٩٨/٦ والنجوم الزاهرة ٢٩٢/٩.
ويلقب بالملك الأفضل نور الدين في البداية والنهاية ١٥٨/١٤.

(٣) يلقب بالملك المظفر في: النجوم الزاهرة ٢٩٢/٩ والدرر الكامنة ٣٩٦/١ ويلقب بـ«الملك المظفر المنصور» في طبقات الشافعية ٨٤/٦ ويلقب بـ«الملك المظفر تقي الدين» في البداية والنهاية ١٥٨/١٤.

(٤) جاء لقبه «المنصور» في النجوم الزاهرة ٢٩٢/٩ و«المنصور ناصر الدين» في البداية والنهاية ١٥٨/١٤

(٥) ويلقب بـ«الملك المنصور» في: النجوم الزاهرة ٢٩٢/٩ وبـ«الملك المظفر تقي الدين» في البداية والنهاية ١٤/ ١٥٨.

(٦) هكذا في شذرات الذهب ٩٨/٦ وطبقات الشافعية الكبرى ٨٤/٦. ولفظه أيضا في طبقات الشافعية «غازي» ولعل إحدى الكلمتين تحريف للأخرى، على أنه من المعتقد أن شادي هي الصحيحة لقول ابن نباتة (وسيأتي ذكره في مكانه):

ما للندى ما يلبي صوتَ داعيه أظنُّ أن ابنَ شادٍ قام ناعيه

(٧) فوات الوفيات ٣١/١. وفي دائرة المعارف الإسلامية ٣٨٦/١ أنه لما زار مصر عام (٧١٢هـ) خُلِعَت عليه الإمارة ولقب بالملك الصالح.

(٨) انظر: فوات الوفيات ٣١/١ وطبقات الشافعية ٨٤/٦ وشذرات الذهب ٩٨/٦ والنجوم الزاهرة ٢٩٢/٩ والبداية والنهاية ١٥٨/١ ومعجم المؤلفين ٢٨٢/٢.

(٩) لقب بالملك المؤيد في السابع عشر من المحرم عام (٧٢٠هـ). الدرر الكامنة ٣٩٦/١ ودائرة المعارف الإسلامية ٣٨٦/١. وانظر: فوات الوفيات ٣١/١ وطبقات الشافعية ٨٤/٦ وشذرات الذهب ٩٨/٦ والنجوم الزاهرة ٩٢/٩ والبداية والنهاية ١٥٨/١٤ ومعجم المؤلفين ٢٨٢/٢ والأعلام ٣١٩/١.

(١٠) انظر: طبقات الشافعية ٨٤/٦ وشذراتُ الذهب ٩٨/٦ والنجوم الزاهرة ٢٩٢/٩ ومعجم المؤلفين ٢٨٢/٢.

❑ مولده:

وُلِدَ أبو الفداء بدمشق[١] في جمادى الأولى عام (٦٧٢هـ)، كما ذكره هو في تاريخه[٢]، وذكر صاحب الدرر الكامنة[٣] أن مولده سنة بضع وسبعين.

❑ نشأته:

نشأ أبو الفداء في دمشق[٤]وحفظ القرآن الكريم، وعدة كتب[٥]، وبدأ حياته العسكرية مبكرًا؛ فالتحق بخدمة عمه في أثناء حربه مع الصليبيين[٦]، وكان جامعًا للفضائل حتى صار من جملة أمراء دمشق، إلى أن خدم الملك الناصر محمدًا[٧].

شيوخه وتلاميذه

لقدِ اهتمتِ المصادرُ التي تَرجمت لأبي الفداء بذكر العلوم التي برع فيها، كما اهتم أصحابها بذكر صفاته ومحاسنه ومنزلته السياسية والاجتماعية، دون أن يذكروا لنا شيئا ذا قيمة عن مرحلة تعليمه أو اشتغاله بالعلم، سوى ما ذُكِرَ عن مؤلفاته. ولعل السبب وراء ذلك تلك الحياةُ العسكرية التي أخذت جُلَّ وقته كما سبق. فلم يكن لديه سعة في الوقت واكتفى باقتناء الكتب[٨].

---

(١) انظر: الدرر الكامنة ٣٩٦/١ ومعجم المؤلفين ٢٨٢/٢ ودائرة المعارف الإسلامية ٣١٩/١.

(٢) تاريخ أبي الفداء ٨/٤ وانظر: شذرات الذهب ٩٨/٦ والنجوم الزاهرة ٢٩٢/٩ ومعجم المؤلفين ٢٨٢/٢ والبدر الطالع ١٥١/١ والأعلام ٣١٩/١.

(٣) الدرر الكامنة ٣٩٦/١.

(٤) انظر: طبقات الشافعية ٨٤/٦ ومعجم المؤلفين ٢٨٢/٢ والأعلام ٣١٩/١.

(٥) انظر في تفصيل ذلك: شذرات الذهب ٩٨/٦ وطبقات الشافعية ٨٤/٦ والنجوم الزاهرة ٢٩٢/٩ والبداية والنهاية ١٥٨/١٤ والدرر الكامنة ٣٩٦/١ ومعجم المؤلفين ٢٨٢/٢ والأعلام ٣١٩/١ ودائرة المعارف الإسلامية ٣٨٦/١.

(٦) انظر: دائرة المعارف الإسلامية ٣٨٦/١.

(٧) انظر: شذرات الذهب ٩٨/٦ والبدر الطالع ١٥١/١ وطبقات الشافعية ٨٤/٦ والأعلام ٣١٩/١

(٨) انظر: الدرر الكامنة ٣٩٧/١.

❑ شيوخه:

يقص علينا أبو الفداء في مختصره أنه كان يتردد إلى العلامة ابن واصل، وهو محمد ابن سالم بن نصر اللَّه بن واصل، أبو عبد اللَّه المازني التميمي الحموي، وُلِدَ سنة (٦٠٤هـ) وتوفي سنة (٦٩٦هـ)، فقد برع في العلوم الشرعية والعقلية والأخبار وأيام الناس، وله العديد من المؤلفات منها: مفرِّج الكروب في أخبار بنى أيوب، وتجريد الأغاني، والأنبروزية في المنطق. (ترجمته في: الوافي بالوفيات ٨٥/٣، والبغية ١٠٨/١، والأعلام ٣/٧).

يقول أبو الفداء: وكنت أعرض عليه ما أحلّه من أشكال كتاب إقليدس، وأستفيد منه، وكذلك قرأت عليه شرحه لمنظومة ابن الحاجب في العروض؛ فإن جمال الدين صنف لهذه المنظومة شرحًا حسنًا مطولًا، فقرأته عليه، وصححت أسماء من له ترجمة في كتاب الأغاني[1].

❑ تلاميذه:

تذكر المصادر التي ترجمت لأبي الفداء أنه كان محبا لأهل العلم دون أن تذكر صراحة التلاميذ الذين قصدوه، سوى ما ذكرته أنه أوى إليه أمين الدين الأبهري، وهو عبد الرحمن بن عمر بن محمد، المتوفى سنة (٧٣٣هـ) ويبدو أنه أخذ عنه الطب والهيئة (له ترجمة في الدرر الكامنة: ٤٤/٢).

---

(١) انظر: المختصر ٣٨/٤.

طرف من حياته

❑ تاريخ الأيوبيين في حماة:

عندما ملك صلاح الدين الأيوبي بلاد الشام، جعل ابن أخيه المظفر عمر بن شاهنشاه (وهو الجد الثالث لأبي الفداء) نائبًا عنه في مملكة «**حماة**»[١]، وورث مملكتَهُ من بعده ابنه «**محمد بن عمر**»، ثم ابنه «**قليج أرسلان**»، ثم الابن الثاني له، وهو «**محمود بن محمد**»، ثم ابن «**محمود**» هذا، وهو الملك «**محمد**»، وفي عهده أُصيبت بلادُ الشام بالخراب والدمار على يد «**هولاكو التتري**»، واستسلم عن يدٍ أهلُ حماة[٢].

ولجأ المنصور محمد إلى مصر باغيًا الأمان، وقد صار الحكم في قبضة المماليك، وكان ملكها قُطز الذي استطاع أن يهزم التتار في بلاد الشام، فأعاد المنصور محمدًا إلى ما كان عليه حتى وفاته، فأقام «**المنصور قلاوون**» ملك مصر ابن المتوفى ملكًا على حماة، وهو الملك «**محمود**».

وظل في منصبه حتى تُوُفي عام (٦٩٨هـ)، ورأى السلطان أن يعيِّن أحد أمرائه نائبًا على حماة، وبذلك انقطع ملك هؤلاء الأيوبيين عن حماة، حتى عام (٧٢٠هـ)[٣].

❑ مُلكُه لحماة:

يعد أبو الفداء من بقايا الأيوبيين الذين حكموا حماة، فعندما وقعت البلاد تحت وطأة التتار، كما سبق، فرَّ أهله إلى دمشق التي ولد بها، ولما عاد إلى أسرته مُلْكُ حماة عاد معها، وترقى في سلك الإمارة حتى صار أمير عشرة عام (٦٩٠هـ) في عهد الملك المظفر «**محمود**»، وهذا يدل على طموحه وتطلعاته[٤]. واشترك أبو الفداء مع الجنود المجتمعة

---

(١) حماة: مدينة كبيرة بالشام بها نهر العاصي. معجم البلدان ٢/٣٠٠.
(٢) انظر: عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي ٣/٢٤٤.
(٣) انظر: تاريخ أبي الفداء ٤/٦٠.
(٤) انظر: عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي ٣/٤٤٦.

لفتح عكا يوم أن حاصرها سلطان مصر الأشرف خليل بن قلاوون، واشترك عام ٦٩٧هـ مع جنود المظفر في فتح بلاد «**الأرمن**» زمن المنصور «**لاجين**» سلطان مصر[١].

وعندما انقطعت نيابة حماة عن بقايا الأيوبيين أجداد المؤيد، ظل هو في خدمته لنائبها الجديد، ثم صار نائبًا للناصر «**محمد بن قلاوون**» سلطان مصر حينئذ، وذلك عام (٧١٠هـ) فأحسن إليه الناصر، ووعده بسلطنة «**حماة**» بعد أميرها.

وقد أوفى له الملك الناصر بوعده وجعله ملكًا على «**حماة**» عام (٧٢٠هـ)[٢]، وظل بها حتى وفاته، وَعَيَّنَ مكانه ابنه «**الأفضل**» وسرعان ما انقضى عهده بها، وانتهى أمر الأيوبيين بحماة.

رحلاته وزياراته

❑ زيارته لمصر:

تقص علينا بعض المصادر ـ التي ترجمت لأبي الفداء ـ أنه وفد إلى مصر غير مرة؛ ففي بداية عهده عام (٧١٠هـ) قدم مصر، وقدَّم لملكها الهدايا القيمة[٣].

وبعدها بعامين وفد ثانية[٤]، وقدَّم لسلطانها الهدايا القيمة كذلك، فأكرمه السلطان، وخلع عليه، وأعطاه ثلاثين ألف درهم، وكتب له تقليدًا بولاية حماة والمعرة وبارين، وفي العام نفسه استأذن السلطان في الذهاب إلى الحجِّ، فأذن له، وأهدى له ألف دينار.

وزار مصر عام (٧١٥هـ)[٥] فبلغ القاهرة، ولقي السلطان، ووجد في كنفه ما تطيب له نفسه من الإكرام، وأعاد إليه مدينة المعرة، وكتب له تقليدًا بذلك.

---

(١) انظر: عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي ٤٤٦/٣.

(٢) انظر: طبقات الشافعية ٨٤/٦ وشذرات الذهب ٩٨/٦ وفي البداية والنهاية ١٥٨/١٤ وفي معجم المؤلفين ٢/ ٢٨٢ أنه تولى ملك حماة من سنة (٧٢١هـ).

(٣) انظر: تاريخ أبي الفداء ٦٠/٤.

(٤) انظر: تاريخ أبي الفداء ٧١/٤.

(٥) انظر: تاريخ أبي الفداء ٧٨/٤.

وصحب السلطان الناصر عام (٧١٩هـ)[١] إلى بيت اللّه الحرام، ومنحه لقب السلطان، وأركبه بشعار السلطنة.

وعاود زيارته لمصر في عام (٧٢١هـ)، وعاد (٧٢٢هـ)، وفي هذا العام زار الأهرام بصحبة السلطان[٢].

وكرر زيارته لمصر في عام (٧٢٣هـ)، وعام (٧٢٤هـ)، وعام (٧٢٥هـ) وفي عام (٧٢٧هـ) جاء مصر ليشترك في الصيد مع السلطان[٣].

❑ زيارته للقدس:

زار أبو الفداء القدس عام (٧٢٨هـ)[٤]، وفي العام نفسه تُوفِّيت والدته، ولم يُقدَّر له أن يراها أو أن يحضر وفاتها، ويقص علينا أنها كانت على قدر كبير من العبادة[٥].

❑ مع العلماء:

تكاد تجمع المصادر التي رجعت إليها ـ على أن أبا الفداء كان جوادًا كريمًا، يُجل العلماء، ويخدمهم، ويقرِّبهم إليه، ويجعل لهم الرواتب الكبيرة، حتى اشتهر عنه الكرمُ والجودُ[٦].

❑ مع الأمراء:

إن القارئ والمستطلع لأبي الفداء ليجد أنه يحظَى بمكانةٍ جليلةِ القدر عند الأمراء والخلفاء؛ فلقد استطاع أن يكسب حب الجميع له، وعلى رأسهم السلطان الناصر بن قلاوون، وليس أدل على ذكائه ودهائه وحُسْنِ تقرُّبه من بقائه في منصبه قرابة اثنتين

---

(١) انظر: تاريخ أبي الفداء ٨٥/٤

(٢) انظر: تاريخ أبي الفداء ٩٠/٤

(٣) انظر: تاريخ أبي الفداء ٩٦/٤

(٤) انظر: تاريخ أبي الفداء ٩٨/٤

(٥) انظر: تاريخ أبي الفداء ٩٨/٤

(٦) انظر: البدر الطالع ١٥١/١ والدرر الكامنة ٣٩٨/١

وعشرين سنة، وهي مدة قلَّ أن نرى أميرًا احتفظ بها[١].

وتكاد تُجمع المصادر التي ترجمت له على عظم هذه المكانة، حتى إنّ الملك الناصر رسم إلى نواب البلاد الشامية بأن يكتبوا له: «**يُقَبِّل الأرضَ**» فصار «**تنكز**» مع جلالة قدره يكتب له، «**يُقبِّلُ الأرض والمقام الشريف العالي المولوي السلطاني العمادي المؤيدي**» وفي العنوان «**صاحب حماة**» ويكتب السلطان الملك الناصر له «**أعزّ اللّه أنصار الملك المؤيد**»[٢].

❑ مع الشعراء:

قصد باب أبي الفداء الكثير من الشعراء يمدحونه، وعلى رأسهم ابن نباتة، الذي أكثر من مدائحه له.

ومن جملة ما قال:

أَقسَمتُ ما الملك المؤيد في الورى ... إلا الحقيقة والكرمُ المجاز
هو كعبةٌ للفضل ما بين الندَى ... منها وبين الطالبين حجاز[٣]

وقال واصفًا كرمه وعطاءه، وكان قد جعل له راتبًا شهريًّا يتقاضاه[٤]:

سفينةٌ ليس تجري بي لذي بُخلِ ... إنَّ السفينةَ لا تجري على اليَبَسِ
المانح الرِّزْقَ أفنانًا مهدَّلَة ... فما يردُّ جناها كفَّ ملتمس
والرافعُ البخلَ في الدنيا وساكنها ... سُودُ الخطوبِ كما يؤتمُّ بالقبسِ
محا المؤيد بؤسَ المُقتِرين فما ... تكاد تظفر جدواه بمبتئسِ[٥]

ولَمَّا قضى نحبه رثاه بأعظم أشعاره قائلًا:

يا جَفْنُ أَمزِجْ أدمعي بدمائي ... واشْهد بها للموكِنا الشهداء

---

(١) انظر: شذرات الذهب ٦/٩٩.

(٢) انظر: البداية والنهاية ١٤/١٥٨ والنجوم الزاهرة ٩/٢٩٢ وطبقات الشافعية ٦/٨٤ والبدر الطالع ١/١٥٢

(٣) انظر: النجوم الزاهرة ٩/٢٩٢.

(٤) انظر: النجوم الزاهرة ٢/٢٩٣ والبدر الطالع ١/١٥١.

(٥) انظر: ديوان ابن نباتة ٢٦٣.

لهفي على ملكين جادَ عليهما في كلِّ أرضٍ أفقُ كل سماء
لهفي لإسماعيل قبل محمد لم ألق يوم رداهما لفداء

ومن جملة رثائه له ما أورده صاحب النجوم الزاهرة، قال ابن نباتة:

ما للندى ما يلبّى صوت داعيه أظن أنّ ابن شادٍ قام ناعيه
ما للرجاء قدِ اشتدّتْ مذاهبه ما للزمانِ قدِ اسودّت نواحيه[١]

ومن الشعراء الذين وفدوا إليه الشهاب محمود[٢].

❑ مكانته عند العلماء وآراؤهم فيه:

لقد ترك أبو الفداء ثناءً جميلًا من المؤرخين العرب وغيرهم؛ فهو عند ابن كثير «**يحب العلماء، ويشاركهم في فنونٍ كثيرة، وكان من فضلاء بني أيوب**»[٣].

ويذكره صاحب شذرات الذهب بأنه: «**كان جامعًا لأشتات العلوم، أعجوبةً من أعاجيب الدنيا، ماهرًا في الفقه والتفسير والأصلين والنحو والصرف وعلم الميقات والفلسفة والمنطق والطب والعروض والتاريخ وغير ذلك من العلوم، شاعرًا ماهرًا كريمًا إلى الغاية، صنّف في كل علم تصنيفًا أو تصانيف**»[٤].

وجاء في صفته في النجوم الزاهرة أنه «**حفظ القرآن العزيز وعدة كتب، وبرع في الفقه والأصول العربية والتاريخ والأدب والطب والتفسير والميقات والمنطق والفلسفة، مع الاعتقاد الصحيح، وكان جامعًا للفضائل، وصار من جملة أمراء دمشق**»[٥].

وفي الدرر الكامنة أنه «**كان جوادًا شجاعًا، عالمًا، في عدة فنون**» وأنه «**اقتنى كتبًا نفيسة**»[٦].

ويذكره صاحب معجم المؤلفين بأنه «**عالم أديب شاعر مشارك في أنواع من العلوم**:

---

(١) انظر: النجوم الزاهرة ٢٩٢/٩.
(٢) الشهاب محمود كاتب الإنشاء الحلبي حينئذٍ. انظر: تاريخ أبي الفداء ٧٩/٤.
(٣) انظر: البداية والنهاية ١٥٨/١٤.
(٤) انظر: شذرات الذهب ٩٩/٦.
(٥) انظر: النجوم الزاهرة ٢٩٢/٩.
(٦) انظر: الدرر الكامنة ٣٩٧/١.

التفسير والأصلين والنحو والفقه والهيئة والمنطق والفلسفة والطب والعروض والتاريخ وتقويم البلدان»[١].

وهو عند الزركلي: «مؤرخ جغرافي، قرأ التاريخ والأدب وأصول الدين، واطلع على كتب كثيرة، في الفلسفة والطب وعلم الهيئة، ونَظَمَ الشعر، وليس بشاعرٍ، وأجاد الموشحات»[٢].

❑ طائفة من أشعاره:

عُرِفَ عن أبي الفداء براعته في الشعر[٣] وإجادته للموشحات[٤]، وروى له صاحب النجوم الزاهرة[٥] بعضًا من هذه الأشعار.

ومن أشعاره:

أخبِرْ به طرفًا أفوت به القضا ... إنْ رُمْتَه في مَطْلَبٍ ومَهْرَبِ

مثلُ الغزالة ما بدتْ به في مَشرق ... إلا بَدتْ أنوارُها في المغربِ[٦]

❑ وفاته:

تكاد تُجمع المصادر[٧] - التي رجعت إليها - على أن وفاته كانت سنة (٧٣٢ هـ) عن

---

(١) انظر: معجم المؤلفين ٢٨٢/٢.

(٢) انظر: الأعلام ٣١٩/١.

(٣) انظر: الدرر الكامنة ٣٩٦/١ وشذرات الذهب ٩٨/٦ وما بعدها، ومعجم المؤلفين ٢٨٢/٣، وفي الأعلام ١/ ٣١٩ أنه نظم الشعر وليس بشاعر وهذا بخلاف ما ذكر في المصادر الأخرى التي ترجمت له ويبدو أن الزركلي يعني بهذا أنه لم يخلف وراءه أعمالاً شعرية تصل إلى حد أنها يمكن أن تصل به إلى مرتبة الشاعرية.

(٤) انظر: البدر الطالع ١٥١/١، والأعلام ٣١٩/١.

(٥) انظر: النجوم الزاهرة ٢٩٢/٩.

(٦) البدر الطالع ١٥١/١، وذكر ابن حجر في الدرر الكامنة ٣٩٨/١ رواية هذين البيتين قائلاً: «أنشدنا أبو اليسر بن الصائغ إجازة، أنشدنا خليل بن أيبك، أنشدنا جمال الدين بن نباتة، أنشدنا المقرئ محمود بن حماد، أنشدنا الملك المؤيد، وذكر البيتين.

(٧) انظر: تاريخ أبي الفداء ١٠٤/٤، وطبقات الشافعية ٨٤/٦، وشذرات الذهب ٩٩/٦، والنجوم الزاهرة ٩/ ٢٩٢، والبداية والنهاية ١٥٨/١٤، وفوات الوفيات ٣١/١، والدرر الكامنة ٣٩٦/١، والبدر الطالع ١٥١/١، ومعجم المؤلفين ٢٨٢/٢، والأعلام ٣١٩/١.

عمر لا يصل إلى الستين، واختُلف في يوم وفاته؛ فقيل سحر يوم الخميس في ثالث وعشرين من المحرم[١]، وقيل في سابع وعشرين من المحرم، وقيل في الثامن والعشرين من المحرم[٢].

مؤلفات أبي الفداء

تكاد تجمع المصادر التي رجعت إليها على أن أبا الفداء قد عَظُمَت شهرته، وامتدت إلى آفاقٍ واسعة، فقد تبحّر في شتى العلوم، حتى أخذ من كل علم بطرف، وهذا يوافق طبيعة عصره، فقد خلف وراءه تراثًا علميًا، يتميز بالموسوعية والتشعب في مجالات وفنون مختلفة.

وهاهي ذي مؤلفات أبي الفداء مرتبةً على الحروف الهجائية:

١ـ **الأحكام الصغرى في الحديث.** ذُكِرَ في: هدية العارفين ٢١٤/١.

٢ـ تقويم البلدان: ذكر في: طبقات الشافعية ٨٤/٦، وشذرات الذهب ٩٨/٦، وتاريخ أبي الفداء ١٠٤/٤، وفوات الوفيات ٢٩/١، والدرر الكامنة ٣٩٧/١، ومعجم المؤلفين ٢٨٢/٢، والأعلام ٣١٩/١.

ويوجد منه ثلاث نسخ مخطوطة في دار الكتب المصرية:

النسخة الأولى: تحت رقم ٤٩١ جغرافيا طلعت، ورقم الميكروفيلم ١٩٦٣.

النسخة الثانية: تحت رقم ٤٩٢ جغرافيا طلعت، ورقم الميكروفيلم ١٦٨٩.

النسخة الثالثة: تحت رقم ٢ جغرافيا مصطفى، ورقم الميكروفيلم ٢٧٩٧.

وهو في الجغرافيا العامة، صحّح فيه بعض الأسماء والأنساب، وعرض للأطوال والعروض، ووصف الأرض والأقاليم.

وقد طُبِعَ هذا الكتاب بإشراف المستشرق رينود والبارون باك كوكين دي سلان في باريس عام ١٨٤٠م[٣].

---

(١) انظر: البداية والنهاية ١٥٨/١٤، والنجوم الزاهرة

(٢) انظر: معجم المؤلفين ٢٨٢/٢.

(٣) انظر: الأعلام ٣١٩/١، ودائرة المعارف الإسلامية

٣ـ تاريخ الدولة الخوارزمية: ذُكِرَ في الأعلام ٣١٩/١، وذكر أنه كتاب مطبوع.

٤ـ كشف الوافية في شرح الكافية: وذُكِرَ في: كشف الظنون ١٣٧٤، ومعجم المؤلفين ٢٨٢/٢.

٥ـ الكُنّاش: وذُكِرَ في: شذرات الذهب ٩٨/٦، وفوات الوفيات ٢٩/١، والوافي بالوفيات ١٧٤/٩، وطبقات ابن قاضي شهبة ٢٥٧/٢، وهدية العارفين ٢١٤/١، وإيضاح المكنون ٣٨٢/٢، ومعجم المؤلفين ٢٨٢/٤، وأطلق عليه: «**الكُنّاش في العلوم**»، والأعلام ٣١٩/١ وذكر أنه يقع في مجلدات كثيرة.

وما وصل إلينا منه القسم الأول في النحو والصرف، وهو الذي أشرف بتحقيقه.

٦ـ المختصر في أخبار البشر: وذُكِرَ في: شذرات الذهب ٩٨/٦، وذكر أنه يقع في مجلدات كثيرة، والبداية والنهاية ١٥٨/١٤، وذكر أنه يقع في مجلدين، وكذا كشف الظنون ١٦٢٩، والدرر الكامنة ١٩٧/١، وطبقات الشافعية ٨٤/٦، وقال: إنه تاريخ حسن، ومعجم المؤلفين ٢٨٢/٢، والأعلام ٣١٩/١.

وتوجد منه نسخة بمكتبة ليدن تحت رقم ٧٢٧ مخطوطة[1].

وقد طبع هذا الكتاب بتمامه في مجلدين بالقسطنطينية عام (١٢٨٦ هـ ـ ١٨٦٩م) وهناك طبعات جزئية لهذا الكتاب:

- النص العربي مع الترجمة اللاتينية: ليبسيك ١٨٣١م.
- النص العربي مع الترجمة اللاتينية: أكسفورد ١٧٢٢ م.
- النص العربي مع الترجمة الفرنسية وتعليقات: باريس ١٨٣٧ م.
- وترجم موراي (W.Murray) جزءًا منه إلى الإنجليزية.

٧ـ مختصر اللطائف السنية في التواريخ الإسلامية. (وذُكر في: كشف الظنون ١٥٣٣).

٨ـ الموازين (وَذُكِرَ في: كشف الظنون ١٤٦٥، والوافي بالوفيات ١٧٤/٩، والأعلام ٣١٧/١).

---

(١) انظر: تاريخ آداب اللغة ١٨٧/٣، ١٨٨.

٩- نظم الحاوي: وهو كتاب في الفقه الشافعي (ذكر في: الوافي بالوفيات ١٧٤/٩، وطبقات ابن قاضي شهبة ٢٥٧/٢، ومعجم المؤلفين ٢٨٣/١).

١٠- **نوادر العلم**، ويقع في مجلدين (ذكر في الأعلام ٣١٧/١).

❑ قيمة الكتاب العلمية وأثره في الخالفين:

الكُنَّاش كتاب عظيم الأثر، جليل الفائدة، استطاع صاحبه أن يودعه فكره النحوي، ويترجم فيه خلاصة معارف عصره، والكُنَّاش في عمومه جامع لعلوم كثيرة، إلا أنه لم يصل إلينا كاملًا، فهو ينقسم على عدة كتب:

الكتاب الأول: في النحو والتصريف.

الكتاب الثاني: في الفقه.

الكتاب الثالث: في الطب.

الكتاب الرابع: في التاريخ.

الكتاب الخامس: في الأخلاق والسياسة والزهد.

الكتاب السادس: في الأحكام.

الكتاب السابع: في فنون مختلفة.

وما وقفت عليه الكتاب الأول منه، وهو «**الكُنَّاش في النحو والتصريف**»، والذي يبدو لي أن المؤلف لم يكمل هذا الكتاب على ما بين هو في مقدمته؛ فقد فرغ من تأليف الكتاب الأول عام (٧٢٧ هـ) وتوفي عام (٧٣٢ هـ)، وباقي الأجزاء الستة من الصعب بمكان أن يكون قد فرغ من تأليفها في هذه الأعوام القليلة.

وترجع قيمة «الكُنَّاش في النحو والتصريف» الكبيرة لعدة أسباب:

الأول: تعددت الكتب التي لها ذكر في الكُنَّاش ولم تصل إلينا؛ فقد نقل أبو الفداء عنها نصوصًا كثيرة، وتمثل ذلك في استشهاده بشرح تقي الدين النيلي على الكافية.

الثاني: اهتم صاحب الكُنَّاش اهتمامًا بالغًا بالخلافات النحوية، وعرض لرأى المدرسة البصرية والكوفية، وكان يُدلى بحجة كل منهما، كما كان يُكثر من الاستشهاد بآراء

الكثير من النحاة، أمثال سيبويه والأخفش والكسائي وغيرهم.

الثالث: يعدُّ الكُنَّاش من المراجع النحوية التي ضمت بين دفتيها شواهد ونصوصًا كثيرة، وجال وطاف في ألفاظها ومعناها، وأعمل فكره في وجهها النحوي واللغوي.

الرابع: استطاع أبو الفداء أن يتتبع منهجًا وصل من خلاله إلى أن يجمع فيه أبواب النحو والصرف بشكل أكثر خصوصية.

وإذا كانت هذه هي قيمة الكتاب العلمية كما سبق، لا نجد ذكره في مؤلفات الخالفين النحاة، فلم يخصه أحد بالذكر حسبما تبيَّن لي، وتوقّفَ أمرُ معرفته على المترجمين الذين ترجموا لصاحبه، غير أني أعتقد أن بعض هؤلاء المترجمين، لم يقفوا كذلك على هذا الكتاب، فبعضُهم يطلق عليه: الكُنَّاش في النحو والصرف، وبعضهم يطلق عليه الكُنَّاش في العلوم، وبعضهم يقول: الكُنَّاش، دون تقييد له.

وهناك نص يؤيد زعمي هذا وجدته متصدرًا المخطوطة، وهذا نصه «كتاب الكُنَّاش للملك المؤيد عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي الشهير بصاحب حماة المتوفى سنة ٧٣٢ هـ، ذكره العلامة الكتبي في ذيل ابن خلكان في ترجمة الملك المذكور، أما صاحب كشف الظنون فقد ذكره؛ إلا أنه قال: لم أقف على مؤلفه، ويظهر أن هذه النسخة كانت ملكًا لصاحب الكشف المذكور، كما يرشدنا إليه الخط الواقع عليها المشابه لخطه؛ إذ قد عاينته في بعض مصنفاته بدار الخلافة العثمانية العلية، ولتعلم أن هذه النسخة هي نسخة المصنف، وتضم الكتاب الأول في فني النحو والصرف من الكتاب المشار إليه، بما أنه مرتب على سبعة كتب كما تراه في الخطبة، ولست أدري إن كان المؤلف أتم الكتاب كله، أو مات قبل ذلك، واللَّه أعلم، غرَّة شعبان سنة ١٣٠٦ هـ، كتبه الفقير إليه ـ سبحانه وتعالى ـ علي خيري بن عمر المصري عَفَا عنهما».

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الفصل الثاني
كتاب الكُنّاش في النحو والصرف

- منهجه.
- بين منهج الزمخشري ومنهج أبي الفداء.
- أسلوبه.

❑ المنهج في الكُنّاش

لا يكادُ يَخْتَلِفُ المنهجُ الذي نهجه أبو الفداء عَنِ المنهج في المفصل، وكذا في كافِيَة ابن الحاجب؛ فهو في عمومِهِ عبارةٌ عن أربعة أقسامٍ:

القسم الأول: في الاسم.

القسم الثاني: في الفعل.

القسم الثالث: في الحرف.

القسم الرابع: في المشترك بينها، أو بين اثنين منها.

ويرى أحدُ[1] الباحثين أَنَّ هذا المنهجَ لَيْسَ مَنِ ابتكارات الزَّمخشري، فقد سبق إليه أبو علي الفارسي في الإيضاحِ، واتّبَعَ ابنُ الحاجب هذا المنهج في مختصره الكافية.

ونظرًا لأن هذه الكتبَ لها كبيرُ الأثرِ في منهج الكُنّاش أقدِّم تعريفًا لها:

الأول: المفصل في علم العربية:

وهو للزمخشري[2]، بدأ تأليفَهُ يوم الأحد في أول شهر رمضان (٥١٣ هـ)، وأتمه في غُرّةِ المحرّم (٥١٤ هـ)، ثم اختصره، وسمّاه الأنموذج[3]، وقد تعاقبت الشروح عليه، ومن هذه الشروح:

---

(١) انظر: أبو علي الفارسي ٥٢١، وعنه في المدرسة النحوية ٦٤.

(٢) انظر: إنباه الرواة ٢٦٥/٣، وابن خلكان ٨١/٢، وشذرات الذهب ١١٨/٤.

(٣) حقق هذا الكتاب الدكتور حسني عبدالجليل يوسف ونُشِرَ بمكتبة الآداب بالقاهرة ١٩٩٠.

١ـ الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب.
٢ـ شرح ابن مالك.
٣ـ شرح بدر الدين حسن المرادي المتوفى سنة (٧٤٩ هـ).
٤ـ شرح ابن يعيش.
٥ـ شرح السخاوي.

الثاني: الكَافِيَةُ في النحو، لابن الحاجب:

عندما رَغِبَ ابنُ الحاجبِ في تيسير النّحوِ في مختصر يقدِّمُهُ لدارسيه، عَمد إلى مفصّلِ الزمخشري، واقتبس الكافيةَ التي تَنْهَجُ المنهج نفسه، مع وجود فرقٍ بينهما من حيث الحجم؛ فالمفصّل فيه تفصيلٌ إلى حدٍّ ما إذا قيس بالكافية مختصرةً، وربما وجد فيها القارئ بعضَ الصُّعوبات حينما يتصفَّحُها[1].

شروح الكافية:

تعددت شروح الكافية حَتّى وصلت إلى أَكْثَرَ من مائةِ شرحٍ[2]، ومنها:

١ـ شرح السيد ركن الدين حسن بن محمد الاستراباذي، وله ثلاثة شروح عليها.
٢ـ شرح منظومة الكافية، لأبي الفداء صاحب الكُنّاش، **«وهو شرح لطيف علق من شرح المصنف لهذه المنظومة، ومن غيرها من شروح الكافية، وفرغ من تعليقه في شعبان (٧٢٢ هـ»)**.
٣ـ شرح الرضي على الكافية، وهو شرح مشهور بين أيدي الباحثين.
٤ـ شرح تقي الدِّين النِّيليّ، وهو شرح مفقود.
٥ـ شرح ابن مالك على الكافية.
٦ـ شرح عبدالرحمن الجامي على الكافية.

وقد أفاد أبو الفداء من الكافية، حتى إنه أخذ تعريفه للمصطلح النحوي منها، وكان

---

(١) انظر: المدرسة النحوية: ٦٤، وما بعدها.
(٢) انظر: كشف الظنون ١٣٧٤ ـ ١٣٧٦.

يشير إلى ذلك في شرحه للتعريف بقوله «قال» و«قوله».

❑ بين منهج الزمخشري ومنهج أبي الفداء:

اختلف أبو الفداء في ترتيب أبوابِ كتابِه عَنِ الزمخشري، كما أنَّه أضاف أبوابًا لم يذكرها الزمخشري[1].

أولًا: القسم الأول في الاسم:

التوابع:

جاء ترتيبُ التوابعِ في المفصَّل: التأكيدُ، النَّعتُ، البدلُ، وعَطْفُ البيانِ، وعطف النَّسق، وفي الكُنَّاش: النَّعتُ، وعَطْفُ النَّسقِ، والتَّأكيدُ، والبدلُ، وعطفُ البيان.

المبنيَّات:

ذكر الزمخشري الظروف قَبْلَ الأصواتِ والمركّبات، غَيْرَ أَنَّ أبا الفداء أورد الأصوات والمركبات قبل الظروف.

اسم العدد:

أورد الزمخشري المثنَّى والمجموعَ بعد الكناياتِ، ثُمّ ذكر اسمَ العددِ، على حين جاء في الكُنَّاش اسمُ العددِ قبل المثنى والمجموع.

المنسوب والمقصور والممدود:

في المفصَّل جاءَ المنسوبُ والمصغّرُ والمقصور والممدودُ قَبْلَ المصدر واسمِ الفاعلِ واسم المفعول والصّفة المشبّهة واسم التفضيل واسم الزّمانِ والمكان واسم الآلة، وفي الكُنَّاش جاء المنسوب والمصغّر والمقصور والممدود بعدها.

ما لم يذكره الزمخشري في قسم الاسم، وذكره أبو الفداء:

١- اسم الجنس.

٢- أبنية المبالغة.

٣- الوزن.

---

(١) راجع: فهرس المفصل ٤٠٦.

ثانيًا: القسم الثاني في الفعل:

يكاد يتّفقُ منهج أبي الفداء مع منهج الزمخشري في هذا القسم، ولعلّ الفارقَ الوحيدَ بينهما يكمُنُ في أنّ الزمخشري قَدَّمَ فعل ما لم يسمَّ فاعلُه على الفعل المتعدى، وهو بعده في الكُنَّاش.

ثالثًا: القسم الثالث في الحرف:

كَثُر الخلافُ بين أبي الفداء والزمخشري في هذا القسم من حيث ترتيبُ الحروف، كما أنّ أبا الفداء قد ذكر حروفًا لم يذكرها الزمخشري.

وكان ترتيب الحروف عند الزمخشري على هذا النحو:

م	الحرف	م	الحرف	م	الحرف
١	حروف الجر	١٠	حرفا التفسير	١٩	اللامات
٢	الحروف المشبهة بالفعل	١١	الحرفان المصدريان	٢٠	تاء التأنيث
٣	حروف العطف	١٢	حروف التَّخضِيضِ	٢١	التنوين
٤	حروف التنبيه	١٣	حرف التوقع	٢٢	نونا التأكيد
٥	حروف النداء	١٤	حروف الاستقبال	٢٣	هاء السكت
٦	حروف الإيجاب والتصديق	١٥	حرفا الاستفهام	٢٤	حرف الإنكار
٧	حروف الاستثناء	١٦	حروف الشرط	٢٥	الكشكشة والكسكسة
٨	حرفا الخطاب	١٧	حرف التعليل	٢٦	حرف التذكر
٩	حروف الزيادة	١٨	حرف الردع		

وكان الحرف في الكُنّاش على هذا النحو:

م	الحرف	م	الحرف	م	الحرف
١	حروف الجر	١١	حرف التوقع	٢١	حرف الإنكار
٢	الحروف المشبهة بالفعل	١٢	حروف الاستفهام	٢٢	شين الوقف وسينه
٣	حروف العطف	١٣	حروف الشرط	٢٣	حرف التذكر
٤	حروف التنبيه	١٤	حروف الردع	٢٤	اللامات
٥	حروف النداء	١٥	تاء التأنيث	٢٥	الواو
٦	حروف الإيجاب والتصديق	١٦	التنوين	٢٦	الفاء
٧	حروف الزيادة	١٧	نونا التأكيد	٢٧	حروف النفي
٨	حرفا التفسير	١٨	حرفا الخطاب	٢٨	حروف الاستثناء
٩	الحرفان المصدريان	١٩	حرف التعليل	٢٩	حروف الاستقبال
١٠	حروف التَّحضِيضِ	٢٠	هاء السكت	٣٠	الهمزة

بهذا لم يذكر الزمخشري:

١- الواو. ٢- الفاء. ٣- حروف النفي. ٤- الهمزة.

رابعًا: القسم الرابع في المشترك:

اتّفقَ أبو الفداء مع الزمخشري من حيث ترتيبُ فصولِ المشترك، غير أنَّ أبا الفداءِ قدّم القَسَمَ في قِسْمِ الحرف، فذكره في حروف الجرّ، ولم يذكره مرّةً ثانيةً في المشترك، كما أنّه أضافَ فصلًا لم يذكرْهُ الزمخشري، وهو فصل الخطِّ، وجاء الخطُّ في نِهايةِ الكتاب.

الفصل الثالث
أسلوب أبي الفداء في الكُنّاش

❑ يتميز أسلوبه بالآتي:

١ـ حاول في كثير مِنَ الأحيانِ تفسيرَ المفرداتِ وإيضاحَ معانيها، وذلك نحو: «في **باب النداء**»: «**المندوب هو المتفجَّعُ عليه بياءٍ أو واوٍ، والتفجُّع إظهار الحزن والجزع للمصيبة**»[١].

٢ـ كان حديثُهُ بقولِهِ: «**ذِكْر**». مثال ذلك قولُهُ: «**ذِكْرُ الكلمةِ وأنواعِها**»[٢].

٣ـ حينما يبغي الإيضاحَ والتَّذييل يقول: «**واعْلَمْ أَنَّ**»، ومثال ذلك: «**واعْلَمْ أَنَّ الفعل المضارع إذا اتصلَ به نونُ جماعةِ المؤنّث، التي هي ضميرُ الفاعل، رجعَ بعد مبنيًا، فلم تَعْمَلْ فيه العواملُ**»[٣]، «**واعْلَمْ أَنَّ نحو (يَفْعَلونَ) و(يَفْعَلْنَ) لَيسَ بتثنيةٍ للفعلِ ولا جمعًا**»[٤].

٤ـ وفي موطنِ إيرادِ الشّاهدِ كان يَنْسبُهُ في بعضِ الأحيانِ إلى صاحِبِهِ، إذا كان شعرًا، أمّا النَّثر فالغالبُ نسبتُهُ، وتردّدَ في كتابِه ذكرُه أبياتَ سيبويه؛ مِمّا يدلُّ على أخذِه عنه.

٥ـ جاء في كلامِه إدْخالُ «أل» على «**بعضٍ**» و«**كلّ**» و«**غير**» في أكثر من موضعٍ، وهذه أمثلة:

ـ في الكُنّاش: «**ذِكْرُ الاسم الغيرِ**»[٥].

ـ وفي الكُنّاش: «**وأمّا المشكّكُ فهو الذي معناه واحد، لكنّ حصولَهُ في بعضِ**

---

(١) الكُنّاش: ١٠١/١.
(٢) الكُنّاش: ٤٢/١.
(٣) الكُنّاش: ٥/٢.
(٤) الكُنّاش: ٥/٢.
(٥) الكُنّاش: ٤٩/١.
(٦) الكُنّاش: ٤٥/١.

أفرادِ أولى وأقلّ من البعضِ الآخر»[1].

في الكُنّاش: «وجمعُ المذكّرِ الغير عاقل»[2].

- في الكُنّاش: «والمراد بالبدل الغير اللازمِ بدل حرف بحرف»[3]

- في الكُنّاش: «وأمّا تصغيرُ الغيرِ المتمكّنِ، فمنه الأسماء المبهمة».

وقد وجدتُ هذه الظّاهرةَ في كتابِ سيبويه، وكذا في المقتضب[4].

٦- كما شرحَ بعضَ معاني الكلماتِ الصّعبةِ التي كان يستشهدُ بها.

ومثالُ ذلك قوله في الأبنيةِ: «فِعْلَلّ بكسرِ الفاءِ وسكون العينِ وفتح اللّامِ الأولى وسكون اللّام الثانية؛ نحو «قِرْطَعْب» وهي الخرْقة»[5].

وقوله: ومنها اثنانِ ملحقان بـ«احْرَنْجَم» أي بالرُّباعي المزيدِ فيه النّونُ وهما «اقْعَنْسَسَ» و«اسْلَنْقَى»؛ لتصرُّفها تصرُّفَ «احْرَنْجَم» في الماضِي والمستقبلِ والمصدرِ، ومعنى (احْرَنْجَم): اجتمع، و(اقعنسس) تأخّر[6].

٧- فرّق بين معاني الأبنيةِ المختلفةِ، وخصّص مكانًا لكلِّ بناءٍ، أفاضَ في الحديثِ عنه.

ومثال ذلك قولُه: ذِكْرُ معاني فعَل بفتح العين: ومعانيه تنضبِطُ كثرةً؛ لخفّةِ بنائه، فيقعُ على ما كان عملًا مرئيًّا نحو (ضَرَبَ) و(قَتَلَ)، وعلى غيرِ المرئيِّ، نحو «شَكَرَ» و«مدح» و«نَطَقَ الإنسانُ» و«هَدَرَ الحمامُ» و«صهل الفرس»[7].

٨- وانصبّتْ عنايةُ أبي الفداء على ذكرِ لغات الكلمةِ الواحدةِ، وذلك إذا كانت معرفةُ ذلك تُشَكِّلُ أهميّةً.

ومثال ذلك قولُه في أبنيةِ الأسماء، في كلمةِ «حبك»: «وأمّا (الحِبْك) بكسر أوّلِهِ وضمّ ثانيه، إنْ ثبت فعلى تداخُلِ اللّغتين؛ لأنه ورد (حِبِك) بكسرهما، و(حُبُك)

(١) الكُنّاش: ٢٣٩/١.
(٢) الكُنّاش: ٢١٦/٢.
(٣) انظر: الكتاب (بولاق) ٣٧٧/١ والمقتضب ٢١٤/٣.
(٤) الكُنّاش: ٣١٣/١.
(٥) الكُنّاش: ٦٠/٢.
(٦) الكُنّاش: ٦١/٢.

بضمّهما، فَرُكّبَ (الحيْك) من كسرةِ فاءِ أحدِهما وضمّةِ عينِ الآخر»[١].

وقوله في «لعلّ»: «وفيها لغات: لعلّ وعَلّ ولَعَنّ وعَنَّ ولأَنَّ»[٢].

وقوله في لغات «حاشا»: «وفيها لغاتٌ أُخَرُ: حَاشَ وحَشَا وحَشَى»[٣].

٩- وفي بعض الأحيانِ كان يَنْسبُ بعضَ اللُّغاتِ إلى قبائِلها، ومثال ذلك قولُه في إعلالِ اسم المفعولِ: «وشذَّ أيضًا (مَخْيُوط) و(مَزْيُوت) و(مَبْيُوع) و(تفاحة مَطْيُوبة) و(يوم مَقْيُوم) وجاء ذلك في لغة بنى تميم فإنّهم يتمُّون مفعولًا في اليائي دون الواوي»[٤].

وقوله في بابِ التقاء الساكنين: «وقد حَكَى قومٌ مِنْ بني بكرِ بنِ وائلٍ أنّهم يسكّنونَ الأول المتحرّكَ، ويحرّكون الثاني الساكن ويدغمون ...»[٥].

وقوله في قسم الحرف ـ الكشكشة: «ويسمَّى الوقوف على الشين المعجمةِ الكشكشةُ، وهي في تميم، والوقوفُ على السّين المهملة الكسكسة، وهي في بكرٍ»[٦].

وقوله في إبدال الميم مِنَ اللّام: «وأُبدلتْ مِنْ لام التّعريفِ فقط، في لغة طيئ، كما في الحديث: «لَيْسَ مِنَ امّبر امصيامُ في امّسَفَرِ»[٧].

١٠- حرص على ذكرِ معاني الأفعال الناسخةِ لما لها من شأنٍ كبيرٍ في التّركيبِ من كونها عاملة، ومثال ذلك قوله: «ذِكْرُ معاني كان: وتكون ناقصةً، وتامّةً، وزائدةً، أمّا الناقصةُ فهي التي لا تدلّ على الحدثِ ...».

وقوله: «ذكر معاني صار: ومعناها الانتِقَالُ، وهي في ذلك على استعمالين: أحدُهما باعتبارِ العوارضِ نحو، صار زيدٌ غنيًا، وصار زيدٌ إلى عمرو.

---

(١) الكُنّاش: ٣١١/١.
(٢) الكُنّاش: ٩٨/٢.
(٣) الكُنّاش: ١٤٥/٢.
(٤) الكُنّاش: ٢٦٧/٢.
(٥) الكُنّاش: ١٧٨/٢.
(٦) الكُنّاش: ١٣٤/٢.
(٧) الكُنّاش: ٢٣٨/٢.

والثّاني، باعتبارِ الحقائق نحو: (صار الطّينُ خزفًا)، وصار الماء هواءً»[١]

وقوله: «ذكر أصْبَحَ وأمْسَى وأضْحَى: وهي على ثلاثةِ معانٍ ...»[٢].

١١ـ ومنهجه في تحليل مسائلِه كان يقومُ على الإحصاءِ، ومثال ذلك قوله في أبنيةِ الفعلِ الثّلاثي المزيد: «وهي خمسةٌ وعشرون بناءً»[٣]، وقوله في أفعال القلوب: «والمشهور أنّ هذه الأفعال سبعةٌ»[٤]، وقوله في مخارجِ الحروف: «وهي ستةَ عشرَ مخرجًا»[٥].

وقولُه في عِدَّة الحروف: «قال الزمخشري: وهو يرتقى إلى ثلاثةٍ وأربعين حرفًا، فالأصولُ تسعةٌ وعشرون على ما هو المشهورُ»[٦].

وقوله كذلك في عددِ الحروف: «فيصيرُ الحروف المتفرّعةُ المأخوذُ بها في اللّغةِ الفصيحةِ ثمانيةً لا سِتّةً، وإذا انضمّتِ الثمانيةُ إلى التّسعةِ والعشرين صارت سبعةً وثلاثين»[٧].

١٢ـ استخدام أبي الفداء الجداولَ الرياضيّةَ والدوائرَ: تيسيرًا للإحصاء المتعلّقِ بمسائلِه التي أفاضَ فيها.

١٣ـ جرتْ عادتُه أنّه حينما كان يستشهد بنصٍّ لغويٍّ أو نحويٍّ كان ينصُّ على ذلك، ويعقبه بقوله: انتهي كلام المذكور، وأحيانًا كان يصرِّحُ باسمِه، ومثال ذلك قوله: وقال السّخاوي في شرح المفصّل: «ولا يرى النحاة إدخالها في الوصل... انتهي كلام السخاوي»[٨]، وقال كذلك: «وقال ابنُ الحاجبِ: إنَّ ما ذُكِرَ من حروف البدل غيرُ جامعٍ لها ولا مانعٍ لغيرها... وقد ذُكِرَ ذلك في المفصّل، انتهي كلام المذكور»[٩].

(١) الكُنّاش: ٤٢/٢.
(٢) الكُنّاش: ٤٢/٢.
(٣) الكُنّاش: ٥٩/٢.
(٤) الكُنّاش: ٣٤/٢.
(٥) الكُنّاش: ٣٠٥/٢.
(٦) الكُنّاش: ٣٠٦/٢.
(٧) الكُنّاش: ٣٠٨/٢.
(٨) الكُنّاش: ١٣٣/٢.
(٩) الكُنّاش: ٢١٧/٢.

١٤ـ وأبو الفداء من الذين يجيدون فهمَ النصّ، فكان يقف كثيرًا عنده ليناقشه ويوجِّهَهُ، ومثال ذلك يتّضِحُ في حديثه عَنْ قولِهِ تعالى:

﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴿٥٢﴾﴾[1]، قال: فلَيْسَ من هذا البابِ؛ لأنّك لو حذفتَ الهاءَ من «**فعلوه**» وسَلّطْتَ الفعلَ على كلّ، صار أنّهم فعلوا كلَّ شيءٍ في الزّبر، وهو خلافُ المقصودِ؛ لأنَّ المعنى أنّ كلَّ شيء يفعلونه فهو في الزبر، والزبر: الكتابُ، أي إنْ فعلوا حسنا كُتِبَ لهم حسنٌ، وإن فعلوا قبيحًا كُتِبَ كذلك، ففعلوه صفة لشيء، ولا يجوزُ أن يقدّر ناصبُه لما قبل الموصوف[2].

١٥ـ وحينما يستشهد برَأي مخالفٍ لما هو عليه يقول: قال بعضُهم، وعند بعضِهم. ومثال ذلك قوله: و(كلا) بمعنى حقًّا اسم عند بعضِهم، ولكن بُنِيَ لموافقتِه (كلّا) التي بمعنى الرّدْعِ في اللّفظ[3].

١٦ـ وقد اهتم أَبو الفداء اهتمامًا بالغًا بحسنِ التّقسيمِ ودقّةِ التنظيم في شرحِ مسائله، حتّى تبدو للقارئ شيئًا سهلًا، ومثال ذلك حديثُه عن الواوات، قال أبو الفداء: (اعْلَمْ أنَّ هذه الواوات اثنتانِ ينجرُّ ما بعدهُما»، وهُمَا واو «رُبَّ»، وواوُ القسمِ، واثنتان يُنْصَبُ ما بعدهُما، وهما واو «مع» وواوُ الجمعِ النّاصبة بإضمارِ «أنْ»، واثنتان يرتفعُ ما بعدهما، وهما واو الحال وواو الابتداء)[4].

١٧ـ وكان منهجُه في ضبطِ الأسماءِ والأفعالِ أن يذكرَ وزنَها بكلماتٍ أشهرَ منها في الضَّبْطِ، وكثيرًا ما كان يستخدمُ العبارة أو التّصريح بالضّبط على عادةِ النحاة القدامى، ومثال ذلك في باب أبنيةِ الأسماء؛ قال أبو الفداء: «**ويَسْتَعُور اسمُ بلدٍ بالحجاز، وهو بوزن عَضْرَفُوط**»[5].

وقوله: «**وأمّا العشرة الباقية فأربعةٌ بفتح الفاءِ مع سكون العين وفتحها وكسرها**

---

(١) سورة القمر: (٥٤/٥٢).
(٢) الكُنّاش: ١/١٠٧.
(٣) الكُنّاش ٢/١١٨.
(٤) الكُنّاش ٢/١٤١.
(٥) الكُنّاش ٢/٣٢٤.

وضمّها كـ«فلْس» و«فَرَس» و«كَتف» و«عَضُد»...)[١].

وفي أبنية الثلاثي المزيد فيه قال أبو الفداء: (ومنها سبعةٌ ملحقةٌ بـ«تدحرج» أي بالرُّباعي المزيد فيه التّاءُ، وهي نحو: تَجَلْبَبَ وتَجَوْرَبَ وتشيطن وترهْوَكَ وتمسْكَنَ وتغافَلَ وتكلَّم)[٢].

* * *

(١) الكُنّاش ١/١
(٢) الكُنّاش ٢/٠

الفصل الرابع
التحقيق

- تاريخ الكُنَّاش في النحو والتصريف، ووصف المخطوطة.
- معنى كلمة الكُنَّاش في اللغة.
- عملي في تحقيق المخطوطة.

❑ تاريخ الكُنَّاش في النحو والتصريف:

الكُنَّاش في النحو والتصريف أحد المؤلفات النحوية التي تنسب لأبي الفداء بن شاهنشاه[١]، وقد ألفه صاحبه في أواخر أيامه عام ٧٢٧هـ، كما ذكر في ختام الكتاب: **«وكان الفراغ من جمعه وتأليفه في العشر الأول من شهر شعبان سنة سبع وعشرين وسبعمائة هجرية نبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام بالمشيرقة مِن ظاهر حصن الشرقي الشمالي، الحمد لله رب العالمين»**[٢].

والكُنَّاش هذا عبارة عن سبعة كتب[٣]:

الأول: في النحو والتصريف.

الثاني: في الفقه.

الثالث: في الطب.

الرابع: في التاريخ.

الخامس: في الأخلاق والسياسة والزهد.

السادس: في الأشعار.

السابع: في فنون مختلفة.

---

(١) فوات الوفيات ١/١٨٤، والوافي بالوفيات ٩/١٧٤، وطبقات ابن قاضي شهبه ٢، والأعلام ١/٣١٧.
(٢) الكُنَّاش ٢/٣٥٢.
(٣) الكُنَّاش ١/٤١.

ولم أعثر إلا على الجزء الأول من هذا الكتاب؛ وهو الخاص بالنحو والتصريف، ويبدو أنه لم يكمله مؤلفه، فقد جاء على صفحة الغلاف نص لعلي خيري بن عمر المصري: «كتاب الكُنَّاش للملك المؤيد عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن الأفضل على الأيوبي الشهير بصاحب حماة المتوفى سنة ٧٣٢ هـ، ذكره العلّامة الكتبي في ذيل ابن خلكان في ترجمة الملك المذكور».

أما صاحب كشف الظنون، فقد ذكره، إلا أنه قال: «لم أقف على مؤلفه، ويظهر أن هذه النسخة كانت ملكًا لصاحب الكشف المذكور، كما يرشدنا إليه الخط الواقع عليها المشابه لخطه؛ إذ قد عاينته في بعض المصنفات بدار الخلافة العثمانية العلية، ولتعلم أن هذه النسخة هي نسخة المصنف، وهي الكتاب الأول في فنَّي النحو والصرف من الكتاب المشار إليه بما أنه مرتب على سبعة كتب، كما تراه في الخطبة، ولست أدرى إن كان المؤلف أتم الكتاب كله، أو مات قبل ذلك، غرة شعبان سنة ١٣٠٦ هـ. كتبه الفقير إليه ـ سبحانه وتعالى ـ علي خيري بن عمر المصري عُفي عنهما».

❑ وصفٌ لمخطوطة «الكُنَّاش»:

والمخطوطة الوحيدة الباقية لنا من كتاب «**الكُنَّاش في النحو والتصريف**»، لأبي الفداء، تحتفظ بها دار الكتب المصرية تحمل رقم (٨٨٢ نحو) ومعهد المخطوطات العربية، وعدد أوراقها (١٦٤ ورقة) وعدد سطورها (٢٥ سطرًا)، وهي بخط النسخ، وعلى صفحتها الأولى (الغلاف)، تمليكان: الأول لمصطفي بن عبد الله، والثاني لصالح مصطفي، أما عن خطها، فهو حسن واضح، مضبوط بالشكل في بعض الأحيان، وإن كان في أغلبها غير ذلك، ويكثر فيها الحذف بالشطب على كلمات النص، كما تكثر علامات الإلحاق بها، وكان يكتب كلمة «صح».

❑ معنى كلمة «الكُنَّاش» في اللغة:

لفظ «**الكُنَّاش**» ليس عربيًا؛ قال الخفاجي[1]: «**إنه لفظ سرياني، معناه المجموعة أو**

(١) شفاء الغليل ٢٣١.

التذكرة، وقد وقع هذا اللفظ كثيرًا في قول الحكماء، وسمَّوْا به بعضَ كتبهم».

وقد ذكر لي أستاذنا الدكتور رمضان عبدالتواب أن الكلمة سريانية، ومادتها: «كَنَش»، ومنها «كِنِشْتَا» أي الكنيسة التي تجمع النصارى، كالجامع عندنا.

❑ عملي في تحقيق المخطوط:

لما كان الهدف من التحقيق هو إحياء موروثنا الفكري ونشره بين أبناء العربية، الذين يهتمون بالبحث والتنقيب في لغة الضاد، وجعله ميسرًا في تناول أكبر عدد من المطلعين والباحثين؛ خدمة للعربية، ووفاءً لأصحاب ذلك التراث، واعترافًا بما قدموا من أعمال جليلة، كان عملي في التحقيق على هذا النحو:

- **التعليق على ما وهم فيه المؤلف، والاستدراك عليه، والإشارة إلى مواضع الخلاف في مظانِّها.**
- **تحديد مواضع الآيات القرآنية بذكر السورة ورقم الآية.**
- **تخريج الأحاديث النبوية، وسنشير إلى اختلاف الروايات.**
- **تخريج الشواهد الشعرية، وذكر أسماء قائليها، وشرح بعض الألفاظ الصعبة فيها، وذكر الديوان.**
- **تخريج الأمثال والحكم والأقوال المأثورة عن العرب.**
- **تخريج القراءات القرآنية المتعددة ونسبتها إلى أصحابها.**
- **تخريج المسائل النحوية والإشارة إلى مصادرها الأصلية.**
- **تخريج أقوال النحاة من مصادرها.**
- **توضيح العبارات المبهمة في النص دون الخروج عن الموضوع.**
- **ضبط كل ما يحتاج إلى ضبط في النص.**
- **تخريج النصوص النحوية التي اقتبسها المؤلف، والإشارة إلى مواطنها.**
- **عمل فهارس فنية مثل:**
  - فهرس الموضوعات.
  - فهرس الأعلام.
  - فهرس الآيات القرآنية.
  - فهرس الأمثال وأقوال العرب.
  - فهرس الأحاديث.
  - فهرس الكتب.
  - فهرس القوافي.
  - ذكر مراجع التحقيق التي استعنت بها.

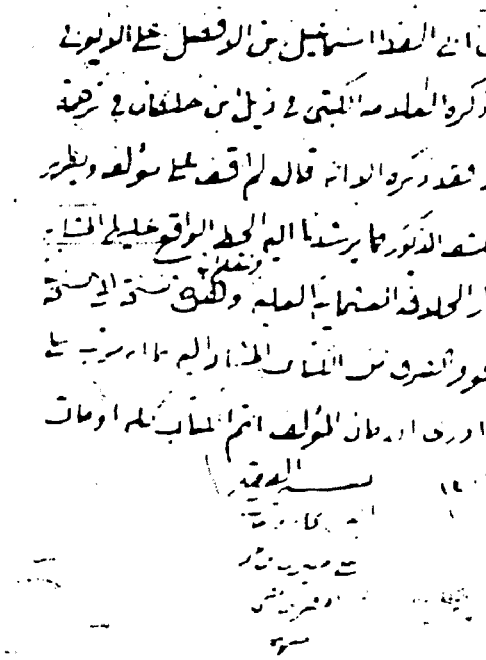

صفحة العنوان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ليس لفضله غاية ولا لجوده نهاية وصلى الله على سيدنا محمد المبعوث بالهداية
وعلى آله وصحبه صلاة تجري له الى الخيرات [illegible] وبعد فهذا كناش مشتمل على عدة
[illegible] الكلام في النحو [illegible] الكلمة لفظ موضوع
[illegible] والمراد باللفظ ما خرج من الفم كضرب او حكما كالمستكن في اضرب حرفا او اكثر
[illegible] خصص بعضهم بمن كرجل مدلا انسان [illegible] عالم بقصد حر لفظه الدلالة على جزء معنا
[illegible] حد اسم وفعل وحرف لانها ان لم تدل على معنى في نفسها ان لم تستقل
الكلمة بالدلالة على معناها الافرادي الا باسم منضما اليها هو الحرف لعدم وهل وان
دلت على معنى في نفسها فتل بخلاف ثلاثة هو العمل كقام يقوم وان دلت على معنى
في نفسها فتقترن باحد ازمنة الثلاثة هو الاسم كالسبوح والقدوس فاذا دلت على معنى
لا تقترن بزمن بعينه بل اليه كهل مثلا للفرق عام للحال والاستقبال [illegible] يكون مسندا
ومسندا اليه او الفضلة ولا يكون مسندا ولا مسندا اليه والحرف لا يكون مسندا ولا مسندا
اليه [illegible] يكون شاملا لكل فرد من افراد الحرف فقط والمذكور في النحو انما هو للاقسام
[illegible] يتناولها الذي وما يتألف الكلام اعتبارية وذلك بان يكون فضولة فانه مسند
الى [illegible] الكلام تام بجزئين كلمة اسند احدهما الى الاخرى وقد خرج بقولنا
اسند احدهما الى الاخر ما ليس كذلك كغلام زيد فانه كلام ناقص وليس بكلام لعدم
الاسناد والاسناد اسند احد الجزئين الى الاخر على وجه يحسن السكوت عليه والكلام مثال
[illegible] واسم وفعل وانما الاسم والحرف فلا يكون كلاما لان الحرف لا يكون حكما ولا
محكوما عليه وكذلك لا يكون الفعل والعمل كلاما لفقد المحكوم عليه والفعل والحرف بعد
والحرف والفعل بعدوا ما تكون زيد قائما فمقول بادعوا واريد والكلام المركب من اسمين
يسمى الجملة الاسمية كزيد قائم والمركب من فعل واسم يسمى الجملة الفعلية
كقولهم زيد قائم الاسم الاول في الاسم وهو ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد ازمنة الثلاثة
ومن خصائص منها التعلق بالعامل على المعنى على المعنوي [illegible] تنوين التمكين والتنكير ودلالة الاول
على ان المعنوي بدخل مسندا بالفعل واستغنى بالاسم والثاني فلان الفعل وضعه
للتنكير فلا يحتاج الى تنوين تنكير فوجب اختصاصه بالاسم وعلامة التثنية والجمع لان الفعل لا يثنى

الصفحة الأولى من المخطوط

الصفحة قبل الأخيرة من المخطوط

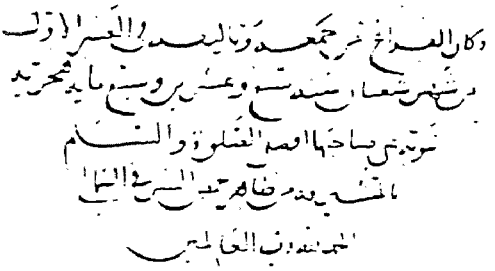

الصفحة الأخيرة من المخطوط

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

النص المحقَّق

الكُنَّاش في النَّحو والتصريف

لأبي الفداء (ت: ٧٣٢هـ)

دراسة وتحقيق

الدكتور/ جودة مبروك محمد

[خطبة الكتاب]

بسم اللَّه الرحمن الرحيم

الحمْدُ لِلّه الذي لَيْسَ لعلمهِ غايةٌ، ولا لجودهِ نهايةٌ، وصلَّى اللّهُ على سيدِنا مُحَمّدٍ المبعوثِ بالهدايةِ، وعلى آلهِ وصَحْبِهِ، صلاةً تُنْجِي مِنَ الضّلالةِ والغوايةِ، وبعدُ، فهذا كُنّاشٌ مشتملٌ على عدةِ كُتُبٍ:

الأول: في النحو والتصريف.

الثاني: في الفقهِ.

الثالثُ: في الطّبِّ.

الرابع: في التّاريخ.

الخامس: في الأخلاقِ والسّياسةِ والزُّهْدِ.

السّادِسُ: في الأحكامِ.

السّابعُ: في فنونٍ مختلفةٍ.

الكتاب الأول: في النحو

ذكر الكلمة وأنواعها

الكلمةُ[١]: لَفْظٌ موضوعٌ مُفْرَدٌ، والمرادُ باللَّفْظِ ما خَرَجَ مِنَ الفمِّ حقيقةً؛ كـ«**اضْرِبْ**»، أو حكمًا كالمُسْتَكِنِّ في «**اضْرِبْ**»؛ حرفًا أو أكثرَ.

والوضع: تخصيصُ لفظٍ بمعنًى كـ«**رَجُل**» بمذكّرِ إنسانٍ.

والمفرد: ما لم يُقْصَدْ بجزءِ لفظِهِ الدّلالةُ على جزءِ معناه كـ«**زَيْد**» مثلًا. **والكلمةُ جِنْس**: اسم وفعل وحرف[٢]؛ لأنَّها إنْ لَمْ تَدُلَّ على معنًى في نفسِها، أي لا تستقلُّ الكلمة بالدّلالةِ على معناها الإفراديّ إلا بانضمامِ مُتعلّقِها إليها، فهي الحرف؛ كـ«**قَدْ**» و«**هَلْ**»، وإنْ دَلّتْ على معنًى في نَفْسِها مقترنٍ بأحدِ الأَزْمنةِ الثّلاثةِ فهي الفعلُ، كـ«**قام**» «**يَقُوم**»، وإن دَلّتْ على معنًى في نفسِها غيرِ مقترنٍ بأحدِ الأَزْمنةِ الثّلاثةِ فهي الاسم؛ كـ«**الصَّبُوح**» و«**الغَبوق**»[٣]، فإنّهُ وإنْ دَلّ على زمانٍ لكنَّه غيرُ معينٍ مِنَ الثّلاثةِ؛ لأنّ «**الشُّرْبَ بُكرةً**» مثلًا ليْسَ بماضٍ ولا حالٍ ولا مستقبلٍ[٤].

---

(١) فيها ثلاث لغات: الأولى أنها مفتوحة الأول والثالث وساكنة الثاني مثل «نَبْقَة» وتجمع على «كَلِم» كـ«نَبِق»، والثانية بكسر الأول وسكون الثاني وفتح الثالث كـ«سِدْرَة» وتجمع على «كِلَم» كـ«سِدَر»، والثالثة بفتح الأول والثالث وسكون الثاني كـ«تَمْرَة» وتجمع على كَلِم كـ«تَمَر». انظر: ابن يعيش ١/١٩، وشرح الأشموني ١/ ١٠، والصحاح (كلم) ٥/٢٠٢٣.

(٢) وزاد أبو حيان قسمًا رابعًا وهو الخالفة ويعني به اسم الفعل.انظر: الأشباه والنظائر ٢/٣، ٣.

(٣) الصبوح: شرب الغداء، والغبوق: شرب العشي. انظر: فقه اللغة، للثعالبي، والصحاح «صبح» ١/٣٨٠؛ «غبق» ٤/١٣٥٣.

(٤) في شرح المفصل لابن يعيش ١/٢٣: «المصادر تدلُّ على معنًى وزمانٍ، ولكنَّ زمنَ المصادر مبهمٌ، وربما أوردوا نقضًا: مَقْدِمَ الحاجِّ وخفوقَ النَّجم، والحقُّ أنه لا يحتاج إلى التعريض لقولٍ محصّلٍ لأنا نريد بالدّلالةِ الدلالة اللّفظيّةَ، والمصادرُ لا تدلُّ على الزّمانِ من جهةِ اللّفظيّةِ، وإنّما الزّمانُ من لوازمها وضروراتها، وكذلك الفعلُ لا بدَّ من مكانٍ للوقوعِ فيه، ولا قائلَ إنّ الفعلَ دالٌّ على المكانِ كما يُقَالُ إنّه دالٌّ على زمنٍ ... فالمرادُ: وقتَ خفوقِ النَّجم فالزمنُ مستفادٌ مِنَ الوقت المحذوف لا من الخفوق نفسِهِ». وانظر كذلك: ابن يعيش ٢/٤٤، وهمع الهوامع ٣/٩٤ - ٩٥.

والاسمُ يكونُ مُسْنَدًا ومسندًا إليه، والفعلُ يكونُ مسندًا، ولا يكونُ مسندًا إِلَيْهِ، والحرفُ لا يكونُ مسندًا ولا مسندًا إِلَيْهِ[١].

والحدُّ معرّف شاملٌ لكلِّ فردٍ منْ أفرادِ المعرَّفِ فقط، والحدودُ في النّحوِ إنّما هي للألفاظِ باعتبارِ معناها الحقيقيِّ، وماهياتُ الكلم اعتباريّةٌ؛ ولذلك جاز أن يكونَ فصولُها عدميّةً.

ذكر الكلام

الكلامُ «**ما تَرَكَّبَ**»[٢] مِنْ كلمتَيْنِ، **أُسْنِدَت إحداهما إلى الأخرى**، وقد خَرَجَ بقولنا: «**أُسْنِدَت إحداهما إلى الأخرى**» ما لَيْسَ كذلك.

مثل: «**غُلامُ زَيْدٍ**»، فإنّه كلمتانِ، ولَيْسَ بكلامٍ؛ لعدمِ الإسناد[٣]؛ إذِ الإسنادُ نسبةُ أحدِ الجزأينِ إلى الآخر، على وجهٍ يحقُّ السكوتُ عليه.

والكلامُ قِسْمانِ لَيْسَ إلّا: اسْمٌ واسمٌ، واسمٌ وفعلٌ.

وأمّا الاسمُ والحرفُ فلا يكونُ كلامًا؛ لأنَّ الحرفَ لا يكونُ حُكْمًا، ولا محكومًا عليه[٤]، وكذلك لا يكون الفعلُ والفعلُ كلامًا؛ لفقدِ المحكوم عليه، والفعلُ والحرفُ أبعدُ، والحرفُ والحرفُ أبعدُ.

وأمّا نحو «**يا زَيْدُ**» فإنه مؤوّلٌ بـ«**أدعو وأُريدُ**».

والكلامُ المركّبُ مِنَ اسمَيْنِ يُقَالُ له: الجملةُ الاسميّةُ، نحو: «**زَيْدٌ كاتبٌ**» والمركبُ من

---

(١) وذهب ابن يعيش ١/٢٠ إلى أن الحرفَ لَمْ يفد مع الاسمِ إلا في موضعٍ واحدٍ، وهو النداء خاصّةً. وانظر في تفصيل ذلك: المفصل ٣٥.

(٢) غير واضح في الأصل.

(٣) في ابن يعيش ١/٢٠: «التركيبُ على ضَرْبَيْنِ: تركيبُ إفرادٍ وتركيبُ إسنادٍ فتركيبُ الإفرادِ أن تأتي بكلمتَيْنِ فتركبَهما وتجعلهُما كلمةً واحدةً بإزاءِ حقيقةٍ واحدة بعد أن كانتا بإزاءِ حقيقتين، وهو من قبيلِ النَّقل، ويكونُ في الأعلام نحو: معديكرب وحضرموت ... وتركيب الإسناد أن تركّب كلمةً مع كلمةٍ تُنْسَبُ إحداهما إلى الأخرى». وانظر: الرضي على الكافية ١/٧.

(٤) يشترط النحاة لما يصلح أن يكونَ أحدَ طرفي الإسناد أن يدلَّ على معنًى في نفسِهِ كـ«زَيْد» و«قَال»، ولَمّا كان الحرفُ لَيْسَ له معنًى في نفسِهِ لم يصلح أن يكونَ محكومًا عليه ولا حُكمًا. وهناك خلافٌ واضحٌ بين علماء العربية في دلالةِ الحرفِ على معنًى، سواءٌ في نفسِهِ أم في غيره، والراجح ما ذكرتُه. انظر في تفصيل ذلك: الأشباه والنظائر ٣/٣، ٤.

فعلٍ واسم يُقَالُ له الجملة الفعليةُ نحو «قَامَ زَيْدٌ»[١].

القسم الأول: في الاسم

وهو ما دلَّ على معنًى في نفسِهِ غير مقترنٍ بأحد الأزمنَةِ الثَّلاثةِ[٢]، ولَهُ خَصَائصُ:

منها: النَّعْتُ؛ لأَنَّهُ حُكْمٌ في المعنى على المنْعُوتِ[٣].

ومنها: التَّصْغيرُ؛ لأَنَّهُ معنى النَّعْتِ.

ومنها: تنوينُ التَّمكينِ والتَّنْكيرِ؛ لدلالةِ الأوَّلِ على أَنَّ النُّونَ به غير مشبَّهةٍ بالفعلِ، ولا تستقيمُ إلا في الاسم؛ وأَمَّا الثاني فلأَنَّ الفعلَ وضعُهُ للتنكير، فلا يحتاجُ إلى تنوينِ تنكيرٍ؛ فوجب اختصاصُهُ بالاسمِ.

ومنها: التَّثْنِيةُ والجمعُ؛ لأَنَّ الفعلَ لا يُثَنَّى ولا يُجْمَع[٤]، على ما سنذكرُهُ إن شاء اللَّه عند ذكر الفعلِ المضارعِ[٥].

واعْلَمْ أَنَّ الاسمَ يكونُ علمًا ومتواطئًا ومشترَكًا ومشكَّكًا ومنقولًا وحقيقةً ومجازًا، أَمَّا العلمُ فسَيُذكَرُ في بابه. وأَمَّا المتواطِئُ[٦] فهو الذي يكونُ معناه واحدًا كليًّا حاصلًا في الأفرادِ الذِّهنيَةِ والخارجيَةِ على السَّويَّةِ؛ كـ«**الحَيَوان**» الواقع عَلَى «**الإِنْسَان**» و«**الفَرَس**»، و«**الإِنْسان**» الواقعِ على «**زَيْد**» و«**عَمْرو**».

---

(١) وأضاف ابن هشام في مغني اللبيب ٤٣/٢ الجملة الظرفية، وهي المصدَّرة بظرف أو جار ومجرور؛ نحو: أَعِنْدَكَ زَيْدٌ؟ وأفي الدَّارِ زَيْدٌ ؟ إذا قَدَّرنا زيدًا فاعلاً بالظَّرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبرًا عنه بهما. وكانَ قبله جار الله الزمخشري قد أضاف الجملةَ الشرطيةَ، على حين يرى ابن هشام أنها من قبيل الجملة الفعليةِ.

(٢) أَوْرد ابنُ فارس تعريفات للاسم محكيةً عن سيبويه، مفزاها أَنَّ الاسمَ هو المحَدَّثُ عَنْهُ وما صلح أن يكونَ فاعلاً، ولكن ما نُقِلَ إلينا مكتوبًا عن سيبويه أَنَّه لم يتناول الاسم بالتَّعْريف.

راجع: الصاحبي في فقه اللغة ٤٩ وانظر: الرضي على الكافية ٩/١.

(٣) استشهد ابن فارس برأي الكسائي الدّالّ على أنّ الاسمَ ما يُوصَفُ، غير أنه توجد أسماءٌ لا تُوصفُ مثل «كيف» و«أين». انظر تفصيل هذه القضية في: الصاحبي في فقه اللغة ٥٠.

(٤) انظر في تفصيل ذلك: قواعد المطارحة «ورقة» ٢، ٣.

(٥) انظر: هذا الكتاب ٥/٢.

(٦) المتواطئ: المتوافق؛ يقال: واطأه على الأمر موطأةً وافقه، وتواطئوا عليه: توافقوا؛ انظر: الصحاح «وطأ» ٨١/١.

وأَمّا المشترَك[١] فَهُوَ الذي يكونُ معناه أَكْثَرَ مِنْ واحدٍ، وَوَضْعُهُ بإزاء تلك المعاني على السّويّةِ؛ كـ«الْعَيْنِ» بالقياس إلى الفَوّارةِ والباصرة.

وقد يُطْلَقُ على الضِّدَّيْنِ كـ«القُرْءِ» للطُّهر والحَيْض[٢].

وَأَمَّا المُشَكَّكُ فَهُوَ الذي مَعْنَاهُ واحدٌ، لكنْ حصولُهُ في بَعْضِ أَفرادِه أَوْلَى وأَقْدَمُ مِنَ البعضِ[٣] الآخر؛ كالموجودِ[٤]، بالقياسِ إلى الواجبِ لذاتِهِ والممكنِ لذاتِهِ؛ فإنَّ إطلاقَهُ على الواجبِ لذاتِهِ أَوْلى وأَقْدَمُ، وكالبياض بالقياسِ إلى الثّلجِ والعاجِ، فإن إطلاقَهُ على الثّلج أولى؛ لأنّ البياضَ فيه أقوى؛ وسُمّي مشكّكًا لمشابهتِهِ المتواطِئَ من وجهٍ؛ وهو كونُهُ موضوعًا لمعنًى واحدٍ كلّيٍّ، والمشتركَ من وجهٍ، وهو كونُ حصولِهِ في أفرادِه على وجهِ الاختلافِ، فيتشكّكُ النّاظرُ في أنّه متواطئٌ أو مشتركٌ.

---

(١) المشترك: «هو اللّفظ الواحد الدالُّ على معنيين مختلفين فأكثرُ دلالةً على السّواء عند أهل تلك اللغة». انظر: المزهر ٢١٧/١.

وقد وقع خلافٌ طويلٌ بين علماء العربية في جواز وقوعه، والأكثرون على أنّه ممكن الوقوع. انظر: تصحيح الفصيح لابن درستويه ٣٦٤/١ والمخصص ٢٥٩/١٣ وانظر معالجة هذه القضية بالتفصيل في: فصول في فقه العربية، لأستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب ٣٢٤ - ٣٣٦.

(٢) في المزهر ٢٢٨/١: «الأضدادُ نوعٌ مِنَ المشترك؛ قال أهلُ الأصولِ: مفهومَا اللّفْظِ المشتركِ إمّا أن يتباينا بأنْ لا يمكنَ اجتماعُهما في الصّدْقِ على شيءٍ واحدٍ كالحيضِ والطُّهْرِ؛ فإنّهما مدلولا القُرْءِ؛ ولا يجوزُ اجتماعُهما لواحدٍ في زمن واحدٍ أو بتواصلا؛ وإمّا أن يكون أحدهما جزءًا من الآخرِ كالممكن العام للخاصّ أو صفة» وانظر: الأضداد لأبي الطيب ١/١، والمخصص ٢٥٦/١٣، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ٢٥١، وجمهرة اللغة لابن دريد ٢٩١/١، وسمط اللآلي في شرح أمالي القالي لأبي عبيد البكري ١٨٩/١، والأضداد لابن الأنباري ١١، وانظر تفصيل هذه القضية في: فصول في فقه العربية لأستاذنا الدكتور رمضان عبدالتواب ٣٣٦ - ٣٥٧.

(٣) جاء هنا تعريف كلمة (بعض) بأل وهو غير جائز. انظر: درة الغواص ٢٥.

(٤) لا أعتقد أن هذا يصل بنا إلى تشكيك في شيء سوى أن هناك معنى يكون حاضرًا في الذهن والآخرُ غيرُ حاضر، وهذا ليس تشكيكًا.

وأَمّا المنقولُ: فهو أن يكونَ وُضِعَ لشيءٍ ثُمّ نُقِلَ إلى غيرِه بسببِ اشتراكِ المعنَيَيْنِ أو مناسبةٍ أخرى بِحَيْثُ يُتْرَكُ استعمالُهُ فيما وُضِعَ له أوّلًا: كـ«**الدّابّةِ**» فإنّها وُضِعَتْ لكلِّ ما يدبّ على الأرضِ، ثُمّ نقلها العُرْفُ العامُّ إلى الفَرَسِ والحمارِ، وكـ«**الصّلاة**»؛ فإنّها وُضِعَت للدُّعاءِ، ثُمّ نقلها الشَّرْعُ إلى هذه العبادةِ.

وأَمّا الحقيقةُ والمجازُ:[1] فاعْلَمْ أَنّ الاسمَ متى وُضِعَ لشيءٍ، ثُمّ نُقِلَ لغيرِهِ بسببِ اشتراكِ بَيْنَ المعنَيَيْنِ أو مناسبةٍ أُخْرَى، ولَمْ يُتْرَكِ استعمالُهُ فِيمَا وُضِعَ لَهُ أَوّلًا، فإنّه بالنسبةِ إلى المنقولِ عَنْهُ حَقِيقةٌ، وبالنسبةِ إلى المنقولِ إلَيْهِ مجازٌ، كـ«**الأسد**» بالقياسِ إلى الحيوانِ المُفْتَرِسِ والرَّجُلِ الشُّجَاعِ، فهو حقيقةٌ بالنسبةِ إلَيْهِ، ثُمَّ نُقِلَ إلى الرَّجُلِ الشُّجَاعِ؛ لاشتراكِهما في الشَّجَاعةِ، فَهُوَ مجازٌ بالنسبةِ إلَيْهِ.

وأَمّا الأَسْمَاءُ المُتَرادِفَةُ: فهي المتَّفِقَةُ حَدًّا، المختلفةُ لَفْظًا؛ كالخمرِ والعقار[2]، واللَّيْثِ والأَسَدِ[3].

---

(١) عرفها الجرجاني في أسرار البلاغة ٢٨٠ ـ ٢٨٢ بقوله: كلُّ كلمةٍ أُرِيدَ بها ما وَقَعَتْ لَهُ في وَضْعِ واضعٍ ـ وإن شئت قُلْتَ: في مواضعةٍ ـ وقوعًا لا يَسْتَنِدُ فيه إلى غيرِهِ فهي حقيقةٌ وهذه عبارةٌ تنظُم الوضع الأول وما تأخر عنه ... فكل كلمةٍ أريد بها غيرُ ما وَقَعَتْ له في وضعِ واضعِها للملاحظةِ بَيْنَ الثّاني والأول فهي مجازٌ وإن شِئْتَ قُلْتَ: كلُّ كلمةٍ جُزْتَ بها ما وقعت له في وضعِ الواضعِ إلى ما تُوضَعُ له من غيرِ أن يستأنَفَ فيها وضعًا لملاحظة ما تجوزُ بها إليه وبين أصله الذي وُضِعَت له في وضعِ واضعِها فهي مجازٌ. وانظر كذلك: الصاحبي ١٦٧ ـ ١٦٨ ودلائل الإعجاز ٦٦، والمزهر ٢٠٧/١.

(٢) العُقَار: الخمر سُمّيت بذلك لأنها عاقرت العقل أو البدن أي لازمته. انظر: الصحاح (عقر) ٦٤٧/٢.

(٣) وقد وقع خلافٌ بين علماء العربية القدامى في إمكان وجوده. انظر تفصيل ذلك في: الاشتقاق لابن السراج ٤٤، والفروق اللغوية ١١، والأضداد لابن الأنباري ٧، والمزهر ٢٣٨/١، وفي اللهجات العربية للدكتور أنيس ١٨١، وراجع تفصيل هذه القضية في: فصول في فقه العربية ٣٠٩ ـ ٣٢٤.

ذِكْرُ تقسيمٍ آخَرَ للاسم

وهو يَنْقَسِمُ أيضًا إلَى مُعْرَبٍ وَمَبْنِيٍّ، وأَصلُ الأَسْمَاءِ أَنْ تكونَ مُعْرَبَةً؛ ولذلك يُقَالُ في الاسمِ المبني: لِمَ بُنِيَ، ولا يُقَالُ في المعربِ: لِمَ أُعْرِبَ؛ وَمِنْ هُنَا نذكرُ الاسمَ المُعْرَبَ حتَّى يَنْتَهِيَ، ثم نذكر المبني.

والمُعْرَبُ[1] هو الاسمُ المركّبُ الذي لم يُشْبِهْ مبني الأَصْلِ[2]؛ لأَنَّهُ لا يَسْتَحِقُّ الاسمُ الإعْرَابَ إلا بَعْدَ التركيبِ؛ لِتَتَبَيَّنَ المعاني الحاصِلَةُ فيه بالتركيب، وهي الفاعِلِيّة والمفعولِيّة والإضافيّة؛ لأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: «**مَا أَحْسَن زيدٌ**» وَرَفَعْتَ، عُلِمَتِ الفاعليةُ، وَإِنْ نَصَبْتَ عُلِمَتِ المفعوليةُ، وَإِنْ خَفَضْتَ، عُلِمَتِ الإضافةُ، فيكونُ في الفاعلِ منفيًا، وفي المفعولِ مُثْبَتًا له الحُسْنُ، وفي الخَفْضِ مَعَ رَفْعِ «**أَحْسَن**» مُسْتَخْبِرًا عَنِ الأَحْسَنِ منه، ولو ذُكِرَتِ الكلماتُ مِنْ غيرِ تَركيبٍ، لَمْ يكُنْ إعرابٌ؛ كقولك: واحدٌ اثنانْ، ونحو ذلك مِمَّا تَعَدُّدُهُ تعديدًا مِنْ غيرِ إسنادٍ، وأَمَّا إذا عَطَفْتَ أسماءَ الأعدادِ بعضًا على بعضٍ، كقولك: واحدٌ واثنانِ وثلاثةٌ، فإنّها تكونُ حينئذٍ مُرَكّبةً مُعْرَبَةً.

واحترز بقولِهِ[3]، «**لَمْ يُشْبِهْ مبني الأَصْلِ**» عَنِ المانعِ مِنَ الإعْرَابِ مع وجودِ سَبَبِهِ الذي هو التركيبُ؛ فَإِنَّ مشابهةَ مبنيِّ الأَصْلِ تَمْنَعُ مِنَ الإعْرَابِ، وإِنْ وُجِدَ التركيبُ.

والمرادُ بمبني الأَصْلِ: الحَرْفُ[4]، والفعلُ الماضي، وفِعْلُ الأَمْرِ المخاطب؛ فَإِنَّ الاسْمَ إِذَا شَابَهَ أَحَدَها بُنِيَ، فَمُشَابَهَةُ الحَرْفِ؛ نحو: «**مَنْ أَبُوكَ**»، ومُشَابهةُ الفعلِ الماضي نحو «**أُفٍّ**»،

---

(١) انظر تعريف المعرب في: ابن يعيش ٧٣/٢، وابن عقيل ٥ ـ ٦، الأشباه والنظائر ٧٨/١ ـ ٧٩، وشرح الأشموني ٣٥/١ ـ ٣٦، والرضي على الكافية ١٦/١.

(٢) انظر: الرضي على الكافية ١٦/١.

(٣) انظر: الرضي على الكافية ١٦/١.

(٤) يشبه الاسمُ الحرفَ فَيُبْنَى في ثلاثةِ أمورٍ:

الشبه الوضعي: وضابطه أن يكون الاسم على حرف أو حرفين.

الشبه المعنوي: وهو أن يضمن الاسم معنى من معاني الحروفِ، سواءٌ وُضِعَ لذلك أم لا.

الشبه الاستعمالي: وهو أَنْ يلزم الاسمُ طريقة مِنْ طرائقِ الحروف؛ كأن ينوبَ عن الفعل، ولا يدخلُ عليه عاملٌ فيؤثر فيه، وكأن يفتقر افتقارًا متأصّلًا إلى جملة.

انظر في تفصيل ذلك: أوضح المسالك ٢٩/١ ـ ٣٣.

أي تَضَجَّرْتُ[١] وَمُشَابَهَةُ فعلِ الأَمْرِ، نَحْو «حَيَّ»، أي: أَقْبِلْ.

والاسْمُ المُعْرَبُ المذكُورُ يَخْتَلِفُ آخرُه لَفْظًا أَوْ تقديرًا؛ لاختلافِ العواملِ، والإِعْرَابُ هو الحركاتُ والحروفُ الّتي يَخْتَلِفُ الآخِرُ بها مِنَ الضَّمّةِ والفَتحةِ والكَسْرَةِ والأَلِفِ والوَاوِ والياءِ.

وأَنْواعُ الإِعْرَابِ ثَلاثَةٌ: رَفْعٌ ونَصْبٌ وَجَرٌّ، فَالرَّفْعُ عَلَمُ الفَاعِلِيَّةِ؛ أي للفَاعِلِ وَمَا أَشْبَهَ الفَاعِلَ[٢]، وَالنَّصْبُ عَلَمُ الْمَفْعُولِيَّةِ، أي للمَفْعُولِ وَمَا أَشْبَهَ المَفْعُولَ[٣]، والجَرُّ لا يَكُونُ إلا عَلَمَ الإِضَافَةِ[٤].

ذِكْرُ تقسيمٍ آخرَ للمُعْرَبِ

والمُعْرَبُ سِتَّةُ أقسامٍ: ثلاثةٌ بالحركاتِ؛ وثلاثةٌ بالحروفِ.

أَمّا الثّلاثةُ الّتي بالحركاتِ، فالأَوّلُ: المُفْرَدُ والجَمْعُ المكسّرُ المُنْصَرِفَانِ، والثاني: جمعُ المؤنّثِ السّالمِ، والثّالثُ: الاسْمُ الذي هُوَ غيرُ مُنْصَرِفٍ.

أَمّا الثلاثة الّتي هي بالحروفِ؛ فالأَوّلُ: الأَسْمَاءُ السّتّةُ، والثاني: المُثَنّى، والثّالثُ: جَمْعُ المذكّرِ السّالمِ.

---

(١) ذهب المصنف هنا من خلال تَمْثِيلِهِ إلى أنّ "أُفٍّ" اسمُ فعلٍ ماضٍ، وما عليه معظمُ النُّحاةِ أنها اسمُ فعلٍ مضارعٍ بمعنى أَتَضَجَّرُ، وقد حكى العكبري قولين: **أحدهما**: ما ذهب إليه المصنف، **والثاني**: أنها اسمُ فعلِ أَمْرٍ. انظر: التبيان، للعكبري ٢/٩٠ والإتقان في علوم القرآن ٢/١٥٥.

(٢) ما يشبه الفاعل: المبتدأُ وخبرُهُ، وخبرُ "إنّ" وأَخَواتِها و"لا" الّتي لنفي الجِنْسِ، واسم "كان" وأخواتها، واسم "ما" و"لا" المشبهتين بليس، فملحقاتٌ بالفعلِ على سبيلِ التشبيه والتقريب. انظر: المفصّل، للزمخشري ١٨.

(٣) يرى الرضي أنّه من الأولى أن يُقالَ: الرّفْعُ عَلَمُ الاسمِ عمدةِ الكلامِ، ولا يكونُ في غيرِ العُمَدِ، والنّصْبُ عَلَمُ الفضلةِ في الأصل، ثم يدخلُ في العمدِ تشبيهًا بالفضلات. راجع: شرح الكافية، للرضي ٢٤.

(٤) هكذا يُجْمِعُ النّحاةُ على أنّ حركات الإعرابِ تدلُّ على المعاني المختلفةِ الّتي تَعْتَوِرُ الأسماء، سوى قطرب الذي ذَهَبَ إلى غيرِ ذلك وتابعه بَعْضُ المحدَثين. انظر: الإيضاح للزجاجي٧٠، والعربية ليوهان فك ١٥، والتطور النحوي، لبرجشتراسر ١٦، ومن أسرار اللغة ٢٠٦-٢٠٧، ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو للدكتور مهدي المخزومي ٢٤٩-١٥٦، وقد عقد أستاذنا الدكتور رمضان عبدالتواب فصلًا في كتابه فصول في فقه العربية ٣٧١-٣٩٥ وعرض فيه لقضية الإعراب، وشدد في رفضه لمذهب قطرب ومن تبعه.

ذِكْرُ إعرابِ الاسْمِ المفردِ والجمعِ المكسَّرِ المَنصرفَيْنِ

كلُّ اسمٍ مُفْرَدٍ منصرفٍ وجَمْعٍ مكسّرٍ منصرفٍ: فرفْعُهُ بالضمَّةِ، ونَصْبُهُ بالفتحةِ، وخَفْضُهُ بالكَسْرَةِ، وإنّما أُعْرِبَ هذا القسمُ بالحركاتِ الثّلاثِ؛ لأنّه الأصلُ في الإعْرَابِ، ولم يَمْتَنِعْ مانعٌ منه.

ذكر إعْرَابِ جمعِ المؤنَّثِ الصَّحيحِ

كلُّ جَمْعٍ مُؤَنّثٍ سَالمٍ فَرَفْعُهُ بالضّمّةِ ونَصْبُهُ وَخَفْضُهُ بالكَسْرَةِ، وإنّما أُعْرِبَ بالكسرة في النَّصْبِ والجرِّ معًا؛ لأَنَّ جَمْعَ المذكّرِ السّالمَ حُمِلَ فيه النّصْبُ على الجرِّ، فلم يُجْعَلْ للمؤنّثِ على المذكّرِ مزيّةٌ، فَحُمِلَ فيه النّصْبُ على الجرِّ.

ذِكْرُ إعرابِ الاسمِ الغيرِ[1] مُنْصَرِفٍ

كلُّ اسمٍ غيرِ مُنْصَرِفٍ ـ مُفْرَدًا كان أو مجموعًا جَمْعَ تكسيرٍ ـ فَرَفْعُهُ بالضّمّةِ، ونَصْبُهُ وخَفْضُهُ بالفتحةِ؛ وإنّما نَقصَ الكسرةَ؛ لأنّهُ أَشْبَهَ الفِعْلَ بالعلّتينِ الفرعِيّتَيْنِ على ما سنذكرُهُ، فَقُطِعَ عَمّا لَيْسَ في الفعلِ، وأُعْرِبَ بالفتحِ في مَوْضِعِ الجرِّ.

ذِكْرُ إعْرَابِ الأَسْمَاءِ السِّتَّةِ

وَهي: أَخُوكَ، وَأَبُوكَ، وَحَمُوكَ، وَذُو مالٍ، وفُوكَ، وهَنُوكَ، إذا أُضِيفَت إلى غيرِ ياءِ المتكلّم، فرفعُها بالواوِ، وَنَصْبُهَا بالألفِ، وخفضُها بالياءِ، بِشَرْطِ أَنْ لا تكونَ مُصَغَّرةً ولا مكسَّرَةً، وإنّما أُعْرِبَتْ هذه الأسماءُ بالحروفِ[2]؛ لأنّها لمّا كانت أمورًا إضافيّةً نِسْبيةً، يتوقّفُ فَهْمُ معناها على غيرها، أَشْبَهَتِ التّثنيةَ والجمعَ في الكَثْرةِ، وكانت فرعًا على الواحدِ، فَجُعِلَ إعرابُها فَرْعًا على إعرابِ الواحِدِ، والأصْلُ في إعْرَابِ الواحدِ أَنْ يكونَ بالحَرَكَاتِ، والإعْرَابُ بالحَرْفِ فَرْعٌ عَلَيْهِ، فَجُعِلَ إعْرَابُ هذه الأسماءِ بالحُرُوفِ مع أَنّ أواخِرَهَا حُروفٌ تَقْبلُ أن تَتَغَيَّرَ بتغير العامل.

---

(١) الأرجح أن يقول: غير المنصرف؛ لأن غير لا تعرّف بالألف واللام. انظر: درة الغواص ٢٥.

(٢) انظر في تفصيل ذلك: الرضي على الكافية ١/٢٦، والإنصاف ١٣.

ذكر إعراب المثنى

المثنَّى رفعُهُ بالألفِ، ونصبُهُ وخفضُه بالياءِ، وكذلك إعرابُ «اثْنَيْنِ»، و«كِلا» إذا أُضِيفَتْ إلى مُضْمَرٍ، وإنَّما خَصَصْنَاهُمَا بالذِّكر؛ لأنَّ المثنَّى اسمٌ زِيدَ عليه ألفٌ ونونٌ، أو ياءٌ ونونٌ؛ ليدلَّ على أنَّ معه مثلَهُ من جِنْسِهِ[١]، ولَيْسَ: «اثنانِ» كذلك، فإنَّ «اثْن» لَيْسَ موضوعًا لشيء، بَلِ «اثنانِ» اسمٌ موضوعٌ لفردَيْنِ؛ فأُعْرِب كالمثنَّى لموافقتِهِ إياه في المعنى. ولا يُعْرَبُ «كِلا» إعرابَ المثنَّى إلا إذا أضيف إلى مضمر، كقولك: «جاءني كلاهما»، و«رَأيتُ كليهما» و«مَرَرْتُ بكليهما»، وَمِنَ العربِ مَنْ يقولُ «كلاهُما» في الأحوالِ الثَّلاثةِ[٢].

وأمّا إذا لَمْ يُضَفْ إلى مُضْمَرٍ، فهو كـ«عَصًا»[٣]، تقول: «جاءني كلا الرجلَيْنِ»، و«رَأيتُ كلا الرَّجلَيْنِ» و«مررت بكلا الرَّجلَيْنِ».

ذِكْرُ إعرابِ الجمعِ السالم

كلُّ جمعِ مذكّرٍ سالمٍ، فرفعُهُ بالواوِ، ونصبُهُ وخفضُهُ بالياءِ، وكذلك إعرابُ «عشرينَ» وأخواته و«أولو»؛ نحو: «أولى العلم».

وإنَّما أُعْرِبَ المثنَّى والجمعُ بالحرْفِ؛ إمّا لِمَا قيلَ في الأسماءِ السّتّة[٤]، أو لأنَّها أكثرُ مِنَ الواحدِ، فَجُعِلَ إعرابُها بِشَيءٍ أكثرَ مِنْ إعرابِ الواحدِ، والحرفُ أَكْثَرُ مِنَ الحركةِ[٥]، فَجُعِلَ إعرابُها بالحرْفِ.

---

(١) أي من لفظه، مثل قولنا: المحمدانِ، مثنّى محمّد ومحمّد آخر، ولا يصحُّ أن يكون مثنّى لمحمدٍ وعليٍّ، ويغلب أحدُهما على صاحبِه لخفته أو شهرته، من ذلك: العُمَران، والزهدان، والأحوصان، والأبوان، راجع: المزهر ٢/ ١٢١.

(٢) من العرب من يلزم المثنى الألف في الأحوال الثلاثة، وهي لغة لبني الحرث، وقيل لكنانة. انظر: التبيان في إعراب القرآن ١٢٣/٢.

(٣) أي يعرب بالحركات المقدرة على الألف المقصورة.

(٤) لأنها كانت فرعًا على الواحد، فجعل إعرابها فرعًا عليه.

(٥) وافق المؤلف اللغويين في أن الحرف أكثر من الحركة: إنما كان هذا لأسباب كثيرة، ولكن الدرس الصوتي الحديث لا يؤيد هذا. انظر تفصيل هذه القضية في فصول في فقه العربية ٢٩٦ ـ ١٢، وعلم الأصوات، لبرتيل مالمبرج ٨٠ ـ ٨٣، والدراسات اللغوية في بصائر ذوي التمييز، للدكتور حامد أمين ٨٧/١ ـ ٨٨.

ذِكْرُ الإعرابِ التَّقديريِّ

الإعرابُ التَّقديريُّ في كلِّ ما آخرِه ألفٌ، وفي كلِّ ما أُضِيفَ إلى ياءِ المتكلِّم؛ نحو: «**عَصًا**» و«**غلامِي**»[1] في الرَّفْعِ والنَّصْبِ والجرِّ، وفي كلِّ اسمٍ منقوصٍ في حالةِ رفعِهِ وجرِّه خاصةً.

والمنقوصُ[2]: هو مَا في آخرِهِ ياءٌ خفيفةٌ قبلَها كسرةٌ نحو «**القَاضِي**»، واحْتَرَزْنَا بالخفيفةِ عَنِ الياءِ الثَّقيلةِ في نحو «**كُرْسِيّ**»، وبقوله «**قبلها كسرة**» مِنَ الياءِ الَّتي قبلها ساكنٌ نحو «**ظبي**»؛ فإنَّ هَذَيْنِ القسمَيْنِ مِنَ المُعْرَبِ بالحركاتِ الثَّلاثِ.

وإنَّما أُعْرِبَ المنقوصُ في الرَّفْعِ والجرِّ تقديرًا؛ لاستثقال الضَّمّة والكسْرَةِ على الياءِ، فإنْ كانَ المنقُوصُ منونًا حُذِفَتِ الياءُ لالتقاءِ السَّاكنينِ؛ نحو «**قَاضٍ**»، وإلا ثبتت ساكنةً نحو «**القاضِي**».

ويُعْرَبُ في النَّصبِ لفظًا بالفتحةِ؛ لخفَّتِها؛ تقول: «**هذا قاضٍ**» و«**مَرَرْتُ بقاضٍ**» و«**رأيتُ قاضيًا**».

وأَمَّا نحو «**مُسْلِمِيّ**»، وهو كلُّ جمعٍ لمذكّرٍ سالمٍ، أُضِيفَ إلى ياءِ المتكلِّم، فإنَّهُ يُعْرَبُ في الرفعِ[3] تقديرًا بالواوِ، فإنَّك إن حَذَفْتَ نون «**مسلمون**» للإضافةِ، بقي «**مسلموي**»، اجتمعتِ الواوُ والياءُ وسَبقت إحداهما بالسّكونِ، فَقُلِبَتِ الواوُ ياءً، وأُدْغِمَتِ الياءُ في الياءِ، وكُسِرَ ما قبل الياءِ؛ حيث كان مضمومًا، بقي «**مُسْلِمِيّ**» و«**مُصْطَفَيّ**» كذلك، إلا أنَّ مَا قبلَ الياءِ يَبْقَى مفتوحًا.

---

(١) اختلف النحاة في كسرة الاسم المضاف إلى ضمير المتكلّم، فذهبَ قومٌ إلى أنّها حركة بناء وليست إعرابًا؛ لأنها لم تُجْلَبْ بعاملٍ، وهي وإن كانت بناءً إلا أنّها عارضةٌ في الاسم؛ لوقوع الياء بعدها، وذهب آخرون إلى أنّها حركةٌ، ليست إعرابًا ولا بناءً، أمّا كونها غيرَ حركةِ إعرابٍ؛ فلأنَّ الاسمَ يكونُ مرفوعًا أو منصوبًا وهي فيه، وأمّا كونُها غيرَ بناءٍ؛ فلأنّ الكلمةَ لم يوجدْ فيها شيءٌ من أسباب البناء، وعلى هذا تكون واسطة بين الإعراب والبناء، فلا توصف بهما.

انظر في تفصيل ذلك: الأشباه والنظائر ٣٢٣/١، والتبيين للعكبري ١٥٠.

(٢) كان من المفيد أن يقيده بلفظ الاسم احترازًا من "يمشي" و"يقضي"، وبالمعرب احترازًا من "الذي" و"التي"، وله عذره لأنه يتحدث في هذا القسم عن الاسم المعرب.

(٣) بخلاف حالتي النصب والجر؛ حيث يعرب إعرابًا ظاهرًا؛ لأن الإدغام لا يُخرج الياء عن حقيقتها.

ذِكر ما لا ينصرف

غيرُ المنصرفِ ما فيه علَّتانِ من تسعٍ[1]، أو واحدةٌ منها تقومُ مقامها، وهي: العدلُ، والتأنيثُ، والجمعُ، والمعرفةُ، والعُجْمةُ، ووزنُ الفعلِ، والصِّفةُ، والألفُ والنّونُ الزائدتانِ، والتّركيبُ، والذي يقومُ منها مقام علتين: الجمعُ وألفَا التأنيث، وإنّما يكونُ الجمعُ كذلك إذا كان على صيغةِ مُنْتَهى الجموعِ على ما سيأتي، وأَمّا ألفَا التّأنيثِ؛ فلأنّهما لمّا كانتا لا تنفكّانِ عَنِ الاسمِ، نُزِّلَ لزومُهما منزلةَ تأنيثٍ ثانٍ. وإنّما كانت هذه الأسبابُ فروعًا؛ لأنّ أصلَ الاسمِ أن يكونَ مفردًا مذكّرًا نكرةً، عربيَّ الوضعِ، غير وصفٍ، ولا مزيدٍ فيه، ولا معدولٍ، ولا خارجٍ عن أوزانِ الآحادِ، ولا مواطئٍ للفعلِ في وَزْنِه، فنقائضُ هذه التّسعةِ فروعٌ، **ولنذكرْ لفرعيّتِها زيادةَ شَرْحٍ:**

أَمّا كونُ التعريفِ فرعًا؛ فلأنَّ التنكيرَ سابقٌ عليه، فالنكرةُ كالعامِّ، والمعرفةُ كالخاصِّ، والعامُّ سابقٌ على الخاصِّ، يتميّزُ عَنِ العامِّ بأمرٍ زائدٍ، والزِّيادةُ فَرْعٌ.

وأَمّا التّأنيثُ ففرعٌ على التّذكيرِ؛ إذ كلُّ معيّنٍ يصدُقُ عليه أنّهُ شيءٌ ومعلومٌ ومذكورٌ، وهذه أسماءٌ مذكّرةٌ، فإذا عُرِفَ أنَّ مسمّياتها مؤنثةٌ، وُضِعَ لها أسماءٌ أو علاماتٌ دالّةٌ على تأنيثِها.

وأَمّا العدلُ ففرعٌ على المعدولِ عنه؛ لتوقُّفِه عليه.

وأَمّا العجمةُ ففرعٌ على العربيِّ؛ إذ هي دخيلةٌ في كلامهم.

وأَمّا التركيبُ ففرعٌ على الإفرادِ؛ لتوقّفِه على المفردين.

وأَمّا وزنُ الفعلِ ففرعٌ على وزنِ الاسمِ في الاسمِ.

وأَمّا الألفُ والنُّونُ المزيدانِ ففرعٌ على المزيدِ عليه؛ لأنَّ الزائدَ يتوقّفُ على تحقيقِ المزيدِ عليه.

---

(١) القول بأنّها تسع عِلَل تقريبٌ لها إلى الصواب؛ لأنّ في عددها خلافًا بين النحاةِ؛ فقال بعضهم إنّها تسعة، وقال آخرون: إنها إحدى عشرة، وقال آخرون: إنها عشر.

انظر: الجامع الصغير، لابن هشام ٢٠٥، وقطر الندى ٣١٢، والإيضاح ١/١٢٦ ـ ١٥٤، والمقتضب ٣/ ٣٠٩، وترشيح العلل في شرح الجمل ٤٢، وما ينصرف وما لا ينصرف ٥، وارتشاف الضرب ٢/٨٥٢، والرضي على الكافية ١/٣٥.

وأَمّا الوصفُ ففرعٌ على الموصوفِ؛ لأَنَّه تابعٌ للموصوفِ.

وأَمّا الجمعُ ففرعٌ على الواحدِ؛ لتوقّفِه على الإفرادِ.

وقد تبيّنَ أَنّ هذه العللَ فروعٌ، فإذا اجتمعَ منها في الاسمِ سببانِ مؤثّرانِ صار جانبُ الاسميّةِ مغلوبًا بجانبِ الفرعيّةِ؛ لأَنَّ الاثنينِ يَغْلبانِ الواحدَ، كما قِيلَ، فضعيفانِ يغلبانِ قويًّا، فيشبه الاسمُ بهما الفعلَ، الذي هو فرعٌ على الاسم من جهتينِ.

وأَمّا كونُ الفعلِ فرعًا على الاسم من جهتينِ؛ فلأَنَّه مشتقٌّ مِنَ المصدرِ، والمشتقُّ فرعٌ على المشتقِّ مِنْه[1]؛ ولأَنّ الاسمَ مستغنٍ عن الفعلِ، والفعلُ غيرُ مستغنٍ عنه[2]، فلَمّا أشبه الاسمُ بهما الفعلَ قُطِعَ عَمّا قُطِعَ عنه الفعل، وهو تنوينُ الصّرْفِ، والجرُّ تابعٌ ذهابه لذهابِ التنوينِ بالعلتين عند الأكثر[3]، ويكونُ في موضعِ الجرِّ مفتوحًا إذا كان الكسرُ في الاسمِ مخصوصًا بالجرِّ لو كان منصرفًا، فَمِنْ ثَمّ لو سُمِّيتِ امرأةٌ «**قائمات**» كان غيرَ منصرفٍ، وهو على ما كان عليه قبلَ العلّتينِ؛ لأَنَّ الكسرَ لَيْسَ مخصوصًا فيه بالجرِّ؛ لأنه لا يقبلُ الفتحَ، وكذلك لو سُمِّي مؤنّثٌ، «**ضاربان**» أو «**ضاربون**».

---

(١) وافق المؤلف البصريين في أنّ الاسمَ أصلٌ، والفعلَ مشتقٌّ منه، ولذلك كان فرعًا عليه، ففرعيتُه هنا راجعةٌ إلى لفظِه، على حين يرى الكوفيون أنّه ليس فرعًا من هذه الجهة، بل إنّهم يذهبون إلى أنّه يدل بمادته على الحدثِ، وبهيئته أو صورتِهِ على الزمان، فهو مركب؛ لدلالتِه على شيئين، والمركّبُ فرعٌ عمّا تركّب منه. انظر: المفصل ١٦ وعدة السالك ٧٢/١.

(٢) وهي العلة الثانية الّتي منعت الصرف، وتتعلق بمعنى الفعل، وهي دلالته على الحدث، فإنه محتاج إلى محدث هذا الحدث، وهو الفاعل، ولا يكون إلا اسمًا. انظر: ابن يعيش ٦١/٢.

(٣) اختلف النحويون في الصرف، فمذهب المحققين منهم أنّه التنوين وحده، وقال آخرون هو الجرُّ مع التنوين، وذكر ابن يعيش ٦١/٢ أنّ قومًا قالوا: إنّه عبارةٌ عن منع الاسم الجرَّ والتنوينَ دفعةً واحدةً، وليس أحدهما تابعًا للآخر إذا كان الفعل لا يدخله جرٌّ ولا تنوينٌ، وقال آخرون: إنّ الجرَّ في الأسماء نظير الجزم في الأفعالِ، فلا يمنع الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيره، وإنّما المحذوف منه عَلَمُ الخفّةِ، وهو التنوين وحدَه؛ لثقلِ ما لا ينصرف؛ لمشابهته الفعلَ، ثمّ تَبِعَ الجرُّ التنوينَ في الزوال؛ لأنّ التنوينَ خاصّةٌ للاسمِ، والجرُّ خاصةٌ له أيضًا، فتَبِعَ الخاصّةُ الخاصةَ. وانظر: شرح الأشموني ٢٣٠/٢.

ويجوزُ صَرْفُ ما لا ينصرفُ لضرورةِ الشِّعْرِ، وللتناسب[١]؛ والتناسب على قسمين:

أحدهما: في رءوس الآي؛ كـ﴿قَوَارِيرَ﴾[٢] الأول، فإنّه إذا صَرَفَهُ نوّنه، فوقفَ عليه بالألفِ، فيتناسبُ مع بقيّةِ رءوس الآي.

والثاني: يناسبُ لكلماتٍ منصرفةٍ، انضمّتْ إليه؛ كـ﴿سَلَٰسِلَا۠﴾؛ لانضمامِها إلى ﴿وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا﴾[٣]. وكَثُرَ صرفُ هذا الجمعِ للتناسبِ، حتّى ظنَّ قومٌ[٤] أنّ صرفَهُ جائزٌ في سَعةِ الكلامِ، وليْسَ بسديدٍ.

ذِكر العَدْل

العدلُ ضربانِ: حقيقيٌّ وتقديريٌّ. **فالحقيقيُّ**: هو ما ثَبَتَتْ معرفتُه؛ كـ«**أُحاد ومَوْحَد**» و«**ثُلاثُ وَمَثْلَث**»[٥]، وهو خروجٌ عن اللفظ والمعنى الأصليين[٦]؛ لأنَّ معنى «**أُحاد**

---

(١) في أوضح المسالك ١٣٧/٤: أجاز الكوفيون والأخفش والفارسي للمضطر أن يمنع صرف المنصرف، وأباه سائر البصريين وانظر: الكتاب ٢٦/١ والإنصاف في مسائل الخلاف ٣٩٧ وارتشاف الضرب ٨٩١/٢.

(٢) سورة الإنسان ١٥/٧٦. قرأ عاصم في رواية أبي بكر ونافع والكسائي: ﴿قَوَارِيرَا قَوَارِيرَا مِن فِضَّةٍ﴾ منونة، وقرأ حفص مثله ﴿سَلَٰسِلَا۠﴾، لا ينون في الوصل، ويقف بالألف على الأولى والثانية بغير ألف، وقرأ حمزة وابن عامر: ﴿قَوَارِيرَا قَوَارِيرَا﴾ بغير تنوين، ووقف حمزةُ بغير ألف فيها، وقرأ ابن كثير: ﴿كَانَتْ قَوَارِيرَا﴾ منونة ﴿قَوَارِيرَ مِنْ﴾ غير منونة، وقرأ أبو عمرو: ﴿كَانَتْ قَوَارِيرَا﴾ غير منونة، ووقف بألف، ﴿قَوَارِيرَا مِن فِضَّةٍ﴾ غير منونةٍ أيضًا، ووقف بغير ألف.
انظر: كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ٦٦٣ والحجة في علل القراءات السبع، لأبي علي الفارسي ٦/ ٣٤٩ - ٣٥٣، والإقناع في القراءات السبع، لابن الباذش ٨٠٠/٢، والبيان ٤٨٠/٢ -٤٨١.

(٣) سورة الإنسان ٤/٧٦، قرأ ابن كثير: ﴿سَلَاسِلَ﴾ بغير ألفٍ، وصلًا أو وقفًا، وهذه رواية قُنبل، وعن ابن كثير روايةٌ أخرى، وهي: ﴿سَلَٰسِلَا۠﴾ منونة، وقرأ أبو عمرو: ﴿سَلَاسِلَ﴾ غير منونة، ووقف بألفٍ: ﴿سَلَٰسِلَا۠﴾، وقرأ ابن عامر وحمزة: ﴿سَلَاسِلَ﴾ بغير تنوين، ووقف حمزة بغير ألف، وقرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر والكسائي: ﴿سَلَٰسِلَا۠﴾ منونة، وروى حفص عن عاصم أنّه كان لا ينّون إذا وصل، ويقف بالألف. انظر: كتاب السبعة في القراءات، لابن مجاهد ٦٦٣ والإقناع في القراءات السبع لابن الباذش ٨٠٠/٢، والحجة في علل القراءات السبع، لأبي علي الفارسي ٣٤٨/٦، ومعاني القرآن للفراء ٤١٢/٣، وإعراب القراءات السبع وعللها، لابن خالويه ٤٢٠/٢ - ٤٢١.

(٤) في ارتشاف الضرب ٨٩١/٢: "وأما الجمع المتناهي فقال الأخفش: بعض العرب تصرفه".

(٥) انظر: الكتاب ٢٢٥/٣، والمساعد ٧/٣، وشرح الأشموني ٢٣٩/٢، وابن يعيش ٦٢/١، وما ينصرف وما لا ينصرف ٥٩.

(٦) جعل المصنف العدل من جهة اللفظ والمعنى على حد سواء، وهذا خطأ، وإنما يشترط للعدل أن يكون من قبل اللفظ فقط.انظر على سبيل المثال: شرح الأشموني ٢٤٠/٢، وارتشاف الضرب ٨٥٥/٢.

ومَوْحَد» و**«ثُلاث ومَثْلَث»**: جاء القوم واحدًا واحدًا؛ وثلاثةً ثلاثةً، فَعُدِلَ عَنِ لَفْظِ «ثلاثة»، وعن معناه الأصليِّ في العدد إلى معنى انقسامِ معنى الجملةِ إلى هذه الصفة، مِنَ الثلاثيّةِ ونحوِها.

والمتَّفَقُ عليه استعمالُ هاتينِ الصيغتينِ إلى «رُبَاع ومَرْبَع»، وأمّا ما بعد ذلك إلى «**تُسَاع ومَتْسَع**» ففيه خلافٌ[1].

ومن العدلِ الحقيقيِّ «أُخر»[2] جمع «أُخْرَى»، و«أُخْرى» تأنيث «آخَر» وهو من باب أَفْعَل التّفضيلِ، وقياسُه إذا قُطِعَ عَنْ «مِنْ» والإضافةِ، أَنْ يُسْتَعملَ باللام؛ فهو معدولٌ عن الآخَر، وعن معناه الأصليِّ، في التأخُّر الوجوديِّ، حتَّى صار المذكورُ ثانيًا، متقدِّمًا كان في الوجود أو متأخّرًا.

وأمَّا العدلُ التقديريُّ: فهو ما تُتوقَّفُ معرفتُه على منعِ صرفِهِ، فيقّدرُ العدلُ؛ لئلا تَنْخَرِمَ قاعدةٌ معلومةٌ، وهو منعُ الصّرْفِ، من غيرِ علّتَيْنِ، وذلك نحو «**عُمَر**»، فإنَّهُ لَيْسَ فيه علَّةٌ ظاهرةٌ غير العَلَمِيّةِ، فوجبَ تقديرُ العدلِ على استبعادِهِ، لئلا تَنْخَرِمَ قاعدةٌ، فَقُدِّرَ، كأنّهم عدلوه في اللّفظِ عن «**عامر**»، وفي المعنى عن اسمِ الجنْسِ إلى العلمية[3].

ذِكر التأنيث

وهو لفظيٌّ ومعنويٌّ؛ أما اللّفظيُّ فهو ما فيه ألفُ التّأنيثِ، أو تاءُ التأنيثِ، أَمّا الذي فيه ألفُ التّأنيثِ، فنحو: «**سَكْرَى**» و«**حَمْرَاء**» و«**حُبْلَى**» و«**صفراء**»، وامتنعَ مِنَ الصّرفِ للتأنيث ولزومِ التأنيثِ، والمرادُ بلزومِ التأنيث، أَنّ ألفي التأنيثِ المقصورةِ والممدودةِ لا يفارقانِ الكلمةَ في جميع تصاريفها؛ نحو: حُبْلَى وحُبَالَى، وصَحْرَاء وصَحَارَى، وفي جمع السّلامة أيضًا نحو: حُبْلَيَات وصَحْرَاوَات، وفي النسب نحو: حُبْلَوِيّ وصَحْرَاوِيّ، فصار مطلقُ التأنيثِ سببًا لثقله، وصار لزومُه بمنزلةِ سببٍ آخر لثقلِ اللُّزومِ أيضًا، فصار كأن فيه تأنيثَيْنِ.

---

(١) المبرد والكوفيون يقيسون عليها إلى التسعة. انظر في تفصيل ذلك: شرح الرضي على الكافية ٤١/١، وابن يعيش ٦٢/١.

(٢) انظر: شرح الأشموني ٢٤٠/٢، وارتشاف الضرب ٨٧٣/٢، والكتاب ٢٢٤/٣ ـ ٢٢٥.

(٣) انظر: ابن عقيل ١٥١، وأوضح المسالك ١٢٩/٤، وابن يعيش ٦٢/١، وما ينصرف وما لا ينصرف ٦٠، وارتشاف الضرب ٨٦٨/٢.

وأمّا الذي فيه تاء التأنيثِ، نحو «**طلحة**»: فشرطُه العلميّةُ؛ لأنّ التأنيثَ بالعلميّةِ يصيرُ لازمًا، وتصيرُ تاءُ التأنيثِ منه كالجزءِ.

وأمّا التأنيثُ المعنويُّ فحكمُه حكمُ التأنيثِ بالتاءِ، في كونِ تأثيرِهِ في منع الصّرْفِ مشروطًا بالعَلميّةِ، ولذلك يقولون: مَرَرْتُ بامرأةٍ صبورٍ وحائضٍ وقائمةٍ، فيصرفونه؛ لفواتِ العلميّةِ.

ويعني التأنيثُ المعنويُّ أنّ الاسمَ لم يُوضَعْ إلّا للمؤنّثِ في الأصلِ، وشروطُ تَحَتُّمِ تأثيرِ المعنويّ في منع الصّرْفِ، الزيادةُ على ثلاثةِ أحرفٍ كـ«**زَيْنَب**»، أو تحرُّكُ الوسطِ، كـ«**سَقَر**»، أو العُجْمة كـ«**ماه**»[1]، و«**جُور**»[2]؛ وإنّما كان تحتُّمُ تأثيره مشروطًا بهذه الأمورِ؛ لأنّه أخفُّ مِنَ المؤنّثِ بالتّاءِ، فيجرِي الحرفُ الرابعُ مَجْرَى التاءِ، و«**سَقَر**» كذلك، لتنزلَ الحركة في وسطِهِ مَنْزِلةَ الحرفِ الرّابعِ.

فإنْ كان المؤنّثُ المعنويُّ ثلاثيًا ساكنَ الحشوِ، كـ«**هِنْد**» و«**دَعْد**»، لم يَجِبْ منعُ صرفِه، وجاز فيه الصرفُ، ومنعُ الصّرْفِ؛ لمقاومةِ خفّةِ السكونِ ثقلَ أحدِ السّببينِ[3]، فإنِ انضمّ إلى ساكنِ الوسطِ المذكورِ العجمةُ، وجبَ منعُ صرفِهِ؛ نحو «**ماه**» و«**جُور**» و«**حِمْص**»[4]، و«**بُلْخ**»[5]؛ لمقاومةِ التّأنيثِ أو العُجْمَةِ السكونَ، فيبقى سببانِ لا معارضَ لواحدٍ منهما، فَيمْتَنعُ للعلميةِ والتأنيثِ المُقَوَّى بالعُجْمَةِ.

---

(١) ماه: اسم موضع، يذكر ويؤنث. انظر: الصحاح (موه) ٦/٢٢٥١، ومعجم ما استعجم ٤/١١٧٦، وراجع: ابن يعيش ١/٧١.

(٢) جور: اسم بلد: يذكر ويؤنث. انظر: معجم البلدان ٢/١٨٠، والقاموس المحيط (جور) ١/٤٠٩، ومختار الصحاح (جور) ١٣٢، وراجع: ابن يعيش ١/٧١.

(٣) في المقتضب ٣/٣٥٠: «فأمّا من صَرَفَ فقال: رأيت دعدًا، وجاءتني هندٌ، فيقول: خفّت هذه الأسماء؛ لأنّها على أقلّ الأصولِ، فكان ما فيها من الخفّةِ معادلًا ثقلَ التأنيثِ، ومَنْ لم يَصْرِفْ قال: المانعُ مِنَ الصّرْفِ لَمّا كثُر عدّتُه نحو: عَقْرَب وعَناق، موجود فيما قَلّ عدده، كما كان فيه علامة تأنيث في الكثيرِ العدد والقليلة سواءً». وانظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ٦٧، وابن يعيش ١/٧٠.

(٤) حِمْص: اسم بلد، يذكر ويؤنث. انظر: الصحاح، حمص ٣/١٠٣٤.

(٥) بلخ: اسم نهر. القاموس المحيط (بلخ) ١/٢٥٧.

والمؤنَّثُ المعنويُّ إذا سَمَّيتَ به مذكّرًا: فإنْ لَمْ يكن على أكثرَ مِنْ ثلاثةِ أحرفٍ، صرفْتَه نحو «سَقَر»، وإن كان على أكثرَ من ثلاثةٍ، نحو «عَقْرَب»، امتنعَ مِنَ الصَّرْفِ؛ لأنَّ الحرفَ الزائدَ على ثلاثةٍ مُنَزَّلٌ منزلة تاءِ التَّأنيثِ[١].

ذِكر الجمع

شرطُ الجمعِ أَنْ يكونَ على صيغةِ مُنْتَهى الجموعِ، بغيرِ تاءِ التأنيثِ[٢]، وهو كلُّ جمعٍ ثالثُهُ ألفٌ[٣]، بعدَها إمّا حرفانِ كـ«مَسَاجِد»، أو ثلاثةٌ أوسطُها ساكنٌ كـ«مَصَابِيح»، أو حَرْفٌ مشددٌ كـ«دوابّ»، وأمّا إذا كان فيه الهاءُ كـ«فرازِنَة»[٤] فإنّه يخرجُ عن صيغةِ منتهى الجموعِ، ويصيرُ على زنةِ المفردِ، كـ«كراهية» و«طَوَاعِيَة» فإذا جُعِلَ هذا الجمعُ علمًا كـ«حَضَاجِر»[٥] علمًا للضّبعِ، فالأكثرُ يمنعونَه الصرفَ، اعتبارًا لصيغة مُنْتَهى الجموعِ، وبعضُهم لا يعتبرُ ذلك فيصرفُه.

وأَمّا «سَرَاوِيل»[٦]، وهو اسمُ جِنْسٍ إذا لم يُصْرَف، وهو الأكثرُ، فإنّه لا يسوغُ أنْ يقالَ فيه إنّه منقولٌ عَنِ الجمعِ، كما يُقَالُ في «حَضَاجِر» علمًا للضّبْعِ؛ لأنّ النقلَ كَثُرَ في

---

(١) انظر: المقتضب ٣٢٠/٣ وأوضح المسالك ١٢٥/٤.

(٢) كل جمع آخره هاء انصرف نحو "فرازنة"؛ وذلك لأنها منفصلة، كأنّها اسمٌ على حيالها، والانصراف إنما يقعُ على آخر الاسم، فوقع على الهاء؛ فذلك الصرف.
انظر: معاني القرآن، للأخفش ٣٢٨/٢.

(٣) ويشترط سيبويه والجمهور كسر ما بعد الألف، أمّا الزجاج فلا يشترط ذلك.
انظر: شرح الأشموني ٢٤٣/٢ - ٢٤٤.

(٤) فرازنة: من لعب الشطرنج، أعجمي معرب، ومفرده "فرزان".
انظر: اللسان (فرزن) ١٩٩/١٧.

(٥) حضاجر: اسم للذكر والأنثى من الضّباعِ، لا ينصرف في معرفةٍ ولا نكرةٍ؛ لأنّه اسم للواحد على بنية الجمعِ.
انظر: اللسان (حضج) ٦٢/٣.

(٦) ذهب الأكثرون إلى أنّ "سراويل" غيرُ منصرفٍ، واختُلِفَ في تعليلِهِ؛ فعند سيبويه أنّه اسمٌ أعجمي مفردٌ؛ وإنّما هو بالفارسية شروال، فَبَنَتْهَا العربُ على ما لا ينصرف من كلامِها، مثل "قناديل"، فَحُمِلَ على ما يناسبُه، فَمُنِعَ الصّرفَ، وذهب بعضُهم، ومنهم المبرد إلى أنّها عربية، جمع سِرْوالة.انظر: المقتضب ٣٢٦/٣، والمفصل ١٧، وما ينصرف وما لا ينصرف ٤٦، وشرح الرضي على الكافية ٦٤/١ - ٦٥، وشرح الأشموني ٢٤٧/٢ - ٢٤٨، وابن يعيش ٦٤/١.

الأعلام؛ بخلافِ أسماءِ الأجناسِ، ولكن يقدر جمعًا لـ«سِرْوَالة»، اسمًا لمفردِه، فَبقيَ على ما كان عليه، مِنْ منعِ الصَّرْفِ، كما قِيلَ في «حَضَاجِر»، وأمّا نحو «جَوَارٍ» و«غَوَاشٍ» مِنَ الجمعِ الذي آخِرُه ياءٌ قبلها كسرة، فإنّ سيبويه والخليلَ[1] قالا إنّ هذا الجمعَ ثَقُلَ، فلزِمَ حذفُ الياءِ في حالتي الرفعِ والجرِّ؛ لأنَّ ذلك موضعُ الاعتلالِ، وجَرَى في حال الفتحِ مَجْرَى الصّحيحِ؛ لخفّةِ الفتحِ، فلمّا حُذِفَتِ الياءُ نَقصتِ الكلمةُ عن المثالِ الممنوعِ مِنَ الصَّرْفِ، فجاء التنوينُ، فكان بدلًا مِنَ الياءِ.

وقال المبرّد[2]: إنَّ التنوينَ جاء بدلًا مِنَ الحركةِ التي كانت على الياء، وعوضًا منها، وليس بعَلَمٍ للصَّرْفِ، فلمّا جاء كَذَلك حُذِفَتِ الياءُ؛ لالتقاءِ السّاكنَيْنِ، كما حُذِفَت في «قاضٍ».

والتّنوينُ على المذهبَيْنِ للعوضِ لا للصَّرْفِ؛ فلا يُقَالُ على هذا إنّهُ منصرفٌ في حالِ الرَّفْعِ والجرِّ، وقولُه في المفصّل[3] بأنّه في الرَّفْعِ والجرِّ، كـ«قاضٍ»، هو مذهبُ المبرّد، وهو أنَّ الياءَ اسْتُثْقِلَ عليها حركةُ الرفع والجرِّ، فَحُذِفَتِ الحركةُ، فَبقيَ «جواري» ساكن الياء، ثُمَّ دخل التنوينُ، عِوَضًا مِنَ الحركةِ، فالتقى ساكنانِ: الياءُ والتنوينُ، فَحُذِفَتِ الياءُ.

وقال يونس وأبو زيد والكسائي بالفتحِ[4] في «جواري» في حال الجرِّ، فقالوا مَرَرْتُ بجوارِيَ، كما يقالُ: رأيت جواريَ، من أجل أن المجرورَ في بابِ ما لا ينصرفُ إنّما يكونُ مفتوحًا.

قالوا: وإلى هذا ذهب الفرزدق[5] في قوله:

---

(١) انظر: الكتاب ٣/٣١٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/١٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢١٨ . ٢١٩، وإصلاح الخلل، لابن السيد ٢٧٠، وشرح الرضي للكافية ١/٥٨، وشرح الأشموني ٢/٢٤٥ . ٢٤٦، وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ١١٢ . ١١٣،وابن يعيش ١/٦٣.

(٢) انظر: المقتضب ١/١٢٣، والرضي ١/٥١.

(٣) في المفصل ١٧: "في الرفع والجر كـ«قاض»، وفي النصب كـ«ضوارب»

(٤) انظر:الرضي ١/٥٨ وشرح الأشموني ٢/٢٤٥، ومفتاح الإعراب للمحلي ٨، وابن يعيش ١/٦٤.

(٥) هو همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية بن عقال، والفرزدق لقبٌ لُقِّبَ به لجهامة وجهه، توفي سنة ١١٤ هـ، انظر: الشعر والشعراء ١/٤٤٣، والخزانة ١/٢٣٥.

فلو كان عبدُاللّهِ مَوْلَى هجوتُهُ ولكنَّ عبدَاللّهِ مَوْلَى مواليا[١]

وهذا البيتُ عند من تقدّم ذكرُه محمولٌ على الضّرورةِ؛ ولذلك أنَّه اضْطَرّ إلى الحركةِ، فأجراهُ مُجْرَى الصّحيحِ، كقولك: مَرَرْتُ بمساجدَ.

وذهبَ بعضُ النحاةِ إلى أن التنوين في «جوارٍ» ونحوِه للصّرْفِ؛ لأنّه للحذفِ الذي نابه في الحالين، نَقصَ عن بناءِ ما لا ينصرِفُ، وصار بمنزلةِ «رُبَاع».

ذِكر المعرفة

شرطُ المعرفةِ العَلميّةُ؛ للزومِها الاسمَ بسببِ الوضع؛ ولأنَّ المعارفَ خمسٌ: اثنان منها مبنيّان، وهما المضمَراتُ والمبهماتُ، واثنانِ منها باللّامِ والإضافةِ، وهما لا يلزمَانِ الاسمَ، وأيضًا فَيَجْعَلانِ الاسمَ منصرفًا، أو في حكمِ المنصرِفِ، فَتَعَيَّنَ التعريفُ العَلَميُّ.

وقد اعتبر قومٌ التعريفَ باللّامِ المقدّرةِ في نحو سَحَر [لِسَحَرِ يومٍ][٢] بعينه، فإنّهُ لا ينصرِفُ، للتّعريفِ والعدلِ عَنِ السَّحَرِ[٣]، فتعريفُه لَيْسَ إلا باللّامِ التي عُدِلَ عنها كأُخَر.

ذِكر العُجْمة

شرطُ العُجْمَةِ العَلميّةُ في كلامِ العجَمِ، حتّى لو جُعِلَ العجميُّ غيرَ العلمِ، نحو «دِيباج» عَلَمًا في كلامِ العربِ، لم يُعتدَّ بعُجْمتِه، وكان منصرفًا؛ لأنَّ العجميَّ الذي هو اسمُ جنسٍ يتوغَّلُ في كلامِ العربِ بقبولِ لامَ التعريفِ وغيرِها، فتضعُفُ عُجْمَتُهُ، بخلافِ العلمِ في العجمية[٤].

---

(١) من الطويل، وهو في الكتاب ٣/٣١٣، والمقتضب ١/١٤٣، والخزانة ١/٢٣٥؛ ٥/١٤٥ وابن يعيش ١/٦٤، والدر اللوامع ١/١١، والشعر والشعراء ١/٨٩، وما ينصرف وما لا ينصرف ١١٤، وشرح شواهد العيني ٣/ ٢٧٠، وطبقات فحول الشعراء ١٦ - ١٧، وغير منسوب في ضرائر الشعر للقزاز ١٧٦، وأصول ابن السراج ٣/٤٤٥، واللسان عرا ٢٠/٢٩٠، وعجزه في شرح الأشموني ٢/٢٧٠، وأوضح المسالك ٤/١٤٠، والهمع ١/١١٥ وليس في ديوانه وقد عده أستاذنا الدكتور رمضان عبدالتواب من اللحن، استشهادًا بما يذهب إليه من أن العربية لم تكن سليقة لكل العرب. انظر: فصول في فقه العربية ٨٦ - ٩٥.

(٢) هذه زيادة لازمة.

(٣) ذهب النحاة إلى أن "سَحَر" إذا أريد به سحر يوم بعينه، فالأصل أن يعرف بأل أو بالإضافة، فإن تجرد منها مع قصد التعيين، فهو ظرفٌ، لا يتصرّف ولا ينصرف.

انظر في تفصيل ذلك: المقتضب ٣/٣٧٦ - ٣٧٨، وشرح الرضي على الكافية ١/٦٥، وشرح الأشموني ٢/ ٢٦٢ - ٢٦٣، والكتاب ٣/٢٨٣، وارتشاف الضرب ٢/٨٦٩.

(٤) انظر شرح الأشموني ٢/٢٥٤، والكتاب ٣/٢٣٤ - ٢٣٥، وارتشاف الضرب ٢/٨٧٥.

ويُشْتَرطُ للعلمِ الأعجميِّ في منعِ الصّرْفِ: أن يكونَ أكثرَ مِنْ ثلاثةِ أحرفٍ عند سيبويه[١]، وقال قومٌ: شرطُه إمّا الزيادةُ على الثلاثةِ، أو تحرُّكُ الوسطِ، فـ«نُوح» و«لُوط» مُنْصَرِفَانِ[٢]، لفقدِ شرطِ منعِ الصّرْفِ؛ لأنّ عُجْمَتَها غيرُ مؤثِّرَةٍ، بخلافِ «ماه» و«جُور» للعَلَمِيَّةِ والتأنيثِ المقوَّى بالعجمية.

ذِكر وزن الفعل

شرطُ وَزْنِ الفعلِ المانعِ مِنَ الصّرْفِ أحدُ أمريْنِ[٣]: أحدُهما يَختصّ بالفعل، ولا يوجدُ في الاسمِ إلا أنْ يكونَ منقولًا إلى الاسم العلم، كـ«ضُرِبَ» و«شَمَّر» و«أَحْمَر» و«استخرج» و«اخْشَوْشَن» وما أشبه ذلك، أو يكون أعجميًّا كـ«بقَّم»[٤]، ولا يؤثّر هذا الضربُ في منعِ الصّرْفِ إلا مع العَملية.

وثانيهما: أن يكونَ في أوّلِه زيادةٌ، كزيادةِ الفعلِ؛ أي يكونُ أولُه حرفًا من حروفِ «نأيت» نحو: أفعل ونفعل وتفعل ويفعل، ثمّ هذا الضربُ الثاني إمّا أن يكونَ صفةً أو غيرَ صفةٍ؛ فإن كان صفةً فشرطُه أن يكونَ غيرَ قابلٍ للتّاء، نحو «أحمر»، فإنّه لا يُقالُ فيه: أَحْمَرة، فَيَمْتَنِعُ مِنَ الصّرْفِ؛ للصّفةِ ووزن الفعلِ[٥]، ويَنْصَرِفُ نحو «يَعْمَل»[٦] إذا لم يكن

---

(١) في الكتاب ٢٣٥/٣: "وأما نحو إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب وهرمز وفيروز وقارون وفرعون، وأشباه هذه الأسماء، فإنّها لم تقع في كلامهم إلا معرفةً، على حدِّ ما كانت في كلام العجم، ولم تمكّن في كلامهم كما تمكّن الأولُ، ولكنها وقعت معرفةً، ولم تكُنْ من أسمائهم العربية" وانظر: ارتشاف الضرب ٨٧٥/٢.

(٢) في الكتاب ٢٣٥/٣: "وأمّا نوح وهود ولوط فتنصرف على كلِّ حال لخفّتها". وانظر الإيضاح لابن الحاجب ١٤٧/١، وارتشاف الضرب ٨٧٦/٢.

(٣) انظر: شرح الأشموني ٢٥٦/٢ والإيضاح، لابن الحاجب ١٢٩/١ والكتاب ١٩٤/٣ والمقتضب ٣١٥/٣ وارتشاف الضرب ٨٥٧/٢.

(٤) بقم: صبغٌ معروفٌ وهو العَنْدَم، معرّب.
انظر الصحاح (بقم) ١٨٧٣/٥ والقاموس المحيط بقم ٨٢/٤ وفي المقتضب ٣٢٦/٣: "فأمّا بقم فلا ينصرف في المعرفةِ، وإن كان قد أُغرِب، لأنه قد وقع من أمثلةِ العربِ على ما لا يكون إلا فعلًا نحو: ضرب وقطع، فَمَنَعَهُ ما منعَ ضَرَبَ لو سمّيتَ به رجلًا".

(٥) في شرح الأشموني ٢٣٦/٢: "فإن أنث بالتاء انصرف نحو: أَرْمَل بمعنى فقير، فإنّ مؤنثه أرملة؛ لضعفِ شبهِهِ بلفظِ المضارعِ؛ لأنّ تاءَ التّأنيثِ لا تلحقُه، وأجاز الأخفش منعه؛ لجريه مَجرَى أحمر، لأنه صفة وعلى وزنه". وانظر: المقتضب ٣٤١/٣ وارتشاف الضرب ٨٥٩/٢.

علمًا؛ لقبولِهِ تاءَ التأنيثِ الحقيقيِّ؛ لقولهم: ناقةٌ يَعْمَلَة[١]، فإن سُمِّيَ به لم ينصرِف؛ لأنّه حينئذٍ غيرُ قابلٍ للتّاءِ، وإن كان غيرَ صفةٍ، نحو «أَرْنَب» و«أَفْكَل»[٢] فشرطُه العلميّة[٣]، وأمّا «أَفْكَل» على وزنِ أفعل اسمٌ للرّعدة، فيقال: أخذه أفكل، إذا ارتعد، فحينئذٍ وزنُ الفعلِ الذي هو صفةٌ، نحو «أحمر» ممتنعٌ؛ لوزنِ الفعلِ والصّفةِ، ووزنُ الفعلِ غيرُ الصفةِ مُمْتَنِعٌ للعلميّةِ ووزن الفعلِ[٤].

واعلم أنّه يُشْتَرَطُ في الضّربِ الأوّلِ، أعني الوزن المختص بالفعل، نحو: ضرب وشمَّر، أن لا يعملَ نحو «قِيل»، ولا يُدْغَمُ، نحو «ردّ»، فإن ذلك منصرفٌ[٥]، ولو كان علمًا؛ لوجودِ نظيرِ وزنِه في الاسمِ، نحو: فِيل ومُدٌّ[٦].

وممّا يَمْتَنِعُ للصّفةِ ووزنِ الفعل أفعلُ التّفضيل؛ كـ«أَفْعَل منك»[٧] فإنّه يُمْنَعُ مِنَ الصّرْفِ؛ لما قيل في «أَحْمَر».

---

(١) انظر: الكتاب ١٩٤/٣، والمقتضب ٣١٥/٣.

(٢) ناقة يَعْمَلَة: أي سريعة يَعْمَل عليها. انظر: القاموس المحيط عمل ٢٣/٤.

(٣) أفكل: الرعدة من برد وأمر خوف، ولا يبنى منه فعل، وهمزته زائدة. انظر: اللسان(أفكل) ١٩/١٣ والقاموس المحيط (فكل) ٣٣/٤.

(٤) وذلك لأن "آرنب" عارض الوصفية، وهو من قولهم: رجل أرنب، أي ذليل، فهو معروف لهذا؛ إذ أصله الأرنب المعروف. انظر: شرح الأشموني ٢٣٧/٢ وارتشاف الضرب ٨٥٩/٢.

(٥) يذهب النحاة إلى أن "أحمر" إذا سُمِّي به، يكونُ ممتنعًا؛ لوزن الفعل والعلمية، أما إذا كان صفة فيكونُ للوصفِ الأصلي ووزن الفعل، على ما سيأتي بالتفصيل. انظر: أوضح المسالك ١٣٥/٤.

(٦) ويشترطُ كذلك أن لا يكون في الفعل المسمّى به ضمير؛ لأنّه إن كان فيه ضمير صار حكاية، وأن لا يكون منقوص الآخر نحو: رجل يسمى بـ "يغز" و"يدع"؛ لأنه إن كان هكذا انصرف، وهو معرفة في حال الرفع والجرّ، ولم ينصرفْ في حالِ النصب.

انظر: إصلاح الخلل الواقع في الجمل لابن السيد ٢٧٣، وابن يعيش ٦٠/١.

(٧) مُدٌّ: مكيال، وهو رطل وثلث عند أهل الحجاز، ورطلان عند أهل العراق. انظر: الصحاح مدد ٥٣٧/٢.

(٨) في شرح الرضي للكافية ٦٨/١: "وأما أفعل التفضيل نحو: أعلم فإنك إذا سميت به، ثم نكّرته؛ فإن كان مجردًا من «من» التفضيلية انصرف إجماعًا، ولا يَتَغَيَّرُ فيه سيبويه الوصفَ الأصلي، كما اعتبر في نحو: "أحمر"، وإن كان مع مِنْ لم يُصْرَف إجماعًا بلا خلافٍ مِنَ الأخفش، كما كان في أحمر". وانظر كذلك: المقتضب ٣١٢/٣، والكتاب ٢٠٢/٣، وارتشاف الضرب ٨٥٩/٢، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٣.

ذِكر الوصف

شرطُ الوصفِ أن يكون صفةً في الأصلِ، بمعنى أنَّه وُضِعَ للوصفِ، واسْتُعْمِلَ فيه، فلا يضرُّ أن صار اسمًا، وخرج عن الوصفيّةِ؛ ولذلك امتنعَ «أَسْوَد» و«أَرْقَم»[١] اسمًا للحيّةِ، و«أَدْهَم»[٢] للقيدِ، فإنّها لمّا كانت في الأصلِ صفةً ثمَّ خرجت عَنِ الصّفةِ، وصارت اسمًا لِمَا ذُكِرَ لم يضرَّ ذلك، وامتنَعَ صرفُها؛ للصّفةِ الأصل[٣].

وأمّا إذا لم يكن في الأصل صفةً، ثمّ طرأت عليه الوصفيةُ، فلا اعتبارَ بهِ في منع الصرفِ؛ ولذلك انصرفَ «أَرْبَع» في قولك: مررت بنسوة أربعٍ؛ لأنّ أربعًا من أسماء الأعداد، وليس بصفةٍ في الأصلِ، فلَمّا اسْتُعْمِلَ صفةً للنّسوةِ لم تُعْتَبرِ الوصفيّةُ في منعِ الصّرْفِ[٤].

وأمّا «أَفْعَى» للحيّةِ، و«أَخْيَل» لطائرٍ، و«أَجْدَل»[٥] للصّقْرِ: فمنصرفٌ عند الفصحاءِ؛ لأنّها ليست في الأصل صفةً، وممتنعٌ مِنَ الصرفِ عند غيرِهم لتوهُّم الوصفيّةِ فيها؛ حيث كان «أَخْيَل» اسمًا لطائرٍ فيه خِيلان؛ وحيث كان الجَدَل القوة، والصّقْرُ مِنَ الطيورِ القويّة وحيث تُوُهِّم الخبثُ في أفعى؛ لأنّه للحيّة[٦].

---

(١) أرقم: للحية الّتي فيها سواد وبياض، وأسود للحية السوداء.انظر: القاموس المحيط (رقم) ١٢٣/٤.

(٢) الأدهم: الأسود: يكون في الخيل والإبل وغيرها. انظر: اللسان (دهم)٩٩/١٥، وفقه اللغة للثعالبي ٥٣، والقاموس المحيط (دهم)١١٦/٤.

(٣) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ١٥، والكتاب ٢٠١/٣.

(٤) أربع: كان في الأصل اسمًا للعدد، ثم تُوُسِّعَ فيه، فَوُصِفَ به، ولم يخرجْه هذا من أن يكون اسمًا للعدد، ولا مفارقًا لشيءٍ من معناه، وذهب ابن مالك إلى أن "أربع" أَحَقّ بالصرف من "أَرْمَل"، لأنّ فيه ما في أرمل" من لحاق التاءِ، ويزيد عليه أن وصفيّته عارضة.

انظر: شرح الكافية، لابن مالك ١٩٨/٢ - ١٩٩، والرضي ٤٦/١ - ٤٧، وشرح الأشموني ٢٣٧/٢.

(٥) في اللسان جدل ١٠٩/١٣: "الأجدل: الصقر، وأصله من الجدل، وهو الشدة، وهي الأجادل؛ كسروه تكسير الأسماء؛ لغلبة الصفة؛ ولذلك جعله سيبويه مما يكون صفةً في بعض الكلامِ وأسماء في بعض اللغات".

وانظر: القاموس المحيط جدل ٣٥٧/٣.

(٦) مذهب سيبويه أن يكون هذا النحو اسمًا، وقد جعله بعضهم صفة، وذلك لأنّ الجَدَلَ شدّة الخَلْقِ، فصار "أَجْدَل" عندهم بمنزلةِ شديد، وأنّها "أَخْيَل"، فجعلوه أَفْعَل من الخِيلان للونه، وهو طائرٌ أخضرُ، وعلى جناحِهِ لمعةٌ سوداءُ مخالفةٌ للونه. الكتاب ٢٠٠/٣؛ ٢٠١. وانظر المقتضب ٣٣٩/٣، والرضي على الكافية ٤٢/١، ومقاييس اللغة ٥١٢/٤، وهمع الهوامع ٣١/١، وارتشاف الضرب ٨٦٠/٢.

ذِكرُ الألف والنون

الألف والنونُ إن كانت في اسم غيرِ صفةٍ؛ فشرطُها العلميّة؛ لأنّه إذا كان علمًا، امتنعَ من قبولِ التاء نحو: «**عثمان**»، وإنّما اعتبرت مِنَ العللِ؛ لشبهِها بألِفَي التأنيثِ[1]، وإن كانت الألف والنّونُ في اسمٍ، هو صفةٌ، فالمعتبرُ فيه أن لا يكونَ له فعلانة؛ لأنّ قبولَه التاءَ يُبعِدُه عَنْ شبهِ أَلِفَي التأنيث، وقيل المعتبرُ وجودُ فَعْلَى، فَمَنْ شَرَطَ وجودَ فَعْلَى صَرَفَ «**رَحْمَن**»؛ إذ لا يقالُ فيه: رَحْمَى، ومَنْ شَرَطَ انتفاءِ فَعْلانَة منعه من الصّرفِ؛ لحصولِ الشّرطِ، وهو انتفاءُ فَعْلانَة؛ إذ لا يقالُ: رَحْمَانة. و«**سكران**» مُمْتَنِعٌ على القولَيْنِ؛ لوجودِ فَعْلَى، وانتفاءِ فَعْلانَة[2] و«**ندمان**» مُنْصَرِفٌ على القولَيْنِ؛ لوجودِ «**نَدْمَانَة**» وعدمِ «**نَدْمَى**».

ذِكر التركيب

التركيبُ في الأعلام أنواعٌ، والمعتبرُ منها جعلُ الاسمَيْنِ واحدًا؛ كـ«**بَعْلبكّ**»[3]، لا على جهة الإضافة كـ«**أَبِي بكرٍ**» إذا سُمِّيَ بِهِ، ولا على جهةِ الإسناد، كـ«**تأبَّطَ شرًّا**»، ولا بأنْ يكونَ الثاني صوتًا أو متضمِّنًا حرفًا في الأصل نحو «**سيبويه**»[4] و«**خمسة عشر**» إذا جُعِلَ علمًا، أَمّا الإضافةُ فإنّها تَجْعَلُ غيرَ المنصرف في حكمِ المنصرفِ، وأَمّا الإسنادُ أو كونُ الثاني صوتًا أو متضمِّنًا حرفًا، فلأنّه مُوجِبٌ للبناءِ، وغيرُ المنصرفِ نوعٌ مِنَ المُعْرَبِ، فلا يستقيمُ أن يكونَ التركيبُ لها مانعًا مِنَ الصرف، وشرطُ التّركيبِ بها المعتبر: العَلميّة.

---

(١) انظر: المقتضب ٣/٣٣٥، والكتاب ٣/٢١٥؛ ٢١٦، وشرح الجمل، لابن عصفور ٢/٢١٣؛ ٢١٤ وارتشاف الضرب ٢/٨٦٤.

(٢) وقبيلة بني أسد يصرفون كل صفة على فعلان؛ لأنهم يؤنثونه بالتاء، ويستغنون فيه بفعلانة عن فَعْلَى، فيقولون: سكرانة وغضبانة وعطشانة، فلم تكن الزيادة عندهم شبيهة بألفي حمراء، فلم تُمْنَع من الصرف. انظر: الصحاح (غضب) ٢/١٩٤، واللسان (غضب) وشرح الأشموني ٢/٢٣٥.

(٣) انظر: الكتاب ٣/٢٩٦، والأصول ٢/٩٢، وارتشاف الضرب ٢/٨٦٥، وشرح الأشموني ٢/٢٤٩، وأوضح المسالك ٤/١٢٥، وابن عقيل ١٥١، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٣٢.

(٤) في الارتشاف ٢/٨٦٧: "وما ركب من اسم وصوت نحو: سيبويه وعمرويه، فمذهب الجمهور أنه يبقى على حاله مبنيًا، وذهب بعضهم إلى أنه يجوز فيه منع الصرف". وانظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ١٣٩.

ذِكر بقيَّةِ الكلام على ما لا ينصرف

كلُّ[١] ما فيه علميةٌ مؤثِّرةٌ إذا نُكِّرَ صُرِفَ، واحترز بقولِه[٢] «مؤثِّرةٌ» عن صيغةِ مُنْتَهى الجموعِ نحو «مَسَاجِد»، وعن أَلِفَيِ التَّأنيثِ المقصورةِ والممدودةِ، نحو «سَكْرَى» و«صَحْرَاء» علمًا؛ فإنَّ المذكوراتِ لم تَمْتَنِعْ مِنَ الصرفِ للعلميّة، بل لاستقلالِ كلٍّ من صيغةِ منتهى الجموع وألفي التأنيث بمنعِ الصَّرْفِ[٣].

والعلميّة المؤثِّرة تارةً تكونُ شرطًا لما جامَعَتْه؛ وهو التأنيثُ بالتّاءِ والمعنويُّ، والعُجْمَةُ، والتّركيبُ، والألفُ والنّونُ في اسم غيرِ صفةٍ، وما في أَوّلِه زيادةٌ من حروفِ نأيت كـ«أَحْمَد» و«يَزِيد»، وتارة تكونُ مؤثِّرة، وليست شرطًا، وذلك في العَدْلِ ووزنِ الفعلِ، فإنْ نُكِّرَ بَقِيَ الذي العلميةُ شرطٌ فيه بلا سببٍ، وبقي الذي ليستْ فيه شرطًا ـ أعني العدلَ ووزنَ الفعل ـ على سببٍ واحدٍ.

وأَمّا نحو «أَحْمَر» فَمُمْتَنِعٌ مِنَ الصَّرْفِ؛ للصّفةِ ووزن الفعلِ، فإذا جُعِلَ عَلَمًا، كان المعتبرُ العَلميّةَ ووزنَ الفعل، فإذا نُكِّرَ: فالأخفش يصرفُه[٤]، وسيبويه[٥] يمنعُه الصّرْفَ اعتبارًا للصّفةِ الأصليّةِ؛ لزوالِ العلميّةِ المانعةِ مِنِ اعتبارِ الصّفةِ، وكذلك القولُ في «سَكْرَان» و«ثُلاث» ونحوهما لو جُعل علمًا.

وجميعُ ما لا ينصرفُ إذا أُضِيفَ أو دخلته اللّامُ كـ«أحمدِكم» و«عمرِكم» و«الأحمرِ»

---

(١) انظر: المفصل ١٧، وابن يعيش ٦٩/١، والرضي على الكافية ٦٤/١.

(٢) انظر: الرضي على الكافية ٦٤/١.

(٣) ذلك أن مثل "صحراء" تقوم فيه علتان لتمنعه الصرف، أمّا الأولى فالتأنيث، وأما الثانية فلزومُه التأنيث، فكان لزوم التأنيث بمثابة تأنيث ثانٍ، كما سبق، أما نحو: "مساجد" ففيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية، وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية، فهاتان علتانِ مانعتان له الصرف. انظر: شرح الأشموني ٢٤٣/٢ - ٢٤٤.

(٤) انظر: رأي الأخفش في الإيضاح للزجاجي ١٤٢، والمقتضب ٣١٢/٣؛ ٣٧٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢١٠/٢ - ٢١١.

(٥) في الكتاب ١٩٨/٣: «وإنما منعك من صرف أحمر في النكرة، وهو اسم أنّه ضارع الفعل، فأحمر إذا كان صفةً بمنزلةِ الفعلِ قبل أن يكونَ اسمًا، فإذا كان اسمًا ثمّ جعلتَهُ نكرةً فإنّما صَيّرتَه إلى حالِه إذا كان صفةً». وانظر كذلك: المقتضب ٣١٢/٣؛ ٣١٧، وإيضاح الزجاجي ١٤٢، وشرح الجمل، لابن عصفور ٢١٠/٢ - ٢١١.

انجرّ بالكسرةِ، وهل هو منصرفٌ حينئذٍ أم لا ؟ فيه خلافٌ؛ فمذهبُ سيبويه[١] أنّه لم ينصرف؛ لأنّ الصّرفَ عبارةٌ عنِ التنوينِ، ولا تنوينَ مع الإضافةِ ولام التعريفِ، وذهب غيرُه إلى أنّه منصرفٌ؛ لأنّه بدخولِ اللّام والإضافةِ بَعُدَ عن شِبْهِ الفعلِ[٢].

ذِكر المرفوعات

المرفوعُ هو ما اشتمل على عَلَمِ الفاعليّة[٣]، وهي سبعةٌ[٤]: الفاعلُ، ثمّ مفعولُ ما لم يسمَّ فاعلُه، ثمّ المبتدأُ، ثم الخبرُ، ثمّ خبرُ «إنّ»، ثمّ خبرُ «لا» التي لنفي الجنسِ، ثمّ اسمُ «ما» و«لا» المشبّهتينِ بـ«ليس».

ذِكر الفاعل

الفاعلُ ما أُسْنِدَ إليه الفعلُ أو شِبْهُهُ، وقُدّم عليه على جهةِ قيامِه به[٥]؛ كزيدٍ في «قام زَيْدٌ»، وإنّما قال[٦] ما أُسْنِدَ إليه الفعلُ، ولم يَقُل «**اسمٌ أُسْنِدَ الفعلُ إليه**»؛ ليدخلَ فيه الفاعلُ الذي هو في تأويل الاسم نحو: «**أعجَبَني أَنْ ضربتَ زيدًا**»، فأَنْ مع الفعلِ فاعلُ «أعجَبني»، وليس باسم، بل في تقديرِ الاسمِ، وقولُه: «**وقُدِّمَ عليه**»؛ ليخرجَ نحو «**زَيْدٌ قامَ**»؛ فإنّ الفاعلَ هو المضمرُ المستترُ في قام، لا «زَيْد»، ولا يكونُ الفاعلُ أبدًا إلا متأخّرًا عن فِعْلِهِ[٧].

---

(١) الكتاب ١/٢٢؛ ٢٣، وانظر: ابن يعيش ١/٥٨.

(٢) انظر في تفصيل هذا الخلاف: ابن يعيش ٢/٦٠، والأشباه والنظائر ٢/١٥٦ ـ ١٥٧، والإيضاح ١/١٢٥.

(٣) أي الضم والألف والواو، وقد وافق المصنف الزمخشري في كون الفاعل هو أصل الباب، ومن هنا قدّمه على سواه. انظر: ابن يعيش ١/٧١، والمفصل ١٨.

(٤) انظر: المفصل ١٨.

(٥) انظر: المفصل ١٨، وابن يعيش ١/٧٤، والواضح في علم العربية ٨-٩، والكتاب ١/٣٣، وشرح الكافية الشافية ١/٢٥٧، وشرح الأشموني ١/٣٠٠، والإرشاد إلى علم الإعراب ١٠١، وأسرار العربية ٦١، والرضي على الكافية ١/٧٠.

(٦) انظر: الرضي على الكافية ١/٧٠.

(٧) يوافق المصنف البصريين في عدم جواز تقديم الفاعل على فعله. على حين يرى الكوفيون جوازه. انظر: شرح الأشموني ١/٣٠٢، وابن يعيش ١/٧٥، وشرح الكافية الشافية ١/٢٥٨، والإرشاد إلى علم الإعراب ١٠١، والمقتضب ١/١٦؛ ٤/١٢٨، وأسرار العربية ٦٣.

قوله: «أو شِبْهُ الفعلِ»، ليدخلَ نحو فاعل الصِّفةِ المشبّهة كـ«زَيْدٌ حَسَنٌ وجهُهُ»، وفاعل اسم الفاعل في قولك: «زَيْدٌ قائمٌ أبوهُ» وفاعل اسم الفعل نحو: «هَيْهَاتَ زَيْدٌ»، أي بَعُدَ، والظّرفِ نحو «زَيْدٌ عندكَ أَبُوهُ»، والجارِّ والمجرورِ، نحو: «زَيْدٌ عليه ثوبٌ»، فزيدٌ فاعلٌ مرفوعٌ بـ«عليه»، وكذلك: «مررتُ برجلٍ عليه ثوبٌ وتحته بساطٌ»: فاعلٌ مرفوعٌ بما أُسْنِدَ إليه من شبهِ الفعل(١).

قولُه: على جهةِ قيامه به؛ ليخرجَ مفعُول ما لم يسمَّ فاعلُه، نحو «ضُرِبَ زَيْدٌ»؛ فإنّ الفعلَ قد أُسْنِدَ إلى «زَيْد» وقدّم عليه، ولكن لا على طريقةِ: فَعَل يَفْعِل، بل على طريقة ما لم يسمّ فاعلُه، وإنّما يحتاجُ إلى ذلك مَنْ أخرجَ مفعولَ ما لم يُسمّ فاعلُه من باب الفاعل(٢).

والأصلُ في الفاعلِ أن يلي فعلَه، فإن قُدِّم على الفاعلِ غيرُه، فهو في النيّةِ مؤخّرٌ؛ فلذلك جازت مسألة: «ضَرَبَ غلامَه زيدٌ»، وامتنع مسألة: «ضَرَب غلامُه زيدًا»(٣)؛ لأنّ ضميرَ الغائبِ لا يجوز أن يعودَ إلى غيرِ مذكورٍ لفظًا ولا معنًى، فجاز: «ضَرَبَ غلامَهُ زَيْدٌ»؛ لتقدّمِ «زَيْد» معنًى، فيعودُ الضّميرُ المتّصِل بالمفعولِ في «غلامه» إلى زَيْدٍ المتقدّم معنًى، وامتنع «ضَرَب غلامُه زيدًا» لأنّ الضميرَ لزيدٍ، هو متأخّر لفظًا ومعنًى، وأمّا تأخّره لفظًا، فظاهرٌ مِنَ المثالِ المذكورِ، وأمّا تأخُّره معنًى؛ فلأنّه مفعولٌ، والمفعولُ متأخّرٌ معنًى، ولو كان متقدّمًا لفظًا(٤).

---

(١) هذا إذا قدّرنا "ثوبٌ" و"بساط" فاعلا بالظرف، ولكن يجوز أن نجعله مبتدأً مؤخرًا، والظرف خبره، فتكون جملة "عليه ثوب" في محل خبر نعت للرجل، وجملة "تحته بساط" في محل جر؛ لأنّها معطوفة على جملة النعت.

(٢) ذهب عبد القاهر والزمخشري إلى أنّه فاعلٌ في الاصطلاح، فلا يحترزان عنه ليدخلَ في الحد. انظر: المفصل ٢١ - ٢٢، والرضي على الكافية ٧١/١.

(٣) جوز الأخفش مسألة: "ضرب غلامُه زيدًا"، أي: اتصال ضمير المفعولِ به بالفاعل مع تقدُّمِ الفاعل؛ لشدة اقتضاءِ الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل، واستشهد بقول أبي الأسود الدؤلي:

جزى ربُّهُ عنّي عَدِيَّ بنَ حاتمٍ جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فَعَل

الرضي على الكافية ٧٢/١، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل ٥٩، وابن يعيش ٧٦/١، وشرح الأشموني ١/ ٣١٩.

(٤) انظر: المفصل ١٨، والإيضاح لابن الحاجب ١٥٩/١، وابن يعيش ٧٦/١.

ذِكر وجوب تقديم الفاعل

يجب تقديمُ الفاعل إذا انتفى الإعرابُ لفظًا فيهما، والقرائنُ المعنويّةُ كـ«**ضَرَب موسى عيسى**»، بخلاف «**أكل الكمّثرى موسى**»؛ للقرينةِ التي تنفي اللَّبْس[1].

وكذلك يجبُ تقديمُه إذا كان مضمرًا متصلًا،نحو «**ضَرَبْتُ زَيْدًا**» و«**ضَرَبْتُك**».

وكذلك يجب تقديمُه إذا أُثْبِتَ المفعولُ بعد النفي؛ نحو «**ما ضَرَبَ زَيْدٌ إلا عمرًا**»، ومعناه حصرُ مضروبيّة «**زَيْد**» في «**عَمْرو**»، أي لا مضروبَ لزيدٍ سوى عَمْرٍو.

ذِكر وجوب تقديم المفعول

يجب تقديمُ المفعولِ[2] لفظًا، وإن كانَ على خلافِ القياسِ؛ إذا أُضِيفَ الفاعلُ إلى ضميرِ المفعولِ، كقولِهِ تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ﴾[3]؛ لأنّ الفاعلَ لو قُدِّمَ رجعَ الضّميرُ إلى غيرِ متقدّم، لا لفظًا ولا معنًى، وهو مثل «**ضرب غلامُه زيدًا**»، وممّا يجبُ فيه تقديمُ المفعولِ أن يكونَ المفعولُ مضمرًا متّصلًا، والفاعلُ ظاهرٌ، نحو: «**ضَرَبَك زيدٌ**» و«**ضربني زيدٌ**».

وممّا يجبُ فيه تقديمُ المفعول أيضًا: أن تُثبتَ الفاعلَ بعد النفي، كقولك: «**ما ضَرَبَ عمرًا إلا زيدٌ**»؛ أي لا ضاربَ لعمرٍو غيرُ زيدٍ، فلو قُدِّرَ لَه ضاربٌ آخرُ لم يستقمِ المعنى، ومنه قول الشاعر:

قَدْ عَلِمَتْ سلمَى وجاراتُها ما قَطُّر الفارسَ إلَّا أنا[4]

ذكر حذف الفعل جوازًا ووجوبًا

حذفُ الفعلِ جائزٌ وواجبٌ؛ فالجائزُ قولك: زيد، في جواب من قال: «**مَنْ قام**»؟

---

(١) انظر في تفصيل ذلك: أوضح المسالك ١١٩/٢، وشرح الكافية الشافية ٢٦٣/١، والكافية في النحو ٧٥/١.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٢٦٣/١، وأوضح المسالك ١٢٥/٢، والارشاد إلى علم الإعراب ١٠١، والمقتضب ١١٢/٣؛ ١٢٠؛ ١٠٢/٤.

(٣) سورة البقرة ١٢٤/٢.

(٤) من السريع، لعمرو بن معديكرب في الكتاب ٣٥٣/٢، والديوان ١٦٧، والحماسة بشرح المرزوقي ٤١١، واما هذا بشرابن يعيش ١٠١/٣؛ ١٠٣، والمفصل ١٢٩، واللسان (قطر) ٤١٨/٦، والجمهرة ٣٧٣/٢، ويُنسَبُ لعمرو بن معد يكرب أو للفرزدق في شرح شواهد المغني ٧١٩/٢، وبدون نسبة في دلائل الإعجاز ٣٣٧، ومغني اللبيب ٩/٢، وتخليص الشواهد ١٨٤، وارتشاف الضرب ٩٣٣/٢.

ونحوه، أي: قام زيد.

وكذلك يُحْذفُ الفعلُ جوازًا، في نحو قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ﴾[١]، فيمن قرأ بفتح الباء من «يسبَّح»[٢]، أي «يسبّحه رجالٌ»، فأنت مخيّرٌ في ذلك؛ إن شِئْتَ حَذَفْتَ الفعلَ؛ لدلالةِ القرينةِ عليه، وإن شئتَ أظهرتَه؛ لزيادةِ البيانِ، فإن قيل: مَنْ قامَ ؟، قلت: عمرٌو، أو قام عمرٌو، حسبما تقدَّم.

والفعلُ الواجبُ حذفُه يجب أن يفسّر بعد حذفِه؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[٣]؛ لأنّ التقديرَ: وإن استجارك أحدٌ مِنَ المشركين، فلو ذهبتَ لتذكرَ الفعلَ جَمَعْتَ بين المفسِّر والمفسَّر، وهو غيرُ جائزٍ.

ذِكر تنازع الفعلين

والمـراد بتنازعِ الفعلين[٤] أنَّ كلًّا منهما[٥] يصلُح أن يكونَ عاملًا في الظّـاهرِ[٦] بعدهما. وتنازُعهما على **أربعةِ أقسام**[٧]:

الأول: أن يكون الأولُ على جهة الفاعليّةِ، والثاني على جهة المفعولية، كقولك: ضربني وأكرمتُ زيدًا».

الثاني: عكسُه، كقولك: «**ضربتُ وأكرمني زيدٌ**».

الثالث: أن يكون تنازعُهما على الفاعلية، كقولك: «**ضربني وأكرمني زيدٌ**».

الرابع: أن يكون تنازعُهما على جهة المفعولية، كقولك: «**ضربتُ وأكرمتُ زيدًا**».

---

(١) سورة النور ٣٦/٢٤، ٣٧. وانظر في إعراب الآية: البيان في غريب إعراب القرآن ١٩٦/٢.

(٢) انظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد ٤٥٦، والمبسوط في القراءات العشر، لأبي بكر الأصبهاني ٣١٩، والإقناع في القراءات السبع، لابن الباذش ٧١٣/٢.

(٣) سورة التوبة ٦/٩.و انظر في إعراب الآية: البيان في غريب إعراب القرآن ٣٩٤/١.

(٤) ويجوز كذلك أن يتنازع أشباه الأفعال، كقولنا: أنا قائل وضارب زيدًا.
انظر: شرح الأشموني ٣٥٢/١.

(٥) ويجوز أن يكون التنازعُ بين أكثر من عاملين مثل قوله عليه السلام: "تسبّحون وتحمَدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثًا وثلاثين". انظر: شرح الأشموني ٣٥٣/١.

(٦) لأنه لا تنازع في المضمرات.انظر: في تفصيل ذلك: الرضي على الكافية ٨٠/١.

(٧) انظر: شرح الوافية ١٦١، والإرشاد إلى علم الإعراب ١٠١، وابن يعيش ٧٧/١، وشرح الأشموني ٣٥٠/١، وشرح الكافية الشافية ٢٨٧/١، والكافية في النحو ٧٧/١.

والبصريون يَخْتَارُونَ إعمالَ الثاني[١]؛ لأنّ المعمولَ كالسِّمةِ للعاملِ، فكان الثاني أوْلى؛ لقربه، والكوفيون يَخْتَارُونَ إعمالَ الأول[٢]؛ لأن السابقَ أولى، فإنْ أعملتَ الثاني - والأول يقتضي الفاعل - أَضْمَرْتَ الفاعل في الأول، على وفقِ الظّاهر؛ كقولك: «**ضربني وضربتُ زيدًا**»، فَيُضْمَرُ في «**ضربني**» ضميرٌ وفقًا لزيدٍ، ويستترُ إذا كان مفردًا، كما في المثال المذكور، ويظهرُ في التثنية والجمعِ، كقولك: «**ضرباني وضربتُ الزيدينِ، وضربونى وضربت الزيدينِ**»، والكسائي[٣] يجيزُها على حذفِ الفاعل، فيقول: «**ضربني وضربت الزيدينِ**»، فلا يبرزُ ضميرَ المثنى في «**ضربني**»؛ لأنّ الفاعلَ عنده محذوفٌ، والفراء[٤] يمنعُ من حذفِ الفاعل، ومِنَ الإضمارِ قبل الذكرِ، ويقول: إذا توجّه الفعلانِ إلى الظاهر على جهة الفاعلية، مثل: «**قام وقعد زيدٌ**»، فزيد مرفوعٌ بهما، وهو باطلٌ؛ لتعذّرِ أن يفعلَ الاسمُ الواحد الفعلينِ في حالةٍ واحدةٍ، ويقول: «**ضربني وضربت زيدًا هو**» فيجعلُ «**هو**» فاعل «**ضربني**»؛ لصحّةِ رجوعِه إلى «**زَيْد**»؛ لتقدّمِه عليه لفظًا، وإنِ احتاج الأول إلى مفعولٍ؛ فاحذفه؛ لأنّه فضلةٌ يُسْتَغْنَى عنه؛ إلّا أن يكونَ هو المفعول الثاني من باب «**ظننت**»، فإنه لا يُحْذَف كقولك: «**ظنّني قائمًا، وظننتُ زيدًا قائمًا**»[٥]، فلو أضمرْتَهُ، وقلت: «**علمني إيّاه وعلمت إيّاه زيدًا منطلقًا**»، لم يجز؛ لأنّ المفعولَ لا يُضْمَرُ قبل الذكرِ أصلًا، وإن أعلمتَ الأولَ على اختيارِ الكوفيين أضمرْتَ الفاعلَ في الثاني، نحو: «**ضَرَبْتُ وضرباني الزيدينِ**»، وليس ذلك إضمارًا قبل الذّكرِ.

وإنِ احتاجَ الثاني إلى مفعولٍ: فالمختارُ إضمارُه نحو: «**ضَرَبَنِي وضربتُهُ زيدٌ**»، وإن عسر

---

(١) انظر: الكتاب ٩٧/١.

(٢) انظر في تفصيل ذلك: الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٩، والتبيين للعكبري ٢٥٢،، وشرح الأشموني ٢/ ٣٥٣، والمفصل ٢٠، وابن يعيش ٧٧/١، وشرح الكافية الشافية ٢٨٨/١، وترشيح العلل ٩١، وائتلاف النصرة ١١٣، والجامي على الكافية ٢٦٥/١، والمقتضب ٧٢/٤، والكافية في النحو ٧٨/١.

(٣) في همع الهوامع ١٤٠/٥ - ١٤١: "وقال الكسائي، وهشام، والسهيلي، وابن مضاء بحذف بناء على رأيهم من إجازة حذف الفاعل، وحسنه هنا الفرار من الإضمار قبل الذكر الذي هو خارج عن الأصول".
وانظر كذلك: شرح الرضي على الكافية ٧٩/١.

(٤) انظر: همع الهوامع ١٤١/٥، وشرح الرضي على الكافية ٧٩/١ - ٨٠، وشرح الكافية الشافية ٢٩٠/١.

(٥) وذلك لأنه يعد طرف إسناد في الأصل، فقولنا: ظنني قائمًا وظننت زيدًا قائمًا، أصله: أنا قائم وزيد قائم، والمبتدأ والخبر لا يجوز حذف أحدهما إلا إذا كان منويًا. انظر: أوضح المسالك ٢٠٤/٢.

إضمارُه أظهرتَهُ، نحو: «ظَنَنْتُ وظنّاني قائمًا الزيدَيْنِ قائمَيْنِ»[١]؛ لأنّكَ لو قلت: «ظَنَنْتُ وظنّاني إيّاه الزَّيدَيْنِ قائمَيْنِ» لم يستقم؛ لرجوعِ «إيّاه»، وهو مفردٌ إلى «قائمين»، وهو مثنّى، وإن جعلتَ «إيّاه» مثنّى، وقلت: «ظَنَنْتُ وظنّاني إيّاهما» لم يستقم أيضًا؛ لأنّه خبرٌ عن مفردٍ، وهو المفعولُ الأولُ في ظنّاني»[٢].

ذِكر مفعول ما لم يُسَمَّ فاعلُه

وهو كلُّ مفعولٍ[٣] لفعلٍ حُذِفَ فاعلُه، ورُفِعَ هو؛ لإقامتِهِ مُقامَ الفاعلِ، وشرطُ فعله إن كان ماضيًا أن يُنْقَلَ من «فَعِلَ» إلى «فُعِلَ»، وإن كان مستقبلًا أن يُنْقَل من «يَفْعَل» إلى «يُفْعَلُ»[٤].

عبَّر بـ[٥] «فَعِلَ يَفْعَلُ» عن جميعِ الأفعال التي ذُكر معها فاعلها، وبـ«فُعِلَ يفعل» عن جميع الأفعالِ التي حُذِفَ فاعلُها، وصار ذلك كاللّقبِ لها.

ولا يصحّ وقوعُ المفعولِ الثاني من باب «عَلِمْتُ» موقعَ الفاعلِ؛ لأنّه مسندٌ إلى الأولِ في المعنى، فلو أُسْنِدَ الفعلُ إليه، لصار مسندًا ومسندًا إليه في حالةٍ واحدةٍ، والثالث من باب «أَعْلَمْتُ»[٦] كذلك، والمفعول له كذلك أيضًا؛ لأنّ نصبَه هو المشعرُ بالعلميّةِ، وإقامتُه

---

(١) انظر: شرح الرضي على الكافية ٨٠/١، وأوضح المسالك ٢٠٤/٢، وشرح الأشموني ٣٥٩/١.

(٢) انظر: أوضح المسالك ٢٠٤/٢ ـ ٢٠٥، وشرح الأشموني ٣٦٢/١.

(٣) ينوب عن الفاعل غير المفعول به كالجار والمجرور والظروف والمفعول المطلق.
انظر: شرح الأشموني ٣٢٨/١ ـ ٣٢٩، وشرح الكافية الشافية ٢٧١/١.

(٤) شرط نيابة المفعول عن الفاعل أن يغير الفعل عن صيغته تغيرًا يؤذن بهذه النيابة، وتبيّن أنه ليس هو الفاعل في الأصل؛ ومثل هذا التغيّر بالثلاثي لأنه أصل الرباعي. وما ذكره المؤلف من ضم أول الماضي الثلاثي هو الأفصح، حتى زعم بعض النحاة أنه لا يجوز غيره، والصحيح الجواز، فقد قرأ علقمة: ﴿رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ و﴿وَلَوْ رُدُّوا﴾.
انظر: تفصيل ذلك في شرح الأشموني ٣٢٥/١، والتصريح على التوضيح، لخالد الأزهري ٢٩٥/١، وشرح الرضي على الكافية ٨٣/١، وترشيح العلل ٩٥، والإرشاد إلى علم الإعراب ١٠٥، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٦٩.

(٥) انظر: الرضي على الكافية ٨٣/١.

(٦) هو كل فعل ينصب ثلاثة مفاعيل، أصلُ الثاني منها مبتدأ وخبر، على أن يكون ثالث مفعولي "أعلم" هو ثاني مفعول "علمت"، الذي عدى بالهمزة إلى ثلاثة مفاعيل. انظر: شرح الأشموني ٣٣٠/١، والمفصل ٢٥٩، وابن يعيش ٧٢/٧، والرضي على الكافية ٨٣/١، وترشيح العلل ٩٦.

مُقامَ الفاعلِ توجبُ رفعَه، فيتدافعانِ، والمفعولُ معه كذلك؛ لأنَّ شرطَه أن يكونَ مع الفاعل، وشرطُ مفعولِ ما لم يُسمَّ فاعلُه حذفُ الفاعلِ فيتدافعانِ، وإذا تعدّدتِ المفاعيلُ، وفيها مفعولٌ به، تعيّن أن يُقامَ مُقامَ الفاعلِ دون غيرِه كـ«زيدًا» في قولك: «ضُرِبْتُ زيدًا ضربًا شديدًا يوم الجمعة أمام الأمير في داره»، خلافًا للكوفيينَ[١]، فإنهم يجيزون إقامة غيره، فيرفعونه ويبقون المفعول به الصريح منصوبًا، ويستدلّون بقراءة أبي جعفر[٢] المدني شيخ نافع: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا﴾[٣]، ومثله في قراءته[٤] أيضًا: ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[٥]، وبقول الشاعر:

ولو وَلَدَتْ قُفَيرةُ جَرْوَ كلبٍ لَسُبَّ بذلك الجَرْوِ الكلابَا[٦]

فأقام الجار والمجرورَ مُقامَ الفاعلِ، ونَصَبَ المفعولَ الصريح، والبصريون يتأولون ذلك[٧].

واعلم أنّ المفاعيلَ إذا تعدّدت، وأَقَمْتَ أحدَها مقامَ الفاعلِ، فلك الخيار في تقديمِه وتأخيرِه، عند عدمِ اللّبس، فإذا التبس، وجب أن يلي المقامَ الفعلُ، فقولُه تعالى: ﴿وَجِاْىٓءَ يَوْمَئِذٍۭ بِجَهَنَّمَ﴾[٨]، المقام: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾. وإذا تعدّدت المفاعيلُ التي تُقامُ مقامَ الفاعلِ، ولم يكن فيها مفعولٌ به، رَفَعْتَ ما شِئْتَ لقيامِه مَقامَ الفاعلِ، وتَرَكْتَ البواقي على ما تَقْتَضِيه، والأولى أن يُقامَ المفعولُ الأولُ من بابِ «أَعْطَيْتُ» مُقامَ الفاعلِ دون الثاني؛ ففي قولك:

---

(١) انظر: أوضح المسالك: ١٤٩/٢، وتوضيح صد ٣٢/٢، وشرح الأشموني ٢٢٨/١، ومعاني القرآن للفراء ٢١٠/٢، وأمالي ابن الشجري ٥١٧/٢ ١٨ وشرح الكافية الشافية ٢٧٢/١.

(٢) انظر: مختصر في شواذ القرآن ٧٩.

(٣) الإسراء: ١٣-١٧.

(٤) انظر: السبعة في القراءات، لابن مجاهد ٥٩٤- ٥٩٥، والمبسوط في القراءات العشر، للأصبهاني ٣ ٤٠٤.٤، والإقناع في القراءات السبع، لأبي جعفر الأنصاري ٧٦٤/٣.

(٥) الجاثية: ١٤/٤٥.

(٦) من الوافر، لجرير في الخزانة ٣٣٧/١، وشرح التسهيل ١٢٨/٢، والدرر ٤٤/١ ، وشرح الجمل، لابن عصفور ٥٣٧/١، وأمالي ابن الشجري ٥١٨/٢، والقرطبي ١٦٢/١٦، والرضي ١/ ٨، والتبيين، للعكبري ٢٧٢، ولفظه: " لسب بذلك الكلب "، وابن يعيش ٥٧/٧، وتهذيب اللغة ١/٩، ١.

(٧) في قطر الندى ١٩٠ " وأجيب عن البيت بأنه ضرورة، وعن القراءة بأنها شاذة، ويحتمل أن يكون القائم مقام الفاعل ضميرًا مستترًا. وانظر ابن يعيش ٧٤/٧.

(٨) الفجر: ٢٣/٤٥.

«أَعْطَيْتُ زيدًا درهمًا»، الأولى أن يقامَ «زيد» مُقامَ الفاعلِ، دون الدرهمِ؛ لأنّ زيدًا عاطٍ، أي: متناول، ففيه معنى الفاعليّة[١].

ذِكر المبتدأ

وهو[٢] الاسمُ أو المؤوّلُ بِهِ، المجرّدُ عَنِ العواملِ اللّفظيّةِ، مسندًا إليه، أو الصّفةُ الواقعةُ بعد حرفِ الاستفهامِ أو حرف النّفْي، رافعةً لظاهرٍ، نحو: زيدٌ قامَ، و«تَسْمَعُ بالمُعَيْدِي خير من أن تراه»[٣]، و﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[٤]، أي: سماعك، وصومكم[٥].

قولُه[٦]: مجرّدٌ عنِ العوامل اللفظيّةِ، احترز به عن أسماءِ «إنّ» و«كان» و«ما» و«لا» المشبّهتينِ بـ«ليس»، وعنِ المفعول الأولِ من باب «عَلِمْتُ»، والثاني من باب «أَعْلَمْتُ»، وعُلِمَ من احترازه عن العوامل اللفظية خاصّةً أنّه لا يحترز عنِ العواملِ المعنويّة؛ فإنّ المبتدأ لم يتجرد عنها.

وقولُه «مسندًا إليه» احترز به عن الخبرِ، لأنّه مجرّدٌ، ولكن غيرُ مسندٍ إليه، وعن مثلِ الأصوات نحو «غَاقِ»، وألفاظ العدد[٧]، وحروف التهجّي فإنّها مجرّدة، ولكن ليس مسندًا إليها؛ لأنّها غيرُ معرَبةٍ؛ لفقدِ التركيب.

---

(١) إذا تعدى الفعل لأكثر من مفعول فنيابة الأول جائزة اتفاقًا، هذا ما نقله الخضراوي وابن أبي الربيع، ويرى ابن هشام أن الصواب أن بعضهم أجازه إن لم يلبس نحو: "أعلمت زيدًا كبشك سمينًا "، أما الثاني ففي باب " كسا" إن البس، نحو: " أعطيتُ زيدًا عمرًا "، امتنع اتفاقًا، وإن لم يلبس نحو: "أعطيت زيدًا درهما " جاز مطلقًا، وقيل: يمتنع مطلقًا، وقيل: إن لم يعتقد القلب، انظر: شرح الأشموني ١/٣٣٠.

(٢) انظر: ترشيح العلل ٨٠، وشرح الكافية الشافية ١/١٤٢، وأوضح المسالك ١/١٨٤، وارتشاف الضرب ٣/ ١٠٧٩.

(٣) من أمثال العرب، انظر: جمهرة الأمثال، للعسكري ١/٢٦٦، وفصل المقال، للبكري ١٣٦، ومجمع الأمثال، للميداني ١/١٢٩، وضرائر الشعر، لابن عصفور ٢٦٥، وسر صناعة الإعراب ١/٢٨٥، ٢٨٩. ويروى: أن تسمع ولأن تسمع وتسمع.

(٤) البقرة: ٢.١٨٤.

(٥) انظر: الرضي على الكافية ١/١٨٥.

(٦) انظر: الرضي على الكافية ١/٨٥.

(٧) انظر: هذا الكتاب ١/٤٧.

وقولُه: «**أو الصّفة الواقعة بعد حرفِ الاستفهام أو حرف النفي**[١] **رافعةً لظاهرٍ**»، إنّما أفردها بالذكرِ؛ لأنّها لم تدخل في رسمِ المبتدأ؛ لكونِها غيرَ مسندٍ إليها، ولم تدخل في رَسْمِ الخبرِ؛ لأنَّ فاعلَها سدّ مسدَّ الخبرِ، وذلك نحو قولك: «**أقائمٌ الزيدانِ**».

وقولُه: «**رافعةً لظاهرٍ**» معناه أن هذه الصفةَ لا تقعُ مبتدأً إلّا بشرطِ أن تتجرّدَ عنِ الضّميرِ المستكنِّ فيها؛ لترفعَ الظاهرَ الذي بعدها؛ لأنّها كالفعلِ[٢] إذا رفع الظاهر.

واحترز بقوله «**رافعةً لظاهرٍ**»[٣] عن الرافعةِ للمضمر نحو: «**أقائمان الزيْدَانِ**» و«**أقائمون الزيدون**»؛ فإنّ «**قائمان**» و«**قائمون**» متعيِّنٌ للخبرِ فقط؛ لأنَّ كلًا منهما رافعٌ لضميرٍ متصلٍ مستترٍ فيه، لا للظاهرِ الذي بعده؛ لأنّ «**أقائمان**» و«**أقائمون**» لو كان مبتدأً لم يُثَنَّ ولم يُجْمَع؛ لأنَّ الفعلَ وشبهَه إذا أُسْنِدَ إلى الظاهر لم يثَنَّ ولم يُجْمَع على مذهبِ الأكثرِ، لكن يجوزُ ذلك على لغةِ «**أكلوني البراغيث**» وهي لغة ضعيفةٌ، فيجوزُ عليها أن يقعَ «**قائمانِ**» و«**قائمون**» مبتدأً مجرّدًا عن المضمرِ، رافعًا للظاهرِ الذي بعده، ويكون «**الزيدان**» و«**الزيدون**» فاعلًا سدّ مسدَّ الخبر.

واعلم أنّه قد قيلَ: ينبغي أن يُزَادَ في رسمِ الصّفةِ المذكورةِ لفظةُ «**مستغنًى به**»، فَيُقالُ: رافعةٌ لظاهرٍ مستغنًى به؛ لئلّا يردَ النقصُ مثل: «**أقائمٌ أبوه زيدٌ**»، فإنّها رفعت ظاهرًا، وهو «**أبوه**»، ومع ذلك ليست مبتدأً؛ فإنَّ المبتدأَ في المثالِ المذكورِ هو «**زَيْدٌ**» لا «**أبوه**» المرفوع بالصفة المذكورة.

وإذا طابقتِ الصّفةُ المذكورةُ مفردًا نحو «**أقائمٌ زَيْدٌ**» و«**ما قائم زيد**» جاز أن تكونَ

---

(١) مذهب البصريين يحتم اعتماد الوصف على النفي أو الاستفهام، أما الكوفيون فلا يشترطون هذا الشرط، والأخفش لا يوجب ذلك، بل يجوّز ارتفاعه بالابتداء. انظر: الرضي على الكافية ٨٧/١، وأوضح المسالك ١/ ١٩١، والكتاب ٤٥/٢، وشرح التسهيل ٢٦٩/١، وارتشاف الضرب ١٠٨٠/٣.

(٢) المبتدأ نوعان: نوع ينوب مناب الفعل، وما لا ينوب منابه، فالذي ينوب منابه قسمان: ما ينوب مناب الماضي والثاني ما ينوب مناب المضارع، فالذي ينوب مناب الماضي مثل: أقل رجل يقول ذلك، وأقل رجلين يقولان ذلك، وأقل رجال يقولون ذلك، وما ينوب مناب المضارع كل صفة معتمدة على همزة الاستفهام أو حرف النفي رافعة الاسم الظاهر.
انظر: حاشية الصبان ١٨٩/١.

(٣) انظر: أوضح المسالك ١٩٣/١، والرضي على الكافية ٨٦/١، وشرح الأشموني ١٤٥/١.

الصفةُ حينئذٍ مبتدأً، وما بعدَها فاعلًا، وجاز أن تكونَ خبرًا مقدّمًا، وما بعدها المبتدأ[١]، وإذا كانت خبرًا كان فيها ضميرٌ مُسْتَكِنٌّ، وإنّما خُصِّصَ مطابقتُها للمفردِ بذلك؛ لأنّها إذا طابقت مثنًّى أو مجموعًا نحو: «**أقائمانِ الزيدانِ**» و«**ما قائمون الزيدون**» لم يَجُزِ الأمرانِ عند الأكثر، بل تتعيّنُ الصّفةُ حينئذٍ للخبرِ، وتكونُ للمضمرِ المستترِ فيها، ويتعيّنُ الظاهر الذي بعدها للمبتدأ، وأمّا على لغة «**أكلوني البراغيث**»، فلا يتعيّنُ ذلك، وجاز أن تكونَ مبتدأً، أو تكونَ حينئذٍ مجرّدةً عَنِ الضميرِ المستترِ رافعةً لِمَا بعدها، حسبما تقدَّمتِ الإشارةُ إليه، وقد أشكل منعُ الشيخ أبي عمرو بن الحاجب[٢] من تثنيةِ الصّفةِ وجمعِها في هذا البابِ، وتجويزُه ذلك على ضَعْفٍ في النعت، حيث قال في الشرح: «**وحَسُنَ: قام رجلٌ قاعد غلمانُهُ، وَضَعُفَ: قاعدون غلمانه**» فيتأمل.

ذِكر الخبر

وهو المجرّدُ[٣] المسندُ به المغايرُ للصّفةِ المذكورةِ. قوله[٤] «**المجرّد**» احترز به عن خبر «**إنّ**» و«**كان**» ونحوهما، فإنّه مسندٌ به، وليس مجرّدًا عنِ العواملِ اللّفظيّةِ، وإنّما قال المجرّد ولم يَقُل الاسمُ المجرّدُ؛ لأنَّ خبرَ المبتدأ قد يكونُ غيرَ اسم، وقوله «**المسند به**» احترز به عنِ المبتدأ، الذي هو المسندُ إليه.

قوله «**المغاير للصّفةِ المذكورة**» احترز به عن الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام، وحرفِ النفي، المقدمة الذكر مع المبتدأ، نحو: «**أقائمٌ أخواك؟**»، والمراد بالمغايرة للصّفةِ المذكورة: إمّا أن لا تكون صفة، كـ: «**زيد غلامُك**»، أو تكونَ صفةً، ولا تكونَ بعد حرفِ النفي أو ألفِ الاستفهام، كـ:«**زَيْدٌ قائمٌ**»، أو تكونَ صفةً واقعةً بعد أحدِهما، ولا تكون رافعةً لظاهرٍ، كـ:«**أقائمانِ الزّيدانِ**».

---

(١) انظر: أوضح المسالك ١/١٩٣، والرضي على الكافية ١/٨٧، وشرح الأشموني ١/١٤٦، وارتشاف الضرب ٣/١٠٨١.

(٢) انظر: شرح الرضي على الكافية ١/٨٦-٨٧.

(٣) الخبر عند ابن مالك هو الجزء المتمّم الفائدة، ويشترط أن يكون مع مبتدأ احترازًا من: ذهب علي، غير الوصف احترازًا من: أقائم زيد؛ لأن زيدًا فاعل في الحقيقة، وليس خبرًا.
انظر: شرح الأشموني ١/١٤٩.

(٤) انظر: الرضي على الكافية ١/٨٦-٨٧.

ذِكر أن أصل المبتدأ التقديم

الأصلُ أنّه يقدَّمُ المبتدأُ على الخبرِ؛ لأنّ المبتدأَ محكومٌ عليه، وحقُّ المحكومِ عليه أن يكونَ متقدِّمًا على المحكومِ به، ومن ثَمّ جاز «**في داره زَيْدٌ**»[١]؛ لأنّ «**زيدًا**» وإن كان متأخِّرًا عن «**في داره**» لفظًا، فهو متقدّمٌ تقديرًا، وامتنعَ أن يُقالَ: «**صاحبُها في الدَّارِ**»، لأنَّهُ إضمارٌ قبل الذكرِ لفظًا ومعنًى؛ لأنَّ الضّميرَ في «**صاحبُها**» يعودُ إلى «**الدّارِ**» وهو متقدّمٌ على «**الدار**» لفظًا ومعنًى؛ أمّا لفظًا: فظاهرٌ، وأما معنًى: فلأنَّ «**صاحبها**» مبتدأ، وحقُّهُ أن يكونَ متقدّمًا على الخبرِ[٢].

ذِكر وجوب تقديم المبتدأ

يجبُ تقديمُ المبتدأ[٣] إذا تضمَّنَ معنى الإنشاء، نحو: «**مَنْ أبوك؟**» و«**ما صناعتك؟**»، وكذلك إذا كان الخبر فعلًا للمبتدأ، نحو «**زَيْدٌ قَامَ**».

واعلم أنّه لو قيل «**فعلًا له**» مفردًا لكان أولى؛ لئلّا يَرِدَ عليه «**الزيدانِ قاما**» و«**الزيدون قاموا**» فإنّ الفعلَ هنا للمبتدأ، ولا يجب تقديم المبتدأ عليه، بل يجوز «**قاما الزيدان**» و«**قاموا الزيدون**» على أنَّ «**قاما**» و«**قاموا**» خبران متقدمان[٤].

ويجب التقديمُ أيضًا إذا استوى[٥] المبتدأ والخبرُ في المعنى؛ نحو: «**زَيْدٌ الأفضلُ**»[٦].

---

(١) ولذلك إذا قدرنا "زيد" مبتدأ، مؤخرا لا فاعلًا للظرف.

(٢) انظر في هذا: الرضي على الكافية ٨٨/١، وابن يعيش ٩٢/١.

(٣) انظر: أوضح المسالك ٢٠٦/١، وشرح الأشموني ١٦٣/١، والرضي على الكافية ٩٧/١.

(٤) و يجوز أن تكون الجملة من قبيل الجمل الفعلية، وتوجيه ذلك بشيئين:
الأول: أن يكون الفاعل هو الاسم الظاهر، والضمير المتصل بالفعل يدل عليه، وذلك على لغة أكلوني البراغيث.
الثاني: أن يعرب الضمير فاعلًا على الأرجح، والاسمُ الظاهر بدلًا منه. أوضح المسالك ٢٠٨/١.

(٥) يعني المصنف بالاستواء أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفتين ولا قرينة تمنع اللبس، بخلاف "أبو يوسف أبو حنيفة". انظر: شرح الرضي للكافية ٩٧/١، وشرح الأشموني ١٦٣/١، وأوضح المسالك ٢٠٦/١، وشرح ابن عقيل ٣٥.

(٦) في الحقيقة أن حالات تقديم المبتدأ وجوبًا كثيرة عما ذهب إليه المصنف، انظر في تفصيل ذلك: شرح الأشموني ١٦٣/١، وأوضح المسالك ٢٠٦/١، والرضي على الكافية ٩٧/١، وابن يعيش ٩٨/١، وارتشاف الضرب ١١٠٣/٣.

ذِكر وجوب تقديم الخبر

يجبُ تقديمُ الخبرِ[١] إذا تضمّنَ معنى الإنشاء نحو: «**أَيْنَ زَيْدٌ؟**» و«**متى السفرُ؟**»، وأمّا إذا كان الخبرُ جملةً، نحو: زَيْدٌ متى خروجُه»، فإنّه لا يجبُ تقديمُ الخبرِ حينئذٍ؛ لكونهِ جملةً، وقد وقع الاستفهامُ في صَدْرِها على بابه.

وكذلك يجبُ تقديمُ الخبرِ إذا كان مصحِّحًا للمبتدأ، نحو: «**في الدار رجلٌ**»؛ فإنّه لو قُدّمَ المبتدأُ حَصَل الابتداءُ بالنكرةِ من غير تخصيص. وكذا يجبُ تقديمُه إذا كان المبتدأُ «أنّ» المفتوحة مع ما في حَيّزها نحو: «**عندي أنّك قائمٌ**» و«**في ظنّي أنّك مسافرٌ**»، فلو قُدِّمت بقيت عُرْضةً لدخولِ «إنّ» عليها[٢].

وكذا يجبُ تقديمُه إذا كان (في)[٣] المبتدأ ضميرًا راجعًا إلى شيءٍ مِنَ؛ الخبر نحو: على التمرةِ مثلُها زبدًا، فلو قُدِّمَ المبتدأ الذي هو «**مثلُها**» رجع الضميرُ إلى غيرِ مذكورٍ لا لفظًا ولا معنًى.

ذِكر الابتداء بالنكرة

للمبتدأ والخبرِ من جهة التعريفِ والتنكيرِ أربعةُ أقسامٍ[٤]، أحدُهما: أن يكونَ المبتدأُ معرفةً والخبرُ نكرةً، وهو الأصلُ، نحو: «**زَيْدٌ قائمٌ**»، والثاني: أن يكونَا معرفتَيْنِ، نحو «**زَيْدٌ أخوك**»، والثالث: أن يكونا نكرتَيْنِ، نحو: «**رَجُلٌ حَسَنٌ قائمٌ**»، والرابع: أن يكونَ المبتدأُ نكرةً، والخبرُ معرفةً، وهو عكسُ الأصل؛ كقولِ الشاعر:

أهابُكِ إجلالًا وما لَكِ قُدْرَةٌ عليَّ ولكن ملءُ عَيْنٍ حبيبُها[٥]

---

(١) انظر شرح الأشموني ١٦٧/١، وأوضح المسالك ٢١٢/١، وقطر الندى ١٢٤، والرضي على الكافية ٩٨/١، وارتشاف الضرب ١١٠٦/٣، والإرشاد إلى علم الإعراب ١٢٣.

(٢) ذكر المؤلف في القسم الثالث من كتابه هذا هذه القضية بالتفصيل، وذهب إلى أن سيبويه لم يجوز وقوع "أن" مفتوحة الهمزة في صدر الكلام مؤولة بالمفرد، حتى لا تكون عرضة لدخول "إن" المكسورة عليها، على حين أجازه الكوفيون. انظر: المقتضب ٣٤٣/٢، والأشباه والنظائر ٢٢٤/٢، والإيضاح ١٨٦/٢، وابن يعيش ٧٠/٨-٧١.

(٣) زيادة لازمة.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ١٠٩٩/٣.

(٥) من بحر الطويل، لنصيب بن رباح في ديوانه تخليص الشواهد ٢٠١، وشرح شواهد المغني ١٦٦/١، وللمجنون في ديوانه ٥٨، وبدون نسبه في شرح التسهيل ٢٠٣/١، وشرح الأشموني ١٦٦/١، وابن عقيل ٣٦، وعجزه في أوضح المسالك ٢١٥/١. ويروى: (وما بك).

فـ«ملءُ عَينٍ» مبتدأٌ، وهو نكرةٌ، «حبيبها» خبرٌ، وهو معرفة، وقد جاء مثل ذلك مع العواملِ؛ كقولِ الشاعر:

وربَّ سبيئةٍ من بيتِ رأسٍ يكونُ مِزاجَها عسلٌ وماءُ[1]

فـ«عسل» نكرةٌ، وهو اسم «كان» و«مزاجها» معرفةٌ، وهو الخبرُ، والظاهرُ أنَّ هذا القسمَ إنَّما يجوزُ في ضرورةِ الشِّعرِ، ولا يجوزُ الابتداءُ بالنكرةِ إلَّا إذا تَخَصَّصَتْ بوجهٍ ما؛ لأنَّها بالتخصيصِ تُقَارِبُ المعرفة، وتخصيصُها بأحدِ أمورٍ عشرةٍ[2]:

١ـ الوصف[3]؛ نحو «رجلٌ عالمٌ في الدَّارِ».

٢ـ الاستفهام؛ نحو «أَرَجُلٌ في الدَّارِ أَمِ امرأةٌ».

٣ـ النفي نحو: «ما أحدٌ خَيْرٌ مِنْكَ».

٤ـ أن تقع النكرةُ بمعنى الفاعلِ المثبتِ بعد نفي؛ نحو: «شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ»[4]، أي ما أَهَرَّ ذا نابٍ إلا شَرٌّ.

٥ـ تقديمُ ظرف هو الخبرُ، نحو قولك: «في الدَّارِ رَجُلٌ».

٦ـ الدعاء، نحو «سلامٌ عليك» و«ويلٌ له» و«عِزٌّ لمولانا».

٧ـ الاستغراقُ، نحو «مَنْ يُقُم أَقُمْ مَعَهُ».

---

(١) من الوافر، لحسان بن ثابت في الكتاب ١/٤٩، ولفظه: «كأن سبيئة»، وكذا في الخزانة ٩/٢٢٤، وديوانه ٧١، وابن يعيش ٧/٩١، ٩٣، والمحتسب ١/٢٧٩، والتبصرة والتذكرة ١٨٦، وفي أصول ابن السراج ١/ ٦٧، ٨٣، وشرح التسهيل ١/٣٥٦ "كان سلافة"، وضرائر الشعر للقزاز ٩٢، والجمل ٤٦، واللسان سبأ ١/ ٨٦، والمفصل ٢٦٤، ومعاني القرآن. للفراء ٣/٢١٥، ولفظه: "كأن خبيئة".

(٢) وقيل أكثر من ذلك: انظر:شرح الأشموني ١/١٥٧، وأوضح المسالك ١/٢٠٣، وقطر الندى ١١٧، وارتشاف الضرب ٣/١١٠٠، وابن يعيش ١/٩٣.

(٣) سواء كان الوصف حقيقة، كقولنا: رجلٌ صغير في الدار، أو تقديرًا، كقولنا: رجيل في الدار، فمعنى "رجيل": رجل صغير. انظر: أوضح المسالك ١/٢٠٥، وارتشاف الضرب ٣/١١٠٠.

(٤) من أمثال العرب، انظر: مجمع الأمثال، للميداني ٣/١٧٢، ودلائل الإعجاز ١٤٣، ١٤٤، والمفصل ٢٤، ومغني اللبيب ٢/٩٢، والأشباه والنظائر ١/٩٠، وروي عن المبرد أن الأمثال يستجاز فيها ما لا يستجاز في غيرها لكثرة الاستعمال لها، وشرح الرضي على الكافية ١/٨٩، وابن يعيش ١/٨٦، والكتاب ١/٣٢٩، وارتشاف الضرب ٣/١١٠١.

٨ـ الجواب، نحو أن يُقَالَ لك: «**مَنْ عِنْدَكَ؟**»، فتقول: رجلٌ، أي: عندي رَجُلٌ، وهو راجعٌ إلى تقديمِ الخبرِ، وهو ظرفٌ.

٩ـ التعجُّبُ، نحو: «**ما أَحْسَنَ زيدًا!**»، فعند سيبويه[١] «ما» مبتدأ نكرةٌ، وهي بمعنى شيء، خلافًا للأخفش[٢]، فإنَّه يقول: إنَّ «ما» في «**ما أَحْسَنَ زيدًا**» موصولةٌ، فتكونُ معرفةً.

١٠ـ الإضافة، نحو قوله ﷺ: «خمسُ صلواتٍ كتبهنَّ اللَّهُ على العبادِ»[٣]، و«**غلامُ رجل في الدَّارِ**»؛ لتخصيصِهِ بالإضافةِ.

والظاهر أَنَّ التخصيصَ لا ينحصرُ في الأمورِ العشرة المذكورةِ؛ فإنَّ التصغيرَ مخصِّصٌ نحو «**رجيلٌ عندك**»، وليس هو من الأمور العشرة.

ذِكر الجملة الخبرية

الكلامُ إِنِ احتملَ الصِّدقَ والكذبَ فهو الخبرُ[٤] كقولنا: «**زَيْدٌ كاتبٌ**»، «**زَيْدٌ ليس بكاتبٍ**»، وإن لم يحتملِ الصِّدْقَ والكذبَ فهو الإنشاءُ، وهو الأمرُ، والنهي والسؤال، والالتماسُ[٥]، والتمنِّي، والترجِّي[٦]، والقسمُ، والنداء، والتعجب، والاستفهام؛ لأَنَّ

---

(١) الكتاب ٧٢/١، وانظر: المفصل ٢٧٧، وشرح الأشموني ٢٠/٢، وأوضح المسالك ٢٥١/٣.

(٢) انظر: المفصل ٢٧٧، وشرح الأشموني ٢٠/٢.

(٣) انظر: صحيح البخاري باب الإيمان ١٧/١، وصحيح مسلم باب الإيمان ٨، ١٠، ولفظه "خمس صلوات في اليوم والليلة"، وفي الجامع الصغير، لابن هشام ٤١، ومغني اللبيب ٩٢/٢، وشرح الأشموني ١٥٨/١، وشرح التسهيل ٢٩١/١، ونيل الأوطار ٣٤٤/١.

(٤) وذلك يختلف باختلاف مقتضى الحال، فعندما نقول: محمد رسول، فإن كان الملتقى مسلما، فهو مصدق بهذا، وإن كان غير ذلك فهو مكذب به.
انظر: دلالة التراكيب، دراسة بلاغية للدكتور محمد محمود أبو موسى ١٨٥.

(٥) الحقيقة أن الالتماس ليس قسما بذاته؛ وإنما هو فرع عن الأمر، وقد فسره المؤلف بعد ذلك في أثناء عرضه لأغراض الأمر. وانظر: دلالة التراكيب دراسة بلاغية ٢٥٥.

(٦) التمني لا يكون إلا بـ"ليت" ويكون لأمر غير ممكن الحدوث، كقوله:

ألا ليت الشبابَ يعودُ يومًا فأخبرَه بما فعل المشيبُ

وقد يطلق على الممكن جوازًا، والترجي لا يكون إلا بـ"لعل" ويكون الأمر ممكن الحدوث، مثل قوله تعالى: لعل الله يحدث بعد ذلك أمرًا. انظر في تفصيل ذلك: الجنى الداني ٤٥٨، والإيضاح ١٩٨/٢، والبسيط ٧٦٦، وابن يعيش ٨٣/٨، ودلالة التراكيب ١٩٤-٢٠٣.

الإنشاءَ إنْ دلَّ على الفعلِ دلالةً وضعيّةً فهو مع الاستعلاء أمرٌ، نحو: «**اضْرِب**»، ومع الخضوعِ سؤالٌ كـ«**اللّهمّ اغفر لي**»، ومع التساوي التماسٌ، نحو: «**تمهّلْ يا رفيقي**»، وإن لم يدلَّ على طلبِ الفعلِ دلالة وضعيةً؛ فإن دلَّ على طلبِ تركِ الفعلِ فهو النّهْي، وإلا فهو التمنّي والترجّي والقسَم والنداء والتعجب والاستفهام.

إذا عرفت ذلك فاعلم أَنَّ الجملةَ الخبريَّةَ هي التي تقع خبرًا غالبًا[١].

وأَمَّا الجملُ الإنشائيّةُ فلا تقع خبرًا للمبتدأ إلا بتأويلٍ[٢]، نحو: «**زَيْدٌ أكرمْهُ**» و«**زيد لا تضربه**»، والتقدير: زيدٌ مقول فيه أكرمْهُ ولا تَضْرِبْهُ.

وَلِنَرْجِعْ إلى الجملةِ الخبريّةِ، فنقول: تكونُ اسميّةً نحو: «**زَيْدٌ أبوه قائمٌ**»، وتكونَ فعليّةً نحو «**زَيْدٌ قامَ**» ويلزم أن يكونَ في الجملةِ ضميرٌ يعود إلى المبتدأ، إلا أن تكونَ الجملةُ هي نفسُ المبتدأ في المعنى، كما في ضميرِ الشأن نحو: ﴿هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[٣]، أو يقوم مقامَ العائدِ شيءٌ كقوله تعالى ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[٤]، وقد يُحْذَفُ العائدُ إذا كان معلومًا، نحو «**السمن مَنَوانِ بدرهم**»، أي: منوان منه بدرهم[٥].

وكذلك «**البُرّ الكُرُّ**[٦] **بِستّين**»، فالسمنُ مبتدأٌ، ومنوان: مبتدأٌ ثانٍ، وبدرهم: خبر عن منوين، والجملة خبر السمن، وما وقع من الظروفِ خبرًا، نحو «**زيدٌ في الدَّارِ**» و«**زَيْدٌ عِنْدَك**» و«**الخروجُ يومَ الجمعةِ**».

---

(١) انظر: الارتشاف ١١١٥/٣.

(٢) ويرى ابن الحاجب أنه يجوز أن تقع الجملة الطلبية خبرًا، ويُستشهَدُ على هذا بقوله تعالى: ﴿بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًۢا بِكُمْ﴾. وكذلك القسمية، بخلاف ما ذهب إليه ثعلب من أنه يجوز نحو ما زيد والله لأضربنَّهُ. انظر: شرح الرضي على الكافية ٩١/١، والارتشاف ١١١٥/٣.

(٣) الإخلاص: ١١٢/١.
والضمير "هو" يجوز أن يكون مبتدأ ويجوز أن يكون ضمير الشأن على ما سيأتي في مكانه. انظر: التبيان، للعكبري ٢٩٧/٢، والإنصاف ٥٦٧، وائتلاف النصرة ٦٩، والمقتضب ٢٨١/٤.

(٤) الأعراف: ٢٦/٧.

(٥) انظر في تفصيل ذلك: الارتشاف ١١١٥/٣- ١١١٦، والمساعد ٢٣١/١.

(٦) الكر: مكيال لأهل العراق. انظر: القاموس المحيط (كرر) ١٢٦/٢.

فالأكثرُ أنه مقدّر بالجملةِ[١]؛ لأنَّ الظرف معمولٌ لغيرِه، والأصلُ في العمل للفعلِ، والتقدير: «**زيدٌ استقرَّ وحصل عندك**»، فَحُذِفَ الفعلُ للعلم به؛ لاستحالةِ كونِ زَيْدٍ عنده، منِ غير حصولٍ واستقرارٍ، ونُقِلَ الضميرُ المستكنُّ في ذلك الفعلِ إلى الظرف، فصارَ الضميرُ مرفوعًا بالظرف، كما كان مرفوعا بالفعلِ، وصار الظرفُ مع الضميرِ جملة، فلذلك قُدِّر بجملةٍ، وقال قوم[٢]: التقدير «**زَيْدٌ مستقر في الدَّارِ**» فيكون الخبرُ مفردًا.

ذِكر أمور مشتركة بين المبتدأ والخبر

قد يتضمّنُ المبتدأ معنى الشرط فيصحُّ دخولُ الفاء في الخبر[٣]، والذي يتضمّنُ ذلك من المبتدآت الاسمُ الموصول بفعلٍ أو ظرفٍ، والنكرة الموصوفة بأحدهما[٤]، وإنما يشتملُ المبتدأ على معنى الشرط بأمرين، وهما: العموم والإبهام؛ لأنَّ الموصولَ إذا لم يكن للعموم وكان لشيء معهود امتنع دخولُ الفاء في حيِّزه، فلو قلت: «**الذي بعثُه من عبيدي فله دِرْهَمٌ**»، لم يجز دخولُ الفاء في خبرها، فلو قلت: «**رجلٌ ظريفٌ فله درهمٌ**»، لم يجز لفواتِ العمومِ، فإذا قلت: «**كلُّ رجلٍ يأتيني فله دِرْهَمٌ**»، صَحَّ؛ لوجودِ العمومِ والإبهامِ.

أَمَّا العمومُ فظاهرٌ؛ لأنَّ «**كلّ رجلٍ**» عامٌّ يصلُح لكلِّ [واحدٍ][٥] من الناس.

وأمَّا الإبهامُ فهو جوازُ أن يقعَ، وأن لا يقعَ. وفائدةُ دخولِ هذه الفاء في الخبر أَنَّها تُؤذن بأنَّ ما بعدها مستحقٌّ بالفعلِ المتقدّم أو بالظرفِ المتعلّقِ بالفعل المقدّرِ، وإذا لم تدخل الفاء لم يتعيّن ذلك، مثالُه قولك: «**الذي يأتيني فله دِرْهَمٌ**» مستحقٌّ بالإتيان، وهو سببُ

---

(١) وذهب ابن السراج وأبو علي إلى أن الظرف والمجرور قسم برأسه. انظر: أصول ابن السراج ٦٢/١-٦٣، وانظر الارتشاف ١١١٠/٣، والهمع ٩٩/١.

(٢) انظر: الرضي على الكافية ٩٣/١.

(٣) انظر: شواهد التوضيح والتصحيح ٢٤١، وشرح الكافية لابن مالك ٣٧٥، وشرح الأشموني ١٧٧/١، والمفصل ٢٧، والكتاب ١٠٢/٣، والمقتضب ١٩٥/٣، وترشيح العلل ٨٥، وأمالي ابن الشجري ١٨٤/٣.

(٤) وذهب ابن مالك إلى أن حق خبر المبتدأ ألا يدخل عليه فاء؛ لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ونسبة الصفة من الموصوف، إلا أن المبتدآت تشبه أدوات الشرط، فتقرن بالفاء جوازًا. شرح الكافية ٣٧٣، وانظر: ابن يعيش ١٠١/١، والمقتضب ١٩٥/٣، والرضي على الكافية ١٠٢/١.

(٥) مكرر في الأصل.

استحقاقِه، فإذا سقطتِ الفاءُ لم يتعيّن أن يكونَ «الدرهم» مستحِقًّا بالإتيانِ، بل يحتملُ أن يكونَ الدرهمُ ملكه على الإطلاق، كما في قولك: «زَيْدٌ لهُ درهمٌ»، «فالذي» مبتدأ، و«يأتيني» صلتُه، و«دِرْهَم» مبتدأ ثانٍ، و«له» خبرُه، وهو متقدّمٌ عليه؛ ليصحَّ الابتداء بالنكرة، والجملة خبر «الذي»، والعائد مِنَ الجملةِ إلى المبتدأ هو «الهاء» في «له».

ومثالُ الظرفِ: «الذي في الدّار فله درهمٌ».

ومثال النكرةِ العامّةِ: «كلُّ رجلٍ يأتيني فله درهمٌ».

ومثال النعت بالظرفِ: «كلُّ رجلٍ عندي فله درهمٌ».

وإذا دخلت «لَيْتَ» أو «لعلَّ» على المبتدأ لم يصحَّ دخولُ الفاء في خبرِه باتّفاقٍ؛ لأنَّ ما تضمَّنَ معنى الشّرطِ إخباري، وخبر «ليت» و«لعل» إنشائي[1].

وإن دخلت «إنَّ» المكسورة، فالصحيحُ جوازُ دخول الفاء في الخبر، إذا قُصِدَ معنى السَّببيّةِ؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُوا۟ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١٣﴾﴾[2].

وكقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾[3]، وجوّز الأخفش[4] زيادة الفاء في الخبر، وأنشد:

لا تجزعي إن مُنْفِسًا أهلكتُهُ فإذا هَلَكْتُ فعند ذلك فاجزعي[5]

أي فاجزعي عند ذلك؛ فالفاء الداخلة على «عند» زائدة، وسيبويه[6] تناول ذلك.

---

(١) انظر: المفصل ٢٧، وابن يعيش ١٠١/١.

(٢) سورة الأحقاف: ١٣/٤٦.

(٣) سورة الجمعة: ٨/٦٢.

(٤) وذكر ابن مالك أن الأخفش روى عنه منع دخول الفاء بعد إن، وتعجب من هذا؛ لأن زيادة الفاء عنده جائزة، وإن لم يكن المبتدأ يشبه أداة الشرط.
انظر: شرح الكافية ٣٧٨، وانظر: ابن يعيش ١٠١/١، والأصول: ابن سراج ١٧٤/١.

(٥) من الكامل. للنمر بن تولب في الديوان ٧٢، والكتاب ١٣٤/١، وشرح شواهد المغني ٤٧٢، ٨٢٩، والخزانة ٣١٤/١، وابن يعيش ٨٢/١، ٣٨/٢، وأمالي ابن الشجري ٤٨/١، ٨١/٢، ١٢٩/٣، وشرح شواهد العيني ٣٣٣/١، وبدون نسبة في المقتضب ٧٦/٢، والتبصرة والتذكرة ٣٣٢، وشرح التسهيل ١٤١/٢، وصدره غير منسوب في التوطئة لأبي علي الشلوبيني ٢٠، وشرح الأشموني ٣٣٣/١.

(٦) انظر: الكتاب ١٣٨/١ - ١٤٠.

ذِكر جواز حذف المبتدأ والخبر

يجوزُ حذفُ كلٍّ من المبتدأ والخبر عند قيام القرينة الدالة على خصوصِهما؛ فمن أمثلة حذفِ المبتدأ قولُ المستهلِّ[١]: الهلالُ واللَّهِ[٢]، والمعنى: هذا الهلال. ومثال حذف الخبر: «**خَرَجْتُ فإذا السَّبُعُ**» والمعنى: فإذا السبع موجودٌ؛ لأنَّ هذه «**إذا**» للمفاجأة يُحْذَفُ الخبرُ بعدها؛ إذ لا يُفَاجَأُ بالشيء إلا بعد وجودِه[٣].

ذِكر وجوب حذف الخبر

ويُحْذَفُ الخبرُ وجوبًا في كلِّ موضعٍ ينضمُّ إلى القرينة الدّالةِ عليه لفظٌ يلتزمُ في موضعه؛ نحو: «**لولا زَيْدٌ لكان كذا**»، فـ«**لولا**» تدلُّ على امتناعِ ما بعدها؛ لوجودِ ما قبلها، فهي تدلُّ على الوجودِ المستلزَمِ للخبرِ، الذي هو «**موجود**»[٤]، وقد التزم في موضعِ الخبر وجود «**لولا**» الذي هو: لكان كذا، فقد حصل الأمرانِ: القرينةُ الدالةُ، واللفظ الملتزم، فلو أثبتَّ الخبر وقلت: «**لولا زَيْدٌ موجودٌ لكان كذا**» لم يَجُز، وكذلك «**لعمرُك لأفعلن**»، فـ«**لعمرك**» تدلُّ على أنّه مقسَمٌ به المشعرُ بـ«**قَسَمِي**» الذي هو الخبر[٥]، وجوابُ القسم الذي هو «**لأفعلَنَّ**» لفظٌ التزم موضعَ الخبر، فحصل الأمرانِ، فوجب الحذفُ، فلو أثبَتَّ الخبرَ وقلت: «**لعمرُك قسمي لأفعلَنَّ**» لم يجز[٦].

---

(١) في المصباح المنير ٨٧٩ "استهل المولود إذا خرج صارخًا. ويقال لكل من رفع صوته: استهلَّ" وفي ابن يعيش ١/ ٩٤: " والمستهل: طالب الهلال، كما يقال لطالب الفهم: مستفهم، ولطالب العلم: مستعلم".

(٢) أتى المؤلف بحرف القسم والمقسم به دلالة على أن المقصود من الهلال الإشارة إليه، وذلك حتى يصير هذا تقييدًا عليه، حتى لا ينصرف ذهن السامع إلى تقدير غير المبتدأ.

(٣) لم يستوف المؤلف الأحوال التي يجوز فيها حذف كل من المبتدأ والخبر، ويبدو أنه اكتفى بقوله بجواز الحذف عند قيام القرينة الدالة على خصوصهما. انظر في تفصيل هذه القضية: شرح ابن عقيل ٣٧، ٣٨، وشرح الأشموني ١/١٣٨، وابن يعيش ١/٩٤، والإرشاد إلى علم الإعراب ١٢٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٥٣، والارتشاف ٣/١٠٨٦.

(٤) يفرق النحاة بين شيئين: الأول عندما يكون الخبر كونًا عامًّا، وهنا يجب حذف الخبر لدلالة السياق، والثاني عندما يكون الخبر مقيدًا فيجب ذكره. انظر: شرح الأشموني ١/١٦٨ - ١٦٩، وأوضح المسالك ١/٢٢١، وشرح ابن عقيل ٣٧

(٥) لم يقيد المؤلف القسم بالصريح، وما عليه النحاة أن المبتدأ ينبغي أن يكون قسمًا صريحًا. انظر: شرح ابن عقيل ٣٨.

(٦) وزعم ابن عصفور أنه يمكن أن يقدر بقولنا: لقسمي عمرك، فيكون من حذف المبتدأ. انظر: أوضح المسالك ١/٢٢٤.

وكذلك يُحذفُ الخبرُ وجوبًا في قولهم: «ضربى زيدًا قائمًا»[١]، فـ«ضربي» في تقدير الرفع بالابتداء، وقد أُضِيف إلى الفاعل، و«زيدًا» مفعول «ضربي»، و«قائمًا» لفظٌ التزم موضع الخبرِ، وتقديره: «ضربي زيدًا حاصلٌ إذا وُجِدَ قائمًا»، فَحُذِفَ الخبرُ الذي هو حاصلٌ قياسًا، كما تُحْذَفُ متعلقاتُ الظروف، ثم حذف الظرف الذي هو «إذا وُجِدَ» لدلالةِ معموله الذي هو «قائمًا عليه»، و«قائمًا» دال على الظرف، والظرف دال على متعلقه الذي هو حاصل، والدالُّ على الدال على الشيء دالٌّ على ذلك الشيء، و«قائمًا» دالٌّ على حاصلٍ، وهو أيضًا اللفظ الذي التزم موضعه.

وإذا كان الخبرُ بمعنى مقترنٍ وحَصَلَ ما يدلُّ عليه حُذِفَ وجوبًا، نحو: «كلُّ رجلٍ وضيعتُه»، ومعنى «وضيعته»: حرفتُه[٢]، وقد عُلِمَ أَنَّ «كلّ رجل» مقترنٌ مع «حرفته»، فَحُذِفَ الخبرُ الذي هو مقترن؛ للعلم به[٣]، ولأنَّ الواو بمعنى «مع» فيدلُّ على خصوصيةِ الخبر، وهي المقارنة، و«ضيعته» لفظٌ التزم مع الخبر، فحصلت القرينةُ، واللفظُ الملتزم، فوجبَ الحذفُ.

ذِكر وجوب حذف المبتدأ

وهو يُحْذَفُ وجوبًا فيما قُطِعَ خبرُه عن الوصفيةِ[٤]، نحو «الحمدُ للّهِ الحميدُ» برفع «الحميد»؛ فالمبتدأ المحذوف «هو»؛ لأنَّ التقدير «هو الحميد».

---

(١) اختلف النحاة في إعراب "ضربي زيدًا قائمًا"، فقال بعضهم: "ضربي" مرتفع على أنه فاعل بفعل مضمر تقديره: يقع ضربي زيدًا قائمًا، وقال آخرون بأنه مبتدأ، و"زيدًا" مفعول به للمصدر، و"قائمًا"، حال سد مسد الخبر. انظر: الأشباه والنظائر ٢٥٩/٤، وقواعد المطارحة ورقة ٣٣، وابن يعيش ٩٦/١، والهمع ١٠٥/١، والرضي على الكافية ١٠٥/١، والارتشاف ١٠٩٢/٣ - ١٠٩٣.

(٢) في المصباح المنير ٥٠٠: والضَّيعة: العقار، والجمع ضياع مثل كلبة وكلاب، وقد يقال ضَيع، كأنه مقصور منه وأضاع الرجل بالألف: كثرت ضياعه، والضيعة: الحرفة والصناعة، ومنه: كل رجل وضيعته.

(٣) وزعم الكوفيون والأخفش أن نحو "كل رجل وضيعته" مستغن عن تقدير الخبر؛ لأن معناه، مع ضيعته. أوضح المسالك ٢٢٦/١، وانظر في تفصيل ذلك: ابن يعيش ٦٨/١، والارتشاف ١٠٩٠/٣.

(٤) سواء كانت الوصفية هذه مدحًا مثلما مثّل المؤلف، أو ذمًا مثل قولنا: أعوذ بالله من إبليس عدو المؤمنين، أو ترحمًا نحو: مررت بعبدك المسكين. أوضح المسالك ٣١٧/١، والهمع ١٠٤/١.

وكذلك يحذفُ إذا كان خبرُه مصدرًا واقعًا موضعَ الفعلِ؛ نحو قوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ﴾[١] أي: أمرنا يطاع.

وكذلك يُحذفُ إذا كان خبره هو المخصوصُ بالمدح أو الذم[٢]، نحو: «نِعْمَ الرجلُ زَيْدٌ وبئس الرجلُ عمرٌو»، أي لِمَا فيها من القرائنِ الدالّةِ عليه والتزام ما في موضعه.

ذِكر تعدُّد الخبر

وقد يكون للمبتدأ خبرانِ فصاعدًا[٣]؛ نحو: هذا حلوٌ حامضٌ، أي جامعٌ للطّعمَيْنِ، وتلخيصُه: هذا حلو بعضُه وحامضٌ بعضُه، وإلا لزم التناقض في هذه المسألة.

وقد يكون لهُ ثلاثةُ أخبارٍ، وأربعة أخبار؛ كقول الشاعر:

مَنْ يَكُ ذا بَتٍّ فهذا بتي
مقيّظٌ مصيّفٌ مشتّي[٤]

فـ«هذا» مبتدأ، و«بتّي» خبرٌ أول، و«مقيّظٌ» خبرٌ ثانٍ، و«مصيّفُ» خبرٌ ثالثٌ، و«مشتٍّ» رابعٌ؛ وجاز ذلك لأنَّ الخبر حُكْمٌ، وجاز أن يُحكم على شيء واحدٍ بأحكامٍ كثيرةٍ، لكن إن كان الخبران متضادين ليس كلٌّ منهما خبرًا مستقلًّا، بل هما نائبانِ عن واحدٍ جامعٍ للمعنيين؛ كما قلنا في «هذا حلوٌ حامضٌ».

---

(١) سورة محمد ٢١/٤٧، وسورة النساء ٨١/٤. وفي الكتاب ١٤١/١: إما أن يكون أضمر الاسم وجعل هذا خبره كأنه قال: أمري طاعة وقول معروف، أو يكون أضمر الخبر فقال: طاعة وقول معروف أمثل".

(٢) انظر: المساعد ٢١٥/١، والارتشاف ١٠٨٧/٣.

(٣) انظر: ابن يعيش ٩٩/١، وشرح الأشموني ١٧٤/١.

(٤) من أرجوزة لرؤبة بن العجاج في العيني على الأشموني ١٧٤/١، وملحقات ديوانه ١٨٩، وجاء بدون نسبة في الكتاب ٨٤/٢، وابن يعيش ٩٩/١، وشرح الأشموني ١٧٤/١، وفقه اللغة للثعالبي ١٥٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٢٦/١، ولفظه: «من كان ذا بت»"، والدرر ٧٨/١، والإنصاف ٥٨٥، ولفظه: "مصيف مقيظ، والسيرافي ٤٨/١، وشرح ابن عقيل ٣٩، وأمالي ابن الشجري ٥٨٦/٢، وأصول ابن السراج ١٥٤/١.

ذِكر خبر «إنَّ»

المراد بخبر «**إنَّ**» خبر اسم «**إنَّ**»؛ وهو المسندُ بعد دخول «**إنّ وأخواتِها**»، وشأنُ خبرِ «**إنَّ**» كشأن خبر المبتدأ في أصنافه، وأحواله، وشرائطِه. أمّا أصنافُه: فمثلُ كونِه مفردًا أو جملةً[١]، وأمّا أحوالُه: فمثلُ كونِه نكرةً ومعرفةً ومشتقًّا وجامدًا ومقدمًا ومؤخرًا[٢] ومحذوفًا، وأمّا شرائطُه: فمثلُ كونِه يلزمُه الضميرُ إذا كان جملة أو مشتقًّا، ولا يُحْذَفُ إلا لقرينةٍ.

ولا يجوزُ أن يكونَ خبرُ واسمُ «**إن**» أمرًا ولا نهيًا ولا اسمًا مفردًا في معنى الاستفهام كـ«**أين**» و«**كيف**»؛ لوجوبِ التقديم، وخبر «**إنَّ**» لا يجوزُ أن يتقدّمَ على اسمِها إلا إذا كان ظرفًا[٣]، نحو: «**إنَّ في الدار زيدًا**»؛ للاتّساعِ في الظرف؛ لأنّه ما مِن اسمٍ وفعلٍ إلا وهو في زمانٍ أو مكانٍ.

ذِكر خبر «لا» التي لنفي الجنس

وهو المسندُ بعد دخولِ «**لا**»[٤] التي لنفي الجنسِ، واحترز بقوله[٥]: «**لا التي لنفي الجنس**» عن المسند بعد دخول «**لا**» المشبهة بليس[٦]؛ نحو: «**لا غلامٌ خيرًا منك**» برفع غلام، ونصب «**خيرًا منك**»؛ فإنّ «**خيرًا منك**» مسندٌ بعد دخول «**لا**» باعتبارِ لفظِ «**لا**»، وهما أمرانِ متميّزانِ[٧]، وأما مثالُ خبرِ «**لا**» التي لنفي الجنس، فنحو قولك: «**لا غلامَ رجلٍ**

---

(١) يذهب المؤلف مذهب من يقول بأن الخبر لا يكون الظرف أو الجار والمجرور، وأن المتعلق هو الخبر. انظر: شرح ابن عقيل ٣٢ - ٣٣.

(٢) أشار المؤلف بعد ذلك أن خبر «إن» لا يتقدم إلا إذا كان شبه جملة، فيخرج عن أحواله خبر المبتدأ، وانظر: الكتاب ١٣١/٢، والارتشاف ١٢٤٤/٣..

(٣) انظر: المقتضب ١٠٩/٤، والرضي على الكافية ١٠٠/١؛ ١٠٩، والكتاب ١٣٢/٢، والارتشاف ١٢٤٤/٣.

(٤) يشترط النحاة في «لا» التي لنفي الجنس أن تكون نافية وليست زائدة، وأن يكون المنفي الجنس، ويكون نفيه نصًا، وأن لا يدخلَ عليها جارٌّ، ويكون اسمها متصلًا بها، وخبرها نكرة.
انظر: شرح ابن عقيل ٥٥، وشرح الأشموني ٢٥٤/١ - ٢٥٥، والكتاب ٢٧٦/٢؛ ٢٨٠؛ ٢٨٦/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٥/٢، والارتشاف ١٢٩٥/٣، والمقتضب ٣٥٩/٤.

(٥) انظر: الرضي على الكافية ١١١/١.

(٦) الفرق بين لا التي لنفي الجنس والمشبهة بليس أن الثانية لنفي الوحدة. نحو لا رجل قائمًا بل رجلان. انظر: شرح ابن عقيل ٥٥، وشرح الأشموني ٢٥٥/١.

(٧) يريد أن الأعراب هاهنا مميز بين «لا» التي لنفي الجنس و«لا» المشبهة بليس.

ظريفٌ، بنصب «غلام»، ورفع «**ظريف**»، والنحويّون يمثّلون ببناء الوضع بقولهم: «**لا رجلَ ظريفٌ**»، وليس بحسنٍ في التمثيل؛ لاحتمالِ أن يكونَ «**ظريف**» صفةً لـ«رجل»، وقد رُفِعَت حملًا على محلِّه بخلاف «**لا غلامَ رجلٍ ظريفٌ**»، فإنّه لا يحتملُ غير الخبرية؛ لأنَّ المضافَ المنفي لا يوصفُ إلا بمنصوبٍ، فوجب أن لا يكون «**ظريف**» المرفوع صفةً له، ويتعينُّ أن يكون خبرًا ليس إلا، وأهلُ الحجاز[1] يحذفون خبرَ «**لا**» التي لنفي الجنس كثيرًا نحو: لا إلهَ إلا اللّهُ، والتقدير: لا إله في الوجود إلا الله، وكذلك القول في: لا سيف إلا ذو الفقارِ، ولا فتى إلا علي[2]، وبنو تميم لا يثبتونَه لفظًا في كلامهم، فإذا قلتَ: «**لا رجلَ أفضلُ منك**» ورفعت «**أفضل**» تعيّن للخبرِ على لغة أهل الحجاز، وأما بنو تميم فلا يرفعونَه أصلًا[3]؛ لئلّا يتعيَّنَ للخبريةِ، بل ينصبونه على الصِّفةِ، ويكونُ الخبر محذوفًا، تقديرُه «**في الوجود**».

ذِكر اسم «ما» و«لا» المشبهتين بـ«ليس»

وهو: المسندُ إليه بعد دخولِهما، وهما يرفعانِ الاسمَ، وينصبان الخبرَ[4]، كقوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[5]، وقولِه تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[6]، و«ما» أكثر مشابهةً لليس

---

(١) انظر: المفصل٣٠، وابن يعيش ١/١٠٧، وأوضح المسالك ٢/٩٢، وابن عقيل ٥٨، وشرح الأشموني ١/ ٢٦٨، والكتاب ٢/٢٧٥؛ ٢٧٩، والارتشاف ٣/١٣٠٠.

(٢) أورد هذا على أنه حديث منكر في البداية والنهاية ٧/٢٥٠، وقد وجدت العبارة المذكورة جزءًا من شعر للسيد الحميري في الموسوعة الشعرية وهذا الشعر هو قوله:

لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا علي رفعه وعلاه

وقوله أيضًا:

لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا علي إن عددت فخارًا

(٣) وذلك لأن الخبر عندهم واجب الحذف، لأن معنى قولهم «لا أهل ولا مال»: انتفى المال والأهل، فلا يحتاج إلى تقدير. انظر: ابن يعيش ١/١٠٥، والجامي على الكافية ٥٧.

(٤) هذا مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين أنها عملت في الاسم، والخبر منصوب على نزع الخافض. انظر: الكتاب ١/٥٧، والأشباه والنظائر ١/١٤٨، والمقتضب ٤/١٨٨، وأصول ابن السراج ١/٩٢، والارتشاف٣/ ١١٩٧، والرضي على الكافية ١/١١٢.

(٥) سورة يوسف ١٢/٣١.

(٦) سورة المجادلة ٥٨/٢.

من «لا»؛ لكونها لنفي الحال كـ«لَيْسَ»، و«لا» للنفي المطلق؛ ولذلك تعملُ «ما» في المعرفةِ والنّكرةِ[١] و«لا» لا تعملُ إلّا في النكرةِ؛ ولذلك كان عملُ «لا» قليلًا.

وقد جاء في الشعر:

مَنْ صَدَّ عن نيرانِها فأنا ابنُ قيسٍ لا براحُ[٢]

أي: ليس لي براحٌ.

ذِكر المنصوبات

المنصوبُ: ما اشتمل على عَلَمِ المفعوليَّةِ[٣].

وهي: المفعولُ المطلق، ثمّ المفعول به.

وهو أربعة أقسام:

١ـ سماعيّ.

٢ـ المُنَادَى.

٣ـ ما أُضْمِرَ عاملُه على شريطة التفسير.

٤ـ التّحذيرُ.

---

(١) انظر في شروط عمل "ما": الأشباه والنظائر ٦/٣ ـ ٧، وأوضح المسالك ٢٧٣/١ ٣٨٦، والكتاب ٥٧/١، والارتشاف ١١٩٧/٣.

(٢) من مجزوء الكامل، وهو لسعد بن مالك القيسي في الكتاب ٥٨/١؛ ٢٩٦/٢، ٣٠٤/٢، وخزانة الأدب ١/ ٤٦٧، وأصول ابن السراج ٩٦/١، والتبصرة والتذكرة ٣٩١، واللسان برح ٢٣١/١، ولفظه: «من نؤ عن نيرانها»، وشرح شواهد المغني، للسيوطي ٥٨٣ ـ ٦١٢، وجاء بدون نسبة في الإنصاف ٣١٢، والجمل ٢٣٨، والمفصل ٣١، والأشباه والنظائر ١٧٤/٤، وابن يعيش ١٠٨/١، ومغني اللبيب ١٩٥/١، ١٦٨/٢، ونسبه الأمير بهامشه، والأشموني ٢١٠/١، وشرح التسهيل ٣٧٦/١، وعجزُه غير منسوب في أوضح المسالك ١/ ٢٨٥، وتخليص الشواهد ٢٩٣، والفصول الخمسون لابن معطي ٢٠٩.

(٣) علم المفعولية: هو ما اشتمل على المفعولية، وهو كون الاسم مفعولًا حقيقةً أو حكمًا، وهو أربع: الفتحة، والكسرة، والألف، والياء. راجع: الجامي على الكافية ٥٨.

وزاد أبو سعيد السيرافي فيما حكاه عنه ابن إياز مفعولًا سادسًا أطلق عليه المفعول منه، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾، أي من قومه، وضعفه ابن إياز؛ لأنه يقتضي أن يسمّى نحو قولك: نظرت إلى زيد، مفعولًا إليه، وانصرفت عن خالد، مفعولًا عنه. انظر: الأشباه والنظائر ٨/٣.

ثم بعد المفعولِ به: المفعول فيه، ثُمَّ المفعول له، ثمّ المفعول معه، ثمّ الحال، ثم التّمييز، ثم المستثنَى، ثمّ خبر «**كان**»، ثم اسم «**إنَّ**»، ثمّ منصوب «**لا**» التي لنفي الجنسِ، ثم خبر «**ما**» و«**لا**» المشبهتين بـ«**ليس**».

ذِكر المفعولِ المطلق

وإنّما سُمِّيَ[1] بذلك لأنّه غيرُ مقيّدٍ بحرفٍ، كالمفعولِ به وله ومعه وفيه، ورسموه[2] أنه اسمُ ما فعله فاعلُ فعلٍ مذكور بمعناه، نحو: «**ضربتُ ضربًا**» و«**قعد جلوسًا**» و«**مات موتًا**»، واحترز بقولِهِ[3]: «**اسم**» عَمّا فعله فاعلُ فعلٍ مذكورٍ بمعناه، وليس باسمٍ نحو «**ضرب**» الثاني في قولنا: «**ضَرَبَ ضَرَبَ**»، وبقوله: «**مذكور**» عن نحو: «**كَرِهْتُ القِيامَ**»، فإنّ «**القيامَ**» لَيْسَ مفعولًا مطلقًا، إذ ليس فعل فاعل القيام مذكورًا، وبقوله: «**بمعناه**» عن مثل: «**كرهت قيامي**»؛ «**قيامي**» وإنْ صدق عليه أنّه اسمُ ما فعله فاعلُ فعلٍ مذكورٍ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منها فعلُ المتكلّمِ لكن لا يصدقُ عليه أنّه بمعناه؛ لأنَّ معنى القيام غيرُ معنى الكراهة.

والمفعولُ المطلقُ إن لم يكن مدلولُه زائدًا على مدلولِ الفعل، فهو للتأكيدِ؛ كـ«**ضَرَبْتُ ضَرْبًا**»[4]، وإن كان زائدًا بأن دلَّ على هيئةِ صدورِ الفعل فهو للنّوعِ كـ«**جَلَسْتُ جِلْسَةً**» بكسر الجيم، ومنه ما يدلُّ على النوع باسم خاصٍّ، نحو: «**رَجَعَ القَهْقَرَى**»، والقَهْقَرَى: الرجوعُ إلى الخلف، فإذا قلت: «**رَجَعْتُ القَهْقَرَى**» فكأنّك قلت: رَجَعْتُ الرجوعَ الذي يُعْرَفُ بهذا الاسمِ[5].

---

(١) وتسمية سيبويه له بالبحث والحدثان، وربما سماه الفعل. ابن يعيش ١/١٠٩ - ١١٠، والإرشاد إلى علم الإعراب ٢١٣، وترشيح العلل ١٢٥، واللباب ١/٢٦١.

(٢) انظر: المقتضب ٤/٢٩٩، والارتشاف ٣/١٣٥٣، والإرشاد إلى علم الإعراب ٢١٣، واللباب ١/٢٦١، والرضي على الكافية ١/١١٢.

(٣) انظر: الرضي على الكافية ١/١١٢.

(٤) وبسبي المبهم، وصورته أن يكون مصدرًا منكّرًا غير مضاف ولا موصوف.
انظر: شرح الأشموني ١/٣٦٥، وابن يعيش ١/١١١، والإرشاد إلى علم الإعراب ٢١٣، وترشيح العلل ١٢٦، واللباب ١/٢٦٢.

(٥) لسان العرب (قهقر) ٦/٤٣٤.

ومن المفعول المطلقِ ما يدلُّ على النَّوْعِ بالصِّفةِ، نحو: «**ضَرَبْتُ ضربًا شديدًا**» و«**ضربتُ أي ضربٍ**» أو «**الضَّرْبَ الذي تعرفُه**»، و«**ضربت ضرب الأمير**».

وإن دل على مرّةٍ أو مراتِ صدورِ الفعلِ فهو للعدد نحو: «**جَلَسْتُ جَلْسَةً**»، بفتحِ الجيم، و«**جلسات**».

واعْلَم أنّ المفعولَ المطلقَ الذي هو للتأكيدِ لا يُثنَّى ولا يُجمعُ[1]؛ لأنَّه للحقيقةِ المشتركة، ولا كثرة فيها[2].

وأمّا الذي للنوع فيثنَّى ويُجمعُ؛ لأنَّه يمكنُ اجتماعُ نوعينِ وأنواعٍ نحو: «**جَلَسْتُ جلستين**»، أي هيئتين مِنَ الجلوسِ، وكذلك «**ضَرَبْتُ الضربتينِ اللتين تعرفهما**»، وكذلك الذي للعددِ، يُثنَّى ويُجْمَع أيضًا؛ لأنَّه إذا اجتمع مرتانِ أمكن تثنيته،وإذا اجتمع مرات أمكن جمعُه.

كقولك: «**جلست جَلْسَتَيْنِ**» بفتح الميم، أي جلست دفعتين أو مرتين.

ذِكر جواز حذف الفعل

وقد يُحْذَفُ الفعلُ عند قيامِ قرينةٍ دالّةٍ عليه، كقولك للقادمِ مِنْ سفره: «**خَيْرَ مَقْدَمٍ**»، أي قدمتَ خَيْرَ مَقْدمٍ.

ذِكر وجوب حذف الفعل

ويجبُ حذفُ الفعلِ[3] النّاصب للمفعولِ المطلق، وذلك على ضربين:

---

(١) يعلل النحويون علة عدم تثنية وجمع المفعول الذي هو للتأكيد بأنه بمنزلة تكرير الفعل، والفعل على الأرجح لا يثنى ولا يجمع. انظر: شرح الأشموني ٣٦٧/١، وأوضح المسالك ٢١٥/٢؛ والإرشاد إلى علم الإعراب ٢١٣، واللباب ٢٦٤/١.

(٢) وبيان ذلك أننا عندما نقول: ضربت، أي أحدثت ضربًا، فعندما جئنا بالمصدر وهو "ضربًا" صار بمنزلة: أحدثت ضربًا ضربًا، فيكون هنا التكرار للحدث نفسه، والضرب هو هو، ولكن عندما يكون أنواعًا، فإنه يحتاج إلى أن يثنى ويجمع؛ لبيان اختلافهما.

(٣) في الكتاب ٣١٢/١: "وإنما اخترنا الفعل هاهنا لأنهم جعلوه بدلًا من اللفظ بالفعل كما جُعل الحذر بدلًا من احذر "وانظر: شرح الأشموني ٣٦٨/١ - ٣٦٩، وأوضح المسالك ٢١٦/٢؛ ٢١٨.د

الأول: سماعيٌّ، وهو مصادرُ كَثُرَ استعمالُها، فَحُذِفَت أفعالُها تخفيفًا[١]؛ نحو: حمدًا وشكرًا وسَقْيا ورَعْيا، فإنّه لو كان ذكرُ الفعل[٢] مع المصدر جائزًا لوقع، ولو وقع لَنُقِلَ، ولَمّا لم يُنْقَل دلَّ على أنّه لم يَقَعْ، ولَمّا لم يَقَعْ دَلَّ على أنّه غيرُ جائزٍ[٣].

والثاني: قياسيٌّ في أبوابٍ:

منها أن يكونَ المصدرُ مثبتًا بعد نفيٍ أو معنى نفيٍ داخلٍ على اسمٍ، بشرطِ أن لا يصحَّ أن يكونَ خبرًا عنِ الاسمِ المتقدّمِ، نحو: «**ما زَيْدٌ إلا سيرًا**»[٤]، فإذا وُجِدَ ذلك وَجَبَ حذفُ الفعلِ؛ لحصولِ القرينةِ على خصوصِ الفعل ووقوع لفظ «**إلا**» أو ما يقومُ مقامَها في موضعِ الفعلِ المحذوفِ، ومعلومٌ أنّ «**سَيْرا**» مصدرٌ مثبتٌ بعد نفيٍ، ولا يصحُّ أن يكونَ خبرًا عَنِ الاسمِ المتقدّمِ الذي هو «**زَيْد**»، ومثال الواقع بعد النفي: «**إنّما أنت سيرًا؛ لأنَّ معناه: ما أنت إلا سيرًا**. **واحترز بقوله «مُثْبَت»** عن مثل: «**ما زَيْدٌ سيرًا**»، وبقوله «**بعد نفيٍ**» عن «**زيد سيرًا**»، وبقوله: «**لا يصحُّ أن يكونَ خبرًا**» عن نحو: «**ما سيري إلا سيرًا**»[٥].

ومنها أن يقعَ المفعولُ المطلقُ مكررًا في موضعِ خبرِ عَنِ اسمٍ، ولم يصلُحْ أن يكونَ خبرًا عنه؛ نحو: زَيْدٌ سيرًا سيرًا، والتقديرُ: يسير سيرًا، ومعلومٌ أنَّ «**سيرًا**» لا يصلُحُ أن يكونَ خبرًا

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٢/٢٢٢، وشرح الأشموني ١/٣٦٩.

(٢) في ابن يعيش ١/١١٤: "وبعضهم يظهر الفعل تأكيدًا، فيقول: سقاك الله سقيا، ورعاك الله رعيا، وليس بالكثير". وانظر: الارتشاف ٣/١٣٦٠، والكتاب ١/٣١٢، والإرشاد إلى علم الإعراب ٢١٥.

(٣) وحكى سيبويه عن بعض العرب يقال له: كيف أصبحت ؟ فيقول: حمد لله وثناء عليه، كأنه يقول أمري وشأني حمد الله وثناء عليه. انظر: الكتاب ١/٣١٩ - ٣٢٠.

(٤) في الرضي ١/١٢٠: "وإنما وجب حذف الفعل لأن المقصود من هذا الحصر أو التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له، غير أن وضع الفعل على الحدوث والتجدد، فلما كان التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل أصلًا؛ لكونه إما فعلا، وهو موضوع على التجدد أو اسم فاعل، وهو مع العمل كالفعل بمشابهته، فصار العامل لازم الحذف، فإن أرادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر خبرًا عنه نحو: زيد سير سير، وما زيد إلا سيرًا.

وانظر: الكتاب ١/٣٣٥، والمفصل ٣٢، وابن يعيش ١/١١٥، والمقتضب ٣/٣٢٩، وشرح الأشموني ١/ ٣٧٠، والإرشاد إلى علم الإعراب ٢١٥.

(٥) وذلك لأنه فقد معنى الحصر المفيد للدوام فلم يجب حذف الفعل؛ إذ قصدُ الحصر المفيد للدوام هو الموجبُ لحذف الفعل. انظر في تفصيل ذلك: الرضي على الكافية ١/١٢٠، وشرح الأشموني ١/٣٧٠، وأوضح المسالك ٢/٢١٦.

عن زيد، فالقرينة حاصلة، والمصدر الأول لفظٌ التزم موضع الفعل المحذوف[١].

ومنها أن تتقدم جملةٌ لها آثارٌ، وتُذكرُ الآثارُ بلفظِ المصدرِ.

كقولِهِ تعالى: ﴿فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾[٢]، ﴿فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ﴾: جملةٌ متقدّمةٌ لها في الوجود آثارٌ، وهي المنُّ والفداءُ والاسترقاقُ والقتلُ، فإذا ذكر هذه الآثار وجب حذف الفعل؛ لأن الجملة تدل على آثارها، وقد وقع لفظها في موضع الفعلِ، فَوَجَبَ حذفُه[٣].

ومنها أن يقع المفعول المطلق للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق، وعلى صاحب ذلك الاسم، كقولك: «**لِزَيْدٍ صوتٌ صوتَ حمارٍ**»[٤].

واحترز بقوله: «**للتشبيه**» عن مثلِ: «**لِزَيْدٍ صَوْتٌ صوتٌ حسنٌ**»، فَإنّ الثاني مرفوعٌ على البدلِ.

واحترز بقوله «**بعد جملةٍ**» عن مثل: «**الصوتُ صَوْتُ حمارٍ**».

وبقوله: «**مشتملةٌ على اسم بمعنى المفعول المطلق**» عن نحو: «**مَرَرْتُ بزيدٍ فإذا له ضربٌ صوتُ حمارٍ**»؛ فإنّ الضربَ لَيْسَ بمعنى الصوتِ، و«**بصاحب الاسمَ**» عن مثل: «**في الدّارِ صوتٌ صوتُ حمارٍ**»، ووجب حذفُ الفعلِ؛ لأنَّ في الكلام قرينةً تدلُّ عليه، والجملةُ لفظٌ التزم موضعه، وتقديرُه: مررتُ فإذا هو يصوِّتُ صوتَ حمارٍ.

ومنها أن يقع المفعول المطلق مضمونَ جملةٍ، لا احتمالَ لتلك الجملة غيرُ ذلك المفعول

---

(١) والتقدير: زيد يسير سيرًا، فعند ابن عصفور ومن حذا حذوه جعلوا الحذف قاصرًا على الموضع الذي يتكرر فيه المصدر أو يكون محصورًا، أو يقع قبله حرف استفهام مقصود به التوبيخ، وغير هذا الفريق يذهب إلى أنه متى كان المصدر واقعًا موقع فعل الأمر وجب حذف عامله بدون قيد. انظر: أوضح المسالك ٢/٢٢٠ - ٢٢١.

(٢) سورة محمد ٤٧/٤.

(٣) انظر: أوضح المسالك ٢/٢٢٢، والمقتضب ٣/٢٦٨، والارتشاف ٣/١٣٧٢، والكتاب ١/٣٣٦، والإرشاد إلى علم الإعراب ٢١٥.

(٤) وأجاز المبرد في مثل هذا أن يعرب بدلًا من المصدر الأول أو نعتا له؛ لأنه تخصص بإضافته إلى ما بعده، فلا يكون حينئذ مفعولا مطلقا. الكامل للمبرد ٢/٢١٧ - ٢١٨، وانظر في هذه المسألة: الكتاب ١/٣٥٥، والرضي على الكافية ١/١٢١، وأوضح المسالك ٢/٢٢٣، وشرح الأشموني ١/٣٧١، والارتشاف ٣/ ١٣٧٦.

المطلقِ، أو يقع المفعول المطلقُ مضمونَ جملةٍ لها احتمالٌ غيرُ ذلك المفعولِ المطلقِ.

فمثالُ الأولِ: «**له عليَّ ألفُ دِرْهَم اعترافًا**» فـ«**له عليَّ ألفُ درهم**»، لا احتمالَ لها غيرُ الاعتراف، ويسمى هذا القسم توكيدًا لنفسه؛ لأنَّه يؤكِّدُ مضمونَ الجملةِ الذي هو عينُ الاعترافِ.

ومثال الثاني: «**زَيْدٌ قائمٌ حقًّا**» وقع مضمون «**زَيْدٌ قائمٌ**»، وهو يحتملُ أن يكون حقًّا وغيرَ حقٍّ، فـ«**حقًّا**» أكّد أحد احتماليه، ويسمَّى هذا القسمُ توكيدًا لغيرِه، و«حقًّا» منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ، والتقدير: أُحِقُّ ذلك حقًّا[1].

قال[2] الزجاج: ولا يجوزُ تقديمُ «**حقًّا**»، كقولك: «**حقًّا زيدٌ قائمٌ**»، قال: فإنْ وَسّطته فقلت: «**زَيْدٌ حقًّا قائمٌ**» جاز، لأنّك لمّا ذكرتَ الكلامَ الذي يجوز أن تكونَ فيه شاكًّا وأن تكون متيقّنًا، جاز لك حينئذٍ أن تُضْمِرَ اللّفظَ الدّالَّ على أحدِ الأمرينِ، وهو «**أحقُّ حقًّا**»، ولم يذكر سيبويه[3] امتناعَ تقديمه.

ومن التأكيد لغيرِه قولهم: «**قد فعل ذلك ألبتةَ**»، قال سيبويه[4]: «**ولا يُستعملُ إلا بالألف واللام، وهو من بتَّ كذا بَتَّةً إذا قطعه**».

ومنها أن يقعَ المفعولُ المطلقُ مثنًّى للتكثير، ومن أحكامِه أنَّه لا يُستَعْمَلُ إلا مضافًا غالبًا؛ نحو: «**لَبَّيكَ وسعديك ودواليك وهذاذيك**»، إذا كانتِ التثنيةُ لغرضِ تأكيدِ الكثرةِ، نحو قوله تعالى: ﴿ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾[5]،لم يجب حذفُ الفعل.

ومِمّا جاء مثنًّى قولهم: «**حذارَيْكَ**»؛ أي: احْذَرْ حذرًا بعد حذرٍ، و«**حوالَيْكَ**» ومعناه الإحاطةُ من جميعِ الجهات، وقد استعملوا واحده فقالوا: «**حَوالَك**»، ومنه «**حنانيك**» أي

---

(١) في الرضي ١/١٢٣: اعلم أن قولك: زيد قائم حقا، مثل رجع زيد القَهْقَرى في أن المصدر في كليهما مؤكد لما يحتمل غيره إلا أن المحتمل في الأول جملة وفي الثاني مفردًا، أعني مجرد الفعل من دون الفاعل". وانظر المقتضب ٣/٢٦٦.

(٢) انظر: الرضي ١/١٢٥، وابن يعيش ١/١١٦.

(٣) انظر: الكتاب ١/٣٨٣.

(٤) انظر: الكتاب ١/٣٧٩، والتنبيه والإيضاح، لابن بري (بتت) ١/١٥٦، وذكر أن الفراء وحده هو الذي أجاز تنكيره، وهو كوفي، والارتشاف ٣/١٣٧٤.

(٥) سورة الملك ٦٧/٤ وردت في الأصل «فأرجع» والصحيح ما أثبته.

تحننًا بعد تحنن، قال طرفة[١]:

أبا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فاستَبْقِ بعضَنا حَنَانَيْكَ بعضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ[٢]

و«لَبَّيْكَ» و«سَعْدَيْكَ» لا يُفْرَدُ بها الواحدُ؛ لأنَّهما وُضِعَا بلفظِ التثنيةِ للتكثيرِ، ولم يُسْتَعْمل منها مفردٌ، و«لبيك» مأخوذٌ من أَلَبَّ على كذا إذا دوامَ عليه، فكأنَّه قال: دوامًا على طاعتِك مرةً بعد مرّةٍ[٣]، و«سعديك» معناه مساعدةً لك بعد مساعدةٍ، فقام «لَبَّيْكَ» و«سعديك» مقام «دوامًا» و«مساعدةً»، وإذا قال الملبي: «لَبَّيْكَ اللَّهمّ وسعديك» فمعناه: دوامًا على طاعتِك ومتابعةً لأمرِك، فهذا منصوبٌ بفعلٍ من معناه لا مِن لفظِه، بخلاف «سَقْيًا» و«رَعْيًا»، وبخلافِ «حَنَانَيْكَ» أيضًا، فإنّ الفعلَ يمكنُ تقديرُه من لفظِه، نحو: «تَحَنَّنْ» أي ارحم، وهذا مِمّا يقوّي إفرادَه، و«دواليك» من المداولةِ.

قال الشاعر:

إذا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بالبُرْدِ مِثْلُه دواليك حتى كلُّنا غيرُ لابسِ[٤]

وهو في موضعِ الحالِ أي «متداوِلَيْنِ»، و«هذاذَيْكَ» معناه السرعةُ ويقالُ ذلك في الضَّرْبِ.

قال الشاعر:

---

(١) هو أبو عمرو طرفة بن العبد من بكر وائل ربيعة، وتوفي سنة ٥٥٠ م. انظر ترجمته في تاريخ آداب اللغة ١/ ١١٦.

(٢) من الطويل، وهو في الديوان ٦٦، والكتاب ١/٣٤٨، واللسان (حنن) ١٦/٢٨٧، ومعجم المقاييس ٢/٢٥، وبدون نسبة في ابن يعيش ١/١١٨، والمقتضب ٣/٢٢٤.

(٣) جاء في اللسان عن يونس بن حبيب أنه قال: لبيك ليس بمثنى، وإنما هو مثال "عليك" و"إليك" وحكى أبو عبيد عن الخليل أن أصل التلبية الإقامة بالمكان، فيقال: ألببت بالمكان ولببت نعتان إذا أقمت به، ثم قلبوا الياء الثانية إلى الياء استثقالا كما قالوا تظنيت. اللسان (لبى) ٢٠/١٠٤، وانظر: الكتاب ١/٣٥١، والمقتضب ٣/ ٢٢٥، والمزهر ٢/١٢٨ - ١٢٩.

(٤) من الطويل، وهو لسحيم عبد بني الحسحاس في ديوانه ١٦، والكتاب ١/٣٥٠، ولفظه: "دواليك حتى ليس للبرد لابس"، واللسان (هذذ)٥/٤٥ (دول) ١٣/٢٦٩، وابن يعيش ١/١٩، والصحاح دول ٤/١٧٠٠، والخزانة ٢/٩٩، ومجالس ثعلب ١٥٧، وشرح شواهد الأشموني ١/٥٠٥، وغير منسوب في الهمع ٣/١١٠، وشرح الأشموني ١/٥٠٥، والجمل ٣٠٦، وصبح الأعشى ١/٤٠٧، ولفظه: "برقع" بدلا من "مثله"، وعجزه في أوضح المسالك ٣/١١٨.

ضَرْبًا هذاذَيْكَ وطَعْنًا وَخْضَا[١]

أي: هذًّا بعد هذٍّ من كلِّ وجهٍ؛ أي إسراعًا بعد إسراعٍ، وهَذَّ في القراءة وغيرها، أي أسرعَ[٢].

ذِكر المفعول به

وَحَدُّهُ[٣] بأنّه الذي يقعُ عليه فعلُ الفاعلِ[٤]، والمرادُ بالوقوعِ التعلُّقُ؛ ليدخلَ نحو: «ما **ضربتُ زيدًا**»، والمراد بالتعلق هنا هو تعلقُ الفعلِ بشيء لا يُعْقَلُ الفعلُ إلّا بعد تعقّلِ ذلك الشيء، واحترز بقوله: «**يقعُ عليه**» من باقي المفاعيلِ، فإنَّ الفعلَ يقعُ في الظّرْفِ، أي يحدثُ فيه، ويقعُ لأجلِ المفعولِ له، ومع المفعولِ معه، وأمّا المفعولُ المطلقُ فهو نفسُ المعنى الواقع مِنَ الفاعِل.

وقد يتقدّمُ المفعولُ به على الفعلِ العاملِ فيه؛ لأنَّ الفعلَ قويٌّ في العمل نحو: «**زَيْدًا ضربتُ**»، وقد يُحْذَفُ المفعولُ به، وهو مرادٌ نحو: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾[٥] أي: رحمه، وقد يُجْعَلُ نَسْيًا[٦] نحو: «**فلانٌ يعطي ويمنعُ، ويصلُ ويقطعُ**».

وقد يُحْذَفُ الفعلُ الناصبُ للمفعولِ به جوازًا؛ لقرينةٍ تدلُّ عليه، كقولك: «**زيدًا**»[٧] لمن قال: «**من أضربُ**» أي: أضربُ زيدًا.

---

(١) من أرجوزة للعجاج، بيت من الرجز وبعده: "يمضي إلى عاصي الفروق النخضا"، وجاء منسوبًا في الخزانة ٢/ ١٠٦، وديوانه ٩٢ وعجزه في تهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ١٤/٢، وابن يعيش ١١٩/١، وشرح شواهد العيني ٥٠٥/١، وعجزه بدون نسبة في سيبويه ٣٥٠/١، ومجالس ثعلب ١٥٧، والأشموني ٥٠٥/١، وأوضح المسالك ١١٧/٣، والجمل ٣٠٦، واللسان هذذ ٥٤/٥. ولفظه: "ضربًا هذاذيك وطعنًا مدسوًا" ونسب لابن أحمر، والهمع ١١١/٣.

(٢) اللسان (هذذ) ٥٤/٥.

(٣) انظر: ابن يعيش ١٢٤/١، والمقتضب ٢٩٩/٤، والارتشاف ١٤٦٦/٣، والإرشاد إلى علم الإعراب ٢١٧.

(٤) انظر: الرضي على الكافية ١٢٧/١.

(٥) سورة هود ٤٢/١١.

(٦) وقد يحذف لأغراض بلاغية أخرى. انظر في تفصيل ذلك: دلائل الإعجاز ١٥٥.

(٧) انظر: الكتاب ٢٧١/١، وابن يعيش ٢٨/٢ - ٢٩، والمقتضب ٢٦٧/٣.

ذِكر ما يجب حذفُهُ من الأفعال

ويجبُ حذفُ الفعلِ الناصبِ للمفعولِ به في أربعةِ أبواب:

الأول: سماعيٌّ، والثلاثة الباقية قياسيّة؛ وهي: المنادَى وما أُضْمِرَ عاملُه على شريطةِ التفسيرِ والتحذيرِ.

ذِكر السماعيّ[١]: وهو نحو قولهم: «**امرأً ونفسَهُ**»، أي أَنْزِل امرأً ونفسَهُ[٢]، وأهلًا وسهلًا، أي أتيتَ مكانًا مأهولًا ومكانًا سهلًا، وكقوله تعالى: ﴿ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ﴾[٣] أي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم، فالفعل المحذوف المقدَّر «**اقصدوا**»[٤].

ذِكر المنادَى

المنادَى هو القسمُ الثاني من أقسامِ المفعولِ به الذي حُذِفَ فعلُه الناصب له بضابطٍ قياسيٍّ، وحدُّ المنادى أنَّه المطلوبُ[٥] إقبالُه بأحدِ الحروفِ النائبةِ منابَ «**أدعو**» لفظًا نحو: «**يا زيدُ**»، معناهُ: أدعو زيدًا[٦]، فهو مفعولٌ به بفعلٍ مقدّرٍ لا يجوزُ إظهارُه، ووجب الحذفُ للقرينةِ الدالّةِ؛ ولوقوعِ حرفِ النداءِ موقعَ الفعلِ، أو تقديرًا، كقوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ﴾[٧].

---

(١) في الرضي على الكافية ١/١٢٩: "وعلة وجوب الحذف في السماعيات كثرة الاستعمال، وإنما كانت سماعية لعدم ضابط يُعْرَفُ به ثبوت على وجوب الحذف، أي كثرة الاستعمال بخلاف المنادى، فإن الضابط كونه منادى.

(٢) الواو هنا بمعنى "مع" أو للعطف. انظر: الرضي على الكافية ١/١٢٩.

(٣) سورة النساء ٤/١٧١.

(٤) اختلف النحاة في تقدير الفعل؛ فسيبويه نقل عن الخليل بفسرها بقوله: انتهوا عن التثليث وائتوا خيرًا لكم، والكسائي يقدره: انتهوا يكُنْ خيرًا لكم، وأما الفراء فيقدر: انتهوا انتهاءً خيرًا لكم. انظر: الكتاب ١/٢٨٢ - ٢٨٤، والرضي على الكافية ١/١٢٩، والمفصل ٤٩.

(٥) ولا يكون غير اسم. انظر الرضي على الكافية ١/١٣٣، واللباب ١/٣٢٩.

(٦) على أن هناك فرقًا بين قولنا: يا زيد، وأدعو زيدًا، فالأول إنشاء والثاني خبر، وقدّره الزمخشري: يا أدعو زيدا، ولكن حُذِفَ لكثرة الاستعمال. انظر: المفصل ٣٥، وابن يعيش ١/١٢٧.

(٧) سورة يوسف ١٢/٢٩.

والمنادَى يُبْنَى على ما يُرفَعُ إن كان مفردًا معرفةً[١]، وإنَّما بُنِيَ لشبهِهِ بالمضمرِ؛ لأنَّه لا ينفكُّ في المعنى عن كونه مخاطبًا مُعَيَّنًا[٢]، وحكمُ المخاطبِ أن يكونَ مضمرًا، والمرادُ بالمفردِ: ما لم يكن مضافًا ولا مشابهًا له.

وقال السيد[٣]: ولا جملة أيضًا، نحو: يا زيدُ، ويا زيدانِ، ويا زيدون، وقال النيلي[٤]: وحركةُ بنائه تُشْبِهُ حركةَ الإعرابِ في كون كلٍّ منهما طارئةً؛ فلذلك ثَبَتَ تنوينُه حالَ بنائه في قول الشاعر:

أمحمدٌ ولأنت ضَنْءُ نجيبةٍ مِنْ قَوْمِها والفحلُ فحلٌ مُعْرِقُ[٥]

وإن كان المنادى مضافًا، نحو: «يا عبدَ اللَّهِ»، أو مشبَّهًا بالمضافِ نحو: «يا طالعًا جبلًا» أو نكرةً نحو: «يا رجلًا» لغيرِ معيَّنٍ بطل البناءُ؛ لزوالِ مقتضيه، وأُعْرِبت بالنصبِ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منها مفعولٌ به، وأمَّا إذا قلت: «يا رجلُ» لمعيَّنٍ فإنَّك تبنيه على الضمِّ أيضًا مثل: «يا زيدُ»؛ لأنَّه يتعرَّفُ بالقصدِ.

وإنْ جِئْتَ بلامِ الاستغاثةِ في المنادَى خَفَضْتَه؛ لأنَّ حرفَ الجرِّ لا يُلْغَى في مثلِه[٦]؛ كقولِكَ: «يا لَزيدٍ»[٧] ولام الاستغاثة تكون مفتوحةً؛ لما ذكرنَا مِنْ مشابهةِ المنادى

---

(١) وذهب بعض النحاة إلى أنه معرب بحذف التنوين، والراجح ما ذكره المؤلف.
انظر: الأشباه، والنظائر ١٤٩/٢، واللباب ٣٣٠/١، والإنصاف ٢٧٥، والتبيين ٤٣٨، وائتلاف النصرة ٤٥، وشرح التصريح ١٦٦/٢، والارتشاف ٢١٨٣/٤.

(٢) يرى النحاة أن المنادى واقعٌ موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظًا ومعنىً لكاف الخطاب الحرفية، وكونه مثلها إفرادًا وتعريفًا، وقال الفراء: بني لأن أصل يا زيد: يا زيداه، وما قبل الألف مفتوح أبدًا. الرضي ١٣٣/١، والتبيين للعكبري ٤٤٠ ـ ٤٤١، والإنصاف ٢٧٥.

(٣) هو الحسن بن محمد بن شرفشاه العلوي، السيد ركن الدين، شرح مقدمة ابن الحاجب ثلاثة شروح، توفي سنة ٧١٥ هـ. انظر: البغية ٥٢١/١ ـ ٥٢٢.

(٤) هو إبراهيم بن الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم بن ثابت الطائي تقي الدين النيلي، ومن مؤلفاته: شرح كافية ابن الحاجب. انظر: البغية ٤١٠/١.

(٥) لقتيلة بنت النضر في الأغاني ٣٠/١، والإصابة ٣٧٨/٤، والبيان والتبيين ٤٤/٤، وذكر أن اسمها ليلى بنت النضر، وروايته: "ها أنت"، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٩٦٦/٢، وروايته "نجل نجيبة".

(٦) يريد أن حرف الجر يعمل الجر في مثل هذا، على حين عامل البناء ضعيف.

(٧) وحُكِي عن الفراء أن أصل " يا لزيد": يا آل زيد، فحُذِف، وضعَّفه الرضي، انظر: الرضي على الكافية ١/ ١٣٤، وانظر: التطور اللغوي ١٤٢، والموفى في النحو الكوفي ٦٨.

للمضمرِ، فَفُتِحَت معه، كما يُفْتَحُ مع المضمرِ في نحو«لَكَ ولَهُ»[١]، فإنْ عَطَفْتَ على المستغاثِ به نحو: «يا لَزيدٍ ولِعَمْرٍو» كسرتَ لامَ المعطوفِ؛ لأنَّه يجوزُ في التوابعِ ما لا يجوزُ في المتبوعاتِ، والاستغاثةُ استدعاءُ مدعوٍّ طلبًا للنصرةِ والمعونة، فإنْ أَتَيْتَ بألفِ الاستغاثة، نحو:«يا زيدَاه» فتحتَ آخرَه، ولا يُجْمَعُ بين ألف الاستغاثةِ واللّام، فلا يُقَالُ: «يا لزيداه»[٢]؛ لأنّ اللامَ توجِبُ كسرَ آخرِه، والألفَ توجِبُ فتحَه فتدافَعا.

ذِكر إعراب توابع المنادَى

توابعُ المنادى المبني إذا كانت مفردةً أو في حكمِ المفردة نحو «**يا زيدُ العاقلُ**»[٣] و«**يا زيدُ الحسنُ وجهُهُ**» تُرْفَعُ حملًا على لفظِه، وتُنْصَبُ حملًا على محلِّه، فتقول: يا تميمُ أجمعون وأجمعين، ونحو ذلك.

وأَمّا توابعُ المعربِ، نحو: «**يا عبدَاللَّهِ الظريفَ**»، فهو بنصبِ «**الظريف**»، ليس إلّا؛ لأنَّك إن حَمَلْتَهُ على اللّفْظِ فهو منصوبٌ، وإنْ حملته على الموضعِ فهو كذلك.

وأمّا توابعُ المبني المضافةُ فإنَّها إن كانت مضافةً إضافةً حقيقيةً، نحو: «**يا زيدُ غلامَ عمرٍو**» وجب نصبُها حتمًا.

وأمّا إذا لم تكنِ الإضافةُ حقيقيّةً، نحو: «**يا زيدُ الحسنَ الوجه**»، فإنَّه يجوزُ فيه الرفعُ والنصبُ.

وإن عطفتَ على المنادى المبني ما يلزمُه اللام نحو: «**الصّعق**»، فنصبُه عند المبرّد[٤] أوجَه نحو: «**يا زيدُ والرجلَ والصعقَ**» بنصبهما، وإن كان المعطوفُ فيه اللّامُ، ولكن غيرُ

---

(١) وكذلك للتفرقة بين المستغاث والمستغاث له، وذلك لأنه قد يلي "يا" ما هو مستغاث له بكسر اللام، والمنادى محذوف نحو: يا للمظلوم. انظر: شرح الأشموني ١٦٤/٢ - ١٦٥، وانظر أيضا: اللباب ٣٣٩/١.

(٢) في الرضي على الكافية ١٣٤/١: "قال الخليل: اللام بدل من الزيادة في آخر المستغاث به والمتعجب منه".

(٣) في الرضي على الكافية ١٣٦/١: "وقال الأصمعي: لا يوصف المنادى المضموم؛ لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه؛ فارتفاع نحو: "الظريف" في قولك: يا زيد الظرف، على تقدير: أنت الظريف، وانتصابه على تقدير: أعني الظريف" وانظر: شرح الكافية الشافية ١٢/٢ - ١٣.

(٤) انظر: المقتضب ٢١١/٤، والرضي على الكافية ١٣٩/١، وابن يعيش ٣/٢، وشرح اللمع ٢٧٧/١، واللباب ٣٣٣/١، وشرح الكافية الشافية ١٤/٢.

لازمةٍ، نحو «**الحسن**» فرَفعُه عنده أوجَه؛ لأنَّه يمكنُ انتزاعُ اللّامِ منه، وتقديرُ حرفِ النداءِ فيه، فيكون وجودُ اللّام فيه كعدمِه؛ بخلافِ ما لم يجز انتزاعُ الألفِ واللام منه نحو «**الصّعق**» و«**النّجم**»، فإنَّه إذا لم يجزِ انتزاعُ اللّامِ منه لم يجز تقديرُ حرفِ النداء فيه؛ فلذلك اختار رفع نحو «**الحَسَن**» دون «**الصّعق**»، والخليل يختارُ[1] في المعطوفِ الرفعَ، سواءٌ كان مِمَّا يلزمُه اللام؛ كـ«**الصّعق**»، أو لم يلزمْهُ كـ«**الحَسَن**»، وأمَّا أبو عمرو[2] فإنَّه يختارُ[3] النّصْبَ فيها لأنه تابعٌ، وتابعُ المبني يكونُ تابعًا لمحلِّه دون لفظِه، وأمَّا إن كان المعطوفُ بغيرِ لامٍ نحو: «**يا زيدُ وعمرُو**»، أو كان تابعُ المبني بدلًا نحو: «**يا رجلُ زيدُ**»، كان هذا التابع كالمستقلِّ، بحيثُ يعطى حكمَ المنادى؛ فيُضمُّ إن كان مفردًا، ويُنصبُ إن كان مضافًا.

ذِكر المنادى المعرَّف باللام[4]

وإذا نُودِيَ المعرّفُ باللّام لم يجز أن يُباشَر بحرفِ النداءِ، ولكن يُتَوصّلُ إليه بالاسمِ المبهمِ، فَيُقَالُ في ندائه: «**يا أيُّها الرجلُ**»، أو «**هذا أو ذا الرجلُ**». فالمنادى هو الاسمُ المبهمُ، و«**الرجلُ**» صفةٌ للمبهم المنادى المذكور، كأنَّهم كرهوا أن يُدْخِلوا حرفَ تعريفٍ على حرفِ تعريفٍ.

وأَمّا الهاءُ في «**يا أيُّها**» فحرْفُ تنبيهٍ، زادوه عِوَضًا مِمَّا يستحقُّه، أي مِنَ الإضافة، ويجوزُ الجمعُ بين «**أيّ**» وبين اسمِ الإشارةِ، نحو: «**يأيُّهذا الرجلُ**»؛ فالرجلُ نعت «**هذا**»، و«**هذا**» نعتُ «**أيّ**»، واسمُ الإشارةِ و«**أيّ**» كلٌّ منهما مبهمٌ، و«**أيّ**» أوغلُ في الإبهامِ؛ لوقوعِها على الواحدِ والجمعِ بلفظٍ واحدٍ، والتزموا رفعَ المعرّفِ باللّامِ المذكورةِ؛ لأنَّه هو المقصودُ بالنداءِ، فجعلوا حركةَ إعرابِه الحركةَ التي يستحقُّها لو باشره حرفُ النداء. وقيل التزموا رفعَه؛

---

(١) انظر: الكتاب ١٨٦/٢ - ١٨٧، والرضي على الكافية ١٣٨/١ - ١٣٩وشرح اللمع ٢٧٧/١، وشرح الكافية الشافية ١٣/٢ - ١٤.

(٢) وعيسى بن عمر، ويونس، والجرمي. انظر: شرح الكافية الشافية ١٤/٢.

(٣) انظر الرضي على الكافية ١٣٩، وشرح الكافية الشافية ١٤/٢.

(٤) انظر: الكتاب، لسيبويه ١٨٢/٢؛ ١٩٥، والمقتضب ٢١٦/٤؛ ٢٣٩.

للفرقِ بين الصفةِ اللّازمةِ وغيرِ اللازمة[١]، وعند الأخفش[٢] «أيّ» موصولةٌ بمعنى الذي، «والرجلُ» خبرُ مبتدأ محذوفٍ، ويجوزُ تأنيثُ «أيّ» فيقالُ: «يا أيتها المرأة».

وأجاز المازني[٣] نصبَ «الرجل» في «يا أيّها الرجلُ» قياسًا على صفةِ غيرِ المبهم؛ فإنّه أجرى صفةَ المبهم مجرى «الظّريف» في قولك: «يا زيدُ الظريفَ»؛ فكما جاز نصبُ «الظريفِ» حملًا على المحلِّ، جاز نصبُ صفةِ المبهمِ، نحو «الرجل» في: «يا أيّها الرجل»، وقرئ في الشاذ[٤]: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرِينَ﴾[٥].

وإذا أَتَيْتَ بتوابع لهذا المعرّف باللّامِ، فلا تكونُ إلا مرفوعةً؛ لأنّه معربٌ، والمعربُ لا يكونُ تابعُه إلا على وَفْقِ إعرابِه.

فإذا قُلْتَ «يا هذا الرجلُ ذو المال» لم يجز في «ذو مال» إلا الرفعُ؛ لأنّه صفةٌ لمرفوعٍ معرَبٍ مثل: «جاءني زيدٌ ذو المال»، ومنه:

يـا أيّـهـا الجاهـلُ ذو الـتـزّي[٦]

فرفع الصفةَ المضافةَ؛ أعني ذو التنزّي، وأدخلوا حرفَ النداءِ على اللّامِ في اسمِ «اللّهِ» خاصةً نحو: «يا اللّه»؛ إمّا لكثرتِه، وإمّا لأنَّ اللام ليست للتعريفِ[٧].

وقد ورد في الشعر:

---

(١) يقصد بالصفة اللازمة الاسم المشتق، وغير اللازمة: اسم الجنس.

(٢) انظر: الرضي على الكافية ١/١٤٣.

(٣) في الرضي على الكافية ١/١٤٢: «وأما المازني، والزجاج فجوّزا النصب، والرفع في وصف اسم الإشارة وأي قياسًا على نحو: يا زيد الظريف». وانظر: قواعد المطارحة، ورقة ٣٧، والأشباه والنظائر ٣/٩، واللباب ١/ ٣٣٧، وشرح الكافية الشافية ٢/١٥.

(٤) لم أعثر على هذه القراءة في مصادري، وهي في قواعد المطارحة لابن إياز، ورقة ٣٧.

(٥) سورة الكافرون ١٠٩/١.

(٦) لرؤبة بن العجاج في ديوانه ٦٣، والمقاصد النحوية ٤/٢١٩، وابن يعيش ٦/١٣٨، والتبصرة والتذكرة ٣٤٤، وغير منسوب في الكتاب ٢/١٩٢، وابن الشجري ٢/٢٦٩، ٣/٤٥، وأصول ابن السراج ١/٣٣٧، وشرح الأشموني ٢/١٥٢.

(٧) لا أتفق مع ما ذهب إليه المؤلف وذلك لأن «يا» لا تدخل على المعرف باللام لأنها تدخل على ساكن فيحذف ألفها لالتقاء الساكنين، فلا تصلح بعد لنداء البعيد كما سبق، على حين يكون الله قريبًا، وليس بعيدًا فجاز أن يناجى بـ «يا». وانظر: اللباب ١/٣٣٥، والإنصاف ٢٨٦.

مِنَ اجْلِكِ يا التي تَيَّمْتِ قلبي[١]

وهو شاذٌّ لا يُعْتَدُّ به، ولا بما يأتي من ذلك.

ذِكر بقية الكلام على المنادى

إذا نُودِيَ العَلَمُ الموصوفُ بـ«ابن» مضافًا إلى علم نحو: «يا زيدُ بنُ عمرو» فالمختار فتحُه مع جوازِ الضمِّ[٢] ومنهم من يقول يجبُ فتحُهُ؛ لكثرتِهِ في كلامهم، فَجُعِلَتِ الفتحةُ عوضًا عن الضمّة، لخفتها، وإذا نُودِيَ المفردُ ثم كُرِّرَ مضافًا نحو:

يا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أبَا لَكُمُ لا يُلْقِيَنَّكُمْ في سوأةٍ عُمَرُ[٣]

فالثاني ليس فيه إلا النصبُ، وأمَّا الأولُ فيجوزُ ضمُّه؛ لأنَّه منادًى مفردٌ، ونصبُه على تقديرِ: «يا تيمَ عَدِيٍّ يا تيمَ عَدِيٍّ»، فَحُذِفَ عدىٌّ الأول؛ لدلالةِ الثاني عليه، وإذا نُودي المضافُ إلى ياء المتكلم نحو: «يا غلامي»، فلهذه الياءِ في النداء أربعةُ أوجه:

إثباتُها مفتوحةً، وهو الأصلُ، كقولك: «يا غلامِيَ أَقْبِلْ» وقُرِئَ: ﴿يَٰعِبَادِيَ﴾[٤] بالفتح، وإنَّما كان كذلك لأنَّها اسمٌ على حرفٍ واحدٍ، فَقَوِيَت بالحركةِ، كما فعلوا بالكاف في «غلامك»، و«التاء في رأيت».

والثاني: إسكانها تخفيفًا نحو: «يا غلامي»، وقد قُرِئَ[٥]: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾[٦].

والثالثُ: حذفُها مع بقاء كسرِ ما قبلها نحو: «يا غلامِ» تُحْذَفُ بالإضافةِ، وإنَّما حُذِفَت

(١) من الأبيات التي لا يعرف لها قائل، وجاء [بعده] في الكتاب ١٩٧/٢: "وأنت بخيلة بالود عني" والإنصاف ولفظه: "فديتك يا التي"، والخزانة ٢٩٣/٢، وأصول ابن السراج ٣٦٤/٣، والتبصرة والتذكرة ٣٥٦، والتوطئة، وابن يعيش ٨/٣، وهمع الهوامع ٤٧/٣، والرضي ١٤٥/١، واللباب ٣٣٥/١.

(٢) انظر: الكتاب ٢٠٤/٢، واللباب ٣٣٩/١، وشرح الأشموني ١٤٢/٢، وهو عند البصريين عدا المبرد.

(٣) من البسيط، وهو لجرير في الديوان ٢١٢، والمفصل ٤٢، وأصول ابن السراج ٣٤٣/١، وابن يعيش ١٠/٢، والرضي ١٤٦/١، وشرح شواهد العيني ١٥٤/٢، والكتاب ٥٣/١، ٢٥/٢، والتبصرة والتذكرة ٣٤٢، والجمل ١٥٧، والخزانة ٢٩٨/٢، وبدون نسبة في شرح الأشموني ١٥٤/٢، ومغني اللبيب ٨٦/٢، ويروى "لا يلفينكم"، و"لا يوقعنكم".

(٤) سورة الزمر ٥٣/٣٩.

(٥) انظر: السبعة في القراءات ٦٣.

(٦) سورة الزخرف ٦٨/٤٣.

تخفيفًا؛ لكثرتِهِ في كلامهم.

والرابع[١]: قلبها ألفًا؛ لأنَّ الألفَ أخفُّ مِنَ الياءِ، وليحصلَ بالألف زيادةُ مدٍّ في الصوتِ، نحو: «يا ربَّا تجاوَزْ عني» و«يا غلامَا أَقْبِل»، قال الشاعر:

وحديثُها كالغيثِ أبصره راعي سنين تتابعتْ جَدْبَا
فتراهُ يَبْسُطُ راحَتَيْه لَهُ ويقول يا ربَّاه يا رَبَّا[٢]

وإذا وَقَفْتَ ألحقتَها الهاءَ[٣] تبيينًا للألفِ، فقلتَ: يا ربَّاه ويا غلاماه.

وإذا نُودِيَ «ابن» مضافًا إلى العمِّ أو الأمِّ المضافَيْنِ إلى المتكلِّم، كقولك: يا ابنَ عمِّي، يا ابنَ أمِّي، جاز فيها جميعُ ما ذُكِرَ في المضافِ إلى ياء المتكلِّم، فَتَفْتَحُ الياء من «عمِّي» و«أمِّي»، وتُسَكِّنُها وتَحْذِفُها وتُبْدِلُها ألفًا كما قيل في: يا غلامي، ويجوزُ فيها وجهٌ آخرُ خامسٌ، وهو حذفُ الألفِ، وإبقاءُ الفتحةِ، كقولك: «يا ابنَ عمَّ، يا ابن أمَّ» بفتحهما، ولا يجوزُ في غيرِهما شيءٌ من ذلك نحو: يا ابنَ غلامي، وما أشبهه[٤]، وإذا كان المنادى المضافُ إلى المتكلِّم «أبًا» و«أُمًّا» جاز فيه ما ذُكِرَ في المضافِ إلى المتكلِّم حسبما قيل «غلامي»، وجاز فيه وجوهٌ أُخَر، وهي: «يا أبتِ وأُمتِ» بكسرِ التاءِ المنقلبةِ عن الياءِ، وفتحِ التاء فيهما[٥]، و«أبتَا وأُمتَا»، بإثباتِ الألف والتاءِ فيهما معًا، ولم يجز «يا أبتي ويا أُمتِي»

---

(١) وذكر ابن ، لك خامسا، وذلك في قوله:

ڑواجعل منادى صح إن يضف ليا كعبد عبدي عبدَ عبدَ عبديا

شرح ابن عقيل ١٤١، وشرح الأشموني ١٥٦/٢، وأوضح المسالك ٣٧/٤، وانظر: الكتاب ٢٠٩/٢، والمفصل ٤٣، وابن يعيش ١٠/٢، والمقتضب ٢٤٥/٤، وشرح الكافية الشافية ١٨/٢.

(٢) من الكامل، وهما لأعرابي في الأمالي ٨٤/١، وبلا نسبة في البيان والتبيين ٢٨٣/١، واللسان هيا ٢٥٢/٢٠، ويروى:

وحديثها كالقطر يسمعه راعي سنين تتابعت جدبا
فتراه يبسط راحتيه له ويقول من طمع هيا ربا

(٣) وهذه هي هاء السكت.

(٤) انظر: الكتاب ٢١٠/٢، وأوضح المسالك ٣٨/٤، وابن يعيش ٩٢/٢، وشرح الأشموني ١٥٦/٢، وشرح قطر الندى ٢٠٦، واللباب ٣٤٠/١ - ٣٤١، وشرح الكافية الشافية ١٩/٢ - ٢٠.

(٥) ويجوز كذلك ضم التاء عند الفراء وأبي جعفر النحاس، ومنعه الزجاج، ونقل عن الخليل أنه سمع من العرب من يقول: يا أبت ويا أمت بالضم. انظر: الرضي على الكافية ١٤٨/١، والأشموني ١٦٠/٢، والكتاب ٢١١/٢.

بإثباتِ التاء والياء معًا؛ لأنَّ التاءَ عوضٌ عن ياء المتكلم، ولا يجوزُ الجمعُ بين العوضِ والمعوضِ عنه، بخلاف «أَبتا وأُمَّتَا» فإن التاءَ والألفَ معًا بدلٌ عنِ الياءِ[١]، وجاز في «يا بنيّ»[٢] كسرُ الياء، وهو الكثيرُ، والفتحُ لاستثقالِ الكسرةِ، والسكونُ مع التخفيفِ، وقرئ في السبعة بالجميع[٣].

ذِكر «الترخيم»

الترخيمُ من خصائصِ المنادَى[٤]، وهو حذفٌ في المنادى؛ تخفيفًا، لا لعلةٍ[٥]، ويجوزُ لضرورةِ الشعرِ ترخيمُ غيرِ المنادى.

كقولِ الشاعر:

ديارَ ميَّةَ إذ مَيٌّ تُساعِفُنا ولا يَرى مِثْلَهَا عُجْمٌ ولا عربُ[٦]

حذف هاء «مية».

ولا يجوزُ ترخيمُ المستغاثِ، نحو: «واجعفراه»، لأنَّهم يزيدون فيه لغرضِ رفعِ الصوتِ للمستغاثِ به، وكذا لا يُرَخَّمُ المضافُ[٧] كـ«عبد الله» ولا الجملة المسمّى بها كـ«شَابَ قرناها»؛ لأنّهم لو حذَفُوا من الثاني حذفوا من غيرِ المنادى، ولو حذفوا مِنَ الأولِ، حذفوا

(١) انظر: شرح قطر الندى ٢٠٦ - ٢٠٧، وشرح الأشموني ١٥٩/٢.

(٢) سورة هود ٤٢/١١.

(٣) انظر: الحجة، لابن خالويه ١٦٢، والسبعة في القراءات ١٣٤.

(٤) انظر: الكتاب ٢٣٩/٢، وابن يعيش ١٩/٢، والرضي على الكافية ١٤٩/١، وأوضح المسالك ٥٥/٤، واللباب ٣٤٥/١، وشرح الكافية الشافية ٢٩/٢.

(٥) ولهذا يسميه بعض النحويين حذف الاعتباط، وبعضهم يرى أنه ليس كذلك، وإنما هو لعلة التخفيف، وهو ما قال به سيبويه. انظر الكتاب ٢٣٩/٢، والرضي ١٤٩/١.

(٦) من البسيط لذي الرمة. في الكتاب ٢٨٠/١، ٢٤٧/٢، ولفظه: "مساعفة" بدلًا من "تساعفنا"، وبديوانه ٧، والخزانة ٣٣٩/٢، والرضي ١٤٩/١، وأمالي ابن الشجري ٣١٧/٢، والتبصرة والتذكرة ٣٦٧، والشاهد فيه ترخيم "مي" وذلك لضرورة الشعر، وفي الكتاب ٢٤٧/٢ "وزعم يونس أنه كان يسميها مرة «مية»، ومرة «ميا»، ويجعل كل واحد من الاسمين اسمًا لها في النداء، وفي غيره".

(٧) وأجاز الكوفيون ترخيم المضاف، ويقع الحذف في آخر الاسم الثاني في نحو: قوله "خذوا حظكم يا آل عكرم". انظر: الرضي ١٤٩/١، والأشموني ١٧٩/٣، والكتاب ٢٧١/٢، واللباب ٣٤٦/١، والإنصاف ٢٩٥، والتبيين ٤٥٣، وائتلاف النصرة ٤٧، والمقتضب ٢٦١/٤، وأصول ابن السراج ٤٣٧/١، والارتشاف ٢٢٢٧/٥.

من وسطِ الكلمةِ، وهو غيرُ جائزٍ؛ ولأنَّ الجملةَ تُحْكَى على إعرابها الأصلي[١].

وشرطُ المنادى في الترخيم:

ـ أن يكونَ الاسمُ المرخّمُ إمَّا بتاءِ التأنيث نحو: «ثُبَة»، وإمّا علمًا زائدًا على ثلاثةِ أحرف: كـ«جعفر» و«حارث»، لا كـ«زيد» و«الحَكَم»؛ لأنَّ تاء التأنيثِ زائدةٌ، فلا يلزمُ من حذفِها الإجحافُ بالاسم؛ لبقائهِ على حرفينِ، ولذلك شُرِطَ في العلمِ الزيادةُ على ثلاثةٍ؛ لئلّا يحصلَ الإجحافُ بالحذفِ، فيخرجُ عن أبنيةِ الاسم[٢].

وكلُّ اسمٍ آخرُه زيادتانِ في حُكمِ زيادةٍ واحدةٍ؛ كـ«أسماء» و«عثمان» فإنَّه يُحذفُ منه عند الترخيم حرفان[٣]، فنقول: «**يا أسمَ ويا عُثْمَ**» بحذفِ ألفِ التأنيثِ الممدودةِ والألفِ والنونِ.

كذلك يُحْذَفُ حرفانِ ممَّا في آخرِهِ حرفٌ صحيحٌ قبله مدّةٌ من بابِ «**منصور**»، فَيُحْذَفُ من «**منصور**» حرفانِ، ومن «**ثمود**»[٤] حرفٌ واحد؛ لعدمِ زيادتهِ على أربعة.

وإن كان المنادى مركَّبًا نحو: «**بَعْلَبَكّ**» فإنّه يُحْذَفُ منه الاسمُ الأخيرُ للترخيمِ؛ لأنَّه بمنزلةِ تاء التأنيث، فَيُقَالُ: «**يا بعل**».

وإن كان المنادَى المرخّمُ غير ما ذُكِرَ فَيُحْذَفُ منه واحدٌ؛ لأنَّه الأصلُ؛ فإنَّ الزيادةَ على حرفٍ كانت بسببٍ عارضٍ، وذلك مثل «**ثمود**» و«**حارث**» و«**حامد**».

وفي المرخَّم وجهانِ:

أفصحُهما: أن تقدّرَ المحذوفَ موجودًا، فيبقى ما قبله على ما كان عليه من حركةٍ أو

---

(١) وبعض العرب يرخم الجملة، فيقول في نحو: "تأبط شرًّا": يا تأبط، بحذف عجزها، قياسًا على النسب، وهو مخالف لما عليه الجمهور. انظر: المخصص ٩٧/١٤، والأشباه والنظائر ٢٥٥/٢، وإصلاح الخلل ٢٤٣، وشرح الكافية الشافية ٣٠/٢.

(٢) انظر: الكتاب ٢٤١/٢؛ ٢٥٤، وابن يعيش ٢٠/٢، وأوضح المسالك ٥٨/٤، وشرح الأشموني ١٧٨/٢، وشرح قطر الندى ٢١٣، وابن عقيل ١٤٤، واللباب ٣٤٧/١، وشرح الكافية الشافية ٣٠/٢.

(٣) انظر: الكتاب ٢٥٦/٢، والمفصل ٤٨، وابن يعيش ٢٢/٢، وشرح الأشموني ١٨١/٢، وشرح الكافية الشافية ٣٠/٢ ـ ٣١.

(٤) وذهب الفراء إلى جواز حذف المد أيضًا في نحو: ثمود وعماد وسعيد. انظر: شرح الأشموني ١٨١/٢، واللباب ٣٤٨/١.

واوٍ أو غير ذلك، كقولك يا «حارِ» بكسرِ الراء في ترخيم «حارث»، وإذا رَخَّمْتَ «كروان» على أفصح الوجهين قلت: «يا كَرَو» وفي «ثمود»: «يا ثمو».

وأمّا الوجهُ الثاني: فهو أن يُجْعَلَ المحذوفُ نَسْيًا منسيًا، ويعاملُ الباقي معاملةَ ما لم يُحْذَف منه شيء؛ فتقولُ: «يا حارُ» بالضمِّ، و«يا كرا» بالألف؛ لتحركِ الواو وانفتاحِ ما قبلها، و«يا ثمي» فتبدلُ الضمّة كسرةً، والواوَ ياءً؛ إذ لَيْسَ في كلامِهم اسمٌ تامٌّ معرَبٌ آخره «واو» قبلها ضمة.

ذِكر المندوب

المندوبُ هو المتفجَّعُ عليه بياءٍ أو واوٍ، والتفجّعُ: إظهارُ الحزنِ والجزعِ للمصيبةِ، ويختصُّ بـ«وا»؛ نحو: «وازيدُ»، وهو كالمنادى في الإعرابِ والبناءِ[1]، وأُجْري مُجْراه؛ لأنَّ كلًّا منهما مخصوصٌ من بين قومه.

ولك أن تزيدَ في المندوبِ ألفًا، فتقولُ: «وازيدا»[2]، ولك أن تلحقَها هاءَ السّكت في الوقفِ، فتقول: «وازيداه».

وإن جاء اللَّبْسُ من الألف في مثلِ ندبِ غلامِ المخاطبةِ عَدَلْتَ عنِ الألفِ إلى زيادةِ حرفٍ مجانسٍ لتلك الحركةِ، فتقولُ: «واغلامك»[3] لأنّك لو زِدْتَ ألفًا، وقلت: «واغلامكاه» لالتبسَ بغلامِ رجلٍ مخاطبٍ، فأُلْحِقَ الياءَ المناسبةَ لحركةِ الكاف، وهي الكسرةُ، وفي غلام جماعةٍ مذكرين يُلْحَقُ واوًا، فتقول: «واغلامكمو»؛ لأنّك لو أَلْحَقْتَ ألفًا، وقلت: «واغلامكما»، التبس بغلام اثنين مخاطَبين، فَأُلْحِقَتِ الواوُ لمناسبة

---

(١) فيقال: وازيدُ، واعبدَ الله، واطالعًا جبلًا، وذلك لأنه منادى في الأصل.
انظر: الرضي على الكافية ١/١٥٦، وشرح الأشموني ٢/١٦٩، وأوضح المسالك ٤/٦٤، واللباب ١/٣٤٢، والهمع ١/١٧٩.

(٢) في الكتاب ٢/٢٢٠: "فإن شئت ألحقت في آخر الاسم الألف؛ لأن الندبة كأنهم يترنمون فيها، وإن شئت لم تلحق كما لم تلحق في النداء. وانظر: اللباب ١/٣٤٢.

(٣) الصحيح "غلامكي أو غلامكيه" في الوقف، كما يفهم من حديثه، وكما هو موجود في: الكتاب ٢/٢٢٤، وابن يعيش ٢/١٤، وشرح الأشموني ٢/١٧٢، وشرح ابن عقيل ١٤٣، وأوضح المسالك ٤/٥٤، واللباب ١/ ٣٤٣.

الجمع.

ولا يُنْدَبُ إلا المعروفُ لا المنكَرُ[١]، فلا يقالُ: «**وارجلاه**»[٢]؛ لأنَّ الندبةَ إمّا للإعلامِ بمَنْ يُتَفَجَّعُ عليه، أو لتمهيد العذر للمتفجع، ولا يكونُ ذلك إلّا أنْ يكونَ المندوبُ معروفًا.

وإذا وَصَفْتَ المندوبَ، فلا تُلْحِق الصّفةَ علامةَ الندبةِ، فلا تقولُ: «**وازيدُ الظَّريفاه**»؛ لأنَّ الظريفَ لَيْسَ هو المندوبُ، وهو مذهبُ الخليل[٣]، خلافًا ليونس[٤]؛ فإنّه يجيزُ: «**وازيدُ الظَّريفاه**».

ويجوزُ حذفُ حرفِ النّداءِ من ثلاثةِ أشياءَ:

وهي: «**العلمُ**»؛ نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾[٥]، أي: يا يوسفُ، و«**المضافُ**»؛ نحو: «**عبدَاللّه افْعَلْ كذا**»؛ أي: يا عبدَ اللّهِ، و«**أي**»؛ نحو: «**أيُّها الرجلُ افْعَلْ كذا**»، أي يا أيُّها الرَّجلُ.

ولا يجوزُ حذفُ حرفِ النِّداءِ عنِ اسم الجنسِ، والمرادُ باسمِ الجنسِ اسمٌ يصحُّ إدخالُ اللّامِ عليه، وجعلُه صفةً لـ«**أيّ**»، نحو «**رَجُل**»؛ فلا يُقَالُ: «**رَجُلُ**» بمعنى: يا رجلُ.

ولذلك لا يجوزُ حذفُه عن الإشارةِ، نحو: «**هذا**»؛ بمعنى: يا هذا.

ولا عَنِ المندوبِ، ولا عَنِ المُسْتَغاثِ، فلا يُقَالُ: «**زَيْدَاهُ**» بمعنى: وازَيْدَاه، ولا «**زيدَا**» أو «**لَزَيْدٍ**» مُسْتَغِيثًا بِهِ؛ لأنّ كلًّا مِنَ المندوبِ والمستغاثِ يناسبُ التطويلَ، فلا يحسُنُ الحذفُ مع مناسبةِ التطويلِ.

---

(١) انظر: شرح الأشموني ١٧٠/٢، وأوضح المسالك ٥٢/٤، واللباب ٣٤٢/١، والإنصاف ٣٠٦، وائتلاف لنصرة ٤٩، والارتشاف ٢١٥/٥، واللمع ١٨١والمقتضب ٢٦٨/٤، والكتاب ٢٢٧/٢.

(٢) خلافًا للرياشي. شرح الأشموني ١٧٠/٢.

(٣) في الكتاب ٢٥/٢: "وزعم الخليل ـ رحمه الله ـ أنه منعه من أن يقول: " الظريفه" أن الظريف ليس بمنادى، لو جاز ذا لقلت: "وازيد أنت الفارس البطلاه"؛ لأن هذا غير منادى كما أن ذلك غير نداء. وانظر: الإنصاف ٣٠٨.

(٤) في سيبويه ٢٢٦/٢: "أما يونس فيلحق الصفة الألف فيقول: وازيد الظريفاه ...وزعم الخليل ـ رحمه الله ـ أن هذا خطأ ". وانظر: اللباب ٣٤٣/١، والإنصاف ٣٠٨، وأسرار العربية ١٣٥، والارتشاف ٢١٦/٥، والمقتضب ٢٧٥/٤.

(٥) يوسف: ٢٩/١٢.

وقد شذَّ حذفُ حرفِ النِّداءِ في قولهم: «أَصْبِحْ لَيْلُ»[١] بمعنى يا لَيْلُ، «وأَطْرِقْ كَرَا»[٢] أي يا كروانُ[٣] وفي «أَطْرِقْ كَرَا» شذوذانِ؛ حذفُ حرفِ النِّداءِ، والترخيم؛ لأن الأمثالَ يجوزُ فيها مِنَ الحذفِ والتخفيفِ ما لا يجوزُ في غيرِها، فقالوا: «أَطْرِقْ كَرَا إنّ التعام في القُرَى».

ويجوزُ حذفُ المنادى نفسِه؛ للقرينة الدَّالةِ عليه، كقولك: «يا اضْرِبْ»؛ أي: يا هذا اضْرِبْ، ومنه قراءة الكسائي:[٤] ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾[٥]، أي يا هؤلاء اسجدوا.

ذِكر المفعول به الذي أُضْمِرَ عاملُه على شريطة التفسير

وهو القسمُ الثالثُ من أقسام المفعول الذي يجبُ حذفُ فعلِه بضابطٍ قياسي.

وَحَدُّهُ[٦]: أنّه كلُّ اسمٍ بعدَه فعلٌ أو شبْهُه مُشْتَغِلٌ عنه بضميرِه، أو بمتعلّقِهِ، لو سُلِّطَ عليه هو أو مناسبه، لَنَصَبَهُ، نحو: «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» فـ«زيدًا» اسمٌ[٧] بعده فعلٌ مُشْتَغِلٌ عن «زَيْدٍ» بضميرِ «زَيْدٍ»، وتقديره: ضربتُ زيدًا ضربتُه[٨]، فالثاني مُفَسِّرٌ للأول.

---

(١) هي مقولة لأم جندب زوج امرئ القيس، بمعنى ادخل في الصباح.
انظر: جمهرة الأمثال للعسكري ١٩٢/١، ومجمع الأمثال ٢٣٢/٢، والارتشاف ٢١٨/٤.

(٢) عدَّهُ عبدالقادر البغدادي في الخزانة ٣٧٤/٢ بيتًا من الرجز وبعده:

أَطْرِقْ كَرَا أَطْرِقْ كَرَا إنَّ النَّعَامَ فِي القُرَى

وكذا الخفاجي في شرح درة الغواص ١٨٩، وهو في المفصل ٤٤، والرضي على الكافية ١٥٥/١، وجمهرة الأمثال للعسكري ١٩٤/١، والمستقصى ٢٢٠/١، ومجمع الأمثال ٢٨٥/٢، والارتشاف ٢١٨٠/٤.

(٣) وذكر عبد القادر البغدادي أن "كرًا" ليس بمرخم، بل هو ذكر الكروان. الخزانة ٣٧٤/٢.

(٤) انظر: إملاء ما مَنَّ به الرحمن ١٧٣/٢.

(٥) النمل: ٢٥/٢٧.

(٦) انظر: الرضي على الكافية ١٦٢/١.

(٧) ويسمى بالمشتغل عنه. وشرطه أن يكون غير متعدد لفظًا ومعنى، مثل قولنا: زيدًا ضربته، أو متعددًا في اللفظ دون المعنى، مثل قولنا: زيدًا وعمرًا ضربتهما، وأن يكون متقدمًا. عدة السالك ١٥٨/٢، وانظر الكتاب ١/ ٨١، وشرح الكافية الشافية ٢٧٥/١، والارتشاف ٢١٦١/٤.

(٨) مذهب الفراء، والكسائي أن الناصب للاسم المتقدم هو لفظ الفعل المتأخر؛ إما لذاته إن صح المعنى، واللفظ بتسليطه عليه، كما في: "زيدًا ضربته"، وإما لغيره إن اختل المعنى كما في "زيدًا مررت به" و"عمرًا ضربت أخاه"، فالعامل هو ضربت؛ لسده مسد جاوزت، والثاني: أعنت.
المفصل ٥٠-٥١، والرضي على الكافية ١٦٣/١، والارتشاف ٢١٦٢/٤.

ولا يُجْمَعُ بين المفسِّرِ والمفسَّرِ؛ ولذلك وجبَ الحذفُ، ومثال ما يُسَلَّطُ عليه مناسِبُ الفعلِ[١]: «**زيدًا حُبِسْتُ عليه**» «**وَزَيْدًا مررتُ بِهِ**» فإنّه في هاتين الصّورتَيْنِ لو سُلِّطَ الفعلُ المشتَغِل، أعني «**حُبِسْتُ**» و«**مررتُ**» على الاسمِ، لم يَنْصِبْهُ، ولكن مناسبه، وهو «**جَاوَزْتُ**» و«**لازمت**»؛ لأنّ مَنْ حُبِسْتَ عليه، فقد لازَمْتَه، ومن مررتَ بِهِ فقد جاوزتَهُ، ومثالُ ما هو مُشْتَغِلٌ عنه بمتعلقه: «**زيدًا ضربتُ غلامَه**»؛ لأنَّ الفعلَ مشتغِلٌ بمتعلّقِ «**زَيْدٍ**» وهو «**غلامُه**»، وتقديرُه: أَهَنْتُ زيدًا؛ لأنَّ مَن تضربُ غلامَه، فقد أهنتَهُ.

وإذا تَقدّم جملة فعليّة[٢]؛ كقولك: «**قام زيدٌ وعمرًا أكرمتُه**» جاز رفعُ «**عمرٍو**» والنصبُ أحسنُ؛ لأنّه على تقديرِ النصبِ يلزَمُ عطفُ جملةٍ فعليّةٍ على جملةٍ فعليّةٍ؛ ولذلك نختارُ النصبَ بعدَ حرفِ الاستفهامِ، نحو: «**أزيدًا ضربتَهُ؟**»؛ لأنّ الاستفهامَ غالبًا إنّما يكونُ عَنِ الفعلِ، وبعد «**إذا الشرطية**»[٣]؛ لأنّ الأَوْلَى أن يليها الفعلُ، بخلافِ التي للمفاجأة، وبعد «**حيث**»؛ لأنّها مثلُ «**إذا**» في اقتضائها الفعلَ بعدَها[٤]، وبعدَ حرفِ النّفْيِ؛ فإنّك إذا قلتَ: ما زيدٌ ضربتُهُ؛ فالنفيُ لضربِ زَيْدٍ لا لذاتِهِ، فلمّا كان الفعلُ بعدَه كان النصبُ أولى، وإذا وقع بعدَه فعلٌ معناه الطَّلَبُ كان أقواها سببًا في اختيارِ النّصبِ، وكذلك شبهُ الفعلِ، نحو: «**زَيْدًا دَرَاكِهِ**»؛ لأنّهُ على تقديرِ الرّفْعِ يلزَمُ وقوعُ الطّلَبِ، .....

---

(١) يطلب مناسب الفعل في موضعين: أحدهما أن يكون الفعل أو شبهه واقعًا على ذلك الاسم معنى لكن لا يمكنه أن يتعدى إليه إلا بحرف جر نحو قولنا: زيدًا مررت به، والثاني ألا يكون الفعل الظاهر أو شبهه واقعًا عليه، بل على متعلق، مثل قولنا: زيدًا ضربت غلامه. الرضي على الكافية ١٦٨/١، وانظر: الكتاب ٨٣/١، والارتشاف ٢١٦٢/٤.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٢٧٧/١.

(٣) فيها خلاف، ذهب الكوفيون إلى أنها كـ«إذ» في وقوع الجملتين بعدها إلا أن الجملة الاسمية لا بد أن يكون الخبر فيها فعلا إلا الشاذ. ونقل عن سيبويه والأخفش موافقتهم في جواز وقوع الاسمية المشروطة بعدها، ولكن على ضعف، ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية.
الرضي على الكافية ١٧٤/١، والارتشاف ٢١٦٤/٤.

(٤) وذكر ابن هشام أنه قد تدخل على الجملة الاسمية التي جزآها اسمان اتفاقًا وذلك مثل قولنا: امض حيث عمرو ماض، والأكثر أن تليها الجملة الفعلية. انظر: مغني اللبيب ١١٧/١ - ١١٨.

وهو الأمرُ والنَّهيُ والدُّعاءُ خبرًا عن المبتدأ[١]، وهو بعيدٌ؛ لأنَّ الخبرَ ما يَحتَمِلُ الصِّدقَ والكذب، والإنشاء لا يحتملُ ذلك، وإنّما جاز على تأويلٍ، وهو أن يقدَّر: «زَيْد» مقولٌ فيه اضْرِبْه أو لا تَضْرِبْه، وعلى تقديرِ النصبِ لا يلزمُ إلا حذفُ الفعلِ، وهو كثيرٌ غيرُ بعيدٍ للمبتدأ المرفوعِ، فكأنّك قلتَ: «**زَيْدٌ أنت مأمورٌ بضربِهِ**» أو «**زيدٌ مقولٌ فيه اضْرِبْهُ**»، نحو: أَمّا زيدًا فَجَدْعًا لَهُ، وأمّا جعفرًا فَسَقْيًا له؛ لأنّك تريدُ: «**جَدَعَهُ اللّهُ جَدْعًا**»، وسقاه اللّه سقيًا، وإذا كان الدعاءُ بغيرِ فعلٍ، ولا في تقديرِ الفعلِ لم تنصبِ الاسمَ الأوّلَ نحو: «**أَمّا زيدٌ فسلامٌ عليه، وأَمّا الكافرُ فويلٌ له**»، ويُخْتَارُ الرّفعُ عند قرينةٍ خلافيّةٍ، كقولك «**زَيْدٌ ضربتُه**»؛ لأنّه يرتفعُ بالابتداءِ، فيكونُ غيرَ محتاجٍ إلى تقديرٍ، والنصبُ يحتاجُ إلى تقديرِ الفعل الناصبِ، فكان الرفع أولى، وكذلك يُختارُ الرفعُ مع «إمّا»، وهي تغلُبُ غيرَ الطلبِ مِنْ قرائنِ النصبِ، فيكونُ الرفعُ بعدَها أَوْلى؛ لاقتضائها المبتدأَ غالبًا، فإنْ جاء الطلب معها قدِّم اعتباره عليها، فيصير النصب أولى، وكذلك «إذا» التي للمفاجأة، كقولك: «**قام زَيْدٌ وإذا عبدُ اللّهِ تضربُهُ**»؛ لاقتضائها المبتدأَ بعدها غالبًا[٢]، ومثالُ غلبةِ «أَمّا» مع قرينةِ النّصْبِ، قولُك: «**قُمْتُ وأَمّا جعفرٌ فقد ضَرَبْتُهُ**»، ولولا «أَمّا» لكان النصبُ أولى؛ ليكونَ عطفُ جملةٍ فعليّةٍ على جملةٍ فعليّةٍ، فَقُدِّم اعتبارُ «أَمّا»، فكان الرفعُ أولى، ومثالُ غلبةِ الطلب: قولك: «**قُمْتُ وأَمّا عمرًا فاضْرِبْهُ**» بنصبِ «عَمْرٍو»، وإنّما قُدِّمَ الطّلبُ على قرينةِ الرّفْعِ التي هي «أَمّا» و«إذا»؛ لأنّك إذا رفعتَ وَجَبَ رفعُهُ على الابتداءِ، ووقع الطلبُ خبرًا، وهو لا يقعُ خبرًا إلا بتأويلٍ، كما تقدّم، وأمّا النصبُ فلا يُعَدُّ فيه؛ لأنّه يُنْصَبُ بفعلٍ مقدّرٍ مثلِه؛ فلا يحتاجُ إلى تأويلٍ. ويستوي الرفعُ والنصبُ إذا تقدّمت جملةٌ ذاتُ وجهين، نحو: «**زَيْدٌ قام وعَمْرٌو أكرمتُه**»، فجاز في «عَمْرو» الرفعُ والنصبُ من غير ترجيحٍ؛ لأنّه إن

---

(١) ويعلل بأن الطلب يكون بالفعل، وهو الأصل، فرجح النصب؛ ليكون الكلام على تقدير فعل. الرضي على الكافية ١/١٧٥.

(٢) قال «غالبًا» لأن «إذا» الفجائية مختلفٌ في الواقع بعدها؛ فالمشهور ما ذكره المؤلف، والثاني أنها تدخل على كليهما؛ الأسماء والأفعال، والثالث: تدخل على الأسماء والأفعال بشرط أن تقترن بقد. انظر: الرضي على الكافية ١/١٧٥، والارتشاف ٤/٢١٦٤. .

رُجِّحَ النصبُ لِقُرْبِ المعطوفِ عليه، وهو الجملةُ الصّغرى، أعني «قام»، رُجِّحَ الرفعُ؛ لعدمِ حذفِ العاملِ، فيتعارضان.

واعْلَمْ أَنَّ نَصْبَ «وعمرًا أكرمتُهُ» عطفًا على الجملةِ الصغرى، لا يستقيمُ، إلا أَنْ يُقدَّرَ في الجملةِ المعطوفة ضميرٌ يعود إلى «زيد»، نحو: عنده أو في دارِه، بحيثُ يصيرُ التقديرُ: زَيْدٌ قام وعمرًا أكرمتُه في دارِه؛ لأنّ الجملةَ المعطوفةَ إذا لم يكن فيها ضميرٌ يعودُ إلى المبتدأ لا يصحُّ أن تكونَ خبرًا عنه، وإذا لم يصحَّ أن تكونَ خبرًا عنه، لا يصحُّ عطفُها على خبرِهِ؛ لوجوب أن يتحقّق للمعطوفِ مَا يجبُ ويمتنعُ عليه.

والأخفش[1] يمنعُ من جوازِ هذه المسألةِ؛ لأنَّ الجملةَ الصُّغرَى المعطوفَ عليها لها موضعٌ مِنَ الإعرابِ؛ لوقوعِها موقعَ المفردِ، وموضعُها الرفعُ؛ لأنّها خبرُ المبتدأ، والجملةُ المعطوفةُ ـ أعني: «وعمرًا أكرمتُه» ـ لا موضعَ لها مِنَ الإعرابِ؛ لأنَّ الجملَ لا موضعَ لها من الإعرابِ، إلا إذا كانت في تأويلِ المفرد، فلا يصحُّ عطفُ ما لا موضع له على ما لَهُ موضعٌ مِنَ الإعرابِ.

وأجاب أبو علي الفارسي[2]: أنه لمّا كان إعرابُ الجملةِ الصغرى غيرَ ظاهرٍ في اللَّفظِ صارت بمنزلةِ ما لا موضعَ له من الإعرابِ، فصحّ أن يُعطفَ عليها ما لا موضعَ له مِنَ الإعراب.

ويجبُ النصب بعدَ حرفِ التحضيضِ وحرفِ الشرط؛ لأنهما مخصوصانِ بالأفعالِ؛ إذ لا يُحَضُّ إلا على الفعلِ؛ ولأَنَّ الشرطَ إمَّا للماضي أو للمستقبلِ، ولا يكونُ إلا فعلًا؛ كقولك: «هلّا زيدًا ضَرَبْتَهُ»، وإذا وجبَ تقديرُ الفعلِ، وَجَبَ النَّصْبُ.

ونحو: «أَزَيْدٌ ذُهِبَ بِهِ» لَيْسَ من هذا الباب؛ لأنَّ الفعلَ لم يعمل في ضميرِ «زيد» نصبًا، فلو سُلِّطَ «ذَهَبَ» على «زَيْد» لم ينصبْهُ ولا مناسبة ـ أعني: أَذُهِب ـ فَرَفْعُ زَيْدٍ لازمٌ حينئذٍ على الابتداء، والجملةُ التي بعدُ خبرُهُ، وقد أجاز[3] السيرافي فيه النصب على تقدير:

---

(١) انظر: الأشموني ٣٣٨/١، وذكر أن السيرافي تبعه في ذلك،، والارتشاف ٢١٧٠/٤.

(٢) المسائل البصريات ٢١٣،، وانظر: شرح الأشموني ٣٣٨/١، وشرح التسهيل ١٦٤/٢ ـ ١٦٥، والارتشاف ٢١٧١/٤.

(٣) انظر: شرح الأشموني ٣٣٨/١، والارتشاف ٢١٧١/٤.

«زَيْدٌ ذُهِبَ الذّهابُ بِهِ»؛ لأنّك لَمّا أَسْنَدْتَ الفعلَ إلى مصدرِهِ، بَقِيَ الجارُّ والمجرورُ في محلِّ النّصب، وهو ضعيفٌ؛ لأنّ المصدرَ لا يقومُ مقامَ الفعلِ إلا إذا تخصّصَ بوصفٍ، أو بغيرِه؛ لعدمِ الفائدةِ في إقامته مُقامَ الفاعلِ بدون ذلك، فالقائمُ مقامَ الفاعلِ هو الجارُّ والمجرور حينئذٍ لا المصدر.

وأمّا قولُه تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ۝٥٢﴾[1] فليس من هذا البابِ؛ لأنّك لو حَذَفتَ الهاءَ مِنْ «فعلوه»، وسلَّطْتَ الفعلَ على «كلّ»، صار: أنّهم فعلوا كلَّ شيءٍ في الزبرِ، وهو خلافُ المقصودِ؛ لأنّ المعنى أنّ كلَّ شيءٍ يفعلونه، فهو في الزّبر، والزبر: الكتابُ، أي إنْ فعلوا حسنًا كُتِبَ لهم حسنٌ، وإن فَعَلُوا قبيحًا كُتِبَ كذلك، «ففعلوه» صفةٌ لـ«شيء»، ولا يجوزُ أن يقدَّر ناصبُهُ لِمَا قبل الموصوفِ.

ذِكر التحذير

وهو القسم الرابع من أقسامِ المفعول به الذي يجبُ حذفُ فعلِه الناصبِ له قياسًا.

والتحذير قسمانِ:

أحدُهما: معمولٌ بتقدير «اتَّقِ»، تحذيرًا مِمّا بعده، كقولك: «إيَّاكَ والأسدَ»، «وإيّاكَ من الأسدِ» و«إيّاكَ وأنْ تحذِفَ» و«إياك من أن تَحْذِفَ»، «فإياك» ضميرٌ منصوب. والمعطوف على «إياكَ» هو المفعولُ الذي أُضْمِرَ الفعلُ الناصبُ له المحذوفُ لفظًا، والمعنى: باعِدْ نَفسَكَ عَنِ الأسدِ، والأسدُ عنك، واتقِ الحذف أن يَتَعَرّضَ لك، وإنّما لَزِمَ حذفُ الفعلِ الناصبِ لَهُ؛ لأنّ (إيّاك) لَمّا كَثُرَ في استعمالِهم جَعَلُوه نائبًا عَنِ الفعلِ النّاصبِ الذي هو اتَّقِ أو باعِدْ، وأقاموه مقامَه، فلم يجز إظهارُه كذلك[2].

الثاني: معمول بتقديرِ «اتّقِ» أيضًا، لكنّ المُحَذَّرَ منه مكرّرٌ، كقولك: «الأسدَ الأسدَ» و«الصبيَّ الصبيَّ»، والمعنى: احذرِ الأسدَ احذرِ الأسدَ، واحذرْ إيطاء الصبيِّ احذر إيطاءِ

---

(١) سورة القمر ٥٤/٥٢.

(٢) في الكتاب ١/٢٧٥: "فلو قلت: نفسك أو رأسك أو الجدار كان إظهارُ الفعلِ جائزًا؛نحو قولك: اتّق رأسك، واحفظْ نفسك، واتقِ الجدار، نُبِّئتَ، صار بمنزلة إياك، وإياك بدل من اللفظ بالفعل، كما كانت المصادر كذلك نحو: الحذر الحذر". وانظر المقتضب ٣/٢١٢، والارتشاف ٣/١٤٧٧، والرضي على الكافية ١/١٨٠ - ١٨١.

الصبيِّ، ومعنى إيطاء الصبي: إيطاءُ الدّابةِ الصبيَّ، فأقيمَ الأولُ مُقام «احذر»، فَلَزِمَ إضمارُ احذر؛ لأنّه لو أُظْهِرَ، لكان قد أُدْخِلَ الفعلُ على ما قام مَقامه، وكان كإدخال الفعلِ على الفعل.

ولك في «**إيّاك من أن تحذف**» عبارة أخرى، وهي «**إياك أن تحذف**» بحذفِ مِنْ؛ لأنّ حروفَ الجرِّ تُحْذَفُ مع «أَنَّ» و«أنْ» كثيرًا؛ لطولِهما بالصّلةِ، ولا يجوزُ أن يُقالَ: «**إيّاكَ الأسدَ**» بتقديرِ: إيّاكَ والأسدَ، ولا بتقديرِ: إيّاك من الأسدِ[1]؛ لامتناعِ حذفِ حرفِ العطفِ، وامتناعِ حذفِ حرفِ الجرِّ مِنَ الأسماءِ الصّريحة في مثل هذا الباب، لكن حُذِفَ في غيرِ هذا الباب؛ توسُّعًا في الكلامِ إذا عُلِمَت تعديتُه؛ في مثل قولِه تعالى: ﴿**وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ**﴾[2].

ذِكر المفعول فيه

وهو[3] ما فُعِلَ فيه فعلٌ مذكورٌ مِنْ زمانٍ أو مكانٍ، فيخرجُ نحو: «**يومُ الجمعةِ مباركٌ**»، فإنّه، وإنْ كان يقعُ فيه فعلٌ، لكنَّه غيرُ مذكورٍ، فلا يكونُ مفعولًا فيه.

وشرطُ نصبِه أن تكونَ «في» مقدّرةً فيه؛ لأنّها لو كانت ملفوظةً امْتنعَ نصبُه، ووجبَ خفضُه، ولو لم تكن مقدّرةً كان اسمًا صريحًا، ولم يكن مفعولًا فيه، وظرفُ الزّمانِ ـ معيَّنًا كان أو مبهمًا ـ فإنّه يقبلُ النّصبَ بتقديرِ «في»[4]، وظرفُ المكان ـ إن كان مبهمًا ـ قَبِلَ

---

(١) في الكتاب ٢٧٩/١: "إلا أنهم زعموا أن ابن إسحاق أجاز هذا البيت في الشعر:

إيـــاك إيـــاك المـــراء فـــإنـه إلـى الـشـرّ دعّـاءٌ ولـلـشـرّ جـالـبُ

كأنه قال: "إياك" ثم أضمر بعد "إياك" فعلًا آخر، فقال: اتق المراء. وانظر: الارتشاف ١٤٧٨/٣.

(٢) سورة الأعراف ١٥٥/٧، وانظر: الإرشاد إلى علم الإعراب ٢٢١، والرضي على الكافية ١٨٢/١ ـ ١٨٣.

(٣) يعرفه ابن هشام بقوله: "ما ضُمِّنَ معنى "في" باطّرادٍ من اسم وقتٍ أو اسم مكانٍ أو اسم عرضت دلالتُه على أحدِهما أو جارٍ مجراه". انظر: أوضح المسالك ٢٣١/٢ وانظر: قواعد المطارحة ورقة ٣٩، وشرح الكافية الشافية ٣٠٢/١، والارتشاف ١٣٨٩/٣، والإرشاد إلى علم الإعراب ٢٢٣، واللباب ٢٧١/١، والرضي على الكافية ١٨٣/١.

(٤) وكذلك بنصب على الظرفية بتقدير "في" ما اشتق من المصدر؛ كمقعد زيد، بمعنى زمان قعوده؛ وذلك لسعة الكلام. انظر: المفصل ٥٥، وشرح الكافية الشافية ٣٠٣/١، والرضي على الكافية ١٨٥/١.

النّصْبَ بتقديرِ «في»، خلاف المعينّ مثل: المسجد والسوق، وإنّما كان كذلك؛ لأنّ الفعلَ يدلُّ على الزّمانِ الخاصِّ؛ أي المعينّ من ماضٍ ومستقبلٍ، وكلُّ ما دلَّ على الخاصِّ دَلَّ على العامِّ؛ لوجوبِ استلزامِ الخاصِّ العامّ من غيرِ عكسٍ.

وأمّا المكانُ: فالفعلُ يستلزم مكانًا من الأمكنةِ مبهمًا، والعامُّ لا دلالةَ لَهُ على الخاصِّ، فلم يقبلْ تقديرَ «في» غير المكان المبهم.

والمكان المبهمُ هو الجهاتُ وأمامَ وفوقَ وتحتَ ويَمْنةٌ ويَسْرةٌ، وكذلك ما كان معناها أو ملحقًا بها[١]؛ كالميلِ والفرسخِ، وحُمِل على المكان المبهم «عند» و«لَدَى» وشبههما؛ لإبهامها، نحو: «**دون**» و«**مع**».

وحُمِل أيضًا على المكانِ المبهمِ لفظُ «**مكان**»[٢] في قولك: «**جلستُ مكانَكَ**»، مع كونِه معيّنًا؛لكثرةِ استعمالِه، أو أنّهُ مبهمٌ كالجهاتِ؛ لكثرةِ الأمكنةِ، وحُمِلَتِ الأمكنةُ المعيّنةُ التي تقعُ بعد: «**دَخَلْتُ**»[٣] في قولك: «**دخلتُ الدّار**» على الأمكنةِ المبهمةِ؛ فَنُصِبتْ بتقديرِ «في» على الأصحِّ.

لأنَّ المبرّدَ[٤] والجرميّ[٥] ذهبا إلى أنّ «**دخل**» متعد بنفسه، فيكون المنصوب بعده مفعولا به لا ظرفًا، والصحيح أن «**دخل**» لازم؛ لأن مصدره «**فعول**» وهو من المصادر اللازمة غالبا[٦].

وقد يُنْصَبُ الظّرفُ بعاملٍ مضمرٍ عند قيامِ القرينةِ:

كقول القائل: متى سِرْتَ؟ فتقول: يومَ الجمعةِ.

وكذا: كم سِرْتَ؟، فتقولُ: يَوْمَيْنِ؛ أي: سِرْت يومَ الجمعةِ، وسِرْتُ يَوْمَيْنِ.

---

(١) في شرح الكافية الشافية ٣٠٣/١: "المبهم ما لا يتميز مسماه بدون إضافته، أو ما يقوم مقامها؛ كأسماء الجهات والمقادير، تقول: قعدت يمين زيد، ويسار عمرو، وسرت ميلًا وفرسخًا".

(٢) وكذلك ناصية وجانب وقرب، نحو قولنا: جلست قرب زيد. انظر: شرح الكافية الشافية ٣٠٧/١.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٣٠٦/١، واللباب ٢٧٣/١.

(٤) المقتضب ٦٠/٤، ٣٣٧، وانظر: شرح الجمل، لابن أبي الربيع ٤٧٨/٢، وشرح الأشموني ٣٧٧/١.

(٥) هذا الرأي نسبه الشلوبين إلى الجمهور، وهو ما عليه المؤلف. شرح الأشموني ٣٧٧/١، واللباب ٢٧٣/١.

(٦) انظر: اللباب ٢٧٤/١.

وقد يُنْصَبُ الظَّرْفُ بعاملٍ مضمرٍ على شريطةِ التفسيرِ مثل: باب «**زَيْدٌ ضَرَبْتُه**»[١]، نحو: اليومَ سِرْتُ فيه، فَيُخْتَارُ رفعُه، وقام زَيْدٌ، واليومَ سِرْتُ فيه، وما اليومَ سِرْتُ فيه، واليومَ سِرْتُ فيه، فَيُخْتَارُ النَّصْبُ، وقِسْ على ذلك ما في البابِ في استواءِ الأمرَيْنِ فيه، ووجوب نصبِه إذا وقعَ بعد حرفِ الشرطِ والتحضيضِ.

واعْلَمْ أنّه قد يُجْعَلُ المصدرُ حينًا؛ لسعةِ الكلام[٢]، فَيُقَالُ: كان ذلك مَقْدِمَ الحاجِّ وخُفُوقَ النَّجْمِ وخلافةَ فلانٍ وصلاةَ العصرِ، فـ«**خُفُوقَ النَّجْمِ**»، بمعنى تَغيبه، والخلافةُ والصلاةُ مصدرانِ أيضًا جعلا حينًا توسعًا إيجازًا، أمّا التوسّعُ فإنّه جُعِلَ المصدر حينًا، ولَيْسَ من أسماءِ الزّمانِ، وأمّا الإيجازُ فلحذفِ المضافِ؛ إذ التقديرُ: وَقْتَ خُفُوقِ النَّجْمِ، ووقتَ صلاةِ العصرِ، فَحُذِفَ المضافُ، وأُقِيمَ المضافُ إليه مُقامَه.

ذِكر المفعول له

وهو[٣] ما فُعِلَ لأجلِهِ فعلٌ مذكورٌ؛ مثل: «**ضربتُه تأديبًا**»، و«**قعد عن الحرب جُبْنًا**»، فالتأديبُ فُعِلَ لأجلِه فعلٌ مذكورٌ، وهو الضَّرْبُ، فالمفعول له هو السببُ الحاملُ للفاعلِ على الفعلِ، والفعلُ قد يكونُ سببًا للمفعولِ له في الخارجِ، نحو: «**ضربتُه تأديبًا**»، وقد لا يكونُ، نحو: «**قَعَد عنِ الحربِ جبنًا**»، فإنّ القعودَ لَيْسَ سببًا للجبنِ في الخارج.

وشرطُ نصبِه[٤] أن تكونَ اللّامُ مقدّرةً؛ لأنّها لو كانت ملفوظةً لكان مجرورًا، وإنّما

---

(١) في شرح المفصل لابن يعيش ٢/٤٧: "لما كان الظرف أحد المفعولات كان حكمه حكم المفعول، فكما أن المفعول به ينصب بعامل مضمر؛ لدلالة قرينة حالية أو لفظية فكذلك الظرف قد يضمر عامله، إذا دل الدليل عليه، من ذلك قولك في جواب: متى سرت ؟ فتقول: يوم الجمعة، وذلك أن متى ظرف في موضع نصب بـ«سرت»، فوجب أن يكون الجواب منصوبًا إذا اختير أن يكون الجواب على حد السؤال".

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ١/٣٠٧، والارتشاف ٣/١٣٩٠، والإرشاد إلى علم الإعراب ٢٢٥.

(٣) يقال له المفعول له ولأجله ومن أجله، وهو اصطلاح النحاة والمصدر القلبي الذي يذكر لبيان ما فعل لأجله. انظر: شرح الأشموني ١/٣٧٣، وشرح الرضي على الكافية ١/١٩١، والكتاب ١/٣٦٧، وشرح الكافية الشافية ١/٣٠١، والارتشاف ٣/١٣٨٣، والإرشاد إلى علم الإعراب ٢٣١، واللباب ١/٢٧٣.

(٤) يشترط النحاة للمفعول له خمسة أمور: **الأول**: أن يكون مصدرًا، **والثاني**: كونه قلبيا كالرغبة خلافًا للفارسي، **والثالث**: كونه علة، **والرابع**: اتحاده بالمعلل به وقتًا فلا يجوز: تأهبت السفر، **والخامس**: اتحاده بالمعلل به فاعلا، وخالفهم في ذلك ابن خروف. انظر: المفصل ٦٠، وابن يعيش ٢/٥٣، وشرح الأشموني ١/ ٣٧٣ - ٣٧٤، وشرح الكافية الشافية ١/٣٠١، والارتشاف ٣/١٣٨٣، والإرشاد إلى علم الإعراب ٢٣١، واللباب ١/٢٧٧.

يجوزُ حذفُ اللّامِ بشرطينِ: أحدُهما: أن يكونَ المفعولُ له فعلًا لفاعلِ الفعلِ المعلّلِ، كما أَنَّ التأديبَ، وهو المفعولُ لَهُ فِعْلٌ لفاعلِ الضربِ، وهو الفعلُ المعلّل. والثاني: أن يكونَ المفعولُ لَهُ مقارنًا للفعلِ في الوجودِ، فإنْ لم يكن فعلًا له لم يَجُز حذفُ اللّامِ؛ نحو: «**جئتك للسَّمْنِ**»، وكذلك[1] المقارنة؛ نحو: «**جِئْتُكَ اليومَ لمخاصمتِكَ زيدًا أَمْس**».

ذِكر المفعول معه

وهو[2] مذكورٌ بعد الواوِ لمصاحبةِ معمولِ فعلٍ لفظًا أو معنًى، واحترز بقولِهِ[3]: «**بعد واو**»، ممّا يُذْكَرُ بعد الفاءِ وثمّ وغيرِهما من حروف العطفِ؛ لانتفاءِ معنَى المصاحبةِ منهن، واحترز بقولِهِ: لمصاحبةِ معمولِ فعلٍ، عَنِ المذكورِ بَعْدَ الواوِ، ولَيْسَ كذلك مثلُ: «**زَيْدٌ وعمرٌو أخواك**»، و«**كلُّ رجلٍ وضيعتُه**»؛ فإنّه مذكورٌ بَعْدَ الواوِ للمصاحبةِ، لكن لا لمصاحبةِ معمولِ فعلٍ، وعن المذكورِ بعد معمولِ فعلٍ؛ ولكن لا للمصاحبةِ؛ مثل «**جاءني زَيْدٌ وعمرٌو قَبْلَهُ أو بَعْدَه**»، فـ«**عمرٌو**» مذكورٌ بَعْدَ الواوِ، وبَعْدَ معمول فعلٍ، لكن لا للمصاحبةِ؛ لتخصيصِهِ بالمجيءِ قبلَهُ أو بَعْدَهُ، والفعلُ العاملُ في المفعول مَعَهُ يكونُ[4] لفظًا نحو: «**جئتُكَ وزيدًا**»، ويكونُ معنًى نحو «**ما لَكَ وزيدًا ؟**»، والمرادُ بالفعلِ لفظًا: الفعلُ وشبهُهُ من أسماءِ الفاعلِ والصّفةِ المشبّهةِ والمصدرِ ونحوهما، والمرادُ بالفعلِ معنى: أي تقديرًا غيرَ ما ذُكِرَ ممّا يُستنبَطُ فيه معنى الفعلِ نحو «**ما لك وزيدًا؟**»، و«**ما شأنُك وعمرًا؟**»؛ لأنّ التقديرَ: ما تَصْنَعُ وعمرًا. فأمّا إذا لم يكُنْ في الكلامِ فعلٌ ولا معنى فعلٍ، فلا يجوز النصبُ، فإذا قلت: «**ما أنت وعبدُ اللّه؟**» و«**كيف أنت وقصعةٌ من ثريدٍ؟**»، فالوجهُ الرفع لانتفاء الناصب[5]، وهو الفعلُ أو معناه بواسطة الواو، بخلاف **قَوْلِك** « **زَيْدٌ**

(١) توجد "أن" في هذا الموضع، ولا وظيفة لها في السياق.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٣٠٨/١، والارتشاف ١٤٨٣/٣، والإرشاد إلى علم الإعراب ٢٣٣، واللباب ١/ ٢٧٩، والرضي على الكافية ١٩٤/٦.

(٣) انظر: الرضي على الكافية ١٩٤/١.

(٤) انظر الخلاف في ناصب المفعول معه في: الارتشاف ١٤٨٣/٣-١٤٨٥، والإنصاف ٢٠٦، وائتلاف النصرة ٣٦، والتبيين ٣٧٩، واللباب ٢٧٩/١.

(٥) في الكتاب ٣٠٣/١ " وزعموا أن ناسًا يقولون: كيف أنت وزيدًا، وما أنت وزيدًا، وهو قليل في العرب ". وانظر: المفصل ٥٨-٥٩، والجامع الصغير، لابن هشام ١١٥، وشرح الكافية الشافية ٣٠٩/١، وارتشاف ١٤٨٦/٣-١٤٨٧.

وعمرًا»، بنصبِ «عمرٍو»؛ لوجودِ الفعلِ لفظًا، وإنْ كان لازمًا؛ لأنَّ الواوَ هي المعدّيةُ لَهُ حتَّى نَصَبَه، قَالُوا: وهي هُنَا بِمعْنَى البَاءِ، والباءُ تُعَدّى الفِعلَ فكَذلك الواو.

والمفعولُ مَعَهُ قياسي، كسائرِ المفاعيلِ، وبعضُهم يقصِرُهُ على السّماعِ، فلا يكونُ قياسيًا.

والفعلُ العاملُ في المفعولِ معَهُ إن كان لفظيًا، وصحَّ العطفُ جَازَ النصبُ والرفعُ، نحو «قُمْتُ أنا وزيدٌ وزيدًا»، فالرّفعُ عطفٌ على المُضْمَرِ؛ لوجودِ المؤكِّدِ المسوِّغِ، للعطفِ على المُضمَرِ، والنصبُ على أنَّه مفعولٌ مَعَه لمصاحبةِ الفعلِ، قالَ الشَّاعرُ:

وكونوا أنتُم وبني أبيكم مكانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحالِ[1]

فَنَصَبَ «بني أبيكم» على المفعولِ معه.

وإن لم يصحَّ العطفُ، نحو «جِئْتُ وزيدًا» تعيَّنَ النّصْبُ على المفعولِ معه على الأصحِّ؛ لعدمِ المؤكّدِ المنفصلِ المسوِّغِ للعطْفِ؛ لأنَّ المُضْمَرَ المتّصلَ لا يُعطفُ عليه إلا بعد توكيدِه بمنفصِلٍ، فلمّا تعذَّرَ عطفُ «زَيْد» على «التّاءِ» في «جِئْت»؛ حيث تعيّن النصبُ على المفعولِ معه، وإن كان الفعلُ معنويًا، فإن صَحَّ العطفُ تعيَّنَ، نحو «ما لزيدٍ وعمرٍو»، و«ما شأنُ زَيْدٍ وعَمْرٍو»؛ لأنَّهُ لم يتقدمْهُ فِعْلٌ، والإضمارُ خلافُ الأصلِ، فكان جرُّهُ متعيِّنًا، ومنهم من يجوِّزُ النصبَ فيه، ويجعلُ العطفَ راجحًا لا واجبًا، وإن لم يصحَّ العطفُ تعيَّنَ النصبُ، ونحو «ما شأنُكَ وزيدًا» و«مَا لَك وزيدًا»[2]، وإنَّمَا تعيَّنَ النّصْبُ؛ لامتناع العطفِ على المُضْمَرِ المجْرُورِ، من غيرِ إعَادَةِ الجارِّ؛ ليَنْزِلَ المُضْمَرُ مع الجَارِّ مَنْزِلَةَ جُزْءِ الكَلِمَةِ الوَاحِدَةِ. ولا يجوزُ تقديمُ المفعولِ معه على الفعلِ، ولا على الفاعلِ، خلافًا لابن جِنّي، فإنَّه[3] يجوِّزُ «جاء والطيالسةَ البردُ».

---

(١) من الوافر. لشعبة بن قمير في نوادر أبي زيد ١٤١، وبلا نسبة في الكتاب ٢٩٨/١، ولفظه: تكونوا، وكذا في شرح التسهيل لابن مالك ٢٦٠/٢، ومجالس ثعلب ١٢٥، وسر صناعة الإعراب ١٢٦؛ ٦٤٠، والمفصل ٥٦، وابن يعيش ٤٨/٢، والأشموني ٣٨/١، والدرر ١٩٠/١، وأصول ابن السراج ٢١٠/١، والتبصرة والتذكرة ٢٥٨، والفصول الخمسون ١٩٣، ولفظه: "فكونوا" وصدره في أوضح المسالك ٢٤٣/٢.

(٢) في الكتاب ٣٠٩/١: ومن قال: ما أنت وزيدًا قال: ما شأنُ عبدِ الله وزيدًا، كأنه قال: ما كان شأن عبدِالله وزيدًا، وحمله على كان؛ لأن كان تقع هاهنا".

(٣) انظر: الخصائص ٣٨٣/٢، وشرح الكافية، لابن مالك ٦٩٦/٢.

ذِكر الحال

وهي الأُولَى مِنَ المُشَبَّهَاتِ بالمَفْعُولِ، وَوَجهُ شَبَهِهَا بِهِ أَنَّها فَضْلَةٌ[١]، والحالُ يُذَكَّرُ ويُؤَنَّثُ، وسُمِّيَتْ حَالًا لِعَدمِ ثُبُوتِهَا، لأَنَّها من «حَالَ» «يَحُولُ» إذَا تَغَيَّرَ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الحَالَ لاَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ خِلْقَةً، ولاَ تَكُونُ إِلَّا صِفَةً غَيْرَ لازِمَةٍ غَالِبًا؛ فَلِذَلك لاَ تَقُولُ: «جَاءَ زَيدٌ طَوِيلًا»، ولا أَحْمَرَ، وَحَدَّهَا[٢]: مَا يُبَيِّنُ هَيْئَةَ الفَاعِلِ أو المَفْعُولِ ـ لَفْظًا، أو مَعْنًى ـ حَالةَ الفَاعِلِيَّةِ والمَفْعُولِيَّةِ؛ فَقَولُنَا:

مَا يُبيِّن كالجِنْسِ، وهَيْئة الفَاعِلِ أو المَفْعُولِ فَصْلٌ، فَخَرَجَ بالهَيْئَة غَيْرُ مُبَيِّنِ الهَيئة؛ سَوَاءٌ كانَ مُبَيِّنًا للذَّاتِ كالتَّمْيِيزِ، أو لم يَكُنْ كَالنَّعْتِ، وخَرَجَ بِإِضَافةِ الهَيئةِ إلى الفَاعِلِ أَوْ المَفْعُولِ النّعتُ، نَحوَ «جَاءني زيدٌ الراكبُ»؛ لأَنَّ الراكبَ مُبَيِّنٌ لهَيْئَةِ «زيد» لا بِالنَّظَرِ إلى كَوْنِهِ فاعِلًا أَوْ مَفْعُولًا، وكذلك خَرج «القَهْقَرَى» في قولك: «رَجَعَ القَهْقَرَى»، فإنّها مُبَيِّنَةٌ لِهَيْئَةِ الفِعلِ الذي هو الرُّجوعُ لا لِهَيْئَةِ الفَاعِلِ أَوْ المَفْعُولِ، وإِنَّمَا قال[٣] مَا يُبَيِّنُ وَلَمْ يَقُلْ: «اسْمٌ مُبَيِّنٌ» لأَنَّ الحَالَ قَدْ يَكُونُ جُمْلَةً.

قَولُهُ: «لَفْظًا أَوْ مَعْنًى»، أي الفَاعِل الذي هُوَ صَاحِبُ الحَالِ يَكُونُ فَاعِلًا لَفْظًا وفَاعِلًا مَعْنًى، وكَذَا المَفْعُولُ الذي هُوَ صَاحبُ الحَالِ يَكُونُ مَفْعُولًا لَفْظًا وَمَفْعُولًا مَعْنًى؛ فَمِثَالُ الفَاعِلِ لَفْظًا أَوْ المَفْعُولِ لَفْظًا قَولُكَ: «ضَرَبْتُ زَيْدًا قَائِمًا»، فَإِنْ جَعَلْتَ «قَائِمًا» حَالًا مِنَ التَّاءِ في «ضَرَبْتُ» فَهُوَ حَالٌ مِن الفَاعِلِ لفظًا، وإِنْ جَعَلْتَهُ حَالًا مِنْ «زَيْدًا» فَهُوَ حَالٌ مِنْ المَفْعُولِ لَفْظًا، ومِثَالُ الفَاعِلِ مَعْنى «زَيْدٌ في الدَّارِ قَائِمًا»؛ لأَنَّ التَّقْدِيرَ: اسْتَقَرَّ في الدَّارِ،

---

(١) لا يستقيم ما ذهب إليه المؤلف من حيث جعل الحال أُولى المشبهات بالمفعول، وقد بنى رأيه هذا على أنّها فضلة، كما أنّ المفعولَ فضلةٌ؛ وذلك لأنَّ المفاعيلَ جميعَها فضلاتٌ، وأرى أن الحال يعد شبهُها عن المفعول من المفاعيل الأخرى: وذلك لأنّ أحوالها تكون مفردة، والحالُ بعكس ذلك، ولهذا قال الزمخشري والسيوطي بأنها شبيهةٌ بالظرف، وقال ابن كيسان: ولذا أغنت عن الخبر في: ضربي زيدًا قائمًا . انظر: المفصل ٦١، والأشباه والنظائر ٨٧/٢، والإرشاد إلى علم الإعراب ٢٣٦، والمقتضب ٢٩٩/٤.

(٢) انظر: الرضي على الكافية ١٩٨/١، وترشيح العلل ١٣٤، والإرشاد إلى علم الإعراب ٢٣٦، واللباب ١/ ٢٨٤، والارتشاف ١٥٥٧/٣.

(٣) انظر الرضي على الكافية ١٩٨/١.د .

وَكَذَلِكَ «مَا لَكَ وَاقِفًا»، فـ«وَاقِفًا» حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ المَجْرُورِ وَهُوَ الكَافُ، وَهُوَ فَاعِلٌ؛ لأَنَّهُ بِمَعْنَى مَا تَصْنَعُ، وَمِثَالُ المَفْعُولِ مَعْنًى: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[1]، و«هَذَا زَيْدٌ قَائِمًا»، أي نَبَّهْتُ عَلَيْهِ، وَأَشَرْتُ إِلَيهِ شَيْخًا أَوْ قَائِمًا[2].

وَقَدْ يَكُونُ الحَالُ مِنَ الفَاعِلِ والمَفْعُولِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ إِذَا اتَّفَقَا فِيهَا، نحو: «لَقِيتُهُ راكبين»، و«لَقِيتُهُ مُسْلِمِين»، وأَمَّا إِذَا اخْتَلَفَا فِيهَا؛ نَحْوَ: «لَقِيتُهُ مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا»، فَفِيهِ مَذْهَبَانِ: أَحَدُهُمَا: جَوَازُ تَقْدِيمِ أَيِّهِمَا شِئْتَ، والثاني: تَقْدِيمُ حَالِ المَفْعُولِ.

وشَرْطُ الحَالِ:

أَنْ تَكُونَ نَكِرَةً، وَصَاحِبُهَا مَعْرِفَةً غَالِبًا؛ لأَنَّهُ مَحْكُومٌ عَلَيْهِ[3]، وَمِن شأن المَحْكُومِ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً، وَقَالَ[4]: «غَالِبًا»؛ لأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ نَكِرَةً كَمَا سَيَأْتِي، وَإِنَّمَا كَانَتِ الحَالُ نَكِرَةً لِعَدَمِ الاحْتِيَاجِ إِلَى تَعْرِيفِهَا، ولأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَعْرِفَةً لالْتَبَسَتْ بِالصِّفَةِ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ، وَأَمَّا مَا وَرَدَ مِنْهَا غَيرَ مُنَكَّرٍ فَمُؤَوَّلٌ، مِنْهُ قَوْلُ لَبِيد[5]:

فَأَرْسَلَهَا العِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا ... وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ[6]

يَصِفُ حِمَارَ الْوَحْشِ أَنَّهُ أَرْسَلَ الأُتُنَ إِلَى المَاءِ مَزْدَحِمَةً؛ فَالْعِرَاكُ وإِنْ كَانَ لَفْظُهُ مَعْرِفَةً

---

(١) هود: ١١/٧٢.

(٢) يشير المؤلف إلى أن العامل في الحال هو "ها" التنبيهية، وتقدر بلفظ الفعل، أو بالإشارة على أنه قائم مقام الفعل "أشير"، وعن يونس أنه يجوز: هذا عبد الله منطلق، بالرفع، وزعم الخليل أن رفعه يكون على وجهين؛ الأول بإضمار هذا أو هو، والآخر أن يعمل خبرًا ثانيًا.
انظر: الكتاب ٢/٧٨، ٨٣، وابن يعيش ٢/٥٨، والرضي على الكافية ١/٢٠١، وترشيح العلل ١٣٦، والإرشاد إلى علم الإعراب ٢٣٦

(٣) انظر: الكتاب ١/٣٧٧، والمفصل ٦٣، والرضي على الكافية ١/٢٠١، وترشيح العلل ١٣٤، واللباب ١/ ٢٨٥، والارتشاف ٣/١٥٦٢.

(٤) انظر: الرضي على الكافية ١/٢٠١.

(٥) هو لبيد بن ربيعة العامري من قيس، وتوفي سنة ٦٧٥هـ.انظر أخباره في الأغاني ١٤/٩٣: ١٥/١٣٧،

(٦) من الوافر، وهو في الكتاب ١/٣٧٢، وديوانه ٨٦، وإصلاح الخلل ١٠٦، ومقاييس اللغة ٤/٢٩٢، والمخصص ١٤/٢٢٧، والمقتضب ٣/٢٣٧، واللسان (عرك) ١٢/٣٥٢، ونغص ٨/٣٦٨، ودخل ١٣/٢٥٨، والجامع الصغير في النحو ٣٨، والرضي على الكافية ١/١٨٥، وهمع الهوامع ١/٢٣٩، والفصول الخمسون ١٨٧، وأمالي ابن الشجري ٣/٢١، والخزانة ٣/١٩٢.

فَمَعْنَاهُ التَّنكير، أي: مَعْتَرِكَة.

وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِي(١): تَأْوِيلُهُ: تَعْتَرِكُ العِرَاكَ، فَيَعْتَرِكُ المُقَدَّرُ هُوَ الحَالُ، و«الْعِرَاكُ» مَنْصُوبٌ عَلَى المَصْدَرِ، والعِرَاكُ: الزِّحَامُ.

وكَذَلِكَ قَوْلُهُم: «مَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ»(٢) حَالٌ مَعَ كَوْنِهِ مَعْرِفَةً، وَقَدْ أَوَّلُوه أَنَّهُ بِمَعْنَى: مُنْفَرِدٌ، كَأَنَّهُ قَالَ: مَرَرْتُ بِهِ مُنْفَرِدًا، وَيَجُوزُ نَصْبُه عَلَى المَصْدَرِ، كَمَا مَرَّ في «الْعِرَاكَ»، وَتَقْدِيرُهُ: يَتَوَحَّدُ تَوَحُّدًا، ثُمَّ حُذِفَ الفِعْلُ، بَقِيَ تَوَحُّدًا، ثُمَّ حُذِفَتْ رِوَايَةُ المَصْدَرِ، بَقِيَ وَحْدَهُ.

وَكَذَلِكَ القَوْلُ في: «فَعَلَه جَهْدَهُ»، أي «مُجْتَهِدًا»، أَوْ «يَجْتَهِدُ جَهْدَه». فَإِنْ كَانَ صَاحِبُ الحَالِ نَكِرَةً وَجَبَ تَقْدِيمها عَلَيْهِ في المُفْرَدِ، نَحْوَ «جَاءني رَاكِبًا رَجُلٌ»، وَأَنْشَدُوا عَلَيْه:

لِعَزَّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ قَدِيمُ(٣)

لأَنَّها لَوْ أُخِّرَتْ لالْتَبَسَتْ بِالصِّفَةِ في نَحْوِ قَوْلِكَ: «ضَرَبْتُ رَجُلًا مُجَرَّدًا عَنْ ثِيَابِهِ»؛ لأَنَّ الحَالَ تَتَقَدَّمُ عَلَى ذِي الحَالِ، وَالصِّفَةُ لاَ تَتَقَدَّمُ عَلَى المَوْصُوفِ.

---

(١) انظر الإيضاح العضدي ٢٠٠، والمقتصد ٦٧٦/١. وللنحاة في تخريج هذا البيت ثلاثة أوجه:
الأول: وهو مذهب سيبويه: أن هذا في التأويل وصف منكر، كأنه قال: أرسلها معاركة، وعليه الزمخشري.
والثاني: مذهب الكوفيين وهو أن العراك مفعول ثان لأرسل الذي بمعنى أورد.
والثالث: مذهب الفارسي وابن كيسان، وهو مفعول مطلق كما بين المؤلف.
انظر: الكتاب ٣٧٢/١، والمفصل٦٣، والأشموني ٤١٤/١، والخزانة ١٩٣/٢، وشرح اللمع ١٣٧/١-١٣٨، والإنصاف ١٣٣، والرضي على الكافية ٢٠١/١-٢٠٢، واللباب ٢٨٦/١.

(٢) ذهب يونس النحوي إلى أن "وحده" منصوبٌ انتصابَ الظرف كقولنا: عنده، والمعنى مررت به على حياله، وذهب الخليل إلى أنه منصوب انتصاب المصدر؛ كقولنا: مررت به خصوصًا. انظر: الكتاب ٣٧٧/١-٣٧٨، والمقتضب ٢٣٩/٣، وابن يعيش ٦٣/٢، والأشباه والنظائر ٦٨/٤، والمخصص ١٧٩٨، والأشموني ٤١٥/١، والرضي على الكافية ٢٠٣/١، ونسب رأي يونس إلى الكوفيين، والارتشاف ١٥٦٥/٣-١٥٦٧.

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه "عَفَاهُ كُلُّ أَسْحَمَ مُستديمُ".
وصدر البيت مشابه لصدر بيت من مجزوء الوافر لكثير في ديوانه ٥٠٦ وهو:
لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ
وهو لكثير عزة مما نسب إليه في ديوانه ٥٣٦، والتبصرة والتذكرة ٢٩٩، والمفصل ٦٣، وابن يعيش ٢/ ٦٢:٦٤.

وعَامِلُ الحَالِ[١]: إمَّا فِعْلٌ، أَوْ شِبْهُ فِعْلٍ، أَوْ مَعْنَى فِعْلٍ؛ لِتَحَقُّقِ الفَاعِلِ وَالمَفْعُولِ بِهَا[٢].

أَمَّا الفِعْلُ: فَنَحْوُ «ضَرَبْتُ».

وَأَمَّا شِبْهُ الفِعْلِ: فَهُوَ الصِّفَاتُ المُشْتَقَّةُ مِنَ الفِعْلِ الحَقِيقِي الذي هُوَ المَصْدَرُ، نَحْوَ «ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا».

والمُرَادُ بِالصِّفَاتِ المُشْتَقَّةِ مِن الْفِعْلِ:

اسْمُ الفَاعِلِ: نَحْوَ «زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا قَائِمًا».

واسْمُ المَفْعُولِ: نَحْوَ «زَيْدٌ مَضْرُوبٌ قَائِمًا».

وأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ: نَحْوَ «هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَبًا»[٣].

والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الفَاعِلِ: نحو «**مررت بالحسنِ وجهًا قائمًا**».

و أما معنى الفعل: فهو ما أُقيم مُقامَ الفعل من غير الصفات والحروف، واستنبط فيه معنى الفعل، نحو اسم الإشارة؛ مثل: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[٤]، وقد تقدّم[٥]، ونحو التمني؛ مثل: «**ليت زيدًا قائمًا**»؛ أي: أتمناه قائمًا، ونحو التشبيه؛ مثل: «**كأن زيدًا قائمًا أسد**» أي أشبهه في حال قيامه بالأسد، ونحو الظرف مثل: «**زيد في الدار قائمًا**»، وقد تقدم[٦]، ونحو التنبيه؛ مثل: «**هاهو [ذا][٧] زيد قائمًا**»، ونحو الجار والمجرور؛ مثل: «**ما**

---

(١) انظر الكتاب ٢/٧٨.٧٩، والرضي على الكافية ١/٢٠٨، وترشيح العلل ١٣٦، والإرشاد إلى علم الأعراب ٢٣٦، واللباب ١/٢٨٨.

(٢) ويشترط النحاة أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها، وذكر ابن هشام أن هذا ليس بلازم عند سيبويه. انظر: مغني اللبيب ٢/١٨١.

(٣) ذهب سيبويه والفارسي إلى تقدير: إذا كان، على أن " كان "تامة، وأصل المسألة: هذا إذا كان أي وجد ـ بسرًا أطيب منه إذا كان أي ـ وجد ـ رطبًا، وعلى هذا يكون العامل في الحالتين أربعة أقوال:
الأول: ما في أطيب من معنى الفعل.
والثاني: كان التامة المقدرة، وعليه سيبويه والفارسي.
والثالث: ما في اسم الإشارة من معنى الفعل.
والرابع: ما في حرف التنبيه من معنى الفعل. ورجح السيوطي الأول. انظر: الكتاب ١/٤٠٠، والرضي ١/ ٥٧، والأشباه والنظائر ٤/٢٦٣، والجامي على الكافية ٩٣.

(٤) هود: ١١/٨.

(٥) انظر هذا الكتاب ١/١١٣.

(٦) انظر هذا الكتاب ١/١١٣.

(٧) ما بين المعكوفين زيادة لازمة.

لك واقفًا»، وقد تقدم[١] أيضًا. فهذه وشبهها استنبط فيها[٢] معنى الفعْلِ وليْسَتْ مُشْتَقَّةً مِنْ فِعْلٍ، فَالْفِعْلُ وشِبْهُهُ يَعْمَلانِ في الحَالِ مُتَقَدِّمَةً، نَحْوَ «**قَائِمًا ضَرَبَ زَيْدٌ**»، و«**قائمًا زيدٌ ضاربٌ**»،

بخلاف معنى الفعل؛ فإنه لا يجوز «**قائما هذا زيد**»؛ لضعفِ معنى الفعل وقوة الأولين، بخلاف الظرف، نحو «**أكلَّ يوم لك ثوبٌ**»، وإنما لم يَجْرِ الحالُ مجْرَى الظرف في جواز تقديمها على الفعل المعنوي؛ لاتِّساعِهم في الظروف.

ولا يتقدّم حالُ المجرور عليه[٣]، فإذا قلت: «**مررت قائمًا بعمرٍو**»، كان الحال من الضمير الفاعل في «مررت» لا من «عمرو»، ويتبين بمثل «**مررت قائمةً بهندٍ**»، فيتعين للمنع،، و«**مررت قائمًا بهند**»، فيتعين للجواز، هذا قول الأكثرين.

ويكون الحال جملة خبرية[٤]؛ لأنَّ الحال خبر عن ذي الحال، فكما جاز الإخبار عن المعنى بالجملة كذلك جاز وقوع الحال جملة، وكما أن الجملة الإنشائية لا تقع خبرًا، فكذلك لا تقع حالًا[٥].

والجملة الخبرية التي تقع حالًا تكون اسمية وتكون فعليةً.

والفعلية بفعل مضارع وماضٍ، وكُلٌّ مِنْهُمَا يكُون مُثْبَتًا ومَنْفِيًّا، كَمَا سَنُمَثِّلُهُ.

---

(١) انظر هذا الكتاب ١/١١٣.

(٢) (فيها) مكرر في الأصل.

(٣) يفرق النحويون بين المجرور بحرف الجر الأصلي، والمجرور بحرف الجر الزائد، ولا خلاف في جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر الزائد، وذهب ابن مالك والفارسي وابن برهان إلى أن تقديم الحال على صاحبها المجرور جائز مطلقًا، وقيده الكوفيون في ثلاث مسائل: **الأولى**: أن يكون المجرور ضميرًا نحو: مررت بك ضاحكًا ، **والثانية**: أن يكون المجرور أحد اسمين عطف ثانيهما على المجرور نحو: مررت بزيد وعمرو مسرعين، **والثالثة**: أن تكون الحال جملة فعلية نحو: مررت بهند تضحك، فيجوز: مررت تضحك بهند. انظر: الكتاب ٢/١٢٢-١٢٥ وأوضح المسالك ٢/٣١٩-٣٢١، والأشموني ١/٤١٩-٤٢٠، والرضي على الكافية ١/٢٠٦، والمقتضب ٤/١٧١؛ ٣٠٣، واللباب ١/٢٩١، والارتشاف ٣/١٥٧٨-١٥٨٤.

(٤) انظر: الرضي على الكافية ١/٢١١، والمقتضب ٤/١٢٣؛ ١٢٥، والارتشاف ٣/١٦٠٢.

(٥) وجوز الفراء وقوع الأمر ونحوه حالًا، تقول: رأيت عبدالله قُمْ إليه، وغير الفراء يتأول ما ورد من ذلك. انظر: الارتشاف ٣/١٦٠٢.

والجُمْلَةُ الاسميَّةُ إِذَا وَقَعَتْ حالًا لَزِمَهَا الواوُ[١]؛ كَقَوْلِكَ: «جَاءَ زَيْدٌ وَيَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ»، وحَذْفُ الوَاوِ مَعَها اسْتِغْنَاءً بِالضَّمِيرِ شَاذٌّ، وحَذْفُ الضَّمِيرِ اسْتِغْنَاءً بِالوَاوِ فَصِيحٌ؛ كَقَوْلِكَ: «جَاءني زَيْدٌ وَعَمْرٌو مُنْطَلِقٌ»، وَقَدْ وَرَدَتْ بِالضَّمِيرِ وَحْدَهُ؛ كَقَوْلِكَ: «كَلَّمْتُهُ فُوْهُ إِلَى فِيَّ» وهُوَ شَاذٌّ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾[٢]، وهُوَ وُقُوعُ الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ حالًا بِغَيْرِ وَاوٍ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ﴿وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ مَفْعُولًا ثَانِيًا لـ«تَرَى»، أَوْ يَكُونَ حالًا، وَحُذِفَتِ الوَاو كرَاهَةَ اجْتِمَاعِ الوَاوَيْنِ كَمَا حُذِفَتْ وَاوُ العَطْفِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ ۝٨﴾[٣]، وَتُحْذَفُ الوَاوُ مِنَ الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ إِذَا كَانَ فِعْلُهَا مُضَارِعًا مُثْبَتًا؛ كَقَوْلِكَ: «جَاءَ زَيْدٌ يَقْرَأُ» وَلا يُقَالُ فِي مِثْلِهِ: ويَقْرَأُ، لأَنَّهُ فِي مَعْنَى قَارِنًا مَعْنَى وَزِنَةً[٤]، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ المضارِعُ مُثْبَتًا أَوْ كَانَ مَاضِيًا مُثْبَتًا أَوْ مَنْفِيًّا جَازَ أَنْ يَأْتِي بِالْوَاوِ وَالضَّمِيرِ مَعًا، وبالوَاو وَحْدِهَا، وَبِالضَّمِيرِ وَحْدَه، وَلاَ بُدَّ فِي الماضي مِنْ «قَدْ» ظَاهِرَةً أَوْ مُقَدَّرَةً[٥].

فَذَلِكَ تِسعَةُ أَقْسَام، ثَلاثَةٌ مَعَ الوَاو والضَّمِيرِ، وهي مُضَارِعٌ مَنْفِي؛ مثل: «جَاءني زَيْدٌ وَمَا يَتَكَلَّمُ غُلامُه»، وَمَاضٍ مُثْبَتٌ؛ مِثل: «جَاءني زَيْدٌ وَقَدْ يَتَكَلمُ غُلامُه»، وَمَاضٍ مَنْفِيٌّ؛ مثل: «جَاءني زَيْدٌ وَمَا خَرَجَ غُلامُه»، وَثَلاثَةٌ بِالوَاو فَقَطْ، وهي مُضَارِعٌ مَنْفِي؛ مِثْلُ: «جَاءني زَيْدٌ وَلَمْ يَتَكَلمْ عَمرٌو»، وَمَاضٍ مُثْبَتٌ؛ مِثْل: «جَاءني زَيْدٌ وَمَا تَكَلَّمَ عَمْرٌو» وَثَلاثَةٌ بالضَّمِيرِ فَقَط: مُضَارِعٌ مَنْفِي؛ مِثْل: «جَاءني زَيْدٌ مَا يَتَكلم غُلامُهُ»، وَمَاضٍ مُثْبَتٌ؛

---

(١) في شرح الأشموني ٤٣٥/١ أن سيبويه والأقدمين قدروها بـ«إذ»، على أنها وما بعدها قيد للعامل السابق. وانظر: الرضي على الكافية ٢١١/١، والإرشاد إلى علم الإعراب ٢٤٢، والارتشاف ١٦٠٢/٣.

(٢) الزمر: ٦٠/٣٩.

(٣) الغاشية: ٨/٨٨.

(٤) انظر في تفصيل هذه القضية: هذا الكتاب. وانظر كذلك: الإرشاد إلى علم الإعراب ٢٤٢، والمقتضب ٦٥/٢؛ ٦٦.

(٥) وذهب الكوفيون والأخفش إلى لزومها مع المرتبط بالواو فقط، وجواز إثباتها وحذفها في المرتبط بالضمير وحده أو بهما معا تمسكا بظاهر ما سبق.
انظر: الإنصاف ٢١٢، والأشموني ٤٣٩/١، والرضي على الكافية ٢١١/١- ٢١٢، والإرشاد إلى علم الإعراب ٢٤٢-٢٤٣، والمقتضب ١٢٠/٤-١٢٤، واللباب ٢٩٣/١، والارتشاف ١٦٠٣/٣.

مِثْل: «جَاءني زَيْدٌ قَدْ تَكَلَّمَ غُلاَمُهُ»، وَمَاضٍ مَنْفِيٍّ؛ مِثْل: «جَاءني زَيْدٌ مَا تَكَلَّمَ غُلاَمُهُ».

وَكُلُّ مَا دَلَّ عَلَى هَيْئَةٍ صَحَّ وُقُوعُهُ حَالًا، سَوَاءٌ كَانَ مُشْتَقًّا أَوْ لَمْ يَكُنْ؛ نحو: «هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَبًا»[1]، أي هَذَا حال كَوْنِه بُسرًا أَطْيَبُ في الهَيْئَةِ حالَ كَوْنِهِ رُطَبًا، فَالبُسْر وَالرُّطَبُ حالانِ مَعَ أَنَّهُما لَيسا بِمُشْتَقَّين؛ لكِن لِدلالتهمَا عَلَى الهَيْئَةِ صَحَّ وُقُوعُهُمَا حَالًا، وَالعَامِلُ في «رُطَبًا» هُوَ «أَطْيَبُ» بالاتفاق.

وفي «بُسرًا» خِلاَفٌ.

فَقَالَ الفَارِسي[2]: هُوَ «هَذَا»؛ أي اسْمُ الإشَارَةِ، أَوْ حَرْفُ التَّنْبِيهِ.

وَقَالَ ابْنُ الحَاجِب[3]: هوَ «أَطْيَبُ»، وَجَوَّزَ عَمَلَ أَفْعلِ التفضيلِ فِيمَا قَبْلَهُ؛ لأَنَّهُ مِثْلُ قَوْلِكَ: «تَمْرُ نَخلَتِي بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَبًا»، مَعَ أَنَّ العَامِلَ في «بُسْرًا» هُوَ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ بِالاتِّفَاقِ.

وَيَجُوزُ حَذْفُ عَامِلِ الحَال إِذَا دَلَّتْ عَلَيهِ قَرِينَةٌ[4]، كَمَا جَازَ حَذْفُ غَيْرِهِ، كَقَولِكَ للمُسَافِرِ: «رَاشِدًا ومُرْشِدًا وَمَهْدِيًّا»، أَيْ: اذْهَبْ رَاشِدًا مُرْشِدًا.

وَيَجِبُ حَذْفُ العَامِلِ في الحَال المُؤَكِّدةِ، وهي الَّتِي لاَ يَنْتَقِلُ ذُو الحَالِ عَنْهَا مَا دَامَ مَوْجُودًا غَالِبًا، كَقَوْلِهِم: «زَيْدًا أَبُوكَ عَطُوفًا»، فإِنَّ الأَبَ لاَ يَنْفَكُّ عَنِ العَطْفِ غَالِبًا؛ وَوَجَبَ حَذْفُ العَامِلِ لأَنَّ الأَبَ يُشْعِرُ بِالعَطْفِ، فَاسْتَغْنَى عَنِ التَّصرِيحِ بِالعَامِلِ الذي هُوَ «أَحقُّه» أَو «أَثبته»[5]، فَحصلَت القَرِينَةُ، و«عَطُوفًا» لَفْظٌ الْتَزَمَ مَوضِعَهُ، فَوَجَبَ الحَذْفُ.

---

(١) يشترط جمهور النحاة أن يقع الحال مشتقًّا، وإن كان جامدًا أوّلوه بالمشتق، وفي هذا المثال يؤولونه بقولهم: هذا مبسرًا أطيب منه مرطبًا. انظر: الرضي على الكافية ٢٠٧/١، والمقتضب ٢٥١/٣.

(٢) انظر المسائل الحلبيات ١٧٦-١٧٩، والمسائل المنثورة ٣٣، والرضي على الكافية ٥٧/٣، وانظر: الأشباه والنظائر ٢٦٣/٤، والجامي على الكافية ٢١٣.

(٣) انظر: الرضي على الكافية ٢٠٨/١.

(٤) وقد تكون هذه القرينة حالية مثل قولنا للقادم من الحج: مأجورًا، وقد تكون مقالية، وذلك عندما يسأل سائل: كيف جئت ؟ فنقول: راكبًا.

انظر المفصل ٦٥، وانظر أيضًا: الكتاب ٣٤٠/١-٣٤١، والرضي على الكافية ٢١٣/١-٢١٥، والإرشاد إلى علم الإعراب ٢٤٣، والارتشاف ١٥٩٨/٣.

(٥) انظر: المقتضب ٢٧٤/٣، والارتشاف ١٥٩٨/٣.

وَشَرْطُ هَذِه الحَال أَنْ تَكُونَ مُؤَكِّدَةً وَمُقَرِّرَةً وَتَابِعَةً لِمَضْمُونِ جُمْلَة اسْمِيَّة، نَحْوَ «**زيد أبوك عطوفًا**»؛ فإن «**عطوفًا**» مقرر لمضمون «**زيد أبوك**»، وَقَالَ اسْمِيَّةً؛ لأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مُقَرِّرَةً لِمَضْمُونِ جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ لَمْ يَكُن فِعْلُهَا وَاجِبَ الحَذْفِ، وَمَعْنَى كَوْنِهَا مُؤَكِّدةً أَنَّهَا تُعْلَمُ قَبْل ذِكْرِ، فَيَكُونُ ذِكْرُهَا تَوْكِيدًا لَهَا.

وَهَلْ هي مِنَ الفَاعِلِ أَوْ مِنَ المَفْعُولِ؟ فَالجَوابُ أَنَّكَ إِنْ قَدَّرْتَ ثَبَتَ أَوَ تَحَقَّقَ عَطُوفًا، فهي مِنَ الفَاعِلِ، وَإِنْ قَدَّرْتَ «أُحقُّه» أَو «أُثْبِتُه عَطُوفًا»، فهي مِنَ المفعولِ.

ذِكر التمييز

وَهُوَ ثاني المَنْصُوبَاتِ المُشَبَّهةِ بالمَفْعُولِ، وَوَجْهُ الشَّبه أَنَّ نَحْوَ «**طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا**» تُشْبِهُ «**ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا**»، و«**عِشْرُونَ دِرْهَمًا**»، مِثْل«**ضَارِبُونَ زَيْدًا**».

والتَّمْيِيزُ تَفْعِيلٌ، مِن «**مَيَّزْتُ**». وَهُوَ[1]: الاسْمُ النَّكِرَةُ الذي رَفَعَ الإِبْهَامَ المُسْتَقِرَّ عَنْ ذَاتٍ مَذْكُورَةٍ أَوْ مُقَدَّرَةٍ، والإِبْهَامُ: الإِجْمَالُ، وَهُوَ ضِدُّ الإِيْضَاحِ.

قَوْلُهُ[2]: «**الإبهام المُسْتَقِر**»، احْتِرَازٌ بِهِ عَنِ الأَسْمَاءِ المُشْتَرَكَةِ، فَإِنَّكَ إِذاَ قُلْتَ: «**رَأَيْتُ عَيْنًا مُبْصِرَة أَو جَارِيَةً**»، لَمْ تَرْفَعْ عَنْ تِلْكَ العَيْنِ إِبْهَامًا مُسْتَقِرًّا بِالوَضْعِ، بَلْ إِبْهَامًا عَارِضًا للسّامِعِ؛ فَإِنَّهَا وُضِعَتْ لِشَيءٍ بِعَيْنِهِ مَعْلُومٍ للمُتَكَلِّم، بِخِلاف «**عِشْرِينَ**»، فإِنَّهَا وُضِعَتْ مُبْهَمَةً، لاَ لِدَنَانِيرَ وَلاَ دَرَاهِمَ.

وَقَوْلُهُ: «**عَنْ ذَات**»، احْتِرَازٌ مِنْهُ عَنِ المَصَادِرِ الدَّالَّةِ عَلَى الهَيْئَاتِ نَحْوَ: «**جَلَسْتُ جِلْسَةً**»، وَعَنِ الحَالِ نَحْوَ «**جَاءني زَيْدٌ رَاكِبًا**»، فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَرْفَعُ الإِبْهَامَ عَنْ صِفَةِ المجيءِ لا عَنْ ذَاتِ «**زَيْد**»؛ لأَنَّ ذَاتَ زَيْدٍ لاَ إِبْهَامَ فِيهَا، وَقَوْلُه «**الاسْم النَّكِرَة**» إِنَّمَا هو على المختار، وهو مذهب البصريين؛ فإن المميز عندهم لا يكون إلا نكرة، والكوفيون يجيزون أن يكون التمييز نكرة ومعرفة، ويستشهدون بمثل قوله:

---

(١) ويقال له التبيين والتفسير. انظر: الإرشاد إلى علم الإعراب ٢٤٤، والارتشاف ١٦٢١/٤ المقتضب ٣٢/٣، والمفصل ٦٥، والرضي على الكافية ٢١٦/١، وترشيح العلل ١٢٢، واللباب ٢٩٦/١.

(٢) انظر: الرضي على الكافية ٢١٥/١.

النَّازلِينَ بكلِّ مُعْتَرَكٍ والطَّيبون مَعاقِدَ الأُزُرِ[١]

ويجوز أن يدفعوا بأن الإضافة إلى الأجناس لا تفيد التعريف، ويستشهدون أيضًا بمثل «عَينَ رأيه» و«وَجَعَ ظهرِهِ»، وفي التنزيل: ﴿سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾[٢]، والبصريون يقولون: إن ذلك منصوب على التشبيه بالمفعول، ويستشهد الكوفيون أيضًا بقول الشاعر:

رأيتُكَ لمَّا أن عَرَفْتَ جلادَنا رضيتَ وطبتَ النفسَ يا بكرُ عَنْ عَمْرِو[٣]

فَأَرادَ: «طِبْتَ نَفْسًا»، والبَصْرِيُّونَ يَرُدُّونَهُ لِضَرورة الشِّعْرِ.

وَقَوْلُه «مَذْكُورَةً أو مُقَدَّرَةً» تَفْصِيلٌ للذَّاتِ التي تُمَيِّزُ؛ فَالمُقَدَّرَةُ مَا تُقَدَّرُ في مِثْلِ «زَيْدٌ طَيِّبٌ أَبًا»، و«طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا»، و«حَسُنَ زَيدٌ عِلْمًا»، وَمَعْنَاهُ أَنَّ الفِعْلَ الذي هُوَ «حَسُنَ مُسْنَدٌ في اللَّفْظِ إِلَى «زَيْد» وفي المَعْنَى إِلَى مُقَدَّرٍ لِزَيْدٍ بِهِ تَعَلُّق، وتقديره: «حَسُنَ عِلْمُ زَيدٍ عِلْمًا»؛ فَالذَّاتُ المُقَدَّرَةُ الَّتِي لاَ تُذْكَرُ في اللَّفْظِ هي عِلْمُ زَيْدٍ، وَمُمَيِّزُهَا قَوْلُكَ «عِلْمًا»، وَكَذَا التَّقْدِيرُ «أَبُو زَيْدٍ» في «طِبْتَ أبًا» وَ«طَابَتْ نَفْسُ زَيدٍ نَفْسًا»، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ أَمْثِلَةِ الذَّاتِ المُقَدَّرَةِ، فَافْهَمْهُ.

وَأَمَّا الذَّاتُ المَذْكُورَةُ فهي المُفْرَدَةُ، وَيَنْقَسِمُ إِلَى:

غَيْرِ مِقْدَارٍ؛ كـ«بَابٍ» و«ثَوْبٍ» و«خَاتَمٍ»، وَإِلَى مِقْدَارٍ غَالِبًا، وَهُوَ إِمَّا عَدَدٌ كـ«عِشْرِينَ دِرْهَمًا»، وَسَيَأْتِي بَيَانُه في بَابِ العَدَدِ[٤].

وإِمَّا غَيْرُ عَدَدٍ، وَهُوَ إِمَّا مَوْزُونٌ؛ نَحْوَ «مَنَوَانِ سَمْنًا»،

---

(١) من الكامل. للخرنق شاعرة من بني قيس، ترثي زوجها عمرو بن مرثد وابنها علقمة وأخويه حسانا وشرحبيل، وجاء منسوبًا هكذا في الكتاب ١/٢٠٢؛ ٢/٥٧؛ ٥٨؛ ٦٤، وقال سيبويه ٢/٦٥: "وزعم يونس أن من العرب من يقول: "النازلون بكل معترك والطيبين "، والمزهر ١/٨٧ برفع:"النازلون والطيبون" والإنصاف ٣٧٦، وشرح التسهيل ٣/٩٨؛ ٣١٩، وشرح الأشموني ٢/٧٢؛ ٢٣١، وجاء برفع الأول ونصب الثاني، والهمع ٢/١١٩، والخزانة ٥/٤١، وأمالي ابن الشجري ٢/١٠٢؛ ٣/٧٧، والديوان ٢٩، ومعاني القرآن، للفراء ١/١٠٥، ٤٥٣، وأصول ابن السراج ٢/٤٠، والتبصرة، والتذكرة ١٨٢.

(٢) سورة البقرة ٢/١٣٠، والآية غير واضحة في الأصل. وانظر: الارتشاف ٤/١٦٣٣ والرضي على الكافية ١/٢٢٣.

(٣) من الطويل، لرشيد بن شهاب اليشكري في الدرر ١/٥٣؛ ٢٠٩، وعجزه غير منسوب في الهمع ١/٢٧٨، وتخليص الشواهد ١٦٨، وأوضح المسالك ١/١٨١؛ ٢/٣٦١، ولفظه: "صدرت" بدلا من "رضيت"، والجامع الصغير، لابن هشام ٤٠.

(٤) انظر: هذا الكتاب: ١/٢٢٩.

أَوْ مكيلٌ؛ نَحوَ «قَفِيزَانِ[١] بُرًّا»، أَوْ مَمْسُوحٌ نَحوَ «مَا فِي السَّمَاءِ قَدْرُ رَاحَةٍ سَحَابًا»، وَ«عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا[٢]»، وَالْمُرَادُ عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُ مِقْدَارِهَا زُبْدًا، فَحُذِفَ الْمُضَافُ الذي هُوَ الْمِقْدَارُ، وَأُقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ الذي هُوَ الضَّمِيرُ مُقَامَهُ.

ذِكر تمييز الذات المذكورة التي هي مقدار

وَهِيَ غَيْرُ عَدَدِ الْمِقْدَارِ الذي هُوَ غير عَدَدٍ، سَوَاءٌ كَانَ مَوْزُونًا أَوْ مكيلًا أَوْ مَمْسُوحًا[٣]، إن كَان مُمَيِّزُهُ مِنَ أَسْمَاءِ الأَجْنَاسِ، فَيُفْرَدُ حَالَ التَّثْنِيَةِ والجَمْعِ.

والمُرَادُ بِالجنسِ هُنَا كُلُّ مَعْنًى عَامٍّ يَقَعُ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ عَلَى القَلِيلِ وَالْكَثِيرِ؛ كَالتَّمْرِ وَالزَّيْتِ والْخُبْزِ، فَتَقُولُ: «عِنْدِي رَطْلَانِ جُبْنًا» و«قَفِيزَانِ بُرًّا»، والقَفِيزُ مِكْيَالٌ، وَهُوَ ثَمانِيَةُ مَكَاكِيك، وَ«صَاعَانِ عَسَلًا»، و«عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا» بِإِفْرَادِ اسْمِ الجِنْسِ الذي هُوَ نَحوَ «الخُبْزُ» أَو «العَسَلُ» أَو «الزُّبْدُ».

وَإِنَّمَا أُفْرِدَ اسْمُ الجِنْسِ لِعَدَمِ احْتِيَاجِهِ إِلَى التَّثْنِيَةِ والجَمْعِ؛ لِوُقُوعِ الجِنْسِ عَلَى القَلِيلِ والكَثِيرِ؛ وَلِذَلِكَ تَقُولُ: عِنْدِي زَيْتٌ قَلِيلٌ وَزَيْتٌ كَثِيرٌ، وإِذَا كَانَ صَادِقًا عَلَى الكَثِيرِ فَلاَ يَحْتَاجُ إِلَى تكثيره مرة أخرى بِالتَّثْنِيَةِ والجَمْعِ إِلَّا أَنْ يُقْصَدَ الأَنْوَاعُ الْمُخْتَلِفَةُ، فَيُطَابَقُ بِالتَّمْيِيزِ مَا قُصِدَ؛ لِعَدَمِ دَلاَلَتِهِ عَلَيْهَا، فَتَقُولُ: «عِنْدِي رَطْلٌ زَيْتًا»، وَ«رَطْلَانِ زَيْتَيْنِ»، وَ«أَرْطَالٌ زُيُوتًا»، وَإِنْ كَانَ الْمُمَيِّزُ اسْمَ جِنْسٍ، وَلَكِنْ لاَ يَقَعُ عَلَى القَلِيلِ والكَثِيرِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ؛ كَالثَّوْبِ فَتَجْمَعُ وُجُوبًا، كَقَوْلِكَ: «عِنْدِي قِنطَارٌ أَثْوابًا»، و«مِلء بَيْتٍ كُتُبًا»؛ لأَنَّ ذِكْرَهُ مَجْمُوعًا أَدَلُّ مِنْهُ عَلَى الجِنْسِ؛ لِتَقْدِيرِه بـ«مِنْ» الجِنْسِيَّةِ ، فَتُقَدَّرُ حِينَئِذٍ «قِنْطَارٌ مِنْ ثِيَابٍ»، كَمَا يُقَدَّر «قِنطَارٌ مِنْ عَسَلٍ».

وَكُلُّ مَا جَاءَ مِنَ الْمَقَادِيرِ بِالتَّنْوِينِ أَوْ نُونِ التَّثْنِيَةِ فَحَذْفُ التَّنْوِينِ وَالنُّونِ وَخَفْضُ التَّمْيِيزِ بِالإِضَافَةِ أَوْلَى؛ فَتَقول: «رَطْلُ زيتٍ»، وَجازَ ذَلك؛ لأَنَّه كَمَا يُرْفَعُ الإِبْهَامُ بِالنَّصْبِ، يُرْفَعُ

(١) القفيز: وحدة مكيال في العراق، كما أن وحدة المكيال في مصر الإردب، قال الثعالبي: «والإردب لأهل مصر؛ كالقفيز لأهل العراق». انظر: فقه اللغة ٢٠.

(٢) انظر: المقتضب ٢/١٤٤، والرضي على الكافية ١/٢١٦.

(٣) انظر: اللباب ١/٢٩٦، والإرشاد على علم الأعراب ٢٤٤، والارتشاف ٤/١٦٢٧، والرضي على الكافية ٢/٢١٧.

بِالإضافةِ[١]، وَأمَّا إِذَا كَانَتِ النُّونُ شَبِيهَةً بِنُونِ الجَمْعِ كَمَا في نَحو «عِشرينَ» فإنَّ الحَذْفَ وَالإِضَافةِ إِلى التَّمْيِيز كـ«عِشْري دِرْهَم» لاَ يَجُوزُ؛ لأَنَّ نَحْوَ «عِشْرين» مِنْ نَفْسِ الكَلمةِ، فَلاَ يَجُوز حَذْفُهَا لِلإِضَافَةِ، وَلاَ يَجُوز الإِضَافَةُ مَعَ هَذِه النُّونِ لِشَبَهِهَا بِنُونِ الجَمْعِ، وَأمَّا حَذْفُهَا مع الإِضَافةِ إِلَى غَيْرِ التَّمْيِيزِ فَجَائِزٌ بِالاتِّفَاقِ؛ نَحْوُ: «عشْرِيك» و«عشْري رَمَضَان»، وَفِي تَعْلِيلِ ثُبوتِ النُّونِ في التَّمْيِيزِ، وَحَذْفِها في نَحو «عِشْرِيك»، و«عشرو الشَّهرِ» فيه نَظَرٌ[٢]، وَقد قِيلَ في ذَلِكَ: إِنَّمَا لَمْ يَجُزْ إِضَافَةُ العِشرينَ إِلَى المُمَيَّز، وَجَاءَتْ في غَيْرِه، أَعني في نحو «عشريك»؛ لأَنَّ العِشرينَ في الأَصْلِ صِفَةٌ لِمُميزِهَا؛ لأَنَّ أَصل «عِشرينَ دِرْهَمًا»: دَرَاهِم عشرونَ، وَصِفَةُ الشَّيءِ لاَ تُضَافُ إِليهِ، وَلاَ يُضَافُ المَوْصُوفُ إِلَى صِفَتِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ «عشروك»، فَافْتَرَقَا.

ذِكْرُ تَمْيِيزِ الذَّاتِ التي هي غَيْرُ مِقْدَار

وَهي نَحْو «بَاب» و«خَاتَم» و«ثَوْب» كَقَولِكَ: «بَابٌ سَاجًا»[٣] وَ«خَاتَمٌ حَدِيدًا» و«ثَوْبٌ خَزًّا»[٤]، وَهُوَ كُلُّ نَوْعٍ أُضِيفَ إِلَى جِنْسِهِ، وَيَجُوزُ فِيْهِ الإِضَافَةُ، وَهي الأَكْثَرُ؛ فَتَقُولُ: «بَابُ سَاجٍ»، بِخَفْضِهِ مَع إِفَادَةِ التَّخْفِيفِ[٥].

ذِكْرُ تَمْيِيزِ الذَّاتِ المقدَّرَةِ

قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الذَّاتَ التي تُمَيَّزُ تَنْقَسِمُ إِلى مَذْكُورَةٍ كَمَا تَقَدَّمَ شَرْحُهُ، وإِلَى مُقَدَّرَةٍ كَمَا شَرَحْنَاهُ في حَدِّ التَّمْيِيزِ، وَإِنَّمَا تُقَدَّرُ في النِّسَبِ الإِسْنَادِيَّةِ، وَفي النِّسَب المُشَابِهَةِ للنِّسَبِ الإِسْنَادِيَّةِ، وَفي النِّسَبِ الإِضَافِيَّة، فَذَلِكَ ثَلاَثَةُ أُمُورٍ، أَحَدُهَا: الذَّاتُ المُقَدَّرَةُ في نِسْبَةٍ في

(١) في المقتضب ٣/٣٧-٣٨: "واعلم أن من التمييز ما يكون خفضًا، ولكن يكون على معنى أذكره لك، وذلك قولك: كل رجل جاءني فله درهم، فهذا شائع في الرجال، ولكن معناه كل الرجال إذا كانوا رجلا رجلا، كقولك: كل اثنين أتياني فلهما درهمان، ومن ذلك قوله: مائة درهم، وألف درهم، وإنما معناه معنى: عشرين درهما، ولكنك أضفت إلى التمييز؛ لأن التنوين غير لازم، والنون في عشرين لازمة؛ لأنها تثبت في الوقف، وتثبت مع الألف واللام".

(٢) انظر: المقتضب ٣/٣٢، واللباب ١/٢٩٧.

(٣) الساج: ضرب من الشجر يعظُمُ جدًا، ويذهب طولًا وعرضًا، وله ورق كبير، ويجمع على سيجان. انظر اللسان (سوج) ٣/١٢٦

(٤) الخز: ما ينسج من صوف وحرير خالص، وجمعه: خُزُوز. انظر: اللسان (خزز) ٧/٢١١ .

(٥) انظر: اللباب ١/٢٩٨ .

جُمْلَةٍ إِسْنَادِيَّةٍ، نَحْوَ «طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا»، وَ«تَصَبَّبَ الفَرَسُ عَرَقًا»[١]، وَ«امْتَلأَ الإِنَاءُ مَاءً»، وَقَوْلُه تَعَالَى: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾[٢]، وثَانِيهَا: الذَّاتُ المُقَدَّرةُ في نِسْبَة فيمَا يُشَابِهُ الجُمْلَةَ، والمُرَادُ بِمُشَابَهَةِ الجُمْلَةِ الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ، واسْمُ الفَاعِلِ، والمَفْعُولِ، نَحْوَ: زَيْدٌ طَيِّبٌ أَبًا وَأُبُوَّةً وعِلْمًا وَدَارًا، وَزَيْدٌ مُكْرَمٌ أَبًا وَأُبُوَّةً وعِلْمًا وَدَارًا.

ثَالِثُهَا: الذَّاتُ المُقَدَّرَةُ في نِسْبَةٍ في إِضَافَةٍ نَحْوَ «أَعْجَبَنِي طيبُ زيدٍ أبًا»، وأبوةً وعلمًا ودارًا.

وَمِنْ هَذَا البَابِ «لِلَّهِ دَرُّهُ فَارِسًا»، وَ«حَسْبُ زَيدٍ بَطَلًا»[٣]، فَإِنَّهُ مِنْ تَمييزِ الذَّات المُقَدَّرَةِ، لاَ الذَّاتِ المَذْكُورَةِ كَمَا تَوَهَّمَهُ بَعْضُهُم، وَتَعلُّقُ «فَارِسًا» في: «للهِ دَرُّهُ فَارِسًا» وشبهُهُ بِمَنْ هُوَ لَهُ إِنَّمَا هُوَ تَعَلُّقُ الوَصْفِ بِالمَوْصُوفِ؛ فَالتَّمْيِيزُ في هَذِهِ الأُمُور الثَّلاثَةِ إِنَّمَا هُوَ عَنْ ذَاتٍ مُقَدَّرَةٍ؛ لأَنَّ المَقْصُودَ إِنَّمَا هُوَ نِسْبَةُ الفِعْلِ أَوْ مَا أَشْبَهَهُ إِلَى مَا هُوَ مُتَعَلَّق بِالاسْم المُنْتَصب عَنْهُ التَّمْيِيزُ؛ لأَنَّ الفِعْلَ الذي هُوَ نَحْوَ «طَابَ» في «طَابَ زَيْدٌ أَبًا» مُسْنَدٌ في اللَّفْظِ إِلَى «زَيْد»، وَهُوَ في المَعْنَى مُسْنَدٌ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ مُقَدَّرٍ مُتَعَلَّقٍ بـ«زَيْد» غَيرِ مَذْكُورٍ، وَهُوَ مُبْهَمٌ لاحْتِمَالِ جَمِيعِ مُتَعَلَّقَاتِ «زَيْد»، فَإِذَا قُلْتَ: «أَبًا»، فَقَدْ رَفَعْتَ الإِبْهَامَ عَنِ الذَّاتِ المُقَدَّرَةِ، كَمَا رَفَعْتَ بِالدِّرْهَمِ الإِبْهَامَ عَنِ «عِشْرِينَ» في الذَّاتِ المَذْكُورَةِ، والتَّقْدِيرُ: طَابَ أَبو زَيدٍ أَبًا، وَطَابَ عِلمُ زَيدٍ عِلْمًا، وَتَصبَّبَ عَرَقُ زَيْدٍ عَرَقًا، وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَالذَّاتُ المُقَدَّرَةُ هي «أَبُو زَيْد»، أَوْ عِلْمُه وَنَحْوهمَا، فَالفِعْلُ مَنْسُوبٌ في اللَّفْظِ إِلَى «زَيْد»، وَفي المَعْنَى إِلَى أَبِيهِ أَوْ إِلَى عِلْمِهِ وَنَحْوِهمَا إِذَا قُصِدَ ذَلِكَ، وَالإِبْهَامُ إِنَّمَا نَشَأَ مِنْ نِسْبَةِ «الطيب» مَثَلًا إِلَى مُتَعَلَّق «زَيْد»؛ لأَنَّ قَوْلَكَ: «طَابَ زَيْدٌ»، لاَ إِبْهَامَ في وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَإِنَّما الإِبْهَامُ في نِسْبَةِ

---

(١) وذهب ابن الطراوة والسهيلي إلى أن تصبب زيد عرقًا، انتصب على الحال لا على التمييز.
انظر: نتائج الفكر ٣٦٦، والارتشاف ١٦٢٢/٤.

(٢) سورة مريم ٤/١٩ .

(٣) في الكتاب ١٧٤/٢: "باب ما يُنتصبُ انتصاب الاسم بعد المقادر، وذلك قولك: ويحه رجلًا، ولله دره رجلًا، وحسبك به رجلًا، وما أشبه ذلك، وإن شئت قلت: ويحه من رجل، وحسبك به من رجل، ولله دره من رجل، فتدخل (من) هاهنا كدخولها في (كم) توكيدًا، وانتصب الرجل لأنه ليس من الكلام الأول، وعمل فيه الكلام الأول، فصار الهاء بمنزلة التنوين".
وانظر: المقتضب ٣٥/٣، واللباب ٢٩٨/١، والارتشاف ١٦٢٩/٤، والرضي على الكافية ٢١٨/١-٢١٩.

الطِّيب إِلَى أَمْرٍ يَتَعَلَّقُ بـ«زَيْد»، وَلَوْلاَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ مَا يَحْتَاجُ إِلَى تَمْيِيزٍ وَمُتَعَلَّقَاتِهِ يَحْتَمِلُ وُجُوهًا كَثِيرَةً، فَاحْتِيجَ إِلَى تَفْسِيرِ المَقْصُودِ مِنْهَا، فَجِيءَ بِالتَّمْيِيزِ، وَكَذَلِكَ الحَالُ في الإِضَافَةِ، فَإِنَّه قَدْ يُضَافُ الشَّيء إِلَى أَمْرٍ، وَالمُرَادُ إِضَافَتُهُ إِلَى مُتَعَلَّقِه مِثْلَمَا قِيلَ في الجُمْلَةِ، فَيَأْتِي التَّمْيِيزُ أَيْضًا.

واعْلَمْ أَنَّ الاسْمَ المَنْصُوبَ على التَّمييزِ قَدْ يكونُ صَالِحًا أَنْ يرجعَ إِلَى مَنْ انتصَبَ عَنْه وإِلَى مُتَعَلَّقِه، وذَلِكَ نَحْو «أَبًا» في «طابَ زيدٌ أَبًا»، فَجائزٌ أَنْ يكونَ الأَبُ هُوَ «زيدٌ»، وجائزٌ أن يكونَ الأَبُ هُوَ والِدُ زيدٍ[1]، وكذَا الأُبُوَّةُ أَيضًا فإِنَّها تصلُحُ لِكُلِّ واحدٍ مِنهُمَا؛ فَإِنْ كانَ المقصودُ في قولِك: «طابَ زيدٌ أَبًا»، فَالطِّيبُ هُوَ زيدٌ نَفسُهُ، كانَ التقديرُ: طابَ الأَبُ زيدًا أَبًا، فتكونُ الذَّاتُ المقَدَّرَة هي الأَبُ، وإِنْ كانَ المقصودُ والدُ «زيدٍ» كانَ التقديرُ: طابَ أَبُو زيدٍ أَبًا، فالذَّاتُ المقَدَّرَةُ هي «أَبو زيدٍ»، وكَذَا القولُ في الأُبُوَّةِ وغَيْرِهَا مِمَّا يَأْتِي في هَذا البَابِ، فإِنْ لَمْ يصلُحْ أَنْ يرجعَ إِليهمَا فَهُو لِمُتَعَلَّقِهِ خَاصَّة نَحو «طابَ زيدٌ عِلمًا ودَارًا»، فَلَيسَ يحتملُ «علمًا» و«دارًا» جهتين كمَا احتملَه «أَبًا» و«أبوةً» بَلْ إِنَّما يَحْتمِلُ جِهةً واحدةً، وهي «عِلمُ زيدٍ وَدارُه»؛ لأَنَّ التقديرَ: وطابَ علمُ زيدٍ عِلمًا وطَابَتْ دَارُ زَيدٍ دارًا، لا غير، والذي يَحتملُ الرُّجوع إِليهمَا ـ أَعني إِلى مَنْ انتصبَ عَنْه التَّمييزُ وإِلى مُتعلَّقِهِ ـ يَجبُ فِيهِ المُطَابَقةُ، أَعني إِفرادَ التَمييزِ وتَثْنيتَهُ وجمعَهُ وتذكيرَه وتأْنيثَه عَلى وَفق مَنْ هُوَ له، إِلَّا إِنْ كَانَ التمييزُ اسم جنسٍ كالأُبُوَّةِ والعِلمِ، فإِنَّهُ لاَ يثنَّى ولا يُجْمَعُ إِلَّا أَنْ تَقْصِدَ الأَنواعَ، فتطابقَ بِهِ حينئِذٍ، فإِذَا قَصدتَ إِلى أَن الأَبَ هُوَ زَيْد نَفْسُه، قلت: طابَ زَيد أَبًا، فَلَو ثَنَّيتَ زَيدًا أَو جمعته على هَذَا المَعْنَى قلتَ: طابَ الزَّيْدان أَبوَيْنِ، وطابَ الزيدونَ آباءً[2]، وكَذلِكَ تَجبُ المطابقةُ إِذَا قَصدتَ إِلَى مُتعلَّقِ «زيدٍ» وَهُو والدُه مَثَلًا، فَإِن قصدتَ أَباهُ وَحدَه قلتَ: «طابَ زيدٌ أَبًا»، أَو إِن قصدتَ أَباهُ وأُمَّه أَو أَبًا وَجدًّا لَه، قلت: «طَابَ زيدٌ أَبوينِ»، وإِنْ قَصدتَ إِلى جَماعةٍ مِنْ آبائه قلتَ: «طابَ زيدٌ آباءً»، فتطابق بِالأَبِ مَنْ هُوَ لَه، بِخلافِ مَا إِذَا كانَ التمييزُ اسمَ جنسٍ كَالأُبُوةِ والعلمِ، فإِنَّك تَأْتي بِه مُفردًا فتقولُ:

(١) انظر: الارتشاف ١٦٢٥/٤، والرضي على الكافية ٢٢١/١ .
(٢) انظر: الارتشاف ١٦٢٧/٤.

«طَابَ الزَّيْدانِ أو الزَّيدون أُبوَّة وعلمًا»، ونحو ذَلِك، إلَّا أَن تقصدَ الأنواعَ، فتطابق حينئذٍ فتقولُ: «طابَ زيدٌ عِلمين» إذَا كانَ المرادُ بِه طابَ بِسَببِ عِلْمينِ مُختَلفينِ، و«طابَ زيدٌ علومًا» إذَا كانَ المرادُ بِه طابَ بِسببِ علومٍ كثيرةٍ، وتقديرهُ: طَابتْ عُلومُ زيدٍ علومًا، وكَذلِكَ التقديرُ في التثنيةِ وغيرِها، ولِذلِك تَجبُ المطابقةُ في التمييزِ الذي هُوَ صِفَةٌ، فيقالُ: «حَسُنَ زيدٌ فارسًا والزَّيدانِ فارسينِ، والزيدونَ فُرسانًا»، وكَذلِكَ «لله دَرُّه فارسًا ودَرُّهما فارسين ودَرُّهُمْ فوارسَ»، وإذَا كانَ التمييزُ صِفةً احتملَ أَنْ يكونَ حالًا، لكنّ التمييز أَوْلَى؛ لأنّ المرادَ مَدحُه مطلقًا، سَواء كَانَ حال كونهِ فارسًا أو غيرَه[1]، وَهذَا يُفهَم مِنَ التمييزِ دونَ الحالِ؛ لأنّه إذا كانَ حالًا اختصَّ المدح، فَيَتَقَيَّدُ، فيتغيّرُ المعنَى المقصودُ.

والفَرقُ بينَ تمييزِ الذّاتِ المقدّرَةِ في قولِنا: «لله دَرُّه فَارِسًا»، وبينَ تمييزِ الذاتِ المذكُورَة في قولِنَا: «على التمرةِ مثلُهَا زبدًا»، أَنّ «الفارسَ» يرفعُ الإبهامَ عَنْ نِسبةِ الدرِّ إِلَى الضميرِ لاَ عنْ نَفسِ الدرِّ، وأَنّ «الزُّبدَ» يَرفعُ الإبْهامَ عَنْ نَفْسِ المثلِ؛ إِذْ لاَ إبهام في إضافةِ المثلِ إلى الضميرِ، بَل في نَفسِ المثلِ

وَلاَ يَتَقَدَّمُ التَّمييزُ عَلى العَامِلِ؛ لأَنّ العاملَ إن كانَ غَيرَ فِعل كانَ ضَعِيفًا، فَلا يَعملُ في التمييزِ المتقدمِ عليهِ بالاتفاقِ، وإن كَانَ فعلًا: فَمذهبُ سِيبويهِ[2] أَنْ لا يتقدَّم عَليه التمييزُ أَيضًا؛ لأَنّ التمييزَ في المَعْنَى فاعلٌ، فَكمَا لا يتقدمُ التمييزُ علَى الفعلِ؛ لأَنّ الأصلَ في قَولنا «طابَ زيدٌ نفسًا»: طَابَ نفسُ زيدٍ، فَعدلَ عَنْ ذَلِكَ ليكونَ مُبهمًا أَولًا، ثُمَ مُفَسرًا، فيكونُ أبلغَ موقعًا عنَد السامع، والمازني[3] أَجَازَ تقديمَ التمييزِ عَلى عَامِلهِ إِذَا كَانَ فِعلًا خاصة؛ كقولِنَا: «نفسًا طابَ زيدٌ»، وَوَافقَ في غَير الفِعلِ.

(١) ومما يقوى ذلك أن "من" تزاد في الحال. انظر: الجامي على الكافية ١٠٠-١٠١.

(٢) الكتاب ١/٢٠٤-٢٠٥؛ ٢١٠-٢١١ وانظر: الرضي على الكافية ١/٢٢٣، والمقتضب ٣/٣٦.

(٣) اختلف الكوفيون في جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلًا متصرفًا؛ فذهب بعضهم إلى جوازه، ووافقوا على ذلك المازني والمبرد والكسائي والجرمي وابن مالك في بعض كتبه، واستدلوا على ذلك بالسماع والقياس، أما السماع فقول الشاعر:

أتهجر سلمى بالفراقِ حبيبَها ... وما كان نفسًا بالفراقِ تَطيبُ

وأما القياس: فإن التمييز كالمفعول وسائر الفضلات، وكلهن يجوز تقديمهن على العامل إذا كان فعلًا متصرفًا. انظر: الإنصاف ٢٢١، والمفصل ٧٦، والأشموني ١/٤٤٨-٤٤٩، وأوضح المسالك ٢/٣٧١-٣٧٢، والجامع الصغير، لابن هشام ١٢٧، والإرشاد إلى علم الإعراب ٢٤٥، وائتلاف النصرة ٣٨، والمقتضب ٣/٣٦، واللباب ١/٣٠٠.

ذِكر الاستثناء

المُسْتَثْنَى هُوَ ثالثُ المَنصُوبات المُشبّهاتِ بالمَفْعُول، وَهُو ضَرْبان: مُتَّصلٌ ومُنقَطِعٌ، فالمتَّصلُ[١] هُو المُخْرَجُ مِنْ حُكم عَلَى متعدِّدٍ لَفظًا أو تَقْديرًا بِإِلَّا وأَخَواتِها؛ فَاللَّفظُ نحوَ: «**قامَ القومُ إِلَّا زيدًا**»، والتَّقديرُ نحوَ: «**ما قَامَ إلا زيدٌ**»؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ: مَا قامَ أحدٌ إِلَّا زيدٌ، وقالَ[٢] بِإِلَّا وأَخَواتِها، ليخرجَ عنهُ المُخْرَجَ عَنْ مُتَعَدِّد بالصِّفةِ نَحْوَ «**أَكْرِمْ بني تميم العلماءَ**»، فإنّ الجُهَّالَ مخرجةٌ عنهُ لِعَدمِ اتّصافِهِم بِالعِلم، وكَذَلِكَ المُخْرَجُ بالبدلِ، كَقولِهِ تَعَالى: ﴿**وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا**﴾[٣].

وكَذَلِكَ المخرَجُ بالشَّرطِ نحو «**أَكْرِم القومَ إن دَخلُوا الدارَ**»، وبالجملةِ المخرَجُ بِغَيرِ «**إلا**» وَأخواتِهَا لا يُسَمّى اسْتِثْنَاءً.

وَأخواتُ «**إِلَّا**»: غَيرُ، وخَلا، وعَدا، ومَا خَلا، ومَا عَدا، وَليسَ، ولاَ يَكونُ، وسِوَى، وسَوَاءٌ[٤].

والمُنقطِعُ: هُوَ[٥] المذكُور بَعدَ «**إِلَّا**» وأَخواتِهَا غَير مُخْرَجٍ؛ نَحْوَ: «**جَاءَ الناسُ إلا حمارًا**»؛ وسُمِّي بِذَلِكَ لِانْقطاعِه عَمّا قَبلَهُ.

فصل

وإذا تعقبَ الاستثناءُ جُملًا بِالوَاوِ؛ عَلا إلى كُلّ مِنهَا عِندَ عَدَمِ القَرِينَةِ عَلَى الأَصَحِّ، نحو: أَكْرِمْ ربيعة وأكرم مُضَر إلا الطوالَ، وقول مَنْ قَالَ اخْتصاصُهُ بالأخيرةِ تَحكُّمٌ، والتَّرْجِيحُ بالقربِ ـ قياسًا عَلى تَنازُع العامِلَين ـ مَنْعٌ للخلافِ فيهِ، والقولُ بالاشْتِرَاكِ فيه أَو بالوقفِ يُوجِبُ التَّعطِيلَ.

---

(١) انظر: الإرشاد إلى علم الإعراب ٢٥٧، والرضي على الكافية ٢٢٤/١، والمقتضب ٤٠١/١، واللباب ٣٠٣/١ .

(٢) انظر: الرضي على الكافية ٢٢٤/١ .

(٣) سورة آل عمران ٩٧/٣.

(٤) كان من المفيد أن يذكر "سوى" فقط وذلك لأنها هي و"سواء" كلمة واحدة، ولكنها لغة فيها على ما سيأتي. انظر: المقتضب ٣٩١/٤ .

(٥) انظر: الرضي على الكافية ٢٤٤/١، والمقتضب ٤١٢/٤ .

ذِكر وجوب نصب المستثنى

ويجبُ[١] نَصبُه إذَا كانَ مستثنًى بعدَ «**إلَّا**» غيرَ الصِّفةِ في كلامٍ موجب، نَحْوَ «**قَامَ القومُ إلَّا زيدًا**»؛ لامتناع البَدلِ فيه؛ لأن البدلَ يقومُ مقامَ المُبدلِ منهُ، فَلو قلتَ: قامَ القومُ إلا زيدٌ، عَلى البدلِ مِنَ القومِ لم يصحَّ، وكَذلِكَ يجبُ نصبُه إذَا تقدَّمَ المُستثنَى عَلى المستثنى منه نَحو قولِه:

وما لِيَ إلَّا آلَ أحمدَ شِيعةٌ ... ومَا لِيَ إلَّا مَشْعَبَ الحقِّ مَشْعَبُ[٢]

فـ«**آل أحمد**» مُستثنى قُدِّمَ عَلى المستثنى مِنْهُ الذي هُوَ شِيعةٌ، وكَذلك «**مَشْعَب الحقّ**»؛ وإنَّما وجَبَ نصبُه؛ لأَنَّهُ لا يصلحُ أَن يكونَ بدلًا[٣]وَلاَ صفةً؛ لامتناعِ تقدُّم البدلِ عَلى المبدل منهُ، وتَقدّم الصِّفَةِ عَلى الموصوفِ.

وكَذلِكَ يجبُ نصبُ المُسْتثنى عَلى المنقطعِ عَلى الأَكثرِ، نَحوَ: «**مَا جَاءَنِي أحدٌ إلا حمارًا**»، في لغةِ أَهلِ الحِجَازِ[٤]؛ لأَنّ بنى تميمٍ لاَ يُوجبونَ نَصْبَه، وعَلَى لُغَةِ بنى تَميم قولُ الشاعِر:

وبلدةٍ ليسَ بِها أنيسُ
إلَّا اليعافيرُ وإلا العيسُ[٥]

---

(١) انظر: الإرشاد إلى علم الإعراب ٢٥٧، والرضي على الكافية ٢٢٦/١، والمقتضب ٤٠١/٤، وشرح الكافية الشافية ٣١٥/١ .

(٢) من الطويل، للكميت بن زيد الأسدي في: الإنصاف ٢٣٨، والجمل ٢٣٤، والتبصرة والتذكرة ٣٧٧، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٨٢، والمفصل ٦٨، والأغاني ١١٩/١٥، وبدون نسبة في شرح الأشموني ١٩٦/١ ولفظه: "وما لي إلا مذهبَ الحقِّ مذهبُ"، وكذا في شرح ابن عقيل ٨٧، والكامل ٢/ ٧٧، والفصول الخمسون ١٩٠، وأوضح المسالك ٢٦٦/٢، وصدره بدون نسبة في مجالس ثعلب ٦٢ .

(٣) في الكتاب ٣٣٧/٢: "وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: ما لي إلا أبوك أحد، فيجعلون أحدًا بدلًا".

(٤) انظر: الكتاب ٣١٩/٢، والمقتضب ٤١٢/٤ .

(٥) من الرجز، لحران العود في ديوانه ٩٧، والخزانة ١٥/١٠، وابن يعيش ٨/٢؛ ١١٧؛ ٢١/٧؛ ٥٢/٨، وشرح شواهد العيني ٣٩٣/١، وغير منسوب في الكتاب ٦٢/١؛ ٣٢٢/٢، والإنصاف ٢٣٤، وشرح التسهيل ٢/ ٢٨٦، والصاحبي ١٠٨، وشرح الأشموني ٣٩٣/١، وهمع الهوامع ١٥٦/٣، وصدره في المقتضب ٣١٩/٢ .

فاليَعَافِيرُ والعِيسُ لَيْسَت من الأَنِيسِ، فَهِي مستثنًى منقطعٌ بَعد «**إِلَّا**»، مع رفعِهِ عَلى البَدلِ، وقَدْ أَجابوا عَن هَذا البيتِ بِأَنَّ المرادَ بالأَنيسِ مَا هُو أنيسٌ وملازم المكانِ، فَهُوَ أَعَمُّ مِنَ الإنسانِ، واليعافيرُ والعِيسُ بَدلٌ مِن الأَنيسِ، بَدلُ البعضِ مِنَ الكلِّ[١]، فَلا يكونُ مستثنًى منقطعًا؛ وإنما أوجبَ أهلُ الحجازِ نصبَ المستثنَى المنقطعِ لامتناعِ البدلِ فيهِ؛ وليكونَ مخالفًا للمُستثْنَى منه في الإعرابِ، كَما خَالَفه في الحكمِ والنوعِ، وكذلكَ يَجبُ نصبُ المستثنى بعد خَلا وعَدا عند الأكثرينَ[٢]؛ نحو «**جَاءَنِي القَومُ عدَا زيدًا**»؛ أي: عَدَا بعضُهُمْ زيدًا، وَخَلَا بعضُهُمْ زيدًا، بمعنَى جَاوَزَ وجَانَبَ.

وقَالَ بعضُهُم إنهما حَرْفَا جرٍّ، فيكونُ مَا بعدَهُما مَخفُوضًا[٣]، والنصبُ بخلا وعَدا هُوَ المشهورُ، ويجبُ نصبُ المستَثنَى بعدَ «**ليسَ**» و«**مَا عَدا**» و«**مَا خَلا**» و«**لاَ يكونُ**»؛ لأَنَّ مَا مَصدريّة لاَ تدخلُ إلَّا عَلى الفعلِ، فَوجَبَ أن يكونَ خَلا وعَدا فِعلين وفاعلهما مضمر، والمستثنى مفعولٌ بِهِ فوجبَ نصبُه، أما «**ليسَ**»و «**لا يكونُ**» فلأنّهما فعلانِ ناقصانِ، اسمُهما مضمرٌ فيهِمَا، والمستثنى خبرُهُما، فيجبُ نصبُه، كَقولِكَ: «**جَاءني القوم ليسَ بَعضُهمْ زيدًا، ولا يكُون بعضُهُم عَمْرًا**[٤]».

وكانَ القياسُ أَنْ نوردَ هَذه المفاعيلَ في المفعولِ بِهِ وفي خَبَرِ كانَ وأَخَواتها، لا في الاستثنَاءِ، ولَكنْ ذَكرناهَا فيه حسبمَا ذَكرها غيرنَا.

---

(١) "بعض" "وكل" من الأسماء التي لا تعرَّف بأل. انظر: درة الغواص ٢٥ .

(٢) على أنهما فعلان، ويستدل النحاة على فعليتهما بتقدم ما المصدرية عليهما، وهي لا توصل إلا بالأفعال، وهما فعلان جامدان؛ لوقوعهما موقع إلا، والفعل إذا ما وقع موقع الحرف يعد جامدا. انظر: شرح ابن عقيل ٨٩، والمقتضب ٤/٤٢٧، والكتاب ٢/٣٤٩، وشرح الكافية الشافية ٢/٣٢٥ .

(٣) في ابن يعيش ٨/٤٩: "ولم يذكر أحد من النحويين الخفض بعدا: إلا أبو الحسن الأخفش، فإنه قرنها مع خلا في الجر". وانظر: الرضي على الكافية ١/٢٩، والمفصل ٦٧، ومعنى اللبيب ١/١٢٥، والتوطئة ٣٠٨ وشرح جمل الزجاجي، لابن عصفور ٢/٢٤٨-٢٤٩، وشرح الكافية الشافية ١/٣٢٥ .

(٤) وهناك قولان آخران: الأول: أن الضمير عائد على اسم فاعل الفعل العامل في المستثنى منه، مثل قولنا: جاء القوم ليس زيدا، يكون على تقدير الكلام: جاء القوم ليس هو - أي الجائي - زيد، والثاني أن الضمير يعود إلى مصدر الفعل السابق مثل: جاء القوم ليس زيدا، أي ليس المجيء مجيء زيد.
انظر: شرح الأشموني ١/٤٠٥. وفي الرضي على الكافية ١/٢٣٠: "وجَوّز الجرمي الجر بعد ما خلا وما عدا، ولم يثبت على أن (ما) زائدة".

ذِكر جواز نصب المستثنى

يجوز[١] نصبُ المستثنى، وَيُخْتَارُ إبدالُه، إذاَ وقعَ بعدَ إلَّا، في كلام غيرِ مُوجَبٍ، وذُكِرُ المُسْتَثْنَى منهُ؛ نَحوَ «**مَا قَامَ أحدٌ إلا زيدٌ وزيدًا**»، رَفْعُهُ عَلى البدلِ[٢] مِنَ المستثنى مِنهُ، ونَصْبُه عَلى الاستثناءِ، والمرادُ بِغَيرِ المُوجَبِ الكلامُ الوَاقِعُ في سياقِ النَّفْيِ أَوِ النَّهيِ أَوِ الاسْتِفْهَامِ.

وخَرجَ بِقَولِه «**بَعدَ إلَّا**» مَا هُوَ بَعدَ أَخَواتِها؛ لتعذُّر البدلِ فِيمَا بَعْدَهُنّ، وإنَّما اشترطَ أَنْ يكونَ في غيرِ مُوجَبٍ؛ لأنّه لَوْ كَانَ في كلامٍ موجبٍ لَمْ يَجُزِ البَدلُ، ووجبَ النّصبُ كَما تقدّم، وَفِي جَعْلِه بدلًا إشكال مِنْ وَجْهَين: أَحَدُهما أنّه بَدلُ البَعْضِ مِنَ الكُلِّ بِعمُومِ النَّكِرَةِ في سِياقِ النَّفْي، أَعْني أَحدًا، وبَدلُ البعضِ لاَ بُدّ فِيهِ مِن ضَمِيرٍ؛ نَحو «**ضَربتُ زيدًا يدَه**» أو «**يدًا لَهُ**»، ولاَ ضَميرَ إذَا جُعِلَ بَدلًا إذْ تقديرُهُ: مَا قَامَ إلَّا زيدٌ، فَلا يصحُّ البدلُ، وثَانِيهما أنّ «**زَيْد**» مثبتٌ والمبدلُ مِنْهُ مَنْفِيٌّ، فَيَبايِنُ البَدلُ المبدلَ مِنْهُ، وقَدْ أَجابُوا عَنْ ذَلِكَ بِمَا لاَ يَخْلُو مِنْ تَكَلُّفٍ، فَقَالُوا: أمَّا الضميرُ في «**زيد**» فَهُو مَحذُوفٌ مُرَادٌ، إذ التّقديرُ: مَا قامَ إلا زيدٌ مِنْهُم، وإنّ اختلافَ الحكمِ نفيًا وإثباتًا لا يمنعُ البَدَلِيّة قياسًا عَلى جَوازِ اخْتِلافِ الصِّفَةِ والمَوْصُوفِ في الحُكمِ كَقَوْلِهم: مَرَرْتُ بِرَجلٍ لاَ صَالحٍ وَلا طَالحٍ[٣].

ذِكر الاستثناء المفرَّغ

وهو المُسْتَثْنَى الذي لَمْ يُذْكَرِ المستثنى منه مَعَهُ، وكان في كلام غَيْرِ مُوجبٍ غالبًا، وُيعْرَب على حَسَبِ العواملِ[٤]، نحو «**ما جاءني إلَّا زَيْدٌ، وما ضَرَبْت إلَّا زَيْدًا، وما**

---

(١) انظر: الإرشاد إلى علم الإعراب ٢٥٨، والرضي على الكافية ٢٣٣٨، والكتاب ٣١١/٢، والمقتضب ٤/ ٣٩٠؛ ٣٩٤، وشرح الكافية الشافية ٣١٧/١.

(٢) ويرى الكوفيون أنه عطف نسق. انظر: الرضي على الكافية ٢٣٣/١، وشرح الأشموني ٣٩٢/١-٣٩٣، وأوضح المسالك ٢٥٧/٢ .

(٣) في شرح الأشموني ٣٩٢/١-٣٩٣: "قال أبو العباس ثعلب: كيف يكون بدلًا وهو موجب ومتبوعه منفي؟! وأجاب السيرافي بأنه بدل منه في عمل العامل فيه، وتخالفهما في النفي، والإيجاب لا يمنع البدل؛ لأن سبيل البدل أن يجعل الأول كأنه لم يذكر، والثاني في موضعه قد يتخالف الموصوف والصفة نفيا وإثباتا، نحو: مررت برجل لا كريم ولا لبيب". وانظر: الرضي على الكافية ٢٣٣/١ .

(٤) انظر: الرضي على الكافية ٢٣٤/١، والمقتضب ٣٨٩/٤، وشرح الكافية الشافية ٣١٨/١، والارتشاف ١٥٠٢/٣ .

مَرَرْتُ إِلَّا بزيدٍ؟ وإنَّما كان في كلامٍ غَيْرِ مُوْجَبٍ ليُفيدَ أنَّ المستثنى مِنْهُ المحذوفَ عامٌّ؛ لأَنَّ النَّكرةَ تَعُمُّ في سياقِ النَّفي؛ فإنَّ التقديرَ في نحو «**ما ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا**»: ما ضربت أحدًا إلاّ زيدًا، فلو جاءَ في كلامٍ مُوجَبٍ، وقال: «**ضَرَبْتُ إِلاّ زَيْدًا**»لم يَسْتَقِمْ؛ لعدمِ جوازِ تقدير: ضَرَبْتُ كلَّ أحد إِلَّا زَيْدًا، فيستحيلُ تقديرُ المستثنى منه المحذوفِ عامًّا فيمتنعُ، فأمَّا إذا أمكن تقديرُ المستثنى منه عامًّا في كلامٍ موجبٍ، فَإِنَّهُ يجوز وقوعُ المفرّغ في الموجبِ حينئذٍ، نحو «**قَرَأْتُ إِلَّا سورة**»، كذا «**وصُمْتُ إِلَّا يوم العيدِ**»؛ لإمكان قراءة القرآن كلِّهِ إِلَّا تلك السورة، وصوم كلِّ الأَيَّامِ إلا يومَ العيدِ، فأمكنَ تقديرُ المستثنى منه المحذوف عامًّا، فاستقامَ المعنى، بخلافِ «**ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا**»؛ لاستحالةِ تقديرِ: ضَرَبْتَ جَميعَ النَّاس. وسُمِّيَ مُفَرَّغًا لكون العاملِ فُرِّغَ له بحذف المستثنى منه، ومن جهةِ أَنَّ المعنى لا يستقيم إلا في المفرّغِ إِلَّا في غير الموجبِ، لم يجز: ما زلت إِلَّا قائمًا؛ لأَنَّ «ما» للنَّفْي، و«زال» للنَّفْي، ونفي النَّفي إثباتٌ، فيؤدِّي إلى أَن يكون «**قائمًا**» مُثْبَتًا؛ لأَنَّهُ في سياق «ما زال» منفيًا؛ لأَنَّهُ تُعَدُّ «**إِلَّا**» في كلامٍ مُثْبَتٍ، فَيمتنعُ.

ذِكر البدل على المحل

إذا تعذَّر البدلُ على اللَّفظِ أُبْدِلُ على المحلّ، والمذكورُ هنا لذلك **ثلاثةُ أمثلةٍ**:

أحدُها: «**ما جَاءَني مِنْ أحدٍ إِلَّا زيدٌ**»، فيجوزُ نَصْبُ «**زَيْد**» على الاستثناءِ[(١)]، ورفعُهُ على البدلِ مِنْ مَحَلِّ «**أَحَدٍ**»؛ لأَنَّهُ مَحَلُّهُ الرَّفْعُ؛ فإِنَّهُ فاعلُ «**جاءني**»، ويمتنعُ البدلُ من لفظِهِ؛ لأَنَّهُ لو أُبْدِلَ من لفظِهِ؛ كان التقدير: جاءَني مِنْ زَيْدٍ، فزاد «**من**» في الإثباتِ، وهو غيرُ جائزٍ عند سيبويه[(٢)].

ثانيها: «**لا أحدَ في الدَّارِ إِلَّا زيدٌ**»، و«**لا إِلهَ إِلا اللهُ**»، بالرَّفع على البدل من المحلِّ[(٣)]، ولا يجوزُ النَّصْبُ على البدل مِنْ لَفْظِ «**أَحَدٍ**» و«**إِلَه**» خلافًا للزَّجَّاج[(٤)]؛ وإنَّما تعيَّنَ البدلُ من

---

(١) في الرضي على الكافية ٢٣٣/١: "والفراء يمنع النصب على الاستثناء؛ وذلك لكون المستثنى منه منكرًا، فيوجب البدل، بينما يجيزهما معًا في مثل قولنا: ما جاءني القوم إلا زيد". انظر: المقتضب ٤٢٠/٤.

(٢) انظر: الكتاب ٣١٥/٢-٣١٦ .

(٣) ويجوز في نحو "لا إله إلا الله" أن يكون لفظ الجلالة بدلا من موضع "لا إله" على أنها واقعة موقع المبتدأ، كما يجوز أن يكون بدلًا من "إله" وهو موجود، فالتقدير: لا إله موجود هو إلا الله، فلفظ الجلالة بدل من الضمير؛ وذلك لأن الخبر يتحمل بضمير يعود على اسم "لا". انظر في تفصيل ذلك: عدة السالك ٢٥٨/٢-٢٥٩ .

(٤) انظر: ابن يعيش ٩١/١ .

المحلِّ دون اللَّفظِ لأَنَّ العاملَ لفظًا [لَمَّا][1] كان «لا»، وهي إنَّما تعملُ النَّفي، وما بعد «إلَّا» إذَا وَقَعَ في سياقِ النَّفي كان مُثْبتًا، والبدلُ في حكمِ تكريرِ العاملِ، فلو قَدَّرْتَه بَعْدَ «إلَّا» لَزِمَ الجمعُ بَيْنَ المتناقِضَيْنِ؛ لأَنَّ «لا» يَقْتَضِي نَفْيُ ما بَعْدَهَا و«إلَّا» يقتضي إثباتُهُ.

ثالثها: «**مَا زَيْدٌ شَيْئًا إلا شَيءٌ لا يُعْبَأُ بِهِ**»[2]، فلا يجوزُ نَصْبُ «شيء» الثَّاني على البدل مِنْ لفظِ «شَيْئًا» الأوَّل الذي هو خبر «ما»؛ إذْ ينتفي التقدير: مَا زَيْدٌ إلا شَيْئًا، فَيَلْزَمُ تقديرُ «ما» عاملةً بَعْدَ «إلَّا» وهي لا تعملُ بَعْدَهَا لانتقاضِ النَّفْي، فَيَتَعَذَّرُ البدلُ على اللَّفْظِ، فيجبُ حملُهُ على المحلِّ، ومحلُّهُ رفعٌ في الأصلِ قبل دخولِ «ما»، بخلافِ «لَيْسَ»، فإنَّهُ يَجِبُ النَّصْبُ في مِثْلِ قَوْلِكَ: «**لَيْسَ زَيْدٌ إلَّا شَيْئًا لا يُعْبَأُ بِهِ**»؛ لأَنَّ «لَيْسَ» إنَّما عَمِلَتْ للفعليةِ لا للنَّفْي، فهي مثلُ: «**ما كان زَيْدٌ إلَّا قائمًا**»، وَأَمَّا «ما» و«لا» فَإِنَّهُمَا إنَّمَا عَمِلَا لِلنَّفْي، فَإِذَا انتَقَضَ بنحو «إلَّا» بَطَلَ عَمَلُهَما؛ فَلِذَلِكَ وجبَ النَّصْبُ في قولك: «**لَيْسَ زَيْدٌ إلَّا قائمًا**»، وامتنعَ النَّصْبُ في «**مَا زَيْدٌ إلا قائمًا**».

والمستثنى بغيرِ وسوى وسواءٍ[3]، لا يكونُ إلا مخفوضًا[4]؛ لأَنَّهُ مضافٌ إِلَيْهِ ذَلِكَ، وكذلك «**حاشى**» على الأكثر، وَقَلَّ النَّصْبُ بها نحو: «**اللَّهُمَّ اغْفِرْ لي وَلِمَنْ سَمِعَ حَاشَى الشَّيطانَ وابنَ الأصبغ**»[5]؛ لأَنَّهُ حَرْفُ جَرٍّ غالبًا.

ومنهم من ينصبُ بـ«**حاشى**» على أَنَّه فعلٌ[6] بمعنى «**جَانَبَ بعضُهم زَيْدًا**»، أي فَاعَلَ مِنَ الحَشَا، وهو الجانبُ و«**سِوَى**» بكسرِ السين وضَمِّها مع القصر، وبفتحها مع المدّ،

---

(١) إذا حذفت "لما" من السياق، استقام المعنى. (٢) انظر: الارتشاف ٣/١٥١٠، والكتاب ٢/٣١٥-٣١٦ .

(٣) وفي "سوى" أربع لغات، فتح السين مع المد، وكسرها مع القصر، وهما المشهوران، وكسر الأول مع المد وضمه مع القصر . انظر: الرضي على الكافية ١/٢٤٤، وشرح الأشموني ١/٤٠٤ .

(٤) انظر: الارتشاف ٣/١٥٤١ .

(٥) حكاه المازني عن بعض العرب، انظر: الرضي على الكافية ١/٢٤٤، ولفظه: ولمن سمع دعائي حاشا الشيطان وابن الأصبغ، والمفصل ٢٩٠، ومغني اللبيب ١/١١٠ ولفظه: أبا الأصبغ، وكذلك في الأشموني ١/٤٠٨.

(٦) مذهب سيبويه أنها حرف؛ لقولهم: حاشاي؛ من دون النون الواقية، ولو كان فعلا لم يجز ذلك، وذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والأخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو الشيباني إلى أنها تستعمل كثيرًا حرفًا جارًا، وقليلًا فعلًا متعديًا جامدًا لتضمنه معنى إلا.

انظر: الإنصاف ٢٤١، والتبيين ٤١٠-٤١٥، والمفصل ٦٨، والرضي على الكافية ١/٢٤٤-١٤٥، وشرح الأشموني ١/٤٠٨، والكتاب ٢/٣٤٩، واللباب ١/٣٠٩، والارتشاف ٣/١٥٣٢، والجنى الداني ٥٦١ .

ظرف مكانٍ عند سيبويه[١]، وإعرابُها النَّصْبُ على الظَّرفيَّةِ، فتقول: «جاءَ القومُ سِوَى زَيْدٍ»، معناه «جاءَ القومُ مكانَ زيدٍ». وقال قومٌ: حكمها حكمُ غيرٍ[٢]، وعَلَيْهِ قَوْلُهُ:

ولم يَبْقَ سِوَى العُدْوا نِ دنَّاهُمْ كما دانُوا[٣]

فسوى فاعل «لم يبق»؛ أي لم يبق غير العدوان.

ذِكْرُ إِعْرَابِ غيرٍ

و«غيرُ» اسمٌ متمكّنٌ، يُعْرَبُ إِعْرابَ المستثنى بإِلَّا[٤]، فَيُنْصَبُ في الموجبِ، وفي التقديم وجوبًا؛ نحو «جاءَ القومُ غيرَ زيدٍ»، و«جاءَني غَيْرَ زَيْدٍ أحدٌ»، ويَجِبُ أيضًا فيه النصْبُ في المنقطعِ على لغة أهلِ الحجازِ[٥]، نحو «ما جاءَني أحدٌ غيرَ حمارٍ»، ويُخْتَارُ فيه البدل في غيرِ الموجبِ، نحو «ما جاءني أحدٌ غير زيدٍ»؛ ويعرب حسب العوامل في المفرغ نحو «ما جاءَني غيرُ زيد» و«ما ضَرَبْتُ غَيْرَ زَيْدٍ»، و«ما مَرَرْتُ بغيرِ زَيْدٍ».

وما بَعْدَ «غَيْرٍ» مخالفٌ لما قبلها في النَّفْيِ والإثباتِ، فهي تُشَابِهُ «إِلَّا» بذلك، و«غير» أصلٌ في بابِ الصّفة، وهي دخيلةٌ ومحمولةٌ على «إِلَّا» في الاستثناءِ، و«إِلَّا» أصل في الاستثناءِ، وهي دخيلةٌ ومحمولةٌ على «غَيْرٍ» في الصّفة؛ لكون «إِلَّا» حرف، وأصلُ الحرفِ أَلَّا يَقَعَ صِفَةً،

---

(١) في الكتاب ٢/٣٥٠: «وأما أتاني القوم سواك» فزعم الخليل ـ رحمه الله ـ أن هذا كقولك: أتاني القوم مكانك، وما أتاني أحد مكانك إلا أن في سواك معنى الاستثناء".
وانظر كذلك: الأشباه والنظائر ٢/١٤٩، والإنصاف ٢٥٢، وأوضح المسالك ٢/٢٨١، وائتلاف النصرة ٤٠، والارتشاف ٣/١٥٤٧، ومفتاح الإعراب ٧٩.

(٢) ذهب الكوفيون وتابعهم ابن مالك إلى أن "سوى" تكون ظرفًا، وتكون اسمًا بمعنى غير.
انظر: شرح التسهيل ٢/٣١٥-٣١٦، والإنصاف ٢٥٢، واللباب ١/٣٠٩ .

(٣) من الهزج، وينسب للفند الزماني، وهو شهل بن شيبان في الخزانة ٣/٤٣١، وشرح شواهد العيني ١/٤٠٣، وشرح شواهد المغنى ٩٤٥، وبدون نسبة في شرح التسهيل ٢/٣١٥؛ ٣/٢٨٥، والتبيين ٤٢١، وشرح الأشموني ١/٤٠٣، وأوضح المسالك ٢/٢٨١؛ ٢٨٢، وأمالي القالي ٢/٢٩٤، والدرر ١/١٧٠ .

(٤) في مغني اللبيب ١/١٣٧: ١١ وانتصاب غير في الاستثناء عند تمام الكلام عند المغاربة كانتصاب الاسم بعد إلا عندهم، واختاره ابن عصفور، وعلى الحالية عند الفارسي، واختاره ابن مالك، وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة، واختاره ابن البادش، ويجوز بناؤها على الفتح إذا أضيفت إلى مبنيٍّ .
وانظر: الرضي على الكافية ١/٢٤٦، والأشموني ١/٤٠١، والإنصاف ٢٤٨، والإرشاد إلى علم الإعراب ٢٦٠، واللباب ١/٣٠٨، وشرح الكافية الشافية ١/٣٢٠ .

(٥) وبنو تميم يرجحون النصب ولا يوجبونه كالحجازيين . انظر: شرح الأشموني ١/٤٠٠ .

والفرقُ بَيْنَ «غير» إِذَا اسْتُثْني بها وبينها، إِذَا كانت صفةً أنها إِذَا اسْتُثْني بها يقتضي إِخراجُ ما بَعْدَها، وإِذَا كانَتْ صفةً دَلَّتْ على المغايرة من غيرِ إِخْرَاجٍ، فإِنَّهُ إِذَا قال: «**له عليّ مائةُ دِرْهَم غيرَ دِرْهَم**» بِنَصْبِ «**غير**» لزمه تسعةٌ وَتسعون؛ إِذ التقدير: له عليّ مائة إِلَّا درهمًا، ولو قَال له: مائةٌ غيرُ درهم بالرفع لزمه المائة، لِعدمِ الإِخراجِ إِذِ التَّقديرُ: لَهُ عَلَيّ مائةٌ مُغَايِرةٌ للدرهم، ولا يجوزُ وقوعُ «**إِلَّا**» صفةً إِلَّا إِذَا تعذَّرَ الاستثناءُ بها، وذَلِكَ إِنَّما يكونُ إِذا كانت تابعةً لجمعٍ مذكورٍ غيرِ مَحْصُورٍ.

كقولِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[1]، فـ«**إِلَّا**» وَقَعَتْ تابِعَةً لآلهةٍ، وهي جمعٌ مذكورٌ غيرُ محصورٍ، فهي صفةٌ، وإِنَّما اشترط أن تكون تابعةً؛ لأَنَّها لو وقعتْ غيرَ تابعةٍ، نحو «**قام إِلَّا زيدٌ**» بخلاف الموصوف، بمعنى: قام رجال إلا زيدٌ، لم يجز ذلك، بخلاف: قام غير زيدٍ، فإنه يجوز، وإِنما افتقرت «**إلا**» إلى وجود الموصوف دون «**غير**» لكون «**إِلَّا**» حرفًا، وهو لا يَقْبَلُ أَنْ يليَ العواملَ[2]، فلا يجوزُ أن يقام مقام الموصوف كما جاز ذلك في «**غير**»؛ لأَنَّهُ اسم متمكن، ولذلك شَبَّه سيبويه[3] «**إلا**» إذا وقعت صفة بأجمعين، في كونها لا تلي العوامل؛ فكما لا يقال: قام أجمعون، بمعنى «**قام القوم أجمعون**»، كذلك لا يُقالُ: قام إِلَّا زيدٌ، بمعنى: قام رجالٌ إِلَّا زَيْدٌ، وإِنَّما اشترط أَنْ تكونَ «**إِلَّا**» تابعةً لجمع منكور نحو «**جاءني رجالٌ إلا زيد**»؛ لأنها حينئذ تتعين للصفة؛ لامتناع الاستثناءِ؛ لأَنَّ شرطَ الاستثناءِ أَنْ يَدْخُلَ الاستثناء وجوبًا في المستثنى مِنْهُ لو سكت عَنْهُ، ولا يدخلُ ما بعد «**إِلَّا**» هنا في «**رجال**»؛ لأَنَّ رجالًا نكرة في سياقِ الإِثْبَاتِ، فلا تَعُمّ، فلا

---

(١) سورة الأنبياء ٢٢/١٢ .

وفي الأشباه والنظائر ٨٢/٢: "قال أبو البقاء في التبيين: الأصل في (إلا) الاستثناء، وقد استعملت وصفًا، والأصل في «غير» أن تكون صفة، وقد استعملت في الاستثناء، والأصل في سواء وسوى الظرفية، وقد استعملت بمعنى غير".

وانظر: الإرشاد إلى علم الإعراب ٢٦١، والمقتضب ٤٠٨/٤، والارتشاف ١٥٢٦/٣.

(٢) وأجاز سيبويه وقوع "إلا" صفة مع صحة الاستثناء، مثل قولنا: ما أتاني أحد إلا زيد، أن يكون «إلا زيد» بدلًا وصفةً .

انظر: المفصل ٧١، والرضي على الكافية ٢٤٧/١، والمقتضب ٤٠٩/٤.

(٣) انظر: الكتاب ٣٣٤/٢، والمفصل ٧١ .

يدخلُ المستثنى الذي هو «زَيْدٌ» فيها لِعَدَمِ العموم، بخلافِ ما لو كانَتْ «إلَّا» تابعةً لجمعٍ معرَّفٍ، نحو «جاءَ الرِّجَالُ إلا زَيْدًا»، فإنّها لا تكونُ حينئذٍ صفةً؛ لصحةِ الاستثناءِ، وإنَّما اشْتُرِطَ أَنّ كونَ الجمعِ المنكورِ غير محصورٍ؛ لأَنَّهُ لو كان محصورًا لجازَ الاستثناءُ، نحو: «لَهُ عَلَيّ عَشْرَةٌ إِلَّا دِرْهَمًا»، وإنَّما قُلْنا: إنّ «إلَّا» في قولِهِ تَعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ صِفَةٌ، ولا يجوزُ أن يكون للاستثناءِ؛ لأَنّ الجمعَ المنكورَ لَيْسَ بعامٍّ لِمَا تَقَدَّمَ؛ لأَنَّه نكرةٌ في سياق الإثباتِ، فَلَيْسَ بِعَامٍّ؛ ولِذَلِكَ يَصِحُّ إخراجُهُ مِنَ الجمعِ الْمُعَرَّف، نحو «جاءَني رجالٌ مِنَ الرِّجالِ» دون العكسِ، وإذا كان «آلهةٌ» جمعًا منكرًا لم يَعُمّ جميعَ الأفرادِ، فلم يكنِ اسمُ اللهِ مُخرجًا عنها، وإذا لم يكن مخرجًا لم يكن استثناءً، فيتعينُ للصفةِ، ومعنى وقوعها صفة أن ما بعدها مغاير لما قبلها دون إخراجه، ومنهم[1] من جوَّز وقوع «إلا» صفة مع جواز الاستثناء، نحو قوله:

وكُلُّ أخٍ مُفارِقُهُ أخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إلَّا الفَرْقَدانِ[2]

فإلَّا الفَرْقَدانِ صفةٌ لكل أخ، وتقديره: وكلُّ أخٍ غير الفَرْقَدَيْنِ مفارقهُ أخوه، وفيه شذوذان؛ أما أولًا: فلأنه وصف المضاف وهو «كُلّ»، والقياس وصف المضاف إليه، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾[3]؛ وأمَّا ثانيًا: فلأَنَّهُ فُصِلَ بَيْنَ الصِّفةِ والموصوفِ بالخبر الذي هو «مفارقه أخوه»، وهو ضعيفٌ، وكان قياسُهُ «إلَّا الْفَرْقَدَيْنِ» نصبًا على الاستثناء.

ذِكر خبر كان وأخواتها

وهو رابعُ المنصوبات المشبَّهاتِ بالمفعولِ، وهو المسندُ بَعْدَ دخول «كانَ» أو إحْدَى أخواتِها، فقولُنا: «المسند» يَشْمَلُ خَبَرَ المبتدأ وخبرَ «إنّ» و«مَا» و«لَا» وغيرَها، وقولُنا: «بَعْدَ

(١) انظر: الرضي على الكافية ٢٤٧/١، والمقتضب ٤٠٩/٤، والارتشاف ١٥٢٩/٣.

(٢) من الوافر، لعمرو بن معد يكرب. في الكتاب ٣٣٤/٢، والديوان ١٧٨، والبيان والتبيين ٢٢٨/١، والتبصرة والتذكرة ٣٨٣، ونسبته في شرح شواهد المغنى ٢٦٦ لحضرمي بن عامر، ونص البغدادي في الخزانة ٤٢١/٣ على أنه يوجد في شعرين، وبدون نسبة في مغني اللبيب ٦٩/١؛ ١٣٨/٢، ونسبه محمد الأمير لحضرمي؛ والمفصل ٧١، والأشباه والنظائر ٢١٠/٢، وأمالي المرتضى ٦/٤، والإنصاف ٢٣٥، والهمع ٢٧٣/٣، وابن يعيش ٨٩/٢، وعجزه في الحجة للفارسي ١٦٠.

(٣) سورة الأنبياء ٣٠/٢١.

دخولِ كانَ أو إحْدَى أخواتِها»، يخرجُ ذلك جميعه، وذلك نحو «**كان زيدٌ قائمًا**» فقائمًا هو المُسند بَعْدَ بعد دخول «**كان**».

ويجوز تقديم خبر «**كان**» على الاسم[١]، وإن كان مَعْرِفَةً؛ لعدمِ اشتباهِهِ بالاسم، لاختلافهما في الإعرابِ، تقول: «**كان أخاك زَيْدٌ**»، بخلاف خبر المبتدأ؛ فإنَّهُ إذا كان معرفة لم يجز تقديمه، ولكن إذا التبس خبر «**كان**» باسمها لم يجز تقديمه أيضًا، نحو «**كانت الحبلى السكرى**».

ويَجُوز حذفُ عاملِ خبر «**كان**» في مثل «**النَّاسُ مجزيونَ بأعمالِهِمْ إنْ خيرًا فخيرٌ، وإن شرًّا فشرٌّ**» وفي مثله[٢] أربعةُ أوجهٍ؛ نَصْبُ الأول ورَفْعُ الثَّاني، وهو أَقْوَاهَا لعلةِ الحذفِ[٣]، وتقديره: إن كان عملُهُ خيرًا فجزاؤه خيرًا، والثَّاني: رفع الأوَّلِ ونصب الثاني، وهو أضعفها لكثرة الحذف، وتقديره: إن كان في عمله خيرًا كان جزاؤه خيرًا، والثَّالث: رفعهما، وتقديره: إن كان في عملِهِ خَيْرٌ فجزاؤه خيرٌ. والرابع: نصبهما، والتقدير: إن كان عمله خيرًا كان جزاؤه خيرًا.

وتُحْذَفُ «**كان**» وجوبًا في مثل «**أمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انطلقت**»[٤]، وتقديره: لأَن كنتَ منطلقًا انطلقتُ، فحذفت اللام الجارة من «**أَنْ**» على المألوف في كلامهم، ثم حذفت

---

(١) انظر: الإرشاد إلى علم الإعراب ١٥٣، والرضي على الكافية ٢٥٢/١، والكتاب ٤٥/١؛ ٥٠، والمقتضب ٤/ ٨٨، واللباب ١٦٧/١، وشرح الكافية ١٧٠/١، والارتشاف ١١٧٥/٣.

(٢) أي: بعد (إن) و(لو) الشرطيتين، ويستشهد النحاة على ذلك بقول الشاعر:

قد قيل ما قيل إن صدقًا وإن كذبًا فما اعتذارك مِن قولٍ إذا قيلا

وقد حذف (كان) مع غير (إن) و(لو)؛ كقول الشاعر:

من لدِ شولًا فإلى إتلائها

انظر الكتاب: ٢٦٤/١، والمفصل ٧٢، والرضي على الكافية ٢٥٢/١، وشرح الأشموني ١٩٥/١-١٩٧، والمقتضب ١٥١/٢، وشرح الكافية الشافية ١٨٠/١.

(٣) **في الكتاب ٢٥٨/١: "والرفع أكثر وأحسن في** الآخر؛ لأنك إذا أدخلت الفاء في جواب جزاء استأنفت ما بعدها، وحسن أن تقع بعدها الأسماء".

(٤) ويستشهد النحاة على ذلك بقول ذلك الشاعر «عباس بن مرداس»:

أبا خراشة أما أنت ذا نفرٍ فإن قومي لم تأكلهم الضبعُ

انظر: الكتاب ٢٩٣/١-٢٩٤، والمفصل ٧٤، وابن يعيش ٩٩/٢، والرضي على الكافية ٢٥٣/١، والأشموني ١٩٨/١، وشرح الكافية ١٨١/١.

«**كان**» لجواز حذفها في كلامهم، فوَجَبَ العدولُ مِنَ الضمير المتّصل إلى المنفصل، فصار: «**أَنْ أَنْتَ منطلقًا**»، فزادُوا «**ما**» على «**أَنْ**» للتأكيد؛ ولتكون كالبدل عن «**كان**»، فصارَ: «**أَنْ مَا أَنْتَ مُنْطَلِقًا**»، ثُمّ قُلِبَتِ النُّون ميمًا وأُدْغِمَتِ الميمُ في الميم؛ فصارَ: «**أمَّا أَنْتَ منطلقًا انطلقت**»، ووَجَبَ حذفُ «**كان**»؛ لأَنّ «**ما**» عِوَضٌ عَنهَا، فلو ذكر يلزم اجتماعُ العوضِ والمعوض، وهو غير جائز.

وقد تُحْذَفُ «**كان**» جوازًا مع الاسم، كقولك: فَقِيهًا لمن قال: «**مَنْ كان زَيْدٌ**»؟، ومع الخبر، كقولك: «**زَيْدٌ**» لمن قال: «**مَنْ كان صاحبَك**»، ومع الاسمِ والخبرِ، كقولك: «**نَعَمْ**» لمن قال: «**هل كان زَيْدٌ قائمًا؟**».

ذِكر اسم إن وأخواتها

وهو خامسُ المنصوبات والمشبّهاتِ بالمفعولِ، وهو[١] المسندُ إِلَيْهِ بَعْدَ دُخُولِ «إِنَّ» أو إِحْدَى أخواتها، ومثاله «إِنَّ زَيْدًا قائمٌ»، فزيدٌ هو المسنَد إِلَيْهِ بَعْدَ دخولِ «إِنَّ» وحكمُهُ حُكْمُ المبتدأ إِلّا في تأخيرِهِ[٢]، إِلّا إِذَا كانَ الخبَر ظرفًا نحو «إِنَّ في الدَّارِ زَيْدًا»[٣].

ذكر منصوب «لا» التي لنفي الجنس

وهو سادس المنصوبات المشبهات بالمفعول، ومنصوب[٤] «لا» التي لنفي الجنس هو المسند إليه بعد دخولها، يليها نكرةٌ مضافًا أو مشبهًا به، وإنما اشترط[٥] أن يليها؛ لأنه إذا فصل بين الاسم وبين «لا» لم تنصبه كما سيجيء، واشترط أن يكون مضافًا أو مشبهًا به؛ لأنه لو كان نكرة مفردة كان مبنيًا كما سيجيء؛ ومثال المضاف «لا غلام رجلٍ في الدار»؛ ومثال المشبه بالمضاف: «لا عشرين درهمًا لك»، ومشابهته للمضاف من حيث إن ما بعدهما متمم ومخصص لهما[٦]، وتحقيق لمشبه بالمضاف أن تكون «لا» داخلة على اسم عامل فيما بعده نصبًا أو رفعًا؛ مثال الناصب نحو: «لا ضاربًا زيدًا عندك»؛ ومثال الرَّافع نحو: «لا حسنًا وجهُه عندك»؛ لأن الاسم إن عمل فيما بعده جرًّا فهو مضاف، وإن

---

(١) انظر: الرضي على الكافية ٢٥٥/١

(٢) انظر: الإرشاد إلى علم الإعراب ١٦٦، والمقتضب ١٠٩/٤، والكتاب ١٣١/٢، واللباب ٢٠٩/١، وشرح الكافية الشافية ٢١٠/١

(٣) وكذا لا يجوز تقديم معمول خبرها على اسمها، إلا إذا كان هذا المعمول ظرفًا أو جارًا ومجرورًا نحو: إن عندك مقيم زيدًا، منه بيت الكتاب:

فلا تلحني فيها فإن بحبها أخاك مصاب القلب جمٌّ بلابلُهْ

انظر: أصول ابن السراج ٢٠٥/١، والأشموني ٢٣١/١، والتبصرة والتذكرة ٢٠٧.

(٤) قال المصنف: منصوب لا، ولم يقل: اسم لا؛ وذلك لأن كلامه في المنصوبات، وجميع ما هو اسم لا النافية للجنس ليس منصوبًا، بل بعضه مبني، وبعضه منصوب. انظر: الرضي على الكافية ٢٥٥/١.

(٥) انظر: الرضي على الكافية ٢٥٥/١، وأوضح المسالك ٣/٢، وشرح الأشموني ٢٥٤/١، والكتاب ٢/ ٢٧٦-٢٩٩، والمقتضب ٣٥٧/٤، واللباب ٢٢٧/١.

(٦) أي المضاف والشبيه بالمضاف. انظر: شرح الأشموني ٢٥٦/١.

عمل غير الجر فهو مشابه للمضاف؛ وإن كان الاسم الذي يليها مفردًا بني على ما ينصب به، والمراد بالمفرد: ما لا يكون مضافًا ولا مشبهًا به، فإن كان نصبه بالفتح بنى على الفتح، نحو «**لا غلامَ في الدار**»، وإن كان نصبه بالياء بنى على الياء، نحو: «**لا غلامين لك**»، «**ولا مسلمين لك**»، وإن كان نصبه بالكسر بنى على الكسر نحو: «**لا مسلماتِ في الدار**»؛ وإنما بنى الاسم المذكور لتضمنه معنى حرف الجر[١]؛ لأن قولك: «**لا رجلَ في الدار**» جواب سؤال مقدر، كأنه قال: هل من رجل في الدار؟، فكان من الواجب أن يقال: لا مِن رجل في الدار، ليطابق الجوابُ السؤال، فحذف «**مِن**»، وقيل «**لا رجل في الدار**»؛ فبنى لتضمنه معنى «**مِن**»، وأفاد تضمن الاسم معنى «**مِن**» بعد النفي الاستغراق والعموم.

وإذا كان الاسم معرفة[٢] أو فُصل بينه وبين «**لا**»، وجب رفعه على الابتداء وتكريره[٣]، تقول: «**لا زيد في الدار ولا عمرو**» و«**لا في الدار رجل ولا امرأة**»؛ وإنما وجب رفع المفصول؛ فلبطلان عملها بالفصل، ووجب التكرير؛ لأنه جواب: «**أزيد في الدار أم عمرو؟**»، و«**أفي الدار رجل أم امرأة؟**»، فوجب التكرير في الجواب، ليكون مطابقًا للسؤال.

فإن قيل: فقد ورد قولهم[٤]: «**قضيةٌ ولا أبا حسن لها**»؛ «**فأبا حسن**» معرفة من غير رفع ولا تكرير، فالجواب أنه متأول.

---

(١) اختلف النحاة في علة بناء اسم (لا)، فمذهب المبرد إلى أن (لا) نصب أولًا، لكن بُني بعد ذلك، فحذف منه التنوين للبناء، كما حذف في خمسة عشر للبناء، وذهب الزجاج إلى أنه معرب، لكن ركب مع عامله، لا ينفصل عنه، فحذف التنوين مع كونه معربًا لثاقله بتركيبه مع عامله، وذهب أبو سعيد إلى أنه ركب مع عامله لإفادة (لا) للاستغراق. انظر: الكتاب ٢/٢٧٤-٢٧٥، والرضي على الكافية ٢/٢٥٥، ومغني اللبيب ١/ ١٩٤، والإنصاف ٣١٠، واللباب ١/٢٢٧.

(٢) وقد ورد اسم (لا) معرفة، ومع ذلك كانت عاملة، نحو قول الشاعر:

أرى الحاجات عند أبي خبيب نكدن ولا أمية في البلاد

انظر: المفصل ٧٧، والأشموني ١/٢٥٦، والرضي على الكافية ١/٢٦٠، وشرح جمل الزجاجي، لابن عصفور ٢/٢٧٠، وشرح الأشموني ١/٢٥٦، والمقتضب ٤/٣٦٢.

(٣) عن غير المبرد وابن كيسان. انظر: الرضي على الكافية ١/٢٥٨، وأوضح المسالك ٢/٥.

(٤) انظر: شرح الأشموني ١/٢٥٦، والمقتضب ٤/٣٦٣، والكتاب ٢٩٧.

والتقدير: «**قضية ولا مثل أبي حسن لها**»، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، ولا شك أن مثل: «**أبي حسن**» نكرة؛ لأن «**مثل**» لا [تكتسب][1] من المضاف إليه التعرف كما يجيء، فإذا كررت «**لا**» من غير فصل، نحو «**لا حول ولا قوة إلا بالله**»، جاز في الاسم خمسة أوجه[2]:

أحدها: بناء الاسمين معًا على الفتح نحو «**لا حولَ ولا قوةَ**»، فكل واحد منهما جملة مستقلة، وخبرها محذوف، أي لا حول إلا بالله، ولا قوة إلا بالله.

وثانيها: بناء الأول على الفتح، ونصب الثاني عطفًا على لفظ الأول، و«**لا**» زائدة: قال:

لا نسبَ اليومَ ولا خُلَّةَ اتَّسعَ الخرقُ على الرَّاقعِ[3]

وثالثها: بناء الأول على الفتح ورفع الثاني؛ إما بالعطف على موضع (لا) مع اسمها لأنهما في محل الابتداء، أو أنها بمعنى: ليس، أي لا حول لنا وليس قوةٌ إلا بالله، قال:

لا أمَّ لي إن كان ذاكَ ولا أبُ[4]

---

(١) غير واضحة في الأصل.

(٢) انظر: شرح الأشموني ١/٢٦٠، وأوضح المسالك ٢/١٤، والرضي على الكافية ١/٢٦٠، والكتاب ٢/٢٩٢.

(٣) من السريع، لأنس بن العباس بن مرداس في الكتاب ٢/٢٨٥؛ ٣٠٩، وشرح شواهد المغنى ١/٦٠١؛ ٩٢٤، وأصول ابن السراج ١/٤٢٠٣ ولفظه: (الراتق)؛ ٣/٤٤٦، وشرح شواهد العيني ١/٢٦١ لأنس كما في الكتاب ولأبي عامر جد العباس، ونسبه صاحب اللسان (قمر) ٦/٤٢٨ لأبي عامر، وغير منسوب في تخليص الشواهد ٤٠٥، والتبصرة التذكرة ٣٨٩ وضرائر الشعر، للقزاز ١١٨، وابن يعيش ٢/١٠١؛ ١١٣؛ ٩/١٣٨، وهمع الهوامع ٥/٢٨٨؛ ٦/٢٢٤. وصدره في مغني اللبيب ٢/١٥٤، وشرح الأشموني ١/٢٦١ ولفظه: (اتسع الخرق على الراتق). وقال سيبويه: (وأما يونس فزعم أنه نونه مضطرًا، وزعم أن قوله: لا نسب اليوم ولا خلة على الاضطرار، وأما غيره فوجهه على ما ذكرت له والذي قال مذهب).

(٤) هذا عجز بيت من الكامل وصدره: (هذا وجدكم الصغار بعينه)، وينسب لرجل من مذحج في الكتاب ٢/ ٢٩١-٢٩٢ وفي اللسان (حيس) ٧/٣٦٢: (وقال ابن أحمر الكناني، وقيل هو لزرافة الباهلي)، وذكر البيت، وفي شرح شواهد العيني ١/٢٦٠: (نسبه سيبويه في كتابه إلى رجل مذحج وأبو رياش إلى همام بن مرة، وزعم ابن الأعرابي أنه لرجل من بني عبد مناة قبل الإسلام بخمسمائة عام، وقال الحاتمي هو ابن أحمر، والأصفهاني هو لضمرة بن جابر وشرح شواهد المغنى ٩٢١-٩٢٢ وانظر تفصيل الخلاف في نسبته هناك، وبدون نسبة في الجمل ٢٣٩ والحجة، لأبي علي الفارسي ١٤١ وأوضح المسالك ٢/١٦ وأصول ابن السراج ١/٣٨٦ والتبصرة والتذكرة ٣٨٩.

ورابعها: رفعهما معًا؛ كقولك: «**لا حولٌ ولا قوةٌ**»؛ وذلك إما ليكون الجواب مطابقًا للسؤال، وهو: أحول لله أم قوةٌ ؟، أو على أنها بمعنى ليس فيهما.

وخامسها: رفع الأول على أنها بمعنى ليس، وهو ضعيف، وفتح الثاني على أنه مبني على الفتح؛ إما لأن شرط رفع ما يليها التكرير، ولا تكرير هنا، أو لأن استعمال «**لا**» بمعنى ليس ضعيفٌ. وإذا دخلت الهمزة على «**لا**» التي لنفي الجنس لم يبطل عملها؛ لأن همزة الاستفهام لا تغير عمل العامل، كما في «**لم**»؛ **كقولك: ألم يقم زيد ؟ قال الشاعر:**

نَحارِ بنَ كعب ألا أحلامَ تزجرُكم[1]

ببناء «**أحلام**» على الفتح، ويكون معناها مع الهمزة حينئذ الاستفهام نحو «**ألا رجل في الدار**»، والعرض نحو «**ألا نزولَ عندنا**» أو النفي نحو «**ألا ماء أشربه**»، فيبنى «**رجل**» و«**نزول**»، وما في هذه المواضع مع «**لا**» على الفتح، كما كان قبل دخول الهمزة، وأما قول الشاعر:

ألا رجلًا جزاه اللّه خيرًا يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تَبِيتُ[2]

فـ«**رجل**» منصوب بفعل مضمر، أي: ألا ترونني رجلًا!! و«**ألا**» في هذا الموضع للتحضيض بمنزلة «**هلّا ترونني رجلًا!!**».

ونعت المبني إن كان نعتًا أوّلًا مفردًا يلي المنعوت يجوز «**فيه**»[3]: بناؤه على الفتح، نحو«لا رجلَ ظريفَ؛ لأن الموصوف والصفة كالشيء الواحد[4]، ويجوز إعرابه بالرفع

---

(١) من البسيط، لحسان بن ثابت في ديوانه ١٧٨، والجمل ١٦٩، وابن يعيش ١٠٢/٢. وعجزه: (**عنا وأنتم من الجوف الجماخير**)، وبدون نسبه في الحجة لأبي علي الفارسي ٢٢٩/١، وأصول ابن السراج ٣٩٦/١، والمقتضب ٢٣٣/٤.

(٢) من الوافر لعمرو بن قعاس أو قنعاس المرادي، وكذا قال العيني في شرحه للشواهد ٢٦٨/١ والخزانة ٥١/٣ وهو بدون نسبة في الأشموني ٢٦٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٧١/٢، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٤١٥، ومغني اللبيب ٦٦/١؛ ١٥٤/٢، وأصول ابن السراج ٣٩٨/١، وابن يعيش ١٠١/٢؛ ٨٠/٩، والنوادر ٥٦، وصدره بدون نسبة في المفصل٨٥.

(٣) غير واضحة في الأصل.

(٤) مذهب السيرافي وابن برهان أن الموصوف مركب مع صفته قبل دخول (لا) التي تعمل في محلها كما تعمل في خمسة عشر. الرضي على الكافية ٢٦٢/١- ٢٦٣، والمقتضب ٣٦٧/٤، والكتاب ٢٨٨/٢- ٢٨٩، واللباب ٢٣٤/١.

حملًا على محل المبني نحو: «**لا رجلَ ظريفٌ**»؛ لأن «**لا**» مع المبني في محل الرفع بالابتداء، ويجوز إعرابه بالنصب حملًا على لفظه، نحو: «**لا رجلَ ظريفًا**».

واحترز بقوله: «**نعت المبني**» عن نعت المعرب؛ فإنه لا يكون إلا معربًا منصوبًا، نحو «**لا غلام رجلٍ ظريفًا في الدار**».

وبقوله: «**أولًا**» عن النعت الثاني وما بعده؛ لأنه لا يكون إلا معربًا؛ نحو «**لا رجل ظريف غافلًا، وغافل في الدار**».

وبقوله: «**مفردًا**» عن النعت المضاف، نحو «**لا رجل ذو مال**»؛ لأن اسم «**لا**» إذا كان مضافًا تعين إعرابه، فنعته إذا كان مضافًا كان أولى بالإعراب.

وبقوله: «**يلي المنعوت**» عن النعت الذي يفصل بينه وبين المنعوت فاصل[1]؛ نحو «**لا رجل في الدار ظريفٌ وظريفًا**» فإنه لا يكون فيه إلا الإعراب.

ويجوز أن يعطف على لفظ المبني وعلى محله[2]؛ نحو «**لا غلامَ وجاريةٌ**»، برفع «**جارية**» على محل «**لا غلام**»، ونصبها على لفظه، ومما حمل على اللفظ قول الشاعر:

فلا أَبَ وابنًا مثلَ مَرْوَانَ وابنه[3]

مع جواز رفعه عطفًا على المحل، ولا فرق في ذلك بين أن يكرِّرَ «**لا**» أو لا يكرِّرها؛ كـ«**لا أَبَ وابنًا، ولا أبَ ولا ابنًا**»؛ فإن الحكم واحد في جوازه رفعه ونصبه، وكان القياس يقتضي وجوب البناء[4] في المعرف على اسم «**لا**» مثل: يا زيد ويا عمرو؛ فإن المعطوف الذي هو «**عمرو**» مبني على الضم ليس إلا؛ لكونه معطوفًا على المنادى المضموم؛ فالمعطوف على اسم «**لا**» مع تكريرها كان ينبغي أن يكون كذلك.

---

(١) الصحيح أنه في حال النصب يكون إعرابه حملًا على محل النكرة، وليس على لفظها؛ لأنه يمكن النظر إليها من جهتين: الأولى اللفظ، ويكون مبنيًا، والثانية المعنى أو المحل، ويكون منصوبًا. انظر: شرح الأشموني ٢٦٣/١.

(٢) انظر: اللباب ٢٣٦/١.

(٣) من الطويل، وهو للربيع بن ضبع الفزاري. في شرح شواهد المغني ٤١٣؛ ٤١٤، والخزانة ٧٦/٤؛ ٦٨، وشرح شواهد الإيضاح ٢٠٧، والمقاصد النحوية ٣٥٥/٢، وللفرزدق أو لرجل من عبد مناة في الدرر ١٩٨/٢، وبلا نسبة في ابن يعيش ١٠١/٢؛ ١١٠، والدرر ١٩٨/٢، والهمع ٢٨٧/٥، والرضي على الكافية ٢٦٠/١ ٧٩، والأشموني ٣٦٤/١، وأوضح المسالك ٢٢/٢، وعجزه: (إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا).

(٤) وحكى الأخفش على سبيل الشذوذ: (لا رجلَ وامرأةَ) بالفتح. انظر: أوضح المسالك ٣٢/٢.

والنكرة المفردة إذا ذُكر بعدها ما يصح إضافتها إليه، وفُصل بينهما باللام المضيفة، نحو «**لا أبَ لزيد ولا غلامين لك**»، ففيه لغتان:

فالأولى: وهي الفصيحة، أن تبقى النكرة على بنائها؛ فتقول: «**لا أبَ لك ولا غلامين لك**» بثبوت نحو نون التثنية، وحذف الألف من «**أب**».

واللغة الثانية: أن تعطى حكم المضاف؛ لمشاركتها للمضاف في أصل المعنى، فيقال: «**لا غُلامَيْ له**» بسقوط النون وما أشبهها، تشبيهًا لهذه النكرة بالمضاف؛ لمشاركتها له في أصل معناه؛ لأن معنى قولك: «**غلام زيد**» غلام لزيد، فلما شبهت به أجريت مجراه في الأحكام[1] المذكورة، واعلم أن نحو: «**لا أبًا له ولا غلامي له**»، ليس بمضاف إلى الضمير، كما ذهب إلى ذلك سيبويه[2] من أنه مضاف إلى الهاء، واللام زائدة لتأكيد الإضافة؛ لفساد المعنى؛ إذ يبقى معناه «**لا أباه**» فتبقى لا بلا خبر، وتعمل في المعارف، وهو غير جائز.

وعلى هذه اللغة الثانية ما يأتي لفظ هذه النكرة مثل لفظ المضاف في أي موضع وجد، لكن يظهر أثر هذه اللغة الثانية في الأسماء الخمسة وهي: «**أبوه وأخوه وحموه وهنوه وفوه**»، وأما «**ذو**» فلا تجرى هذا المجرى[3]، ويظهر أيضًا في التثنية والجمع الصحيح؛ لأن إعراب الأسماء الخمسة مضافة في النصب بالألف، وفى الإفراد بالفتح، وإعراب التثنية والجمع المذكر في الإضافة بسقوط نونه، وفى الإفراد بثبوتها.

قال ابن الحاجب[4]: والظاهر أن جمع المؤنث الصحيح كذلك؛ فإن تنوينه يحذف في الإضافة، كذلك: «**ضارباتك**»، وبنيت في الإفراد نحو: «**لا ضاربات في الدار**».

---

(١) مكرر في الأصل.

(٢) انظر الكتاب: ٢/٢٧٩، وفى الرضي ١/٢٦٥: ثم اعلم أن مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة أن هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى، فقيل لهم اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف إليه، بل تقدر؟ أجابوا بأن اللام هنا أيضًا مقدرة، هذه الظاهرة تأكيد لتلك المقدرة كـ«تيم» الثاني في "يا تيم عدى"، على مذهب من قال إن تيم الأول مضاف إلى عدى الظاهر، فيكون الفصل بين المضاف والمضاف إليه كـ: لا فصل. انظر: المفصل ٧٨، والرضي على الكافية ١/٢٦٥، واللباب ١/٢٤٠.

(٣) وذلك لأنها لا تخلو من أن تكون مضافة إلى اسم ظاهر.

(٤) انظر: الرضي على الكافية ١/٢٦٥.

فتقول على هذه اللغة الثانية: «**لا أبا لزيد**»، وكذلك «**لا أخَا لزيد ولا هنَا ولا حمَا ولا فَا لزيد ولا ناصحي لخالد ولا ضاربات لزيد**»، فثبتت الألف في الأسماء الخمسة، كما تقول: «**رأيت أبا زيد وأخاه**»، إلى آخرها، وتسقط نون التثنية في قولك: «**لا ناصحَيْ خالد**»، كما تقول «**رأيت ناصِحَيْ خالد**»، وكذلك تسقط نون الجمع في قولك: «**لا ناصحي خالد**»، كما تقول: «**رأيت ناصحي خالد**»، وكذلك تسقط تنوين جمع المؤنث في قولك: «**لا ضاربات لزيد**»، كما تقول: «**رأيت ضارباتك**».

وغير الأسماء الخمسة والتثنية والجمع السالم لا يختلف لفظه في اللغتين، ألا ترى أنك إذا قلت: «**لا غلام لزيد**»، وقدَّرته مفردًا، وجبتْ له الفتحة؛ لوجوب بنائه على ما ينصب به، وإذا شبَّهته بالمضاف أعربته بالنصب وهو مضاف، فلم يكن له غير الفتحة، ولكن تقدَّر في لغة الإفراد الفتحة للبناء، وفي لغة التشبيه بالمضاف فتحة إعراب بالنصب، وإن ذكر بعد النكرة ما لم يصح إضافتها إليه نحو «**لا أب فيها**»، و«**لا رقيبين عليها**»، ولم يكن فيه إلا البناء، وسقطت لغة التشبيه بالمضاف؛ لزوال اللام المقتضية للتشبيه بالمضاف.

واعلم أنه يجوز حذف اسم لا في مثل «**لا عليك**»، أي: «**لا بأس عليك**».

ذِكر خبر «ما» و«لا» المشبهتين بليس

وهو سابع المنصوبات المشبهات بالمفعول، وهو الذي يخبر به بعد دخولهما، وينصب في لغة أهل الحجاز، قال تعالى: ﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[1]، وبنو تميم لا يُعملونهما لعدم اختصاصهما؛ أي لدخولهما على الاسم والفعل، ويبطل عمل «ما» و«لا» في أشياء:

أحدها: إذا انتقض النفي بـ«**إلا**»[2]، نحو«**ما زيد إلا قائم**»، ولا رجل إلا أفضل منك؛ لفقد ما عملتا لأجله وهو النفي.

---

(١) سورة يوسف ٣١/١٢.

(٢) مذهب يونس أنه يجوز نصب الخبر حينئذ مطلقًا، وذهب الفراء إلى أنه يجوز نصب الخبر بشرط كونه وصفًا، أما الكوفيون فاشترطوا كونه الخبر مؤولًا نحو: ما زيد إلا أسدًا.
انظر: الرضي على الكافية ٢٦٧/١.

وثانيها: إذا تقدم خبرها على اسمها[١]؛ نحو «**ما قائم زيد**»؛ لضعفها في العمل.

وثالثها: إذا زيدت «**إنْ**» بعد «ما»، نحو: ما إنْ زيد قائم؛ لضعف عملها بالفصل بينها وبين معمولها، ومنه قوله:

فما إنْ طِبُّنَا جُبْنٌ ولكِنْ ... مَنَايانا وَدَوْلَةُ آخَرِينا[٢]

وإذا عطف على خبر «ما» و«لا» بحرف عطف موجب، نحو «بل» و«لكن» بطل عملهما في المعطوف؛ لبطلان النفي الذي هو سبب عملهما، ووجب الرفع حملًا على محل خبر «ما» و«لا» من حيث هو خبر المبتدأ في الأصل، نحو: «ما أنت مخالفًا بل طائع»، «ولكن طائع»، و«ما زيد قائمًا بل قاعد».

ذِكر المجرورات

المجرور[٣] ما اشتمل على عَلَمِ المضاف إليه[٤]، وهو قسمان:

أحدهما: مجرور بحرف الجر، وسيأتي[٥] في قسم الحرف.

---

(١) رأى البصرة المنع مطلقًا، وذهب ابن عصفور إلى جواز التقديم مع العمل إذا كان الخبر ظرفًا، أو جارًا ومجرورًا وذهب الفراء إلى أن تقديم الخبر يبطل العمل مطلقًا، وعليه الجرمي، وهو لغة من لغات العرب.انظر: الرضي على الكافية ٢٦٧/١، وشرح الأشموني ٢٠٣/١، والإرشاد إلى علم الإعراب ١٥٩، والمقتضب ١٨٨/٤، واللباب ١٧٥/١.

(٢) من الوافر، ويروى لفروة بن مسيك في السيرة النبوية ٤٣٠/٤، وشرح شواهد المغنى ٨١، والكامل ٢٤١/١، والصاحبي لابن فارس ١٠٣، وذكر أنه يروى كذلك لعمرو بن قعاس والوحشيات لأبي تمام ٢٨.٢٧ وأصول ابن السراج ٢٣٦/١، وغير منسوب في المقتضب ٥١/١؛ ٣٦٤/٢، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٢٧٨، وإصلاح الخلل لابن السيد ٣٧٦، والرضي ٢٤٦/١، ومغني اللبيب ٢٣/١، والكتاب ١٥٣/٣؛ ٤/ ٢٢١، والمحتسب ٩٢/١، وابن يعيش ٢٠/٥، والتبصرة والتذكرة ٤٥٩ وصدره في التبيين ٣٩٣ والهمع ٢/ ١١١ وأصول ابن السراج ١٩٦/٢. وطبنا: بكسر الطاء العادة أو العلة، والجبن: خلاف الشجاعة.

(٣) في الأشباه والنظائر ٨٩/٢: (الجر من عبارات البصريين، والخفض من عبارات الكوفيين، ذكره ابن الخباز وغيره).

(٤) الإضافة في اللغة تعنى مطلق الإسناد، وفى اصطلاح النحاة: إسناد اسم إلى غيره على تنزيل الثاني من الأول منزلة التنوين أو ما يقوم مقامه.انظر: شرح الرضي على الكافية ٢٧١/١.

(٥) هذا الكتاب ٦٩/٢.

والثاني: المضاف إليه، وهو: كل اسم ملفوظ[١] أو مقدَّر نُسب إليه شيء بواسطة حرف جرٍّ لفظًا أو تقديرًا مرادًا[٢]، فمثال الاسم الملفوظ: «**زيد**» في «**غلام زيد**»، والمقدر في نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ﴾[٣]؛ إذ تقديره: يوم قيام الروح، وقوله: «**نسب إليه شيء بواسطة حرف الجر**»، احتراز عن الإضافة اللفظية، مثل «**زيدٌ ضاربُ عمرو**»؛ فإن المضاف إليه فيها نسب إليه المضاف الذي هو الصفة لا بواسطة حرف جر، وقوله: «**لفظًا أو تقديرًا**» تفصيل لحرف الجر؛ فاللفظي نحو «**مررت بزيد**»، و«**أنا مارٌّ بزيد**»، والتقدير نحو اللام في «**غلام زيد**»، و«**مِنْ**» في «**خاتم فضة**». وشرط المضاف إليه المجرور بواسطة حرف الجر[٤] التقديري أن يكون مضافه اسمًا حُذِفَ تنوينه، أو ما يقوم مقام التنوين لأجل الإضافة. وقوله: «**مرادًا**»، احتراز عن الظرف، نحو «**صمت يوم الجمعة**»؛ لأن يوم الجمعة نسب إليه شيء، وهو «**صمت**» بواسطة حرف الجر، وهو «**في**»، وليس ذلك الحرف مرادًا، وإلا كان «**يوم الجمعة**» مجرورًا، لا يقال قولكم إن المضاف إليه لا يكون إلا اسمًا لفظًا أو تقديرًا، وقد أضيف نحو: «**حيث**» و«**إذا**» إلى الجمل، في قولكم: جلست حيث جلس زيد، وليست الجملة اسمًا، لا لفظًا ولا تقديرًا؛ لأنا نقول: إن هذه الجملة مؤولة بالاسم المفرد؛ إذ تقديره: جلست حيث جلوس زيد؛ أي مكان جلوسه.

والإضافة نوعان: معنوية ولفظية.

ذِكر الإضافة المعنوية

وهي أن يكون المضافُ غيرَ صفة مضافة إلى معمولها[٥]، وهو على ثلاثة ...

---

(١) على أن هناك ظروفًا لا تضاف إلا إلى الجمل مثل (حيث) و(إذا) الشرطية، و(آية) بمعنى علامة، و(ذو) في اذهب بذي تسلم. انظر: المفصل ٩٦-٩٩، وفقه اللغة، للثعالبي ٢٠٩، والجامع الصغير لابن هشام ١٤٤-١٤٥، والأشباه والنظائر ٢/٩٢، والجامي على الكافية ١٧٥، والمقتضب ٤/٣٤٧، والإرشاد إلى علم الإعراب ٣٣٨.

(٢) انظر: الرضي على الكافية ١/٢٧٢.

(٣) سورة النبأ ٧٨/٣٨.

(٤) يتفق أبو الفداء مع الزجاج في أن المضاف أليه يجر بحرف الجر المقدر، على حين ذهب سيبويه إلى أن المضاف إليه يجر بالمضاف. انظر: الكتاب ١/٤١٩-٤٢١، والرضي ١/٢٧٢ وأوضح المسالك ٣/٨٤، والأشموني ١/ ٤٨٩، والارتشاف ٤/١٧٩٩، وما ينصرف وما لا ينصرف ٦، والإرشاد إلى علم الإعراب ٣٢٥.

(٥) انظر: الرضي على الكافية ١/٢٧٣.

أضرب[١]:

أحدها بمعنى «**من**»[٢]، وشرطها أن يكون المضاف نوع المضاف إليه، نحو «**خاتم فضةٍ**» و«**باب ساجٍ**».

وثانيها بمعنى «**في**» وشرطها أن يكون المضاف اسمًا مضافًا إلى ظرفه، نحو «**ضرب اليوم**»، و«**مكر الليل**»، وهو قليل[٣].

وثالثها: بمعنى اللام، وهو ما عدا هذين القسمين؛ نحو «**غلامُ زيدٍ**» و«**غلامُهُ**»، والفرق بين الإضافة بمعنى اللام ومعنى «**مِنْ**»، أن التي بمعنى اللام لا يصح الإخبار بأحد الاسمين عن الآخر، ولا يكون المضاف نوعًا من المضاف إليه، ولا يجوز أن ينتصب المضاف إليه على التمييز من المضاف، والتي بمعنى «**مِنْ**» على العكس من ذلك كله.

وشرط الإضافة أن يكون المضاف خاليًا عن التعريف، وأجاز الكوفيون: «**الخمسةُ الأثوابِ**»، ونحوه من العدد، ومنعه البصريون كغيره[٤]؛ لأنه لو أضيف المعرف إلى معرفة كان جمعًا بين تعريفين، وإن أضيف إلى نكرة حصل من المعرفة، تعيين المسمى، ومن النكرة عدم تعيينه فيتنافيان، قال ذو الرمة:

وَهَلْ يَرْجِعُ التسليمَ أو يكشِفُ العمى ثلاثُ الأثافي والديارُ البلاقِعُ[٥]

وكذلك حكم إضافة العدد، تقول: «**مائة الدرهمِ**» و«**مائتا الدينار**» و«**ثلاثة مائةِ الدرهمِ**» و«**ألف الرجلِ**» و«**ثلاثة آلافِ الرجلِ**»، وعلى ذلك جميع ما هو من هذا الباب.

---

(١) تبع المؤلف ابن مالك في قوله بأن الإضافة تجيء على أحد ثلاثة أضرب، وذهب أبو إسحاق الزجاج وابن الضائع إلى أن الإضافة تكون على معنى اللام فقط، ذهب أبو حيان إلى أن الإضافة لا تكون على معنى حرف أصلًا. انظر الرضي على الكافية ٢٧٣/١، والأشموني ٤٨٨/١، والمقتضب ١٤٣/٤، والخصائص ٢٦/٣، والإرشاد إلى علم الإعراب ٣٢٥، واللباب ٣٨٨/١.

(٢) و(من) هنا لبيان الجنس.

(٣) ولهذا لم يذكره كثير من النحويين. انظر: الإرشاد إلى علم الإعراب ٣٢٦.

(٤) في المفصل ٨٣ وذلك بمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء، وانظر النص في الأشموني ١/ ١٤٤، والرضي على الكافية ٢٧٣/١، والإرشاد إلى علم الإعراب ٣٢٦.

(٥) من الطويل في درة الغواص ٥٦ ولفظه «العنا» بدلًا من «العمى» وشرح التسهيل، لابن مالك ١١٥/٢-١١٦ / ١٦٦، والجمل ٤٠٨/١٢٩، وديوانه ١٢٧٤، والمقتضب ١٧٦/٢؛ ١٧٩/٣؛ ١٤٤/٤، والخزانة ٢١٣/١، والمفصل ٨٤.

ذِكر الإضافة اللفظية

وهي أن يكون المضاف صفة مضافة إلى ما كان معمولًا لها[١]، مثل «**عمرو ضارب زيد**» و«**عظيم الحظ**» و«**حَسَنُ الوجه**»، وأصله: ضاربٌ زيدًا، وعظيمٌ حظه، وَحَسَنٌ وجهُهُ، والمعنى في الإضافة اللفظية على ما كان عليه لو لم يضف؛ لأنها لا تفيد غير تخفيف اللفظ، وهو حذف التنوين أو ما يقوم مقامه، واحترز بقوله: «**صفة مضافة إلى**» من الصفة المضافة إلى غير معمولها؛ نحو: «**مصارع مضر**» فإن إضافته معنوية؛ لأن «**مضر**» ليس بمعمول «**مصارع**»، وكذلك المصدر المضاف إلى الفاعل أو المفعول إضافة معنوية؛ لأن المصدر ليس بصفة، نحو «**دق القَصّار الثوب أو دق الثوب القَصَّار**»، وكذلك نحو «**هذا مضروب زيد وضارب زيد أمس، وزيد أفضل القوم**»؛ فإن ذلك كله إضافة معنوية؛ لأن المراد بالصفة المضافة إلى معمولها أن المضاف كان رافعًا أو ناصبًا للمضاف إليه قبل الإضافة، ومعلومٌ أن هذه الصفة ليست كذلك؛ لأن «**ضارب**» شرطُ عمله أن يكون للحال أو للاستقبال، فإذا قلت: «أمس»، انتفى عمله، وأما «**مضروب**» و«**أفضل**» فإنهما أيضًا لم يكونا رافعَيْنِ ولا ناصبين للمضاف إليه قبل الإضافة[٢].

والإضافة اللفظية لا تفيد تعريفًا؛ لأنه يجوز جعل المضاف إضافةً لفظيةً صفة للنكرة دون المعرفة؛ نحو «**مررت برجل حسن الوجه**» و«**برجل ضارب زيد**» فلولا أنه نكرة لما وصف به النكرة، ويمتنع أن يوصف به المعرفة، فلا يقال: «**مررت بزيد ضارب عمرو**»، على أن كون صفة «**ضارب عمرو**»، ولو كان معرفة لوصف به المعرفة.

ويجوز «**الضاربا زيد**» و«**الضاربو زيد**»[٣]، .....

---

(١) انظر: الرضي على الكافية ٢٧٧/١ وانظر أيضًا: الإرشاد إلى علم الإعراب ٣٤٩.

(٢) وذلك لأن النحاة أجمعوا على أن أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به. انظر: قطر الندى ٢٨٢، والأشموني ٦٠/٢.

(٣) في الكتاب ١٨٧/١: (وإذا قلت: هم الضاربوك، هما الضارباك، فالوجه فيه الجر؛ لأنك إذا كففت النون من هذه الأسماء في المُظهر كان الوجهُ الجرَّ إلا في قول من قال: الحانظو عورة العشيرة). انظر: المقتضب ١٤٥/٤، والرضي على الكافية ٢٨١/١.

وفي التنزيل: ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾[١]؛ لإفادته التخفيف، وهو حذف النون، ويمتنع: «**الضارب زيدٍ**»؛ لعدم وجود التخفيف بهذه الإضافة، والفرّاء جوّزه[٢]، قالوا[٣]: وللفراء أن يحتجّ بأن التنوين حُذِفَ للإضافة، وأن الألف واللام دخلت بعد الإضافة.

فإن قيل: فالواجب أن يمتنع «**الضارب الرجل**» كما امتنع «**الضارب زيد**»؛ لعدم التخفيف؛ فالجواب أن «**الضارب الرجل**» مشبه بـ«**الحسن الوجه**»[٤]، من حيث إن المضاف في الصورتين صفة والمضاف إليه معرفة باللام، وكذا إن قيل: إن «**الضاربك**» جائز، وهو مضاف إلى المضمر مع عدم التخفيف، فهو كـ«**الضارب زيد**»؛ فيجاب بأنه محمول على «**ضاربك**»، و«**ضاربك**» مضاف باتفاق[٥]، وتخفيفه تقديري؛ إذ لم ينطق باسم فاعل عامل نصبًا في مضمَر متصل؛ لأن اسم الفاعل لا يعمل نصبًا إلا إذا كان منونًا، ولو كان منونًا لا يمتنع اتصالُ الضمير به، ولكن يُقَدَّر أن أصله كان «**ضاربنك**» بتنوين اسم الفاعل، ثم حذف التنوين، وأضيف إضافة لفظية، فبقي «**ضاربك**»، فقد أفاد تخفيفًا تقديريًّا، ولما كان لم ينطق به، لم ينظر إلى التخفيف فيه.

---

(١) سورة الحج ٢٢/٣٥.

(٢) انظر: معاني القرآن ٢/٣٢٥.

(٣) وفي الرضي ١/٢٨٢: «ونسب ابن مالك إلى الفراء أنه يجيز إضافة نحو الضارب إلى المعرفة من العلم وغيره، أما إلى المنكر فلا، فعلى هذا له أن يقول: الضارب زيد يشابه: الحسن الوجه أيضًا من حيث كون المضاف إليه معرفًا، وإن اختلف التعريفان، والظاهر أن الفراء لا يفرق بين المعرَّف والمنكر كما نقل عن السيرافي، فإنه قال: (إن الفراء يجيز: هذا الضارب زيد وهذا الضارب رجل، ويزعم أن تأويله: هذا الهو ضارب رجل، فيجعل ما بعد الألف واللام جملة اسمية في التقدير، ولا يوجب كون صلة الألف واللام فعلية كما هو المشهور عند النحاة».

(٤) في الكتاب ١/١٨٢: «وقد قال قوم من العرب تُرْضَى عربيتهم: هذا الضارب الرجل؛ شبهوه بالحسن الوجه».

(٥) للنحاة في مثل هذا ثلاثة آراء:

الأول: مذهب المبرد والزمخشري والرماني، وهو أن الضمير في موضع خفض.

الثاني: مذهب سيبويه، والضمير عنده في «الضاربك» في موضع نصب، وفي «ضاربك» في موضع خفض، ويجوز في «الضاربك» و«الضاربوك» الوجهان.

الثالث: مذهب الأخفش وهشام أن الضمير في موضع نصب. انظر: الكتاب ١/١٨٧ والمفصل ٨٢-٨٣، والرضي ١/٢٨٣ - ٢٨٤، وأوضح المسالك ٣/٩٩-١٠١، والأشموني ١/٤٩٨، والإرشاد إلى علم الإعراب ٣٥٢.

ذِكر ما يمتنع إضافته

لا يجوز إضافة الصفة إلى موصوفها[١]، فلا يقال في«رجلٌ قائمٌ»: «**رجلُ قائمٍ**»؛ لأن الصفة اسمٌ منسوب إلى ما قبله[٢]، والمضاف منسوب إلى ما بعده، فيتنافيان، فكذلك عكسه، فلا يستقيم في الصورتين تقديرُ حرف الجر، وما ورد في إضافة الصفة إلى الموصوف في قولهم «**أخلاقُ ثيابٍ**» فمؤول عند البصريين، وهو أنهم قالوا: «**ثيابٌ أخلاقٌ**»، فحذفوا الموصوف، فبقي «**أخلاق**» محتملًا أن يكون ثيابًا أو غيرهما، فأضافوه إلى ما يبينه[٣]، كإضافة «**ثوب**» إلى «**خز**»، وكذلك ما أشبهه؛ نحو «**سحق عمامة**» و«**جرد قطيفة**»، وقولهم: «**مسجد الجامع**»، ظاهرٌ في إضافة الموصوف إلى صفته، وتأويلُه بالوقت، أي مسجد الوقت الجامع، فحُذِف الوقتُ، وأضيف الجامع إلى صفة الوقتِ، وكذلك ما أشبهه مثل «**جانب الغربي**»، و«**بقلة الحمقاء**» مؤول بجانب المكان الغربي، وبقلة الحبة الحمقاء؛ لأنه كما توصف البقلة بالحمقاء توصف الحبة التي تُنبتها.

ولا يضاف أحدُ الاسمين المماثلين في العموم والخصوص إلى الآخر[٤]؛ لعدم الفائدة؛ نحو «**ليث أسد**» في الأعيان، و«**جيشَ منعٍ**» في المعاني، وكذلك المتساويان كـ«**الإنسان والناطق**»، بخلاف: «**كل الدراهم**» فإنهما ليسا بمتماثلين؛ لأن المضاف إليه وهو «**الدراهم**» أخصُّ من المضاف الذي هو «**كل**»، فيكون ذلك من قبيل إضافة العام إلى الخاص، فيختص المضاف بالمضاف إليه فيفيد، وكذلك «**عين الشيء**»؛ فإن ذلك الشيء

---

(١) انظر: شرح الأشموني ٥٠٢/١، والرضي على الكافية ٢٨٥/١، والإرشاد إلى علم الإعراب ٣٢٤، والإنصاف ٣٥٢، وائتلاف النصرة ٥٤، والبيان ٤٥/٢-٤٦، والإيضاح ٤١٤/١-٤١٥.

(٢) وذهب بعض النحاة إلى إضافة الصفة إلى الموصوف، وأنكر ذلك أبو علي.انظر: الارتشاف ١٨٠٨/٤.

(٣) انظر: شرح الأشموني ٥٠٢/١ والرضي على الكافية ٢٨٧/١ وارتشاف الضرب ١٨٠٦/٤ واللباب ٣٩١/١.

(٤) وذلك لأن الغرض من الإضافة هو تعريف المضاف أو تخصيصه، والشيء لا يعرف بنفسه ولا يتخصص، وهو ما قال به البصريون، وجوز الكوفيون وابن مالك غير ذلك.
انظر: المفصل ٨٢، والرضي على الكافية ٢٨٧-٢٨٨، والإرشاد إلى علم الإعراب ٣٣٣.

المضاف إليه العين أخصُّ من العين[١]؛ لأنه إما ذهب أو شخص أو معنى أو عين ذلك، نحو: عين ذهب؛ فيصح لأنه من باب إضافة العام إلى الخاص كما ذكرنا[٢].

ذِكر إضافة الاسم الصحيح والملحق به

الاسم الصحيح[٣]: هو ما لم يكن حرفُ إعرابه ألفًا ولا ياءً خفيفة قبلها كسرة، والملحق[٤] بالاسم الصحيح: ما آخِرُهُ واوٌ أو ياءٌ قبلها ساكن، نحو «**دلو**» و«**ظبي**»، أو ياء مشددة، نحو «**كرسي**» و«**غبي**»؛ وإنما أجريت الواو والياء إذا سكن ما قبلها مجرى الصحيح؛ لأن ما قبلها ساكن؛ والساكن موقوف عليه، فوجب تحريك الياء والواو بعده؛ لأنها في حكم المبدوء، ولا يُبدأُ بالساكن.

فإذا أضيف الصحيح أو الملحق به إلى ياء المتكلم كسر آخره للمجانسة التي بين الكسرة والياء، وجاز في ياء المتكلم حال الإضافة الفتح والسكون، أما فتحها فقيل: لأنها اسم على حرف واحد، وسكونه إجحاف، فحرك قياسًا على أكثر الضمائر، نحو كاف الخطاب، وأما سكونها؛ فلأن الأصل في البناء السكون، فنقول: «**غلامي، ودلوي، وظبيي**»، بفتح الياء وسكونها[٥].

وأما الأسماء التي ليست صحيحة ولا ملحقة بالصحيحة فهي الأسماء المقصورة والمنقوصة كما سنذكر.

ذِكر إضافة المقصور والمنقوص

اعلم أن الاسم إما أن يكون صحيحًا أم ملحقًا به، أو لا يكون صحيحًا أو ملحقًا به، وقد مر حكم الصحيح والملحق به، وأما الذي لم يكن صحيحًا ولا ملحقًا به فآخره إما

---

(١) وأجاز الفراء ووافقه ابن الطراوة إضافة الشيء إلى ما بمعناه؛ لاختلاف اللفظين. ونقله عن الكوفيين. انظر: شرح الأشموني ١/٥٠٢-٥٠٣، والرضي على الكافية ١/٢٩١.

(٢) وكذلك تمتنع إضافة بعض الأسماء، كالمضمرات والإشارات. شرح الأشموني ١/٥٠٣.

(٣) انظر: الرضي على الكافية ١/٢٩٣.

(٤) الملحق بالصحيح هو الذي يكون إعرابه بالحركات الثلاث كالصحيح وفي آخره حرفُ علة. انظر: قواعد المطارحة ورقة ٣، والرضي على الكافية ١/٢٩٣.

(٥) انظر لمزيد من الحديث عن آراء النحويين في ذلك: الارتشاف ٤/١٨٤٧.

ألف أو ياء أو واو، أما ما آخره ألف، ويقال له المقصور، فإذا أضيف إلى المتكلم بقيت الألف، فنقول في «**عصا**» و«**رحا**» و«**مولى**» ونحو ذلك: عصاي ورحاي ومولاي[١]؛ قال الله تعالى: ﴿هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُا عَلَيْهَا﴾[٢]، وهذيل تقلب الألف في الإضافة إلى أصلها، وتدغمها في ياء المتكلم، فتقول: عصيّ ورحيّ، قال أبو ذؤيب[٣] الهذلي من قصيدة يرثي بها أولاده:

سَبَقُوا هَوَيَّ وأَعْنَقُوا لِهَواهُمُ فَتُخُرِّمُوا ولكلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ[٤]

إلا أن تكون الألف للتثنية فلا تقلبها، وبقيت بالاتفاق، نحو: «**غلاماي**» لما فيها من الدلالة على التثنية والرفع، وهذا الحكم إنما جاز في المعرب، وأما المبني، نحو «**لَدَى**» و«**عَلَى**»، فألفه تقلب ياء مطلقًا[٥].

وأما ما آخره ياء، والمراد به ما آخره ياء خفيفة قبلها كسرة، ويقال له المنقوص، فإذا أضيف إلى ياء المتكلم أدغمت ياؤه في ياء المتكلم، فتقول في «**قاضي**» ونحوه: «**قاضيّ**»، وكذا في مثناه ومجموعه؛ لأن نون التثنية والجمع تسقط في الإضافة، فإن لم تكن الياء الأولى ساكنة سكنت، ثم أدغمت في ياء المتكلم.

وأما ما آخره واو، ولا يكون إلا في رفع جمع المذكر السالم؛ نحو «**مسلمون**» و«**قاضون**»، فإذا أضيف إلى ياء المتكلم سقطت النون، بقي «**مسلموي**»، اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في ياء المتكلم، وأبدلت ضمة الميم كسرة، بقي «**مسلميّ**» و«**قاضيّ**»[٦].

وإنما خصصنا جمع المذكر السالم المرفوع بالذكر؛ لأنه ليس في كلامهم اسم معرب آخره واو قبلها ضمة لازمة.

---

(١) انظر وجوهًا أخرى لذلك في: الارتشاف ١٨٤٩/٤، والإرشاد إلى علم العرب ٣٤٥.

(٢) سورة طه ١٨/٢٠.

(٣) هو خويلد بن خالد بن محرث. انظر أخباره في: الأغاني ٥٨/٦.

(٤) من الكامل؛ وله في شرح أشعار الهذليين ٧/١، وأمالي بن الشجري ٤٢٩/١، وشرح شواهد العيني ٥٤٢/١ وغير منسوب في شرح الأشموني ٥٤٠/١ والتوطئة للشلوبيني ٢٥٣، والمقرب ٢١٧/١.

(٥) وبعض العرب يقول: لداي وعلاي. انظر: الارتشاف ١٨٥٠/٤.

(٦) انظر: الرضي على الكافية ٢٩٤/١، والارتشاف ١٨٤٧/٤، والإرشاد إلى علم العرب ٣٤٦.

واحترز بقوله[١]: «لازمة» عن «ذو»؛ لزوالها مع الألف في النصب، ومع الياء في الجر.

وإذا أضيفت الأسماء الخمسة إلى المتكلم قيل: أبي وأخي وحمي وهني وفي، وأجاز المبرد[٢]: «أخِيّ» و«أبِيّ»، بتشديد الياء؛ لأنه رد المحذوف من «أخ» و«أب»، فصار: «أخوي» و«أبوي»، استثقلت الكسرة على الواو، فحذفت، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت في ياء المتكلم.

واستشهد بقول الشاعر:

وأبيّ مالكِ ذو المجازِ بدارِ[٣]

وردُّوه بأن «أخيّ» و«أبيّ» بالتشديد جمع سلامة، وأصله: «أخون» و«أبون»، فحذفت النون للإضافة، وقلبت واو الجمع ياء، وأدغمت في ياء المتكلم على القياس، كما فعلوا في «مسلميّ».

واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر:

ضَرَبَت أَخِيكَ ضربةً لا جبان ضربت بمثلها قِدمًا أبيكا[٤]

أراد: أخينك وأبينك، فحذف النون للإضافة، فبقي «أخيك» و«أبيك».

وأما «ذو» فإنها لا تضاف إلى مضمر، ولا تقطع عن الإضافة؛ وإنما لم تضف «ذو» إلى المضمر؛ لأنها جعلت وصلة إلى الوصف باسم الجنس؛ نحو «مال» و«علم»[٥]، كما

---

(١) انظر: الرضي على الكافية ٢٩٧/١.

(٢) انظر: المقتضب ١٥٢/٣، والرضي على الكافية ٢٩٥/١، والمفصل ١٠٩، والارتشاف ١٨٥٤/٤، والإرشاد إلى علم العرب ٣٤٧.

(٣) من الكامل وصدره: (قدر أحلك ذا المجاز وقد أرى) وهو لمؤرج السلمي في الخزانة ٤٦٧/٤، ومعجم الأدباء ٢٠٠/١٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ٥٤، وغير منسوب في أمالي ابن الشجري ٢٣٦/٢، وشرح شواهد المغني ٨٦٢، وابن يعيش ٣٦/٣.

(٤) لم أعثر عليه في مصادري.

(٥) ويعلل الرضي في شرحه للكافية (٢٩٧/١) ذلك بقوله: (وإنما لم يقطع لأنه ليس مقصودًا بذاته، وإنما هو وصلة إلى جعل أسماء الأجناس صفة، وذلك أنهم أرادوا مثلًا أن يصفوا شخصًا بالذهب فلم يتأت لهم أن يقولوا: جاءني رجل ذهب، فجاءوا بـ(ذو)، وأضافوه إليه، فقالوا: ذو ذهب. وانظر: المقتضب ١٢٠/٣ والإرشاد إلى علم الإعراب ٣٤٧ . ٣٤٨.

جعلوا الذي وصلة إلى وصف المعارف بالجمل[١]، وهمزة الوصل وصلة إلى النطق بالساكن، والفاء وصلة إلى المجازاة بالجملة الاسمية[٢]، و«أيًّا» وصلة إلى نداء ما فيه اللام، والوصل في كلامهم كثير، فلما كان «ذو» وصلة إلى الوصل لم يكن وصفًا، بل ما بعدها هو الوصف، والمضمر لا يوصف، فلم يدخل على المضمر إلا شاذًّا نادرًا؛ نحو «**صَلِّ على محمد وذويه**» وكذا:

إنَّمَا يُعْرَف ذا الفضل بين الناسِ ذَوُوه[٣]

وإنما لم يقطع «ذو» عن الإضافة؛ لأنها وصلة إلى ما بعدها، وهو المقصود لا هي، فلو قطعت لخرجت عن وضعها.

وفي إضافة الفم لغتان: إحداهما «**فمي**»؛ لأنه في الإفراد «**فم**». والثانية: «**فِيّ**» وهو الفصيح؛ لأن ميم الفم أبدلت من الواو في الإفراد على ما سنذكره في قسم التصريف[٤].

وإذا زال الإفراد بالإضافة رجعت الواو، فصار «**فوي**»، فاجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، وكُسِر ما قبل الياء للمجانسة فصار «**فِيّ**».

وإذا قطعت هذه الأسماء عن الإضافة كان إعرابها بالحركات الثلاث[٥]، فتقول: «**ذا أخٌ وأبٌ وحمٌ وهنٌ وفمٌ**»، ورأيت أبًا وأخًا وحمًا وهنًا، ومررت بأخ وأب وحم وهن وفم، بفتح الفاء من «**فم**» على الأفصح ويجوز كسرها وضمها بتشديد الميم وتخفيفها.

---

(١) وإنما كان ذلك لأن الجملة لا تقع نعتًا للمعرفة؛ لأنها حسب تصور النحاة قائمة مقام النكرة. انظر: شرح الأشموني ٦٦/٢-٦٧.

(٢) وذلك لأن الشرط والجواب ينبغي أن يكونا نعلين، فوجب وصل الجواب بالفاء. انظر: مغني اللبيب ٤٣/٢.

(٣) البيت من مجزوء الرمل وهو بلا نسبة في الهمع ٥٠/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٤٢/٣، وشرح الكافية ٩٢٨/٢، والمساعد ٣٤٦/٢، وابن يعيش ٥٣/١، واللمحة البدرية ٢٠٤/٢، والارتشاف ١٦٤٧/٣ وروايته فيه (إنما يصطنع المعروف في الناس ذووه).

(٤) هذا الكتاب ٢٣٨/٢.

(٥) أما (ذو) فلا تكون إلا مضافة، فتعرب بالحروف لا بالحركات، على ما تقول النحاة. انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٣ والارتشاف ١٨١٥/٤.

وفي «حَم» لغات غير ما تقدم، منها أن تجرى مجرى «خبء»؛ تقول: «**حمؤ وحمؤك**» بالهمز فيهما، كما تقول: «**خبؤك**»، والخبء ما خبئ وخبء السماوات القطر، وخبء الأرض النبات، ومنها أن يجرى مجرى «**دلو**» و«**عصا**»، تقول «**حمو**» و«**حموك**» مثل «**عصا**» و«**عصاك**»، ويجوز في «**هن**» أن يجرى مجرى «**يد**»، تقول: «**هنك**»، كما تقول: «**يدك**»، فتخالف اللغة الأولى في الإضافة؛ لأن الأولى الإضافة «**هنوك**»، وأما في الإفراد فمتفقان في اللفظ؛ لأن كلا منهما «**هَن**».

ذِكر بقية الكلام على الإضافة

وهي عدة مسائل: منها أن الإضافة المعنوية بمعنى «**في**» لم يثبتها صاحب المفصل، ولذلك شرط إذهاب تقدير «**في**» حتى تبقى نسيًا منسيًا، وزعم أن الاسم مضاف إلى ظرفه بدون تقدير «**في**» يؤول؛ نحو: «**يا سارق الليلة أهل الدار**»، أنه سرق الليلة نفسها على سبيل المبالغة[١].

ومنها أن الإضافة المعنوية تفيد تعريفًا مع معرفة المضاف إليه إلا إذا توغل المضاف في الإبهام[٢]؛ نحو «**غير**» و«**شبه**» و«**مثل**» إلا إذا اشتهر المضاف بمغايرة المضاف إليه؛ نحو: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[٣]، أو بمماثلته نحو: «**مررت بزيد مثل عمرو**»، إذا اشتهر بمماثلته.

ومنها: أن شرط الإضافة المعنوية تجريد المضاف من التعريف؛ بأن تزال اللام من المعرف باللام، ويؤول العلم بواحد من الأمة المسماة به نحو: «**ربيعة الفرس**».

ومنها: ما ورد من إضافة الاسم إلى مماثله؛ نحو: «**سعيد كُرز**»[٤]، و«**زيد بطة**» بإضافة

---

(١) في الكتاب ١/١٧٥-١٧٦: (وتقول على هذا الحد: سرقت الليلة أهل الدار، كما قال: صيد عليه يومان، وولد ستون عامًا؛ فاللفظ يجرى على قوله: هذا معطى زيد درهمًا، والمعنى إنما هو في الليلة، وصيد عليه في اليومين، غير أنهم أوقعوا الفعل عليه لسعة الكلام. وانظر: المفصل ٨٢ وضرائر الشعر، للقزاز ٩٩ وأصول ابن السراج ١/١٩٥ ومعاني القرآن، للفراء ٢/٨٠ والحجة، لأبي علي ١٤.

(٢) وهو ما اصطلح النحاة على تسميته بالتخصيص؛ لأن الإضافة قد تفيد تعريفًا، وقد تفيد تخصيصًا، وقد لا تفيد شيئًا من ذلك، انظر: المفصل ٨٢ والإرشاد إلى علم الإعراب ٣٢٨.

(٣) سورة الفاتحة ١/٧.

(٤) كرز: لقب، وأصله لُحُوج الراعي الذي يحمل فيه متاعه، وقيل: هو الجوالق الصغيرة، وكرز الجمل: دحروجته. اللسان (كرز) ٧/٢٢٦، والصحاح (كرز) ٢/٨٨٩.

الاسم إلى اللقب، وهو مؤول بأن اللقب لما كان أشهر من الاسم، ينزل منزلة المجهول، والثاني منزلة المعلوم فتغايرا. ومنها: أن العامل في المضاف إليه، هو المضاف لا الحرف، ولا معناه، ليشتمل القبيلين، أعني المعنوية واللفظية.

ذِكر التوابع

وهو كل ثان بإعراب سابقه من جهة واحدة[١]، قوله: من جهة واحدة، يُخْرِجُ خبرَ المبتدأ والمفعول الثاني من «علمت» و«أعطيت»، والثالث من «أعلمت»[٢]، والمراد باتحاد الجهة: اشتراك التابع والمتبوع في الجهة التي تنسب إلى المتبوع؛ لأنك إذا قلت: «**ضرب زيد الجاهل عمرًا العاقل**»، كانت الصفة مشاركة للموصوف في جهة الفاعلية والمفعولية.

ذِكر النعت

وهو: تابع يدل على معنى في متبوعه أو متعلقه مطلقًا[٣]، قوله: تابع؛ كالجنس؛ لأنه يشمل جميع التوابع، قوله: يدل على معنى في متبوعه؛ كالفصل[٤]؛ فإنه يخرج جميع التوابع سوى النعت؛ لأن جميعها لا تدل على معنى في متبوعها، وقوله: مطلقًا، احتراز به عن الحال من المنصوب؛ لأنهما من غير المنصوب؛ لئلا يشتبه أنها ليست تابعة لذي حال في الإعراب، وذلك نحو «**ضربت زيدًا قائمًا**»؛ فإن قائمًا، وإن توهم فيه أنه تابع، يدل على

---

(١) انظر: الرضي على الكافية ١/٢٨٩.

(٢) يريد المؤلف بهذا أن التابع هو المشارك لما سبقه في إعرابه بحيث يكون حاصلًا ومتجددًا، وكلما تغير إعراب السابق تغير إعراب التابع، وبالتالي يخرج خبر المبتدأ؛ لأن تغير المبتدأ بدخول النواسخ لا يتغير الخبر بنفس تغيره، وكذلك المفعول الثاني من باب أعلمت، فإنه يتغير المفعول الأول بأن يكون نائبًا للفاعل، لا يتغير المفعول الثاني.

انظر: الرضي على الكافية ١/٢٩٨-٢٩٩، والجامع الصغير في النحو لابن هشام ١٨٣.

(٣) انظر: الرضي على الكافية ١/٣٠١.

(٤) الفصل في المنطق هو ما يقال في جواب أي شيء هو في ذاته؛ كالنطق بالنسبة للإنسان، فإنه إذا سئل عنه بأي شيء هو في ذاته كان الناطق جوابًا صحيحًا؛ لأنه يفصله ويميزه عما سواه من الكائنات التي تشاركه في الجنس.

معنى في متبوعه[١]، لكن لا يدل عليه مطلقًا، بل حال صدور الفعل عنه.

والنعت والوصف والصفة ألفاظ مترادفة[٢]، مثال النعت: جاءني رجل عالم، فعالم يدل على معنى، وهو العلم في متبوعه الذي هو «رجل»، واشترط بعضهم أن يكون النعت مشتقًّا، والصحيح أنه لا يجب ذلك؛ لأن نحو «**جاءني رجل تميمي أو علوي**» أو ذو مال، نعت لـ«**رجل**»، وليس مشتقًّا إلا بتأويل، نحو أن يقال في «**تميمي**» و«**علوي**» منسوب، وفي «**ذو مال**» صاحب مال[٣].

والنعت يفيد[٤] التخصيص إن كان للنكرة؛ نحو: «**جاءني رجل طويل**»، ويفيد التوضيح إن كان للمعرفة، نحو: «**جاءني زيدالطويل**» ويكون لمجرد الثناء، نحو «**بسم الله الرحمن الرحيم**»[٥]، ولمجرد الذم، نحو «**من الشيطان الرجيم**»، ويكون النعت أيضًا للترحم، نحو «**مررت**[٦] **بزيد المسكين**»، واعلم أنه يجيء أيضًا للتوكيد؛ كقوله تعالى: ﴿نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾[٧].

وتوصف النكرة بالجمل الخبرية، وتلزم الضمير، والخبرية هي التي تحتمل الصدق والكذب، وهي اسمية وفعلية وشرطية وظرفية[٨]؛ نحو: «**مررت برجل قائم**»؛ و«**رجل قام أبوه**» و«**رجل إن قام أبوه قمت**» و«**رجل في الدار**»؛ واختصت النكرة بذلك دون المعرفة؛ لكون الجملة نكرة، ووجوب مطابقة الموصوف الصفة في التعريف والتنكير، ولا

---

(١) انظر: في الرضي على الكافية ٢٠٣/١: (أقول قد خرج الحال عن الحد بقوله: تابع بزعمه؛ لأنه ليس بإعراب سابق من جهة واحدة).

(٢) الصفة تطلق باعتبارين: عام وخاص، والمراد بالعام كل لفظ فيه الوصفية جرى تابعًا أو لا، فيدخل فيه خبر المبتدأ والحال في نحو: (زيدٌ قائم)، وجاءني زيد راكبًا؛ إذ يقال هما وصفان، ونعني بالخاص ما فيه معنى الوصفية إذا جرى تابعًا؛ نحو: جاءني رجل ضار.
انظر: ابن يعيش ٤٧/٣ واللباب ٤٠٤/١.

(٣) انظر: الرضي على الكافية ٣٠٣/١ واللباب ٤٠٤/١، ٤٠٥.

(٤) انظر: الرضي على الكافية ٢٠٣/١ - ٣٣٠، والارتشاف ١٩٠٧/٤، واللباب ٤٠٤/١.

(٥) سورة الفاتحة ١/١.

(٦) زيادة لازمة.

(٧) سورة الحاقة ١٣/٦٩.

(٨) انظر: مغني اللبيب ٤٣/٢.

تكون الجملة الإنشائية صفة للنكرة؛ لأنها لا تكون خبرًا إلا بتأويل[١]، نحو قول الشاعر:

حتى إذا جاء الظَّلامُ المختلطْ
جاءوا بمذقٍ هل رأيتَ الذئبَ قطْ[٢]

فـ«هل رأيت الذئب قط» جملة إنشائية، وهي صفة لمَذْقٍ في موضع جر، والمعنى: جاءوا بمَذْقٍ لونه مثل لون الذئب لغيرته، والمَذْقُ اللبن الممزوج، وقيل التقدير: جاءوا بمذق مقول فيه عند رؤيته هذا القول.

واعلم أن الموصوف يوصف تارة باعتبار حاله؛ نحو «**مررت برجل عالم**»، وتارة باعتبار حال متعلقه[٣]، نحو «مررت برجل حسن غلامه منيع جاره ومؤدب غلمانه»، ومعنى وصف الشيء باعتبار حاله أن يوصف بالمعنى القائم به، ففي المثال المذكور: العلم معنى قائم بذات «**رجل**»، وأما وصفه بحال متعلقه فحال متعلقه هي المعنى القائم بذات متعلقه متعلق الموصوف؛ نحو «**غلامه**» في «**مرت برجل حسن غلامه**»، فـ«**حسن**» صفة لـ«**رجل**» في اللفظ، وهو في المعنى للغلام، وصار «**الغلام**» من متعلقات «**الرجل**»، بإضافته إلى ضميره العائد عليه، أعني على «**الرجل**»، وقد يكون المتعلق المذكور مفعولًا للصفة؛ نحو «**مررت برجل مخالط أباه داء**»، فالمتعلق، وهو «**أباه**»، مفعول للصفة التي هي مخالط.

والنعت الذي هو حال الموصوف تَبِيعُ الموصوف في عشرة أشياء: وهي الرفع والنصب

---

(١) انظر: الرضي على الكافية ٣٠٧/١، والإنصاف ٩٨.

(٢) من الرجز، وهو للعجاج في الخزانة ١٠٩/٢؛ ٣٠/٣؛ ٤٢/٥؛ ١٣٨/٦، وبدون نسبة في مغني اللبيب ١/ ١٩٩؛ ١٤٦/٢، وقال محمد الأمير بهامشه: (لأحد الرجاز كذا في شواهد السيوطي، وفي الشمني نسبته للعجاج)، ولفظه: (حتى إذا جن الظلام)، وأمالي ابن الشجري ٤٠٧/٢ ولفظه: (حتى إذا جن ..... جاءوا بضيح)، وشرح التسهيل ٣١١/٣ والإنصاف ٩٨ ولفظه: بضيح بدلًا من بمذق، وأوضح المسالك ٣١٠/٣، والمفصل ١١٥، والأشموني ٦٨/٢؛ ٢١٩، وذكر العيني أنه عُزِي للعجاج ولم يثبت، وأورد قبله: حتى إذا جنّ الظلام واختلط، وذكر رواية أخرى وهي: حتى إذا كان الظلام يختلط، وأسرار البلاغة ١٩٣/١، والمحتسب ١٦٥/٢ والفرق بين الحروف الخمسة ٣٠٦.

(٣) انظر: المقتضب ١٥٥/٤، والارتشاف ١٩١٠/٤ - ١٩١١، واللباب ٤٠٥/١.

والجر والتعريف والتنكير[١] والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، أي يجب موافقة الصفة للموصوف في هذه الأشياء، ولا يعنون أن العشرة تجتمع، لا يقال متضادة؛ وإنما يعنون أنه لابد من واحد من كل نوع من الرفع والنصب والجر أحدها، والتعريف والتنكير أحدهما، ومن الإفراد والتثنية والجمع وأحدها، ومن التذكير والتأنيث أحدهما.

والنعت الذي هو مجال متعلق الموصوف[٢] يتبع الموصوف في الخمس الأول، أي في اثنين من الخمس الأول، وهي: الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير، ولم يجعل تابعًا للموصوف في الخمس الباقية وهي: الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث[٣]، بل كان حكم النعت بالنظر إلى المتعلق بحكم الفعل؛ لأنه مسند إلى الظاهر الذي بعده، وكما أن الفعل إذا أسند إلى الظاهر الذي بعده يجب إفراده[٤]، فإذا كان الفاعل مذكرًا يجب تذكيره، وإذا كان الفاعل مؤنثًا حقيقيًا يجب تأنيثه، فكذلك الصفة؛ لأنها واقعة موقع الفعل وعامله عمله، فنقول: مررت بامرأة قائم أبوها، وبرجل قائمة امرأته، ومررت برجل قاعد غلامه، وبرجلين قاعد غلامهما، وبرجال قاعد غلمانهم، بإفراد «قاعد» مع كون فاعله جمعًا، وضَعُفَ «قام رجل قاعدون غلمانه»؛ لأنَّ «قاعدون» مثل «يقعدون» لفظًا ومعنى، فكما ضَعُفَ «قام رجل يقعدون غلمانه»، ضَعُفَ «قام رجل قاعدون غلمانه»، ولكن يجوز من غير ضعف أن يقال: «قام رجل قعود غلمانه»؛ لأن «قعود» ليس مثل يقعدون لفظًا.

فصل

والنظر في الوصف على أربعة أضرب؛ لأن اللفظ منه ما لا يوصف ولا يوصف به،

---

(١) مذهب الجمهور وجوب التبعية في التعريف والتنكير، وأجاز الأخفش نعت النكرة إذا خصصت بالمعرفة، وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة وأجاز ابن طراوة بشرط كون الوصف خاصًا بذلك الموصوف. انظر تفصيل ذلك في: الأشموني ٦٣/٢ - ٦٤ والرضي على الكافية ٣١٠/١ والارتشاف ١٩١١/٤ - ١٩١٤ و(التنكير) زيادة لازمة.

(٢) ويطلق عليه النعت السببي. انظر: الرضي على الكافية ٣١٠/١.

(٣) النعت يتبع منعوته في الخمس الأول، وهي الرفع والنصب والخفض والتعريف والتنكير؛ أما الإفراد والتثنية والتذكير والتأنيث والجمع فليس باطراد، فنقول: مررت بقوم عدولك، وبقوم صديق لك، وبرجل قائمين آباؤه، ورجل علامة ونسابة، وامرأة عاتق وطالق. انظر تفصيل هذه القضية في: إصلاح الخلل ٧٦ - ٧٩.

(٤) يريد أنا نقول: خرج محمد وخرج المحمدان وخرج المحمدون، والفعل يظل على إفراده، إلا على لغة أكلوني البراغيث، وهي لغة ضعيفة.

وهو المضمر كما سيذكر، ومنه ما يوصف ولا يوصف به وهو العلم، ومنه ما يوصف به ولا يوصف، وهو الجملة الخبرية، ومنه ما يوصف ويوصف به؛ وهو المعرف باللام والمضاف والإشارة، وإنما لم يوصف المضمر؛ لأن بعض المضمرات[١] وهو «أنا» في غاية الوضوح، فلا يحتاج إلى توضيحه بالصفة، وكذلك المخاطب يوضحه الحضور والمشاهدة، فلا اشتراك فيما هذا شأنه[٢].

وإذا انتفى موجب الوصف، وهو الاشتراك، انتفى الوصف؛ لأن الوصف إنما هو للإيضاح، وقد ثبت إيضاح المضمر بدونه، وحملت باقي المضمرات على ذلك؛ وإنما لم يوصف بالمضمر؛ لأن الصفة تدل على معنى في الموصوف، والمضمر وضع ليدل على الذات، ويجب أن يكون الموصوف أخص من الصفة؛ أي أعرف منه؛ لأنه المقصود بالنسبة المفيدة، والصفة غير مقصودة بذلك، فلا يوصف المعرف باللام باسم الإشارة؛ لأنه أخص من المعرف باللام[٣]، فلا يقال: «**مررت بالرجل هذا**»، وتريد الصفة، ويلزم أن يوصف اسم الإشارة بالمعرف باللام؛ لأن اسم الإشارة مبهم الذات، واسم الجنس يدل على حقيقة الذات، وتعريفه بالألف واللام؛ فمن ثم وجب أن توصف أسماء الإشارة بما فيه من الألف واللام؛ لدلالته على حقيقة الذات، فيتضح به اسم الإشارة؛ لكونه مبهم الذات، والعلم يوصف بثلاثة أشياء: بالمبهم وبالمعرف باللام والمضاف، لكون العلم أخص من هذه الثلاثة؛ لأنه في أول أحواله وضع لشخص معين، بخلاف المبهم، فإنه لا يستقر على مسمى، وبخلاف المعرف باللام، فإن تعريفه لا بذاته، بل بالألف واللام؛ ولذلك يزول عنه التعريف بزوالهما، وكذلك تعريف المضاف بغيره، فالعلم أخص منها[٤].

---

(١) وإنما قيده ببعض؛ لأن الكسائي أجاز وصف ضمير الغائب في نحو قوله تعالى: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ وقولنا: مررت به المسكين، والجمهور يحملون مثل ذلك على البدل. انظر الرضي على الكافية ٣١١/١.

(٢) انظر: المقتضب ٢٨١/٤.

(٣) وإنما كان ذلك لأن المخاطب يعرف مدلول اسم الإشارة بالعين والقلب معًا، ومدلول ذي اللام يعرف بالقلب دون العين، فما اجتمع فيه معرفة بالقلب والعين أخص مما يعترف بأحدهما: ولهذا كان المعرف باللام مستقلا بمعنى النكرة، مثل قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾. انظر: المفصل ١١٦، والرضي على الكافية ٣١٢/٢، والارتشاف ١٩١٢/٤.

(٤) انظر في معرفة مراتب المعارف: الرضي على الكافية ٣١٢/١، والمقتضب ٢٨١/٤، والإنصاف ٥٦٩، وائتلاف النصرة ٦٩، وشرح التصريح ٩٥/١، والمفصل ١٩٧، وابن يعيش ٨٧/٥.

واعلم أن اسم الإشارة نحو «**هذا المكان**»، مبهم الذات، احتاج إلى ما يبين حقيقته، وذلك لا يكون إلا بأحد أمرين:

إما باسم الجنس؛ نحو «**الرجل**»؛ لدلالته على حقيقة الذات.

أو بوصف يختص بالذات التي يراد بيانها، كـ«**العالم**» و«**الكاتب**» بالنسبة إلى ذات الإنسان، فلذلك قالوا: «**جاءني هذا الرجل**» و«**مررت بهذا العالم**»؛ لأن العلم وصف خاص بذات الرجل، لا يوجد إلا في نوعه بخلاف قولك: «**هذا الأبيض**»؛ لعدم اختصاصه بنوع دون نوع؛ وبسبب ما شرح حسن «**مررت بهذا العالم**»، وضعف «**مررت بهذا الأبيض**»[١].

فصل

واعلم أن المصدر يقع صفة[٢]؛ نحو «**رجلٌ عدلٌ**» و«**رجل صوم أو فطر**» وشبه ذلك، وفائدة الوصف بالمصدر الاختصاص؛ لأن تقديره: ذو عدل، فلما وصف به بتوسط «**ذو**» وعرف مكانه حذفت تخفيفًا؛ لأنه لا يلتبس أن الرجل هو الصوم، وكذلك «**رجل خصم**»؛ فإنه أخص من «**مخاصم**»، وأكثر ما يوصف بالمصدر؛ لأن الصفة في الأصل مأخوذ من المصدر؛ لأن تأويل «**ضارب**»: ذو ضرب وإذا وصف بالمصدر[٣] فالأحسن والأكثر أن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث؛ كقولك: «**مررت برجلين صوم**»، إلا ما دخله كثرة الاستعمال؛ نحو «**رجل عدل**» و«**رجلين عدلين**».

ذكِر العطف

وَحَدُّهُ: تابع مقصود ينسب إليه مع متبوعه، يتوسط بينه وبين أحد الحروف العشرة[٤] التي سنذكرها، وقد خرج بذلك التوابع كلها؛ لأنها ليست مقصودة بالنسبة غير البدل،

---

(١) انظر: الرضي على الكافية ١/٣١٤.

(٢) في الأشموني ٢/٦٨: (وكان حقه أن ينعت لجموده؛ ولكنهم فعلوا ذلك قصدًا للمبالغة أو توسعًا بحذف مضاف). وانظر: الارتشاف ٤/١٩١٠.

(٣) انظر: الارتشاف ٤/١٩١٠.

(٤) انظر: الرضي على الكافية ١/٣١٨.

فإنه وإن كان مقصودًا بالنسبة، لكن متبوعه ليس مقصودًا بالنسبة، ومثاله «**قام زيد وعمرو**»، فـ«**عمرو**» تابعٌ مقصودٌ بنسبة القيام مع «**زيد**». .

وشرط صحة العطف على المضمر المرفوع المتصل أن يؤكد بمنفصل[١]؛ كقولك: «**قمت أنا وزيد**»، أما إذا وقع الفصل بين المضمر المذكور وبين المعطوف، فإن العطف عليه حينئذ يجوز من غير تأكيد، سواء وقع الفاصل مثل حرف العطف؛ نحو «**ضربت اليوم وزيدٌ**»[٢]، أو بعده؛ كقوله تعالى: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾[٣]، وإذا عطف على الضمير المجرور أعيد الجار حرفًا كان أو مضافًا، نحو «**مررت بك وبزيد**»، و«**جلس بيني وبين زيد**»؛ لأن الضمير المجرور صار كجزء من الجر؛ فكرهوا أن يعطفوا المشتمل على ما هو كالجزء[٤]، وأما قراءة حمزة[٥]: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾[٦] بالخفض، فغير متعين للعطف؛ لاحتمال القسم[٧]، وقول الشاعر:

فاذهبْ فما بكَ والأيامِ من عجبِ[٨]

فشاذ، وحكم المعطوف مثل حكم المعطوف عليه، فيما جاز له ووجب وامتنع، فإذا قلت: «**زيد قائم وعالم**»، فلا بُدَّ من ضمير في «**عالم**» والمعطوف [كما][٩] لا بد منه في

---

(١) والكوفيون يجيزون العطف بلا تأكيد بالمنفصل ولا فصل من غير استقباح، وعَدَّهُ الزمخشري من ضرورات الشعر. انظر: المفصل ١٢٤، والرضي على الكافية ٣١٩/١، والارتشاف ٢٠١٣/٤، واللباب ٤١٣/١.

(٢) انظر: المقتضب ٢١٠/٣؛ ٢٧٩؛ ١١٢/٤؛ ١١٥.

(٣) سورة الأنعام ١٤٨/٦.

(٤) انظر: المقتضب ٢١٢/٣، والارتشاف ٢٠١٣/٤، واللباب ٤٣٢/١، والإنصاف ٣٧١ وأجازه الكوفيون.

(٥) انظر: السبعة في القراءات ٢٢٦، والقراءات العشر، للأصبهاني ١٧٥ والإقناع في القراءات السبع ٦٢٧/٢، وتفسير ابن كثير ٦٧٥/١.

(٦) سورة النساء ١/٤.

(٧) وإليه ذهب ابن برهان العكبري، وهذا عند الزمخشري ليس بقوي. انظر: شرح اللمع ٢٦٦/١ والمفصل ١٢٤.

(٨) من البسيط، وهو من أبيات الكتاب ٣٨٣/٢ وصدره: فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا، ولم يعزه أحد إلى قائل، وهو في الرضي على الكافية ٣٢٠/١، والإنصاف ٣٧٢، والتبصرة والتذكرة ١٤١، وأصول ابن السراج ٢/ ١١٩، وشرح الأشموني ١١٧/٢، وابن يعيش ٧٨/٣، وذكر الأشموني أن هذا جائز عند الكوفيين ويونس والأخفش وقطرب والشلوبين وابن مالك، وجعله البصريون من الشاذ.

(٩) غير واضح في الأصل.

«قائم» والمعطوف عليه، وكذلك «جاءني الذي قام أبوه وسافر غلامه»، فلابد من ضمير في الجملة الثانية كما في الأولى، فالمعطوف على الخبر يجب أن يصح كونه خبرًا، وكذلك المعطوف على الصلة يجب أن يصح كونه صلة.

وكذا لا يعطف على الحال إلا ما يصح أن يكون حالًا، فإن أبى الثاني حكم العطف، أي لم يستقم؛ لفوات المصحح، فاجعله مستقلًا لا معطوفًا؛ نحو «**منطلق**» في قولك «**ما أنت قائمًا ولا**[1] **منطلق عمرو**» فلو جعلت «**منطلق**» منصوبًا عطفًا على خبرها الذي هو قائم، لم يستقم في المعطوف عليه وهو قائم، وامتناعه في المعطوف وهو منطلق؛ لكون «**عمرو**» فاعلًا له فيجعل قوله: «**ولا منطلق عمرو**» جملة معطوفة على الأولى، كأنه قيل: «**ما أنت قائمًا ولا عمرو منطلق**».

فإن أورد في هذا الباب قولهم: «**الذي يطير فيغضب زيد الذباب**» من حيث كان يطير صلة للذي، وفيه ضمير عائد، وقد عطف «**فيغضب**» عليه، وليس فيه ضميرٌ يعود؟ فالجواب أن هذه فاء السببية لا فاء العطف؛ لأنك لو قدرت موضعها حرف عطف وقلت: الذي يطير ويغضب زيد، أو: ثم يغضب زيد، لم يستقم، وتقديره: الذي يطير فبسببه يغضب زيد الذباب.

وقد اختلف في صحة العطف بعاطف واحد على معمولَيْ عاملين مختلفين، والمختار جوازه؛ لا مطلقًا، بل إذا كان المجرور متقدمًا على المرفوع أو المنصوب في المعطوف عليه، نحو «**في الدار زيد والحجرة عمرو**»، فـ«**الحجرة**» معطوفة على «**الدار**» والعامل في «**الدار**» لفظة «**في**»، و«**عمرو**» معطوف على «**زيد**»، والعامل فيه الابتداء، والمجرور متقدم على المرفوع في المعطوف والمعطوف عليه.

أما إذا كان المتقدم منصوبًا؛ نحو «**إن زيدًا قائم وعمرو منطلق**»، لم يكن عطفًا على معمولَيْ عاملين، بل على معمولي عامل واحد، وهو جائز باتفاق، والشاهد على صحة العطف على معمولي عاملين مختلفين بالشرائط المذكورة. . . . . .

---

(١) فراغ في الأصل بين «لا» و«منطلق»

قوله تعالى في سورة الجاثية: ﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣﴾ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٥﴾﴾[١]، فعطف «**واختلاف**» على قوله «**وفي خلقكم**»، وآيات وآيات الأُخريَيْن في قراءة حمزة والكسائي[٢] على «**آيات**»، وقولُ الشاعر:

أكلَّ امرئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً ونارٍ تَوَقَّدُ بالَّليلِ نارًا[٣]

وقولهم في المثل: «**ما كلُّ سوداء تمرة، ولا بيضاء شحمة**»[٤]، فسوداء معطوفة على «**بيضاء**»[٥]، والعامل فيهما «**كل**»، و«**تمرة**» معطوفة على «**شحمة**»[٦]، والعامل فيهما «**ما**». وقد منع ذلك سيبويه[٧] مطلقًا، ويؤوِّل «**آيات**» الثاني والثالث بأنهما توكيد، وهو تأويل بعيد، وأجاز الفراء[٨] العطف على عاملين مطلقًا.

ذكر التأكيد

وهو لفظي، ومعنوي[٩].

فاللفظي[١٠] أن تكرر اللفظ الأول بعينه، وهو جارٍ في الاسم والفعل والحرف والجملة، نحو «**زيد زيد**»، و«**ضرب ضرب**» و«**إلى إلى**» و«**اللَّه أكبر اللَّه أكبر**».

---

(١) سورة الجاثية ٤٥/٣-٥.

(٢) قرأ حمزة والكسائي: (آيات) بالكسر، وقرأ ابن كثير ونافع وعمرو وابن عامر وعاصم بالرفع.انظر: الحجة في القراءات السبع ١٦٩/٦.

(٣) من المتقارب، وهو لأبي دؤاد الإيادي في الديوان ٣٥٣، والكتاب ٦٦/١، والكامل ٢٠٢/١ وقال: (ونسبه سيبويه لابن زيد العبادي، والصحيح أنه لأبي دؤاد الإيادي)، والعيني بهامش الأشموني ٥٢٦/١ والمفصل ١٠٦، وشرح شواهد المغني ٧٠٠، والتبصرة والتذكرة ٢٠٠ وبدون نسبة في: الأشباه والنظائر ٥٢٦/٤، وابن الشجري ٢١/٢، وأصول ابن السراج ٤٧٠/٢ ٧٤، والمحتسب ٢٨١/١، والإنصاف ٣٧٨.

(٤) من أمثال العرب.انظر: مجمع الأمثال ٢٧٥/٣، وسيبويه ٦٥/١-٦، وأوضح المسالك ٣٩٧/٣، والرضي على الكافية ٣٢٥/١، وأصول ابن السراج ٧٠/٢، والتبصرة والتذكرة ١٩٩.

(٥) في الأصل: " نبيضاء معطونة على سوداء ".

(٦) في المخطوطة: «فبيضاء معطونة على سوداء».

(٧) انظر: الكتاب ٦١/١.

(٨) انظر: شرح الأشموني ١٢٥/٢، والرضي على الكافية ٣٢٥/١.

(٩) في المفصل ١١١: (أطلق على اللفظي: التكرير الصريح، والمعنوي: التكرير غير الصريح).

(١٠) انظر: الرضي على الكافية ٣٢٨/١.

والمعنوي: تابع يقرر أمر المتبوع[١] في النسبة أو الشمول[٢]، فبقوله: «**يقرر**[٣] **أمر المتبوع**»، خرج العطف بالحرف والبدل، وبقوله: «**في النسبة**»، خرج النعت وعطف البيان، فإنهما يقرّران أمر المتبوع، لكن لا في النسبة. ومثال التأكيد الذي يقرر أمر المتبوع في النسبة قولك: «**جاءني زيد نفسه**»، وما أشبهه، والذي يقرره في الشمول: نحو «**جاء القوم كلهم**».

وللمعنوي ألفاظ معدودة، وهي: نفسه وعينه وكلاهما وكلتاهما وكل أكتع وأبتع وأبصع[٤].

وهي تالية لأجمع؛ لأنها لا تتقدم عليه؛ لكونها توابع له، خلافًا لابن كيسان[٥]؛ فإنه جوز الابتداء بكل واحد منها.

والنفس والعين مختلفة صيغهما، ويأتي الضمير معهما لمن هما له، تقول: «**زيد نفسه**» و«**الزيدان نفسهما وأنفسهما**» وهو الأكثر، و«**الزيدون أنفسهم**»، و«**هند نفسها**»، و«**الهندان نفسهما أو أنفسهما**»، وهو الأكثر، كما في المذكر و«**الهندات أنفسهن**» ولا يجرى «**كلا**» إلا على المثنى خاصة، كما أن «**كله**» لا يجرى إلا على غير الشيء وكذلك «**أجمع**» وما بعده يقع تأكيدًا لغير المثنى، سواء كان مفردًا أو مجموعًا مذكرًا أو مؤنثًا كما سنمثله. وليس في مثنى «**كلا**» و«**كلتا**» اختلاف[٦]، بل الاختلاف في الضمير الذي

---

(١) انظر: الارتشاف ١٩٥٧/٤.

(٢) والمتبوع لا يكون معرفة، ويجوز توكيده إذا كان نكرة محدودة. انظر: الأشباه والنظائر ١٥٠/٢، والجمل ٢٢.

(٣) يقرر؛ أي يجعله مستقرًا متحققًا بحيث لا يظن به غيره؛ وذلك ليدفع ظن المتكلم بالسامع أنه لم يحمله على مدلوله، إما لغفلته، أو لظنه بالمتكلم الغلط، أو لظنه به التجاوز.

(٤) اختلف النحاة في معنى هذه الكلمات، فقيل لا معنى لهذه الكلمات الثلاث في حال الإفراد؛ مثل حسن بسن، وقيل: أكتع مشتق من حول أكتع، وأبصع من بصع العرق، أي سال، وأبتع من البتع وهو طول العنق. اللسان (بصع) ٣٥٨/٩ والجامي على الكافية ١٤٢.

(٥) انظر رأي ابن كيسان في المفصل ١١٤، والرضي على الكافية ٣٣٦/١، والأشباه والنظائر ١٦٧/٢-١٦٨.

(٦) مذهب البصريين أن (كلا) اسم مفرد يدل على معنى التثنية، والكوفيون يرون أنه اسم مثنى لفظًا ومعنى، وذهب الفراء إلى أنه مثنى، ولا يتكلم به بواحد، ولو تكلم به لقيل: كل وكلت وكلانِ وكلتانِ، واحتج بقول الشاعر:

في كلت رجليها سلامى واحدة

انظر: الإنصاف ٣٥٥، وابن يعيش ٥٤/١، واللسان (كلا) ٩١/٢٠، والرضي على الكافية ٣٢/١، والمغني ١٧٢/١-١٧٣، وائتلاف النصرة والارتشاف ٥٥٨/٢ والمقتضب ٢٤١/٣.

أضيفتا إليه، فإنهما يضافان إلى ضمير من هما له؛ كقولك: «**كلاهما**» و«**كلتاهما**»، والباقي من ألفاظ التأكيد لغير المثنى باختلاف الضمير، نحو «**كلهما، وكله، وكلهم، وكلهن**»، وباختلاف الصيغ في الباقي كما سنذكره.

واعلم: أن «**أجمع**» لا ينصرف؛ للتعريف ووزن الفعل، وجمعاء لا ينصرف؛ للتأنيث ولزوم التأنيث.

و «**أجمع**» وبابه يختلف باختلاف الصيغ لا بضمير؛ فإنه لا يضاف، تقول: «**اشتريت العبد كله أجمع أكتع أبتع أبصع، وجاءني القوم كلهم أجمعون أكتعون أبتعون أبصعون**»، و«**اشتريت الجارية كلها جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء**»، و«**جاءتني النسوة كلهن جمع كتع بتع بصع**»، و«**أجمعون**» يختص بالمذكرين العقلاء.

ولا يؤكد بـ«**كل**» و«**أجمع**» وبابه إلا ذو أجزاء يصح افتراقها حسًّا أو حكمًا[1]؛ لأنها وضعت لمعنى الشمول، نحو «**جاءني القوم كلهم**»؛ لأن القوم أجزاء يصح افتراقها حسًّا وهي «**زيد**» و«**بكر**» و«**عمرو**» وغيرهم؛ فإن لم يكن للشيء أجزاء، أو كان له أجزاء، ولكن لا يصح افتراقها حسًّا ولا حكمًا، لم يجز تأكيده بـ«**كل**» و«**أجمع**»؛ لأنهما للشمول كما تقدم، فيصح قولك: اشتريت العبد كله؛ لأن أجزاءه يصح افتراقها حكمًا؛ لأنه يجوز أن يكون المشترى نصف العبد، أو أقل أو أكثر، ولم يصح: قام زيد أو جاء زيد كله، والمراد بالشمول ما يشتمل الشيء؛ أي ما يحيط به، وقد استعملت حروف «**كل**» في معنى الشمول كثيرًا، فمنه «**الإكليل**» لإحاطته بالرأس، و«**الكلال**» لإحاطة التعب بالبدن[2]، وغير ذلك.

وإذا أُكد بالنفس والعين ضميرٌ متصلٌ مرفوعٌ فلا بد أن يُفصل بينهما بضمير منفصل مطابق للمؤكد؛ كقولك: «**ضربت أنت نفسك**»؛ فالضمير المرفوع المتصل المؤكد هو التاء في «**ضربت**»، والمنفصل المطابق للمؤكد هو «**أنت**»، وكذلك المضمر المتكلم، نحو «**ضربت أنا نفسي**» وبابه. والمضمر الغائب، نحو «**ضرب هو نفسه**»، «**وجاءا هما**

---

(١) انظر: المقتضب ٢٤١/٣، وابن يعيش ٤٤/٣، والارتشاف ١٩٤٩/٤.

(٢) وأظن أن هذا أمر فرضي وليس استقراء لمفردات اللغة.

أنفسهما»، و«جاءوا هم أنفسهم»، وبابه. وإنما وجب تأكيده بمنفصل؛ لكون المرفوع المتصل كالجزء، فكرهوا أن يؤكدوا ما هو كجزء الكلمة بالمستقل، فأتوا بالضمير، ليجرى المستقل على المستقل، وما سوى المرفوع المتصل وهو المنصوب والمجرور المتصل والمرفوع بغير المتصل، ويؤكد بغير شرطه، كقولك: «ضربتك نفسك، ومررت بك نفسك، وأنت نفسك فعلت»، وغير النفس والعين يؤكد به من غير شريطة، كقولك: «جاءوا كلهم وخرجوا أجمعون» إلى آخرها، واختص النفس والعين بذلك؛ لكونهما يستعملان مستقلين دون غيرهما.

وألفاظ التوكيد معارف[1]؛ لأنها توكيد للمعرفة، وتوكيدها من قبيل تعريف علم الجنس؛ ولما كانت ألفاظ التوكيد معارف؛ يجوِّز البصريون أن يؤكد غير المعرفة؛ لئلا يؤدى إلى الجمع بين متناقضين؛ لأن مدلول النكرة غير معين، ومدلول المعرفة معين، والكوفيون أجازوا تأكيد النكرة بشرط أن تكون محدودة، قالوا: لأنها حينئذ تشابه المعرفة من حيث إنها معلومة ممتازة، واستشهدوا بقول الشاعر:

قَدْ صُرَّتِ البكرةُ يومًا أجمعا[2]

فأكد «يومًا»، وهو نكرة بـ«أجمع»، والبصريون يؤولون ذلك وشبهه لخروجه عن القياس واستعمال الفصحاء.

ذِكْرُ البدل

وهو[3] تابعٌ مقصود بما نُسب إلى المتبوع من غير توسُّط حرف العطف[4]. فخرج

(١) وذلك لأن بعضها مشروط بالإضافة إلى ضميره المؤكد، فيتعرف به، وهو مثل نفس وعين وكل وجميع، وبعضها، وهو أجمع وأخواته، فيه قولان: أحدهما: بنية الإضافة، ونسب إلى سيبويه، والآخر: بالعلمية على معنى الإحاطة من حيث كونه محدودًا، وكون التوكيد من ألفاظ الإحاطة. انظر: الأشموني ٢/٨٣، والارتشاف ٤/١٩٥١.

(٢) من الرجز، ولم يعزه أحد إلى قائل معين، في الخزانة ١/١٨١، والمفصل ١١٣، ولفظه: (قد صُرَّت) بالبناء للمجهول، وشرح التسهيل ٣/١٩٧، والإنصاف ٣٦٣، وشرح الأشموني ٢/٨٤، وقال العيني: في شرحه لشواهده: الرواية الصحيحة: (قد صرت البكرة يومًا أجمع)، وأوضح المسالك ٣/٣٣٤. وقال ابن الأنباري: (هذا البيت مجهول لا يعرف قائله، فلا يجوز الاحتجاج به، ثم لو قدرنا أن هذه الأبيات التي ذكروها صحيحة عن العرب فإن الرواية ما ادعوه لما فيه حجة؛ وذلك لشذوذها وقلتها في بابها».

(٣) البدل هو اصطلاح البصريين، وحكى الأخفش عن الكوفيين أنهم يصطلحون على تسميته بالترجمة والتبيين، وقال ابن كيسان: يسمونه بالتكرير. الارتشاف ٤/١٩٦٢.

(٤) انظر: الرضي على الكافية ١/٣٣٧.

بقوله: «**مقصود بما نسب إلى المتبوع**» التوابع كلها إلا المعطوف بالحرف، فإنه خرج بقوله: «**من غير توسط حرف العطف**».

والبدل في اللغة: هو العوض، تقول: اجعل هذا بدلًا من ذاك؛ أي اجعله عوضًا منه.

والبدل[١] **أربعة أقسام**: بدل الكل من الكل[٢]، وبدل البعض من الكل، وبدل الاشتمال، وبدل الغلط[٣]؛ **فبدل الكل** هو أن يكون مدلوله الأول، نحو «**جاءني زيد أخوك**». **وبدل البعض** هو أن يكون مدلوله بعض مدلول الأول، نحو «**ضربت زيدًا رأسه**»، **وبدل الاشتمال** هو أن يكون بينه وبين الأول ملابسةٌ بغير البعضية والكلية، نحو «**سلب زيد ثوبه**». **وبدل الغلط** هو أن تقصد إليه بعد أن غلطت بغيره، نحو «**مررت بزيد حمار**»، وأردت أن تقول «**الحمار**» فسبقك لسانك، فقلت: بزيد، ثم استدركته وقلت: حمار، ومعناه بدل الشيء من الغلط.

قال ابن الحاجب[٤]: «**البدل هو المقصود بالنسبة دون الأول**»؛ لأن منه بدل البعض، فإذا قلت: «**مررت بالرجال بعضهم**»، فالمُخبَرُ عنه بالمرور هو البعض، وكذا بدل الاشتمال، فإذا قلت: «**سلبت زيدًا ثوبه**»، فالمُخبر عنه بالسلب هو «**الثوب**»، وأما بدل الغلط فالأمر فيه ظاهر أن الأول غير مقصود.

وأما بدل الكل فيُشْكِل الفرق بينه وبين عطف البيان[٥]، ويفرق بينهما في نحو «**قام أخوك زيد**»، أن الأول إن كان أشهر من الثاني أو كانا في الشهرة على السواء، فالثاني بدل، وإلا فهو عطف بيان، وأيضًا فعطف البيان لا يكون إلا مظهرًا، والبدل يكون مظهرًا ومضمرًا.

ثم المُبدَل والمبدل منه يكونان[٦]:

- معرفتين، نحو ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾[٧].

---

(١) فراغ في الأصل بين كلمة (البدل) وأربعة.

(٢) الأرجح أن يقول: بدل كل من كل، وبدل بعض من كل.انظر: درة الغواص ٢٥.

(٣) انظر: الارتشاف ٤/١٩٦٤ - ١٩٧٠.

(٤) انظر: الرضي على الكافية ١/٣٣٧ والإيضاح في شرح المفصل ١/٤٤٩ وانظر أيضًا ابن يعيش ٣/٦٦، وشرح الأشموني ٢/١٢٥، والمقتضب ٤/٢١١، واللباب ١/٤١٠.

(٥) انظر: الرضي على الكافية ١/٣٣٧.

(٦) انظر: المقتضب ٤/٢٩٥، ٢٩٦ واللباب ١/٤١٢.

(٧) سورة الفاتحة ١/٦-٧.

ـ ونكرتين، نحو ﴿رِزْقٌ مَّعْلُومٌ فَوَٰكِهُ﴾[١]، ومعرفة ونكرة؛ نحو ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴿١٦﴾﴾[٢]، ونكرة ومعرفة نحو ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾[٣]، وهذه الأمثلة في بدل الكل، ويقع كذلك من كل واحد من بدل البعض والاشتمال والغلط، فذلك ستة عشر قسمًا.

ويجيء المبدل والمبدل منه مظهرين ومضمرين ومختلفين، فيكون في كل قسم من أقسام البدل أربعة أقسام أيضًا، فتكون الجملة ستة عشر، وإذا ضممنا إليها أقسام المعرفة والنكرة ـ وهي ستة عشر أيضًا ـ صار جميع أمثلة البدل اثنين وثلاثين مثالًا، وقد رتبناها في هذه الزائجة[٤] التي اقترحنا لها ترتيبًا لم يُسبق إليه:

(١) سورة الصافات ٣٧/٤١-٤٢.
(٢) سورة العلق ٩٦/١٥-١٦.
(٣) سورة الشورى: ٤٢/٥٢-٥٣.
(٤) غير واضحة في الأصل.

* غير واضح في الأصل

وإذا أُبدلت النكرة من المعرفة لزمت الصفة؛ لئلا يترجح غير المقصود على المقصود في البيان؛ كقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ﴾[١]، وهو مذهب الكوفيين، واختاره الزمخشري وابن الحاجب[٢]، وأجاز جمهور البصريين ذلك محتجين بأنه يحصل من اجتماعها فائدة لم تحصل في الانفراد، نحو «**مررت بصاحبك عاقل وجاهل**»، ومنه قول الشاعر:

فلا وأبيكَ خيرِ منك إنّي لَيؤْذِيني التَّحمحُمُ والصَّهيلُ[٣]

فأبدل «**خير منك**» وهو نكرة من «**أبيك**»، وهو معرفة، ولا يجوز في بدل الكل أن تبدل الظاهر من المضمر[٤] من غير ضمير الغائب، نحو: «**ضربته زيدًا**»، وأما ضمير المتكلم فلا يجوز أن تجعل الظاهر بدلًا منهما[٥]، فإنك لو قلت: «**رأيتك زيدًا، وقمت زيد**»، وجعلت «**زيدًا**» بدلًا من كاف رأيتك، وتاء قمت، لم يجز ذلك؛ لأن ضمير الغائب يحتمل أن يكون لكل غائب سبق ذكره، فإذا أبدلت الظاهر منه حصلت الفائدة، بخلاف ضمير المخاطب والمتكلم؛ فإنه لا يحتمل أن تكون الكاف في «**مررت بك**» لغير الذي تخاطبه، ولا التاء في «**كلمتك**» لغير المتكلم، وأيضًا فإن ضمير المخاطب والمتكلم أعرف من الظاهر، وفي البدل والمبدل الثاني مبهمًا هو المقصود بالنسبة، فلو جعل الظاهر بدلًا من ضمير المتكلم والمخاطب، وهما أعرف منه لكان لغير المقصود مزية على المقصود، وأجازه بعضهم محتجًّا بقولهم: «**رأيتكم أولكم وآخرَكم صغيرَكم وكبيرَكم**»؛ فـ«**أولكم**» وما بعده بدلٌ من الكاف في «**رأيتكم**».

وأما بدل البعض والاشتمال فإنه يجوز فيها كلها إبدال الظاهر من المضمر مطلقًا، لاختلاف المبدل والمبدل منه في المعنى؛ فتقول في بدل البعض: «**اشتريتك نصفك**» و«**اشتريتني نصفي**»، فالنصف فيهما، وهو ظاهر، بدل من كاف المخاطب في

---

(١) سورة العلق ٩٦/١٥.

(٢) انظر: الرضي على الكافية ١/٣٤٠، والمفصل ١٢١.

(٣) من الوافر: لشُمَير بن الحارث الضبي في الخزانة ٥/١٧٩، وغير المنسوب في شرح التسهيل ٣/٣٣١، والرضي على الكافية ١/٣٣٨، والحجة لأبي علي الفارسي ١١١.

(٤) إلا عند الأخفش والكوفيين. انظر: الرضي على الكافية ١/٣٤١، والأشموني ٢/١٣١.

(٥) انظر: اللباب ١/٤١٢، وقد أجازه قوم منهم الأخفش. انظر: ابن يعيش ٣/٧٠.

«**اشتريتك**»، ومن تاء ضمير المتكلم، وتقول في بدل الاشتمال: «**مدحتك عِلمَك**» و«**مدحتني عِلْمِي**»، وفى بدل الغلط: «**ضربتك الحمار، وضربتني الحمار**».

ذكر عطف البيان

وحدُّوه[١] بأنه: **تابع غير صفة يوضح متبوعه**[٢].

فقال «**غير صفة**»؛ لتخرج الصفة، ووجه تغايرهما أن عطف البيان لا يدل على معنى في متبوعه زائد على الذات، بخلاف الصفة، قوله: «**يوضح متبوعه**» ليخرج التأكيد والبدل، فإنهما لا يوضحان متبوعهما، ومثاله:

أَقْسَمَ باللهِ أبو حفصِ عُمَرْ[٣]

فـ«**عمر**» موضح لأبي حفص؛ لأن أبا حفص كنية عمر ﷺ، ولما كان في الكنية اشتراك أتى بعمر ليوضح الكنية.

ومما ينفرد به عطف البيان عن البدل قول المرار[٤]:

أنا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا[٥]

---

(١) في الأشباه والنظائر ١٠٤/٢: «قال الأعلم في شرح الجمل: هذا الباب يترجم له البصريون، ولا يترجم له الكوفيون».

(٢) انظر: الرضي على الكافية ٣٤٣/١.

(٣) من الرجز المشطور من قول أعرابي جاء إلى عمر بن الخطاب ﷺ يقول له: إني على ناقة دبراء عجفاء نقباء، وطلب منه أن يعطيه ناقة أخرى من إبل الصدقة يركبها فامتنع، فانطلق وهو يقول ذلك، وبعدها:

ما مسَّهَا من نَقَبٍ ولا دبر فاغفر اللَّهُمَّ إن كان فَجَرْ

وجاء منسوبًا في ابن يعيش ٧١/٢ إلى رؤبة وهو خطأ؛ لأن رؤبة لم يدرك عمر بن الخطاب، وذكر البغدادي في الخزانة ١٥٤/٥ أن ابن حجر نسبه في الإصابة لعبد الله بن كيسة، وبدون نسبة في المفصل ١٢٢ وأوضح المسالك ٣٤٧/٣ والمخصص ١١٣/١ والرضي على الكافية ٣٤٣/١.

(٤) هو المرار بن سعيد بن نصلة بن الأشتر الفقعسي، إسلامي كثير الشعر. انظر ترجمته في: معجم الشعراء، للمرزباني ٣٣٧.

(٥) من الوافر، وجاء منسوبًا هكذا في الكتاب ١٨٢/١، والمفصل ١٢٣، والعيني ٩٤/٢ - ٩٥، وابن يعيش ٣/ ٧٢، والخزانة ٢٨٤/٤؛ ١٨٣/٥، وغير منسوب في: أصول ابن السراج ١٣٥/١، وشرح التسهيل ٣٢٧/٣، وإصلاح الخلل ٧١، والأشموني ٩٤/٢، والرضي ٣٣٨/١، ٣٤٣، وأوضح المسالك ٣٥١/٣، والدرر ١٥٣/٢. والبكري: المنسوب إلى بكر بن وائل. والشاعر هنا يفتخر بجده خالد بن نصلة الذي قتل بشر بن عمرة بن مرثد البكري زوج الخرنق أخت طرفة بن العبد لأمه.

لأن البدل في حكم تكرير العامل، فيمتنع جر «بشر» على البدل؛ لأنه يصير التقدير: أنا ابن التارك بشر، فيمتنع لما ذكرنا من امتناع «الضاربِ زيدِ»[١]، ويتعين أن يكون عطف بيان، وقد أجاز أبو علي[٢] أن يكون عطف البيان نكرة.

كقوله تعالى: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾[٣]، فقال: «زيتونة» عطف بيان لـ«شجرة».

وينفرد عطف البيان عن البدل أيضًا في باب النداء، نحو: «يا أخانا زيدًا» بالنصب، ولو جعل بدلًا لقيل: «يا أخانا زيدُ» بالبناء على الضم؛ لأن البدل في حكم تكرير العامل.

ذِكْرُ المبني

المبنيُّ **ما ناسبَ مبنيَّ الأصل، أو وقعَ غير مركب**[٤]. وقال «ناسب» ولم يقل «شابه»؛ لكون المناسبة أعمَّ من المشابهة، ومبني الأصل: الفعل الماضي، وأمر المخاطب، والحرف، وأحد سببي البناء وجودي، وهو مناسبةُ مبني الأصل، نحو «**من أبوك ؟**»، والآخر عدمي، وهو انتفاء موجب الإعراب الذي هو التركيب، نحو: «**واحد، اثنان**»، و«**أ، ب، ت، ث**». وقوله في الحد: «**أو وقع غير مركب**» ليست «أو» هنا للشك؛ لأن المراد ها هنا ما كان على أحد هذين الأمرين اللذين هما مشابهة مبني الأصل ...[٥] وعدم التركيب[٦].

وحكم المبني أن لا يختلف آخِرُه باختلاف العوامل في أوَّله؛ لكونه مقابلًا للمعرب، فجعل حكمه مقابل حكم المعرب.

---

(١) انظر هذا الكتاب، وانظر: الرضي على الكافية ٣٤٣/١.

(٢) وهو مذهب الكوفيين وابن جني وابن عصفور. انظر: الأشموني ٩٣/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد، للهمذاني ٥٩٩/٣.

(٣) سورة النور ٣٥/٢٤.

(٤) انظر: الرضي على الكافية ٢/٢.

(٥) فراغ في الأصل.

(٦) فراغ في الأصل.

وألقاب البناء: ضمٌّ نحو: «منذُ»، وفتحٌ نحو: «أينَ»، وكسرٌ نحو: «جَيْرِ»[١]، ووقفٌ نحو: «مِنْ».

وألقاب الإعراب[٢]: الرفع، والنصب، والخفض، والجزم، فخالفوا بين ألقاب المبني والمعرب، ليمتاز كلٌّ واحد منهما عن الآخر؛ لأنهما لما افترقا في المعنى من حيث إن الإعراب لا يكون إلا بعامل، ولا يكون لازمًا، والبناء بخلافه، افترقا في اللقب.

والمبنيات هي: المضمرات، وأسماء الإشارة، والموصولات، والمركبات، والكنايات، وأسماء الأفعال، والأصوات، وبعض الظروف[٣].

والبناء في الأسماء على وجهين: لازم وغير لازم؛ **فاللازم**[٤] كبناء «**مَنْ**» و«**أين**» و«**كَمْ**» و«**كيف**» و«**نَزَالِ**» و«**منذُ**»، في قولك: «**ما رأيته منذ يومان**».

والعارض خمسة أشياء:

الأول: ما أُضيف إلى ياء المتكلم عند بعضهم؛ نحو «**غلامي**».

الثاني: المنادى المفرد؛ نحو «**يا زيد**».

الثالث: النكرة المنفية بـ«**لا**» التي لنفي الجنس، كقولك: «**لا غلامَ في الدار**»؛ وكقوله تعالى: ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ﴾[٥].

الرابع: ما قُطع من الظروف عن الإضافة، فصار غايةً؛ نحو «**قبل**» و«**بعد**»[٦]، أو ضُمِّن الحرف، نحو «**أمسِ**»[٧].

الخامس: المركَّبات نحو «**خمسةَ عشر وهو جارى بيت بيت**».

---

(١) جير: حرف جواب بمعنى نعم. انظر: هذا الكتاب ١٠٥/٢.

(٢) انظر: الرضي على الكافية ٢/٢.

(٣) انظر: الرضي على الكافية ٣/٢.

(٤) اللازم هو: الذي يلزم حالة واحدة ولا ينفك عنها، بخلاف غير اللازم، على نحو ما سيبين المؤلف.

(٥) سورة يوسف ٩٢/١٢.

(٦) قبل وبعد في هذه الحال يكونان في المعنى فقط دون اللفظ، كقراءة السبعة: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾.انظر تفصيل حالات قبل وبعد في: قطر الندى ١٩-٢٣.

(٧) اختلف في (أمس)؛ فأهل الحجاز يبنون على الكسر، وافترقت بنو تميم فرقتين، فمنهم مَن أعربه بالضمة رفعًا وبالفتحة مطلقًا، ومنهم من أعربه بالضمة رفعًا، وبناه على الكسر نصبًا وجرًّا، وزعم الزجاجي أن من العرب من يبني (أمس) على الفتح، وذهب ابن هشام إلى أنه معرب غير منصوب.انظر: قطر الندى ١٥-١٩، والجمل ٢٩٩.

ذِكر المضمرات

المضمر[١]: ما وُضع لمتكلم؛ نحو «أنا»، أو المخاطب، نحو «أنت»، أو لغائب متقدم قطعًا، ولا بد أن يكون متقدّمًا، إما لفظًا تحقيقًا، نحو «زيد ضربته»، أو تقديرًا، نحو «ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدٌ»، أو يكون متقدمًا معنى يفهم من اللفظ نحو: ﴿ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾[٢]؛ أي العدل هو أقرب؛ فإن لفظ «اعدلوا» يدل على العدل، أو يفهم من سياق الكلام؛ نحو ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾[٣]؛ أي لأبوي الميت الموروث؛ لأنه لما كان الكلام في الميراث، لم يكن بد من موروث يعود الميراث إليه.

أو يكون متقدمًا حكمًا، وله عدة صور:

الأولى: ما يعود عليه ضمير الشأن؛ نحو ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾[٤]، أي الحديث الذي في ذهني هو كذا، والمراد من ذكره مبهمًا أولًا التعظيم والتفخيم؛ لأن الشيء إذا ذُكر مبهمًا ثم فُسِّر كان أوقع في النفس.

الثانية: ما يعود إليه الضمير في «نعم» وبابه، نحو «نعم رجلًا زيدٌ»[٥]؛ ففي «نعم» ضمير يعود إلى معهود ذهني ذي حقائق مختلفة، واسم الجنس يدل على حقيقة الذات، فأتى به ليتميز الجنس المقصود، أعني المضمر في «نعم»، فقالوا: «نعم رجلًا ونعم ضاربًا زيد»؛ أي «نعم رجلًا زيد»؛ ولهذا لو قلت: نعم زيدٌ، لم يجز.

الثالثة: ما يعود إليه الضمير في «رُبَّ»، نحو «رُبه رجلًا»، لما قيل في «نعم».

واعلم أن «رب» دخلت هنا على الضمير، وهي لا تدخل على المَعارف؛ ولأن الضمير لما لم يعد على مذكور، جرى مجرى الظاهر النكرة ومن أجل ذلك احتاج هذا الضمير إلى تفسير بالنكرة المنصوبة، ولو كان كسائر المضمرات لم يحتج إلى تفسير.

---

(١) انظر: الرضي على الكافية ٣/٢.

(٢) سورة المائدة ٨/٥.

(٣) سورة النساء ١١/٤.

(٤) سورة الإخلاص ١/١١٢.

(٥) وذهب الكسائي إلى أن الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة فاعل (نعم)، والنكرة عنده منصوبة على الحال؛ ولذا جاز أن تتأخر، وأصل الكلام: نعم زيد رجلا، والفراء جعل الاسم النكرة تمييزًا منقولًا، أصله: نعم الرجل زيد. انظر: شرح الأشموني ٣٧/٢.

الرابعة: ما يعود إليه الضمير في ضربني وضربت الزيدين، وإنما جوزوا فيه الإضمار قبل الذكر لأنه لما ذكر المفسر بعده كان مقدمًا حكمًا.

وبني[١] المضمر لشبهه بالحرف، في افتقاره إلى ما يرجع إليه؛ كافتقار الحرف إلى أمر غيره، لا يتم معناه إلا به، وقيل: إن صيغها المختلفة لما كانت دالة على أنواع الإعراب أغنى ذلك عن إعرابها.

ذِكر تقسيم المضمر

المضمر إما **متصل أو منفصل**[٢]، أما المتصل فهو الذي لا يستقل بنفسه، أي لا ينفك عن كلمة أخرى يتصل بها، وينقسم إلى بارز وإلى مستتر، فالبارز إما بحرف كالكاف في «**لك**»، والمستتر نحو ما في «**ضرب**» في قولنا: «**زيد ضرب**»، كما سيأتي شرحه، أما المنفصل فهو ما استقل بنفسه نحو «**أنا**» و«**نحن**».

والمضمر يكون مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا؛ لأنه اسم واقع موقع الظاهر، والظاهر على أحد هذه الأمور، لكن المرفوع متصل ومنفصل، والمنصوب أيضًا متصل ومنفصل، وأما المجرور فلا يكون إلا متصلًا؛ لامتناع الفصل بين المجرور، فالمضمرات حينئذٍ خمسة أنواع.

ذِكْرُ الضمير المرفوع المتصل

وهو يقع لكل واحد من المتكلم والمخاطب والغائب على ستة معان؛ لأن كلا من المتكلم والمخاطب والغائب إما مفرد أو مثنى أو مجموع، وكل واحد منهما إما مذكر أو مؤنث، ووضعوا للمتكلم لفظين: «**ضربت**» و«**ضربنا**»، فـ«**ضربت**» للمفرد المذكر والمؤنث؛ فالتاء ضمير الفاعل، وحُرِّك؛ لأنه اتصل بالفعل، فلو سكن اجتمع ساكنان على غير حده، و«**ضربنا**» للاثنين وللجماعة فيهما، فـ«**ضربت**» حينئذ مشترك في معنيين و«**ضربنا**» مشترك في أربعة[٣]، ووضعوا للمخاطب خمسة ألفاظ: أربعة نصوص، وهي

---

(١) في الرضي ٣/١: (وإنما بنيت المضمرات إما لشبهها بالحروف لاحتياجها إلى المفسر، أعني الحضور في المتكلم والمخاطب... وإما لعدم موجب الإعراب فيها، وذلك أن المقتضى لإعراب الأسماء توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة.

(٢) انظر: الرضي على الكافية ٦/٢.

(٣) فيكون (ضربنا) للمثنى بنوعيه، وللجمع كذلك بنوعيه.

«ضربت» للمذكر، و«ضربتِ» للمؤنث، و«ضربتُم» للجمع المذكر، و«ضربتُنَّ» للجمع المؤنث، وواحد مشترك بين المذكرين والمؤنثين، وهو «ضربتما»، فالميم إيذان بأنك جاوزت الواحد، والألف للتثنية، وإنما ضمت تاء «ضربتما» وكانت في المفرد مفتوحة؛ لئلا يتوهم المخاطب أن «ضربتُ» كلمة و«ما» كلمة أخرى، ووضعوا للغائب خمسةً على أمثال المخاطب؛ أربعة نصوص، وهي ضرب وضربت وضربوا وضربن، وواحد مشترك، وهو: ضَربا ضربَتا، وهو مشترك بالتاء وألف الضمير، وإن اختلفت الصيغة بزيادة التاء؛ فإن التاء في «ضربتا» جيء بها علامةً للتأنيث، وليست بضمير.

ذِكر الضمير المرفوع المنفصل

وهو للمتكلم، والمخاطب، والغائب على ما شُرح في المرفوع المتصل من النص، والمشترك. وهو «أنا» و«نحن» للمتكلم، وينبغي أن يعلم أن الهمزة والنون في «أنا» هما الاسم عند الأكثر[١]، وزيدت الألف لبيان حركة النون، وقد بُين بالهاء، كقولك: أنه[٢]، وقال قوم: «أنا» كله هو الاسم، ومنه قول الأعشى:

فكيف أنا وانتحالي القوافي[٣]

وهي لغة ربيعة وبعض قيس، و«أنتَ وأنتِ» و«أنتما» و«أنتم» و«أنتن» للمخاطب، و«هو» و«هي» و«هما» و«هم» و«هن» للغائب؛ وينبغي أن يعلم أن الهمزة والنون في «أنت» هما الاسم، وأما التاء فللمخاطب، وفُتحت، لخفة الفتحة، وكُسرت في المؤنث للفرق.

---

(١) وهم البصريون، وذهب الفراء والكوفيون إلى أن الحروف في «أنا» و«نحن» كلها من أصل الضمير، ولا يمكن الاستغناء عنها، وفي إطار الساميات يقسم الضمير إلى: قاعدة مستعملة وهي (أن)، وعنصر جوهري، وهو «يا» ممدودة، وهو ما يظهر في العربية، وقد قلب هذا العنصر الجوهري إلى فتحة طويلة في العربية. دراسات مقارنة بين العبرية والعربية ٧٩-٨٠. وانظر: تفصيل ذلك في: الرضي على الكافية ٢/٨-٩، والأشموني ١/٧٢-٧٣، والارتشاف ٢/٩٢٧.

(٢) انظر الرضي على الكافية ٢/٩.

(٣) من المتقارب، وعجزه: «بعد المشيب كفى ذاك عارًا» والبيت في ديوانه ١٠٣ وبلا نسبة في ابن يعيش ٤/٤٥، والمقرب ٢/٣٥، ورصف المباني ١٤؛ ٤٠٣.

ذِكر المنصوب المتصل

وهو للمتكلم والمخاطب والغائب على ما شرح، تقول في المتكلم: (ضربني)؛ فالياء هي الاسم المنصوب المتصل، وهي ضمير المتكلم، والنون قبلها نون الوقاية كما سيذكر[١]، وتقول إذا أخبرت عن نفسك ومعك غيرك: «**ضربنا**»، وفي المخاطب: «**ضربكَ وضربكِ وضربكُما وضربكُن**» والغائب «**ضربه وضربها وضربهما وضربهم وضربهن**»، ويتصل الضمير المنصوب بالحرف أيضًا، نحو «**إنني، إننا**» إلى «**إنهن**». واعلم أن الهاء وحدها في «**ضربه**» هي الاسم عند الزجاج[٢]، وهي ضمير الغائب، وإنما زيدت الواو تقويةً للهاء؛ لتخرجها من الخفاء إلى الظهور، وكذلك في «**رأيتها**»، والهاء وحدها هي الاسم، وزيدت الألف، للفرق بين المذكر والمؤنث.

ذِكر المنصوب المنفصل

وهو أيضًا كما تقدم، تقول: إياي، إيانا للمتكلم، وإياكَ، وإياكِ، إياكما، إياكم، إياكنَّ للمخاطب، وإياه، إياها، إياهما، إياهم،.إياهن للغائب. وينبغي أن يعلم أن «**إيّا**» وحده هو الاسم المضمر، وما لحق به في «**إياي وإيانا وإياك إلى إياكن**»، دلائل على من ترجع إليه من مخبر أو مخاطب أو غائب، وكما أن الهمزة والنون في «**أنت**» هي الاسم المضمر، والتاء علامة للمخاطب، وكذلك الكاف في إياك للخطاب[٣]، وكذلك أحوال الكاف مما هو للخطاب تارةً وللغيبة أخرى.

---

(١) انظر: هذا الكتاب ١٨٦/١.

(٢) الرأي منسوب إلى الكوفيين في: الإنصاف ٤٢، وابن يعيش ٩٦/٣، وشرح الرضي على الكافية ١٠/٢، وائتلاف النصرة ٦٥.

(٣) اختلف النحاة في «إياك»، فقال سيبويه والخليل والأخفش والمازني وأبو علي إن الاسم المضمر هو «إيا»، إلا أن سيبويه قال: ما يتصل به بعده حرف يدل على أحوال المرجوع إليه من المتكلم والخطاب والغيبة، وقال الخليل والأخفش والمازني ما يتصل: به أسماء أضيفت «إيا» إليها، وقال الزجاج والسيرافي إن «إيا» اسم ظاهر مضاف إلى المضمرات، كأن «إياك» بمعنى نفسك، وقال بعض الكوفيين وابن كيسان إن الضمائر اللاحقة بـ«إيا» دعامة لها، وبعض الكوفيين ذهبوا إلى أنها وما يلحق بها المضمر. انظر: الرضي على الكافية ١٢/٢-١٣، والمفصل ١٢٧، وشرح الأشموني ٧٣/١، والإنصاف ٥٥٥، والارتشاف ٩٣٠/٢.

وقال آخرون[١]: «إيّا» وما بعده الكل اسم واحدٌ، وهذا لا يصح؛ لأنه لا يعرف اسم على هذا النحو يجيء آخره بحروف مختلفة، فيصح أن «إيا» هو الاسم المضمر، وليست الحروف اللواصق بأسماءٍ، وإنما اختلف لاختلاف عدد المضمرين وأحوالهم.

ذكر الضمير المجرور

ولا يكونُ إلا متصلًا، تقول: «**غلامي**»، «**غلامنا**» للمتكلّم، و«**غلامُكَ**»، «**غلامُكِ**»، «**غلامكما**»، «**غلامكُمْ**»، «**غلامكُنَّ**»، للمخاطب، و«**غلامُه**»، «**غلامُها**»، «**غلامُهما**»، «**غلامُهم**»، «**غلامُهنَّ**» للغائبِ، ولا يتّصلُ المجرور إلا باسم؛ نحو«**غلامي**» أو بحرفِ جرٍّ، نحو: «**لي**»، «**لَنَا**»، «**لَكَ**»، «**لَكِ**»، «**لكُما**»، «**لكُمْ**»، «**لَكُنّ**»، «**لَهُ**»، «**لهما**»، «**لهم**»، «**لَهُنَّ**»؛ وإنما اتّصلَ كذلك لضرورة أَنَّ الجرَّ في الكلامِ إمّا بالإضافة أو بحرفِ الجرِّ.

واعلم أَنَّ الأصلَ في جمعِ المذكر أن تقول: «**مررت بِكمُو**» و«**هذا غلامكمُو**»، فالميمُ والواو للجمعِ، وقد تُحْذَفُ الواوُ وتسكّنُ الميمُ للتخفيف، كما تقدّم في قولنا: «**غلامكمْ**»، وتقول في جماعة المؤنث: «**غلامكُنْ**»، و«**مررت بِكُنَّ**»، و«**هذا لَكُنَّ**» بنونٍ مشدّدةٍ؛ ليكون بإزاء حرفي جمع المذكر، وتقول للغائب: «**غلامُهُو**»، و«**هذا لَهُو**»، و«**مررت بِهِي**»، فتكسِرُ الهاءَ إذا كان قبلها كسرةٌ؛ وإنَّما أصلُها الضمُّ، وكذلك تكسِرُها إذا كان قبلها ياءٌ ساكنةٌ نحو «**فيهي**»، «**عليهي**»؛ وإنّما كسرتَها كراهةَ الخروجِ من كسرٍ إلى ضمٍّ[٢]، وإذا تحرّك ما قبل هذه الهاء، نحو «**لَهُ**» و«**بِهِ**»، فلا يجوزُ عند البصريين حذفُ ما يتّصلُ بها من الواو والياء؛ لأنّها لخفائها قَوِيَت بذلك، وقد حُذِفَت هذه الصلةُ في الشعر نحو قوله:

لـه زَجَـلٌ كَـأَنَّـهُ صَـوْتُ حَـادٍ[٣]

---

(١) الرضي على الكافية ٢/١٢-١٣، والمفصل ١٢٧، وشرح الأشموني ١/٣٣، والإنصاف ٥٥٥.

(٢) ويعزى إلى قبيلة كلب كسر الهاء من ضمير الغائبين المتصل، وهو ما يعرف في عرف اللغويين العرب بالوهم.

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه: «إذا طلب الوسيقة أو زمير»، وللشماخ في ديوانه ١٥٥، والكتاب ١/٣٠، والخصائص ١/٣٧١، والبيت في المقتضب ١/٢٦٧.

ومنه:

وما له من مجدٍ طريفٍ وما له[١]

قال سيبويه[٢]: **فأما إذا كان قبل الهاء حرفُ لينٍ، فإن حذفَ الواو والياء في الوصل حسن**، ومنه: ﴿وَنَزَّلْنَاهُ تَنزِيلًا﴾[٣]، ﴿إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ﴾[٤]، ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾[٥].

واعلم أنَّ عِدةَ أقسام المضمرات ـ بحسَبِ القسمةِ العقليةِ ـ تسعون قسمًا[٦]؛ لأنَّ المضمرات ثلاثةٌ، للمتكلّم والمخاطب والغائب، والمتكلّم إمّا مفردٌ أو مثنى أو مجموعٌ، والمخاطبُ مثلُه، والغائب مثلُه، فذلك تسعةٌ، وكلُّ واحدٍ منها إمّا مذكرٌ أو مؤنّثٌ، فذلك ثمانيةَ عشرَ قسمًا، وكلُّ واحدٍ من الثمانية عشرَ يكونُ مرفوعًا متّصلًا ومرفوعًا منفصلًا ومنصوبًا متصلًا، ومنفصلًا، ومجرورًا؛ ولا يكون إلا متصلًا، فهذه خمسةُ أنواعٍ، وإذا ضربنا فيها ثمانيةَ عشرَ كان الحاصلُ تسعين قسمًا، إلا أنّهم سوّوا بين مذكرِ المتكلم وبين مؤنثه وبين مثناه ومجموعِه، فسقط منه أربعةٌ، وسوّوا بين المثنّى المذكّر والمؤنّث في المخاطب والغائب، فسقط اثنانِ أيضًا، فسقط من ثمانية عشر ستةٌ؛ أربعةٌ مِنَ المتكلم، واثنانِ مِنَ المثنّى المخاطب والمثنى الغائب، فبقي من ثمانية عشر اثنا عشر، ضربت في الخمسة، وهي المرفوعُ المتصلُ، والمنفصلُ، والمنصوب المتصل، والمنفصل، والمجرور المتصل، فبلغت ستين لفظًا.

واعلم أنّ قولهم: إنّه قد سوّى بين مثنّى المذكرِ والمؤنث في الغائب إنما هو باعتبار الضّميرِ لا باعتبارِ علامة التأنيثِ؛ فإنّك تقولُ للمذكّرَيْنِ: «قاما»، وللمؤنثتين: «قامتا»، **فقامتا مغايرةٌ لـ«قاما»**، وأمّا باعتبار ألفِ الضمير، فلا تغايرَ بينهما، وقد أشار تقي الدين

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه: «من الريح حظ لا الجنوب ولا الصبا»، وهو للأعشى في ديوانه ١٦٥، والكتاب ٣٠/١، وغير منسوب في الأصول ٤٦٠/٣، والمقتضب ٣٨/١؛ ٢٦٦.

(٢) انظر: الكتاب ١٨٩/٤.

(٣) الإسراء: ١٠٦/١٧.

(٤) الأعراف: ١٧٦/٧.

(٥) يوسف: ٢٠/١٢.

(٦) انظر: شرح الرضي على الكافية ٧/٢.

النيلي في شرحه لمقدمة ابنِ الحاجب إلى ذلك في تفسير قوله الخامس «**غلامِي**» و«**لي**» إلى «**غلامهن**» و«**لهن**» [1]، فإنّه فَسّر ذلك وأتبعه بذكر أقسامِ المضمرات، وقال في جملةِ ذلك: وسَوَّوا بين مثنّى المذكّر والمؤنّث في المخاطب والغائب في غيرِ غائب المرفوع المتصل، فأراد عدم التسوية باعتبارِ اللفظ، لا باعتبارِ الضمائرِ، فإنَّهم قد أجمعُوا على أنَّ المضمرات ستون، والساقط ثلاثون، ويتبيَّنُ ذلك من هذه الدائرة التي قد اقترحناها.

(١) شرح الرضي على الكافية ٦/٢

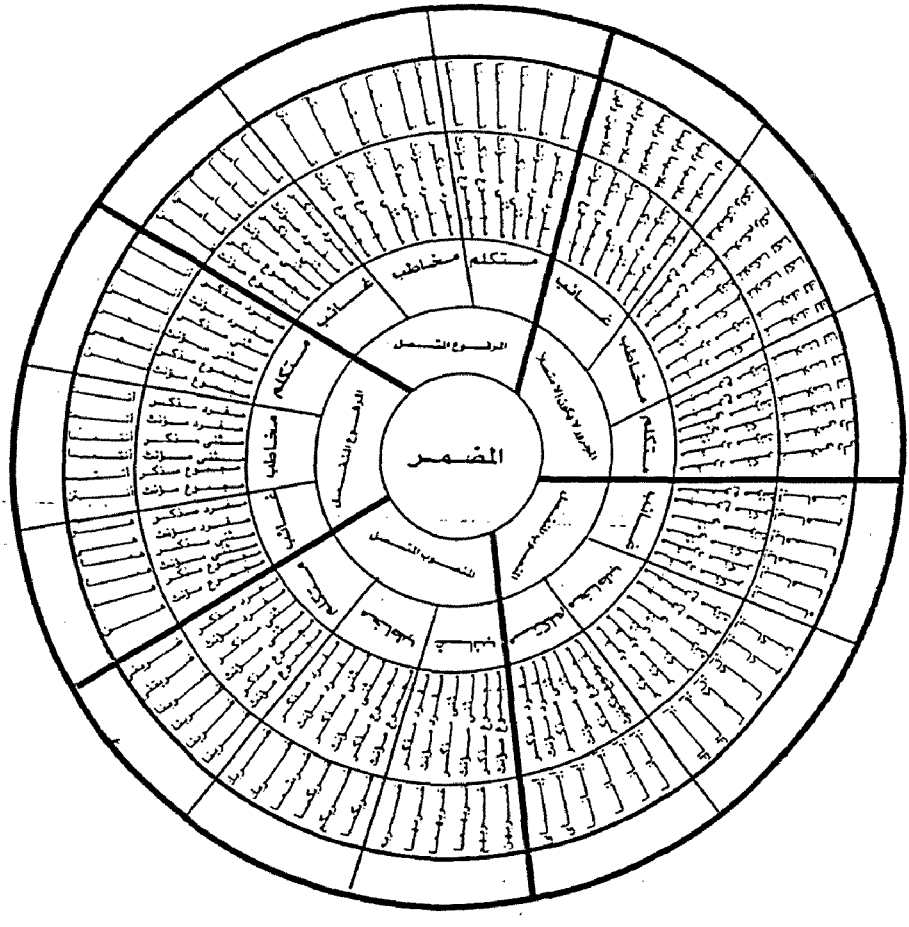
المضمر
مرفوع متصل
مرفوع منفصل
منصوب متصل
منصوب منفصل
مجرور متصل
مجرور منفصل
متكلم
مخاطب
غائب

ذكر الضمير المستتر

وهو: كلُّ مضمرٍ محتاجٍ إليه، لم يضعوا له لفظًا يخصُّه، واستغنوا بدلالةِ سياق الكلام عليه، نحو «**زيدٌ قامَ**»، «**زيدٌ منطلقٌ**»، فلا بد في «**قام**» و«**منطلق**» من ضمير يعودُ على «**زيد**»، وهو ضمير لم يضعوا له لفظًا [1]، فلا يقالُ إنه محذوف، بخلاف قولك: «**جاءني الذي ضربت**»، فإنه لا بدّ من ضمير مفعولٍ لـ«**ضربت**» يعود على «**الذي**»، لكنه محذوفٌ؛ لأنّ له لفظًا يخصّهُ، ويجوزُ ذكرُهُ، فكان المحذوف فيه محققًا، بخلافِ الضمير في «**زَيْدٌ منطلقٌ**» لِمَا ذُكِرَ، والضمير المرفوعُ المتصلُ خاصّةً يُستتر في الفعل الماضي لمذكر الغائب؛ نحو: «**زَيْدٌ ضَرَبَ**»، وللغائبة بقرينة تاء التأنيث الساكنة، نحو «**هِنْدٌ ضَرَبَتْ**»؛ وإنما استتر المرفوع المتصل، بخلاف المنصوب والمجرور المتصلين، نحو «**إنّه**» و«**لهُ**»؛ لشدّةِ اتّصالِ المرفوع بالعامل دونهما.

ويستتر الضمير المذكور أيضًا في المضارع للمتكلّم مطلقًا للمفرد وغيره، لقيام القرينةِ؛ إذ الهمزةُ قرينةُ المفرد المتكلم، والنون قرينةُ غيره مطلقًا، ويستتر في المضارع للمخاطب، نحو «**أنت تقوم**»، وللغائب، نحو «**زيد يقوم**»، ويستتر أيضًا في فعل الأمر للمخاطب نحو «**قم**»، وللمؤنثة الغائبة، نحو «**هند تقوم**»، بخلاف المخاطبة والمخاطبين المذكرين والمخاطبتين والمؤنثتين والمخاطبات، فإنّه أُبْرِزَ في ذلك؛ لرفعِ الالتباس، نحو «**تضربين**»، الياء ضميرُ المؤنّثِ.

وزعم الأخفش [2] أنّها علامةُ التأنيث، وأنَّ الضمير مستكنٌّ كما في المذكر، وهو مردودٌ؛ لأنَّ الياء في نحو «**تقومين**»، «**تضربين**» لو كانت للتأنيثِ لما فارقت في التثنية، وكان يلزم أن يُقال: «**تَقُومِيَانَ**»، لكنها فارقت، فهي ضميرٌ متصلٌ بارزٌ، وكذلك ألف «**تضربان**» ونون «**تَضْرِبْنَّ**» و«**تَضْرِبانِ**» مشترك بين المخاطبينِ المذكرينِ والمخاطبتين المؤنثتين.

---

(١) في شرح الأشموني ٧٢/١: «إنما خُصَّ ضمير الرفع بالاستتار؛ لأنه عمدة يجب ذكره. فإن وجد في اللفظ فذاك، وإلا فهو موجود في النية والتقدير، بخلاف ضميري النصب والجر فإنهما فضلة، ولا داعي إلى تقدير وجودهما إذا عدما من اللفظ».

(٢) انظر: ابن يعيش ٨٨/٣، وشرح التسهيل ٥٠/١.

ويستترُ الضمير المذكورُ أيضًا في الصفة مطلقًا؛ مفردًا كان أو مثنى أو مجموعًا، ومذكرًا كان أو مؤنثًا، سواء كانتِ الصفةُ اسمَ فاعل أو مفعولٍ أو غيرهما، نحو «**زيدٌ ضاربٌ**» و«**هندٌ ضاربة**» و«**الزيدان ضاربانِ**» و«**الهندات ضاربات**» و«**الزيدون ضاربون**» و«**الهندات ضاربات**».

وكذلك: مضروبٌ ومضروبةٌ، ومضروبين ومضروبتين ومضروبات، فالألف في «**ضاربان**» والواو في «**ضاربون**» إنما هما علامتا الإعرابِ، ودالّتان على التثنيةِ والجمع وليستا بضميرين؛ لأنّهما لو كانتا ضميرَيْنِ لم يتغيرا في النصب والجرّ، والضمائرُ مع ثبوتِ عواملها لا تتغيّرُ عن حالِها، ألا ترى أنَّ الياء في «**تضربينَ**» والنون في «**يَضْرِبْنَ**» والواو في «**يضربون**» والألف في «**تضربانِ**» لا تتغير [١] بوجه؛ لأنّها ضمائرُ، فلو كانت ألف «**ضاربتان**» وواو «**ضاربون**» وياء «**ضاربين**» ضمائر [لما تغيرت] [٢].

ذكر أحكام الضمير المنفصل

لا يعدلون إلى الضميرِ المنفصلِ إلّا عند تعذّرِ المتّصلِ؛ لأنّه أخصرُ[٣]، فالتزموه ما لم يمنع مانعٌ، ويتعذر الاتصالُ:

إمّا بتقديم الضمير على عامله؛ نحو ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾[٤].

وإمّا بالفصلِ بين الضمير وبين عامله لغرضٍ، مثل: «**ما ضربتُ إلا إيَّاك**» و«**ما ضربَك إلا أنا**»، بخلافِ «**ضَرَبَك أنا**» [٥] فإنه فصلٌ لغيرِ غرضٍ؛ لأنّ «**ضربَكَ أنا**» و«**ضربتُك**» لا يختلفُ في المعنى، وإمّا بأن يُحذفَ العاملُ في الضمير، فإنّه إذا حُذِفَ تعذّر اتصالُ الضمير به فيجبُ انفصاله، نحو أن يقالَ: «**مَنْ أَكْرَمْتَ**»، تقول «**إياك**» ولو قلت: «**أكرمتُك**» لأتيتَ بالضمير متّصلًا، أو يكون العاملُ معنويًا كالمبتدأ والخبرِ، نحو «**أنا زيدٌ**» و«**أنت**

---

(١) في الأصل: تتعين.

(٢) غير واضحة في الأصل.

(٣) يريد أن الضمائر استعملت لقصد اختصار الأسماء؛ لأنها وُضعت موضع الاسم العلم الموضوع لمن يدل عليه، والمتصل أشد اختصارًا من المنفصل، فاستعماله أفضل؛ لذا لا يعدلون عن استعمال المتصل إلا عند تعذره.

(٤) الفاتحة: ١/٥.

(٥) انظر في تفصيل هذه الحالات: الكتاب ٢/٣٥٩، والارتشاف ٢/٩٣١.

قائمٌ»؛ لأنَّه إذا كان معنويًا تعذّر الاتصالُ به؛ إذ لا يتصلُ لفظٌ بما ليس بلفظٍ، فيمتنعُ اتصالُ الضميرِ؛ لامتناعِ اتّصالِ الملفوظِ بما ليس بملفوظ.

وكذلك يتعذّرُ الاتصالُ إذا كان العاملُ في الضمير حرفًا، والضميرُ مرفوعٍ، مثل «**ما هو قائمًا**»؛ لأنّه لو اتّصلَ بـ«ما» مضمرٌ لاستترَ في مثل «**ما هو قائمًا**»، والحروفُ لا استتارَ فيها، وإنّما قال: «**والضميرُ مرفوعٌ**»؛ ليخرُجَ نحو: إنّ وأخواتها وحروف الجرّ، فإنهّا حروفٌ، ويتّصلُ بها الضميرُ بارزًا؛ لأنه إمّا منصوبًا، مثل «**إنّه**»، أو مجرورًا مثل «**له**» فلا يؤدّي إلى استتارٍ [1].

وكذلك يجبُ انفصالُ الضميرِ على ما يقتضيه مَنْ هو لَهُ، إذا كان الضمير مرفوعًا بصفةٍ؛ جرت على غيرِ مَنْ هي له؛ نحو «**زَيْدٌ عمرٌو ضاربُه هو**» فينفَصِلُ الضمير خوفَ اللّبْسِ؛ لأنّك لو اقتصرتَ على الضميرِ المتّصلِ لم يُعْلَمِ الضّاربُ مَنْ هو، وبالمنفصل عُلِمَ أنّه «**زَيْدٌ**»؛ لكونِ الضاربِ يقعُ للضمائرِ بلفظٍ واحدٍ؛ تقول: «**أنا ضاربٌ**» و«**أنت ضاربٌ**» و«**هو ضاربٌ**»، بخلافِ الفعلِ، نحو «**أنا زيدٌ أَضْرِبُه**»، فإنّه يُعْلَمُ بالهمزة أَنَّ الفعل للمتكلّم، وكذلك «**أنا زيدٌ يضربني**»، يُعلمُ بياء المضارعة أنَّ الفعل لزيدٍ، ولَمّا التبس في بابِ «**ضارب**» التزموا إبرازه أيضًا؛ فيما لا يلبس؛ نحو «**هندٌ زيدٌ ضاربتُه هي**»، طردًا للباب، فـ«**هندٌ**» مبتدأ، و«**زيد**» مبتدأ ثانٍ، و«**ضاربتُه**»؛ خبرُ المبتدأ الثاني، والضميرُ المنفصلُ - أعني هي - فاعل «**ضاربتُه**»؛ ووجبَ انفصالُه؛ لأنَّ «**ضاربته**» التي هي الصّفةُ قد جَرَت على غيرِ مَنْ هي له؛ لأنّها خبرُ «**زَيْد**» وهي في المعنى «**هند**»، والجملةُ في محلِّ الرفع بأنّها خبرُ المبتدأ الأولِ، والكوفيون لا يشترطون انفصالَ الضميرِ في مثل ذلك [2]، ويجرونه مَجْرَى الفعل، فكما تقول: «**هِنْدٌ زيدٌ تضربُه**»؛ تقول: «**هند زيدٌ ضاربتُه**»، وكذلك «**الهندات الزيدان ضاربتهما**»، كما تقول: «**تضربانهما**».

---

(١) بخلاف ضمير الشأن، فإنه يجوز حذفه مثل قول الشاعر: «أن هالكَ كل من يخفى ويتّعلُ» انظر: أمالي ابن الشجري ١٧٨/٢، وأصول ابن السراج ٢٣٩/١.

(٢) انظر: الإنصاف ٥٦، وشرح التصريح ١٦٢/١- ٢٦٢، والمقتضب ١١٦/٣، ٢٦٢، ١٣٣/٤، والخزانة بولاق ٥٥١/١، وائتلاف النصرة ٣٢، ٧٥، وأوضح المسالك ١٩٤/١.

ذكر الضمائر التي يجوز فيها الاتصالُ والانفصال

وهي عدّةُ ضمائر [١]: منها المضمرانِ، إذا لم يكن أحدُهما مرفوعًا، وكان أحدُهما أعرفَ، وَقدَّمته، جاز في الثاني الاتصالُ والانفصالُ، سواءٌ كانا منصوبينِ، ونحو «**الدرهمُ أعطيتُكَهُ**» أو أحدُهما منصوبًا والآخر مجرورًا، نحو «**ضَرْبيكَ**»، ففي «**أعْطَيتُكه**» ضميرانِ الكاف والهاء، وليس أحدُهما مرفوعًا، وكاف الخطاب متقدّمة، وهي أعرف من الهاء التي للغائب، فجاز «**أعطيتُكه**» و«**أعطيتُكَ إيّاه**».

وكذلك جاز «**ضربيكَ**» و«**ضربي إيّاك**»، أمّا وجهُ الاتصالِ: فلإمكانِه مع عدم الاستثقال، وأما وجهُ الانفصالِ فلإيهام ثلاث كلمات كواحدةٍ، فإنْ لم يكن أحدُهما أعرفَ، أو كان، ولكن لم يُقدّم الأعرفُ وجبَ الانفصال، وقد جاز ذلك في الغائبين، قالوا: «**أَعْطَاهاه**» و«**أعطاهوها**» وهو شاذٌّ[٢]؛ وإنما لم يجز ذلك إذا كان أحدُهما مرفوعًا؛ لأنّه إذا أتى الضميرُ متّصلًا، نحو «**ضربتُك**» تعيّن الاتصالُ، ولم يجزِ الانفصالُ.

ومنها المضمر الواقع خبرًا في باب «**كان**»، فإنّ فيه لغتينِ [٣]، المختار منهما أن يكونَ منفصلًا؛ نحو «**زيدٌ عالمٌ وكان عمرٌو إياه**»؛ لأنَّ خبرَ «**كان وأخواتها**» في الأصل إنّما هو خبر المبتدأ، وخبرُ المبتدأ إذا كان ضميرًا لم يقع إلا منفصلًا، قال الشاعر:

لـيـت هـذا الـلـيـلَ شَـهْـرٌ لا نـــرى فيـــه عَـرِيـبًـا
لـيـس إيـّـاي وإيـــاكَ ولا نَـخْـشَـى رقِـيـبـــا[٤]

«**عريب**» بالعين المهملة، بمعنى «**أحد**» وأما على غيرِ الأشهر، فيجوزُ أن يقع متصلًا تشبيهًا له بالمفعولِ، فكما يتّصلُ ضميرُ المفعولِ، نحو: «**ضَرَبْتُه**» فكذلك يتصل خبر

---

(١) انظر في تفصيل ذلك: الارتشاف ٩٣٤/٢.

(٢) انظر: الكتاب ٣٦٥/٢، وابن يعيش ١٠٥/٣، والمفصل ١٣٠.

(٣) انظر: الكتاب ٣٥٨/٢، وابن يعيش ١٠٦/٣، والرضي على الكافية ١٩/٢، وأصول ابن السراج ١١٨/٢، والمفصل ١٣٢، والارتشاف ٩٣٩/٢.

(٤) من مجزوء الرمل لعمر بن أبي ربيعة، وهو في ديوانه ٦٧، والخزانة ٣٢٢/٥، وجاء بدون نسبة في الكتاب ٢/ ٣٥٨، والرضي على الكافية ١٩/٢، وابن يعيش ٧٥/٣؛ ١٠٧، وأصول ابن السراج ١١٨/٢؛ ٢٨٩، والبيت الثاني في المفصل ١٣٢، وفي الخزانة ٣٢٢/٥ أن صاحب الأغاني، والجوهري نسباه للعرجي.

«كان»، فتقول: «كُنْتَهُ» ومنه قول أبي الأسود الدؤلي:

ذَرِ الخمرَ يشربُها الغواةُ فإنّني رأيتُ أخاها مُجزيا بمكانِهَا
فإلّا يَكُنْها أو تَكُنْهُ فإنّه أخوها غَذَتْهُ أمُّه بلبانِهَا[1]

ولو فصل لقال: «فإلا يَكُنْ إيّاها أو تكن إيّاهُ».

ومنها المضمرُ الواقعُ بعد «لولا»، فإنَّ فيه لغتين أيضًا [2]؛ أكثرُها أن يكون مرفوعًا منفصلًا، نحو «لولا أنت ولولا نَحْنُ» إلى «لولاهُنّ».

قال الله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[3].

أمّا وجوبُ رفعِه فلأنَّ الضميرَ كنايةٌ عنِ المظهرِ، ولم يأتِ المظهرُ بعد «لولا» مرفوعًا، فوجب أن يكونَ المضمرُ كذلك، ورفعه بالابتداءِ عن البصريين، وبفعلٍ مضمَرٍ عن الكوفيين [4].

وأمّا وجوبُ مجيئه منفصلًا؛ فلأنه عند البصريين مبتدأٌ، فوجبَ فصلهُ؛ لعدم ما يتّصلُ به.

وأمّا عند الكوفيين فيجبُ فصلُه؛ لحذفِ الفعل الرافعِ له، وهو مثل قولك: «إنْ أَنْتَ قمتَ قمتُ» وأمّا لغةُ اتصالِه فَسَتُذْكَرُ مع «عسى».

ذكر المضمر الواقع بعد «عسى»

اعلم أَنَّ المضمرَ الواقعَ بعد «عسى» لا يكونُ إلا متّصلًا، ولكن فيه لغتانِ [5]، باعتبارِ

---

(١) من الطويل، وهو في ديوانه ١٦٢، والمقتضب ٩٨/٣، والمزهر ٣١٠/١، والرضي على الكافية ١٩/٢، وتخليص الشواهد، وتلخيص الفوائد ٩٢، والخزانة ٣٢٧/٥، وابن يعيش ١٠٧/٣، ولفظه: «فإن لم يكنها»، والتبيين ٣٠٠-٣٠١، والتبصرة والتذكرة ٥٠٥، واللسان (لو) ٢٥٣/١٩، وجاء بدون نسبة في الإنصاف ١٣٠، والبيت الثاني منسوب في الكتاب ٤٦/١، وأصول ابن السراج ٩١/١، ٢٩٠/٢، وشرح الأشموني ٧٧/١، وتهذيب اللغة ٣٦٢/١٥.

(٢) انظر: ابن يعيش ١١٩/٣، والمفصل ١٣٥.

(٣) سبأ: ٣١/٣٤.

(٤) انظر: الإنصاف ٦٦، ومعاني القرآن، للفراء ٤٠٤/١، والمغني ٢١٥/١، وابن يعيش ١١٨/٣، والجامي على الكافية ٢٩٩/١، والإيضاح ١٩٤/١، والمقتضب ٧٦/٣، وأمالي ابن الشجري ٢١٠/٢.

(٥) انظر: المفصل ١٣٥، وابن يعيش ١١٨/٣، وشرح الأشموني ٤٥٦/١، والهمع ٢٠٨/٤، وشرح التسهيل ١٨٥/٣.

كونِه ضميرًا مرفوعًا أو غير مرفوعٍ، فاللّغةُ الكثيرةُ فيها أن يكونَ مرفوعًا متصلًا، نحو «عَسَيْتُ»، «عَسَيْنا» للمتكلّم، و«عَسَيْتُ»، «عَسِيتُمَا»، «عَسِيتُم»، «عَسِيتِ»، «عَسَيْتُنَّ» للمخاطب و«عَسَى»، «عَسَيَا»، «عَسَوْا»، «عَسَتْ» و«عَسَينَ»، للغائب، كما تقول: «رَمَيْتُ» و«رَمَيْنا» إلى «رَمَينَ».

وأمّا اللغةُ التي ليست بكثيرةٍ فهو أنّه جاء بعد «لولا» ضميرٌ مجرورٌ، وبعد «عسى» ضميرٌ منصوبٌ متّصلٌ بها، نحو «لَوْلاي لَوْلاكَ لَوْلاهُ»، و«عَسَاي عَسَاكَ عَسَاه» إلى «لولاهُنّ» و«عَسَاهن».

قال الشاعر:

وكَمْ موطنٍ لولايَ طِحْتَ كما هَوَى بأجرامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي[1]

وقال ابن [2] أبي ربيعة:

أَوْمَتْ بِكَفّيْها مِنَ الهَوْدَجِ لولاكَ هذا العامَ لم أَحْجُجِ[3]

وقدِ اخْتُلِفَ في الضميرِ المذكورِ المتّصلِ بلولا وعسى [4].

فعند سيبويه [5] أن الياءَ في «لولاي» والكاف في «لولاك» في موضعِ جرٍّ؛ لبطلان الرفع والنصب، أمّا بطلان الرفعِ؛ فلكونِ الكافِ والياءِ ليسا من ضمائرِ المرفوع، وأمّا

---

(١) من الطويل، وينسب لزيد ابن الحكم في الكتاب ٣٧٣/٢-٣٧٤، وسر صناعة الإعراب، ٣٩٤-٣٩٥، والكامل ٢٠١/٣، والمفصل ١٣٥، والعيني على الأشموني ٦٥٤/١، وابن يعيش ١١٨/٣؛ ٢٣/٩، والخزانة ٣٠/٣؛ ٣٣٦/٥، وانظر تفصيل الخلاف في نسبته في أمالي ابن الشجري ٢٧١/١؛ ٢٧٧؛ ٥١٢/٢. وجاء بدون نسبة في الإنصاف ٥٥٣، ولفظه: «وأنت امرؤ» بدلا من «وكم موطن»، وشرح التسهيل ١٨٥/٣، والأشموني ٤٥٦/١، ولفظه: «من قنة»، وصدره في الهمع ٢٠٨/٤.

(٢) هو عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة من مخزوم بطن من قريش، توفى سنة ٩٣هـ.
انظر ترجمته في: الأغاني ٣٠/١، وابن خلكان ٣٧٨/١، وتاريخ آداب اللغة العربية ٢٨٨/١.

(٣) من السريع، في ملحقات ديوانه ٤٨٧، والخزانة ٣٣٣/٥، والصناعتين ١١٤، وبدون نسبة في المفصل ١٣٦، والرضي٢٠/٢، والإنصاف ٥٥٣، وقطر الندى ٢٥١، وأمالي ابن الشجري ٢٧٨/١، والمفصل ١٣٦، والهمع ٢٠٩/٤.

(٤) انظر: الرضي على الكافية ٢٠/٢والمفصل ١٣٧، والإنصاف ٥٤٨، وابن يعيش ١٢١/٣، وائتلاف النصرة ٦٥، والدرر ٣٢/٢، والمقتضب ٧٣/٣.

(٥) انظر: الكتاب ٣٧٣/٢.

النصبُ؛ فلعدمِ الناصبِ، فيتعيّن الجرُّ.

قال سيبويه [١]: «**وتكون لـ«لولا»** مع المضمرِ حالٌ ليس لها مع المظهرِ، كما أنَّ لـ«لَدُنْ» حالا مع «**غُدْوة**» ليست مع غيرِها؛ لأنّها تجرُّ ما بعدها وتنصبُ «**غُدوة**» فقط[٢]، فكذلك «**لولا**» تجرُّ المضمر المتصلَ فقط، فحالُها معه مخالفٌ لحالِها مع غيره، أمَّا «**عسى**» فعند سيبويه [٣] محمولةٌ على «**لعلَّ**» فتنصبُ الاسمَ كما حُملَت «**لعلَّ**» على «**عسى**» في دخولِ «**أَن**» في خبرِها، قال الشاعر:

لعلك يومًا أن تُلِمَّ مُلِمَّةٌ [٤]

وقد قيل: إنَّ «**عسى**» في مثلِ هذا حرفٌ لا فِعْلٌ، فتقول: «**عساك أن تقوم**»، كما تقول: «**لعلّك أن تقومَ**»، وقال:

يا أَبَتَا عَلَّكَ أو عَسَاكَا [٥]

فلو أَنَّ «**عسى**» فعلٌ، لم يصحّ عطفهُا على لعلّ؛ لأنّها حرفٌ، وأَمّا الأخفش [٦] فيرى أنّ الياء والكاف في قولك: «**لولاي، لولاك**» في موضعِ رفعٍ، وقد أوقعوا الضميرَ المجرورَ موقعَ الضميرِ المرفوعِ، وكذلك الضميرُ بعد عسى في موضعِ رفعٍ، واحتجُّوا لسيبويه أنَّ تغييرَ «**لولا**» أقلّ من تغييرِ الضميرِ الذي بعدها؛ لأنّه اثنا عشر مضمرًا، للمتكلم اثنانِ،

---

(١) انظر: الكتاب ٢/٣٧٥.

(٢) انظر: الكتاب: ١/٥١.

(٣) انظر: الكتاب ٢/٣٧٥، والرضي على الكافية ٢/٢٠.

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه: «عليك من اللائي يدعنك أجدعا» وهو للمتمم بن نويرة في الديوان ١١٩، والمفضليات ٢٧٠، وشرح شواهد المغني ٥٦٧، وجمهرة أشعار العرب ٢٩٢-٢٩٥، وخزانة الأدب ٥/٣٤٥، وبدون نسبة في: المفصل ٣٠٣، والرضي ٢/٢٠، والمقتضب ٣/٧٤، ومغني اللبيب ١/٣٢٢.

(٥) من الرجز وقبله: «تقول ابنتي وقد أنى أناكا»، وقيل للعجاج، والأكثرون على أنه لرؤبة، وهو في ملحقات ديوانه ١٨١، والكتاب ٢/٣٧٤-٣٧٥، والأشباه والنظائر ١/١٥١، وخزانة الأدب ٥/٣٣٧؛ ٣٦٢، وشرح شواهد المغني ٤٤٣، وبلا نسبة في: المقتضب ٣/٧١، والمزهر ١/٨٥، والمفصل ١٣٦، والرضي ٢/٢١، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٩٦؛ ٣٤٢، وهمع الهوامع ٢/١٤٥، ومغني اللبيب ١/١٣٢، وابن يعيش ١/١٣٢؛ ٢/١٢؛ ٣/١٢٠؛ ٧/١٣٢.

(٦) في سيبويه ٢/٣٧٦: «وزعم ناس أن الياء في لولاي، وعساني في موضع رفع، جعلوا لولاي موافقة للجر، وعساني موافقة للنصب، كما اتفق الجر والنصب في الهاء، وهذا وجه رديء لما ذكرت لك». وانظر: المفصل ١٣٨، والرضي ٢/٢١، والإنصاف ٥٤٨، والمقتضب ٣/٧٣، وائتلاف النصرة ٦٥.

ولكلٍّ من المخاطبِ والغائبِ خمسةٌ؛ فتغييرُ المضمرِ على رأى سيبويه تغييرٌ واحدٌ على سبيل الاستقلالِ، واحتجوا للأخفش أن وقوع الضمائر بعضها موضعَ بعضٍ كثيرةٌ في كلامِهم، نحو «**أنا كاتبٌ**»، و«**مررت بك أنت**» و«**ضربتُه هو**»، فأكّد المضمر المنصوب بالضميرِ المرفوعِ، فقد وَقَعَ المرفوعُ مَوقِعَ المنصوبِ.

ذكر نون الوقاية

وهي لازمةٌ مع ياء ضميرِ المتكلّم في الفعلِ الماضي مطلقًا، نحو «**ضَرَبَنِي**» و«**ضَرَباني**» و«**ضَرَبُونِي**»، وشذَّ حذفُ نونِ الوقايةِ مِنَ الفعلِ الماضي المتّصل به ضميرُ جماعةِ الإناث، نحو «**النساءُ ضَرَبْنِي**»، قال الشاعر:

تـراه كـالـثَّـغـام يُـعَـلُّ مِـنـكًـا يَـسُـوءُ الـفَـالـيـاتِ إذا فَـلَـيْـنِي[1]

أراد «**فَلَيْتَنِي**» فحذف نون الوقاية تخفيفًا، وكذلك هي لازمةٌ أيضًا في الأمر، نحو قولك: «**أكرِمني**»، وأمّا قولك: «**اضْرِبي يا هندُ**»، فلا مدخلَ للنُّونِ مع هذه الياءِ؛ لأنَّ نونَ الوقايةِ مشروطةٌ بضميرِ المفعول، لا بضميرِ الفاعلِ؛ لأنَّ ضميرَ الفاعلِ بمنزلةِ الجزءِ مِنَ الفعلِ، فأشبهت هذه الياءُ الياءَ التي من نفسِ الفعل، نحو «**يَرْمِي**»، وكذلك هي لازمةٌ في المضارعِ المعرّى عن نونِ الإعراب؛ نحو «**يَضْرِبُني**»؛ وسمّيت نونَ الوقايةِ؛ لأنَّها وَقَتِ الفعلَ الكسرِ[2] الذي هو أخو الخفضِ[3]، وأمّا الفعلُ المضارعُ الذي يلحقُه نونُ الإعرابِ فأنت مخيّرٌ بين إثباتِها وحذفِها؛ استغناءً بنون الإعراب، فتقولُ «**يضربانِي**» و«**يضربانني**» «**ويضربونِي**» و«**تضربينِي**» و«**تضربْني**» و«**تضربينني**»، وتجبُ نونُ الوقاية في قولك: «**النساء يَضْرِبْنَنِي**»، ولا يجوز: «**يضربْني**»؛ لأنَّ نونَ الإعرابِ في «**يضربونِي**» خارجةٌ عنِ الفعل،

---

(١) من الوافر. لعمرو بن معديكرب. في الكتاب بولاق ١٥٤/٢، والديوان ١٨٠، ولسان العرب فلا ٢٨٠/١٩، والتبصرة والتذكرة ٤٢٨، والخزانة ٣٧١/٥، وغير منسوب في الحماسة بشرح المرزوقي ٢٩٤، همع الهوامع ٢٢٦/١، والحجة لابن خالويه ١١٨، وابن يعيش ٩١/٣.

(٢) وإنما كان ذلك؛ لأن ما قبل ياء المتكلم يجب كسره للمناسبة.

(٣) في الرضي على الكافية ٢١/٢: «ولما منعوا الفعل الجرّ، وكانتِ الكسرة هي أصل علامات الجر والفتح والياء فرعا كرهوا أن يوجد فيه ما يكون في بعض الأحوال علامة الجر مبالغة في تبعيده من الجر، ودخولها في نحو: أعطاني ويعطيني».

فأمكنَ جعلُها وقايةً، ونون «يَضْرِبْنَ» فاعلٌ متصلٌ كالجزء من الفعلِ، فلم تُجْعَلْ وقايةً لذلك.

وأنت من «لَدُنْ» مخيّرٌ [١] في إثبات نون الوقاية؛ لحفظِ بنائها على السكون، وفي حذفها؛ قال اللّه تعالى: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾ [٢] قُرِئَ في السَّبعةِ بالتشديد والتخفيف [٣]، وكذا أنت مخيّرٌ بين الإثباتِ والحذفِ في «إنّ» و«أنّ» و«كأنّ» و«لكنّ»، كقولك: إنّي وإنّني، وكذلك أخواتها الثلاث، ويختار إثباتُها في «ليت»؛ كقولك «ليتني»؛ لشبهِها بالفعلِ، ولا يختارُ في «لعلّ»؛ لأنَّ بعضَ لغاتِها «لَعَنّ»، فَحُذِفَت منها كراهةَ اجتماعِ النونات، وحُمِلَت «لعلّ» عليها، ويختارُ إثباتُها في «مِن» و«عَنْ» و«قَدْ» و«قَطْ»؛ لحفظِ سكونِها، نحو «عَنّي» و«قَدْني» و«قطني»، وقال الشاعر:

امتلأ الحَوْضُ وقال قَطْنِي [٤]

أي: حَسْبي.

ذِكْرُ «الفصل»

ويتوسّطُ بين المبتدأ والخبر قبل دخولِ العوامل وبعد دخولِها صيغةُ ضميرٍ مرفوعٍ منفصلٍ [٥]، نحو «زيد هو المنطلق» و«كان زيد هو المنطلق» وإنّما قال [٦]: «صيغةُ ضميرٍ مرفوعٍ» ولم يقل: «ضميرٌ» لعدمِ تحقّقِ كونِهِ ضميرًا، وتسمّى هذه الصيغة فصلًا عند

(١) في الرضي ٢٢/٢: «حذف نون الوقاية من لدن لا يجوز عند سيبويه، والزجاج إلا للضرورة، وعند غيرهما الثبوت راجح، وليس الحذف للضرورة؛ لثبوته في السبع».

(٢) الكهف: ٧٦/١٨.

(٣) قرأ ابن كثير وأبو عمر وابن عامر والكسائي مثقّلًا، وقرأ نافع بضم الدال وتخفيف النون، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: لُدْني، بشم الدال شيئًا من الضم، وروى أبو عبيدة عن الكسائي عن أبي بكر عن عاصم في كتاب القراءات: لدني، وقال: حفص عن عاصم بالتشديد مثل أبي عمرو وحمزة. انظر: السبعة في القراءات ٣٩٦، والإرشادات الجلية في القراءات السبع ٣٢٣.

(٤) من الرجز، ولم أقف على نسبته لقائل معين، ويروى بعده: «مهلا رويدًا قد ملأت بطني». انظر: مجالس ثعلب ١٨٩، والإنصاف ١٠٨، والأشموني ٨٨/١، وتهذيب إصلاح المنطق، للتبريزي ١٠١، وشرح درة الغواص للخفاجي ٣١، وشرح الكتاب، للسيرافي ١٣٩/١، والتبيين ١٦٦، واللسان «قطط» ٢٥٧/٩، واللامات، للزجاجي ١٥٢، والمخصص ١٧/١٤، وابن يعيش ١٣١/٢، وتفسير الطبري ٥٤٦/٢، والصحاح قطط ١١٥٣/٣، وأمالي ابن الشجري ٥١/٢؛ ٣٩٤، وإصلاح المنطق ٣٧٧؛ ٤٤٤.

(٥) انظر: المفصل ١٣٣، والرضي على الكافية ٢٣/٢، ومفتاح الإعراب ٤١.

(٦) انظر: الرضي على الكافية ٢٣/٢.

البصريين، وعمادًا عند الكوفيين؛ وهو يفصل بين الصفة والخبر[١]؛ لأنّ ما بعده يتعين للخبر، وتمتنعُ الصفةُ، لامتناع الفصلِ بين الصفة والموصوف، فإنك إذا قلت: «**زيدٌ القائمُ**» صَلح «**القائم**» أن يكون صفةً للمبتدأ، فيتوقّعُ السامعُ الخبرَ، وصلح أن يكون خبرًا، فيبقى السامعُ متردّدًا، فإذا أَدْخَلْتَ «هو» وقلت: «**زيدٌ هو القائمُ**»، عُلِمَ أنّه لم يبق من المبتدأ بقيةٌ، وتعيّن مِمّا بعد «هو» للخبرِ[٢]، وشرطُ إثبات هذه الصيغة أن يكونَ الخبرُ معرفةً؛ نحو «**زيدٌ هو القائم**» أو أفعل من كذا، نحو «**كان زيدٌ هو أفضلَ مِنْ عمرٍو**»، وكذلك إذا كان الخبرُ مشابهًا للمعرفةِ لفظًا، نحو «**مثل**»، و«**غير**» والاسم المضاف إلى معرفة إضافةً لفظيةً، وكذلك إذا كان الخبرُ فعلا مضارعًا، نحو «**زَيْدٌ هو يقومُ**».

قال اللّه تعالى: ﴿وَمَكْرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾[٣]، ولا بدّ أن تكونَ هذه الصيغةُ مطابقةً للمبتدأ في الإفراد والتثنية والجمعِ والتذكير والتأنيث والخطابِ والتكلّم والغيبةِ، تقول: «**زَيْدٌ هو القائمُ**» و«**الزيدانِ هما القائمان**» و«**الزّيدون همُ القائمون**» و«**هندٌ هي القائمة**».

قال تعالى حكايةً عن عيسى عليه السلام: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾[٤] ولا موضعَ لهذه الصيغة من الإعراب عند الخليل[٥] مع قوله: بأنّه اسمٌ؛ لأنّه إنّما دخلَ للفصل كالكافِ في «**أولئك**»، والتاء في «**أنت**»، فكما أنّ هذه لا محلَّ لها من الإعرابِ، لا يكون لصيغةِ الضمير المذكور محلٌّ من الإعرابِ، وبنو تميم يجعلونه مبتدأً[٦]، فيرفعون ما بعده على أنّه خبرُه والجملةُ خبرٌ عن «**كان**» أو غيره على حسب ما معه من العوامل، وخُصَّ بصيغةِ المرفوع؛ لأنّه في معنى التأكيد، كما تقولُ في التأكيد: «**ضربتُكَ أنت**»، ونحو ذلك.

---

(١) لكونه حافظًا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط انظر: الرضي على الكافية ٤٢/٣، والمفصل ١٣٣.

(٢) انظر: مفتاح الإعراب ٤١

(٣) فاطر: ١٠/٣٥.

(٤) المائدة: ١١٧/٥.

(٥) انظر: الرضي على الكافية ٢٦/٢-٢٧، والإنصاف ٥٦٧، والكتاب ٣٩٧/٢.

(٦) الكتاب ٣٧٣/٢، وفي المفصل ١٣٣: «وعن رؤبة أنه كان يقول: أظن زيدًا هو خير منك، ويقرءون: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾».

ذكر ضمير الشأن

ويتقدّمُ قبلَ الجملة ضميرٌ يُسَمَّى ضميرَ الشأنِ، يفسّرُ الجملةَ التي بعده [١]؛ لأنّ كلَّ جملةٍ هي شأنٌ وأمرٌ وقصّةٌ، وإذا قلت: «**هو زيدٌ قائمٌ**»، فكأنّكَ قلت: الواقع أو الشأن زيدٌ قائمٌ، واحترز بقوله: يتقدّمُ قبلَ الجملة، عن الضميرِ في «**نعم رجلًا زيدٌ**» و«**ربّه رجلًا**»، فإنّه متقدّمٌ على المفسّر له، لكن تقدّمُه على المفردِ لا على الجملة.

ويكونُ مرفوعًا منفصلًا ومستترًا ومنصوبًا متصلا بارزًا؛ فالمرفوع المنفصلُ، نحو «**هو زيدٌ قائمٌ**»؛ والمستترُ نحو «**كان زيدٌ قائمٌ**» و«**ليس زيدٌ قائمٌ**» [٢]، والمنصوبُ المتّصل: إنّه زيدٌ قائمٌ ، **وإذا وقع مبتدأ انفصلَ، نحو «هو زيدٌ قائمٌ»**، لأنّ عاملَ المبتدأ الابتداء، وهو معنى، واستحال اتصالُ الضمير بالمعنى الذي هو الابتداء؛ لكونه غيرَ لفظٍ، وكذا إذا وقع بعد «ما» الحجازيّة؛ نحو «**ما هو زيدٌ قائمٌ**»، لتعذُّرِ اتصالِه مرفوعًا بغيرِ الفعل.

وحذفُ ضميرِ الشّأن إذا كان منصوبًا ضعيفٌ؛ قال اللَّه تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا﴾[٣]، وجاء حذفُه في الشعر نحو قوله:

إذا هَبَّتْ ريـاحُـك فـاغْـتَنِمْـهـا فإنّ لكلِّ خافقةٍ سكونُ [٤]

«**فسكونُ**» مبتدأ و«**لكلّ خافقة**» خبرُهُ، واسم «**إنّ**» هو ضميرُ الشأنِ محذوفٌ، والتقدير: فإنّه لكلِّ خافقةٍ، ومنه قول الشاعر:

إنَّ مَـنْ يـدخُـلِ الـكَـنِيـسَـةَ يَـوْمًـا يَـلْـقَ فيها جـآزرًا وظِـبـاءَ [٥]

فـ«**مَنْ**» مبتدأ، و«**يدخل**» خبرُه، ولا يجوز أن يكونَ «مَنْ» هو اسم «إنّ»؛ لأنَّ «مَنْ»

---

(١) انظر: الكتاب ٣٧٣/٢، ويلزم أن يكون هذا الضمير غيبة وإفرادًا، بخلاف ضمير الفصل. انظر: شرح الكافية للرضى ٢٧/٢.

(٢) اسم الناسخ هنا هو ضمير الشأن.

(٣) طه: ٧٤/٢٠.

(٤) لم أعثر عليه في مصادري.

(٥) من بحر الخفيف، وهو للأخطل في شرح شواهد المغني ١٢٢؛ ٩١٨، والخزانة ٤٥٧/١، وغير منسوب في الرضي ٢٩/٢، والأشباه والنظائر ١٥١/٤، والجامع الصغير، لابن هشام ٢١٧، ومغني اللبيب ٣٥/١؛ ٢/ ١٤٩، ونسبه محمد الأمير بهامشه، وضرائر الشعر، للقزاز ٦٣١، وأمالي ابن الشجري ١٩/٢، ٥٤٨، وشرح جمل الزجاجي، لابن عصفور ٤٤٢/١.

شرط، والشرط له صدرُ الكلام، واسم «إنّ» ليس له صدر الكلام، فالمبتدأ والخبرُ في موضعِ رفع؛ لأنه خبر «إنّ» واسم «إنّ» ضميرُ الشأن مع «أنّ» المفتوحة إذا خُفِّفتَ، فإنّ حذفَه لازمٌ؛ لأنّهم لو لم يقدّروا ذلك لكان للمخفّفة المكسورةِ على المخفّفة المفتوحةِ مزيةٌ في العملِ، والمفتوحةُ أقربُ إلى الفعل [١].

وقد جوّزوا إعمالَ المخفّفةِ المكسورة؛ قال اللّه تعالى: ﴿وَإِن كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [٢]، ولم يجيزوا إعمالَ المخفّفةِ المفتوحة.

قال الشاعر:

أَنْ هالكٌ كلُّ مَنْ يَحْفَى ويَنْتَعِلُ [٣]

فلم ينصب «هالك»، فوجبَ تقديرُ عملِها في ضميرِ الشأن؛ لكونِها أشبهَ بالفعلِ من المكسورةِ، ألا ترى أنَّ قولك: «أنّ» على لفظ «أن» الذي مضارعه «يَئِنُّ» من الأنينِ، ولم يأتِ ضميرُ الشأن مجرورًا، كما جاء مرفوعًا ومنصوبًا؛ لأنّه كنايةٌ عن الجملةِ، والجملةُ لا مدخلَ لحرفِ الجرِّ عليها.

ذكر أسماء الإشارة

وهي [٤] ثاني أقسام المبنيّات، وأسماءُ الإشارةِ ما وُضِعَ لمشارٍ إليه، وهي بدون الصّفةِ

---

(١) في الرضي على الكافية ٢/٢٩: «وإنما طلبوا الارتباط اللفظي بينهما؛ لارتباط بينهما معنوي تام، وذلك أنها حرف موصول، وهي مع جملتها في تقدير المفرد؛ أي المصدر؛ إذ هي حرف مصدري، فكأن أن وحدها بعض حروف ذلك المفرد، بخلاف إن المكسورة، فإنها مع جملتها ليست بتقدير المفرد، هذا هو المشهور من مذهب القوم؛ أعني إعمال المفتوحة تقديرًا في حال إلغائها لفظًا، وقد أجاز سيبويه إلغاءها لفظًا وتقديرًا».

(٢) هود: ١١/١١١.

(٣) عجز بيت من البسيط وصدره: «في فتية كسيوف الهند قد علموا»، وهو للأعشى في المعلقات ٢٨٠، وأمالي ابن الشجري ٢/١٧٨؛ ٣/١٥٦، والديوان ١٠٩، وأصول ابن السراج ١/٢٣٩، والتذكرة والتبصرة ٤٦١، والإنصاف ١٦٧، والخزانة ٥/٤٢٦، وغير منسوب في المقتضب ٣/٩، والمفصل ٢٩٨، والفصول الخمسون ٢٠١.

(٤) في الجامي على الكافية ١٥٨: «هي ما وضع لمشار إليه إشارة حسية بالجوارح والأعضاء؛ لأن الإشارة عند إطلاقها حقيقة في الإشارة الحسية، فلا يرد ضمير الغائب وأمثاله، فإنها للإشارة إلى معانيها إشارة ذهنية لا حسية، ومثل قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ [يونس: ١٠]، مما ليس الإشارة إليه حسيّة محمول على التجوُّز».

مبهمةٌ؛ لصلاحيتها لكلِّ مشارٍ إليه، وبُنيت لمشابهتها للحرف [١] من حيث احتياجُها إلى ما يبيِّنُ ذاتَ المشار إليه، وهي «ذا» للمذكر، و«ذان» لمثنّاه رفعًا، و«ذَيْنِ» نصبًا وجرًّا، وللمفردِ المؤنّثِ عدّةُ ألفاظٍ مُتَرادفة، وهي: «تا» و«تِي» و«تِهْ» و«تِهِي» و«ذِهْ» و«ذِهِي» [٢]، ولمثنّاه «تانِ» رفعًا، «وتينِ» نصبًا وجرًّا، و«أولاء» مقصورًا وممدودًا مشتركٌ بين جمع المذكرِ والمؤنث، لا يختلفُ فيهما، و«ذا» أصله «ذَوَي» [٣] متحرّكُ العينِ، على وزن «فَعَل»، فَحُذِفَتِ اللام؛ لتأكيدِ إبهامِ هذه الأسماءِ، وقُلِبَتِ الواوُ فاء؛ لتحرّكِها وانفتاحِ ما قبلها، فصار «ذا».

ويلحق أوائلَ أسماء الإشارة حرفُ التنبيه، نحو «هذا»، ولحق أواخرها حرفُ الخطاب [٤] بحسَبِ مَنْ تخاطبه، وألفاظُ الإشارةِ خمسةٌ، وحروفُ الخطاب خمسةٌ، وإذا ضربت خمسةً في خمسةٍ، كانت خمسة وعشرين، فإذا خاطبت مفردًا مذكّرًا مشيرًا إلى مفردٍ مذكرٍ، قلت «ذاكَ» بفتح الكاف، وإن خاطبتَ مفردًا مؤنثًا مشيرًا إلى المفرد المؤنث [٥] المذكور، قلت: «ذاكِ» بكسر الكاف، وإن أشرتَ إلى المفرد المذكورِ، وخاطبتَ مثنّى مذكرًا أو مؤنثًا قلت: ذا كُما، وإن خاطبت جمع المذكّرين قلت: «ذا كُم»، وإن خاطبت جمعَ المؤنث، قلت: «ذاكُنّ». قال الله تعالى: ﴿قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾ [٦]، الإشارةُ إلى يوسف، والخطاب مع النسوة، وذلك هو «ذاكَ» زيدت فيه اللّامُ، ومثالُ المفردِ المؤنث مشارًا إليه مع المخاطبين المذكورين: «تاكَ»، «تاكِ»، «تاكُما»، «تاكُم»، «تاكن»، ومثال المثنّى المذكر مشارا إليه معهم «ذانِكَ، ذانكِ «ذانكُما» «ذانكُم»، «ذانكُنّ»، وفى النصب والجر: «ذَيْنِكَ»، «ذَينِكِ»، «ذَينِكُما»، «ذَينِكُم»، «ذَينِكُنّ»، ومثال المثنى المؤنث: «تانكَ»، «تانكِ» «تانكُما»، «تانكُم»، «تانكُنّ»، وفى حالة النصب والجر، تقول: رأيتُ

---

(١) قال بهذا ابن معط، وقال ابن إياز أنه غريب، ولم ير أحدا ذكره غيره. انظر: الأشباه والنظائر ٣/٥

(٢) وفي الحقيقة أن هذه كلها ألفاظ واحدة يمكن أن تكون تطورت عن لفظة واحدة.

(٣) مذهب الأخفش أن «ذا» من مضاعف الياء؛ لأن سيبويه حكى فيه الإمالة، وقال الكوفيون: الاسم الذال، والألف زائدة؛ لأن تثنيته «ذان» بحذفها. انظر: الرضي على الكافية ٢/٣٠.٣١.

(٤) في الجامي على الكافية ١٥٩: «وإنما جعلت الكاف حرفًا؛ لامتناع وقوع الظاهر موقعها».

(٥) المذكر في الأصل.

(٦) يوسف: ١٢/٣٢.

تِينِكَ تَيْنِكِ تينكُما تَيْنِكُم تَيْنِكُنَّ، ومررت بِتَيْنِكَ إلى «**تينكُنَّ**»، ومثالُ المجموع المذكر والمؤنث مشارًا إليهما مع المخاطبين المذكورين: أولاكَ أولاكِ أولاكُما أولاكُم أولاكُنَّ، وقد نقل النيلي جواز فتح كاف الخطاب في ذلك كلِّه، وهو غريبٌ، قال: إن ذلك نقله الثقاتُ من غيرِ إلحاق علامةِ تثنية ولا جمع ولا غير ذلك، بل يُفرد ويذكَّر على كل حال [١].

واعلم أنّهم لم يقولوا: ذاه، ذاهما، ذاهم؛ لأنَّ الهاءَ للغائب، والغائبُ لا يصحُّ تنبيههُ على الحاضرِ، بل الحاضر ينبَّهُ على الغائب.

واعلم أن قوله في التثنية: «**ذانِ**» ليس بتثنية «**ذا**»، بل هو صيغةٌ تفيدُ التثنية كأنتما، فكما أن «**أنتما**» ليس بتثنية «**أنت**» فكذلك «**ذانِ**» ليس بتثنيةِ «**ذا**»؛ لأنه لو كان تثنية «**ذا**» لقيل: ذوان؛ لأنّ التثنية من شأنها أن تَرُدَّ ما كان محذوفًا مِنَ المفرد، نحو «**أبوانِ**» و«**أخوانِ**» و«**دَمَيَانِ**» و«**رَحَيَانِ**»؛ ولأن تثنيةَ المعرفةِ تُوجبُ تنكيرَها غالبًا، و«**ذان**» معرفة، ومنهم من يجعل تثنيةَ أسماء الإشارة على كل حال بألف، وعليه قوله تعالى: ﴿**قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ**﴾ [٢].

واعلم أن قولنا: يلحق بأوائلها حرفُ التثنية ليس على إطلاقه؛ فإنّه يلحق البعض دون البعض؛ إذ لا يُقَالُ: هذا لك بالاتفاق، وجعلوا «**ذا**» للتقريبِ؛ ليكونَ الاسم المجرد من الزيادةِ للقريبِ المجرّدِ من زيادةِ المسافة، و«**ذاك**» للمتوسط زيادة حرف الخطاب؛ لتُشْعِرَ الزيادةُ في اللفظ بالزيادةِ في المسافة، وذلك بزيادةِ اللّام للبعيد؛ لتشعرَ زيادةُ الحرفين بجهةِ البعدِ في المسافة، وهو رأى بعضِ النحويين [٣]، وإذا قصدوا البعدَ في المثنّى شدّدوا النونَ من «**ذانِك وتانِك**» وفى الواحدة المؤنثة استعملوا «**تلك**»، وفى «**أولئك**» للمتوسطة، و«**أولاك**» للبعيدة.

واعلم أنّهم وضعوا أسماء يشيرون بها إلى الأمكنة خاصّة. وهى: ثَمّ وهنا؛ ثمَّ يشيرون به إلى ما بَعُدَ من الأمكنة، وهنا، وها هُنا إلى المكان القريب، وهناك إلى المتوسط، وهنالك إلى البعيد.

وفى «**هنا**» ثلاث لغاتٍ [٤]: إحداها: ضمُّ الهاء مع تخفيف النون، والثانية: فتحها مع تشديد النون، والثالثة: كسرها مع تشديد النون أيضًا، لكن الفتح أكثر.

---

(١) انظر: ابن يعيش ١٧٣/٣.
(٢) طه: ٦٣/٢.
(٣) انظر: الرضي على الكافية ٣٣/٢.
(٤) انظر: ابن يعيش ١٣٧/٣.

ذكر الموصولات

وهي ثالثُ أقسامِ المبنيَّات[١]: والموصول مبهمٌ بدونِ صلتِهِ، كما أنَّ اسمَ الإشارةِ مبهمٌ بدون صفتِهِ، فإن قيل الموصولات وأسماء الإشارة معارف، فكيف يجتمعُ الإبهامُ والتعريفُ، فالجوابُ أنَّ إبهامَها إنَّما هو بحسبِ الوضع، لا بحسب الاستعمال، فإنها معارف بحسبه، كما في الضمائر من مثل «أنا»، و«أنت»، و«هو»، وإنَّما سُمِّيَ الموصولُ لمشابهتِهِ الحرفَ من حيث احتياجُه إلى الغير في إيضاحِهِ وهو الصِّلةُ، وحدُّ الموصول اسمٌ لا يُتِمُّ جزءًا مِنَ الكلامِ من مسندٍ ومسندٍ إليه ومضافٍ إليه وتابعٍ إلا مع صلةٍ وعائدٍ، فقولُنا اسمٌ كالجنسِ، وقولنا: لا يتمّ جزءًا إلا بصلة، يخرج ما يُتِمُّ جزءًا بدون الصلة، نحو «زيد» و«رجل»[٢]، وقولنا: وعائد، يخرجُ مثل «إذ» و«إذا»؛ لأنَّه وإن لم يتمّ جزءًا من الكلام إلا بصلةٍ، فإنّه بلا عائدٍ، فمثالُ الموصول مسندا قولك: زيدٌ الذي قام أبوه، ومثاله مسندًا إليه: **«الذي قام أبوه زيد»**، ومثاله مضافًا إليه: **«غلام الذي قام أبوه عمرو»**، ومثاله تابعًا: **«مررت بزيدٍ الذي أبوه قائم»** [٣].

ويجب أن تكونَ صلةُ الموصول جملة خبريّةً [٤] ولا موضعَ لها مِنَ الإعرابِ؛ لكونها كالجزءِ من الموصولِ، وإنّما وجب أن تكون جملةً؛ لأنَّ «الذي» وُضِعَ وصلةً إلى وصف المعارف بالجمل، التي هي نكراتٌ في الأصل، ووجب أن تكونَ خبريةً، لأنَّ الموصول يُخْبَرُ به وعنه، ولو كانتِ الجملةُ الإنشائيّةُ جزءًا منه لما صحَّ منه ذلك، ولأنَّ الصلة يجب أن تكونَ موضِّحةً للموصول، وما عدا الخبرية كالأمر والنهي وغيرها مِنَ الجمل الإنشائية غير موضح.

---

(١) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/١٣٩، وشرح ابن عقيل ٢٢، وشرح الأشموني ١/١٠٥، وقطر الندى ١٠٠، ومفتاح الإعراب ١٣١، والرضي على الكافية ٢/٣٥.

(٢) يريد أن الصلة ينبغي أن تكون جملة مفيدة اسمية نحو: زيد الذي أبوه قائم، وفعلية نحو: زيد الذي قام أبوه ولا يصح أن يقع أحد أجزاء هذه الجملة صلة لعدم الإفادة.

(٣) فاسم الموصول الذي وقع نعتًا لزيد.

(٤) وهي عند سيبويه تسمى الحشو. انظر: المفصل ١٤٢، وابن يعيش ٣/١٥٠، والرضي على الكافية ٢/٣٥.

ويُشْتَرطُ في الصِّلة أيضًا أن تكونَ معلومةً للمخاطب؛ لأنَّها لو كانت مجهولةً له لم تكن موضحةً، ويشترط أن يكونَ فيها عائدٌ، وهو ضميرٌ في الصِّلة يعودُ إلى الموصول؛ لأنَّ الصلةَ جملةٌ مستقلّةٌ، فافْتَقَرت إلى العائد ليحصلَ به ربطُ الصّلةِ بالموصول؛ والضميرُ العائد المذكور يجوزُ حذفُه إذا كان مفعولًا؛ نحو: قوله تعالي: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ﴾[1] أي ما تشتهيه، لحصولِ العلم به مع كونهِ فَضْلَةً، ولم يجز ذلك في الضّميرِ المرفوع والمجرور، لكونِ المرفوع فاعلًا وامتناع حذفِ الفاعل، واستلزامِ حذف المجرور كثرة الحذف، أعني الجار المجرور.

ذكر تعدد الموصولات

منها «**الّذِي**»[2] للمفرد المذكّرِ، و«**الأُلي**» و«**الّذِين**»، لجمعِ المذكرين و«**اللذان**»[3] للمثنّى المذكّرِ بالألف، إذا كان في موضع رفع، و«**اللّذين**» بالياء، إذا كان في موضع نَصْبٍ أو جرٍّ، وهذه العبارةُ أولى من أن يُقالَ رفعُه ونصبُه وجرُّه بالياءِ؛ لأنَّ هذه الصيغَ لَيْسَت معربةً حقيقيةً؛ لأنّها من المبنيّاتِ، ولعدمِ تحقّقِ التثنيةِ فيها، فإنّ «**اللّذانِ**» و«**اللّذينَ**» اسم وضع للمثنّى، وكذلك «**اللّتان**» و«**اللتين**»، كما قيل في أسماء الإشارة؛ ولذلك حُذِفَتِ الياءُ[4] في تثنيةِ «**الذي**» و«**التي**» كما حُذِفَت ألفُ «**ذا**»، ولو كان مثنًّى حقيقةً لَمَا حُذِفَ ذلك.

وكذلك «**الذين**» ليس جمعًا لـ«**الّذي**» لأنّه على اللّغةِ الفصيحةِ بصيغةٍ واحدةٍ في

---

(١) سورة الزخرف ٤٤/٧١.

(٢) والذي والتي فيها ست لغات: إثبات الياء وحذفها مع بقاء الكسرة وحذفها مع إسكان الذال أو التاء وتشديدها مكسورة ومضمونه وحذف الألف واللام وتخفيف الياء ساكنة. انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ٨٣، والأشموني ١/١٠٦.

(٣) وهي اللغة الجيدة ومن لغاتها: اللذان بالتشديد، وقال الزجاج إنها لغة ليست جيدة، ومنها اللذا بحذف النون. انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ٨٤-٨٥.

(٤) ويرى الكوفيون أن أصل الذي هو الذال وحدها الساكنة، ثم لما أرادوا إدخال اللام عليها زادوا قبلها لاما متحركة؛ لئلا يجمعوا بين الذال الساكنة ولام التعريف الساكنة. ثم حركوا الذال بالكسر، وأشبعوا الكسرة، فتولدت الياء. انظر: الإنصاف ٥٣٥.

الرفع والنصب والجرّ، ولو كان جمعًا محققًا لوجبَ أن يُقالَ «**الّذون**» رفعًا [١] ولكن هو اسمٌ وُضِعَ للجمعِ.

وأمّا جمعُ المؤنّثِ ففيه لغاتٌ: وهي «**اللّاتي، واللواتي، واللات، واللوات، واللائي**» بهمزة وياء بعدها، و«**اللاء**» بهمزةٍ وحدها [٢]، و«**اللاي**» بياء مكسورةٍ وساكنةٍ أيضًا بغير همزٍ.

ومِنَ الموصولاتِ «**ذو**» [٣] الطّائية، بمعنى الذي.

كقوله:

وبئري ذو حَفَرْتُ وذو طَوَيْتُ [٤]

و «**ذو**» هذه بالواوِ في الأحوال كلِّها، ومنها «**ما**» و«**مَنْ**»، وهما مفردانِ بكلِّ حالٍ، وإنّما تقعُ التّثنيةُ والجمعُ والتّذكيرُ والتّأنيثُ في صلاتهما لا فيهما، ومنها «**أيّ**» للمذكّر بمعنى «**الذي**»، و«**آية**» للمؤنثِ بمعنى «**التي**»، و«**ذا**» بعد «**ما**» للاستفهامِ خاصّةً، كقولك «**ماذا**» وهي بمعنى الذي عند البصريين [٥]، ومنها الألفُ واللّامُ [٦] مع اسْمَي الفاعلِ والمفعولِ والصّفةِ المشبّهةِ [٧] بمعنى «**الذي**» و«**التي**»، وسيأتي الكلامُ على هذه الموصولاتِ.

---

(١) انظر: الرضي على الكافية ٢/٣٩-٤٠.

(٢) وتمد وتقصر. الأشموني ١/١١٠.

(٣) ذو الطائية فيها أربع لغات: أشهرها عدم تصرّفها مع بقائها، والثانية: حكاها الجزولي لمفرد المذكر ومثناه ومجموعه، والثالثة: حكاها أيضا وهي كالثانية إلا أنه يقال الجمع المؤنث ذوات مضمونة في الأحوال، والرابعة: حكاها ابن برهان وهي تعريفها تعريف ذو بمعنى صاحب مع إعراب جميع متصرفاتها. انظر: الرضي ٢/٤١ - ٤٢، والخزانة ٦/٣٤، وأوضح المسالك ١/١٥٣ - ١٥٧، والأشموني ١/١٨٩ - ١١٩.

(٤) عجز بيت من الوافر وصدره فإن الماء ماء أبي وجدّي، ويروى فإن البئر بئر.. والبيت لسنان الطائي في الخزانة ٦/٣٤، ديوان الحماسة بشرح المرزوقي ٥٩١، وبدون نسبة في شرح الأشموني ١/١١٨، وعجزه في الرضي ٢/٤١، وأوضح المسالك ١/١٥٤، والتوطئة ١٦٧ واللسان (ذا) ٢٠/٣٤٨، وابن يعيش ٣/١٤٧، ٨/٤٥.

(٥) انظر: مفتاح الإعراب ٤٣ - ٤٤.

(٦) انظر: مفتاح الإعراب ١٣٣، وقطر الندى ٢ - ١.

(٧) وقد وقع خلاف بين النحاة في الصفة المشبهة، ووجه منعها أن تكون صلة للألف واللام أنها تدل على الثبوت ولا تؤول بالفعل مثل اسمي الفاعل والمفعول. حاشية الصبان ١/١٦٤.

ذكر الإخبار بالذي وبابها

ويُخْبَرُ بها عن كلِّ اسمٍ في جملةٍ معلومٍ من وجهٍ غير معلوم من وجه آخرَ، ما لم يَمْنَعْ مانعٌ مِنَ الإخبارِ بها [١]، كما سنذكر، سواء كان الاسمُ في الجملةِ الاسميّة أو الفعلية.

أعني إذا كان الإخبارُ بالذي خاصّةً؛ فإنَّها تعمُّ الجملتَيْنِ، وأَمَّا الألفُ واللّامُ فلا يُخْبَرُ بهما إلا في الجملة الفعليّةِ خاصّةً؛ لأنَّ صلةَ الألفِ واللّامِ لا تكون إلا اسمَ فاعلٍ أو مفعولٍ أو صفةً مشبّهةً؛ لكراهتهم أن يُدْخلوا صيغةَ الألفِ واللّامِ على الجملة؛ لكونِ صيغتهما مثلَ صيغة لام التعريف [٢]، فسبكوا مِنَ الجملة الفعلية اسمَ فاعلٍ أو مفعول؛ ليصحَّ دخولُ اللامِ عليهما.

كقولك: «**الضّارب زيدٌ**» و«**المضروب عمرٌو**» بمعنى «**الذي ضَرب**» و«**الذي ضُرب**»، ولا يُتَنى ذلك إلا مِن الفعلية [٣] فلذلك خُصَّتِ اللامُ بالفعلية، وعَمّ «**الذي**» الجملتين الاسمية والفعلية.

وطريقُ الإخبارِ أن يُصدّرَ «**الّذي**» ويؤخّرَ الاسمُ خبرًا، ويجعلَ مكانَه ضميرٌ عائدٌ على «**الّذي**» مطابقٌ للظّاهرِ المخبَرِ عنه إعرابًا وتذكيرًا وتأنيثًا وتثنيةً وجمعًا، ويكونُ مستترًا وبارزًا متصلًا ومنفصلًا [٤].

فإذا أَخْبَرْتَ عنِ التاءِ في «**ضَرَبْتُ زيدًا**» بالذي، قلت: «**الذي ضربَ زيدًا أنا**» فإنّك صَدَّرْتَ «**الذي**»، وجَعَلْتَ موضع الضّميرِ البارزِ الذي هو «**تاء**» ضميرًا فلزم أن يُستتر في

---

(١) فلا يخبر بالاسم الموصول عن كل اسم في الجملة الإنشائية؛ لأن الصلة لا تكون إلا خبرية، ويتعذر كذلك الإخبار بالذي عن اسم في جملة مصدرة بالذي وهو ما عليه ابن السراج.
انظر: الرضي على الكافية ٤٣/٢، وهامش المقتضب ١٣٠/٣ - ١٣١.

(٢) وقد أجاز ابن مالك والكوفيون دخول أل الموصولة على الفعل المضارع، وإن كان قليلًا؛ تمسكا بقول الفرزدق:
ما أنتَ بالحكمِ التّرضَى حُكومتُهُ ولاَ الأصيلِ ولاَ ذي الرَّأيِ والجدل
ومنع ذلك البصريون، إلا في ضرورة الشعر، وقال الجرجاني: إنه من أقبح ضرورات الشعر.
انظر: أوضح المسالك ٢٠/١، والأشموني ١١٦/١، والإنصاف ٤٠٩، والتوطئة ١٧٢.

(٣) ويشترط أن لا يكون في أول الفعل حرف السين أو سوف أو حروف النفي والاستفهام.
انظر: الرضي على الكافية ٤٣/٢.

(٤) انظر مفتاح الإعراب، للمحلي ٤٤.

«ضرب» الذي هو الفعل الماضي، وأخّرتَ الضميرَ البارزَ المتّصلَ، الذي هو تاء «ضَرَبْتُ»، فلزم انفصالُه، فـ«الذي» مبتدأٌ، و«أنا» خبرُه، وحذفت الهاء في «ضربته» وأخّرت «زيدًا»، فـ«الذي» مبتدأ، و«زيد» خبره، وما بينهما صلةُ «الذي». وإذا أَخْبَرْتَ عن زيد في «ضربت زيدًا»، قلت: «الذي ضربتُه زيدًا» (١)، فجعلتَ موضعَ المخبرِ عنه ضميرًا للذي، وما بينهما صلة «الذي».

وإذا أخبرتَ عن «زَيْد» في قولك: «زَيْدٌ قائم»، قلت: «الذي هو قائمٌ زيدٌ»، والأمر فيه كما ذكرنا، و«الذي» في كلّ هذه الصور مبتدأ واجبُ التقديم، والاسمُ المخبرُ عنه بالذي خبرٌ واجبُ التأخير، ومع ذلك يُذْكَرُ في مواضعِ وجوب تقديم المبتدأ، ووجوب تأخير الخبر.

وإذا أخبرت بالألفِ واللام عن التاء في «ضَرَبْتُ زيدًا» قلت: «الضاربُ زيدًا أنا» فالألف واللام مبتدأٌ بمعنى الذي، وأنا خبرُه، وما بينهما صلةُ الألف واللّام، والعائدُ مستكِنٌّ في الضارب (٢)؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ قد جَرَى على من هو له.

وإذا أَخْبَرْتَ عن الكاف في ضربتُك قلت: «الضاربُه أنا أنت» فاللام مبتدأ، وأنت خبرُهُ، وما بينهما صلةُ اللّام، والعائد الهاء في الضاربُه، وأنا فاعل، ووجب إبرازُ الضميرِ؛ لأنَّ الألفَ واللّامَ للمخاطبِ الذي هو أنتْ، والفعلُ لضميرِ المتكلّم؛ فقد جرى اسمُ الفاعلِ على غيرِ مَنْ هو له، فوجب إبرازُ الضميرِ، كما ذُكِرَ في بابه.

واعلم أنَّ المرادَ بقولهم: «أُخْبِرَ بالذي» إنّما هو إخبارٌ عَنِ «الذي» بذلك الاسم لا إخبارٌ بالذي حقيقةً؛ فتكون الباءُ في أُخْبِرَ بالذي؛ إمّا بمعنى الاستعانةِ؛ أي اسْتَعِنْ على هذا الإخبارِ المخصوصِ بالذي، وإمّا بمعنى عَنْ فيكون تقدير أُخْبِرَ بالذي: أُخْبِرَ عَنِ الذي، وكما أوّلنا الباء أنّها بمعنى عن، كذلك تؤول «عن» أنّها بمعنى الباء، فيصيرُ أُخْبِرَ عن الذي

(١) في الرضي على الكافية ٢/٤٥: «الفرق بين الجملة الأولى والثانية أنك إذا قلت: ضربت زيدًا فربما تخاطب به من لا يعرف أن لك مضروبًا في الدنيا تخاطب به من يعرف شخصًا بمضروبيتك لكنه لا يعرف أنه زيد، وأما قولك: الذي ضربته زيد، فلا تخاطب به إلا على الوجه الثاني؛ أي تخاطب من يعرف أن لك مضروبا، لأن مضمون الجملة الصلة يجب أن يكون معلوما للمخاطب».

(٢) انظر: مفتاح الإعراب ٤٤.

بـ«زيد»، وإنّما لزم تأويلُ هذا اللفظ؛ لأنَّ الذي في البابِ مبتدأٌ مُخْبَرٌ عنه لا به، والاسمُ المخبرُ عنه بالذي مخبر به لا عنه.

واعلم أن قولَهم إنّ الألف واللّامَ لا تُوصلُ إلا بالجملة الفعليّةِ ليس على إطلاقِه، بل لا بدّ من قيدٍ آخر، وهو أن يُقالَ الجملةُ الفعليّةُ التي لها تصرّف؛ ليمْكِنَ سبكُ اسمِ الفاعل والمفعول منها، فإنّ الأفعالَ الجامدةَ لا يمكنُ ذلك منها؛ لأنّها لا تتصرَّفُ، وهي ستة: ليس، وعسى، ونِعْم، وبِئْسَ، وفعل التعجب، وحبّذا.

وإذا تعذّر في الإخبارِ بالذي أحدُ الأمور الثلاثة؛ وهي: إمّا تصديرُ «**الذي**»، أو إقامة الضّمير العائد مُقامَ الاسمِ المخبَرِ عنه، أو تأخير المخبَرِ عنه خبرًا؛ تعذّر الإخبارُ بالذي، فلا يصحُّ الإخبارُ عنْ ضميرِ الشأنِ؛ لأنَّ له صدرَ الكلامِ[1] فلا يُؤَخّرُ، ولا عن الوصف بدون الموصوفِ؛ لأنّه يلزمُ وقوعُ الصفةِ مضمرةً، والمضمرُ لا يجوز أن يُوصفَ به، فلو أَخْبَرْتَ عن الكريم في قولك: «**رأيت زيدًا الكريمَ**»، وقلت: الذي رأيت زيدًا إيّاه الكريم، لم يجز، وكذلك لا يُخْبَرُ عن الموصوف بدون صفته؛ لأنّه يلزمُ أن يقعَ المضمرُ موصوفًا، وذلك غير جائز، فلو أخبرتَ عن زيد في قولك: رأيت زيدًا الكريم، وقلت: «**الذي رأيتُ إيّاه الكريم زيدٌ**» لم يجز ذلك.

وكذلك الحالُ والتمييزُ؛ لامتناعِ وقوعِ الضّميرِ حالًا أو تمييزًا؛ لأنّ الضميرَ معرفةٌ، ويمتنعُ أن يكونَ شيء منهما معرفةً[2].

وكذلك المصدرُ العاملُ؛ في نحو: «**أعجبني ضربي زيدًا**»؛ لامتناع جعل الضمير عاملًا مكان المصدر؛ لأن الضميرَ لا يعمل، وإن قَدّرتَ المصدرَ عاملًا، وقلت: الذي أعجبني هو زيدًا ضربي، لم يجز أيضا؛ لأنَّ المصدرَ لا يعملُ مؤخّرًا وإنّما قيّد المصدر بالعاملِ؛ لجوازِ الإخبارِ عن المصدر الغير العامل، نحو أن يُقالَ في «**رأيتُ ضَرْبَك**»: الذي رأيتُه ضربك، وكذلك لا يُخْبَرُ عنِ الضميرِ المستحقِّ لغيرِ الموصول، ولا عَن الاسمِ المشتملِ عليه.

أَمّا الضميرُ المستحقُّ لغيرِ الموصولِ، فنحو الهاء في «**زَيْدٌ ضربتُهُ**».

وأمّا الاسمُ المشتملُ على الضمير المستحق لغير الذي، فنحو: «**زَيْدٌ ضربتُ أخاه**»، فلا

---

(١) وذلك لأنه جيء بضمير الشأن هذا ليحصل الإبهام قبل التفسير.

(٢) انظر هذا الكتاب ١/١١٤.

يجوزُ أن يُخبرَ عَنِ الهاء في ضَرَبْتُه، ولا عن أخاه، فإنك إن أَعَدْتَ الهاء على «زَيْد» الذي هو المبتدأ، بقى الموصولُ بلا عائدٍ، وإن أعدتها على «الذي» بقى المبتدأ الذي هو «زَيْد» بلا عائد(١).

وكذلك لا يصحُّ الإخبارُ عنِ المجرور بـ«رُبَّ» و«مذ» و«منذ» وكاف التشبيه وواو القسم وبائه و«حتى» والمضاف بدون المضاف إليه؛ لامتناع إضمار هذه الأشياء.

ذكر أنواع «ما»

وذكرتُ أقسامها ها هنا للاختصارِ؛ لئلّا يُفْرَدَ بها بابٌ آخر، وهي تُستعملُ غالبًا فيما لا يعقلُ، وقد جاءت لمن يعقلُ في قوله تعالى: ﴿ما نَشَتَهِيَ﴾(٢). وهي مشتركة بين ستة معان(٣)؛ فإنّها تأتي موصولةً، واستفهاميةً، وشرطيةً، وموصوفةً، وصفةً، وتامّةً، وهي في جميعِ أقسامها مبنيّةٌ، فمثال الموصوفة قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ﴾ (٤)؛ أي الذي عند الله، وهي مَعْرفةٌ، لكن لا يوصفُ بها المعرفة، كما تُوصف بالذي؛ لأن «ما» الموصوفةَ تتضمَّنُ الصفةَ والموصوفَ جميعًا، فإذا قلت: «**أعجبني ما صنعتَه**» فمعناه «**أعجبني الشيء الذي صنعتَه**»؛ لأنَّ «**الشيء**» موصوفٌ و«**الذي صنعتَه**» صفته(٥).

ومثال الاستفهامية قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴿١٧﴾﴾ (٦)، وهي هنا نكرة.

ومثال الشرطية قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ (٧) وهي نكرة

(١) انظر: شرح الرضي على الكافية ٤٧/٢.
(٢) سورة الزخرف ٧١/٤٣.
(٣) اختلف النحويون في أصناف «ما» ومواضعها من الكلام، فمنهم من جعلها تسعة، مثل الزجاج، وجعلها الرماني عشرة، وجعلها الفارسي عشرة، وجعلها الهروي اثني عشر، وجعلها قوم أربعة عشر، وجعلها قوم أكثر من هذا. انظر في تفصيل ذلك: إصلاح الخلل ٣٤٥، ومغني اللبيب ٢/٢، والرضي على الكافية ٥٣/٢
(٤) سورة الجمعة ١١/٦٢.
(٥) انظر: أوضح المسالك ١٥٠/١.
(٦) سورة طه: ١٧/٢٠.
(٧) سورة البقرة: ١٩٧/٢.

أيضًا، ومثال الموصوفة قول الشاعر:

رُبَّما تكرهُ النفوسُ مِنَ الأمر لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ [١]

وهي نكرةٌ أيضًا لدخولِ «رُبَّ» عليها، وإنّما كانت موصوفة، لأنَّ المجرورَ برب لا بدّ من وصفِه، وهي هنا موصوفةٌ بالجملةِ، وهي نكرةٌ أيضًا، والتقدير: رُبَّ شيء تكرهُه النفوسُ؛ أي: مكروه، وأمَّا الموصوفةُ بالمفردِ، فنحو قوله تعالى: ﴿هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾ [٢]؛ أي هذا شيء لديّ عتيدٌ، فـ«عتيدٌ» صفةٌ لـ«ما».

ومثالُ الصفة قولُه ﷺ: «أَحْبِبْ حبيبك هونًا ما؛ عسى أن يكونَ بغيضكَ يومًا ما، وأَبْغِضْ بغيضَك هونًا ما؛ عسى أن يكونَ حبيبَك يومًا ما»[٣]؛ أي أحبب حبيبك حبًّا قليلًا، وأَبْغِضْ بغيضَك قليلًا، وقيل: «ما» هنا حرفٌ يفيدُ التقليل، وقيل زائدة للتأكيد، وهو الأصحّ، وهي أيضا نكرة.

ومثال التامّةِ ـ وهي أن تكونَ بمعنى شيء ـ قولُهُ ـ تَعَالَى ـ: ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ﴾ [٤] أي فنعم شيئًا إبداؤها فَحذفَ المضاف، وهو إبداء، وأقام المضافَ إليه مقامه، وهو الضميرُ المجرورُ الراجعُ إلى الصدقات، فصار مرفوعًا، ومعنى كونها تامّةً أنّها غيرُ محتاجة إلى صلة ولا صفة، وهي هنا منصوبةٌ على التمييزِ مفسّرة لفاعل «نِعْم»؛ أي نعم الشيء شيئًا هي الصدقات [٥].

---

(١) من الخفيف والمشهور أنه لأمية بن أبي الصلت كما في الكتاب ٢/١٠٨ ـ ١٠٩، وديوانه ٥٠، وشرح شواهد العيني ١/١١٤، وقال: ونُسب في الحماسة البصرية إلى حنيف بن عمير اليشكري. وقيل: هو لنهار بن أخت مسيلمة الكذاب، وشرح شواهد المغني ٧٠٧، والخزانة ٦/١٠٨، ١٠/٩، والحيوان ٣/٤٩ ولفظه: ربما تجزع النفوس: واللسان (فرج) ٣/١٦٦ وغير منسوب في البيان والتبيين ٣/٢٦٠، وأصول ابن الشجري ٢/٥٥٤، ٥٦٦

(٢) سورة ق: ٥٠/٢٣.

(٣) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (هون) ٤/٢٥٩، وسنن الترمذي ٤/٣٦٠، قال أبو عيسى: هذا حديث غريب. والصحيح عن علي ﷺ موقوف قوله.

(٤) سورة البقرة ٢/٢٧١.

(٥) وقد وقع خلاف بين نحاة العربية في «ما» هذه فيرى سيبويه أنها معرفة تامة مكتى بها عن اسم معرف بـ «أل» وهو ما عليه المؤلف، وذهب الزمخشري إلى أن ما هنا نكرة بمعنى شيء في موضع نصب على التمييز. الكتاب ١/٧٣، والمفصل ٢٧٣، وانظر: مسائل النحو الخلافية ١٣، ١٤.

ذكر أنواع «مَنْ»(١)

والاعتذارُ عن ذكرِ باقي أقسامِها مع الموصولاتِ، وكذلك غيرها هو ما تقدّم في ذكرِ أنواع «ما»، وأنواعُ «من» كأنواع «مَا» إلا في التّمامِ والصّفةِ، فإنّ «مَنْ» لا يكونُ تامّةً ولا يُوصفُ بها(٢).

فالموصولةُ، نحو: «جاءني مَنْ أبوه طيّبٌ»، وهي خاصّة معرفةٌ ونكرةٌ في باقي أقسامِها.

والاستفهامية نحو «مَنْ عندكم؟» والموصوفة بالمفردِ، نحو قوله:

وَكَفَى بنا فَخْرًا على مَنْ غيرُنا حُبُّ النبيِّ محمدٍ إيّانا(٣)

وبالجملة، نحو قوله:

رُبَّ مَنْ أنضَجْتُ غيظًا صَدْرَه قد تمنَّى لِيَ موتًا لم يُطَعْ(٤)

فإنّ «مَنْ» هنا بمعنى شخصٍ أو إنسانٍ موصوفٍ بما ذُكِرَ.

والشرطية؛ نحو «من يُكرمْني أُكرمْهُ».

و«مَنْ» تُستعملُ غالبًا فيمن يعقلُ، وقد تستعمل في غيرِ من يعقلُ نحو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ﴾ (٥).

---

(١) انظر: مغني اللبيب ١٤/٢.

(٢) انظر: الرضي على الكافية ٥٥/٢.

(٣) من الكامل، وينسب لحسان بن ثابت في معاني القرآن للفراء ٢١/١، والأمالي الشجرية ٦٥/٣؛ ٢١٩؛ ٢٢٥؛ ونسب لكعب بن مالك في الأمالي الشجرية ٤٤١/٢، وشرح شواهد المغني ٣٣٧، ٧٤١، وفي الكتاب ١٠٥/٢، وقال: وهو قول الأنصاري وذكر البيت والخزانة ١٢٠/٦؛ ١٢٨ ونسبه لكعب، وقال: ونسب لحسان وقيل لعبد الله بن رواحة وقيل هو بشير ابن عبد الرحمن بن كعب بن مالك وبدون نسبة في: الرضي ٥٥/٢، ومجالس ثعلب ٣٢٠، وإصلاح الخلل ٣٢٦، وشرح التسهيل ٢٢٢/١، ٢٩٨/٢، ٣٥/٣، ٣٦، وابن يعيش ١٢/٤، وشرح جمل الزجاجي، لابن عصفور ٤٩٢/١ ومغني اللبيب ١١٠/١، ١٩/٢، والهمع ٣١٧/١، ١٦/٣، وسر صناعة الإعراب ١٣٥.

(٤) من الرمل لسويد بن كاهل اليشكري في أمالي ابن الشجري ٤٤٠/٢، ٣٢١٩، والخزانة ١٢٣/٦، وبدون نسبة في الرضي ٥٥/٢، ومغني اللبيب ١٨/٢، والأشموني ١١٤/١، ويروى قلبه بدلًا من صدره.

(٥) سورة النور ٤٥/٢٤.

ذكر أنواع «أيّ» و«أيّة»

وهى كأنواعِ «ما» إلا في التمام، فإنَّ أيًّا وأية لا يقعان تامّين، فالاستفهاميةُ نحو أيُّهم وأيتهم عندك؟.

والشرطية: أيُّهم تكرمْهُ أكرمْه.

والموصولة: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾﴾ [١]؛ أي الذي هو أشد.

والصفة: نحو «مَرَرْتُ برجلٍ أي رجلٍ».

واعلم أَنَّ أَيًا وأية خاصةً معربانِ في الأقسام المذكورة إلا في قسمين منها، أحدُهما: إذا حُذِفَ صدرُ صلتها نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [٢]؛ أي أيهم هو أشدّ وبُنِيَت لمشابهةِ الحرفِ في افتقارِها إلى ذلك المحذوفِ.

وثانيهما: إذا كانت موصوفةً نحو قولك: «**يا أيّها الرجل**» و«**يا أيتها المرأة**» وبُنيا لقطعِهما عنِ الإضافة، وجعلِهما مفردَيْنِ، والمنادَى المفردُ المعرفةُ مبني أبدًا، كما تقدّم في بابِهِ [٣]، وأمّا وجوب إعرابِها في باقي الأقسامِ المذكورة فلانتقاءِ موجب البناء.

ذكر «ماذا»

وهى تُستعملُ على وجهينِ [٤]: أحدُهما: أن يكونَ معناها: ما الذي؟ نحو: ماذا صنعتَ ؟ فـ«ما» للاستفهامِ، وهي مبتدأٌ، وذا بمعنى الذي، وصنعتَ صلتُه، والعائدُ محذوفٌ؛ أي ما الذي صنعتَهُ؟، والموصولُ مع صلتِه خبرُ المبتدأ، وجوابُه مرفوعٌ؛ ليطابقَ السؤالَ، فتقولُ: خيرٌ، بالرفع، ويجوزُ نصبُه بتقديرِ الفعلِ المذكورِ، فتقولُ «**خيرًا**» بالنصبِ، أي صنعتَ خيرًا، ولكن الرفعُ أولى.

---

(١) سورة مريم ٦٩/١٩.

وفي الكتاب ٣٩٩/٢: «وحدثنا هارون أن ناسًا ـ وهم الكوفيون ـ يقرءونها: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾﴾[مريم: ٦٩] وهي لغة جيدة نصبوها كما جرّوها حين قالوا: امرر على أيهم أفضل، فأجراها هؤلاء مجرى (الذي) إذا قلت: اضرب الذي أفضل؛ لأنك تنزل (أيا) و(من) منزلة الذي في غير الجزاء والاستفهام».

وانظر: الرضي ٥٨/٢ ـ ٥٨، وشرح الأشموني ١٢٥/١ ـ ١٢٦.

(٢) سورة مريم ٦٩/١٩.

(٣) انظر: هذا الكتاب ٩٣/١.

(٤) انظر: مفتاح الإعراب للمحلى ٤٣، والكتاب ٤١٦/٢، ومغني اللبيب ٤/٢، والرضي على الكافية ٥٨/٢.

وثانيهما: أن تكونَ «**ماذا**» بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ مركبةٍ من كلمتينِ بمعنى أي شيء، فيصيرُ المعنى: أي شيء صنعتَ؟.

ويُحكمُ على موضعِه بحسبِ ما يقضيه العاملُ، وهو هنا في محلِّ النصبِ، بأن يكونَ مفعولا لـ«**صنعتَ**» [١]، فيكونُ الجوابُ منصوبًا، فتقولُ: خيرًا، بالنصبِ لتطابقَ السؤال، وقد يجوزُ فيه الرفعُ على تقديرِ أن يكونَ خبرَ مبتدأ محذوفٍ، وإنّما قُدِّمَ «**ماذا**» لتضمنِه معنى الإنشاء.

وقد أجمع القراءُ على نَصْبِ خيرًا في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُوا۟ خَيْرًا﴾ [٢]، تنبيهًا على أنّهم قصدوا خلافَ ما قُصِد من «**كان قبلهم مِنَ الكفارِ إذا قِيل لهم ماذا أنزلَ ربُّكم قالوا أساطيرُ الأولين**» [٣]؛ فهذا لا يستقيمُ فيه الرفعُ على معنى: هي أساطيرُ الأولين عدولًا منهم عنِ الجوابِ؛ إذ لا يستقيم أن يكونَ المعنى: أنزل ربُّنا أساطير الأولين.

ذِكْرُ أسماء الأفعال

وهى [٤] ما كان [٥] بمعنى الأمر والماضي [٦].

وهي رابع المبنيات، ومسمياتها ألفاظٌ؛ فـ«**رُويد**» اسمٌ، ومسماه لفظ «**أَمْهِل**»، و«**أَمْهِل**» لفظٌ، ومدلوله طلب المهلةِ.

وكذلك جميع أسماء الأفعالِ، نحو «**هَيْهاتَ**»، فإنّها اسمٌ للفظ «**بَعُدَ**» و«**بَعُدَ**»

---

(١) وذهب الشيخ المحلي إلى جواز كون «ذا» في «ماذا» زائدة، وما مفعولًا مقدمًا على تقدير أي شيء صنعت. انظر: مفتاح الإعراب ٤٤.

(٢) سورة النحل ١٦/٣٠.

(٣) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۙ قَالُوٓا۟ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٢٤﴾﴾ [سورة النحل ١٦/ ٢٤].

(٤) انظر: شرح ابن عقيل ١٤٦، وشرح الأشموني ١٩٧/٢، وأوضح المسالك ٨١/٤، والجامع الصغير ١٤٨، والرضي على الكافية ٦٠/٢، والمفصل ١٩٢، وابن يعيش ٤٦/٤، وقطر الندى ٢٥٦.

(٥) في الجامع الصغير، لابن هشام ١٤٨: «ما كان معنى الفعل معنًى واستعمالًا كـ(صه)، و(هيهات)، و(وي)، بمعنى: اسكت، وبعد، وأعجب، وغالبه للأمر، وينقاس على فعال من كل فعل ثلاثي مجرد تام».

(٦) مذهب المؤلف أن اسم الفعل يكون ماضيًا وأمرًا، ولم يذكر اسم الفعل المضارع.

موضوع للمعنى، الذي هو البعدُ، وكذلك... [١] «صَهْ» اسم لـ: اسْكُتْ:، و«اسْكُتْ» موضوعٌ للمعنى الذي هو طلب السكوت؛ لأن «رويد» مثلًا لو كان اسمًا لطلب المهلة، لكان «رويدًا» و«أمهل» مترادفين، ولم يكن اسمًا له، وكذلك القول في جميع هذا الباب.

وفائدة أسماءِ الأفعالِ: الاختصارُ والمبالغةُ؛ لأنها للمذكرِ والمؤنثِ والمثنى والمجموع بلفظٍ واحدٍ، فتقول: «صَهْ يا زيدان ويا زيدون»، فلا تلحقها علامةُ تثنيةٍ ولا جمع بخلاف «اسكتا واسكتوا [٢]»، وأما المبالغةُ فإنَّ معنى «هَيْهَاتَ زيدٌ»: بَعُدَ جِدًّا، فهيهاتَ معدولةٌ عن قولك: «بَعُدَ بَعُدَ» مكرَّرًا [٣]، وكذلك القول في «مَهْ» وغيرها من هذا الباب.

وإنما بنيت هذه الأسماءُ؛ لأنَّها نائبةٌ عن الجملةِ، والجملُ محكيَّةٌ لا تعرَفُ، أو لشبهِها بما هي بمعناه، وهو فعلُ الأمرِ والماضي، ولا بدَّ لها من موضعٍ من الإعرابِ؛ لورود التركيب[٤]، وأجاز ابنُ الحاجبِ[٥] أن موضعَها رفعٌ بالابتداء، وفاعلها المستتر فيها أغْنَى عنِ الخبرِ، كما أغنى في «أَقَائِمٌ الزيدانِ» «رُوَيْدًا زيدًا» أرودْ إرودًا زيدًا[٦].

فصل

وأسماءُ الأفعال تنقسمُ إلى مرتجلٍ ومشتقٍّ ومنقولٍ[٧]؛ فالمرتجلُ نحو «صَهْ» و«مَهْ» و«هَيْهَاتَ» والمشتقُّ نحو «نَزَالِ» و«مَنَاعِ» والمنقولُ نحو «عليك زيدًا» و«دونك عمرًا» أي خُذْه، و«عندكَ بكرًا» أي الزمْهُ، فإن ذلك منقول عن الجار والمجرور والظرف وما أضيف إليه، فإن «عليك» مثلًا كان جارًّا أو مجرورًا، ثم صار اسم فعلٍ هنا، وكذا «دونَكَ»

(١) فراغ في الأصل.

(٢) ويرى الرضي ٦٨/٨ أن أصل: أمامك ودونك زيدًا، بنصب «زيد» كان: أمامك زيد ودونك زيد فخذه فقد أمكنك، فاختصر هذا الكلام الطويل؛ لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة ليبادر المأمور إلى الامتثال قبل أن يتباعد عنه زيد.

(٣) وفي الرضي ٧٦/٢: «قال عبد القاهر: أصل نزال: انزل انزل انزل ثلاثًا أو أكثر».

(٤) انظر:الرضي على الكافية ٦٧/٢، وانظر في إعرابها: شرح الأشموني ١٩٧/٢.

(٥) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٥٠٥/١، والرضي على الكافية ٦٧/٢.

(٦) في الرضي على الكافية ٦٧/٢: «وما ذكره بعضهم من أن أسماء الأفعال منصوبة المحل على المصدرية ليس بشيء؛ إذ لو كانت كذلك، لكانت الأفعال قبلها مقدرة، فلم تكن قائمة مقام الفعل فلم تكن مبنية»، وانظر: المفصل ٥٢١، والمقتضب ٢٠٨/٣ . ٢٠٩، وشرح الأشموني ٢٠٢/٢.

(٧) انظر: أوضح المسالك ٨٥/٤، وشرح الأشموني ٢٠١/٢، وشرح ابن عقيل ١٤٧، وابن يعيش ٢٩/٤، والرضي على الكافية ٦٦/٢.

و«عِنْدَكَ»، كلُّ واحدٍ منهما كان ظرفًا مضافًا إلى كاف المخاطبِ، ثم اسْتُعْمِلَ اسمَ فعلٍ حسبما ذُكِرَ.

وينقسم قسمة أخرى إلى لازم؛ نحو: «صَهْ» و«هَيْهَاتَ»، وإلى متعدٍّ بنفسه، نحو «رُوَيْدَ زيدًا»، وإلى متعدٍّ بحرف الجرِّ[١]، نحو قول المؤذِّن: «حيّ على الصّلاة»[٢]؛ أي أقبلوا على الصلاةِ.

فصل

ومذهبُ سيبويه[٣] أنَّ كلَّ فعلٍ ثلاثيّ[٤] لك أن تبنى منه «فَعالِ» بمعنى «افْعل»؛ كقولك: «ضَرَابِ» اسم «اضْرِب» و«قَعَادِ» اسم «اقْعُد»، و «وقَوَام» اسم «قم» و«نَزَالِ» اسم «انزِل»، وعند غيره يُؤخذُ سماعًا، كما في الرباعي بالاتفاق؛ إذ لم يأت منه إلا «قَرْقَارِ» و«عَرْعَارِ»: قال الشاعر: قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرْقَارِ[٥]

أي قالت الريح للسحابِ: قَرْقَرْ يا رعدُ، فهو اسمٌ، كقولك: ارْعدْ، وأمَّا عَرْعَارِ، فحكايةُ صوتِ الصَّبيّ؛ إذا خرج فلم يجد مَن يلعبُ معه، فينادى: عَرْعَارِ، فيخرجون إليه، فكأنه اسمٌ، كقولك: اخرجوا للعب، قال الشاعر: يدعو وليدَهُمْ بها عَرعَارِ[٦]

وقيل: لو كان كذلك لكان من بابِ الأصواتِ، بل هو اسمٌ لِلَعِبٍ معينٍ للصبيان[٧].

---

(١) انظر: شرح الأشموني ٢/٢٠٤، وشرح ابن عقيل ١٤٧، وأوضح المسالك ٤٨٦ ـ ٨٨.

(٢) وزعم سيبويه أن بعض العرب يقول: حي على الصلاة، بمنزلة: ابت الصلاة، وزعم أن بعضهم يجعله اسمًا بمنزلة «حضرموت»، وبعضهم يقول: حيهلا، يجعل هلا مع حي بمنزلة شيء واحد. انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ١٠٧، وابن يعيش ٤/٤٦.

(٣) انظر: الكتاب ٣/٢٨٠.

(٤) انظر: المفصل ١٥٦، وفي ما ينصرف وما لا ينصرف ٧٣: «وأكثر النحويين يقيسونه فيقولون: ضراب زيدًا، وبعضهم يقول: لا يجوز من هذا إلا ما عدلته العرب، وذلك أنه يجعل اسما للفعل: وهذا عندي القياس».

(٥) من الرجز. بعده: «واختلط المعروف بالإنكار» لأبي النجم العجلي في الخزانة ٦/٣٠٧، والمخصص ٩/١٠٥، والجمهرة (عرعر) ١/١٤٥ ـ ١٤٦، واللسان (قرر) ٦/٣٩٩، وغير منسوب في ابن يعيش ٤/٥١، وما ينصرف وما لا ينصرف ٧٧، والمفصل ١٥٦، والرضي ٢/٧٦، والأشموني ٢/١٦٢.

(٦) من الكامل، وهو للنابغة في الخزانة ٦/٣١٢، والمفصل ١٥٦، والديوان ٥٦، وابن يعيش ٤/٥٢، وبدون نسبة في شرح الأشموني ٢/١٦.

(٧) انظر: الخزانة ٦/٣١٢، وابن يعيش ٤/٥٢.

فصل

ومن أسماء الأفعالِ «هَا» بمعنى «خُذْ»[١]، وتلحقها الكافُ، فَيُقَالُ: «هاكَ» فيتصرَّفُ مع الكاف في أحوالِه، نحو: «هَاكَ» و«هاكِ» و«هاكما» إلى «هاكُن».

واعلم أن «هَلُمَّ» من أسماء الأفعال، وهي عند الخليل[٢] مركبة من «لم»، من قولهم: لمَّ اللَّه شعثَهُ، إذا جمعَه، ومن «ها» التنبيهِ، فأصلها: «هالَمَّ»، ثم حُذفَت الألفُ لكثرة الاستعمالِ.

وقال الكوفيون[٣]: هي مركبةٌ من «هَلَّ» بمعنى أسرعَ، و«أَم» بمعنى اقصِد، ثم حُذِفت الهمزة، وجعلا اسمًا واحدًا للفعلِ، بمنزلة باقي الأفعالِ، نحو «رُوَيد» و«نزالِ»، وهو عند الحجازيين[٤] على لفظِ واحدٍ في التثنية والجمعِ والتذكيرِ والتأنيثِ، وبنو تميم[٥] يقولون: هلمّا هلمّوا هلمّي هلمّمْنَ، ويلحقونها نون التأكيد أيضا، نحو: هلُمَّنَّ وهلمَّنَّ يا هذه، وهلمّانّ وهلمّنّ يا هؤلاء وهلمّمْنَانِ يا نساء[٦].

واعلم أنّ «هَلُمَّ» على وجهين: متعديةٌ وغير متعدّيةٍ.

فالمتعديةُ بمعنى: أحضرْ وقرِّبْ، نحو قوله تعالى: ﴿هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾[٧]، فإنّه من القِسْمِ المتعدِّى؛ أي أَحضِرُوا شهداءكم.

وغير المتعدى بمعنى: تعالَ وأقبِل، نحو قوله تعالى: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾[٨]، فإنّه من القبيلِ الذي لا يتعدّى؛ أي تقرَّب إلينا.

---

(١) المفصل ١٥٣.

(٢) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ١/١٨٥، وابن يعيش ٤/٤١ - ٤٢، والكتاب ٣/٣٣٢.

(٣) انظر: ابن يعيش ٤/٤٢، والمفصل ١٥٢.

(٤) انظر: المفصل ١٥٢ ابن يعيش ٤/٤٢.

(٥) انظر: الكتاب ٣/٥٢٩، والمفصل ١٥٢، وابن يعيش ٤/٤٢.

(٦) وحكى الأصمعي أن الرجل يقال له: هلم، فيقول لا أهلم، وذهب السيرافي إلى أن الأصل: لا ألم، ثم أدخلت الهاء بين الألف واللام مفتوحة. انظر: شرح الكتاب: للسيرافي ١/١٨٥، والمفصل ١٥٢.

(٧) سورة الأنعام ٦/١٥٠.

(٨) سورة الأحزاب ٣٣/١٨.

فصل

ومن المبنياتِ ما يُوافقُ «فَعَالِ» في الصيغة، فذكروه هنا، وإن لم يكن من أسماء الأفعال؛ لئلا يطولَ بإفرادِ بابٍ له، وهو على ثلاثةِ أضربٍ:

الضرب الأول: ما هو اسم للمصدرِ المعرفةِ، نحو «**فَجَارِ**»[١] عَلَمًا للفجور، وهو مبنيٌّ لمشابهتِهِ فَعَالِ، الذي هو اسمُ الفِعل من حيثُ الزنةُ والعدلُ؛ لأنّ «**فَجَارِ**» معدولةٌ عن الفجور لفظًا ومعنًى.

الضربُ الثاني: ما هو في معنى الصفةِ في النداءِ؛ مثل: يا «**فَسَاقِ**» و«**يا خَبَاثِ**»، وهو أيضًا مبني[٢]؛ للزنة والعدل؛ لأنَّ «**فَسَاقِ**» مثلًا معدولٌ عن فاسقة، وهو معرفة أيضًا لجواز وصفه، وهو كقولك: «**يا فساق الخبيثة**».

الضرب الثالث: ما وُضِعَ علمًا للأعيانِ المؤنثة، نحو «**قَطَامِ**» و«**غَلابِ**»[٣]، وإنما قال علمًا[٤]؛ ليُخرِجَ باب «**فساقِ**»، وإنما قال للأعيانِ، ليُخرِجَ باب «**فَجَارِ**»، لأنه، وإن كان علما، لكنّه علم للمعنى الذي هو المصدر لا للأعيانِ.

ولم يقع هذا الضرب الثالث إلا مؤنثًا، وهو مبني أيضا في لغة أهل الحجاز، وعلةُ بنائه ما قيل في فَجَار، من العدلِ والزنةِ، و«غلابِ» «**معدولٌ عن غالبة**» و«قطامِ» عن «**قاطمة**» لفظًا ومعنى[٥].

واعلم أنَّ قولنا في «**غَلابِ**» و«**قَطَامِ**» ونحوهما أنّه معدولٌ عن «**غالبة**» و«**قاطمة**»، إنما هو عدلٌ تقديريٌّ لا تحقيقيٌّ، وإنما وجب المصيرُ إليه للعلم بأنهم لا يبنون إلا لمانعٍ من الإعراب، ولا مانع سوى ما قُدِّرَ من العدلِ ومشابهةِ «**فَعَالِ**» المبني في لغة أهل الحجاز، معربٌ في لغة بنى تميم إعرابَ ما لا ينصرف، إلا ما كان في آخرِه راء، نحو «**حَضَارِ**»[٦]

---

(١) انظر: قطر الندى ١٥.

(٢) وهناك زيارة توجد بالحاشية غير واضحة.

(٣) قطر الندى ١٤-١٥٦، وشرح الأشموني ٢/٣٦٥-٣٦٦

(٤) انظر: الرضي على الكافية ٢/٧٥ - ٧٦.

(٥) انظر: قطر الندى ١٤-١٥.

(٦) انظر: قطر الندى ١٥، والمفصل ١٥٩، والكتاب ٣/٢٧٧-٢٧٨.

اسم كوكب يطلع قدَّام سُهَيْل، ويشتبه به، فإنَّ بني تميم يوافقون الحجازيين في بنائه إلا القليل منهم، فإنهم يعممون الإعراب في جميعِ هذا الضرب الثالث، وقد جرى القليلون على القياسِ؛ إذ لا فرق بين ما آخرُه راء وغيره[١].

ذكر الأصوات

وهو خامس المبنيات، وهي **كلُّ لفظٍ حُكِيَ به صوتٌ**، نحو «**غاقِ**»: حكاية صوت الغراب، و«**طَقْ**»[٢]: حكاية صوتِ الحجرِ، أو صُوِّتَ به للبهائمِ؛ ليحصلَ منها ما يقصده المصوِّت من إناخَةٍ وغيرها كـ«نَخْ»[٣] و«جَوْتَ»[٤]، وبُنِيَ هذا النوع لعدمِ التركيب؛ لأنَّ وضعَه على أن ينطقَ به مفردًا، وقد جاء إعرابه مركَّبًا قليلًا.

قال ذو الرمة:

تَدَاعَيْنَ باسمِ الشِّيبِ في مُتَثَلِّمٍ جَوَانِبُهُ مِنْ بَصْرَةٍ وسلامِ[٥]

والشِّيب بالكسر: حكاية أصواتِ مشافرِ الإبلِ عند الشربِ[٦]، وصف إبلًا تشرب في حوضٍ متثلِّم جوانبه، وأصوات مشافرها: «**شِيب شِيب**»، والأصلُ أن تُحكى الأصواتُ على ما هي عليه، ولا يُعتبر تركيبُها، كما لا يعتبرُ تركيب«**قد**» و«**ضرب**» ونحوه في الإعراب.

---

(١) وغيرهما في الأصل.

(٢) انظر: شرح الأشموني ٢٠٩/٢، وشرح ابن عقيل ١٤٧، وأوضح المسالك ٩٣/٤، والرضي على الكافية ٧٩/٢.

(٣) «نخ» من إناخة البعير. اللسان. (نخنخ) ٤٥٢/٣.

(٤) «جوت جوت» دعاء الإبل إلى الماء، فإذا أدخلوا عليه الألف واللام تركوه على حاله قبل دخولهما، وكان أبو عمر وبكسر التاء من قوله: بالجوت، ويقول: إذا أدخلت عليه الألف واللام ذهبت عنه الحكاية، الأول قول الفراء والكسائي، وكان أبو الهيثم ينكر النصب، ويرى أنه إذا أدخلت عليه الألف واللام أعرب، وقال أبو الحسن: والصحيح أن اللام هنا زائدة. انظر: اللسان (جوت) ٣٢٥/٢.

(٥) من الطويل، وله في الخزانة ١٠٤/١، ٣٤٣/٤، والأشموني ٢٠٩/٣، والديوان ١٠٧٠، ولم ينسب في الرضي على الكافية ٨١/٢.

(٦) انظر: شرح الأشموني ٢١٠/٢، وابن يعيش ١٤/٣، والارتشاف ٢٣١٦/٤.

ذكر المركَّباتِ

وهو سادسُ المبنياتِ. **والمركَّبُ المبني: كُلُّ اسمٍ مركَّبٍ من كلمتينِ ليس بينهما** نسبةٌ. واعلم أنَّ المراد بالمركَّبِ هنا ما سببُ بنائه التركيبُ، وإنما قال المركب من كلمتين؛ ليشمل المركب من الاسم والفعلِ والحرفِ، نحو «سيبويه» [١]، وقوله: ليس بينهما نسبةٌ؛ أي ليس أحدُهُما محكومًا عليه بالآخر، ولا عاملًا فيه. وما كان من تركيبِ هذا شأنه، فهو موجبٌ للبناء، فيخرُج مثل[٢]: «غلامُ زيدٍ»، وتأبطَ شرًّا ونحوهما؛ لوجودِ النسبة فيهما، و«تأبط شرًّا»، وإن كان مبنيًّا فليس بناؤه للتركيبِ؛ بل لكونهِ محكيًّا على أصله.

والمركّبُ المبني **على ضربين**[٣]: **أحدُهما**: أن يكون الأولُ والثاني مبنيين معًا، **وثانيهما**: أن يكون الأول مبنيًّا والثاني معربًا، كما سنذكر.

أمَّا الضربُ الأولُ: وهو الذي بُنِيَ فيه الأولُ والثاني معًا، ومنه: أحد عشر إلى تسعةَ عشرَ[٤]، خلا الجزءَ الأول من «**اثني عشر**» فإنه خاصةً معربٌ كما سيأتي. وبُنِيَ الأولِ منَ الأعدادِ المذكورة؛ لشبهِه بصدرِ الكلمة؛ لأنَّ خمسة من «**خمسةَ عشرَ**» مثل «**جَعْ**» من «**جَعْفر**» وبُنِيَ الثاني من «**أحدَ عشرَ**» و«**اثني عشر**» إلى تسعةَ عشرَ؛ لتضمنِه معنى الحرفِ، أعني الواو؛ لأنَّ أصلَ «**أحدَ عشرَ**»: «**أحد وعشر**»، وكذا القولُ في «**اثْنَي عَشَرَ**» في بناء الثاني خاصةً إلى «**تسعة عشر**» [٥]، وبُنِيَا على حركةٍ؛ لأنَّ لهما أصلًا في التمكينِ قبل التركيبِ، وكانت فتحة طلبًا للخِفَّةِ.

---

(١) انظر: شرح ابن عقيل ٢٠، وقطر الندى ٣١٣، والرضي على الكافية ٨٤/٢، والمفصل ١٧٦، وابن يعيش ١١٢/٤.

(٢) أي المضاف والمضاف إليه، والجملة الممثل بها.

(٣) انظر: الرضي على الكافية ٨٧/٢، والمفصل ١٧٦.

(٤) انظر: شرح ابن عقيل ١٦٥، وشرح الأشموني ٣٧٢/٢ - ٣٧٣، وقطر الندى ٣١٠-٣١١، وأوضح المسالك ٢٥٦/٤.

(٥) انظر: شرح الأشموني ٣٧٣/٢، وأوضح المسالك ٢٥٦/٤ - ٢٥٧، وابن يعيش ١١٢/٤ - ١١٣.

ومنه اسمُ الفاعل المصوغ مِنَ الأعدادِ المذكورة، وهو «**حادي عشر**»، و«**ثاني عشر**» إلى «**تاسع عشر**» [١] واطّردَ البناءُ فيه، ولم يُعْرَبِ الجزءُ الأول من «**ثاني عَشَرَ**»، كما أُعْرِبَ من «**اثني عشر**»، لاستوائهِ مع إخوتِهِ في عِلَّة البناء؛ لأن اسم الفاعِل المذكور جرى في البناء مَجْرَى أصلِه، و«**حادي عشر**»، و«**ثاني عشر**»، مبنيانِ كبناء «**أحد عشر**»، وعلى ذلك يكون «**تاسعَ عشرَ**» مبنيًّا لبناءِ «**تسعة عشر**»، وأمَّا «**اثنا عشر**» فبُنِيَ الثاني خاصةً؛ لتضمّنِه معنى الحرفِ، وأُعرِبَ الأولُ؛ لأنّهم لَمّا حذفُوا النونَ من اثنينِ؛ لكونها تدلُّ على الانفصالِ أشبه المضافَ، وصار الاسمُ الثاني كالمضافِ إليه، فأجرَوا الاسمَ الأول مُجْرَى الكلمة المستقلَّةِ المضافةِ، فأعربوه بالألفِ في الرفعِ، وبالياء في النّصْب والجرِّ، فقالوا: «**جاءني اثنا عَشَرَ**» و«**رأيتُ اثني عَشَر**» و«**مررتُ باثْنَيْ عَشَر**»، بإعرابِ الأولِ وبناء الثاني على الفتحِ.

ومن هذا الضربِ قولُهم: «**وقعوا في حَيْصَ بَيْصَ**»[٢]، وتقديرُه: في حيصٍ وبيصٍ؛ أي في فتنةٍ تموجُ بأهلها متأخّرين ومتقدّمين، وعلةُ بنائه ما تقدَّم؛ أعني لتضمُّنِ الثاني معنى الحرف؛ ولكونِ الأول كصدرِ الكلمة، ومثله «**هو جاري بَيْتَ بَيْتَ**»؛ والتقدير: هو جاري بيتًا إلى بيتٍ؛ أي متلاصقانِ، والعاملُ فيه «**جاري**»؛ لأنَّه بمعنى مجاورِي، ومن ذلك: سقطوا بَيْنَ بَيْنَ؛ أي بين كذا وبين كذا.

وأمّا الضَّرْبُ الثاني، وهو أن يكونَ الأولُ مبنيًّا والثاني معربًا، فكحضرموت وبَعْلَبَكَّ[٣]؛ بُنِيَ الأولُ؛ لكونِه كصَدْرِ الكلمةِ، وبَقِيَ الثاني على ما يستحقُّهُ من

---

(١) انظر: شرح ابن عقيل ١٦٦، وشرح الأشموني ٣٧٨/٢، وأوضح المسالك ٢٥٦/٤، والارتشاف ٧٦٧/٢.

(٢) يقال: حِيص بِيص، وحيْص بيْص وحاص باص؛ أي في ضيق وشدة. وذهب الجوهري إلى أنهما اسمان جعلا واحدًا، وبنيا على الفتح. وقيل هما اسمان من حيص وبوص جعلا واحدًا، وأخرج البوص على لفظ الحيص ليزدوجا، والحيص: الرواغ والتخلف، والبوص: السبق والفرار. انظر: اللسان (حيص) ٢٨٥/٨، والصحاح (حيص) ١٠٣٥/٣.

(٣) انظر: شرح ابن عقيل ١٥١، وشرح الأشموني ٢٤٩/٢ - ٢٥٠، وأوضح المسالك ١٢٥/٤، وقطر الندى ٣١٣، ومفتاح الإعراب ٢٠٢.

الإعرابِ، فيقالُ: هذا بَعْلَبَكُّ ورأيت بعلبكَّ ومررت ببعلبكَّ، فلا ينصرفُ للعلتين، وهذا هو الفصيحُ، ومِنَ العربِ مَنْ يُعربُ الأولَ بالرفعِ والنصبِ والجرِّ كالمضاف، ويعرب الثاني إعراب المضاف إليه الغير منصرف، ومن هو مَنْ يُعربُ الثاني إعراب المضاف إليه المنصرف، فيقول: هذا بعلبك، بجر الثاني في الأحوال الثلاث، وأما نحو «**ذهبوا أيدي سبا**»؛ فقد عده المحقِّقون[1] من باب المبينات، وهو مُشكلٌ فإن معناه: ذهبوا «**مثل أيدي سبا في سبتهم**»[2]، فحذف المضاف الذي هو «**مثل**»، وأعرب المضاف إليه بإعرابه، ثم حُققت الهمزة من سبأ، وسُكنت الياء من «**أيدي**»، على التخفيف، وذلك لا يوجب بناء.

ذكر الكنايات المبنيَّات

وهي سابعُ المبنيَّاتِ، والكنايةُ من «**كَنَيْتُ**»: إذا سَتَرْتُ، ومنه كُنيةُ الشخصِ؛ سُميت بذلك لكونها تسترُ اسمه[3]، وتكون الكنايةُ معرَبةً، نحو «**فلان**»، ويسمى الضمير مكنيًّا أيضًا، وليس ذلك بمراد هنا[4]، وإنما المرادُ الكناياتُ المبنيةُ، وهي كل لفظٍ مجملٍ يُعَبَّر بِهِ عن مُفَصَّلٍ، ويكون إجمالهُ إما لنسيانِهِ أو لقصدِ إبهامِهِ على السامعين، بحيثُ لا يَعْلَمُ معناه إلا من يعرفُ ذلك التفصيل[5]، نحو «**عندي كذا كذا درهمًا**»، و«**كذا كذا درهمًا**» مجملٌ، وله تفصيل مِن نحو «**عشرين أو خمسين**» أو غير ذلك، وقد عُبِّرَ عنه بهذا

---

(١) انظر: المفصل ١٧٩، والرضي على الكافية ٢/٩٠، وابن يعيش ٤/١٢٣.

(٢) أي مثل تفرق أولاد سبأ حين أرسل عليهم سيل العرم، والأيدي كناية عن الآباء والأسرة؛ لأنهم في القوى والبطش بهم بمنزلة الأيدي. انظر: الرضي على الكافية ٢/٩٠.

(٣) في الرضي على الكافية ٢/٩٣: «إما للإبهام على بعض السامعين، كقولك: جاءني فلان، وأنت تريد زيدًا، وقال فلان كيت وكيت، إبهام على بعض من يسمع، أو لشناعة المعبَّر عنه، كهَنٍ في الفَرْج، أو الفعل القبيح كـ«وطئت» وفعلت عن جامعت، والغائط للحدث، أو للاختصار الراجعة إلى متقدم، أو لنوعه من الفصاحة، كقولك: كثير الرماد، للكثير القِرى، أو لغير ذلك من الأغراض». انظر: المفصل ١٧٩.

(٤) وذلك لأن قولنا: أنا وأنت، ليس بكناية؛ لأنه تصريح بالمراد. انظر: مفتاح الإعراب ١٢٩، والرضي على الكافية ٢/٩٣.

(٥) انظر: الرضي على الكافية ٢/٩٤.

اللفظ المجملِ، أعني: كذا كذا درهمًا، إما للنسيانِ أو للإبهامِ على السامعين؛ فألفاظُ الكنايات: كَمْ وكذا للعدد، وكَيْتَ وذَيْتَ للحديث.

وقد قيل إن «**كم**» الاستفهامية ليست من الكنايات؛ لأنها وُضِعت للاستفهام عن العدد؛ فلا تكون بهذا الاعتبارِ من الكناياتِ، وإلا لَزِمَ أن تكون «**أين**» و«**متى**» كنايتين عن مكان وزمان مبهمين؛ لأنَّ «**كَمْ**» تفيدُ الاستفهام والعدد، فكذلك «**أين**» تفيد الاستفهامَ والمكانَ.

وقال السخاوي في شرح المفصل ما معناه: أنَّ «**كم**» الاستفهامية من الكنايات أيضًا[1]، قال: لأنها في الاستفهام سؤالٌ عن عدد مبهم، فلا شيء إلا ويصلحُ جوابًا، وبُنِيَت الاستفهامية لتضمنها همزة الاستفهام، والخبرية لكونها مثل الاستفهامية في الصيغة، وبنى «**كذا**» لكونه منقولًا عن مبني؛ لأن أصله «**ذا**»، ودخلت عليه كاف التشبيه، فبقي على ما كان عليه.

وأمَّا «**كَيْتَ وكَيْتَ**» و«**ذَيْتَ وذَيْتَ**»[2] فكنايتان عن الحديثِ، وبُنِيَا لكونهما واقعين موقع المبني، وهو الجملةُ، أعني الحديثَ الذي كُنيَ عنه بهما.

ومُمَيِّزُ «**كم**» الاستفهامية مفردٌ منصوبٌ، نحو «**كم رجلًا ضربتَ؟**»؛ لأنَّ «**كم**» للعدد، فجُعِلَ مُمَيِّزُها كمميز الأعداد المتوسطة، أعني من أحدَ عشرَ إلى تسعةٍ وتسعين، ولم يُجعل كمميز طرفي العدد، أعني العشرةَ وما دونها أو المائة وما فوقها؛ لئلا يلزم الترجيحُ بلا مرجِّحٍ، وتدخل «**مِنْ**» في مميزها فيُخْفَضُ، نحو «**كَمْ مِنْ رجلٍ ضربتَ**» ومميز «**كم**» الخبرية مجرورٌ [3] مفردٌ مجموعٌ، كقولك: «**كم درهمٍ وهبت**» و«**كم**

---

(١) انظر: ابن يعيش ٤/١٢٥.

(٢) في اللسان (ذيت) ٢/٣٣٨: «أبو عبيدة: يقولون: كان من الأمر ذيت وذيت، معناه كيت وكيت، التهذيب: أبو حاتم عن اللغة الكثيرة كان من الأمر كيتَ وكيتَ، بغير تنوين، وذيتَ وذيتَ كذلك بالتخفيف، قال: وقد نقل قوم: ذيْت وذيْت فإذا وقفوا قالوا: ذيْه بالهاء، قال أبو عبيدة: يقال: كان من الأمر ذيتَ وذيتَ وذيتِ وذيتِ وذيه وذيه». انظر: المقتضب ٣/١٨٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ٩٦.٩٧، والمفصل ١٨٣، وشرح درة الغواص ١٤٣.

(٣) إلا إذا فصل بينها وبين مميزها؛ كقولنا: «كم في الدار رجلًا» فإنه ينصب. انظر: المفصل ١٨٠ ـ ١٨١.

دراهمَ وهبتَ»، أمّا كونُه مجرورًا فلأنها للتكثيرِ، والعددُ الصريحُ الكثيرُ مميّزه مجرورٌ كمائةٍ وألفٍ، وأما كونه مفردًا فلأنَّ مميّزَ العددِ الكثير كذلك، وأما كونُه جاء مجموعًا؛ فلأنَّ العددَ الكثيرَ فيه ما ينبئُ عن كميتهِ صريحًا كالمائة والألف، ولمّا كان هذا ليس مثلَه في التصريحِ، جُعِلَ كأنَّه نائبٌ عن معنى التصريحِ.

وتدخلُ «مِنْ» في مميِّزِ الخبريةِ كثيرًا [١]؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾[٢].

ولـ«كم» الاستفهاميةِ والخبريةِ صدرُ الكلامِ؛ لكونِ الاستفهاميةِ لإنشاءِ الاستفهامِ[٣]، والخبرية لإنشاءِ التكثيرِ، والكوفيّون لا يوجبونَ لهما صدرَ الكلام، ويستشهدون بقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ الْقُرُونِ﴾[٤]، ويزعمون أنّ «كم» فاعلُ «يهدِ»، والبصريون يتأوّلونه، ويقفون على «يهد لهم». ويبتدئون بقوله: «كم أهلكنا»، لكن إن كان قبلها مضافٌ أو حرفُ جرٍّ وجب تقديمُه، وكانا في موضعِ خفضٍ، كقولك: «غلامَ كَمْ رجلٍ ضَرَبْتَ» و«بكم رجلٍ مررتَ»؛ لأنّ المضافَ وحرفَ الجرِّ لا يتأخّرُ عن معموله، فلذلك اغْتُفِرَ تقديمُه على ما له صدرُ الكلامِ؛ لينزلَ المضافُ وحرفُ الجرِّ منزلةَ الجزءِ من الكلمةِ، ويكون إعرابُ المضاف نحو «الغلام» في «غلام كم رجلًا» كإعرابِ «كم»؛ ولذلك نَصَبْتَ «غلامَ كَمْ رجلٍ ضَرَبْتَ»[٥].

---

(١) ولهذا زعم الفراء أن تمييز «كم» الخبرية غير مخفوض بالإضافة، وإنما بمن مقدرة؛ لكثرة التصريح بها في كلامهم. انظر: الواضح في علم العربية ١٤٥.

(٢) سورة الأعراف ٤/٧.

(٣) في الرضي على الكافية ٩٧/٢: «وإنما وجب تصدُّر متضمن معنى الإنشاء؛ لأنه مؤثر في الكلام، مخرج له عن الخبرية، وكل ما أثر في معنى الجملة من الاستفهام والعرض والتمني والتشبيه ونحو ذلك، فحقها صدر تلك الجملة خوفًا أن يحمل السامع تلك الجملة على معناها قبل التغيير. فإذا جاء المغير في آخرها تشوش خاطره؛ لأنه يجوز رجوعُ معناه إلى ما قبله من الجمل مؤثرًا فيها. ويجوز بقاء الجملة على حالها، فيترقب جملة أخرى يؤثر ذلك المؤثر فيها».

(٤) سورة السجدة ٢٦/٣٢.

(٥) ورد في الأصل في هذه الأمثلة: «غلام كم رجلا، و«بكم رجلا» بنصب «رجل»، والصواب ما أثبته. وانظر: الرضي على الكافية ٩٨/٢.

والاستفهاميّةُ والخبريّةُ كلاهما يقعُ مرفوعًا، ومنصوبًا، ومجرورًا [١].

أمّا جرُّهما: فبالمضافِ أو حرفِ الجرِّ حسبما تقدّم.

وأمّا النصبُ: فبما بعدهما مِنَ الفعل [٢] إن كان مسلّطًا عليهما [٣]، أي غيرَ مشتغلٍ بضميرِهما، أو متعلق ضميرهما على حسبِ ما يقتضيه، أعني إنِ اقتضى مفعولًا به؛ نحو «**كم رجلًا أو رجلٍ ضربتَه**» بنصب «رجل» مع الاستفهاميّةِ، وجرِّه مع الخبريةِ، وإنِ اقتضى مفعولًا مطلقًا كان مفعولًا مطلقًا، نحو كم ضربةً وضربةٍ ضربت، وإن اقتضى ظرفًا كان ظرفا نحو «**كم يومًا**» و«**كم يومٍ صُمْتَ**».

وأمّا الرفع: فعلى أن يكونا مبتدأينِ أو خبرينِ، وذلك إذا لم يكن بعدهما فعلٌ مسلّطٌ عليهما، ولا قبلهما اسمٌ مضافٌ، ولا حرفُ جرٍّ؛ فيكونانِ حينئذٍ مجرّدَيْنِ مِنَ العوامل اللفظيّة، فيتعيّنُ أن يكونا في موضعِ رفعٍ على الابتداء أو على الخبرِ [٤]، ولا يكونان فاعلَين؛ لاقتضائهما صدرَ الكلامِ، والفاعلُ ليس له صدرُ الكلامِ، وأمّا تعيُّنُهما للابتداءِ دون الخبر، أو للخبر دون الابتداء، فإذا وقعاغير ظرف تعين للابتداء، كقولك: كم رجلًا إخوتك، وكم رجل قام، إلا إن وقعاظرفا تعين للخبر، كقولك: «**كم يوما سفرك**»؛ لأنك لو جعلت «**كم**» مبتدأ، وهي للزمانِ، تعذّر أن يكون خبرها السفر، كما تعذر ذلك في «**متى سفرك**». فيجبُ أن يقدّر السفر ونحوه مبتدأ، ويكون ما تقدّمَ ظرفًا في موضعِ رفع على الابتداء أو على الخبر.

---

(١) وأجاز الزمخشري وقوع «كم» الخبرية موصوفة في قوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا ۝﴾ [مريم: ٧٤]، ونص الشلوبين وابن عصفور على أن «كم» الخبرية لا توصف. انظر: الأشباه والنظائر ١٣/٣.

(٢) أو شبه الفعل، نحو: كم رجلًا أنت ضارب.

(٣) في الرضي ٩٨/٢: «وليس بمعروف انتصابهما إلا مفعولًا ثانيًا لباب (ظن) نحو: كم ظننت مالك».

(٤) في المقتضب ٥٧/٣: «فأما (كم) التي تقع خبرًا فمعناها معنى (رب)، إلا أنها اسم، و(رب) حرف، وذلك قولك: كم رجل قد رأيته أفضل من زيد، إن جعلت (قد رأيته) الخبر، وإن جعلت (قد رأيته) من نعت الرجل قلت: أفضل من زيد، رفعت أفضل؛ لأنك جعلت أفضل خبرًا عن (كم)؛ لأن (كم) اسم مبتدأ».

واعلم أنّ إعرابَ أسماءِ الاستفهامِ والشرط، نحو «مَنْ» و«ما» استفهاميتَيْنِ وشرطيتين مثل إعراب «كَمْ» فإنْ كان بعدهما فعلٌ مسلّطٌ عليهما كان محلُّهما النصبَ، نحو «مَنْ ضَرَبْتَ» و«مَنْ تَضْرِبْ أضربْ»، وإن كان قبلهما حرفُ جرٍّ واسمٌ مضافٌ: فمحلُّهما الجرُّ، نحو «بِمَنْ مررت أمرُرْ»، و«غلامَ مَنْ ضربت وغلامَ من تضربْ أضْرِبْه» فإن لم يكن بعدهما فعلٌ شأنُه ما ذكرناه، ولا قبلهما مضافٌ، ولا حرفُ جرٍّ، فهما في محل الرفع بالابتداء؛ نحو «مَنْ ضربتَه» و«من تضربْه أضْرِبْه» وفي مميز «كم» في مثل قول الفرزدق يهجو جريرا:

كَمْ عَمّةٍ لَكَ يا جريرُ وخالَةٌ ... فَدْعَاء قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي (١)

ثلاثةُ أوجهٍ: نَصْبُ «عمّة» وجرّها ورفعُها؛ فالنصبُ بأن تكونَ «كم» الاستفهامية، والجرُّ بأن تكونَ خبريةً، و«كم» مبتدأ في الصورتين، والرفعُ بأن تكونَ «عمة» مبتدأ نكرةً موصوفةً بقوله: «لك»، و«حلبت» خبرُها، و«كم» في هذا الوجهِ في محلِّ النصب على أنّها مصدرٌ أو ظرفٌ، والتقدير: كم حَلبةٍ أو حَلبةَ عمةٍ لك وخالةٌ قد حَلبت، أو: كم وقتٍ أو وقتًا عمةٌ لك وخالةٌ قد حَلبت، فالمميز أعني حلبة أو وقت محذوف، ومحلهما إمّا الجرّ على أنّ «كم» خبرية، أو النصب على أنّها استفهامية، وبعد ذلك «عمة»، وهي نكرةٌ موصوفةٌ مرفوعة بالابتداء، و«قد حلبت» الخبر.

ويُحْذَفُ المَيِّزُ للعلم به، نحو «كَمْ مالُك؟» في الاستفهاميّةِ؛ أي: كم درهمًا مالُك، و«كم» هنا في محلِّ الرفعِ على الابتداء، ونحو «كم ضَرَبْتَ» في الخبريّةِ، أي: كم ضربةٍ أو مرةٍ ضَرَبْتَ، وكم في محلِّ النّصْبِ على المصدرِ أو الظّرْفِ.

---

(١) من الكامل، وجاء منسوبًا هكذا في: الكتاب ٢/٧٢، ١٦٢، ١٦٦، وديوانه ١/٣٦١، وشرح شواهد المغني ٥١١، والمفصل ١٨٢، والرضي ٢/١٠٠، والخزانة ٦/٤٨٥، وابن يعيش ٤/١٣٣، ومغني اللبيب ١/١٥٧، وأوضح المسالك ٤/٢٧١، والدرر ١/٢١١، والنقائض ٢/٣١/٤٠، وشرح شواهد العيني ١/٦٠، والتبصرة والتذكرة ٣٢٢، وجاء بدون نسبة في: سر صناعة الإعراب ٣٣١، والتوطئة ٢٨٥، والأشموني ١/١٦٠، ١٦٦، والمقتضب ٣/٨٥، والفصول الخمسون ٣٤٦.

ذكر الظروف المبنية

وهي ثامنُ المبنيَّاتِ، والظّرْفُ يكون معربًا، كما تقدَّم في المنصوباتِ[١]، ومبنيًّا[٢]، وهو المراد هاهنا، والبناءُ في الظروف إمّا بقطعِها عنِ الإضافةِ، كما سنمثّل، وإمّا بالإضافةِ إلى غير المتمكّن، كـ«يومئذٍ»، وشرطُ بناءِ ما قُطِعَ عنِ الإضافة أنْ يكونَ المضافُ إليه مرادًا، فإن قُطِعَ، ولم يكن المضافُ إليه مرادًا: أُعْرِبَ، نحو قوله:

فَسَاغَ لِيَ الشَّرابَ وكُنْتُ قبلًا أكادُ أَغُصُّ بالماءِ الفُراتِ[٣]

فَأَعْرَبَ «قَبلًا» ونصبَه على الظرفِ؛ لأنَّ المضافَ إليه غيرُ مقدّرٍ فيه، وبُنِيَت الظروفُ المقطوعةُ؛ لافتقارِها إلى المنويِّ، كافتقارِ الحرف إلى الغيرِ، وبُنِيَت على الضمِّ؛ لأنَّ ذلك لا يوهمُ إعرابًا؛ لأنَّ الضمَّ لا يدخلُها مضافةً.

ومثالُ الظروف المقطوعةِ المبنيةِ على الضمِّ: فوقُ وتحتُ وقَبْلُ وبَعْدُ، وما أشبَهَها مِنَ الظروفِ المبهمةِ، نحو: أمام ووراء وخلف وأسفل وأول في قولك: «**ابدأ بهذا أول**».

وتُسمَّى هذه الظروفُ الغاياتِ[٤]؛ لأنّها لمّا قُطِعَت عن الإضافةِ جرت مجْرَى بعضِ الكلمةِ، وصارت حدودًا وغاياتٍ يُنْتَهَى إليها، وأُجْرِى مُجْرَاها «**غير**» و«**حسب**»، في قولك: لا غير وليس غيرُ، فلما قُطعا عن الإضافة بنيا على الضمِّ، وإن لم يكونا ظرفَيْنِ؛

---

(١) انظر: هذا الكتاب ٨٦/١.

(٢) انظر: الرضي على الكافية ٩٦/٢، والمفصل ١٦٨، وقطر الندى ٢١.

(٣) من الوافر، وجاء منسوبا لعبد الله بن يعرب الكلابي في معاني القرآن للفراء ٣٢٠/٢، وشرح شواهد العيني ٥٢٢/١، ويروى ليزيد بن الصعق في الخزانة ٤٢٦/١، ٥١٠/٦ ولفظه: «أغص بنقطة الماء الحميم»، وغير منسوب في أمالي ابن الشجري ٢٠٣/٣، ودرة الغواص ٥٧ ولفظه: «وساغ.. الحميم»، وشرح الكتاب للسيرافي ١٣١/١، وشرح الأشموني ٥٢٢/١، والجامع الصغير ١٤٦، وقطر الندى ٢١، والمفصل ١٦٨، والرضي ١٠٢/٢.

(٤) في الرضي ٩٦/١: «واعلم أن نحو: خلف وقدام من الظروف ظروفٌ عند البصرية، أُضيفت أم لم تُضف، وترك الإضافة، أما عن الإفراد فهي بمعنى اسم الفاعل، فمعنى: جلست خلفا عندهم، أي متأخرا، نصبت على الحال، وقام مكانًا طيبًا، أي مغتبطًا، فإذا وقعت خبرًا عن المبتدأ وجب عندهم رفعها، نحو: أنت خلف وقدام، أي متأخر ومتقدم، والبصرية تجوّز بعضها على قلة، كما ذكرت، وأمّا رفعها فعلى حذف المضاف كما مرّ، وهي باقية على الظرفية، وهو الأولى».

لكونِ المضافِ إليه منويًا فيهما، فإنْ أُضِيفا أُعْرِبا [١].

ومن الظروفِ المبنيّةِ «**حَيْثُ**»؛ وبُنيت لافتقارِها إلى جملةٍ تبيّنُ معناها؛ كافتقارِ الموصولِ إلى الصّلة، وبُنيت على الضمِّ تشبيهًا بـ«**قبلُ**» و«**بعدُ**»، وقد جاءَ فيها الفتحُ [٢] والكسر، وتُستعارُ للزمانِ.

كقوله:

لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهُ [٣]

أي مدة حياته.

ولا تضافُ إلّا إلى الجملةِ [٤]، وشذّ إضافتُها إلى المفردِ.

نحو قولِ الشاعر:

أَمَا تَرَى حَيْثَ سُهَيْلٍ طَالِعًا [٥]

بنصبِ «**حيثَ**»؛ لأنّ الموجِبَ لبنائِها قد زال، وجرّ «**سُهَيْل**» بإضافتِها إليه، ونَصب «**طالعا**» حالًا من حيث [٦].

ومنها «إذا» الشرطيةُ؛ وإنّما بُنِيت لتضمّنِها معنى حرفِ الشرطِ، ولا يُجازَى بها في غيرِ الشعر، ولا يقعُ بعدها إلا الجملةُ الفعليّةُ غالبًا، إمّا ظاهرةً؛ نحو «**إذا جاء زيدٌ فأكرِمْهُ**»، أو

---

(١) انظر تفصيل هذه القضية في: الإنصاف ٢٤٨، وما ينصرف وما لا ينصرف ٨٩-٩٠.

(٢) روى اللّحياني عن الكسائي حوثَ، بفتح الثاء في لغة في حيث، وحوثُ بالضم، وحكى الكسائي: حيثِ، بالكسر فيما ذكره الزمخشري. انظر: اللسان (حوث) ٤٤٤/٢، والمقتضب ١٧٨/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ٩١، والمفصل ١٦٩.

(٣) من المديد: لطرفة بن العبد في ديوانه ٨٦، واللسان (هدى) ٢٣٣/٢٠، وخزانة الأدب ١٩/٧، وغير منسوب في مجالس ثعلب ٢٣٨، ولفظه: «يهدى» بدلًا من «تهدي»، والرضي على الكافية ١٠٨/٢، وقال: «وقال الأخفش: قد يراد به الحين كما في قوله» وذكر البيت.

(٤) انظر أوضح المسالك ٣٣٥/١، والمفصل ١٦٩، والرضي على الكافية ١٠٨/٢، ومغني اللبيب ١١٨/١، وشرح الأشموني ٥٠٦/١، وشرح العيني بهامشه.

(٥) بيت من الرجز، وقائله مجهول، ويروى بعده «نجمًا يضيء كالشهاب لامعا».
انظر: مغني اللبيب ١١٨/١، والمفصل ١٦٩، وشرح الأشموني ٥٠٦/١، والرضي على الكافية ١٠٨/٢، وشرح شواهد المغني ٣٩٠، والخزانة ٣/٧. ويروى بالرفع أيضًا.

(٦) ويجوز جعل «حيث» منصوبًا على المفعولية لـ«ترى» القلبية، وقيل هو مبني دائمًا، وقيل مضاف إلى الجملة تقديرًا؛ لأن «سهيلا» مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف؛ أي مستقر.

مقدرةً، نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١﴾ [١] أي: إذا انشقّتِ السماءُ انشقّت، وقد تتجرّدُ عن معنى الشرطِ وتبقَى للزمانِ فقط، كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۝١﴾[٢]؛ إذ التقديرُ: أقسمُ باللّيلِ حاصلًا في وقتِ غشيانِهِ [٣].

ومنها «**إذا**» التي للمفاجأة، نحو «**خَرَجْتُ فإذا السَّبُعُ**»؛ أي: فاجأتُ زمانَ وجودِ السبع، وقد تقعُ جوابًا للشَّرْطِ كالفاءِ لِمَا بين التّعقيبِ والمفاجأةِ من المناسبةِ [٤]، كقوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [٥]؛ أي: فهم يقنطون، وهي ظرفٌ معمولٌ لما دلَّ عليه من معنى فاجأتُ، ويلزمُ المبتدأ بعدها غالبًا؛ لأنّه لا بدّ مِنْ إضافتِها إلى الجملةِ، فإنّك إذا قلتَ خرجتُ فإذا زيدٌ؛ فزيدٌ: مبتدأٌ، وخبرُه محذوفٌ؛ أي: فإذا زيدٌ مفاجئٌ [٦]، فَحُذِفَ لدلالةِ المعنى عليه.

ومنها «**إذْ**»: وهي للزمانِ الماضي [٧]، وعلة بنائها ما قيل في «**إذا**» الشرطيّةِ، ولا تختص بجملة معينة، كما اختصت «**إذا**» بالجملة الفعلية؛ بل تقع بعد «**إذ**» الجملتان الفعلية والاسمية؛ نحو: «**جئتُك إذ قامَ زيدٌ**» و«**إذ زيدٌ قائمٌ**» و«**إذ زَيْدٌ يقومُ**» ولم يستفصحوا: «**إذ زيدٌ قامَ**»؛ لأنَّ «**إذ**» لِمَا مضى من الزمانِ، و«**قام**» فعلٌ ماضٍ [٨]، فكان الأولى **ألَّا** يفصلَ بينهما؛ لأنّها تطلبُ الفعل إذا وجدتهُ في الخبرِ، كما تطلبُه الهمزةُ في قولك: «**أزيدًا لقيتَه**» بخلافِ إذ يقوم زيدٌ، مضارع للاسم؛ لأنّه مثلُ «**زيدٌ قائمٌ**» فيحتملُ فيه ذلك، بخلاف، «**قام**» لكونه غيرَ مضارعٍ للاسم.

وقد يكون (إذ) للمفاجأةِ، كـ«**إذا**»، وعليه قوله:

---

(١) سورة الانشقاق ١/٨٤.

(٢) سورة الليل ١/٩٢.

(٣) انظر في تفصيل ذلك: مغني اللبيب ١٧٧/٢

(٤) غير واضح في الأصل.

(٥) سورة الروم ٣٦/٣٠.

(٦) ويرى المبرد أن «إذا» سدّ مسدّ الخبر، والاسم بعدها مبتدأ. انظر: المقتضب ١٧٨/٣.

(٧) وقد تقع ظرفًا بمعنى المستقبل، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾[البقرة: ١٦٥]، على معنى ما قيل. انظر: البيان ٧٣/١.

(٨) انظر: الرضي على الكافية ١١٥/٢، والمفصل ٧٠، وابن يعيش ٩٦/٤.

فبينما العسرُ إذْ دارَتْ مياسيرُ[١]

ومنها «أين» و«أنَّى» وهما للمكانِ، سواءٌ كانا للاستفهام أو للشرطِ، نحو «**أين زيدٌ؟**» و«**أين تكن أكن**» و«**أنى تَقْعُدْ أقعدْ**»، وبُنِيَا لتضمنِهما حرفَ الاستفهام أو حرف الشرط، وقد استعملت «أنَّى» للزمان والحالِ، كـ«متى» و«كيف».

ومنها «متى» وهي ظرفُ زمانٍ في الاستفهامِ والشرط، نحو «**متى القتالُ؟**» و«**متى تأتِني أكرمْكَ**»، والفرق بينهما وبين «إذا» أن «متى» للزمانِ المبهم و«إذا» للمعيّن.

ومنها «أيّان»[٢]: وهي ظرفُ زمانٍ، كـ«متى» في الاستفهام؛ كقوله تعالى ﴿يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٢﴾﴾[٣].

ومنها «كيف» لزمانِ الحال، تقول «**كيف زيدٌ؟**»؛ أي: على أي حال هو[٤]؟، ولا يُجازَى بها في الأفصحِ، وإن دخلت «ما» عليها؛ تقولُ: «**كيفما تكونُ أكونُ**».

وقد جازى بها الكوفيون مع «ما»، واختاره الزّجاجي[٥] في الجمل، فتقول «**كيفما تكون أكن**»[٦].

---

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره: «استقدر الله خيرًا وارْضَيَنَّ به» وينسب لعثير بن لبيد العذري أو عثمان بن لبيد العذري، أو حريث بن جبلة كما في شرح شواهد المغني ٢٤٤، وغير منسوب في اللسان (قدر) ٦/٣٨٤، والتبصرة والتذكرة ٤٢٥، والأمالي للقالي ٢/١٨١، وسر صناعة الإعراب ٢٥٥، ودرة الغواص ٣٣؛ ٣٩، وشرح التسهيل ٢/٢٠٩، ومغني اللبيب ١/٧٧، وأمالي ابن الشجري ٢/٥٠٤، وعيون الأخبار ٢/٣٠٥.

(٢) ذكر الرضي (٢/١١٦) أن سليم تكسر همزتها، واختلف في أصلها، فزعم ابن جنى أنها من لفظ (أي) لا من أين، لأن أين للمكان، وقال الأندلسي بأن أصلها أي أو أن، فحذفت الهمزة مع الياء والأخيرة، فبقي أيوان، فأدغم بعد القلب، وقيل: أصله أي آنٍ، أي أي حين، وحذفت الهمزة تخفيفًا، فاتصلت الألف والنون بـ«أي»، وهو ما عليه الرضي.

(٣) سورة الذاريات ٥١/١٢.

(٤) يريد المؤلف أن «كيف» ليست في الحقيقة ظرفًا، وإنما مؤوّلة بالجار والمجرور، والجار والظرف متقاربان.

(٥) انظر الجمل ٢١١.

(٦) انظر: إصلاح الخلل ٢٦٤ ـ ٢٦٥، والرضي ٢/١١٧، والجامي على الكافية ١٧٧، وانظر تفصيل هذه القضية في: الإنصاف ٥١١.

ومن الظروف المبنية «**مذُ ومنذُ**» [١] وهما بمعنيين:

إحداهما معنى أولِ المدةِ فَيَلِيهِمَا المفردُ، وهو الزمانُ الذي يصلحُ أن يكونَ جوابًا لـ«**متى**»، ليدلَّ على أولِ المدةِ الذي هو المطلوبُ، كقولك: متى كان ابتداء انقطاع رؤية زيدٍ؟ فتقول: منذ أو مِن يوم الجمعة؛ لأنَّ جوابَ «**متى**» يعينُ الوقت، فلذلك وليهما المفردُ المعرفة، أعني قولك: مذ يومُ الجمعة وشبهه.

والثاني: أن يكونا بمعنى جميعِ المدة، فيليهما المقصودُ بالعددِ؛ لبيانِ جميعِ المدّة التي هي المقصودة، وهي الزمانُ الذي يصلحُ أن يكونَ جوابًا لـ«**كم**»، نحو«**ما رأيتُه مذُ أو منذُ يومان**»، وبُنِيا لشبههما بـ«**من**»؛ لأنهما لابتداءِ الغاية في الزمان، كما أن «**مِن**» لابتداء الغايةِ في المكانِ، وقد يقعُ بعدهما «**أَنْ**» والفعل، أو المصدر، نحو «**ما رأيتُه مذ أَنْ سافر**» أو مذ أنه سافر، أو مذ سافر، أو مذ سفره، فيجبُ تقديرُ [٢] مضافٍ إلى كلِّ واحدٍ ممَّا ذُكِرَ، فيكونُ تقديرُ ذلك: ما رأيتُه مذ زمانِ أن سافر، ومذ زمان سافر، ومذ زمان سفره، ووجب ذلك لأن «**منذ**» و«**مذ**» لابتداء غاية الزمان، فإذا وليهما غيرُه وجب تقديرُهُ؛ ليتوفر عليهما ما يقتضيانه من الزمان، «**ومذ**» و«**منذ**» في هذه الصورِ المذكورةِ مبتدأٌ، وما بعدهما خبرهما، وهما معرفتان؛ لأنهما في تأويل الإضافة؛ لأنهما بمعنى أول المدَةِ، أو بمعنى جميعِ المدة، خلافًا للزجاج [٣]، فإنهما عنده خبرانِ، والمبتدأ ما بعدهما؛ أي: يوم الجمعة أول المدة، ويومانِ جميع تلك المدة.

ومنها «**لدى**» وهي مِنَ الظروفِ المبنية، وفيها لغاتٌ [٤] أربع مع ثبوت النون، وأربع مع

---

(١) وعند سيبويه أن أصل «مذ» منذ، تخفف بحذف النون، وذلك لأنه يصغر على مُنَيْذ، وذهب الأخفش إلى أن «منذ» لغة أهل الحجاز، وأما «مذ» فلغة بنى تميم وغيرهم.

وزعم الفراء أن «منذ» مكونة من «من»، و«ذو»، وقال بعض الكوفيين بأنها عبارة عن «من» و«إذ». انظر: شرح الكتاب، للسيرافي ١/١٦٥، والمقتضب ٣/١٧٠، والرضي ٢/١١٧ - ١١٨، والإنصاف ٣٢٦.

(٢) هناك زيادة في الحاشية غير واضحة.

(٣) انظر: الإنصاف ٣٢٦، والرضي على الكافية ٢/١١٨، والارتشاف ٣/١٤١٥؛ ٤/١٧٥٠؛ والمقتضب ٣/ ٣٠، وابن يعيش ٨/٤٤.

(٤) انظر: المفصل ١٧٢، وشرح الرضي على الكافية ٢/١٢٣.

حذفِها؛ فالأربعُ التي مع ثبوتِ النّون «لَدُنْ» بفتح اللام والدال، و«لَدُن» بفتح اللام وضم الدال، و«لَدْنَ» بفتح اللام وسكون الدال، ولُدْنَ بضمّ اللام وسكون الدال. والأربعُ التي مع حذف النون «لَدْ» بفتح اللام وسكون الدال، و«لُدْ» بضم اللام وسكون الدال، و«لَدُ» بفتح اللام وضم الدال، و«لَدَ» بفتح اللام وفتح الدال.

وإنّما بُنِيَت لأنَّ وضع «لَدْ» و«لُدْ» وضع الحرف [١]، وأجريت بقية اللغات مجراها، ومعناها أخص من معنى «عند»؛ لأنّك تقول: «عندي» كذا لما في حوزتك، سواء حضرَك أو لم يحضرك، و«لديَّ» لِمَا حضرَك ولم يتجاوزْكَ، وحكمُها أنْ يجرّ بها على الإضافة، فتجرُّ ما يضافُ إليه، نحو «المال لَدَى زيدٍ»، لكن نصب العرب بـ«لَدُنْ غدوة» خاصّةً [٢]، كأنهم شبّهوا نونَها بالتنوين، فنصبُوا بها «غدوة»، كما نصبوا «زيتًا» في قولهم: «رطلٌ زيتًا»؛ قال الشاعر:

لدن غدوةً حتى أروحَ وصحبتي عصاة على الناهين شمُّ المناخِرِ [٣]

بنصب «غدوة».

ومنها «قطّ» وهي للماضي المنفي، تقول: ما فعلتُه قطّ، ولا تقول: «ما أفعلُه قطّ»، وهي من القطِّ الذي هو القطعُ؛ لأنّ الماضي منقطعٌ مِنَ المستقبل؛ وبُنِيت لأنّ من لغاتها «قَطْ» بتخفيفِ الطّاءِ [٤]، وهو وضعُ الحروفِ، وأجريت أختُها المشدّدة الطاء مُجْرَاها [٥].

ومنها «عَوْضُ» وهي ظرفٌ للزمانِ المستقبلِ المنفي [٦]، تقول: لا أفعلُه عَوْضُ؛ أي

---

(١) في الرضي على الكافية ١٢٣/٢: «فالوجه إذًا في بناء لدن أن يقالَ إنه زاد على سائر الظروف غير المتصرفة في عدم التصرف بكونه مع عدم تصرفه لازمًا لمعنى الابتداء؛ فتوغل في مشابهة الحرف دونها».

(٢) في مجالس ثعلب ١٩١-١٩٢: «قال أبو العباس: الفراء يقول: لدن غدوة، ينصب ويرفع ويخفض، فتأويل الرفع لدن كان غدوة، وينصب بخبر كان، ويخفض بعند؛ أي عند غدوة ويقال أيضًا إذا رفعت هي بمعنى مذ». انظر الكتاب ١٥/١، ٥٨، ١٥٩.

(٣) لم أعثر عليه في مصادري، وهو من البحر الطويل.

(٤) انظر: المغني ١٥١/١، والمفصل ١٧٤.

(٥) في مجالس ثعلب ١٨٩: «قال أبو عباس: إذا ضموا هذه الحروف جعلوها مثل: قبل وبعد، وإذا فتحوا فمثل ليت ولعل، وإذا خفضوا فمثل الأدوات».

(٦) انظر: المغني ١٣١/١.

أبدًا، إلا أنَّ «أبدًا» تُستعملُ في النفي والإثباتِ، و«عَوْضُ» تختص بالنفي؛ وبُنِيَت [١] لقطعها عنِ الإضافةِ؛ إذِ المعنى عَوْضَ العائضين؛ كدهر الداهرين.

ومنها «أَمْس»؛ وبُنِيَت لتضمنها معنى لامِ التعريف [٢]؛ لأنّها بمعنى الأمسِ، وبنو تميم يمنعونها من الصّرف.

والظروف المضافة إلى الجملة يجوزُ بناؤها على الفتحِ، ويجوزُ إعرابُها.

كقوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [٣] بفتح «يَوْم» ورفعه في السبعة [٤].

وكذلك الظّرفُ المضافُ إلى «إذ»، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ يَفْتَدِى مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ﴾ [٥] بفتحِ ميم «يوم» وجرّه في السبعة [٦].

وكذلك يجوزُ بناءُ «غَيْر» و«مِثْل» على الفتحِ إذا أُضيفَا إلى «ما»، أو إلى «أَن» المخففة أو المشددة.

كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [٧] برفع «مثل» وفتحه في السبعة [٨].

وقال الشاعر:

---

(١) «عوض» معرب إن أضيف كقولهم: لا أفعله عوض العائضين، ومبني إن لم يضف، وبُني على الضم كـ«قبل» أو على الكسر كـ«أمس»، أو على الفتح كـ«أين». انظر: مغني اللبيب ١/١٣١ - ١٣٢.

(٢) اختلف نحاة العربية في أمس، فذهبوا فيها مذاهب شتّى، فزعم الزجاجي أن من العرب من يبنيها على الفتح، وذهب ابن هشام إلى أنه معرب غير متصرف، وهو الصواب، وافترقت بنو تميم، فمنهم من أعربه بالضمة رفعًا والفتحة مطلقًا، ومنهم من أعربه بالضمة رفعًا، وبناه على الكسر نصبًا وجرًا.
انظر: قطر الندى ١٥-١٩، والمفصل ١٧٣، والرضي على الكافية ٢/١٢٥، وشرح الأشموني ١/٢٣.

(٣) سورة المائدة ٥/١١٩.

(٤) قراءة نافع بن محيصن بالنصب، والباقون بالرفع. انظر: الإرشادات الجلية ١٤٨، ومعاني القرآن، للفراء ١/ ٣٢٦، والسبعة في القراءات ٢٥٠.

(٥) سورة المعارج ٧٠/١١.

(٦) قرأ نافع والكسائي بفتح الميم، والباقون بكسرها. انظر: الإرشادات الجلية ٥٧٩-٥٨٠.

(٧) سورة الذاريات ٥١/٢٣.

(٨) قرأ شعبة وحمزة والكسائي برفع اللام، والباقون بنصبها، وانظر: التبيان ٢/٢٤٢، والإرشادات الجلية ٥٣٣: والسبعة في القراءات ٦٠٩.

لم يَمْنَعِ الشُّرْبَ منها غَيْرَ أن نَطَقَتْ حمامةٌ في غصونٍ ذاتِ أَوْقَالِ[١]

بفتح «غيرَ» مع أنّها فاعلٌ «يَمنع»؛ لإضافتها إلى «أَنْ» المصدريّة، وتقول «قيامي مثل ما أنّكَ تقومُ» و«هو فاضلٌ غيرَ أنّك أفضل منه» بفتح «مثل» و«غير» مع جواز ضمهما، فقد جازَ بناءُ «غَيْر» و«مِثْل» على الفتحِ تشبيهًا بالظروفِ المضافة، وجاز إعرابُهما؛ لأنّهما يستحقان الإعراب[٢].

(١) من البسيط، واختلف في نسبته، فنسبه سيبويه في الكتاب ٣٢٩/٢ للكناني، وفي الخزانة ٤٠٦/٣؛ ٤١٤، وشرح شواهد المغني ٤٥٨ لأبي قيس بن الأسلت، والمفصل ٢٥ لأبي قيس ابن رفاعة، وجاء بدون نسبة في: مغني اللبيب ١٣٧/١؛ ١١٤/٢، ونسبه الأمير لأبي قيس بن رفاعة، والرضي ١٠٤/٢، وشرح التسهيل ٢/ ٣١٣؛ ٢٦٢/٣، ٦٤، والتبيين ٤١٨، وشرح الكتاب للسيرافي ٢١٠/١، وأصول ابن السراج ٢٧٦/١؛ ٢٩٨، وديوان أبي قيس ٨٥، ومعاني القرآن، للفراء ٣٨٣/١، وأمالي ابن الشجري ٦٩/١، ٦٠١/٢، ٦٠٣، ولفظه «هتفت»، وابن يعيش ٨٠/٣، ١٣٥/٨، واللسان «وقل» ٢٦١/١٤، ولفظه «هتفت... وسحوق»، وعجزه في همع الهوامع ٢٣٣/٣.

(٢) انظر: أوضح المسالك ٢٨٢/١، والتبيان في إعراب القرآن ٢٤٤/٢.

ذكر اسم الجنس[١]

وهو ما عُلِّق على شيء، وعلى كل ما أشبهه[٢]، فإنّكَ تجدُ مثل «ثوب» و«دار» وما أشبهها موضوعًا لواحدٍ، ولِمَا ماثله، بخلاف «زَيْد» و«عمرو»؛ فإنه لواحدٍ بعينه[٣]، ولا يدخل فيه مماثلةٌ ولا مخالفةٌ.

وينقسم اسمُ الجنس إلى: اسم عينٍ؛ إمّا غير صفة كـ«**رجل**» و«**فرس**» و«**ثوب**»، وإمّا صفة كـ«**راكب**» و«**جالس**»، وإلى اسم معنى، إمّا غير صفة كـ«علم» و«جهل» وإما صفة كـ«**مفهوم**» و«**مضمر**»، نحو «**أتيت بكلامٍ مفهومٍ**» و«**في النفس شرٌّ مضمر**».

ذكر المعرفة

وهي ما وُضِعَ لشيءٍ بعينه[٤]. قوله: «**بعينه**»[٥] فصلٌ خَرَجَ به النكرةُ، فإنّها موضوعةٌ لشيءٍ لا بعينه، والمعرفةُ مصدرٌ من: عَرَفْتُ الشيءَ عِرفانًا، ووصف بها الاسم، كما قالوا: رجلٌ عَدْلٌ.

والمعارف خمسة أنواع[٦]:

الأول: المضمرات، وقد تقدم ذكرها[٧].

الثاني: المبهماتُ، وهي شيئانِ: أسماء الإشارة، والموصولات، وقد تقدم أيضًا[٨].

الثالث: المعرف، وهو شيئانِ: المعرَّف بالنداءِ، نحو «**يا رجل**»[٩] والمعرَّف باللام، نحو «**الرجل**».

---

(١) وهناك فرق بين اسم الجنس وعلم الجنس؛ فالأول كما مَثَّل المصنف، والثاني نحو «أسامة» للأسد، و«ثعالة» للثعلب.انظر: قطر الندى ٩٧، وأوضح المسالك ١٣٣/١.

(٢) ويرى الرضي أن اسم الجنس: هو ما يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد، فإذا قُصِدَ التنصيص على المفرد جيء فيه بالتاء، وهو ما قال به ابن يعيش.انظر: الرضي على الشافية ١٩٣/٢، وابن يعيش ٢٦/١، وانظر: الدراسات اللغوية في البصائر ٥١٢/٢.

(٣) ويعرف هذا بعلم الشخص، وهو الذي يُعَيِّنُ مسماه تعيينًا مطلقًا.انظر: قطر الندى ٩٧، وأوضح المسالك ١/ ١٢٢، وشرح الأشموني ٨٩/١، ٩٠.

(٤) انظر: مفتاح الإعراب ١٢٦، وشرح ابن عقيل ١٤، وشرح الأشموني ٦٨/١، والرضي على الكافية ١٢٨/٢.

(٥) انظر: الرضي على الكفاية ١٢٨/٢.

(٦) وفيها تقسيمات أخرى.انظر في تفصيل ذلك: مفتاح الإعراب ١٢٦، وأوضح المسالك ٨٣/١، وشرح ابن عقيل ١٥، وشرح الأشموني ٦٨/١-٦٩، والمفصل ١٩٧، والمقتضب ٢٧٦/٤.

(٧) هذا الكتاب ١٧٨. (٨) هذا الكتاب ١٩٧-٢٠٠.

(٩) وهو ما قال به ابن مالك، حيث ذهب إلى أن تعريفه بالإشارة إليه، وذهب قوم إلى أنه معرَّف بـ«أل» مقدرة.انظر: شرح الأشموني ٦٩/١.

والمعرَّفُ باللاّم تكونُ اللاّمُ فيه: لتعريف الماهيّةِ، نحو «**الإنسان حيوانٌ ناطق**»، وتكونُ لتعريفِ الجنسِ، نحو «**الرجل خيرٌ مِنَ المرأة**»؛ أي جنسُ الرجلِ خير مِنْ جنسِ المرأة، وتكونُ لتعريفِ استغراق الجنس[١]، وهي أن تدخلَ على جمعٍ.

كقوله تعالى: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾[٢].

وقيل: هي التي يصحُّ أن تقع موقع «**كلّ**»[٣]؛ كقولك: الإنسان قابل لصناعة الكتابة.

وتكونُ للعهدِ[٤]، وهي لمعنيين:

أحدهما: أن تكون لمعهودٍ في الخارج، وهو أن يذكرَ منكورًا، ثم يعاد معرّفًا.

كقوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾[٥].

والثاني: أن تكون لمعهود في الذهنِ؛ كقولك: «**أدخلُ السّوقَ**»، وليس بينك وبين المخاطب سوقٌ وجوديّ معهودٌ، وتكون بمعنى «**الذي**»، نحو «**الضارب**» و«**المضروب**»، وقد مَرَّ[٦].

وأمّا ألفاظُ التوكيد فقد قيل: تعريفُها بالإضافةِ المنويّة؛ إذ تقديرُ «**أجمعون**» «**أجمعهم**»، وأمّا عند المحقّقين فتعريفُها من قبيل تعريفِ علم الجِنْسِ، كتعريفِ فعلان وأفعل وأسامة؛ فإنّ ألفاظ التوكيد موضوعة لماهية التوكيد[٧]، وأمّا القولُ بالإضافة المنويّةِ فيلزمُ منه صرفُها؛ ولذلك عُدِلَ عنه.

---

(١) انظر: الأشموني١/١٣٨، ١٣٩، وشرح ابن عقيل ٢٨، ومفتاح الإعراب ١٣٤، وقطر الندى١١٢، ١١٣

(٢) سورة النساء ٤/٣٤.

(٣) انظر: قطر الندى ١١٣.

(٤) انظر: قطر الندى ١١٢، وشرح الأشموني ١/١٣٨، ١٣٩.

(٥) سورة المزمل ٧٣/١٥؛ ١٦.

(٦) انظر: هذا الكتاب ١/٢٠٠ .

(٧) في الأشباه والنظائر ٢/٣٨: «وقالوا: إنها صيغ مرتجلة، لتأكيد المعارف؛ لخلوها عن القرائن الدالة على التعريف من خارج، وتقدير المعرف من الخارج بعيد، قال: ويؤكد هذا القول أن (أجمعين) لم يتنكر بجمعه، ولو كان جمع (أجمع) لتنكر كما يتنكر العَلَم عند الجمع، فدل على أنه صيغة مرتجلة لتأكيد الجمع المعرف».

الرابع: العَلَم: وهو ما وُضِعَ لشيءٍ بعينهِ غيرِ متناولٍ غيرَه بوضعٍ واحد[١]، ويكونُ اسمًا كـ«زَيْد»، وكنيةً كـ«أبي عمرو»، «وأم كلثوم»، ولقبًا كـ«بطة»[٢].

وينقسمُ إلى: مفردٍ، كـ«زيد»، وإلى مركب، وهو: إما جملة كـ«تأبط شرًا»، وإمّا مَزْجِيّ كـ«بَعْلَبَكّ»، وإمّا مضافٌ ومضافٌ إليه كـ«عبد مناف» وكالكنى[٣].

وينقسم العَلَمُ أيضًا إلى: منقول، وإلى مرتجل[٤]؛ فالمنقولُ: هو ما نُقِلَ عن نكرة، وصار علمًا بالنقلِ لا بالوضعِ، وهو إمّا منقولٌ عَنِ اسم مَعْنى، كـ«نور»، أو عن معنى؛ كـ«فَضْل»، أو عن صفة كـ«مالِك»، أو عن فعل، وهو إمّا ماض كـ«شَمَّر»، قال الشاعر:

وَهَلْ أَنَا لاقٍ حَيَّ قَيْسِ ابن شَمَّرا[٥]

وإمّا مضارع كـ«يزيد»، وإما أمر كـ«أُطْرِقا»، قال الشاعر:

عـلـى أَطْـرِقـا بـالـيـات الخيـا مِ إلا الـثُّـمَـامُ وإلاّ الـعِـصِـيُّ[٦]

والمرتجل: ما وُضِعَ للشيء أولًا من غيرِ نقلٍ ولا اشتقاقٍ، بل اخْتُرِعَ عند التسمية، وهو إمّا قياسي: وهو ما كان جاريًا على قياس كلامهم، نحو «غَطَفَان» و«عِمْران» فإن نظيرَهما في كلامهم «نَزَوان» و«سِرحَان»، وإمّا غير قياسي: وهو ما كان مخالفًا للأُصولِ؛ نحو «مُحْبِب» و«مَوْهَب» و«حَيْوَة». أَمّا «مُحْبِب» فقياسُهُ الإدغامُ؛ لأنَّ كلَّ «مُفْعِل» عينه ولامه من جنسٍ واحد يجبُ إدغامُه، فكانَ يجبُ أن يقالَ «مُحبّ»، وأمّا مَوْهَب فكان ينبغي أن يُقالَ بكسرِ الهاء؛ لأنّه لَيْسَ في كلامِهم «مَفْعَل» بفتح العين، فاؤه واو، وأمّا «حَيْوَة» فكان

---

(١) انظر: الرضي على كافية ٢/١٣١-١٣٢.

(٢) ويفرق النحويون بين الثلاثة بأن الاسـ : ما لا يقصد به مدح ولا ذم، والكنية: وهي الأب والأم أو الابن أو البنت مضافات، واللقب: ما يقصد به المدح والذم.انظر: أوضح المسالك ١/١٢٧، وشرح الأشموني ١/٨٩، والرضي على الكافية ٢/١٣٩.

(٣) انظر: قطر الندى٩٧، والرضي على الكافية ٢/١٣٩.

(٤) انظر: شرح ابن عقيل٢٠، وابن يعيش ١/٢٧، وأوضح المسالك ١/١٢٣، والارتشاف ٢/٩٦١.

(٥) من الطويل، وصدره «فهل أنا ماش بين شوط وحية» وهو لامرئ القيس في ديوانه ٣٩٣ من زيادات الطوسي وابن النحاس وأبي سهل، وغير منسوب في الإيضاح لابن الحاجب ١/٧٤.

(٦) من المتقارب. لأبي ذؤيب بن خالد الهذلي، في شرح شواهد العيني ١/٩٤، ٩٥، والمفصل ٨، وابن يعيش ١/ ٢٩، ٣١، وغير منسوب في الإيضاح، لابن الحاجب ١/٧٦، و شرح الأشموني ١/٩٤.

ينبغي أن يُقالَ حَيَة[١]؛ لأنَّ الواوَ والياءَ إذا اجتمعتا وسَبَقت إحداهما بالسكون، قُلِبَتِ الواوُ ياءً، وأُدْغِمَتِ الياءُ في الياءِ.

والمرتجلُ مشتقٌّ من الرجْلِ؛ كأنه قال ذلك وهو قائمٌ على رِجله[٢].

الخامس: المضافُ إضافةً معنوية إلى المضمرِ، أو إلى المبهمِ، أو إلى المعرَّف باللام، أو إلى العلمِ، وقد تقدّم أيضًا[٣].

ومن أقسامِ العَلَم أعلام الأجناس، وهي أنواع[٤]: عَلَمُ جنسِ الوحوش، وعلمُ المعاني، وعلم الأوقاتِ، وعلمُ الأعدادِ، وعلمُ الكُنَى، وعلمُ الأوزانِ.

أَمَّا عَلَمُ جنسِ الوحوش: فالعلمُ فيه لحقيقةِ الجنسِ، فإنّ الوحوشَ التي جنسُها واحدٌ لَمّا كانت صورُها غيرَ متميزةٍ بحيث يستحضرُها الرائي، نُزِّل الجنسُ فيها بمنزلةِ الواحد من الأناسي، فكأن الواضعَ أخذ الجنسَ دفعةً، وسمّاه نحو «**أسامة**» و«**أبي الحارث**»[٥]؛ فإنّ كلًّا منهما عَلَمٌ لجنسِ الأسد، و«**ثُعالَة**» و«**أبي الحُصَيْن**» عَلَمٌ لجنسِ الثعلب، وقد يكونُ كنيته اسمه، نحو «**أبي بَرَاقِش**»، لطائرٍ يتلوّن، و«**ابن دَأْيَة**» للغرابِ[٦]، وإنّما حُكِمَ لها بالعَلَمية؛ لانتصابِ الحالِ عنها، وامتناعِ دخول لامِ التعريف عليها، وامتناعِ إضافتها.

وقد يفرّقُ بين عَلَم الجنس وعَلَم الشّخْص؛ بأنَّ علمَ الجنسِ يُقالُ على الواحد والكثير بلفظٍ واحدٍ[٧]، فتقولُ عن أسدٍ واحدٍ، وعن جماعةٍ أسود: هذا أسامة مقبلًا، وعلمُ الشخص ليس كذلك؛ فإنّك تقولُ عن الواحد «**زَيْد**» وعن الجماعة «**زيدون**»، والفرقُ بين عَلَمِ الجنسِ واسم الجنس: أنَّ اسمَ الجنس يقبلُ اللامَ، فتقول: «**أسد**» و«**عسل**» و«**ماء**»،

---

(١) وذلك لأن عينها ولامها عند سيبويه ياء.انظر: الرضي على الكافية ١٣٩/٢.

(٢) انظر: الرضي على الكافية ١٣٨/٢.

(٣) هذا الكتاب ١٤٨/١.

(٤) انظر: المفصل ٩، وابن يعيش ٣٥/١.

(٥) (أبو الحرث) في الأصل، والذي وقفت عليه أبو الحارث في كتب اللغة والنحو.انظر: الارتشاف ٩٦١/٢، والكتاب ٩٣/٢، والرضي على الكافية ١٣٢/٢.

(٦) انظر: الكتاب ٩٣/٢، وأوضح المسالك ١٣٣/١، والارتشاف ٩٦١/٢، والرضي على الكافية ١٣٢/٢.

(٧) انظر: قطر الندى٩٦، ومفتاح الإعراب ١٢٩، وشرح الأشموني ٣/١.

و«**الأسد**» و«**العسل**» و«**الماء**»، وعلمُ الجنس لا يقبلُ اللاّم، فلا يقالُ «**الأسامة**»، وكذلك ما أشبهه من أعلام المعاني وغيرها.

وأمّا علمُ المعاني: فإنّهم وضعوا للأعيان أعلامًا[١]، وهي في المعنى بمنزلتها في باب «**أسامة**»، فسمّوا التسبيح «**سبحان**»، والذي يدل على أنّه علم وورودُه في كلامِهم غيرَ منصرفٍ، ومنه قول الشاعر:

سبحانَ مِنْ عَلْقَمةَ الفاخرِ[٢]

وليس فيه غيرُ الألف والنون، وهما في غيرِ الصّفاتِ لا يمنعانِ الصرفَ إلا مع العَلمية؛ فوجبَ القولُ بها.

ولا يُستعملُ «**سُبْحان**» علمًا إلا قليلًا؛ فإنّ أكثر استعمالِهِ مضاف، وإذا كان مضافًا فلا يكون علمًا؛ لأنَّ الأعلام لا تضافُ، وهي أعلام؛ لأنّ المعرفة لا تضافُ، وسمّوا الفجور بـ«**فَجَارِ**» معرفة[٣]، والذي يدل على أنّ «**فَجَار**» علم أن مدلوله الفجرة، والفجرة معرفةٌ، فوجب أن يكون «**فَجَارِ**» معرفة، وتعريفه إنّما هو بالقصدِ، والقصدُ هو الذي يُعنَى به العلمية.

وأما عَلَمُ الأوقاتِ: فإنهم وضعوا لها أعلامًا، كما وضعوا للمعاني، ومنها «**غُدْوَة**»[٤]، وهي علم على ما بين صلاةِ الغداةِ وطلوع الشمس، والدليل على عَلَميتها ورودها في كلامهم غير منصرفة، وليس فيها غير التأنيث بالتاء، وهو لا يمنع إلا مع العَلَمِيَّةِ، وذلك إذا أردت غدوة يومك المعين، وتستعمل معرفة ونكرة، وإذا نُكرت وعُرفت، عرفت باللام كغيرها، ويُتصرف فيها؛ بمعنى أنها تستعمل ظرفًا وغير ظرف.

---

(١) انظر: الرضي على الكافية ١٣٣/٢.

(٢) عجز بيت من السريع، وصدره «أقول لما جاءني فخرُه»، للأعشى ميمون في ديوانه ١٩٣، وسيبويه ٣٢٤/١، والخزانة ١٨٥/١، وابن يعيش ٣٧/١؛ ١٢٠، واللسان (سبح) ٢٩٩/٣، وابن الشجري ٥٧٨/١٠٧/٢، وتفسير الطبري ٤٧٤/١، ومعجم المقاييس ١٢٥/٣، ومفردات الأصبهاني ٢٢٠، وجاء بدون نسبة في المقتضب ٢١٨/٣ الرضي على الكافية ١٣٣/٢، ومجالس ثعلب ٢٦١، وهمع الهوامع ١١٥/٣.

(٣) انظر: الارتشاف ٩٧٠/٢.

(٤) انظر: الارتشاف ٩٧٠/٢.

ومن أعلام الأوقات «**سحر**»[١]: وهو علم لقبيل الصبح، إذا أردت به سحر ليلتك، والذي يدل على أنه علم وروده غير منصرف، كقولك: «**خرجت يوم الجمعة سحر**»، غير منصرف، وليس فيها ما يمنعه الصرف غير أن يقدَّر فيه العلمية مع العدل عن الألف واللام، وورد معرفةً ونكرةً، وإذا نكر صرف، كقوله تعالى: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾[٢]، وحينئذ لا يكون لسحر ليلةٍ على التعيين؛ لتنكره.

ومنها «**بكرة**» ووردت غير منصرفة؛ للتأنيث والعلمية[٣]، كما قيل في «**غدوة**» إلا أن «**بكرة**» لا تكون إلا ظرفًا؛ فلا يتصرف فيها، كما تصرف في غدوة.

وأما علم الأعداد: فالقول بعلميتها ضعيف[٤]؛ لأنهم صاروا إليه لئلا يبتدئوا بنكرة غير مخصصة، وذلك في نحو قولك: ستة ضعف ثلاثة، وأربعة نصف ثمانية، فستة ونحوها في مثل ذلك مبتدأ، فلو لم تُجعل علمًا للزمَ منعُ الصرف بعلة واحدة، ولزم الابتداء بالنكرة من غير تخصيص، وأيضًا فالمراد بها كل ستة، فلولا أنها علمٌ للزمَ استعمال مفرد النكرة في الإثبات للعموم، ووجه ضعفه أنه يؤدِّي إلى أن تكون أسماء الأجناس كلها أعلامًا؛ إذ ما من نكرة إلا ويصلح استعمالها كذلك، مثل «**رجل خير من امرأة**»، وهو باطل، والأوْلى أن يقال في أعلام الأعداد أنها نكرات لا أعلام، وإنما جاز الابتداء بها على تقدير حذف المضاف المقدر «**كل**» وشبهه، بحيث يكون التقديرُ: كلُّ ستةٍ ضعفُ ثلاثةٍ، كما في كلِّ نكرةٍ قامت قرينةٌ على أنّ حكمها غيرُ مختصٍّ في جنسِها؛ مثل: «**تمرةٌ خيرٌ من جَرادةٍ**»، لكونِه بمعنى: كلُّ تمرةٍ، بناءً على أن الخيرية ليست مخصوصةً بتمرةٍ واحدةٍ، والمحقّقون من المتأخّرين قالوا: الحقُّ أن يُقالَ إنّ أعلامَ الأعدادِ أعلام لماهياتها؛ لأنّها من أعلامِ الجنسِ التي هي أعلامٌ لماهياتِها المخصوصة الغير المتناولة لغيرها، والماهيةُ لا تقدر بالكلِّ، ولا يوصفُ به؛ لأنه شيء واحد، وحينئذٍ لا يلزمُ الابتداءُ بنكرة، ولا منعُ الصّرف

---

(١) انظر: هذا الكتاب ١/٥٩.

(٢) سورة القمر ٥٤/٣٤-٣٥.

(٣) انظر: الارتشاف ٢/٩٧٠.

(٤) انظر: الارتشاف ٢/٩٧١، والمساعد ١/١٣٤.

بعلةٍ واحدة، ولا عموم النكرةِ في الإثباتِ؛ لكونِها أعلامًا للماهياتِ على ما ذُكِرَ اتفاقًا؛ فالقولُ بعلميتها حينئذٍ هو الأولى.

وأما عَلَمُ الكنى: فمنه ما يكنى به عن أعلام الأُناس؛ نحو فلان[١] وفلانة وأبو فلان وأم فلان، والدليل على علميته: امتناع إضافته، وامتناع دخولِ لامِ التّعريفِ عليه، إلا أنّ وضعَه ليس كوضع العلم الشخصيّ في الدلالةِ على مُسَمّى معيّنٍ، بل كوضع العلم الجنسيّ؛ لإطلاقه كنايةً على كلِّ عَلَمٍ، ومدلوله الاسم لا نفس المسمى.

ومنه ما يكنى به عن البهائم، لكن تلزمُه اللامُ لنقصانِه عن عَلَمِ الأناسِ، نحو: الفلان والفلانة.

وأمّا هَنٌ وهَنَةٌ فليستا كنايتينِ عَنِ الأعلامِ على الأصحِّ[٢]، وإنما يُكنَى بهما عن أسماء الأجناسِ.

وأمّا علم الأوزانِ؛ أي علم الأمثلة التي توزن بها الكلم، فهي إنّما وقعت في اصطلاحِ النحويين، فإنهم وضعوها أعلامًا لماهيّاتِ الأوزانِ المعهودة[٣]. وهذه الأعلام تنقسم إلى أمثلةٍ تختصُّ بوزنِ الأفعالِ، نحو قولهم: فعل ماضٍ، وفعلٌ مستقبلٌ، وإلى أمثلة لا تختصُّ بالأفعالِ، سواءٌ كانت للأسماءِ وحدها أو لَها وللأفعالِ، نحو قولهم: فعلان الذي مؤنّثه فَعْلَى، وأَفْعَل صفة لا ينصرف. أمّا الأمثلة المختصّةُ بوزنِ الأفعال: فحكمُها حكمُ موزونِها، بحيث إن كان الموزون معربًا كان المثال معربًا، وإن كان الموزون مبنيا كان المثال مبنيًا.

وأمّا الأمثلةُ الغيرُ المختصّة بالأفعال ففيها مذهبان[٤]:

الأول: وهو اختيار الأكثر؛ أن يُجعلَ حكمُ المثال حكمَ نفسِه، لا حكم مَوزونِهِ، بحيث إن كان في المثالِ ما يمنعُ من الصرف[٥] مُنِعَ، وإلاّ فلا.

---

(١) وحكى عن ابن السراج أنّ «فلان» لم يأت إلا محكيا، وتبعه ابن الحاجب.الرضي ١٣٧/٢، ومفتاح الإعراب ١٢٩، وانظر: الكتاب ٢٤٨/٢، والارتشاف ٩٧٢/٢.

(٢) قال على الأصح، لأنه قد يكنى بهن عن العلم.انظر تفضيل ذلك في: الرضي ١٣٨/٢، والمفصل ١٥، وابن يعيش ٤٨/١، والارتشاف ٢٩٧٢ /.

(٣) انظر: الإيضاح، لابن الحاجب ٩٤/١.

(٤) انظر: الإيضاح لابن الحاجب ٩٥/١، والرضي على الكافية ١٣٤/٢-١٣٥.

(٥) زيادة توجد بالحاشية غير واضحة.

والثاني: أن يُجْعلَ حكمُه حكمَ موزونِهِ، كما قيل في الأمثلة الغير المختصةِ بالأفعال؛ فعلى الأول، وهو أن يُجْعلَ حكمُ المثالِ حكمَ نفسِه، تقول: وزن قائمة: فاعلة، فلا يصرفُ المثالُ الذي هو «**فاعلة**» للعلمية والتأنيث، وعلى الثاني، وهو أن يُجعلَ حكمُ المثال حكمَ موزونه، تقول: وزنُ قائمة: فاعلة، مصروفًا؛ لأن موزونَه - أعني قائمة - مصروف.

ومن أقسام العَلَم:

الأعلامُ التي تدخلُهَا لامُ التعريف[1]، وهي على ضربين:

أحدُهما: ما يلزمُه اللام، وهو كلُّ اسمٍ ليس بصفةٍ، ولا مصدرٍ، سُمِّيَ باللام؛ نحو «**النجم**» للثُّريا، و«**الدَّبَرانِ**»[2]، أو غلبت عليه اللامُ، نحو «**الصَّعِق**» لخويلد بن نُفَيل[3]، وإنَّما اشترط أن لا يكونَ صفةً، ولا مصدرًا؛ لأنَّ العلمَ إذا كان صفةً أو مصدرًا لم يكن من هذا القسمِ؛ لأنَّ اللامَ تكونُ فيه جائزةً لا لازمةً، كما سنذكره.

وثانيهما: ما لا تكونُ فيه اللام لازمةً، وهو كلُّ اسمٍ كان صفةً في الأصلِ أو مصدرًا نحو؛ «**الحارث**» و«**الفضل**».

ومن أقسام العلم:الأعلام التي يجوز إضافتُها وإدخالُ لام التعريفِ عليها، لا من قبيل أنَّها صفةٌ أو مصدرٌ، بل من قبيلِ وقوعِ العلم مشتركًا بين جماعةٍ من الأمة المسماة به، نحو «**مُضَر الحمراء**»[4] و«**ربيعة الفرس**»[5].

وقول الشاعر:

---

(١) انظر: الكتاب ٢/١٠٠، وابن يعيش ١/٤٠، وشرح ابن عقيل ٢٨، وأوضح المسالك ١/١٨٠، وشرح الأشموني ١/١٣٩-١٤٢، والمفصل ١١.

(٢) الدبران: نجم من الثريا والجوزاء، ويقال له: التباع والتوابيع، وهو من منازل القمر، وسمي دبرانًا؛ لأنه يدبر الثريا، أي يتبعها، لزمته الألف واللام، لأنهم جعلوه الشيء بعينه.انظر: اللسان (دبر) ٥/٣٥٢..

(٣) هو رجل من بني كلاب، ذكروا أنه يطعم الناس بتهامة، فهبت ريح، فسفت في جفانه التراب فشتمها، فَرُمِيَ بصاعقة فقتلته.وقال سيبويه: الصعق في الأصل صفة تقع على كل من أصابه الصعق لكنه غلب عليه حتى صار علمًا كزيد وعمرو.انظر: الكتاب ٢/١٠٠-١٠١، وابن يعيش ١/٤٠-٤١.

(٤) مضر الحمراء: قبيلة عظيمة من العدنانية، وكان لها نفوذ بمكة، ويجمعها فخذان عظيمان: خندق، وقيس.انظر: تاج العروس للزبيدي (مضر) ٣/٥٤٤، ومعجم قبائل العرب ٣/١١٠٧.

(٥) ربيعة بن نزار: شعب عظيم، فيه قبائل عظام، وبطون وفخاذ ينتسب إلى ربيعة بن نزار بن مضر بن عدنان، ويعرف بربيع الفرس.معجم القبائل العربية ٢/٤٢٤.

بَاعَدَ أُمَّ العَمْرو مِنْ أسيرِها حُرَّاسُ أبوابٍ عَلَى قُصُورِها[١]

ومن أقسام العَلَم: العَلَمُ بالغلبة، وهو ما كان عن غير قصد من واضع، ويلزمه أحدُ أمرين: إمّا الإضافةُ، نحو «ابن عباس» و«ابن عُمَر»، فإن ذلك غَلَبَ عليهما واخْتُصَّا به دون إخوتهما[٢]، وإمّا اللام[٣] كالصَّعق، حسبما تقدّم.

والمعارف تترتب في المعرفة؛ فأعرفُ المعارفِ: المضمَرُ المتكلم، ثم المخاطب ثم الغائب، ثم الأعلام، ثم المبهمات[٤]، ثم الداخل عليه حرفُ التعريف، والمنادى، والمضاف إلى أحدهما إضافةً معنويةً، وقيل في ترتيبها غيرُ ذلك، وما ذكرناه هو الأكثر[٥].

ذكر النكرة

وهي ما وُضِعَ لشيء لا بعينه[٦]، وعلاماتُ النكرةِ كثيرةٌ[٧]، منها أن يقبلَ الاسمُ لامَ التعريفِ، أو يصحَّ إضافتُه[٨]، أو يقبلَ «رُبَّ»، أو يدخلَ عليه «كم» الخبرية، أو يكونَ حالًا أو تمييزًا[٩].

وتترتّبُ النكرات كما تترتّبُ المعارفُ؛ فأكثرُ النكرات أعمُّها كموجودٍ، ثم جسمٌ، ثمّ جسمٌ نامٍ، ثمّ حيوانٌ، ثم إنسانٌ، ثم رجلٌ، ثم رجلٌ كريمٌ، ثم رجلٌ كريمٌ ابن فلانٍ، ثم لازال الاسمُ يقربُ بكثرةِ الصفات مِنَ المعرفةِ حتّى يتعرّف، فيوضعَ له اسمٌ ينوبُ عن جميعِها، وهو العلم.

---

(١) من الرجز لأبي النجم في المفصل ١٢، وابن يعيش ٤٤/١، وبدون نسبة في المقتضب ٤٩/٤، والإنصاف ٢٧٢، والتبيين ٤٣٥، والارتشاف ٢٣٩٢/٥.

(٢) ولا يجوز تجريده عنها.انظر: أوضح المسالك ١٢٦/١.

(٣) ويجوز في ذي اللام تجريده عنها كما يقال في النابغة: نابغة، وذلك قليل.انظر: مغني اللبيب ٤٩/١-٥٠.

(٤) وهي الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة.

(٥) انظر: بسط هذه المسألة في الإنصاف ٥٦٩، وقطر الندى ١١٦، والمفصل ١٩٧، وابن يعيش ٨٧/٥، والرضي على الكافية ١٤٤/٢.

(٦) انظر: الرضي على الكافية ١٤٥/٢.

(٧) انظر: شرح الأشموني ٦٧/١، وشرح ابن عقيل ١٤، وأوضح المسالك ٨٢/١-٨٣، وقطر الندى ٩٣-٩٤، والرضي على الكافية ١٤٥/٢.

(٨) يريد بهذا «ذو» فإنها نكرة مضافة بمعنى «صاحب».انظر: شرح الأشموني ٦٧/١.

(٩) وذلك لأن شرط ما يأتي بعد «رُبَّ» و«كم الخبرية»، أو يأتي حالًا أو تمييزًا أن يكون نكرة، وإن وقع أحدها معرفة فعلى التأويل بالمفرد، كقول الشاعر: فأرسلها العراك ولم يزدها.
انظر في تفصيل ذلك هذا الكتاب ١١٦/١.

ذكر اسم العدد

والعدد عند المحقّقين[١] هو **الكميّةُ المتألفةُ مِنَ الوَحدات**[٢]؛ فعلى هذا لا يكونُ الواحدُ عددًا، بل مبدأ العدد[٣]، واخْتُلِفَ في «**الاثنين**» فعند الأكثر أنّه عددٌ، وأمّا عند النحويين فالواحدُ والاثنان من العددِ؛ لدخولهما تحت الكميّةِ، والمرادُ بدخولِهما تحت الكميةِ أنه لو قيل: كم عندك؟ صح أن تقولَ في الجواب: واحد واثنان.

واعلم أنّ العددَ معلومُ الكميةِ مجهولُ الجنسِ؛ ولذلك احتاجَ إلى المميّزِ، وهو بخلافِ الجمعِ، فإنّ الجمعَ معلومُ الجنس مجهولُ الكميةِ، وأصولُ الأعدادِ اثنتا عشرَة كلمةً، واحدٌ إلى عشرةٍ، ومائةٌ، وألفٌ، ويتولّد منها أعدادٌ غيرُ متناهيةٍ، والتولُّد إمّا تثنية، نحو «**مائتين**»و«**ألفين**» **أو جمعٌ في المعنى**[٤]، نحو «**عشرين**» و«**مئات**» و«**ألوف**» أو عطفٌ، نحو «**أحدٌ وعشرون**» أو تركيبٌ؛ نحو«**أحدَ عشرَ**».

وأمّا استعمالُه بحسبِ التذكيرِ والتأنيث: فواحدٌ واثنانِ للمذكّر، وواحدةٌ واثنتانِ للمؤنّثِ، وهو جارٍ على القياسِ في كونِ المذكّرِ للمذكرِ، والمؤنّثِ للمؤنثِ، و«**ثلاثة**» للمذكر؛ نحو «**ثلاثةُ رجال**» و«**ثلاث**» للمؤنث؛ نحو «**ثلاثُ نسوة**» و«**ثلاث ليالٍ**» إلى «**عشرةِ رجال**» و«**عشر نسوة**» و«**عشر ليال**»[٥]، وهو غيرُ جارٍ على القياس المشهور.

---

(١) انظر: اللسان (عدد)٤/٢٧٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٧، والأنموذج ١٢١، والمفصل ٢١٢، وفي شرح التصريح ٢/٢٦٩: والمراد به هنا الألفاظ الدالة على المعدود، كما يقال: الجمع اللفظ الدال على الجماعة.

(٢) انظر: الرضي على الكافية ٢/١٤٥.

(٣) وفي شرح التصريح ٢/٢٦٩: أن العدد هو ما ساوى نصف مجموع حاشية القريتين أو البعيدتين على السواء كالاثنين؛ فإن حاشيته السفلى واحدة، والعليا ثلاثة، ومجموع ذلك أربعة، ونصف الأربعة اثنان وهو المطلوب، ومن ثَمّ قيل: الواحد ليس بعدد، لأنه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا.

(٤) وقال في «المعنى»؛ لأن «عشرين» وأخواتها ليس جمعًا في اللفظ لعشرة، كما أن اثنين ليس مثنى لواحد، وإنما هو بمعناه.انظر: اللسان (عشر) ٦/٢٤٤.

(٥) انظر: شرح الكافية لابن مالك ١٦٦٣، وقطر الندى ٣١٠،، وشرح ابن عقيل ١٦٤، وأوضح المسالك ٤/ ٢٤٢-٢٤٤، وشرح الأشموني ٢/٣٦٧-٣٦٨.

وأمّا قوله تعالى﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[١]، فإن الأمثال هي الحسناتُ في المعنى، فاكتسبتِ التأنيثَ مِنَ المضاف[٢] إليه.

وقد يُحْذفُ المميَّزُ استغناءً عنه بالصّيغةِ الدّالةِ عليه، فنقول: «**سِرْتُ ثلثًا وعشرًا**»[٣]، والمرادُ ثلاثُ ليالٍ وعشر ليالٍ، وقال تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾[٤] أي: وعشر ليالٍ، ويجوز أن تقول: ثلاثُ دوابَّ حملًا على ظاهرِ لفظة «**دابة**» وثلاثة دوابّ، بتقدير: ثلاثة أشياء.

وإذا جاوزت عشر قلت[٥] للمذكّر: «**أحد عشرَ رجلًا واثنا عشرَ رجلًا**»، وللمؤنث: «**إحدى عشرةَ**» و«**اثنتا عشرةَ امرأةً**» و«**ثلاثة عشر**» إلى «**تسعةَ عشرَ**» للمذكر، و«**ثلاثَ عشرةَ**» إلى «**تسعَ عشرةَ**» للمؤنث.

والعين في ثلاثة عشر إلى «**تسعةَ عشرَ**» مفتوحةٌ على الأفصح، والسكونُ جائزٌ[٦]، والشينُ[٧]في المؤنث من «**ثلاثَ عشْرةَ**» إلى «**تسع عشْرةَ**» ساكنةٌ على الأفْصَحِ، وبنو تميم[٨] يكسرونها، فيقولون: «**ثلاثَ عشِرةَ**»، ولك في «**ثماني عشرةَ**»[٩] للمؤنثِ فتحُ الياءِ، وجاء إسكانُها، وحذفُها بكسرِ النونِ، وشذَّ حذفُها بفتحِ النون.

---

(١) سورة الأنعام ١٦٠/٦.

(٢) وذهب البغداديون إلى أنه يجوز أن تقول: ثلاث حمامات، فيعتبرون لفظ الجمع، وهو قياس عند الكسائي.انظر: حاشية الصبان ٦١/٤-٦٢، وشرح الأشموني ٣٦٨/٢.

(٣) هكذا في الأصل، والصحيح الذي أراه: سرت ثلاث ليال وعشرًا، حسبما مثل المؤلف.

(٤) سورة البقرة ٢٣٤/٢.

(٥) انظر: حاشية الصبان ٦٨/٤، وشرح الأشموني ٣٣٢/٢-٣٩٣، وأوضح المسالك ٢٥٦/٤-٢٥٧، وابن عقيل ١٦٥، وقطر الندى ٣١١، والمقتضب ١٨٢/٣، والمفصل ١٧٦.

(٦) وقال الأخفش: إنما سكنوا العين لما طال الاسم، وكثرت الحركات.انظر: المفصل ١٧٦، ولسان العرب (عشر) ٢٤٤/٦، وحاشية الصبان ٦٧/٤.

(٧) انظر في تفصيل ذلك: شرح الكافية، لابن مالك ١٦٧٠، والأنموذج ١٢٣، وشرح ابن عقيل ١٦٥، وشرح الأشموني ٣٧٢/٢، وذكر أنها لغة أهل الحجاز.

(٨) انظر: شرح ابن عقيل ١٦٥، وشرح الأشموني ٣٧٢/٢، وأوضح المسالك ٢٥٦/٤.

(٩) انظر: المفصل ٢١٦، والرضي على الكافية ١٥١/٢.

عشرون وأخواتها[١]؛ أي ثلاثون وأربعون إلى تسعين في المذكّرِ والمؤنث بلفظٍ واحد[٢]؛ نحو «**عشرون رجلًا وامرأةً**»، وإذا عطفت «**عشرين**» إلى «**تسعين**» على «**واحدٍ**» إلى «**تسعة**» فتستعملُ ما دونَ العشرةِ على ما عرفت، وتعطِفُ عليها «**عشرين**» بتغييرِ لفظِ «**واحدٍ**» إلى «**أحد**» وتغييرِ لفظ واحدة إلى إحدى، فتقولُ للمذكّر: أحدٌ وعشرون رجلًا، وللمؤنث: إحدى وعشرون امرأةً، ثم تأخذ ما بعد الواحد على ما شرح، وتعطف عليه، فتقول: «**اثنا وعشرون رجلًا**، و«**اثنتان وعشرون امرأة**» إلى «**تسعةٍ وتسعين رجلًا**»و«**تسعٍ وتسعين امرأةً**».

وإنما لم تركّبِ الآحادُ مع «**عشرين**» وأخواتِها كما رُكّبت مع العشرةِ؛ لأنَّ الواوَ في «**عشرون**» والياء في «**عشرين**» وأخواتها علامة للإعرابِ، والتركيبُ موجبٌ للبناء[٣] فتعذّر.

فتقولُ في المذكّر والمؤنّثِ: مائةٌ ومائتانِ وألفٌ وألفانِ[٤]، بلفظٍ واحدٍ؛ نحو «**مائةُ رجل ومائةُ امرأةٍ**» و«**ألفُ رجلٍ وألف امرأةٍ**»، وإذا جاوزتَ المائةَ تستعملُ على ما عرفتَ من «**واحدٍ**» إلى «**تسعة وتسعين**» وتعطفُه على «**مائةٍ**»، فتقول: «**مائةٌ وخمسةُ رجالٍ**» و«**مائةٌ وخمسُ نسوةٍ**» و«**مائة وأحدَ عشرَ واثنا عشرَ رجلًا**» و«**إحدى عشرةَ واثنتا عشرةَ امرأةً**» و **مائةٌ وثلاثةٌ وعشرون رجلًا، وثلاثٌ وعشرون امرأةً، إلى مائةٍ وتسعةٍ وتسعين رجلًا وتسعٍ وتسعين امرأةً، وكذلك تعطف على المائتين إلى الألف.**

---

(١) يعني ألفاظ العقود.انظر: الرضي على الكافية ١٥١/٢، وأوضح المسالك ٢٥٦/٤، وشرح ابن عقيل ١٦٥، وشرح الأشموني ٣٨٢/٢.

(٢) كان قياس هذه العقود أن يقال: عشران رجلًا، فقصدوا التخفيف فحذفوا المضاف إليه، وكان المضاف مع المضاف إليه ككلمة واحدة، فكانا ككلمة مؤنثة بالتاء، فلما حُذِفَ المضاف إليه صارت ككلمة حُذفت لامها؛ نحو: «عزة» و«بثة».انظر: الرضي على الكافية ١٥١/٢.

(٣) في المقتضب ١١٨٢/٣: «وزعم سيبويه في التفسير الذي فسرناه أن العرب إذا ضمّت عربيًا إلى عربي ما يلزمه البناء ألزمته أخف الحركات وهي الفتحة، فقالوا: خمسة عشر يا فتى، وهو جاري بيت بيت يا فتى، ولقيته كفّةَ كفّةَ، و﴿يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي﴾»،وإذا بنوا آخرجميًا مع ما قبله حطوه عن ذلك فألزموه الكسر، وهذا مطرد في كلامهم». انظر: شرح الكافية، لابن مالك ١٦٦٩.

(٤) انظر: شرح الأشموني ٣٧٢/٢، وأوضح المسالك ٢٥٥/٤، وشرح ابن عقيل ١٦٤.

ذكر تمييز الثلاثة إلى العشرة

تمييزُ الثلاثةِ إلى العشرة مخفوضٌ ومجموعٌ؛ إما لفظًا: نحو «**ثلاثة رجالٍ**» أو مجموعٌ معنى[١]، نحو «**تسعةُ رَهْطٍ**»؛ إذ هو اسمُ جمعٍ، وليس بجمعٍ[٢]؛ لأنّه لا واحدَ له من لفظه، أمّا خفضُه فلإضافةِ العدد إلى المميَّرِ المذكور، وإنّما أضيف إلى المَمَيَّز؛ لأنَّ ما بعده هو المقصودُ، وأما كونه جمعًا؛ فليوافق العددُ المعدودَ؛ لكونه وإيّاه في المعنى، لكن إذا ميّزتَ مِنَ الثلاثِة إلى العشرةِ بالمائةِ، فإنّه يكونُ بمفردٍ مخفوضٍ، ولا تُجمعُ المائة فتقولُ: «**ثلاثُ مائةٍ**» إلى «**تسعِ مائةٍ**»، وكان القياسُ أن يقال: «**ثلاثُ مِئات**» أو «**ثلاثُ مئين**» وقد أتى به الشاعرُ على الأَصل فقال:

ثلاثُ مِئين للملوكِ وفى بها[٣]

ولكنّه شاذٌّ في الاستعمالِ[٤]، وإنّما أفردوه؛ لأنهم استثقلوا اجتماعَ الجمعِ ـ أعني مِئات ـ والتأنيث، وليس كذلك «**ثلاثُ نساءٍ**»؛ لأنَّ مِئات يلزمُه الإضافةُ إلى ما بعده؛ ولا تلزمُ إضافة «**نساء**» إلى ما بعده.

ذكر تمييز «أحد عشر» إلى «تسعة وتسعين»

ومميز «**أحدَ عشرَ**» إلى «**تسعةٍ وتسعين**»منصوبٌ مفردٌ؛ أَمّا نصبهُ[٥] فلتمامِ الاسمِ قبله، بتقديرِ التنوينِ من «**أحدَ عشر إلى تسعةَ عشر**»؛ لأنَّ كل تنوين حذف لغير اللام والإضافة

---

(١) شرح الكافية، لابن مالك ١٦٦٣، وقطر الندى ٣١٠، وشرح ابن عقيل ١٦٤، وأوضح المسالك ٤/ ٢٤٢-٢٤٤، وشرح الأشموني ٣/٣٦٧-٣٦٨.

(٢) الرهط: هو الجماعة من ثلاثة أو سبعة إلى عشرة.انظر: اللسان (رهط) ٩/١٧٦.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه: «ردائي وجلّت عن وجوه الأهاتم»، والبيت للفرزدق في ديوانه ٨٥٣، ولفظه:

فدى لسيوف من تميم وفى بها ردائي وجلّت عن وجوه الأهاتم

وعليه فلا شاهد، وهو في الخزانة ٧/٣٧٠، والنقائض ٣٧١، وأمالي ابن الشجري ٢/٢١٠، ٢٧٧، وإيضاح شواهد الإيضاح ٦٤٥، وجاء البيت غير منسوب في: المقتضب ٢/١٧٠، والمفصل ٢١٣، وابن يعيش ٦/٢٣.

(٤) وكذا قراءة حمزة: ﴿ثلثمائة سنين﴾، بالإضافة مائة إلى سنين، ووجه ذلك تشبيه المائة بالعشرة، إذ هي تعشير العشرات، كما أن العشرة تعشير للآحاد.انظر في تفصيل ذلك: حاشية الصبان ٤/٦٦.

(٥) الرضي على الكافية ٢/١٥٤، وأوضح المسالك ٤/٢٥٦-٢٥٧، وشرح الأشموني ٢/٣٧٤، والتسهيل وشرح الكافية لابن مالك ١٦٧٦، وشرح ابن عقيل ١٦٥.

فهو في تقدير الثبوت، وأما ما فيه نون كالعشرين إلى التسعين، فإنّه يتعذّرُ إضافتُه[١] مع وجودِ النون المشْبِهة لنونِ الجمع، ولو حُذِفَت كان حذفُ حرفٍ من كلمة ليست بجمعٍ محقّقٍ، فلما تعذّرتِ الإضافةُ وجبَ نصبُه، وقد تقدّم في بابِ التمييزِ[٢] من تحقيقِ عدم إضافة «عشرين» وأخواتها إلى المميز، ما أغنى عن الإعادِة، وأمّا إفرادُه؛ فلحصولِ الغرضِ به مع كونهِ أخفَّ مِنَ الجمع.

ذكر تمييز المائة وما فوقها

ومميزُ المائةِ والألفِ، ومميزُ تثنيةِ المائة والألفِ مخفوضٌ مفردٌ؛ نحو «مائةُ رجل»[٣] و«مائتا رجلٍ» و«ثلاثةُ آلافِ رجل»[٤]، وأمّا خفضُه فللإضافة، وأمّا إفرادُه فلحصولِ الغرضِ به، وهو أخفُّ مِنَ الجمع[٥].

ذكرُ ما لا يميَّز، وغيرُ ذلك

لا يميز الواحدُ والاثنانِ، فلا يقالُ: «اثنا رجلٍ» للاستغناء بلفظ معدودِهما عنهما، فإنّ رجلًا يدلُّ على الواحدِ، و«رجلين» على الاثنين، بخلاف الجمعِ، نحو «رجال» فإنّه لا يدلُّ على العددِ المعينِّ، فاحتيجَ فيه إلى ذكرِ العدد والمعدود، وأمّا قولهم «رجلٌ واحدٌ» و«رجلان اثنانِ» فللتأكيد.

وإذا كان المعدودُ مؤنّثًا ولفظهُ مذكرًا وبالعكس، جاز تذكيرُ العدد وتأنيثُه؛ فتقول: «ثلاثُ أشخاصٍ»، نظرًا إلى المعنى[٦]؛ لأنَّ الشخصَ يُطْلَقُ على المرأة أيضًا، و«ثلاثةُ

---

(١) في الرضي على الكافية ١٥٤/٢: «أمّا نصبه فلتعذر الإضافة إليه». وانظر: التسهيل ١١٦، وشرح الكافية لابن مالك ١٦٧٦.

(٢) انظر: هذا الكتاب ١٢٣/١.

(٣) وقد يجمع مميز المائة نحو: مائة رجالٍ، وقد يفرد منصوبًا - كما ذكر، نحو قول الشاعر:

إذا عاش الفتى مِئتَينِ عامًا ... فقد ذهب اللذاذةُ والفتاءُ

انظر: المقتضب ١٦٨/٢-١٦٩، والمفصل ٢١٤، والرضي على الكافية ١٤٥/٢، وأصول ابن السراج ٣١٢/١، وحاشية الصبان ٦٧/٤، وشرح الكافية، لابن مالك ١٦٦٧.

(٤) وأجاز ابن كيسان: المائة درهمًا، والألف دينارًا. شرح الأشموني ٣٧٢/٢.

(٥) وقد يرد معدود مائة منصوبًا، ليُحفظ ولا يقاس عليه. انظر: شرح الكافية، لابن مالك ١٦٦٧.

(٦) لأن النفس بمعنى «إنسان» وذلك كقول الشاعر:

قامت تبكيه على قبره ... من لي من بعدك يا عامرُ

تركتني في الدار ذا غربةٍ ... قد ذلّ من ليس له ناصرُ

وذكر ابن الأنباري أن بعض النحويين يزعمون أنّ: «النفس» تذكر وتؤنث؛ فلا يكون الكلام محمولًا على المعنى. البلغة في الفرق بين المذكر المؤنث.

أشخاصٍ»؛ نظرًا لأنَّ لفظَ الشخصِ وكذلك عكسه، أعني أن يكونَ المعدودُ مذكّرًا، ولفظُه مؤنّثًا، نحو «**ثلاثةُ أنفسٍ**» نظرًا إلى المعنى؛ لأنَّ النفسَ يُطْلَق على الرجلِ أيضًا، و«**ثلاثُ أنفسٍ**» نظرًا إلى اللفظ؛ لأنَّ لفظَ النفسِ مؤنث، واعتبارُ اللفظِ أقيسُ؛ لأنَّهُ أظهرُ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾[1]: والمراد آدم.

ذكر التصيير والحال

ويشتقُّ من اسمِ العددِ[2] اسمُ فاعلٍ؛ كقولك: ثالث، ورابع، وخامس ونحوه، وله معنيانِ: فالأولُ: أن يشتقَّ اسمُ الفاعلِ باعتبارِ التصيير بمعنى أن يكون زائدًا على المذكور معه بواحدٍ، كقولك: ثاني واحد، وثالث اثنين، إلى «**عاشر تسعة**» في المذكر، وثانية واحدةٍ، وثالثة اثنتين، إلى عاشرة تسع في المؤنث؛ أي: هذا الذي صيّر الواحدَ بانضمامِ نفسه إليه اثنين، وصيّر التسعةَ عشرةً بنفسه، بمعنى أنّه ثنّى الواحدَ وعشّر التسعة، قال تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾[3]أي إلاّ هو مصيِّر الثلاثة أربعةً، ولا يتجاوزُ فيه عنِ العاشرِ والعاشرة، فَلَا يقالُ: خامس عشر أربعة عشر، وسيبويه[4] والمتقدّمون يجيزون: خامس أربعة عشر، والصحيح عدُم جوازِ ذلك، وهو مذهبُ الأخفش[5] والمبرد[6] والمتأخرين؛ لأنّه مأخوذٌ مِنَ الفعل، والتقدير: كان واحدًا فثنيتهُ، أو اثنين فثلثتهما، أو تسعةً فعشّرتهم، وليس بعد العشرةِ، ما يمكنُ منه ذلك. وأمّا خامس أربعة عشر «**فليْسَ هو اسمُ فاعلٍ مِنَ العدد المركب**».

والثاني: أن يشتقَّ اسمُ الفعلِ باعتبارِ حاله من غيرِ أن يتعرّضَ فيه إلى أنّه معتبرٌ كما اعتُبِرَ في المعنى الأوّلِ، وهذا الاسمُ المذكورُ الذي لا يُعْتَبَرُ فيه التمييزُ يضافُ إلى عددٍ موافقٍ

---

(١) سورة النساء ١/٤.

(٢) ويشترط أن يكون من اثنين فما فوق. حاشية الصبان ٧٣/٤٠. انظر: المقدمة الجزولية ١٧٥، والتسهيل ١٢١، وشرح الكافية لابن مالك ١٦٨٤، وشرح الأشموني ٣٧٨/٢، وشرح ابن عقيل ١٦٦، وقطر الندى ٣١١، وأوضح المسالك ٣٦٠/٤-٣٦١، وشرح الرضي على الكافية ١٨٥/٢.

(٣) سورة المجادلة ٧/٥٨.

(٤) انظر: الكتاب ٥٦١/٣.

(٥) انظر: ابن يعيش ٣٦/٦.

(٦) انظر المقتضب ١٨٠/٢، وانظر ابن يعيش ٣٦/٦.

له في اللفظ، نحو ثاني اثنين وثالث ثلاثة[١]، قال الله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾[٢]؛ لأنَّ «ثالث ثلاثة» لو أضفته إلى أقلّ أو أكثر فَسَد[٣]؛ لأنّ الثالثَ في هذا المعنى لَيْسَ واحدًا منَ الاثنين ولا منَ الأربعةِ، وإنّما هو أحدُ ثلاثةٍ، وهذا القسمُ الذي هو باعتبار الحال يجوز استعمالُه فيما زاد على العشرة؛ لارتفاع المانع المذكورِ في القسمِ الأولِ؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ فيه لَيْسَ مشتقًّا مِنَ الفعلِ، بل هو مثل «لَابِن وَتَامِر»[٤]، فتقولُ: حادي عشر أحدَ عشرَ، إلى تاسع عشر تسعة عشر.

وتفتحُ الياءُ من «**حاديَ عشر**» و«**ثاني عشَر**» مع جوازِ سكونها[٥] أيضًا.

وكما تَجِبُ المطابقةُ بين الاسمِ المذكورِ، وبين ما أُضِيف إليه في العد، كذلك تجبُ المطابقةُ بينهما في التذكيرِ والتأنيثِ، كقولك للمذكرِ: حادي عشر أحد عشر، إلى تاسع عشر تسعة عشر، كما تقدّم، وللمؤنث: حاديةَ عشرَ إحدى عشرة إلى تاسعة عشر تسع عشرة «**فيجيء فيه تأنيثان، أعني تاء «حادية»وتاء «عشرة»** وألف «**إحدى**» وتاء «**عشرة**». و«**حادي عشر أحد عشر**» و«**حادية عشرة إحدى عشرة**»، مركّبٌ بُنِيَ على الفتحِ؛ لأنّ الأصلَ «**حادي عشرة**»، ويجبُ فيه تسكينُ شينِ «**عشرة**»؛ لئلا يتوالَى أكثرُ من أربعِ متحركاتٍ، ويجوزُ أن يقالَ: ثالث ثلاثة عشر؛ إذ لا لبس، أنَّ المراد: ثالث عشر ثلاثة عشر، إلا أنّك تعربُه؛ لفواتِ التركيبِ المقتضى للبناء.

ذكر تعريف الأعداد

تعريفُ العددِ المركَّب هو أن تعرّفَ الاسمَ الأولَ بانفراده[٦]؛ نحو «**الأحد عشر رجلًا**» و«**الاثنا عشر امرأةً**»، إلى «**التسعة عشر**»؛ لأنّه لمّا تنزّل بالتركيبِ منزلةَ الكلمةِ

(١) انظر: المقتضب للمبرد ١٧٩/٢، وشرح الزجاجي لابن عصفور ٣٩/٢.

(٢) سورة المائدة ٧٣/٥.

(٣) وذهب الأخفش وقطرب والكسائي وثعلب: إلى أنه يجوز إضافة الأول إلى الثاني ونصبه إياه، كما يجوز في «ضارب زيدا».

(٤) تامر: يقال: رجل تَامِرٌ؛ أي ذو تمر، ورجل لَابِنٌ؛ أي ذو لبن، ويقال: أنا تامر لقوم؛ أي أطعمهم التمر.

(٥) انظر: شرح الكافية لابن مالك ١٦٤٧.

(٦) في الأشباه والنظائر ١٤٩/١: «يقال بعتُ الخمسة عشر درهمًا، ولا يقال الخمسة عشر الدرهم، وقالوا: يجوز». انظر: المقتضب ١٧٥/٢، والمخصص ١٢٥/١٧-١٢٦، وابن يعيش ١٢١/٢و ٣٦/٦، والإنصاف ٢٦٩، وشرح الكافية، لابن مالك ١٦٧٦.

الواحدةِ لم يدخل التعريفُ إلا على الجزءِ الأوّلِ، وأمّا العددُ المعطوفُ فيتعرّفُ الاسمانِ معًا، نحو «**الأحد والعشرون رجلًا**» و«**الإحدى والعشرون امرأةً**»، إلى «**التسعة والتسعين رجلًا**» و«**التسع والتسعين امرأةً**».

وأما المميز المجرورُ فإنما يعرّفُ الاسم الأخيرُ فقط، نحو، «**ثلاثة الرجال**» و«**ثلاث النسوة**» و«**ثلاثُ مائة الدرهم**» و«**ثلاثةُ آلاف الرجلِ**»، وكذلك جميعُ هذا البابِ.

وقد تقدمت الإشارةُ إلى ذلك في باب الإضافة[1].

---

(١) انظر: هذا الكتاب ١/١٤٩.

ذكر المذكر والمؤنث

والمؤنثُ: ما فيه علامةُ التأنيثِ لفظًا أو تقديرًا، والمذكَّرُ: بخلافِه[١].

وعلامةُ التأنيثِ التاءُ، نحو «طلحة»، والألف المقصورةُ، نحو «حُبْلَى» و«سَلْمَى» و«دِفْلَى»[٢]، والألف الممدودةُ[٣]، نحو «نُفَسَاء» و«كبرياء» و«خُنْفُساء» و«حمراء» و«عاشوراء»[٤].

والمؤنث ينقسم إلى لفظيٍّ - كما ذكرنا - وإلى معنويٍّ[٥]، ويقالُ له: التقديريُّ أيضًا، وهو ما تكونُ علامةُ التأنيث فيه مقدرةً، ولا يقدّرُ غيرُ التاء؛ بدليل ظهورها في الاسم الثلاثيِّ عند التصغير، نحو «عُيَيْنَة» و«أُذَيْنة» و«أُرَيْضة»، وأمّا الزائدُ على ثلاثة أحرفٍ، نحو «عَنَاق» - وهي الأنثى من ولد الماعز - و«عقرب»؛ فإن الحرفَ الرابع فيه قام مقامَ التاءِ؛ ولذلك لا تأتي التاءُ في تصغيره.

وكلٌّ من اللفظيِّ أو المعنويِّ - وهو التقديريُّ - ينقسم إلى حقيقيٍّ، وهو ما بإزائه ذَكر من الحيوان، وإلى غيرِ حقيقيٍّ، وهو ما كان بخلافِه[٦]. أمّا اللفظيُّ الحقيقي، فكـ«امرأة» و«ناقة» و«سعدى»، وأمّا اللفظي الغير حقيقي، فكـ«ذكرى» و«حمرة» علمًا على رجل، وأمّا المعنوي وهو التقديريُّ؛ فالحقيقي منه، كـ«هند» و«زينب» و«أتان»، والغير حقيقي منه، كـ«قَدَم» و«أُذُن»، وكذلك كلُّ عضوٍ زوج غير الخدَّين، وذلك كاليد؛ فإنه مؤنث معنوي

---

(١) شرح ابن عقيل ١٦٨-١٦٩، وشرح الأشموني ٢/٣٩٨-٣٩٩، وأوضح المسالك ٤/٢٨٦، والرضي على الكافية ٢/١٦١، والبلغة، لابن الأنباري ٦٣ .

(٢) الدِّفْلَى: نباتٌ مُرٌّ، زهره كالورد الأحمر.انظر: اللسان (دفل) ١١/٢٤٥.

(٣) ويرى سيبويه أنها في الأصل مقصورة، زيدت ألفٌ قبلها لزيادة المد.انظر: الرضي على الكافية ٢/١٦١.

(٤) في الأشباه والنظائر ١/١٢٨: «قال أبو حيان: «الأصل في الأسماء المختصة بالمؤنث أن لا يدخلها الهاء نحو: شيخ وعجوز وحمار وأتان وبكر وقَلوص وجذي وعناق وتيس وعنز وحرز وأرنب، وربما أدخلوا الهاء تأكيدًا للفرق».

(٥) انظر: أوضح المسالك ٤/٢٨٦، وشرح ابن عقيل ١٦٩، وشرح الأشموني ٢/٣٩٩.

(٦) في البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٦٣: «المؤنث ما كانت فيه علامة التأنيث لفظًا أو تقديرًا، وهو على ضربين: حقيقي، وغير حقيقي، فأما الحقيقي فما كان له فرج الأنثى؛ نحو المرأة والناقة وأما غير الحقيقي: فما لم يكن له ذلك نحو القِدر والنار».

[أعني تقديريًّا][1].

ويستدلُّ على المؤنث المعنوي بأمورٍ[2]، منها: الإشارةُ؛ نحو «**هذه قِدْر**». وعَوْدُ الضمير؛ نحو: ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا ۝١﴾[3]. والنعت كـ«**دار واسعة**»، والحال كـ«**أبصرتُ الشمس مشرقةً**». والخبر كـ«**الشمس طالعةٌ**». ولحوقُ علامةِ التأنيثِ في الفعلِ، كقوله تعالى: ﴿وَٱلۡتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ ۝٢٩﴾[4].

ويجب أن يسندَ الفعلُ المنصرفُ أو شبهه إلى المؤنث الظاهر الحقيقي[5] بالتاء، كقولك: «**قامت هند**» و«**زيدٌ قائمةٌ جاريتُه**»، وأنت في ظاهرِ غيرِ الحقيقي بالخيارِ؛ إن شئتَ ألحقتَ التاءَ، وإن شئتَ لم تُلْحِق؛ كقولك: «**جاءتِ البينة**» و«**جاء البينة**».

وأما تأنيث الأعلام: فالمعتبر فيه المعنى دونَ اللّفظِ؛ لأنّها نُقِلَت من معناها إلى مدلول آخر، فَاعْتُبِرَ فيها المدلولُ الثاني دون الأول[6]، فلا يقالُ: «**جاءت طلحة**» و«**أعجبتني طلحة**»، خلافًا للكوفيين.

واعلم أنّه يجوزُ حذفُ التاء مِنَ المسند إلى الحقيقي إذا فصَلَ بين الفعل والمؤنث فاعلٌ، ولم يُلبس؛ كقولهم: حضر القاضيَ اليومَ امرأةٌ[7]، وكقول الشاعر:

لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سَوْءٍ[8]

وإذا أُسْنِدَ الفعلُ إلى ضميرِ المؤنث لزمتِ التاءُ، سواءٌ كان مؤنّثًا حقيقيًّا أو غيرَ حقيقي؛

---

(١) غير واضح في الأصل.

(٢) وزاد بعضهم ثبوتها في تصغيره؛ نحو: عيينة وأذينة، وكذا سقوطها من عدده. انظر: أوضح المسالك ٤/٢٨٦، وشرح ابن عقيل ١٦٩، وشرح الأشموني ٢/٣٩٩.

(٣) سورة الشمس ٩١/١.

(٤) سورة القيامة ٧٥/٢٩.

(٥) انظر: شرح الأشموني ١/٣٠٧-٣٠٩، وشرح ابن عقيل ٦٥-٦٦، وقطر الندى ١٨٢-١٨٣.

(٦) يريد أن المعتبر في نحو «طلحة» المعنى، ويعني به التذكير؛ وهو المدلول الثاني، دون اللفظ؛ وهو التأنيث، وهو المدلول الأول. انظر: حاشية الصبان ٤/٩٤.

(٧) انظر: قطر الندى ١٨٣، والمفصل ١٩٨، والإنصاف ١٥٢، وشرح ابن عقيل ٦٦، وشرح الأشموني ٨/٣٠٩.

(٨) صدر بيت من الوافر، وعجزُهُ: «على باب استها صُلْبٌ وشامُ» لجرير في ديوانه ٥١٢-٥١٥، والخصائص ٢/ ١٧٥، وصدرُهُ منسوب في المفصل ١٩٨، والبيت غير منسوب في المقتضب ٢/١٤٨؛ ٣/٣٤٩، والإنصاف ١٥٢، ولفظه: «على قمع استها»، والتوطئة ١٦٢، والتبصرة والتذكرة ٦٢٢.

كقولك: «**هندٌ قامت**» و«**الشمسُ طلعت**»؛ لأنّ المضمرَ لَمّا كان أشدَّ اتصالًا بالفعل، لزمتِ العلامةُ الفعل.

وأما قول الشاعر:

فلا مُزنةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ولا أرضَ أبقَلَ إبقالَها[1]

بحذفِ العلامةِ مِنْ «**أبقَل**»، وهو مسندٌ إلى ضميرِ الأرضِ، فكانَ يجبُ أن يقول: «**أبقَلَت**»؛ فمؤول بأنه أراد بالأرضِ المكانَ أو الموضعَ[2] ، لا يقالُ: ما ذكرتموه يلزمُ منه وجوب «**طلحة جاءتني**»، وجواز «**جاءتني طلحة**»، مع كونِهِ اسمَ رجلٍ؛ لكونِه مؤنثًا لفظيًّا، وهو خلافُ المشهورِ؛ لأنّا نقولُ إنه قد تقدّم أنّ المعتبرَ في تأنيثِ الأعلامِ المعنى دونَ اللَّفْظِ، فحينئذٍ لا يُرَدُّ.

وحكمُ الجمعِ إذا أُسْنِدَ الفعلُ إلى ظاهرِهِ كحكمِ المؤنث غيرِ الحقيقي، سواءٌ كان جمعُ المؤنثِ السالم أو الجمعُ المكسَّرُ مطلقًا في جوازِ تذكيرِ الفعلِ وتأنيثِهِ، نحو «**قام الرجالُ والزينبات**» و«**قامت الرجال والزينبات**»، خلا جمعَ المذكرِ السالم، فإنّه لم يجز إلحاقُ التاء بفعلِه؛ لأنّ لفظَ المذكرِ الحقيقي موجودٌ فيه، فتقولُ: «**جاء المسلمون**»، ليس إلا، وإلحاقُ هذه التاء إنّما هو للإيذانِ بأنّ الفاعلَ مؤنّثٌ، وليس بضمير أصلًا[3].

واعلم أنّه يجبُ تأنيثُ الفعلِ إذا أُسندَ إلى ظاهرِ المثنى الحقيقي؛ فتقول: قامتِ المسلمتانِ، ليس إلا، بخلافِ ما إذا أُسند إلى ظاهرِ جمعِ المؤنثِ الحقيقي، حيث جاز فيه

---

(١) من المتقارب، وينسب لعامر بن جوين الطائي. في سيبويه ٤٦/٢، والكامل ٢١٥/٢، ٤٣/٣، وشرح شواهد المغني ٩٤٣، وابن يعيش ٩٤/٥، واللسان (ودق) ٢٥٢/١٢، والخزانة ٤٥/١، وأصول ابن السراج ٤١٣/٢، والتبصرة والتذكرة ٦٢٤، وهو منسوب إلى الأعشى في شرح القصائد السبع؛ لابن الأنباري ١٠٧؛ ٥٢٢، وغير منسوب في الرضي على الكافية ١٧/٢، وشرح التسهيل ١١٢/٢، وضرائر الشعر للقزاز ١٦، والأشموني ٣١١/١، والمخصص ٨٠/١٦، وأمثال أبي عكرمة ٨/٥، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٤٨٢، والبلغة، لابن الأنباري ٦٤، والتكملة للفارسي ٨٧، ١٣٤، وعجزه في التوطئة ١٦٤، والمفصل ١٩٨، وأمالي ابن الشجري ٢٦٣/٢، ٤١٣، وأوضح المسالك ١٠٨/٢.

(٢) في البلغة ٦٤: «فإنما قال: أبقل، بالتذكير؛ لأن تأنيث الأرض غير حقيقي، وليس في اللفظ علامة تأنيث، فصار بمنزلة غير مؤنث، وهذا النحو يجيء في الشعر خاصة، فلا يدل على التذكير».

الأمرانِ، أعني تذكير الفعل وتأنيثه كما تقدم؛ وإنما كان كذلك لأن تاء التأنيث سقطت من الوحدة في جمع المؤنث السالم لئلا يجمع تأنيثان، وثبتت للمثنى، فوجب تأنيث الفعل حيث ثبتت، ولم يجب حيث سقطت.

وإذا أُسند الفعل إلى ضميرِ جمعِ مَن يعقلُ غير المذكرِ السالم جاز فيه فعلتْ وفعلوا[١]؛ نحو «**الرجال خرجت**» باعتبارِ الجماعة و«**خرجوا**» باعتبار الجمع.

وأمّا جمعُ المذكّر السالم فلا يجوزُ في ضميره إلا الواوُ فقط؛ كقولك: «**المسلمون قدمُوا**»، ولا يجوزُ أن يقالَ: «**الزيدون قدِمَت**» وكذلك ما أشبهَهُ، وإذا أسندت الفعلَ إلى ضميرِ جمعِ غيرِ المذكرِ العاقلِ: جازَ فيه فعلت وفَعَلْنَ.

وغير المذكر العاقل ثلاثة أنواع وهي:

[جمع][٢] المؤنث اللفظي، وجمع المؤنث التقديريِّ، وجمع المذكر الغير العاقل، فإنَّ هذه الجموع إذا أَسْنَدْت الفعلَ إلى ضمائرها، جاز فيها الأمران، أن تقولَ: [المسلمات والليالي والهندات والعيون والأيام حَسُنَت وحَسُنَّ][٣].

وأمّا حكمُ الضمائر: فيجوز في ضميرِ جمعِ المذكر العاقل الكسرُ؛ نحو «**الرجال**» أن تقول: «**ضَرَبتهم**» و«**ضربتها**»، وفي ضمير جمع غير المذكر العاقلِ، وهو الأنواع الثلاثة المذكورات ـ أعني المؤنث التقديري والمذكر الغير العاقل ـ أن تقول: [المسلمات والليالي والهندات والعيون والآيات][٤] أكرمتهن وأكرمتها.

وأمّا في ضميرِ جمع المذكر السالم؛ نحو «**المسلمين**» و«**الزيدين**»: فلا يجوزُ أن تقول غير «**أكرمتُهم**» فقط، فحاصلُ ذلك أن «**أكرمتُهن**» يختصُّ بالأنواعِ الثلاثة المذكورة، وأكرمتُها مشتركٌ بين الأنواعِ الثلاثة وبين الجمع المكسر للمذكرِ العاقل، و«**أكرمتهم**» مشتركٌ بين جمع المذكر السالم والجمع المكسر لمذكر العاقل المذكور.

---

(١) في شرح الأشموني ٣١٢/١: «حق كل جمع أن يجوز فيه الوجهان، إلا أن سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح أوجبت التذكير في نحو (قام الزيدون) ووافقهم في الثاني أبو علي الفارسي».

(٢) انظر: شرح ابن عقيل ٦٦-٦٧، وشرح الأشموني ٣١٢/١.

(٣) زيادة لازمة.

(٤) غير واضح في الأصل.

(٥) غير واضح في الأصل.

ذكر التثنية

اعلم أنّ التثنية أصلُها العطفُ، بدليل أنَّ الشاعر إذا اضطر راجعَ الأصل، كقوله:

كَـأَنَّ بَـيْـنَ فَـكِّـهَـا والـفَـكِّ
فَـارةَ مِـسْـكٍ ذُبِـحَـتْ في سُـكِّ[1]

وإنّما عدل عنه إيجازًا واختصارًا.

والمثنى في الاصطلاح: هو ما لَحِقَ آخِرَه ألفٌ في حالِ الرفعِ، أو ياءٌ مفتوحٌ ما قبلها في حال النصبِ والجرِّ، ونون مكسورة؛ ليدلَّ على أن معه مثلَه من جنسِه[2].

واعلم أنّه لا بد في التثنية من اتحادِ اللفظين، فإذا ثنّيت مختلفي اللفظِ: فالوجهُ أن يغلبَ أحدُ اللفظين على الآخر؛ كالقمرين[3] والعمرين[4]، وأمّا تثنية الاسم المشترك باعتبارِ مدلوله؛ كقولك: «عينان»، وأنت تريد بهما العين الباصرة والعين الفوارة فممنوع عند الأكثر، وأجازه بعضهم، محتجًّا بأن نسبةَ الاسمِ المشترك إلى مسمياته كنسبة العلم المشترك إلى مسمياته، وتثنية العلم المشترك جائزة بالاتفاقِ، فكذلك المشترك.

ذكر تثنية الملحَقِ بالصحيح، والمقصور، والممدود

أما الملحَقُ بالصحيحِ، وهو نحو «ظَبْيٍ» و«القاضِي» فيثنَّى كالصحيحِ، فتقول: «ظَبْيَانِ» و«قاضِيَانِ» و«ظَبْيَيْنِ» و«قاضِيَيْنِ»[5].

وأما المقصورُ، وهو ما في آخرِه ألف[6]، فهو: إن كان ثلاثيًّا: وألفه بدلٌ عن واو فيثنّى بقلب ألفه واوًا، نحو «عَصَوَيْنِ»[7].

---

(١) من الرجز، لمنظور بن مرثد. في الخزانة ٤٦٢/٧؛ ٤٦٨؛ ٤٦٩، وبدون نسبة في أسرار العربية ٤٧، وابن يعيش ١٣٨/٤؛ ٩١/٨، وإصلاح المنطق ٧، وأمالي ابن الشجري ١٤/١، والرضي على الكافية ١٧٣/٢.

(٢) انظر: قطر الندى ٤٨، والرضي على الكافية ١٧١/٢.

(٣) أي: الشمس والقمر.

(٤) وهما أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب ـ رضي الله عنهما ـ. وعقد ابن قتيبة بابًا لهذا في أدب الكاتب ص ١٨ بعنوان «باب ما جاء مثنى في مستعمل الكلام».

(٥) انظر: أوضح المسالك ٢٩٨/٤، وشرح ابن عقيل ١٧٢.

(٦) ويشترط أن تكون ألفًا لازمة قبلها مفتوح، بحيث يكون الاسمُ معربًا. حاشية الصبان ١/٤.

(٧) وشذ قولهم في «رضا»: رضيان، بانياءه مع أنه من الرضوان. انظر: شرح الأشموني ٤١٥/٢.

وإن لم يكن كذلك فهو على خمسة أقسام:

الأول: الثلاثي الذي ألفه بدل عن الياء، نحو «**فتى**»[١].

الثاني: الثلاثي الذي ألفه ليست بدلًا عن الواو ولا عن الياء، وسُمِعَ فيه الإمالةُ، نحو «**متى**» لو سُمِّيَ به[٢].

الثالث: الذي لا يكون ثلاثيًا وألفُه بدلٌ عن واو، نحو «**مَلْهًى**».

الرابع: الذي لا يكون ثلاثيًا، وألفه بدل عن ياء؛ نحو «**أَعْشًى**».

الخامس: الذي لا يكون ثلاثيًا، وألفه ليست بدلًا عن واو ولا عن ياء[٣]، نحو: «**حُبَارَى**»[٤]؛ فإن ألف[٥] هذه الأقسام كلّها تُقْلَبُ ياءً في التثنية؛ فتقول: فتيان وَمَتَيَانِ ومَلْهَيان وأعشيان وحُبَارَيان؛ لكونِ الياء أخفّ من الواو.

وأمَّا الممدودُ[٦] وهو: ما كان آخِرهُ همزةٌ قبلَها ألف زائدة، **فهو أربعة أقسام:**

أحدها: أن تكون همزته أصلية كـ«**قُرَّاء**» بضمِّ القاف، وهو المتنسّك.

ثانيها: أن تكونَ همزتُه زائدةً للإلحاق، نحو «**حِرْبَاء**» ملحقًا بِسِرْدَاح[٧]، فَتُثني هذان القسمانِ بثبوت الهمزة فيهما؛ لكونها أصلية، أو في حكم الهمزة الأصلية؛ فتقول: قُرَّاءَان وحرباءَان، ومنهم مَن يقلب الهمزة التي للإلحاق ياءً، فيقول في «**حرباء**»: حربايان، كان الزائد عنده للإلحاق هو الياء ثم قُلبت همزةً؛ لوقوعها بعد ألف زائدة.

ثالثها: أن تكون همزته زائدة للتأنيث؛ فيثنَّى بقلب همزته واوًا؛ إيذانًا بزيادتها؛ وفرقًا

---

(١) انظر: شرح الأشموني ٢/٤١٥، وأوضح المسالك ٤/٢٩٩، وشرح ابن عقيل ١٧٢.

(٢) انظر: شرح الأشموني ٢/٤١٥، وأوضح المسالك ٤/٢٩٩، وشرح ابن عقيل ١٧٢.

(٣) انظر: الرضي على الكافية ٢/١٧٤، وشرح الأشموني ٢/٤١٥.

(٤) الحبارى: طائر، وجمعه حباريات، ويقع على الذكر والأنثى.انظر، اللسان (حبر) ٥/٢٢٨.

(٥) في الرضي على الكافية ٢/١٧٤: «وقد تحذف الألف الزائدة خامسة فصاعدًا في التثنية والجمع بالألف والتاء، كما في زبعرى وقبعثرى».

(٦) انظر: المسائل المشكلة ٤٧٧، وشرح ابن عقيل ١٧٢، والرضي على الكافية ٢/١٧٥، وأوضح المسالك ٤/٣٠٠.

(٧) السرداح والسرداحة: الناقة الطويلة، وقيل: الكثيرة اللحم.انظر: اللسان (سردح) ٣/٣١١

(٨) وحكى أبو علي عن العرب قلبها واوًا نحو: قراوان. الرضي على الكافية ٢/١٧٥، وانظر: المقتضب ٣/٣٩.

بينها وبين الأصلية؛ فتقول في «صحراء» و«حمراء»: «صحراوان» و«حمراوان»[١].

رابعها: أن تكون همزته لا أصلية ولا للإلحاق ولا للتأنيث، بل تكون منقلبة عن أصل؛ فيثنى على الوجهين بردِّها إلى أصلها وإثباتها على حالها؛ لمشابهتها الأصلية من حيث كونها غيرَ زائدةٍ فتقول؛ في «كساء» و«رداء»: «كساوان» و«رداوان»، و«كساءان» و«رداءان»[٢].

وتُحْذَفُ نون المثنى؛ لإضافته نحو «ضاربا زيدٍ»؛ لكون الإضافة تدل على الاتصال، وثبوت النون تدل على الانفصال، وقد تحذف في غير الإضافة؛ لضرورة الشعر؛ كقول الشاعر:

هُمَا خُطَّتا إمَّا إسارٌ ومِنَّةٌ وإما دمٌ والقتلُ بالحُرِّ أجْدَرُ[٣]

فيمن رفع فيه «إسار»، وأمّا من جرّه فإنه فصل بين المضاف والمضاف إليه بـ«إما».

وقد تحذف ألف التثنية إذا لقيها ساكنٌ بعدها؛ نحو «غلاما الرجلِ»، وأمّا ياؤها فإن لاقت متحركًا بقيت ساكنةً؛ نحو «غلامَي زيدٍ»، وإن لاقت ساكنًا كُسرت؛ كقوله ـ تعالى ـ: ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ﴾[٤]، وتثبت تَاءُ المؤنث في التثنية؛ لئلا يلتبس المؤنث بالمذكر نحو «مسلمتان» وحُذِفَت على خلاف القياس في «خُصْيَة» و«أَلْيَة»[٥] عند تثنيتهما؛ فيقال: «خُصْيان» و«أليان» و«خُصْيين» و«أليين»، قال:

---

(١) وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء، وربما صحت، فقيل: حمراءان. انظر: الرضي على الكافية ١٧٤/٢، وأوضح المسالك ٣٠٠/٤-٣٠١. وفي شرح الأشموني ٤١٨/٢: «والذي شذ من الممدودة خمسة أشياء: الأول: حمرايان، بالتصحيح، حكى ابن النحاس أن الكوفيين أجازوه، والثاني: حمرايان ـ بالياء ـ وحكى بعضهم أنها لغة فزارة، والثالث: نحو قاصعان، بحذف الهمزة والألف وقاس عليه الكوفيون. والرابع: كسايان وقاس عليه الكسائي ونقله أبو زيد عن لغة فزارة. والخامس: قراوان بقلب الألف الأصلية واوًا».

(٢) المقتضب ٣٩/٣، وذكر أن القلب إلى الواو جائز وليس بجيد.

(٣) من الطويل لدثار بن شيبان، في ديوانه ٨٩، والخزانة ٤٩٩/٧، ٥٠٠؛ ٥٠٣، وشرح الدرر ١٤٣/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٧٩، واللسان (خطط) ٢٨٩/٧، والمقاصد النحوية ٤٨٦/٣، وغير منسوب في الخصائص ٤٠٥/٢، ورصف المباني ٣٤٢، والممتع في التصريف ٥٢٦.

(٤) سورة يوسف ٣٩/١٢، ٤١.

(٥) يجوز في خصية وأَلية والوجهان كما ذكر المؤلف، وعلل أبو علي حذف التاء فيهما؛ لأن الخصية والأَلية لا تنفرد إحداهما عن صاحبتها، صار اللفظ الدال عليهما معًا موضوعًا أولًا للتثنية، وقيل: من ضرورات الشعر. انظر: المقتضب ٤١/٣، والرضي على الكافية ١٧٦/٢.

تَـزِجُّ أَلْـيَـاهُ ازْتِجَـاجَ الـوَطْـبِ[١]

لعدم التباس المذكر بالمؤنث فيه، وقد جاء إثباتها فيهما وهو القياس. والحذف أكثر استعمالاً.

ذكر الجمع

الجمع[٢]: ما دلَّ على آحاد مقصودة بحروف مفردِه بتغيير[٣]ما.

فقوله: «**ما دلَّ على آحادٍ**» يخرج به المفرد والتثنية، وقوله: «**مقصودة بحروفِ مفردِه**» يخرج به أسماء الجموع نحو «**رَهْطٍ**» فإنه ليس له مفردٌ. ويدخل نحو «**رجال**» فإنه دالٌ على آحادٍ بحروفِ مفردِه. وقوله «**بتغييرٍ ما**» يعني أي تغييرٍ[٤]فرضي، ولو في التقدير، كما سنذكره في «**فُلْكٍ**» و«**هِجَان**».

واعلم أن نحو «**تَمْر**» و«**رَكْب**» ليس بجمع على الأصح. وأجاز الكوفيون في «**تَمْر**» ونحوه والأخفش[٥] في «**رَكْب**» ونحوه أن يكونا جمعين، والصحيح أن يكون الأول؛ لأن وزن «**تَمْر**» و«**رَكْبٍ**» «**فَعْل**»، و«**فَعْل**» ليس من أبنية الجموع؛ ولأن «**تَمْر**» اسم جنس كـ«**عسل**»، وأسماء الأجناس ليست بجمع.

«**والفُلْك**» و«**الهِجان**»[٦]جمعٌ عند جماعة[٧]، ويقولون: إن ضمة «**فُلْك**» في المفرد

---

(١) من الرجز، ولم يعزه أحد إلى قائل معين.انظر: المقتضب ٤١/٣، والرضي على الكافية ١٧٦/٢، والمفصل ١٨٤، والاقتضاب ٣٩٣، والخزانة ٥٢٥/٧، ونوادر أبي زيد ١٣٠، وابن يعيش ١٤٣/٤، ١٤٥، والتكملة ١١٨، والمخصص ٩٨/١٦.

(٢) انظر: حاشية الصبان ١١٩/٤، وشرح الأشموني ٤٢٤/٢، وأوضح المسالك ٣٠٧/٤، وشرح ابن عقيل ١٧٤، والرضي على الكافية ١٧٧/٢.

(٣) انظر: الرضي على الكافية ١٧٧/٢.

(٤) وقسم ابن مالك التغيير: إلى ستة أقسام، فيكون بزيادةٍ كـ«صِنْو وصِنْوان»، أو بنقص كـ«أَسَد وأُسْد»، أو بزيادة وتبديل شكل كـ«رجل ورجال»، أو بنقصٍ وتبديل شكل كـ«قضيب وقضب»، أو بِهِنَّ كـ«غلام وغلمان».وزاد الصبان سابعا، وهو بالزيادة والنقص فقط، وقال: «وكأنه لم يذكره لعدم وجوده».حاشية الصبان ٤/ ١١٩-١٢٠، وانظر: أوضح المسالك ٣٠٧/٤، وشرح الأشموني ٤٢٤/٢.

(٥) في الرضي على الكافية ١٧٨/٢: «وعند الأخفش جميع أسماء الجموع التي لها آحاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع خلافًا لسيبويه، وعند الفرّاء كل ما له واحد من تركيبه سواء كان اسم جمع كباقر وركب، واسم جنس كتمر وروم فهو جمع، وإلا فلا».

(٦) ولم يرد سوى خمسة ألفاظ، ذكرها المؤلف، ودلاص وشمال للخلقة وعِفْتان.انظر: شرح الأشموني ٤٢٤/٢.

(٧) عند سيبويه وغيره.انظر: شرح الأشموني ٤٢٤/٢، والكتاب ٥٧٧/٣، والرضي على الكافية ١٧٩/٢.

كضمة «**قُفْل**»، وضمة «**فُلك**» في الجمع كضمة «**أُسْد**» و«**سُقُف**»، وإن كسرة «**هِجان**» في المفرد ككسرة «**كِتاب**» و«**حِمار**»، وكسرة «**هِجان**» في الجمع ككسرة «**رِجال**»، و«**هِجان**» يقع على الواحد والجمع، تقول: ناقة هِجانٌ، ونوق هِجانٌ، و«**الهِجان**» الإبل البيض. واعلم أنه قد اختلف في أقل الجمع، فذهب الأكثرون[١] إلى أنّه ثلاثة؛ لأن لفظ التثنية مغاير للفظ الجمع، فوجب أن يكون معنى التثنية مغايرًا لمعنى الجمع؛ فلا تصدقُ التثنية على أقل الجمع، وذهب بعضهم إلى أنّ أقلّ الجمع «**اثنان**»، لعود ضميرِ الجمع على الاثنين كقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟﴾[٢]، وأيضًا فلاشتراكِ تثنيةِ المتكلم وجمعِه في الضمير، نحو «**قمنا**».

والجمع إمّا صحيحٌ، وهو ما سلم فيه بناءُ الواحد ونظمه، وإمّا مكسّر، وهو ما لم يسلم فيه، والصحيح إمّا لمؤنث، ويأتي بيانه، وإمّا لمذكر.

ذكر جمع المذكر السالم

وهو[٣]: ما لَحِقَتْهُ واوٌ مضموم ما قبلها رفعًا، أو ياءٌ مكسور ما قبلها نصبًا وجرًّا، ونون مفتوحة؛ ليدلّ على أن معه أكثرَ منه من جنسه[٤]؛ نحو «**هؤلاء الزيدون**»، و«**رأيت الزيدين**»، و«**مررت بالزيدين**»، والنون فيه عِوَضٌ عن حركة الواحد وتنوينه، وحُرِّكت لالتقاء الساكنين فتحًا[٥]؛ طلبًا للتخفيفِ؛ وللفرقِ بينها وبين نون التثنية.

وشرط هذا الجمع في الاسم أن يكون مذكرًا علمًا عاقلًا، فيجمع نحو «**زيد**»

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٣٠٧/٤، وشرح ابن عقيل ١٧٤، وشرح الأشموني ٤٢٥/٢.

(٢) سورة الحجرات ٩/٤٩.

(٣) انظر: شرح ابن عقيل ١٠، وأوضح المسالك ٥١/١، وشرح الأشموني ٤٥/١، وقطر الندى ٤٨، والرضي على الكافية ١٧٩/٢.

(٤) انظر: الرضي على الكافية ١٧٩/٢.

(٥) وقد تكسر في الشعر بعد الياء كقول جرير بن عطية:

عرفنا جعفرًا وبني أبيه ... وأنكرنا زعانف آخرينِ

وقول سحيم بن وثيل الرياحي:

وماذا تبتغي الشعراءُ مني ... وقد جاوزتُ حدَّ الأربعينِ

انظر: أوضح المسالك ٦٨،٦٧/١، وشرح ابن عقيل ١٢، وشرح الأشموني ٥٢/١-٥٣.

و«عمرو»، ولا يُجْمَعُ نحو «لاحق»[١]، «وشَدْقَم»[٢]؛ لكونه لغير العاقل. وعُلِمَ بقوله[٣]: «مذكر» أن ما فيه تاء التأنيث لا يُجْمَعُ كذلك نحو «طلحة» و«حمزة»؛ فإنه بالألف والتاء، نحو طلحة وطلحات[٤].

وإن كان صفةً فشرطُه أن يكون مذكرًا عالِمًا، وإنما قال[٥] عالما ولم يقل عاقلًا ليدخل فيه صفات الباري ـ تعالى ـ نحو: ﴿فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ﴾[٦]، ﴿وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ﴾[٧]؛ لأنه لا يوصفُ بالعقل في العرف، ويوصف بالعلم.

وشرط الجمع الصحيح في الصفة أن لا يكون فعلان فَعلى، نحو «سكران»[٨]، ولا أفعل فعلاء نحو «أحمر» و«أبيض»[٩]، ولا مستويًا فيه المذكرُ والمؤنثُ، نحو «جريح»[١٠] و«صبور»، أما فعلان فَعْلى فلأن «فعلان» «فعلانة» جمع هذا الجمع، نحو «ندمان» و«ندمانون»[١١]، فلو جُمِعَ «سكران» كذلك لالتبس به.

---

(١) لاحق: اسم فرس كان لمعاوية بن أبي سفيان. اللسان (لحق) ٢٠٣/١٢.

(٢) شَدْقَم: اسم فحل من فحول إبل العرب. اللسان (شدقم) ٢١٣/١٥.

(٣) انظر: الرضي على الكافية ١٧٩/٢.

(٤) وهذا ما ذهب إليه البصريون مستدلين بقول الشاعر:

رَجَمَ السلةُ أعظمًا دفنوها ... بسجستانَ طلحةِ الطلحاتِ

انظر: الإنصاف ٣٦، والتبيين ٢٢٠، وابن يعيش ٤٧/١-٤٨، والمسائل العسكرية ٢٣٨، وأوضح المسالك ٥١/١، وشرح الأشموني ٤٥/١ وابن عقيل ١٠.

(٥) انظر: الرضي على الكافية ١٨١/٢.

(٦) سورة الذاريات ٤٨/٥١.

(٧) سورة الحجر ٢٣/١٥.

(٨) انظر: شرح ابن عقيل ١١، وأوضح المسالك ٤٦/١، والرضي على الكافية ١٨٢/٢.

(٩) انظر: شرح ابن عقيل ١٠، وشرح الأشموني ٤٦/١، وأوضح المسالك ٥١/١، والرضي على الكافية ١٨٢/٢.

(١٠) انظر: شرح ابن عقيل ١١، وأوضح المسالك ٥١/١، وشرح الأشموني ٤٦/١.
وانظر: الرضي على الكافية ١٨٢/٢.

(١١) وأجاز ابن كيسان: أحمرون، وسكرانون، واستدل على ذلك بقول الشاعر:

فما وَجَدَتْ بَنَاتُ بني نزارٍ ... حلائلَ أسودينَ وأحمرينا

انظر: الرضي على الكافية ١٨٢/٢، وشرح الأشموني ٤٦/١، وشرح شافية ابن الحاجب ١٧١/٢، وابن يعيش ٦٠/٥

وأما باب «أحمر»: فللفرقِ بينه وبين أفعل التفضيل؛ فإن أفعل التفضيل جُمع به نحو «أفضل» و«أفضلون».

وأما «جريح» وهو فعيل بمعنى مفعول، فللفرقِ بينه وبين فعيل بمعنى فاعل[١]، فإنه جُمِعَ مصحّحًا، نحو «سميع» و«سميعون».

وأما «صَبُور» فإنهم لمّا وافقوا بين المذكر والمؤنث في المفرد، لم يخالفوا بينهما في الجمع؛ فلم يقولوا: صَبُورون، ولا صَبُورات، بل «صُبُر» فيهما.

ومن شرطِ جمع الصفة أيضًا أن لا تكون بتاء التأنيث مثل «علّامة» و«نسّابة»، خلافًا للكوفيين[٢]، فإنهم يجيزون في علّامة ونسّابة: علّامون ونسّابون، وفى طلحة وحمزة: طلحون وحمزون، وكذلك ما أشبه ذلك.

واعلم أنَّ الاسمَ إن كان ملحقًا بالصحيح فيُجْمَعُ جمعَ الصحيح، فتقول في «دَلْو» و«ظَبْي»: دَلْوون وظَبْيون، عَلَمَيْنِ. وإن كان معتلًّا؛ فإن كان آخره ياء قبلها كسرة، حُذِفتِ الياءُ، وضُمَّ ما قبل الواو، نحو «قاضٍ» فيقال: «قاضون» في الرفع، و«قاضين» في النصب والجر[٣]؛ لأنَّ أصل ذلك «قاضِيُون»، فحذفتِ الضّمّةُ؛ استثقالًا لها على الياء بعد الكسرة، فالتقى ساكنان: الياء (و)[٤]واو الجمع، فَحُذِفَت الياء ثم، قلبوا الكسرة التي على الضاد ضمة ليمكن النطق بالواو، وأصل «قاضين»: قاضِيين، كرهوا الكسرة على الياء بعد الكسرة فحذفوها، فالتقى ساكنان ياء «القاضِي» وياء الإعراب فحذفت الأولى وبقي ما قبل ياء الإعراب مكسورًا على ما كان عليه.

وإن كان آخره ألفًا حُذِفَت لالتقاءِ الساكنين، وتُرِكَ ما قبل الياء مفتوحًا؛ لتدلّ الفتحة على الألف المحذوفة، فيقال في الرفع: «مُصْطَفَوْنَ» بفتح الفاء، وفى النصب والجر:

(١) يعني الصفة المشبهة باسم الفاعل، وهي لا تصاغ إلا من فعل لازم.انظر: شرح الأشموني ٣/٢.

(٢) ووافقهم فيه ابن كيسان، وذهب البصريون إلى عدم جوازه.انظر في تفصيل ذلك: الإنصاف ٣٤، والتبيين ٢٢٠، وشرح الأشموني ٤٦/١.

(٣) انظر: شرح ابن عقيل ١٧٣، وشرح الأشموني ٤١٩/٢، وأوضح المسالك ٣٠١/٤.

(٤) زيادة لازمة.

«مُصْطَفَيْن»[١]، بفتحها أيضًا، وأجاز الكوفيون ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء قياسًا على المنقوص، وهو ضعيف[٢]؛ لأن النص في قوله تعالى: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾[٣]، ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ﴾[٤] على خلافه.

وأيضًا فإن فتحة ما قبل الألف في نحو «مصطفى» لم يتعذر بقاؤها، فلم يجب التغيير، فبقيت على حالها، وكذلك القول في جميع ما هو من هذا الباب، نحو «يحيى» وما أشبهه.

وتحذف نون جمع المذكر السالم بالإضافة؛ لأنها عِوَضٌ عن حركة الواحد وتنوينه؛ كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُۥ حَاضِرِي ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[٥]، وأمّا ما ورد من نحو «أَرَضِينَ» و«سِنِينَ» من كونه جُمِعَ جَمْعَ سلامةٍ، وهو غير مذكر عاقل فشاذٌّ[٦]، فلا يرد نقضًا، وقد ثبتت نونه في الإضافة تنبيهًا على أن ذلك ونحوه ليس من جموع السلامة القياسية، كقول الشاعر:

دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ لَعِبْنَ بنا شيبًا وشَيَّبْنَنَا مُرْدَا[٧]

ذكر جمع المؤنث الصحيح

وهو[٨]: ما في آخره تاء زائدة بعد ألف زائدة[٩]، كقولك: «قائمات» و«مسلمات»، وقال: «زائدة»؛ لئلا يتوهم أن «أبياتًا» و«أصواتًا»، ونحو ذلك منه؛ فإن التاء في نحو: «الأبيات» و«الأصوات» أصلية لا زائدة.

---

(١) انظر: شرح ابن عقيل ١٧٣، وشرح الأشموني ٤١٨/٢، وأوضح المسالك ٣٠٢/٤.

(٢) انظر في تفصيل ذلك: شرح الأشموني ٤١٨/٢.

(٣) سورة محمد ٣٥/٤٧.

(٤) سورة ص ٤٧/٣٨.

(٥) سورة البقرة ١٩٦/٢.

(٦) انظر: أوضح المسالك ٥٢/١، وشرح الأشموني ٤٨/١، وقطر الندى ٤٩، والرضي على الكافية ١٨٣/٢، وفي اللسان (أرض) ٣٨٠/٨ أن «أرض» جمعها: أراض وأروض وأرَضُون، الواو عوض عن الهاء المحذوفة، وفتحت الراء في الجمع لتكون الكلمة شبيهة بجموع التكسير.

(٧) من الطويل، للصمة بن عبدالله القشيري في الخزانة ٥٨/٨، ٥٩، ٦١، ٦٢، ٧٦، وتخليص الشواهد ٧١ شرح التصريح ٧٧/١، وابن يعيش ١١/٥، ١٢، والمقاصد النحوية ١٦٩/١، وشرح شواهد الإيضاح ٥٩٧، وغير منسوب في اللسان (نجد) ٤١٣/٣، والرضي على الكافية ١٨٥/٢، وأوضح المسالك ٥٧/١، وشرح الأشموني ٤٩/١.

(٨) انظر: أوضح المسالك ٦٨/١، وقطر الندى ٥٠، وشرح ابن عقيل ١٢، وشرح الأشموني ٥٦/١، والرضي على الكافية ١٨٦/٢.

(٩) انظر: الرضي على الكافية ١٨٦/٢.

والمؤنث إن كان صفةً وله مذكر: فشرط جمعِه بالألف والتاء أن يكون مذكره جُمِعَ بالواو والنون؛ لئلا يلزم مزية للفرع[١] على الأصل في جمع السلامة، فلا يُجمع نحو «سَكْرى» و«حَمْرَاء» و«جَرِيح» هذا الجمع؛ لامتناعِ جمعِ مذكره بالواو والنون، فلا يقالُ: «حمراوات» و«سَكْرَيات»؛ لامتناعِ «أحمرون» و«سكرايون»، فإن قيل: قد جُمِعَ «أخضر» بالألف والياء في قوله عليه السلام: «ليس في الخضراوات صدقة»[٢]، فالجواب أنه مؤول بأنه جَمْعٌ لمسمّى الخضراوات، نحو البقل وغيره، لا للصفة التي هي خضراء؛ فإن مسمّى الخضراوات مذكر غير عاقل، وهو مِمَّا يجمعُ جمع السلامة، أعني بالألف والتاء كما سنذكره الآن، فإن كان صفة وليس له مذكر، نحو «حائض» و«حامل»، مِمَّا حُذِفَ منه تاءُ التأنيث فيجمعُ مكسّرًا، كقولك: «حوائض» و«حوامل»، وأمّا إذا لم تُحْذَفْ منه التاء، فيجمعُ بالألف والتاء كقولك في «حائضة وحاملة»: حائضات وحاملات؛ لأنه لو كان لهما مذكرٌ لجُمِعَ تصحيحًا، وأمّا إن كان اسمُ المؤنث غير صفةٍ: فيُجمع بالألف والتاء من غير شريطة، نحو «بَيْضات» و«طَلَحات» و«زينبات». وقد جمع بالألف والتاء مذكر غير عاقل، نحو «بُوقات» و«حمامات» و«سرادقات».

ذكر جمع التكسير

وهو[٣]: ما تَغَيَّر فيه بناءُ واحده[٤]، نحو: «رجال» و«أفراس»، وقد يكون بزيادةٍ، نحو «رجل» ورجال، وبنقصان ككتاب وكتب، وقد يكونُ تغير البناء تقديريًّا، نحو «فُلْك» و«هِجان» كما مرّ[٥].

وجمعُ التكسيرِ يعمُّ من يعقل وغيرهم، في أسمائهم، وصفاتهم؛ كرجال وأفراس وكرام وحُمْر وشُقَّر.

---

(١) وذلك لأن الأصل في الجنس التذكير، والتأنيث فرع عليه. انظر هذا الكتاب ١/٢٣٦.

(٢) انظر الحديث في: النهاية في غريب الحديث والأثر (خضر) ١/٣٠١، ونصب الراية ٢/٣٨٦-٣٨٨، وهو من شواهد المقتضب ٢/٢١٧-٢١٨، والرضي على الكافية ٢/١٨١.

(٣) انظر: حاشية الصبان ٤/١١٩، وشرح الأشموني ٢/٤٢٤، وأوضح المسالك ٤/٣٠٧، وشرح ابن عقيل ١٧٤.

(٤) انظر: الرضي على الكافية ٢/١٩٠.

(٥) هذا الكتاب ١/٢٤٣، وانظر: الرضي على الكافية ٢/١٩٠.

والجمعُ ينقسم إلى جمع قلة وجمع كثرة[١]، فجمعُ القلّةِ هو الذي ينطلق على العشرة فما دونها إلى الثلاثة، وأقسامه: أَفْعُل كـ«أَكْلُب»، وأفعال كـ«أجْمَال»، وأَفْعِلة كـ«أَرْغِفة»، وفِعْلَة كـ«غِلْمَة»[٢]. والجمع الصحيح[٣]، وهو نوعان: المذكر السالم كـ«زيدين»، والمؤنث السالم كـ«مسلمات»، وجمع الكثرة ما عدا ذلك، ويستعار كل واحد منهما للآخر، كقوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾[٤] موضع «أَقْرُؤ»[٥].

ذكر الأسماء المتصلة بالأفعال

وهي[٦] ثمانيةٌ: المصدرُ، واسمُ الفاعل، واسمُ المفعولِ، والصِّفةُ المشبهة، وأفعلُ التفضيلِ، وهذه الخمسةُ هي المذكورة في كتب النحو؛ لكونِها تعملُ، وأمّا الثلاثة الباقية فهي: اسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة.

وهذه الثلاثة من قسم التصريف؛ لكونها لا تعملُ، وقد أثبتناها وغيرَها من أبواب التصريف في كتابنا هذا لكونِه من كتب الكناش، فأجْري مُجْرَى الكناش، ومعنى كون هذه الأسماء متصلة بالأفعال أنها لا تنفكّ عن معنى الفعل؛ لأن المصدر اسم الفعل، واسم الفاعل اسم لمن قام به الفعل، وكذلك البواقي على ما سيأتي.

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٤/٣٠٧، وشرح ابن عقيل ١٧٤، وشرح الأشموني ٢/٤٢٥، والرضي على الكافية ٢/١٩١.

(٢) وزاد الفراء فَعَلَة كقولهم: هم أَكَلَة رأس، أي قليلون يكفيهم ويشبعهم رأس واحد. انظر الرضي على الكافية ٢/١٩١.

(٣) ذهب المؤلف إلى أن جمع السلامة جمع قلة، ويحتج هؤلاء على ذلك بأنه يشابه التثنية في سلامة الواحد، وليس هذا متفقًا عليه عند كثير من النحاة؛ إذ ليس مشابهة اللفظ دليلا على مشابهته له معنًى، وهناك في القرآن الكريم جموع سلامة كثيرة قد يقصد بها التكثير. وذهب ابن خروف إلى أنه مشترك بين القلة والكثرة، وقد يستعار أحدهما للآخر.

(٤) سورة البقرة ٢/٢٢٨، وانظر: اللسان (قرأ)، ١/١٣١، والرضي على الكافية ٢/١٩١.

(٥) انظر: شرح الأشموني ٢/٤٢٦-٤٢٧.

(٦) انظر: شرح التصريف الملوكي، لابن يعيش ٩١-٩٢، والمفصل ٢١٨، وابن يعيش ٦/٤٣.

ذكر المصدر

وهو[١]: اسمُ الحدَث الجاري على الفعل[٢]. والمراد بهذا الحدث الجاري[٣] المعنى الصادر من الفاعل المجرد عن الزمان. ومعنى الجاري على الفعل أنَّ كل مصدر لا بدّ له من فعلٍ لفظًا أو تقديرًا، يذكر المصدر بيانًا لمعنى ذلك الفعل، نحو «ضربًا» في قولك: «ضَرَبْتُ ضَرْبًا».

واعلم أن المفعول المطلق أعمُّ من المصدر[٤]؛ لأنَّ كل مصدر لا بدَّ له من فعل من لفظه، وليس كل مفعول مطلق كذلك، نحو «وَيْحَه» و«وَيْلَه». واعلم أنَّ مصدر الفعل الثلاثي المجرد من الزيادة سماعي، والمشهور أنّه اثنانِ وثلاثون[٥] وزنا[٦]:

١- فَعْل[٧]، كـ«حَمْدٍ» و«ضَرْبٍ».

٢- فِعْل، كـ«عِلْم» و«فِسْقٍ».

٣- فُعْل، كـ[٨]«شُكْرٍ» و«شُرْبٍ».

٤- فَعْلة، كـ«رَحْمَةٍ» و«كَثْرَةٍ».

---

(١) انظر: الرضي على الكافية ١٩١/٢، والمفصل ٢١٨، وابن يعيش ٤٧/٦

(٢) انظر الرضي على الكافية ١٩١/٢. انظر: الرضي على الكافية ١٩١/٢، والمفصل ٢١٨، وابن يعيش ٤٧/٦

(٣) في الرضي على الكافية ١٩١/٢: «والجري في كلامهم يستعمل في أشياء، يقال هذا المصدر جارٍ على هذا الفعل؛ أي أصل له... فيقال في: حمدت حمدًا إنّ المصدر جارٍ على فعله، وفي، نحو ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل: ٨] أن تبتيلا ليس بجارٍ على ناصبه، ويقال: اسم الفاعل جارٍ على المضارع؛ أي يوازنُهُ في الحركات والسكنات».

(٤) وسيبويه يسمي المصدر حدثًا وحدثانًا وفعلًا، فإذا انتصب بفعله بسمّيه مفعولًا مطلقًا. انظر: الرضي على الكافية ١٩٢/٢.

(٥) انظر في تفصيل أبنية المصادر: الصبان ٣٠٤/٢، والجاربردي ٦١/١، وذكر أنها كثيرة، والكتاب ٦/٤، والأفعال للسرقطي ٦٢/١، والمقدمة الجزولية ٣٠٤-٣٠٥، والمقتضب للمبرد ١٢٢/٢، والأفعال لابن القطاع ١١/١، والتسهيل ٢٠٤، وقال ابن القطاع: «لم يذكر من أبنية المصادر الثلاثة سوى خمسة وعشرين بناء، وهي مائة، وقد ذكرتها مستوفاة في كتابي المسمى بأبنية الأسماء والأفعال والمصادر».

(٦) غير واضح في الأصل.

(٧) انظر: حاشية الصبان ٣٠٤/٢.

(٨) وذكر الزجاجي وابن عصفور أن الفُعْل قياس في مصدر فَعُلَ، وهو خلاف ما عليه سيبويه. انظر: أوضح المسالك ٢٣٧/٣.

٥- فِعْلَة، كـ«حِمْيَة» و«نِشْدَة».

٦- فُعْلَة، كـ«عُجْمَة» و«كُذْرة».

٧- فَعْلَى - بفتح الفاء - كـ«دَعْوَى».

٨- فِعْلَى - بكسرها - كـ«ذِكْرَى».

٩- فُعْلَى - بضمها - كـ«بُشْرَى».

١٠- فَعْلان - بالفتح مختلف فيه - كـ«لَيَّان»[١].

وأنكره[٢] المبرد، وقال: أصله ضم أوله؛ وإنما فتح للتخفيف.

١١- فِعْلان - بالكسر - كـ«حِرْمَان» و«رِضْوان».

١٢- فُعْلان - بالضم - كـ«غُفْرَان».

١٣- فَعَلاَن - بفتحهما - كـ«غَلَيانِ وهَيَجانِ».

١٤- فَعَلَ، كـ«عَمَلٍ» و«غَضَبٍ».

١٥- فَعِلَ، كـ«لَعِبٍ» و«كَذِبٍ».

١٦- فِعَل، كـ«شِبَعٍ» و«كِبَرٍ».

١٧- فُعَل، كـ«هُدَى» و«سُرَى».

١٨- فَعَلَة، كـ«غَلَبَة».

١٩- فَعِلَة، كـ«سَرِقَة».

٢٠- فَعَال، كـ«سَمَاعٍ» و«وبَيَاتٍ».

٢١- فِعَال، كـ«كِذَابٍ» و«إِيابٍ».

٢٢- فُعَال - بالضم - كـ«نُعَاسٍ» وهو كثير في الأصوات كـ«صُرَاخٍ».

٢٣- فَعَالة كـ«فَصَاحةٍ» و«جَهَالةٍ».

٢٤- فِعالة - بالكسر - كـ«حِمَايةٍ» و«سِرَايةٍ».

---

(١) ليان: من لواه دَيْنه: إذا مطلهُ. اللسان (لوى) ٢٠/١٣٠، وانظر: الكتاب ٤/٩، وشرح الشافية للرضي ١/١

(٢) انظر: ابن يعيش ٦/٤٥، والمخصص ١٤/١٣٣.

٢٥- فُعُول: كـ«قُعُود».

٢٦- فَعُول، وهو ثلاثة: «قَبُول» و«وَلُوع» و«وَقُود».

٢٧- فَعيل، كـ«صَهِيل».

٢٨- فُعُولة، كـ«سُهُولة» و«صُعُوبة».

٢٩- مَفْعَل - بفتح الميم والعين - كـ«مَدْخَل».

٣٠- مَفْعِل - بفتح الميم وكسر العين - كـ«مَرْجِع» و«مَنْبِت».

٣١- مَفْعَلَة - بالفتح - كـ«مَرْحَمة».

٣٢- مَفْعِلة - بكسر العين - كـ«مَحْمِدَة» و«مَعْصِيَة».

فهذه مصادر الثلاثي السماعية.

وقد زادوا على ذلك ثلاثةً (أخر)[١]: فعالية، كـ«طواغية» و«كواهية» (....)[٢] وفُعالة - بضمّ الفاء - كـ«بُغاية»، وتِفْعَال - بكسر التاء - كـ«تبيان» و«تلقاء»، وأما غير ذلك من نحو التفعال فبفتح التاء[٣]، والفعّلاء بتشديد العين للمبالغة.

وأما الفعل الغير الثلاثي، وهو الرباعيُّ فصاعدًا: فمصدره قياسيٌّ، وهو رباعيٌّ وخماسيٌّ وسداسيٌّ، والرباعيُّ منه ما حروفه كلها أصول، ومنها ما أحد حروفه زائد، ويكون من فَعْلَل: وفَعْلَلَة وفِعْلالًا[٤]، نحو: دحرج دحرجة دحراجًا، ومن فَعْوَل: فَعْوَلة، نحو: عَنْوَن عَنْوَنَةً، ومن فَعْيَل فَعْيَلة، نحو: عَذْيَط عَذْيَطَة[٥]، ومن فَيْعَل فَيْعَلة، نحو: بَيْطَر بَيْطَرة، ومن فَوْعَل فَوْعَلة، نحو: حوقل حوقلة[٦]، ومن فعَّل تَفْعِيلًا وتَفْعِيلة، نحو: كَرَّم تكريمًا وتكرِمةً، وكلَّم تكليمًا، التاء في أول هذه المصادر عوضًا من تضعيف عين الفعل. فإن كان آخره معتلًا رجع التفعيل إلى تفعلة، نحو «ولَّى تولية» و«سمَّى تسمية» وإن كان

---

(١) غير واضح في الأصل.

(٢) فراغ في الأصل.

(٣) انظر: الصحاح (بين) ١٦٨٢/٥.

(٤) انظر: حاشية الصبان ٣٠٨/٢، والجاربردي ٦٢/١، والمقتضب ٩٣/٢، والارتشاف ٤٩٦/٢، وابن يعيش ٤٧/٦.

(٥) عَذْيط: إذا أتى أهله وأكسل. اللسان (عذط) ٣٤٩/٧.

(٦) حوقل: من معانيها: يقال حوقل الرجل إذا أزبر، وحوقل إذا نام. انظر: اللسان (حقل) ١٦٩/١٣

آخره مهموزًا جاز التفعيل والتفعلة[١]، نحو «نَبَّأَ تنبيئًا وتنبئة» ومن أفعل إفعالًا، نحو: «أكرم إكرامًا»، فإن كان أفعل معتل العين رجع إفعال إلى إفالة[٢]، نحو «أشار إشارة»، و«أقال إقالة»، والتزمت التاء في الأكثر؛ لأنها جعلت عوضًا من العين المحذوفة إذ كان الأصل إفعالة كما سنذكر له زيادة شرح، ومن فاعَل مُفاعَلَةً وفِعالًا، نحو: ضارب مُضَارَبةً وضِرابًا، وجاء في معتلِّهِ فَعَالِيًا، مثل: ترامى ترامِيًا، ومن انفعَلَ انفِعَالًا، نحو «انطلق انطلاقًا»، من افتعل افتعالًا، نحو «اخْتَصَمَ اختِصَامًا» و«اقتتل اقتتالًا»، وجاء «قِتالًا وقِيتَالًا»[٣]، على البدل، ومن استفعل استفعالًا، نحو «استخرج استخراجًا»، فإن كان استفعل معتلَّ العينِ رجع الاستفعال: إلى استفالة مثل «استغاث استغاثة» و«استكان استكانة»، ومن افعلَّ افْعِلَالًا، نحو «احمرَّ احْمِرَارًا»، ومن تفعل تفعُلًا، نحو «تَلَبَّثَ تَلَبُّثًا» ومن تفاعَل تفاعُلًا، نحو «تطاوَل تطاوُلًا» ومن تَفَعَّل تَفَعْلُلًا، نحو «تَدَحْرَج تدحْرُجًا» ومن تَفَوْعَل تَفَوْعُلًا، نحو «تَجَوْهَر تَجَوْهُرًا» ومن تَفَعَّل تِفعالًا، نحو «تَجَمَّل تِجْمَالًا»، ومن انْفَعْلَلَ افْعِنْلالًا، نحو «احْرَنْجَم[٤] احْرِنْجَامًا»، ومن افْعَوْعَلَ افْعِيلالًا، نحو «اغْدَوْدَن[٥] اغْدِيدَانًا»، ومن افْعَوَّل افْعِوَّالًا، نحو «اعْلَوَّط اعْلِوَّاطًا»[٦]، ومن افْعَلَلَّ افعِلالًا، نحو «اقشعرَّ اقشِعْرَارًا».

وإذا تقارب معنى فعلين جاز أن يستعملَ مصدر أحدِهما، نحو «انطويت تطويًا» و«تطوّيت انْطِواءً».

واعلم أن أفعل معتلَّ العين؛، نحو «أقام» و«أجاز» و«أطاف» مصدره بحسبِ الأصل إفعالًا؛ لأنَّ مصدر أفعل من الصحيح إفعالًا، كما تقدَّم مِنْ «أَكْرَمَ إِكْرَامًا»،

---

(١) انظر: الارتشاف ٢/٤٩٩.

(٢) انظر: الارتشاف ٢/٤٩٧، والمقرب ٢/٤٩٠.

(٣) انظر: ابن يعيش ٦/٤٨.

(٤) احرنجم «يقال: حرجمت الإبل فاحرنجمت، إذا رَدَدْتها فارتدّ بعضها على بعض واجتمعت، واحرنجم القوم إذا ازدحموا». اللسان (حرجم) ١٥/١٩.

(٥) اغدودن النبت: إذا اخضر حتى يقرب إلى السواد من شدة ريه. اللسان (غدن). ١٧/١٨٦.

(٦) اعلوّط: ركوب الرأس والتقحم على الأمور بغير روية. اللسان (علط) ٧/٣٥٥. وأجاز قوم: اعلوّط اغلوّاطًا بقلب الأولى ياء. انظر: أبنية الأسماء والأفعال ٤١٩، والارتشاف ٢/٤٩٥.

فمصادر هذه الأمثلة المذكورة بحسب الأصل: إقوامًا وإجوازًا وإطوافًا، إلا أنهم أعلُّوا المصدر كما أعلُّوا فعله، فنقلوا الحركة عن حرف العلة إلى الساكن قبله، وبعد الساكن ألف، ولا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحًا فينقلب حرف العلة ألفًا، فاجتمعت ألفان، فحذفت إحداهما؛ لالتقاء الساكنين، وعُوِّضَ عنها الهاء في الآخرِ، فقيل: إقامة وإجازة وإطاقة.

واعلم أنَّ المصدر قد يرد على وزن اسمي الفاعل والمفعول؛ سماعيًا لا قياسيًا[١]، فوروده على وزن اسم الفاعل، نحو «**قم قائمًا**» بمعنى قياما، ومنه قول الشاعر:

أقاتل حتى لا أرى لي مُقَاتلًا[٢]

أي لا أرى قتالًا، ومنه: العافية في «**عافاه اللَّه عافية**».

ووروده على وزن اسم المفعول، نحو «**الميسور**» و«**المعسور**» و«**المرفوع**» و«**الموضوع**» بمعنى: اليسر والعسر والرفع والوضع[٣].

وكما جاء اسم الفاعل في موضع المصدر جاء أيضًا المصدر في موضع اسم الفاعل[٤]نحو «**جاء ركضًا ومشيًا**»، أي راكضا وماشيا، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَأْتُوهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا**﴾[٥]؛ أي ساعيات، وهذا السماعي إنَّما هو الفعل الثلاثي المجرد، وأما المزيد فيه والرباعي فيجيء فيه اسم المفعول في موضع المصدر قياسًا كـ«**أخرجته مُخْرجًا**» و«**انطلق منطلقا**».

ومن المصادر ما جاءت لتكثير الفعل والمبالغة، نحو ما جاء على «**تَفْعال**» سماعًا؛ مثل: التهدار والترحال والترداد، بمعنى الهدر والرحيل والتردد، ونحو ما جاء على تفعيل وهو

---

(١) وذهب الصبان إلى أن ذلك عند غير سيبويه، لما نقله صاحب المصباح عند بعضهم أن سيبويه ينكر مجيء المصدر على مفعول، ويؤول ما أوهم ذلك. حاشية الصبان ٣٠٩/٢، وانظر في مجيء المصدر على وزن اسم المفعول: التسهيل ٢٠٧، والمفصل ٢٢٠، وابن يعيش ٥٠/٦، وشرح الأشموني ٥٧١/١

(٢) من الطويل، وعجزه: وأنجو إذا غُمَّ الجبانُ من الكربِ. وهو لمالك بن أبي كعب في: الكتاب ٩٦/٤، وحماسة البحتري ٤٢، وابن يعيش ٥٥/٦، ولابنه كعب في ديوانه ١٨٤، ولسان العرب (قتل) ٥٤٩/١١ بدون نسبة في الأشباه والنظائر ١٣٠/١، والمقتضب ٧٥/١، والمحتسب ٦٤/٢. وقد وقع صدر هذا البيت عجزا لبيت آخر، وهو «أنجو إذا لم ينج إلا المكيس» ونسبه سيبويه ٩٦/٤ لزيد الخيل.

(٣) انظر في تفصيل ذلك: شرح الأشموني ٥٧١/١، وابن يعيش ٥٠/٦.

(٤) انظر في تفصيل ذلك: شرح الأشموني ٥٧١/١، وابن يعيش ٥٠/٦.

(٥) سورة البقرة ٢٦٠/٢.

قياسي، مثل: التقطيع، ونحو فِعِّيلا[١].

كقول عمر ﷺ: «**لو أطيق الأذان مع الخِلِّيفَا لأَذَّنْتُ**»[٢].

وقول عمر بن عبد العزيز: «**لا رِدِّيدًا في الصدقة**»[٣]، أي لا تُرَدّ.

والمصدر يعمل عمل فعله، سواء كان المصدر بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال[٤]؛ لأن عمله لكونه في تقدير «أنْ» مع الفعل؛ سواء كان ماضيًا أو غيره، وإنما يعمل المصدر إذا لم يكن مفعولا مطلقًا؛ أي إذا لم يكن منصوبًا بفعله المذكور معه لفظًا أو تقديرًا، ولا يُضْمَرُ الفاعلُ في المصدر كما سيأتي، وإنما سمِّي المصدر مصدرًا؛ لأن الأفعال صدرت عنه[٥]؛ أي أُخذت منه تشبيهًا بمصدر الإبل، وهو المكان الذي ترده الإبل ثم تصدر عنه.

ولا يتقدّمُ معمولُ المصدر عليه؛ فلا يقال: «**أعجبني زيدًا ضربُ عمرو**»؛ لكون المصدر في تقدير «أنْ» مع الفعل، فكما لا يتقدّمُ ما في حيز صلة «أنْ» عليها، فكذلك لا يتقدم ما في حيز صلة المصدر عليه، ولا يلزم ذكر فاعل المصدر بل يجوز أن تقول: «**أعجبني ضربٌ زيدًا**»، ولم يُذكر الفاعل؛ وإنّما لم يلزم ذكرُ الفاعل؛ لأنّ التزامَه كان يؤدّي إلى الإضمار فيه عندما يكون لغائبٍ متقدّمٍ ذكرُه، ولا يضمرُ فيه الفاعلُ، وإنّما لم يُضْمَرُ فاعل المصدر فيه فرقًا بينه وبين الفاعل والصفة، حيث يضمر فاعلهما فيها[٦]؛ لأن الفعل خبر أو وصف جارٍ مجرى الخبر

---

(١) انظر: الارتشاف ٢/٥٠٠، والمساعد ٢/٦٢٩، وابن يعيش ٦/٥٦.

(٢) انظر: النهاية لابن الأثير ٢/٢٠٨، ولفظه «لو كنت أطيق»، وهو في الطبقات الكبرى لابن سعد ٢/١٩٠، ولفظه: «لولا الخليفى لأذنت» وهو من شواهد الجاربردي ١/٦٦.

(٣) انظر: اللسان (ردد) ٣/١٧٤.

(٤) انظر: شرح ابن عقيل ١١٠-١١١، وشرح الأشموني ١/٥٤١، وأوضح المسالك ٣/٢٠٠-٢٠١، وقطر الندى ٣٦٠، وابن يعيش ٦/٥٩.

(٥) ما ذكره المؤلف مذهب البصريين على خلاف ما يذهب إليه الكوفيون. انظر تفصيل هذا الخلاف في: الإنصاف ١٩٢، والتبيين ١٤٣-١٤٩، والرضي على الكافية ٢/١٩١، والأشباه والنظائر ٢/١٤٧، وابن يعيش ١/٢٣، وائتلاف النصرة ١١١.

(٦) في شرح الأشموني ١/٥٤١-٥٤٢: «يخالف المصدر فعله في أمرين: الأول أن في رفعه النائب عن الفاعل خلافًا، ومذهب البصريين جوازه، وإليه ذهب في التسهيل، الثاني: أن فاعل المصدر يجوز حذفه بخلاف فاعل الفعل، وإذا حذف لا يتحمل ضميره خلافًا لبعضهم».

في اقتضائه مسندًا إليه، وكذلك الصفات[١]، فلو قدر خلوهما من الضمير لم ترتبط الصفة بالموصوف، ولا الخبر بالمبتدأ، والمصدر اسمٌ على كل حالٍ، وليس بصفةٍ، والاسم لا يلزم أن يكونَ مسندًا إلى شيء؛ فلذلك لم يضمر فيه فرقًا بينه وبين ما وجب فيه الإضمار.

ويجوز إضافة المصدر إلى الفاعل[٢] فيبقى المفعول منصوبا؛ نحو: «**أعجبني دَقُّ القَصَّارِ الثوب**»، وقد يضاف إلى المفعول، فيبقى الفاعل مرفوعا، كقولك: أعجبني دقُّ الثوبِ القَصَّارُ، وإضافته إلى الفاعل أكثر[٣]؛ لأنه أخص؛ لاحتياج الفعل وشبهه إلى الفاعل أكثر.

واعلم أن عمله منونًا أولى[٤]؛ لأنه حينئذٍ أكثر مشابهةً للفعل؛ لكونه نكرةً حينئذٍ كالفعل، ثم عمله مضافًا أولى، وإعماله باللام قليل[٥].

وإن كان المصدر مفعولًا مطلقًا: فإما أن يكون مما التزم فيه حذفُ الفعلِ، وصار المصدر بدلًا عنه، نحو «**سَقْيًا**»، أو لم يكن كذلك، فإن كان، نحو «**سقيًا**»: ففيه وجهان: أحدُهما أن يكونَ الفعل عاملًا[٦] ، والثاني: أن يكونَ المصدرُ عاملًا من حيث إنه نائبٌ عنِ الفعلِ، فإذا قلت «**سقيًا زيدًا**»، فـ«**زيدًا**» منصوب بـ«**سقيًا**» من حيث قام مقام «**سَقَى الله**»، لا من حيث كونه مصدرًا، وإن لم يكن المصدرُ بدلًا من الفعل بل كان الفعل مذكورا؛ نحو «**ضرب ضربًا زيدًا**»، أو محذوفا غيرَ لازمٍ؛ نحو قولك لمن رفع السوط «**ضربًا زيدًا**»: فالعمل للفعل؛ لأنه مراد لفظًا أو تقديرًا، وليس المصدر بدلا عنه.

---

(١) وهي اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة.

(٢) انظر: أوضح المسالك ٣/٢٠٥، وقطر الندى ٢٦٦، وشرح الأشموني ١/٥٤٢، وشرح ابن عقيل ١١١، والرضي على الكافية ٢/١٩٦، وابن يعيش ٦/٦١.

(٣) وقد يضاف إلى المفعول إذا ما قامت قرينة تدل على كونه مفعولًا، إما بتابع لمفعول منصوب؛ نحو: أعجبني ضربُ زيد الشجاع، أو بمجيء الفاعل بعده صريحًا، أو بقرينة معنوية، نحو: أعجبني أكل الخبز. انظر: الرضي على الكافية ٢/١٩٦.

(٤) انظر: قطر الندى ٢٦٩، وشرح الأشموني ١/٥٤٢، وشرح ابن عقيل ١١١.

(٥) انظر: قطر الندى ٢٦٩، وأوضح المسالك ٣/٢٠٥-٢٠٨، وشرح الأشموني ١/٥٢٤، وابن عقيل ١١١، وابن يعيش ٦/٥٩، والرضي على الكافية ٢/١٩٦.

(٦) وعلى هذا يجوز تقديم المنصوب على المصدر؛ لأنه إما عامل لا بتقدير أن، وهو المانع من تقديم المعمول، وإما غير عامل، وهو مذهب السيرافي. انظر: الرضي على الكافية ٢/١٩٧

ذكر اسم الفاعل

اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به[١] بمعنى الحدوث[٢]، قوله «ما اشتق من فعل» كالجنس يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك، وقوله «لمن قام به» يخرج به، نحو اسم المفعول، وقوله «بمعنى الحدوث» يخرج الصفة المشبهة؛ لأنَّ وضعَها أن تدلَّ على معنىً ثابتٍ، ولو قُصِدَ بها الحدوثُ رُدَّت إلى صيغة اسم الفاعل كما سيأتي في الصفة المشبهة[٣].

ذكر اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المجرد

وهو إن كان فَعَل ـ بفتح العين ـ فيطّردُ منه اسم الفاعل على صيغة فاعل؛ مثل «ضَرَبَ» فهو «ضارِب»، و«قعد» فهو «قاعِد». وأمَّا ما جاء من الفعل الثلاثي المذكور على خلاف ذلك: فمسموعٌ، ولا يُقاسُ عليه، وذلك، نحو «عَتَقَ العبدُ، فهو عتيق».

ذكر اسم الفاعل من غير الثلاثي

ويأتي منه على صيغة المضارع، وهو أن يُحذف حرف المضارعة ويُجعل موضعه ميم، مثل: «مُكرِم» مِن «يُكرِم»، و«مُنطلِق» من «يَنطَلِقُ» و«مُدحرِج» من «يُدَحْرِج» و«مُستخرِج» مِن «يَستخرِج»، وهذه الميم في اسم الفاعل لا تكون إلا مضمومة، سواءٌ كان حرفُ المضارعة مضمومًا، نحو «يُخْرِج» أو مفتوحا، نحو «يَستخرج»، فإنك تقول: مُخرج ومُستخرج بضمّ الميم فيهما، وما قبل آخر اسم الفاعل المذكور لا يكون إلا مكسورًا، نحو كسرة اللام في «مُنْطَلِق» والراء في «مُدَحْرِج» و«مُسْتَخْرِج» فرقا بينه وبين المفعول.

وأما ما جاء من أسماء الفاعلين على هذا الباب من صيغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي فشاذ يؤخذ بالسماع، وذلك، نحو «وَارِق» من «أَوْرَقَ العودُ، و«ماحِل» من «أَمْحَل

---

(١) ذهب الرضي في شرحه على الكافية (١٩٨/٢) إلى أنه الأولى أن يقال لما قام به، وذلك لأن المجهول أمره يذكر بلفظة ما.

(٢) شرح ابن عقيل ١١٢، وأوضح المسالك ٢١٦/٣، وشرح الأشموني ٥٥٣/١، والرضي على الكافية ١٩٨/٢، والمفصل ٢٢٦، وابن يعيش ٦٨/٦.

(٣) هذا الكتاب ٢٦١/١.

البلد»، و«عاشِب» من «أعشب المكانُ»، و«يافِع» من «أيفع الغلام»، فإنّ قياس ذلك أن يكون اسم الفاعل منه على مُفْعِل لا على فاعل.

ذكر عمل اسم الفاعل

وهو يعمل عمل فعله المضارع المبنى للفاعل، لكن يشترط لعمله[١] أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، مع اعتماده على صاحبه أو على همزة استفهام أو «ما» النافية. أما اشتراط كون اسم الفاعل المذكور بمعنى الحال أو الاستقبال: فلأنه إنّما عمل لمشابهة الفعل المضارع في الموازنة[٢] والدلالة على المصدر؛ فـ «ضارب» موازن «يضرب»، و«مُكرم» موازن «يكرم»، فلما انعقد هذا الشبه بينهما عمل عمله؛ ولهذه المشابهة أيضًا أعطيتِ الأفعالُ المضارعةُ الإعرابَ، وليس بين اسم الفاعل والفعل الماضي هذه الموافقة، فإن «ضارب» مثل «يضرب» لا مثل «ضرب»، فإذا شُرط فيه معنى الحال أو الاستقبال قوى شبهه به لفظًا ومعنًى، سواء كان الحال أو الاستقبال تحقيقًا أو حكاية؛ كقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾[٣]، فإن «باسطٌ» هاهنا، وإن كان ماضيًا، لكن المراد به حكاية الحال[٤].

والمراد بقولنا: «يعمل عمل فعله» أنه يعمل في التقديم والتأخير، والإظهار والإضمار، وفي اللزوم والتعدّي إلى مفعولٍ أو إلى اثنين أو ثلاثة، وأن الفعل كما يتعدى إلى الحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفَضَلات، فكذلك اسم الفاعل منه؛ فمثال عمله في ا يم: «زيدٌ ضاربٌ غلامُه عمرًا» وفي التأخير: «زيدٌ عمرًا مُكْرِمٌ»؛ فتنصب «عمرًا» بـ«مُكْرِم»، وفي الإظهار المثال المتقدم، وفي الإضمار «زيدٌ ضاربُ بكرٍ وعمرًا» بخفض «بكر» ونصب «عمرًا» أي: «وضاربٌ عمرًا»؛

(١) انظر: شرح ابن عقيل ١١٢، وأوضح المسالك ٢١٧/٣، وقطر الندى ٢٦٩-٢٧٠، وشرح الأشموني ٥٥٣/١، وشرح الرضي على الكافية ٢٠٠/٢، والمفصل ٢٢٨، والجامع الصغير ١٥٤. والأشباه والنظائر ٢٦١/١-٢٦٢.

(٢) أي في حركاته وسكناته. انظر: قطر الندى ٢٧٠.

(٣) سورة الكهف ١٨/١٨.

(٤) خلافًا للكسائي. انظر: قطر الندى ٢٧٠، والجامع الصغير ١٥٤، والمفصل ٢٨٨، والتبيان للعكبري ١٠٠/٢.

لأن بكرًا مخفوض، فلما نصب «عمرا»، عطفًا عليه لم يكن نصبه إلا على تقدير و«ضاربٌ عمرًا»، ومثاله في اللزوم «زيدٌ قائمٌ أبوه»، وفي التَعَدُّي إلى واحد «زيدٌ ضاربٌ عمرًا» وإلى مفعولين «زيدٌ معطٍ عمرًا درهمًا» و«ظانٌّ خالدًا منطلقًا»، وإلى ثلاثة، نحو «زيد مُعْلِمٌ أباه عمرًا منطلقًا».

وأما اشتراط اعتماد اسم الفاعل على صاحبه أو على الهمزة[١] أو على «ما» النافية: فالمراد بصاحب اسم الفاعل اسم قبله مح عليه؛ فلو قلت: «ضارب زيدٍ عمرًا» من غير اعتماد لم يجز؛ لأن اسم الفاعل صفة في المعنى فلا بد من موصوف يتصف به، وذلك الموصوف قد يكون مبتدأ مثل: «زيد ضاربٌ أبوه عمرًا»، وقد يكون موصوفا، نحو «مررت برجلٍ ضاربٍ أبوه عمرًا»، وقد يكون ذا حال، نحو «جاءني رجلٌ ضاربًا عمرًا»، وأما الهمزة و«ما» النافية، فنحو «أقائم زيدٌ» و«ما قائم زيد»؛ لوقوعه موقعًا هو بالفعل أولى. واعلم أنه لا يختص ذلك بالهمزة وما، بل جميع أدوات الاستفهام، أسماءً كانت أو حروفًا، وجميع حروف النفي في ذلك سواء، وأجاز الأخفش[٢] إعماله من غير اعتماد على شيء، نص عليه السخاوي وابن يعيش[٣].

وإن كان اسم الفاعل بمعنى الماضي وجبت إضافته إلى مفعوله إضافةً معنويةً، فتقول: «زيد ضارب عمرو أمس»، خلافًا للكسائي[٤] فإنه قال: لا يجب إضافته؛ لأنه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال.

واستدل الكسائي بقوله تعالى: ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا﴾[٥]، فيقول: لا

---

(١) والاستفهام المقدر أيضًا كالملفوظ، نحو: «مهين زيد عمرًا أم مكرمه»؛ أي مهين. انظر: شرح الأشموني ١/ ٥٥٦، والجامع الصغير ١٥٤.

(٢) انظر: الرضي على الكافية ٢/ ٢٠٠، وأوضح المسالك ١/ ١٩١، وشرح الأشموني ١/ ٥٥٤، وابن يعيش ٦/ ٧٩.

(٣) انظر: ابن يعيش ٦/ ٧٩.

(٤) انظر: الرضي على الكافية ٢/ ٢٠٠، والجامع الصغير ١٥٤، وقطر الندى ٢٧٠، ٢٧٢، وابن يعيش ٦/ ٧٧.

(٥) سورة الأنعام ٦/ ٩٦.

ناصبَ لـ«سكنًا» سوى «جاعل» وهو بمعنى الماضي، وإذا نصب المفعول الثاني؛ فلأن تنصب الأول أقرب، ورُدَّ بأن نصبه يكون بفعل مقدر، وتقديره: وجاعل الليل جعله سكنا[١].

واعلم أنه يجوز أن يقوى اسم الفاعل المتعدى بدخول حرف الجر، فتقول: «**زيد ضاربٌ عمرًا**» و«**ضاربٌ لعمروٍ**»، وإنما كان كذلك لأن أصل العمل إنما هو للأفعال كما أن أصل الإعراب إنما هو للأسماء، فكل منهما فرع على الآخر فيما هو أصل فيه، والفروع أبدًا منحطة عن الأصول؛ فلذلك جاز تقوية اسم الفاعل بحرف الجر، ولم يجز في الفاعل لكون اسم الفاعل أضعف منه، هذا إذا تأخر المفعول عن الفعل، فإن تقدم عليه جاز إدخال اللام تقويةً لهما؛ تقول «**لزيد عمرو ضارب**» ولزيد ضربت» قال تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[٢].

وإذا جاءت اللام في اسم الفاعل، نحو «**الضارب**» و«**القاتل**»: عملَ[٣]، وإن كان معنى المضيِّ؛ لأنها موصولة، وأصل صلتها صريح الفعل، وإنما سبك اسم فاعل ليناسب اللام التي معناها معنى لام التعريف، فمن ثم قوى إعمال اسم الفاعل معها، وإن كان بمعنى المضي.

ذكر أبنية المبالغة

وهي[٤]: فَعول كـ«ضَرُوب»، وفعَّال كـ«ضرَّاب»، وفعيل كـ«سميع»، وفَعِل كـ«حَذِر»، ومِفْعَال كـ«مِضْرَاب»، وهي مثلُ اسمِ الفاعل في العمل[٥]، نحو «**زيد ضرَّابٌ**

---

(١) وهو مما ذهب إليه العكبري: انظر التبيان ٢٥٤/١.

(٢) سورة يوسف ٤٣/١٢.

(٣) هذا من المشهور عند نحاة العربية، وزعم جماعة من النحويين منهم الرماني أنه إذا وقع صفةً لـ «أل» لا يعمل إلا ماضيًا ولا يعمل مستقبلًا ولا حالًا، وزعم بعضهم أنه لا يعمل مطلقًا، وأن المنصوب بعده منصوب بإضمار فعل. انظر: شرح ابن عقيل ١١٣، وشرح الأشموني ٥٥٦/١.

(٤) انظر في أبنيتها: شرح التصريف الملوكي ٩١-٩٢، وأوضح المسالك ٢١٩/٣، والجمل ٩٢، وابن يعيش ٧١/٦، وشرح الأشموني ٥٥٦/١، وابن عقيل ١١٣.

(٥) أبنية المبالغة العاملة عند البصريين اتفاقًا ثلاثة، وهي ما حوَّل إليها أسماء الفاعلين التي من الثلاثي، وهي: فَعَّال ومِفْعَال وفَعُول، وقال الزجاج: إن فَعِل مختلف فيه، وسيبويه يجريه مجرى هذه الأمثلة، وذكر ابن السيد أن المتفق على إعماله: فَعُول، وفَعَّال، ومِفْعَال، والمختلف فيه: فَعِل، وقلل سيبويه الإعمال للأخيرين، ونقل الأزهري أن الجرمي أجاز إعمال فَعِل. انظر: الجمل للزجاج ٩٢، وإصلاح الخلل ٢٠٦-٢٠٧، والكتاب (بولاق) ٥٨/١، وابن يعيش ٧١/٦.

أبوه عمرًا»، وإنما عملت هذه، وإن فات ما ذكرناه من الزنة؛ لأن فيها من معنى المبالغة ما يقوِّي ذلك الشبه، مع أنها لم تعمل بدون اللام إلا إذا كانت بمعنى الحال أو الاستقبال.

ومثنى اسم الفاعل ومجموعُه مثلُ مفرده؛ تقول: «**الزيدان ضاربانِ عمرًا، والزيدون ضاربون عمرًا الآن أو غدًا**».

ويجوز حذف نوني تثنية اسم الفاعل وجمعه السالم المعرَّفين مع العمل؛ أي مع نصب ما بعدهما[1]، نحو قول الشاعر:

الحافظو عورةَ العشيرةِ لا يأتيهم من ورائهم نَطِفُ[2]

فحذف النون من «**الحافظون**» تخفيفًا واستطالةً لصلة اللام التي هنا بمعنى (الذي) مع نصب «**عورة**»، وليعلم أنه لا يجوز حذف النون مع العمل من غير تعريف؛ لأنه لا يكون صلةً حينئذ؛ فلا يقال: «**ضاربو عمرًا**» بنصب «**عمرو**» بل بالجر.

ذكر اسم المفعول

وهو[3] ما اشتُقَّ من فعلٍ لمن وقع عليه[4]، فقوله: «**ما اشتق من فعل**» كالجنس، وقوله: «**لمن وقع عليه**» فصلُه.

واسم المفعول يعمل عمل الفعل الذي لم يسم فاعله، إذ معنى «**زيد مضروبٌ غلامُهُ**»، زيد يُضْرَبُ غلامُه، وكذلك «**مستخرَج**» و«**مكرَم**» بمعنى: يُستخرَج ويُكرَم، وتقول فيما يتعدى بحرف الجرّ: «**زيدٌ منطَلَقٌ به**»، كما تقول: يُنْطَلَقُ به.

---

(١) فراغ في الأصل.

(٢) من المنسرح، وينسب لعمرو بن امرئ القيس في تهذيب إصلاح المنطق، للتبريزي ١١٤، والخزانة ٤/٢٧٢، ونسبهُ الزجاج في الجمل ٨٩ إلى قيس بن الخطيم، والديوان ١١٥؛ ٢٣٨، وكذا في اللسان (وكف) ١١/ ٢٨٠، وجمهرة أشعار العرب، للقرشي ١٢٧، وبدون نسبة في الرضي على الكافية ٢/٢٠٣، وجاء بدون نسبة في الكتاب ١/٢٠٢، والفصول الخمسون ٢١٩، والحجة، للفارسي ٩٣.

(٣) انظر: شرح الأشموني ١/٥٦٤، وأوضح المسالك ٣/٢٤٥، وشرح ابن عقيل ١١٧، والرضي على الكافية ٢/٢٠٣.

(٤) انظر: الرضي على الكافية ٢/٢٠٣.

واسم المفعول لا يبنى إلا من فعل متعدٍّ ثلاثيٍّ[١]؛ لكون اسم المفعول جاريًا على فعلِ ما لم يُسمَّ فاعله، فإن عُدِّي اللازم بحرف الجر جاز بناء اسم المفعول منه، وفي التنزيل: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[٢]، فعدَّاه بقوله: عليهم، وهو وإن كان من الثلاثي فصيغته على مفعول كـ«مضروب»، وكان قياسه أن يأتي على مفعل كـ«مُضْرَبٍ»؛ إذ قياسه أن يكون على زنة مضارعه المبني للمفعول، كما أن أصل اسم الفاعل على أن يكون على زنة مضارعِه المبني للفاعل، لكنّه عُدِلَ عنه، لئلَّا يلتبسَ باسم المفعول[٣]، والفاعل من أفعل، نحو مكرِم من أكرم، وأمّا «مسعود» فهو اسم مفعول من الفعل الثلاثي، أي من «سَعَدَهُ»؛ لأنه يجوز أن يقال: «سَعَدَهُ اللهُ»، بمعنى: «أسعده الله»[٤]، وكذلك «محبوب» و«مخزون» فإنه[٥][...] جاء «أَحَبَّه وحَبَّه» و«أحزنه وحَزَنَه» بمعنى[٦].

وأما اسم المفعول من الزائد على الثلاثي مطلقًا، فصيغته اسم الفاعل، إلا أن اسم المفعول بفتح ما قبل آخره فَرْقًا بينه وبين اسم الفاعل، نحو «مُسْتَخْرَج» و«مُدَحْرَج» بفتح الراء فيهما، وشذَّ في هذا الباب ما ورد بخلاف ذلك، نحو «أزكمه البردُ» فهو «مزكوم» و«أحمّه الله» فهو «محموم» و«أَجَنَّه» فهو «مجنون»، فإن قياس هذه المفاعيل أن يقال «مُزْكَم» و«مُحْمَم» و«مُجَنّ» على مُفْعَل مثل «مُكْرَم» لا على مفعول؛ لأنها ليست من الثلاثي.

وكما شذَّتْ هذه المفاعيل كذلك شذَّ في أفعالها بناؤها لما لم يسمَّ فاعله؛ فقالوا: زكم وحمّ وجنّ، وقياسها أن يقال: أزكم وأحم وأجن، كما يقال: أكرم، فشذ بناء ما لم يسم فاعله من هذه الأفعال كما شذت أسماء المفاعيل لها.

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٣/٢٤٥، وشرح ابن عقيل ١١٨، وشرح الأشموني ١/٥٧٤.

(٢) سورة الفاتحة ١/٧.

(٣) يريد المؤلف أن القياس كان يقتضي أن يكون اسم المفعول من الثلاثي على وزن «مُفْعَل» على زنة مضارعه المبني للمفعول، ولكن عُدل عن ذلك لأن الرباعي مثل أكرم في المضارع تحذف همزته، وزنة اسم مفعوله على وزن مفعل، ونُقِلَ الثلاثي إلى وزن مفعول ليخالف الرباعي، ولكي لا يحدث اللبس.

(٤) انظر: اللسان (سعد) ٤/١٩٧.

(٥) فراغ في الأصل.

(٦) انظر: اللسان (حزن) ١٦/٢٦٦.

وأما اسم المفعول من الفعل الثلاثي المعتل، نحو «**قال**» و«**باع**» فسيأتي في فصل الإعلال[١].

واعلم أنه قد يجيء المفعول من الثلاثي على صيغة المصدر، نحو «**هذا الدرهم ضرب الأمير**» و«**هذا الثوب نسج اليمن**» أي مضروب الأمير ومنسوج اليمن.

وقد جاء للمبالغة قليلًا على وزن فُعَلة بضم الفاء وسكون العين، نحو «**زيد ضُحْكة غلامه**»[٢].

واعلم أن، نحو «**مُحْمَرّ**» اسم مفعول، و«**مختار**» اسم مفعول موافق في اللفظ لاسم الفاعل، وهما في التقدير مختلفان؛ فاسم الفاعل في التقدير «**مَحْمَرِر**» بكسر ما قبل آخره، واسم المفعول في التقدير «**مُحْمَرَرٌ**» بفتح ما قبل الآخر، وكذلك تقدير «**مختار**» فيها، أعني: مُخْتَيِرٍ ومُخْتَيَر؛ فلما جاء الإدغام في «**مُحْمَرّ**» والإعلال في «**مختار**» استوى لفظها في البابين.

وأَمْرُ اسم المفعول في عمله عملَ فعله، وفي اشتراط الزمانين، والاعتماد[٣]؛ كأمر اسم الفاعل، ثم إن كان فعله يتعدى إلى مفعول ارتفع وبطل نصبه، نحو «**زيد مضروب غلامه**»، وإن تعدَّى إلى اثنين ارتفع الأول[٤]، وبقي الثاني منصوبًا، نحو «**زيدٌ معلومٌ قائمًا**» و«**مُعْطًى درهمًا**» وكذلك رفع الأول فقط إذا تعدى إلى ثلاثة، نحو «**زيد معلوم عمرًا منطلقًا**»، ولا يثنَّى ولا يُجمع إذا رُفع به الظاهر، نحو «**مضروبٌ الزيدان**».

وقد يستوي اسم المفعول من الزائد عن الثلاثي وظرف الزمان والمكان والمصدر في الصيغة، تقول: «**هذا مُقامك**»، أي موضع إقامتك أو زمن إقامتك، و«**هذا مقامك**»، أي إقامتك، قال الشاعر:

أَظَلِيمُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلًا ... يُهدى السَّلامَ تَحِيَّةَ ظُلْمُ[٥]

---

(١) انظر: هذا الكتاب ٢٦٧/٢.

(٢) انظر: اللسان (ضحك) ٣٤٦/١٢.

(٣) يريد اعتماده على نفي أو استفهام، هذا الكتاب ٢٥٦/٢.

(٤) على أنه نائب فاعل.

(٥) من الكامل، وينسب للعرجي في درة الغواص ٤٢-٤٤، ومغني اللبيب ١٢٤/٢؛ ١٨٨، والديوان ١٩٣، والجامع الصغير ١٥٣.، وجاء منسوبا للحارث بن خالد المخزومي في شرح درة الغواص للخفاجي ١٠٨-١١٠، وقال: هكذا قال الثقات، كما قاله صاحب الأغاني، وفيه اختلافات كثيرة، والأغاني ٩٧/٣-١١١؛ ٦/٩، وللحارث أو للعرجي في إنباه الرواة ٢٨٤/١،، وشرح التصريح ٦٤/٢٤، وشرح شواهد المغني ٨٩٢/٢، وغير منسوب في أمالي ابن الشجري ١٦١/١، وأصول ابن السراج ١٢٩/١، ومجالس ثعلب ٢٧٠، والتذكرة والتبصرة ٢٤٥، وشرح شذور الذهب ٤١١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٢٤/٣، وأخبار النحويين البصريين ٥٧، وشرح عمدة الحافظ ٧٣١ ٢١٠/٣.

يريد: إن إصابتكم رجلًا؛ فرجل منصوب بالمصدر الذي هو «**مصاب**»، وهو على زنة المفعول من الرباعي.

ذكر الصفة المشبهة

وهو[١] ما اشْتُقَّ من فعلٍ لازم لمن قام به على معنى الثبوت زمانًا ثابتًا[٢]، قوله «**الصفة المشبهة**»؛ أي المشبهة باسم الفاعل، وقوله اشتق من فعل لازم، يخرج به اسم المفعول واسم الفاعل من الفعل المتعدي[٣]، وقوله: لمن قام به، يخرج نحو «**المجلس**» و«**المقام**» من أسماء المكان، و«**المطلع**» و«**المغرب**» من أسماء الزمان؛ لأن هذه وإن كانت مشتقة من الأفعال اللازمة، لكن ليست لمن قام به أي ليست صفات لموصوفات، وقوله: بمعنى الثبوت، أي بمعنى بقائها زمانًا[٤]، ليخرج به اسم الفاعل؛ من الفعل اللازم، نحو «**قائم**» و«**قاعد**»، فإن قصدت الحدوثَ بهذه الصفة جِئْتَ بها على لفظ اسم الفاعل كقوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِۦ صَدْرُكَ﴾[٥]، ولم يقل: «**ضيق**» ليدل على أن الضيق عارض في بعض الأحوال غير ثابت، وإنما عدلوا بهذه الصفات عن صيغة اسم الفاعل؛ لأنهم أرادوا أن يصفوا موصوفاتها بالمعنى الثابت الذي ليس هو لاسم الفاعل[٦]، فقالوا: «**حسن وشديد وصعب وظريف وضيق وكريم**»، أي أن هذه المعاني ثابتة للموصوف ومستقرة له زمانًا ثابتًا، فإذا أرادوا الحدوث أتوا بالصفة على صيغة الفاعل، كما قلنا في «**ضيق**» و«**ضائق**»، مثل ذلك: «**غضبان**» و«**غاضب**» و«**طويل**» و«**طائل**»، وما أشبه ذلك.

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٢٤٧/٣، وشرح الأشموني ٢/٢، والمقتصد ٥٣٢/١، وشرح الكافية الشافية، لابن مالك ١٠٥٤، وشرح التسهيل ٨٩/٣، وابن يعيش ٨١/٦، والجاربردي ٦٠/١، وشرح التصريف الملوكي ٩٢، والأنموذج ١٢٩، والإيضاح ٦٤٤/١.

(٢) انظر: الرضي على الكافية ٢٠٥/٢.

(٣) انظر: ابن يعيش ٨٣/٦.

(٤) انظر: الإيضاح، لابن الحاجب ٦٤٤/١.

(٥) سورة هود ١٢/١١.

(٦) انظر في تفصيل ذلك: المقتصد ٥٣٣/١، وشرح الكافية، لابن مالك ١٠٥٥، وشرح ابن عقيل ١١٨، وقطر الندى ٢٧٧، وشرح الأشموني ٥٥٦/١، وأوضح المسالك ٢١٩/٣-٢٢٤.

ذكر التشابه والاختلاف بين الصفة المشبهة وبين اسم الفاعل

وهي تُشابهه في التذكير والتأنيث، والتثنية والجمع؛ فـ«**حسن**» كـ«**ضارب**» و«**حسنة**» كـ«**ضاربة**»، و«**حسنان**» كـ«**ضاربان**»، و«**حسنون**» كـ«**ضاربون**»[١].

وأما مخالفتها لاسم الفاعل فمن وجوه: منها الصيغة[٢]، وصيغُها سماعية، وتجيء على فَيْعِل كـ«**سَيِّد**»، وعلى فَعْل كـ«**عمّ**»، وعلى فَعْلان كـ«**عَطْشان**»، وتأتي صيغها في الألوان على أَفْعَل قياسًا كـ«**أحمر**» وأبيض وأسود وأحور[٣] وحوراء وأهيف وأغيد[٤]. ومنها أنها لا يتقدم معمولها عليها، فلا يقال: «**زيدٌ وجهًا حسنٌ**» كما يقال: «**زيدٌ عمرًا ضاربٌ**»[٥].

ومنها أنها لا تكون إلا ثابتة؛ أي باقية زمانا ثابتا، واسم الفاعل لا يكون ثابتا؛ أي ليس باقيا زمانا ثابتا[٦].

ومنها أنها لا تكون إلا من فعلٍ لازمٍ.

ومنها أنها لا يجوز أن يُعطف على المجرور بها بالنصب، كما قيل في اسم الفاعل، فلا يقال: «**زيدٌ كثيرُ المالِ والعبيدَ**» بنصب العبيد وجر المال، كما يقال: زيدٌ ضاربُ عمرٍو وبكرًا» بجرّ «**عمرٍو**» بالإضافة، ونصبِ «**بكر**»؛ لأن بكرًا «**عطف على موضع عمرو**»، وهو النصب، وليس معمول الصفة المشبَّهة كذلك، بل هو مرفوع في المعنى؛ لأن أصل «**كثير المال**»: كثيرٌ مالُهُ.

---

(١) انظر في تفصيل ذلك: شرح الأشموني ٢/٢، وشرح الكافية لابن مالك ١٠٥٥، والمقتصد ٥٣٣/١.

(٢) يريد أنها تصاغ من الفعل اللازم دون المتعدى كـ«حسن» و«جميل» وهو ـ أي اسم الفاعل ـ يصاغ منهما كقائم وضارب. انظر: أوضح المسالك ٢٤٧/٣، وشرح الأشموني ٢/٢، وابن عقيل ١١٨.

(٣) أحور: الحور أن يشتد بياض العين وسوادها. انظر: اللسان (حور) ٢٩٦/٥.

(٤) أغيد: الغدة: طاعون الإبل، وغُدَّ البعير، فأغَدّ، فهو مغد، أي به غدوة. انظر: اللسان (غدد) ٣١٩/٤.

(٥) في ابن عقيل ١١٩: «لما كانت الصفة المشبهة فرعًا في العمل عن اسم الفاعل قصرت عنه فلم يجز تقديم معمولها عليها كما جاز في اسم الفاعل».

(٦) يريد أن الصفة المشبهة للزمن الحاضر الدائم، دون الماضي المنقطع والمستقبل. واسم الفاعل يكون لأحد الأزمنة الثلاثة. انظر: أوضح المسالك ٢٤٨/٣، والأشموني ٣/٢.

وتعمل عملَ فعلها المشتقة هي منه مطلقًا من غير اشتراط الحال أو الاستقبال؛ لكونها بمعنى الثبوت؛ فـ «حَسَنٌ» مثل «حَسُنَ»، لكن عمل هذه الصفات أوسع من عمل أفعالها؛ فإنها تنصب معمولًا على التشبيه باسم الفاعل المتعدى[١].

واعلم أن هذه الصفة المشبهة، وإن لم يشترط فيها معنى الحال أو الاستقبال، كما اشترط في اسم الفاعل[٢]، فلا بد من اعتمادها على صاحبها والهمزة أو النفي كما قيل في اسم الفاعل؛ لما تبين من أن مطلق الصفة محتاجة إلى الاعتماد.

وهذه الصفة إما أن تكون باللام، نحو «الحَسَن»، وإما أن تكون مجردة عن اللام، نحو «حَسَنٍ»، ومعمولها إما مضاف، وإما بلام التعريف، وإما مجرد عنهما، وإذا ضربنا اثنين في ثلاثة كان الحاصل ستة، وهي الصفة باللام ومعمولها مثلها ومضاف ومجرد والصفة مجرورة ومعمولها مثلها وباللام ومضاف، وإعراب معمولها رفع[٣] ونصب[٤] وجر[٥]، وإذا ضربت الستة في أقسام الأعراب، وهي ثلاثةٌ كان الحاصل ثماني عشرة مسألة.

---

(١) وزاد ابن هشام فروقًا أخرى بين الصفة المشبهة واسم الفاعل، وهي، أنها تكون جارية للمضارع في حركاته وسكونه كـ«طاهر القلب» و«مستقيم الرأي»، وغير جارية له وهو الغالب في المبنية من الثلاثي كـ«حَسَن» و«جميل» و«ضَخْم»، ولا يكون اسم الفاعل إلا جاريا له، وأنه يلزم كون معمولها سببيًا، أي متصلًا بضمير موصوفها؛ إما لفظًا، نحو «زيد حَسَنٌ وَجْهُهُ»، وإما معنى، نحو «زيدٌ حَسَنٌ الوجهِ» أي منه. انظر: أوضح المسالك ٢٤٨/٣، وابن يعيش ٨٢/٦-٨٣.

(٢) واشترط ابن الحاجب شرطين: الاعتماد، والحال، والصحيح ما ذهب إليه المؤلف، وهو الاعتماد دون الحال؛ لأن ضرورة وضعها لكونها وُضِعَت للدلالة على الثبوت، والثبوت من ضرورته الحال. انظر: الإيضاح لابن الحاجب ٦٤٥/١، وشرح الأشموني ٣/٢، وشرح الكافية لابن مالك ١٠٥٧.

(٣) رفع على الفاعلية، ذهب الفارسي إلى ذلك، أو على أنه - أي المعمول - بدل من ضمير مستتر في الصفة. انظر: أوضح المسالك ٢٤٩/٣، وشرح الأشموني ٦/٢.

(٤) إذا كان المعمول معرفة فنصبه من قبيل التشبيه بالمفعول به، وإن كان نكرة فعلى أنه تمييز. انظر: أوضح المسالك ٢٤٩/٣، وشرح الأشموني ٦/٢.

(٥) بالإضافة. انظر: أوضح المسالك ٢٤٩/٣، وشرح الأشموني ٦/٢.

ذكر مسائلها الثماني عشرة

وهي: الصفة مجردةٌ[١]، ومعمولُها مضافٌ، نحو «رجلٌ حسن وَجْهِهُ» برفع «وجه» ونصبه وجره.

والصفة مجردة ومعمولها معرفٌ باللام، نحو «رجل حسن الوَجْه» برفع «الوَجْه» ونصبه وجره.

والصفة مجرَّدة، ومعمولها مجرد عنها، نحو «رجلٌ حسن وجهُ» برفع «وجه» ونصبه وجره، فالمجموع تسعة.

وكذلك تجيء الصفة باللام على تسعة أقسام: فمثالها باللام ومعمولها مضاف: «الرجل الحسنُ وجهِه»؛ بالرفع والنصب والجر، ومثالها باللام ومعمولها مجرد «الرجل الحسنُ الوجهُ» بالرفع والنصب والجر، فذلك تسعة، وهي مع التسعة الأولى ثماني عشرة، اثنتان من هذه الثماني عشرة ممتنعتانِ، إحداهما «الحسنُ وجْهِهِ»، والثانية: «الحسنُ وجهِهِ» بخفضهما على الإضافة؛ لعدم إفادة الإضافة فيها خفة.

واختلف في صحة مسألة واحدة وهي «حسن وجهِهِ» بالإضافة فقال قوم[٢]: إنها لا تصح؛ لاستلزامها إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأنه الوجه الحسن، وقال قوم: إنها تصح، ومنعوا استلزامها إضافة الشيء إلى نفسه؛ لكون الحسن أعم من الوجه.

والبواقي من الثماني عشرة على ثلاثة أقسام: أحدها أحسن ، وهو ما كان فيه ضمير واحد لتحقيق ما يحتاج إليه من غير زيادة، والثاني: حَسَنٌ وليس بأحسن، وهو ما كان فيه ضميران، أما «حسنه»؛ فلوجود المحتاج إليه، وأما عدم «أحسنيته»؛ فلوجود الزائد على المحتاج. والثالث: قبيح، وهو ما لا ضمير فيه، وقد بينا في هذه الدائرة التي اقترحناها المسائل الثماني عشرة، وبينا الأحسن، والحَسَن، والقبيح، والممتنع، والمختلف فيه[٣]، وهذه صورتها:

---

(١) انظر: شرح ابن عقيل ١١٨-١٢٠، وشرح الأشموني ٢/٣-١٥، وأوضح المسالك ٢٤٧/٣، والمفصل ٢٣٠، وجامع الصغير ١٦١، وشرح الكافية، لابن الحاجب ٦٤٦/١.

(٢) في الأشموني(٢/١٠) أن سيبويه عد الجر في هذا النوع من الضرورات، ومنعه المبرد مطلقًا، وأجازه الكوفيون في السعة. وانظر: الإيضاح لابن الحاجب ٦٤٨/١.

(٣) انظر: ابن عقيل، وأوضح المسالك ٢٤٩/٣، وشرح الأشموني ٦/٢-١٩.

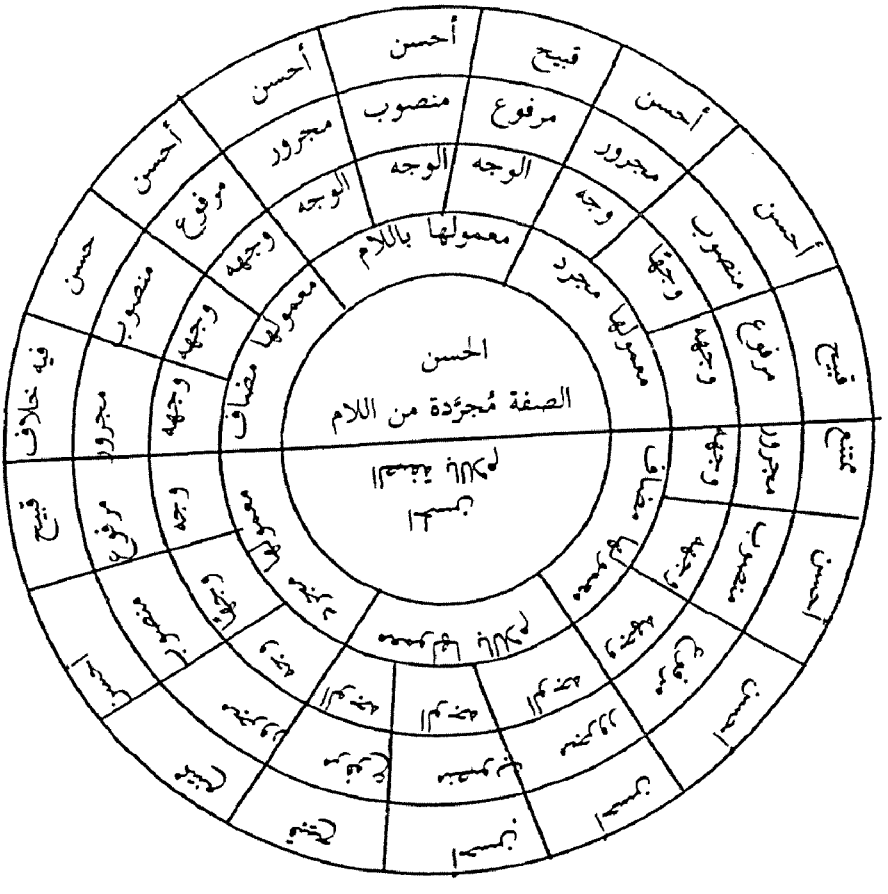
الحسن
الصفة مُجرَّدة من اللام
معمولها مجرد
معمولها بالألف واللام
معمولها مضاف
الوجه
وجهه
مجرور
منصوب
مرفوع
أحسن
قبيح
ممتنع
فيه خلاف
حسن

ذكر الرافع والناصب والجار لمعمول الصفة المشبهة

إنما يُرفع معمولها على الفاعلية، وهو الأصل في عمل هذه الصفة[١]؛ إذ لا تقتضي إلا مرفوعًا كفعلها اللازم[٢]، والمختار[٣] في النصب التفصيل، وهو إن كان المعمول معرفة فنصبُه على التشبيه بالمفعول، نحو «**الحسنُ الوجهَ**»؛ لئلا يقع التمييز معرفة، وإن كان نكرة فنصبه على التمييز، نحو «**الحسن وجهًا**»، ومنهم من يقول: إن نصب معمول الصفة سواء كان معرفة أو نكرة إنما هو على التشبيه بالمفعول لا على التمييز، عكس مذهب الكوفيين[٤]، فإن نصب معمولها عندهم على التمييز، سواء كان معرفة أو نكرة؛ لجواز أن يكون التمييز معرفة عندهم[٥]، وأمّا جر معمولها فبإضافتها هي إليه ليس إلا.

ذكر الصفة التي فيها ضمير أو ضميران أوْ لا ضمير فيها أصلًا

وهو أن الصفة إذا نَصَبتَ ما بعدها أو جَرَّتْهُ كان فيها ضمير؛ لاحتياج الصفة إلى الفاعل؛ فتؤنّث وتذكّر وتثنى وتجمع بحسب الضمائر المستكنة فيها؛ لتُطابق من هو له، فيقال: «**مررت بهندٍ الحسنة الوجه**» و«**مررت برجلين حسنى الوجهين، وبرجال حسنى الوجوه**» وإذا رفعت ما بعدها لم يكن فيها ضمير[٦]؛ لأن الضمير إنما يكون حيث لم يكن الظاهر فاعلًا، فإذا لم يكن فيها ضميرٌ وجبَ أن تكون مفردةً، لأنها كالفعل رافعًا ما بعده، فلا تثنى ولا تجمع، فيقال في التثنية: «**مررت برجلين حسن وجهاهما**» و«**مررت برجلين حسنة جاريتهما**»، كما يقال: «**حسنت جاريتهما**» و«**مررت برجال حسن غلمانهم**»، ولا يقال: «**حسنين غلمانهم**»، إلا على ضعف، لكن يقال: «**حِسان غلمانهم**»، على أنه جمع تكسير؛ ليطابق مرفوعه.

وإذا عرفت أن الصفة ليس فيها ضمير إذا كان ما بعدها مرفوعًا، وأنه يجب أن يكون

---

(١) راجع هامش صفحة ٢٦٣/١ من هذا الكتاب.

(٢) انظر: ابن يعيش ٨٢/٦-٨٣.

(٣) انظر: ابن يعيش ٨٢/٦-٨٣ وشرح الرضي على الكافية ٢١٠/٢.

(٤) انظر: أوضح المسالك ٢٤٩/٣، وشرح الأشموني ٦/٢، والرضي على الكافية ٢١٠/٢، وابن يعيش ٨٥/٦.

(٥) انظر في تفصيل هذه المسألة ما سبق ذكره في هذا الكتاب ٢١٠/١.

(٦) انظر: الرضي على الكافية ٢١٠/٢.

فبها ضميرٌ إذا كان ما بعدها منصوبا أو مجرورًا، فاعلم أنه إذا لم يكن في معمولها المرفوع ضمير، نحو «**الحسن الوجه**» برفع «**الوجه**» فهو قبيح؛ لعدم الضمير فيها، وإن كان فيها الضمير، نحو «**الحسنُ وجهُهُ**» برفعه أيضًا، فهو الأحسن؛ لوجود ضمير وضمير واحد. وأما المنصوب أو المجرور: فإن كان فيه ضمير، نحو «**حسنٌ وجهَه أو وجهِهِ**»، فهو حسن؛ لوجود ضميرين: أحدهما ضميرُ الفاعل المستكن في الصفة، والثاني: الضمير المضاف إليه الوجه، وإن لم يكن في المعمول المنصوب أو المجرور ضمير، نحو «**حسنٌ وجهًا**» و«**حسنُ وجهٍ**» فهو الأحسن؛ لوجود ضميرٍ واحدٍ، أعني في الصفة فقط.

واسم الفاعل اللازم والمفعول الغير المتعدي إلى مفعولين مثلُ الصفة المشبهة فيما ذُكر من المسائل الست عشرة؛ لأن الصفة إذا شُبهت في ذلك باسم الفاعل؛ فاسم الفاعل والمفعول أولى بالشبه به[1]، فتقول: زيد قائمٌ الأب ومضروبٌ الأب، برفع «**الأب**» ونصبِهِ وجرِّهِ إذا نونت «**قائم**» و«**مضروب**» في الرفع والنصب، وأضفته في الجر، وكذلك: ضامر البطن، وجائلة الوشاح، ومعمور الدار، ومؤدَّب الخدام[2]، يُعْرَبُ كلُّ واحدٍ من الأمثلة بالحركات الثلاث على الوجه المذكور.

---

(١) وتختص الصفة المشبهة عن اسم الفاعل بخمسة أمور:
الأول: أنها تصاغ من اللازم دون المتعدى.
الثاني: أنها للزمن الحاضر الدائم ومن الماضي المنقطع والمستقبل، وهو يكون لأحد الأزمنة الثلاثة.
الثالث: أنها تكون مجارية للمضارع في تحركه وسكونه، وغير مجارية له وهو الغالب كـ«حسن».
الرابع: أن منصوبها لا يتقدم بخلاف منصوبه، نحو «زيدًا أنا ضاربه»، واتبع في نحو «زيد أبوه حسن وجهه».
والخامس: أنه يلزم كون معمولها سببيًا، أي متصلًا بضمير موصوفها إما لفظًا، نحو «زيد حسنٌ وجهه»، وإما معنًى، نحو «زيد حسن الوجه» أي منه. انظر: أوضح المسالك ٣/٢٤٧-٢٤٨.

(٢) انظر: ابن يعيش ٦/٨٢.

ذكر اسم التفضيل(١)

وهو(٢)ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره(٣)وإنما قال: اسم التفضيل، ولم «يقل»(٤)أفعل التفضيل؛ ليتناول صيغ التفضيل مثل: خيرٍ وشرٍّ وفُضْلى وفضليات وغيرها من الصيغ.

وقوله: ما اشتق من فعل، كالجنس(٥)، يدخل فيه سائر المشتقات.

وقوله: لموصوفٍ، يخرج به اسما الزمان المكان؛ فإنها مشتقات، ولكن ليست بصفات فلم يكن لموصوف.

وقوله: بزيادة على غيره، يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة.

والأصل في صيغته أن تكون على أفعل، إلا أن يكون قد حذف منه شيء نحو «خير»، «شر» فإن أصل خير أخير، وأصل شر: أشر، على وزن أفعل، فنقلت حركة العين إلى الفاء وحذفت الهمزة، وأدغم في «شر» الراء الأولى في الثانية(٦).

---

(١) يوجد فراغ في الأصل يعادل سطرًا في هامش الورقة العلوي.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل ١٢٤ وأوضح المسالك ٢٨٦/٣ وشرح الأشموني ٤٩/٢ وقطر الندى ٢٨٠ وشرح التسهيل ٣/ ٥٢و شرح التصريح ١٠٠/٢ وشرح الكافية لابن مالك ١١٢٤ والرضي على الكافية ٢١٤/٢.

(٣) انظر: الرضي على الكافية ٢١٤/٢.

(٤) في الأصل: يقال، والصواب ما أثبته.

(٥) وشذ بناؤه من وصف لا فعل له، مثل «هو أقمن به»، أي أحق به، و«ألصُّ من شظاظ». انظر: أوضح المسالك ٢٨٦/٣ ـ ٢٨٧ وشرح الأشموني ٤٩/٢.

(٦) ويرى الأشموني أن علة حذف الهمزة كثرة الاستعمال، وقد يستعمل «خير» و«شر» على الأصل كقراءة بعضهم: ﴿مَنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلْأَشِرُ﴾، وكقول الشاعر:

بلال خير الناس وابن الأخير

وذكر أنه قد يعامل معاملتها في ذلك أحب، ومثله قول الشاعر:

وَحَبَّ شيء إلى الإنسان ما مَنَعَا

انظر: شرح الأشموني ٤٩/٢ وانظر أيضًا: شرح الكافية، لابن مالك ١١٢٤ وشرح التصريح ١٠٠/٢ـ١٠١ وشرح التسهيل ٥٢/٣ـ٥٣ وأوضح المسالك ٢٨٦/٣.

ذكر بناء أفعل التفضيل

وهو لا يُبْنَى[١] إلا من فعلٍ ثلاثي مجردٍ ليس بلون ولا عيب، أما امتناع بنائه من الثلاثي المزيد[٢] فيه أو الرباعي، فلِمَا فيه من الحذف يخرجه عن معناه.

وأما امتناعه من اللون والعيب فلأن منهما «**أفعل**» لا للتفضيل، فلو بُنِيَ منهما أفعل التفضيل حصل اللبس، فإنك لو قلت: زيدٌ الأسود، وأنت تريدُ به التفضيل كما تقول: «**زيد الأكرم**» لم يعلم أنك أردت بذلك أنه ذو سواد، أو أنك فضلته في السواد على غيره[٣]، وأجاز الكوفيون[٤] بناء أفعل من السواد والبياض خاصة، وأنشدوا على ذلك:

جَارِيَةٌ في دِرْعِهَا الفَضْفَاضِ
أبيضُ من أُخْتِ بني أَبَاضِ[٥]

وَرُدَّ بأنه شاذٌّ، وأما قوله تعالى: ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلْءَاخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴿٧٢﴾﴾[٦].

فاعلم أن العيوب التي يمتنع أن يُبْنَى منها أفعل التفضيل إنما هي العيوب الظاهرة خاصةً لا الباطنة، فقوله: «**أعمى**» هو من عمى القلب والبصيرة لا البصر، ألا ترى أنهم يقولون:

---

(١) انظر في تفضيل ذلك: شرح التصريح ١٠١/٢ وشرح ابن عقيل ١٢٤ وأوضح المسالك ٢٨٦/٣-٢٨٧ وابن يعيش ٢٩/٦ والرضي على الكافية ٢١٢/٢ والمفصل ٢٣٢.

(٢) في الرضي على الكافية ٢١٤/٢: «ونقل عن المبرد والأخفش جواز بناء أفعل التفضيل من جميع الثلاثي،المزيد فيه كـ«انفعل واستفعل» ونحوهما قياسًا، وليس بوجه لعدم السماع».

(٣) وشذ في بنائه من اللون قولهم: هو أسود من حلك الغراب وأبيض من اللبن. انظر: ابن عقيل ١٢٤.

(٤) انظر: الرضي على الكافية ٢١٣/٢ والإنصاف ١٢٤ وائتلاف النصرة ١٢٠ والمقتضب ١٨١/٤ واللمع ١٩٩.

(٥) من الرجز، وهو لرؤبة في ملحقات ديوانه ١٧٦ والخزانة ٢٣٠/٨ وبدون نسبة في مختار الصحاح (بيض) ٨٤-٨٥. وقال: «وقال المبرد ليس البيت الشاذ حجة على الأصل المجمع عليه»، والجمل ١٠٢ والإنصاف ١٢٤ وجاء بعده: «تُقطِّع الحديث بالإيماض»، وضرائر الشعر، للقزاز ٤٤ ولفظه:

أبيض من أخت بني إباض
جارية في رمضان الماضي
تقطع الحديث بالإيماض

وجاء ما بعده بدون نسبة في الرضي على الكافية ٢١٣/٢ والزهر ٢٣٢/١ التبيين ٢٩٣ وابن يعيش ٩٣/٦: ٤٤٧/٧.

(٦) سورة الإسراء ٧٢/١٧

«**زيد أجهل من عمرو**»؛ لكونه من العيوب الباطنة، وإنما جاز بناؤه من العيوب الباطنة؛ لكونها تقبل الزيادة والنقص، فأمكن بناؤه منها بخلاف العيوب الظاهرة، فإنها لا تقبل ذلك، قال الخليل: الألوان[١] والعيوب الظاهرة تجرى مجرى الخلقِ الثابتة كاليد والرجل، وكذلك الحِلَى[٢] نحو أَقْنَى[٣] الأنف وأَبْلَج[٤]، فلم تقبل الزيادة والنقصان، وأفعل التفضيل لا يبنى إلا مما يقبلها، قال ابن الحاجب[٥]: إن اللون والعيب إن لم يكن لهما أفعل لغير التفضيل جاز أن يبنى منهما أفعل التفضيل، وأما استعمال «**أحمق**» للتفضيل في قولهم: «**أحمق من رِجْلَةٍ**»[٦] مع وجود أحمق لغيره في قولهم: «**رجل أحمق**» فإنه ليس من العيوب الظاهرة، قال سيبويه: ما أحمقه بمعنى ما أجهله.

ذكر كيفية استعماله من الزائد على الثلاثي ومن الألوان والعيوب

إذا قُصِدَ بناءُ أفعل التفضيل من الزائد على الثلاثي أو من الألوان والعيوب الظاهرة[٧] تُوُصِّل إلى بنائه من فعلٍ ثلاثي يصح بناؤه منه كـ«**أشدّ**» «**وأسرع**» ونحوهما، ثم يؤتى بمصادر تلك الأفعال فَتُنْصَبُ على التمييزِ، فيقال: زيدٌ أشدُّ من عمرٍو استخراجًا وبياضًا وعميًا وانطلاقًا وأجودُ منه إدراكًا.

وقد شذ أفعل من الرباعي في نحو قولهم: «**هو أعطاهم للدرهم وأولاهم للمعروف**»[٨] و«**أنت أكرم لي من زيد**» و«**هذا أفقر من غيره**»، وفى الحديث: «**جوف الليل أجوب دعوة**»[٩]؛ أي: أشد إجابة.

---

(١) انظر: الكتاب ٩٨/٤ والإنصاف ١٢٤ والإيضاح في شرح المفصل ٦٥٣/١ وابن يعيش ٩١/٦

(٢) الحلى: جمع حلية، وهي من الرجل صفته وخلقته وصورته. اللسان (حلا) ١٩٦/١٤

(٣) أقنى الأنف: هو ارتفاع في أعلى الأنف بين القصبة والمارن من غير قبح، واحديداب في وسطه وسبوغ في طرفه. انظر: اللسان (قنا) ٦٣/٢٠ والمقصور والممدود، لابن ولاد ٨٧-٨٨

(٤) أبلج: يقال رجل أبلج وبَلْجٌ وبليج بالمعروف، وشيء بليج: مشرق مضيء. انظر: اللسان (بلج) ٣٧/٣

(٥) انظر: شرح الكافية، لابن مالك ١١٢٥/٢٢ والإيضاح، لابن الحاجب ٦٥٣/١-٦٥٤

(٦) الرجلة: البقلة الحمقاء، تنبت في طرق الناس. اللسان (رجل) ٢٧٤/١١

(٧) أوضح المسالك ٢٨٧/٣ وشرح ابن عقيل ١٢٥ وشرح الأشموني ٤٩/٢-٥٠ وابن يعيش ٩١/٦

(٨) انظر: أوضح المسالك ٢٨٧/٣ وشرح الأشموني ٤٩/٢ وشرح الكافية، لابن مالك ١١٢٤ وابن يعيش ٦/ ٩٢ وشرح التصريح ١٠١/٢.

(٩) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (جوب) ١٨٥/١. وذهب ابن كثير إلى أنه يحتمل أن يكون من «جاب» ومن «أجاب» ونقل عن الزمخشري أنه في التقدير من «جابت الدعوة» بوزن فعلت كطالت، أي صارت مستجابة، ويجوز أن يكون من جُبْتُ الأرض، إذا قطعتها بالسير.

ذكر استعماله للفاعل والمفعول

قياس أفعل التفضيل أن يبنى للفاعل[١] كما أن فعل التعجب لا يكون إلا للفاعل؛ لأن الفاعل هو المقصود بالنسبة إليه في المعنى والمفعول[٢] فضله، فوجب أن يبنى لما هو المقصود، وقد يجيء أفعل التفضيل للمفعول، كقولهم هو أعذر وأشغل وأشهر، أي يعذر كثيرا أو معذور كثيرا، وكذلك «**مشغول**» و«**مشهور**».

ذكر الأمور الثلاثة التي لا يستعمل أفعل إلا بأحدها

لا يستعمل أفعل التفضيل إلا مضافًا أو بمن أو بلام، كقولك: «**زيد أفضل القوم**» و«**زيدٌ أفضل من عمرٍو**»، وقد يُحْذَفُ إذا كان معلومًا كقولهم: «**اللَّه أكبر**»، أي من كل كبير[٣].

وأما استعماله باللام فنحو «**زيدٌ الأفضلُ**»، وإنما وجب ذلك؛ لأن الغرضَ بوضعِهِ الزيادةُ على المفضل عليه، وذلك لا يأتي إلا بأحد هذه الثلاثة، أما «**من**» والإضافة، فظاهر؛ لأن المفضل عليه مذكور معهما، وأما اللام فلأنها تفيد تعريف المعهود على الصفة التي هو عليها، وهي تلك الزيادة في المعهود إلا إذا كان المفضل عليه معلومًا؛ فإنه يجوز بدون الأمور الثلاثة؛ كقوله ـ تعالى ـ ﴿يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى﴾[٤]؛ أي: أخفى من السر؛ قيل: هو حديث النفس.

واعلم أنه لا يجوز اجتماع اثنين من هذه الثلاثة، فلا يُقَالُ: زيدٌ الأفضلُ من عمرٍو، وأما قول الأعشى[٥]:

وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنهُم حَصًى وَإِنَّمَا العِزَّةُ لِلكَاثِرِ[٦]

---

(١) انظر: ابن يعيش ٩٤/٦ وشرح التصريح ١٠١/٢. (٢) انظر: ابن يعيش ٩٤/٦.

(٣) وقد اختلف في «من»، فذهب المبرد ومن وافقه إلى أنها ابتدائية وهو مذهب سيبويه، إلا أنه أشار إلى أنها تفيد مع ذلك معنى التبعيض، وذهب ابن مالك إلى أنها تفيد المجاوزة، كأن القائل: زيدٌ أفضل من عمرٍو، قال: جاوز زيد عمرًا في الفضل. انظر: شرح الأشموني ٥٠/٢ وشرح الكافية، لابن مالك ١١٣٥.

(٤) سورة طه: (٧/٢٠).

(٥) هو أعشى ميمون بن قيس بن جندل من بكر بن وائل من ربيعة، وتوفي سنة (٦٢٩م). انظر: الأغاني ١٥/ ٥٢ وتاريخ آداب اللغة ١٠٩/١

(٦) من السريع، وجاء منسوبا هكذا في شرح شواهد المغني ٩٠٢ والخصائص ١٨٥/١ وابن يعيش ١٠٣/٦ والخزانة ١٧٣/١؛ ١٨٥؛ ٤٠٠/٣ التكملة ٩٧ والمفصل ٢٣٦ وأوضح المسالك ٢٩٥/٣ ومغني اللبيب ٢/ ١٤٠ وجاء بدون نسبة في شرح التسهيل ٥٨/٣ وصدره في الأشموني ٥٢/٢

فمؤول بأن المراد بقوله: «منهم» من بينهم[١].

إذا أضيف أفعل التفضيل فله معنيان:

الأول: وهو ما حُدَّ، باعتبار أن يقصد به الزيادة على ما أضيف إليه، فيشترط أن يكونَ المفضلُ داخلا في جملة من أضيف إليه، أعني أن يشترك المفضل والمفضل عليه فيما اشتق منه أفعل؛ ليتميز بالتفضيل، نحو «**زيد أفضل الناس**»، وقد توهم بعضهم امتناع ذلك[٢]؛ لأن زيدًا مفضل على مَنْ أضيف إليه أفضل، ومن جملة الناس زيد، فيلزم تفضيل زيد على نفسه، وليس بجيد؛ لأن لأفعل وجهتين:

الأولى: ثبوت أصل المعنى للمفضل والمفضل عليه[٣].

الجهة الثانية: ثبوت الزيادة في ذلك المعنى للمفضل، فزيد إنما ذكر في الناس للتشريك معهم في أصل الفضل المشترك فيه؛ لأنه مشارك للمفضل عليه في أصل الصفة، ولم يشاركه المفضل عليه في أصل الزيادة، فهو مفضلٌ عليهم باعتبار الزيادة على أصل الفضل.

والمعنى الثاني: أن يقصد به زيادة مطلقة، أي غير مقيدة بأصل مشترك فيه، بل هو زائد على من أضيف إليه مجموع تلك الصفة، أي هو منفردٌ بها[٤]، ويُضافُ للتوضيح لا للتفضيل؛ أي ليتضحَ أن الصفة مخصوصة به دون المضاف إليهم، كما يضاف ما لا تفضيل فيه، نحو «**حسنُ قريشٍ**».

وإذا أضيف أفعل التفضيل للمعنى الأول، وهو أن يُقْصَدَ به الزيادةُ على من أُضِيفَ إليه يمتنعُ: يوسف أحسن إخوته؛ لأن شرط هذه الإضافة أن يكون المفضل بعضًا من المفضل عليه، ويوسف ليس هو بعض إخوته[٥] فيمتنع كما امتنع زيد أفضل الحجارة؛ لأنه ليس

---

(١) أي لبيان الجنس، وذهب العيني إلى أن التقدير: بالأكثر بأكثر منهم، والمحذوف بدل من المذكور، أو أن «أل» زائدة، أو أن «من» بمعنى «في»، أي فيهم، و«حص» تميز. شرح الشواهد بهامش الأشموني ٥٣/٢

(٢) انظر: الرضي على الكافية ٢١٦/٢

(٣) يريد أن الصفة ـ وهي الفضل ـ مشتركة بين الاثنين.

(٤) يعني تفضيله على من سواه مطلقًا، لا على مَنْ أُضِيفَ إليه وحده. انظر شرح الكا ٢١٤/٢.

(٥) انظر تفصيل ذلك في: المسائل المشكلة ٥٨٧ وشرح التسهيل ٥٩/٣.

منها، بخلاف: «**الياقوت أفضل الحجارة**».

والتحقيق أن يقال إن «يوسف خرج حينئذٍ عن الحسن، بإضافة إخوته إلى ضميره؛ إذ القاعدة أن المعنى إذا قصد ثبوته للمضاف عند الإضافة خرج المضاف إليه عن ذلك المعنى بدليل قولهم: «**جاءني إخوةُ يوسفَ**»، فإن يوسف خرج عن المجيء الذي قصد ثبوته للإخوة، لكن يجوز: «**يوسفُ أحسن إخوته**» إذا أُضيف أفعل التفضيل بالمعنى الثاني، وهو أن يقصد بإضافته الزيادة من غير نظر إلى أصلٍ مشتركٍ كما ذكرنا، أعني أن يضاف للتوضيح لا للتفضيل فقولك: «**يوسف أحسن إخوته**»، معناه: حُسْنُ إخوتِهِ مثل حَسْنُ قريشٍ.

ومنه قولهم لـ«**نُصَيْب**»[(١)]: «**أنت أشعر أهل بلدتك**»، أي شاعرهم؛ لأن نُصَيْبًا كان حَبَشِيًّا ولم يعلم في الحبش شاعر سواه، ومنه قولهم: «**الناقِصُ**[(٢)] **والأَشَجُّ**[(٣)] **أَعْدَلا بني مروان**» أي عَادِلا بَنِي مَرْوَانَ[(٤)].

واعلم أنه يجوز في أفعل إذا أضيف بالمعنى الأول الإفراد والمطابقة، مثال الإفراد قولك: «**الزيدان والزيدون أفضل القوم**» بإفراد«**أفضل**» ومنه قوله تعالى: ﴿**وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ**﴾[(٥)]فأفرد «**أحرص**» مع أن المفعول الأول لتجدنهم جمع؛ لأن أفعل لما كان بعضًا من المضاف إليه أشبه لفظة «**بعض**»، و«**بعض**» لا يثنى ولا يجمع[(٦)]نحو قولك: «**الزيدون بعض القوم**»، وأما المطابقة فيجوز: «**زيد أفضل القوم**» و«**الزيدان أفضلا القوم**»

---

(١) هو مولى عبدالعزيز بن مروان، شاعر اشتهر بالغناء، وأخباره في الأغاني ١٢٩/١ وتاريخ آداب اللغة ٣٠٤/١.

(٢) الناقص: هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان، لقب بذلك لأنه نقص أرزاق الجند. شرح التصريح ١٠٥/٢

(٣) الأشجّ: هو عمر بن عبد العزيز لقب بذلك لأن بجبينه أثر شجة من دابة ضربته. شرح التصريح ١٠٥/٢.

(٤) انظر: أوضح المسالك ٢٩٧/٣ وابن عقيل ١٢٦ وشرح الكافية، لابن مالك ١١٤٣٤ وفي شرح التصريح ٢/ ١٠٥: أنه يحتمل أن يؤول بما لا تفضيل فيه، أي: عادلاهم، لأنهما لم يشاركهما أحد من بني مروان في العدل، ويحتمل أن يراد به زيادة مطلقة.

(٥) سورة البقرة ٩٦/٢.

(٦) في اللسان (بعض) ٣٨٧/٨؛ «بعض الشيء طائفة منه، والجمع أبعاض، قال ابن سيده: حكاه ابن جني، فلا أدري أهو تسمح، أم هو شيء رواه».

و«**الزيدون أفاضل القوم**»، ومنه قوله تعالى: ﴿أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾[١]، وكذلك «**هند**»؛ وإنما جازت المطابقة فيه؛ لأن الإضافة تشبه المعرَّف باللام من جهة اختصاص كل منهما بالأسماء، فحمل المضاف في المطابقة على المعرف باللام، والمعرف باللام يلزم فيه المطابقة، فجازت المطابقة والإفراد في المضاف لما ذكرنا، وأما المضاف بالمعنى الثاني والمعرف باللام فلابد فيهما من المطابقة؛ إنما وجبت المطابقة فيهما لتجرد أفعل[٢]عن شبه الفعل، بتجرده عن «**من**» المعدية له إلى المذكورة بعده، فلما خرج أفعل عن شبه الفعل باستغنائه عن تعدية «**من**» وجب فيه ما يجب في سائر الصفات من المطابقة لموصوفه[٣]، ومثال المطابقة في المعرف باللام «**زَيْدٌ الأفضلُ**» و«**الزيدان الأفضلانِ**» و«**الزيدون الأفضلونَ**» و«**هندٌ الفُضْلَى**» و«**الهندات الفضليات**» و«**الهندات الفُضَل**».

وأما إن أتى ما يضاف إليه أفعل التفضيل نكرة نحو «**زَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ**» فيطابق بين النكرة والمفضل، نحو قولك: «**زيد أفضلُ رجلٍ**»، و«**الزيدان أفضل رجلين**» و«**الزيدون أفضل رجال**» و«**هند**» كـ«**زيد**»، كأن جنس العدد المفضل عليه، وهو الرجل في مثالنا هذا قد قُسِّمَ رجلًا رجلًا ورجلين رجلين ورجالًا رجالًا، ثم فضل ذلك على مطابقة.

واختيار ابن الحاجب[٤]أن المفضل عليه في هذه الصور محذوف، وهو الجنس العام، ويكون التقدير في «**زيدٌ أفضلُ رجلٍ**»: زَيْدٌ أَفْضَلُ رجلٍ من جميعِ الرجالِ، وفي «**الزيدون أفضلُ رجالٍ**»: الزيدون أفضلُ رجالٍ من جميع الرجالِ، واختيار ابن مالك[٥]أن المفضل عليه مذكور، وهو النكرة المضاف أفعل إليها، والتقدير: زيد أفضل من كل رجلٍ قِيس فضلُه بفضلِهِ، فحذفت «**مِنْ**» و«**كُلّ**»، وأُضيف أفعلُ إلى ما كان مضافا إليه «**كل**».

واعلم أن إضافة أفعل التفضيل عند الأكثرين لا تفيد تعريفًا في نحو قولك: أفضلُ

---

(١) سورة الأنعام ١٢٣/٦.

(٢) كما أن الفعل لا يثنى ولا يجمع على الأرجح، وانظر: ابن عقيل ١٢٥ وشرح الأشموني ٥٣/٢ وأوضح المسالك ٢٤٩/٣ وقطر الندى ٢٨١.

(٣) انظر: شرح التصريح ١٠٤/٢-١٠٥ والرضي على الكافية ٢١٧/٢.

(٤) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٦٥٦/١-٦٥٧.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٦٢/٣ والأشموني ٥٦/٢.

القوم، وهو اختيار أبي علي الفارسي[١]، بل هي إضافة لفظية في تقدير الانفصال.

وقال بعضهم: إنها تفيد التعريف كسائر المضافات إلى المعارف، وهو اختيار البصريين فيكون إضافة معنوية، وقال بعضهم: ما أضيف والتقدير فيه معنى اللام فهو معرفة، وما أضيف والتقدير فيه معنى: «مِنْ» فهو نكرة، وهو مذهب الكوفيين[٢].

والحق أنه إن أضيف إلى معموله نحو «**ما رأيتُ رجلًا أَحْسَنَ الكحلُ في عينه من عَيْنِ زيد**»[٣]، فهو إضافة لفظية لا تفيد التعريف، وإن لم يضف إلى معموله نحو «**زيدٌ أفضلُ القومِ**» فهي إضافة معنوية تفيد التعريف؛ لأنه من باب إضافة الصفة إلى غير معمولها نحو «مُصَارِع مُضَر».

ذكر أفعل المستعمل بـ«مِنْ»

المستعمل بـ«مِنْ» مفرد مذكر لا غير، نحو «**الزيدانِ والزيدونَ والهنداتُ أفضلُ مِنْ عَمْرٍو**»؛ لأنه أشبه فعل التعجب لفظًا ومعنًى؛ ولذلك لا يصاغ إلا ما يصاغ منه فعل التعجب، والفعل لا يثنَّى ولا يجمَعُ، فكذلك ما أشبهه، ويلزمه التنكير أيضًا فلا يقبل التعريف كما لا يقبله الفعل، وأما كونه مذكرًا فلشبه الفعل أيضا.

ذكر عمل أفعل التفضيل

اعلم أن اسم التفضيل لما كان أضعفَ شبها باسم الفاعل من الصفة المشبهة من قبيل أن الصفة المشبهة جرت مجراه في التذكير والتأنيث والتثنية والجمع، ولم يجر اسم التفضيل إذا صحبته «مِنْ»، وهو أقوى أحواله هذا المجرى انحطت رتبة اسم التفضيل عن رتبة الصفة المشبهة، كانحطاطها عن رتبة اسم الفاعل؛ لأنه يجوز في اسم الفاعل أن يتقدم معموله عليه كقوله: «**زيدٌ عمرًا ضاربٌ**»، بنصب «**عمرو**»، ولم يجز في الصفة المشبهة أن يتقدم معمولها عليها، فلو قلت: «**زيدٌ الوجهَ حسنٌ**» لم يجز، فلما انحطت رتبة اسم التفضيل

(١) انظر: المقتضب ٨٨٤/٢.

(٢) انظر في تفصيل ذلك: شرح التسهيل ٥٨/٣-٦١ والإيضاح في شرح المفصل ٦٥٥/١-٦٥٧ وابن يعيش ٩٢/٦.

(٣) انظر: شرح الأشموني ٥٨/٢ وأوضح المسالك ٢٩٨/٣ وقطر الندى ٢٨٣ وشرح الكافية، لابن مالك ١١٣٣ وشرح التصريح ١٠٦/٢ وشرح التسهيل ٦٥/٣ وكان لفظ ذلك في هذه المراجع: ما رأيت رجلًا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، وقد أشار المصنف إلى ذلك فيما بعد.

عن الصفة المشبهة لم يستوف عملها، فلم ترفع الظاهر[١] إلا بشروط ستذكر، ولكنَّ نَصْبَ النكرة على التمييز، وارتفع به المضمر، فمثال انتصاب النكرة عنه: «**زيدٌ أفضلُ منك أبًا**»، ومثال ارتفاع المضمر به «**زيد أفضل منك**»، فـ«**زيدٌ**» مبتدأ، و«**أفضل منك**» خبره، وفي «**أفضل**» ضمير فاعل عائد على «**زيد**».

وأما الظاهر بغير الشروط التي ستذكر فلا يرتفع به، فلا يجوز «**زيد أفضل منك أبوه**» كما جاز في الصفة المشبهة «**زيدٌ حسنٌ وجههُ**»؛ لأن «**أفضل**» في«**أفضل منك أبوه**» ليس معنى الفعل كالصفة المشبهة، والقاعدة في عمل الصفات أنها لا تعمل إلا إذا كانت بمعنى الفعل، فـ«**أبوه**» حينئذٍ في المثال المذكور، لا يجوز رفعه على الفاعلية بدون الشروط التي ستذكر، فقد ظهر أنَّ اسم التفضيل إنما يرفع المضمر وينصب النكرة من غير شرطٍ، ولكن يرفع الظاهر بشروط، وهو أن يكون أفعل التفضيل صفة لشيء لفظًا، وهو في المعنى لمتعلقِ ذلك الشيء، بشرط أن يكون ذلك المتعلَّق مفضَّلًا على نفسه باعتبار ذلك الشيء الذي هو الموصوف مفضلا باعتبار غيره في حالٍ يكون الأفعل منفيًا نحو «**ما رأيت رجلًا أَحسَنَ في عَيْنِهِ الكُحْلُ منه في عينِ زيدٍ**». فإن أفعل التفضيل في المذكور «**أحسن**» وقد وقع منفيًا[٢]، وهو صفة لشيء لفظًا الذي هو الرجل، وهو في المعنى لمتعلق المذكور مفضل على نفسه باعتبار الأول الذي هو الموصوف، أعني الرجل مفضل أيضا باعتبار غيره الذي هو عين زيد، وإنما رفع الظاهر بالشروط؛ لإمكان تقدير أفعل بمعنى الفعل الذي هو «**حَسُنَ**» فيصير التقدير: ما رأيتُ رجلًا حَسُنَ في عينه الكحلُ حسنَهُ في عين زيد، بخلاف ما إذا فُقِدَ أحدُ الشروط المذكورة، فإن تقدير فعل بمعناه حينئذٍ يمتنع، وإنما تعين رفع «**الكحل**» بأفعل لا بالابتداء؛ لأنه لو رُفِعَ الكحل على الابتداء؛ لوجب أن يكون أحسن مخبرًا مقدَّمًا عليه، وهو غير جائز للفصل بين

---

(١) وقد يرفع أفعل التفضيل الضمير المنفصل، والاسم الظاهر في لغة قليلة، كـ«مررت برجل أفضل منه أبوه أو أنت». انظر: أوضح المسالك ٢٩٧/٣ وابن يعيش ١٠٦/٦ وشرح التسهيل ٦٨.٦٥/٣ وتسهيل الفوائد ١٣٥.

(٢) وكذلك لو كان مكان النفي استفهام، وذلك مثل قولنا: «هل رأيت رجلًا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد»، أو نهي، نحو قولنا: «لا يكن أحد أحب إليه الخير منك إليك». انظر: شرح قطر الندى ٢٨٣.

«أحسن» وبين معموله الذي هو منه بأجنبيّ، وهو الكحل الذي هو المبتدأ، وإذا تعذر رفع الكحل على الابتداء تعين رفعه على أنه فاعل «أحسن».

ولك في هذه المسألة أن تنكّر فاعل أفعل، فتنكر الكحل، ولك فيها عبارة أخرى أخصر من الأولى، فتحذف الضمير من «منه» مع حذف «في» فيبقى «ما رأيت رجلا أَحْسَنَ في عينه الكحلُ من عين زيد»، ولك فيها عبارة أخرى، وهي أن تقدّم ذكر العين على اسم التفضيل من غير ذكر «مِنْ» معها، كقولك: «ما رأيت كعين زيدٍ أَحْسَنَ فيها الكحلُ».

واعلم أنه لا يستعمل «فُعْلَى» تأنيث أفعل التفضيل إلا مضافة أو معرفة باللام، ومن ثَمَّ خُطِّئَ أبو[1] نواس في قوله:

كَأَنَّ صُغْرَى وكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ[2]

وأما استعمالهم «دُنْيَا» و«جُلَّى» ونحوهما بدون ذلك فمؤول، أما «دنيا» وهي تأنيث الأدنى، فإنها غلبت عليها الاسمية بعد أن كانت صفة، وصارت اسما لهذه الحياة الأولى وأما «جُلَّى» فكانت صفة تأنيث «الأجلّ»، ثم غلبت عليها الاسمية، فجردت عن الألف واللام وصارت اسمًا للحرب، قال الشاعر:

وإنْ دَعَوْتِ إلى جُلَّى مَكْرُمَةٍ يَوْمًا سَرَاةَ كِرَامِ النَّاسِ فادْعِينَا[3]

---

(١) هو الحسن بن هانئ بن عبدالأول بن صباح الحكمي بالولاء، شاعر العراق في عصره، ولد في الأهواز، ونشأ بالبصرة، ولد سنه (١٢٦هـ) وتوفي سنه (١٩٨هـ). تاريخ بغداد ٤٣٦/٧ والأعلام ٢٤٠/٢.

(٢) من البسيط، وجاء منسوبًا هكذا في درة الغواص ٢٧ شرح درة الغواص للخفاجي ٧٤ والتوطئة ٣٤٠ وأمالي المرتضى ٣٩/٤ ومغني اللبيب ٤٥/٢ والجامع الصغير ١٦٥ والديوان ٣٤ والمفصل ٢٣٦ وشرح التسهيل ٣/ ٦١ والأشموني ٥٣/٢؛ ٥٦ وجاء بدون نسبه في الرضي ٢١٥/٢. واستشهد به النحاة على أنه لحن؛ لأن اسم التفضيل إذا كان مجردًا من «أل» والإضافة يجب أن يكون مفردا مذكرًا دائمًا، فتأنيثه لحن، واعتذر عنه بأن أفعل العادي إذا تجرد عن معنى التفضيل جاز جمعه، فإذا جاز جمعه جاز تأنيثه.

(٣) من البسيط، ونسب في درة الغواص ٢٦ لبشامة بن حزن النهشلي، والحماسة بشرح المرزوقي ١٠١ وقال: قال بعض بني قيس بن ثعلبة: ويقال إنها لبشامة، وكذلك في شرح درة الغواص، للخفاجي ٧٤ وينسب له وللمرقش ولأوس بن علفاء ولبشامة في الخزانة ٣٠١/٨ وابن يعيش ١٠١/٦ والمفضليات ٤٣١ وبدون نسبة في الرضي ٢١٩/٢ وشرح التسهيل ٦٤/٣؛ ٢٣١ والمفصل ٢٣٥.

ذكر اسم الزمان والمكان

والمرادُ[١] باسمِ الزمانِ والمكانِ الاسم المشتقُّ لزمان الفعل أو مكانه، والغرض من الإتيان بذلك ضربٌ من الإيجاز والاختصار؛ فإنه لولاهما للزم الإتيان بلفظ الفعل ولفظ الزمان والمكان، نحو هذا الزمان أو هذا المكان الذي قتل فيه زيد، والمكان الذي قيل: فيه زيد، فاشْتُقَّ اسم الزمان أو المكان على مثال المضارع، وأوقعوا ميما موقع حرف المضارعة[٢]، فقالوا: هذا مَقْتَلُ زيدٍ، وكيفية بنائه على مثال المضارع أن ينظر إلى حركة عين الفعل المضارع، فإن كانت مضمومة أو مفتوحة فُتِحَتْ عينُ «مَفْعَل»، وإن كانت مكسورة كُسِرَتْ، مثاله ما عين مضارعه مضمومة: مَصْدَر ومَقْتَل ومَدْخَل ومَقْعَد ومقام، ونحو ذلك، و«مقام» أصله «مَقْوَمَ» على وزن مَفْعَل فَقُلِبَتْ واوه ألفًا؛ لأنه لما وقع حرف العلة منه في الموضع الذي أُعِلَّ من الفعل، كما أُعِلَّ في فعله[٣]، مثاله مما عين مضارعه مفتوحة: مشرَب وملبَس ومذهَب، واستثني أحد عشر اسمًا[٤] ما عين فعله المضارع مضمومة جاء «مَفْعَل» منها مكسور العين، وكان قياسه الفتح[٥] وهي: «المنسِك» و«والمجزِر» وهو الموضع الذي ينحر فيه الجزور، يقال: جزر الجزور يجزرُها بالضمِّ، «والمنبِت» وهو موضع النبات، وهو من ينبُت بالضمِّ و«المَطْلِع» موضع الطلوع، و«المشرِق»، و«المفرِق» اسم للموضع الذي يُفْرَقُ فيه الشعر من وسط الرأس، وهو من يفرُق بالضم ،و«المسقِط» موضع السقوط ومنه «مَسْقِط الرأس» موضع الولادة، و«المسكِن» موضع السُّكْنَى، و«المرفِق» موضع الرفق، ومنه مَرْفِق اليد، وهو موضع الاتصال بالعضد، و«المسجِد» وهو البيت، فأما المصدر ومكان السجود فهو «مسجد» بالفتح، وروى عن بعض العرب «مَسْكَن» و«مَطْلَع» بالفتح[٦].

---

(١) انظر: المقدمة الجزولية ٣٠٦ والجاربردي ٧٠/١.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر ١٢٥/٢.

(٣) وذلك لأن أصل يقوم: يقوُم، فنقلت ضمة الواو إلى العين وسكنت.

(٤) انظر: الصحاح (سجد) ٤٨١/١.

(٥) انظر: الأشباه والنظائر ١٢٥/٢.

(٦) اللسان (سكن) ٧٣/١٧ (وطلع) ١٠٥/١١.

وينبغي أن يزاد «المَنْخِر» وهو موضع النخير من نَخَرَ يَنْخُر[١]، فتكون الأسماء الشاذة اثني عشر، وقال في الصحاح[٢]: والفتح كله جائز وإن لم يسمع به، وكان القياس يقتضي أن يجيء المفعل من مضموم العين بضم العين؛ ليكون على مثال مضارعه، ولكن عدلوا عنه إلى مفتوح العين؛ لأنه ليس في كلامهم «مَفْعُل» بالضم إلا أن يلحقه هاء التأنيث كـ«المَقْبُرة» كما سيأتي.

وأما «مَفعِل» - بكسر العين - من الذي عين مضارعه «يَجْلِس» وكذلك «المَجلِس» و«المَصْيِف»[٣] و«مضرِب[٤] الناقة» و«مَنْتِجها»، فالفعل منه مكسور العين إن كان للموضع أو للزمان، وأما إن كان مفتوح العين؛ للفرق بين المصدر والاسم تقول: نزل مَنْزَلًا، بفتح الزاي، أي نزل نُزُلًا، وهذا مَنْزِله، بكسر العين؛ لأن المفتوح العين ومضمومها يأتي المفعَل منهما بفتح العين ومضمومها سواء كان اسمًا أو مصدرًا.

ذكر مَفْعِل من معتلِّ الفاء

هو يأتي مكسور العين أبدًا، سواء كان عين فعله المضارع مكسورة أو مفتوحة.

أما الذي عين مضارعه مكسورة فنحو «موعِد» من «يعد»، و«مورد» من «يرد»، وكان الأصل: يَوْعِدُ ويورِدُ، فسقطت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، وقد جرى اسم الزمان والمكان، أعني المَفْعِل في ذلك على القياس.

والذي عين مضارعه مفتوحة فنحو «الموجِل»[٥] و«الموجِل يَوْجَل»[٦] و«الموضِع»، فتقول: «وحل يَوْحَل» بالفتح: «هذا مَوْحِلُه» وكذلك «وجل، يَوْجل هذا موجِله» أما «وضع يضع» فكان أصله «يوضِع» بالكسر، فحذفت الواو لوقعها بين ياء كسرة، ثم فتح

(١) نخر ينخر بأنفه: مد الصوت والنفس في خياشيمه، والمنجر والمنخر الأنف. اللسان (نخر) ٥/١٩٨ طبعة بيروت.
(٢) انظر: الصحاح (سجد) ١/٤٨١.
(٣) المصيف: موضع ومكان الاصطياف. انظر: اللسان (صيف) ١١/١٠٤.
(٤) في اللسان (ضرب) ٢/٣٤: «أنت الناقة على مضربها، وبالكسر أي على زمن ضرابها، والوقت الذي ضربها الفحل فيه».
(٥) المَوْجِل: المكان الذي فيه الوحل، وهو الطين الرقيق ترتطم فيه الناس والدواب. انظر: اللسان (وحل) ١٤/٢٤٩.
(٦) الموجل: موضع الوجل، وهو الخوف والفزع. انظر: اللسان (وجل) ١٤/١٤٨.

«يَضَعُ» بعد حذف الواو، فقيل: هذا موضِعُه بالكسر، ومن العرب من يقول: مَوْحَل ومَوْجَل، بالفتح فيجيء به على القياس، وسمع الفراء «موضَع» بالفتح[١].

ذكر مَفْعَل من معتل اللام

وهو يأتي مفتوح العين أبدًا، وتقلب الواو والياء فيه ألفًا، سواءٌ كانت انكسرت عين فعله المضارع أو انضمت نحو: المرمَى والمأتى والمثوى والمأوى والمدعَى والمغزَى من: يرمي ويأتي ويثوي ويأوي ويدعو ويغزو.

فصـــل

وقد تدخل في بعض أسماء المكان تاء التأنيث نحو «المَزَلَّة» وهو موضع الزَّلل، و«المَظَنَّة» وهو الموضع الذي يظن كون الشيء فيه، و«المَقْبَرة» و«المَشْرَقَة»[٢]، بفتح عين مَفْعَلَة في ذلك كله، ودخول الهاء في ذلك للمبالغة، وأما ما جاء على «مَفْعُلَة» - بضم العين - كـ«المقبُرة» و«المشرُقة»[٣] فليست أسماء لمكان الفعل، وإنما هي أسماء للموضع، فإن «مَقْبَرَة» - بالفتح - اسم مكان الفعل، و«مَقْبُرَة» - بالضم - اسمٌ للبقعة التي من شأنها أن يُقْبَر فيها، وكذلك في جميع ما يأتي مضمومًا من هذا الباب وإنما جاء مضمومًا ليعلم أنه لم يذهب به مذهب الفعل فجاءت صيغة مضمومة على خلاف هذا الباب؛ ليدل خروج الصيغة على خروجها عنه.

ذكر اسم الزمان والمكان من الزائد على الثلاثي

أما مَفْعَل إذا بُنِيَ مِنَ الثلاثي المزيد فيه والرباعي فعلى صيغة اسم المفعول[٤]، ولا يختلف كـ«المُدْخَل» و«المُخْرَج» بضم الميم من: أدْخلَ يُدْخِلُ، وأخْرجَ يُخْرِجُ، ويأتي منه المفعول والمصدر[٥] واسم الزمان والمكان بلفظ واحد لا يختلف؛ لأن مضارع ما جاوز

---

(١) انظر: اللسان (وضع) ٢٧٦/١٠ والصحاح (سجد) ٤٨٤/٢

(٢) المشرقة: موضع الشروق للشمس. اللسان (شرق) ٣٩/١٢

(٣) انظر: الأشباه والنظائر ١٢٥/٢ والمفصل ٢٣٨ وابن يعيش ١٠٨/٦

(٤) انظر: الأشباه والنظائر ١٢٥/٢.

(٥) يريد اسم المفعول واسم المصدر.

الثلاثة لا يختلف بخلاف مضارع الثلاثي، ولذلك اختلف فيه المُفْعَل فـ«مُدْخَل» بالضم اسم مفعول «أُدْخِل» واسم مصدره، إذا كان بمعنى الإدخال، واسم مكان الفعل أو زمانه.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾[١]، وجاء ذلك كله على زنة «يُخْرَجُ» مضارع ما لم يسمَّ فاعلَهُ؛ ليكون على لفظ المفعول؛ لأنه مفعول فيه كما أن مفعول ما لم يسم فاعله مفعول به.

ومنه «المُضْطَرَب» موضع الاضطراب، وهو الحركة، ويجوز أن يكون مصدرا، وكذلك المُنْقَلَب.

ذكر ما جاء فيه مَفْعَلة

إذا كثر الشيء في المكان قيل فيه: مَفْعَلَة - بفتح ميم مَفْعَلَة وعينها - فيقال: أرض مَسْبَعَة ومَأْسَدَة[٢] ومَذْأَبة[٣] ومَحْيَاة للكثيرة السباع والذئاب والحيات، و«مَفْعَاة» لكثيرة الأفاعي، و«مَقْثاة» لكثيرة القِثَّاء، و«مَبْطَخَة» لكثيرة البطيخ، وجاء «مبطُخة» بضم الطاء[٤].

واعلم أن هذا الضرب من الأسماء الذي لزمته التاء ليس اسما لمكانِ الفعل، بَلْ هو صفةٌ للأرض التي فيها ذَلِك، والأرض مؤنثةٌ[٥] فكانت صفتُها كذلك، ولم يأتوا بمثلِ ذلك فيما جاوزَ الثّلاثةَ نحو «الثَّعْلَبِ» و«الضَّفْدَع»؛ استغالًا له؛ لأنّهم يستغنون عن قولهم: «مَثْعَلَبَة» مثلا بأن يقولوا: كثرة الثعالب.

---

(١) سورة الإسراء ١٧. ٨٠.

(٢) أرض مأسدة: كثيرة الأسود، والمأسدة له موضعان يقال لموضع الأسد مأسدة، ويقال لجمع الأسد مأسدة، كما يقال مشيخة لجمع الشيخ، ومسيفة لسيوف، ومَجَنَّة للجنّ، ومضبة للضباب. اللسان (أسد) ٣٨/٤.

(٣) مذأبة: أي أرض كثيرة الذئاب، وقال أبو علي في التذكرة: وناس من قيس يقولون: مذية، فلا يهمزون، وتعليل ذلك أنه خفف «الذئب» تخفيفًا بدليًا صحيحًا، فجاءت الهمزة، فلزم ذلك عنده في تصريف الكلمة. اللسان (ذأب) ٣٦٣/١.

(٤) انظر: اللسان (بطخ) ٤٨٦/٣.

(٥) البلغة، لابن الأنباري ٦٤ وانظر: ابن يعيش ١١٠/٦.

ذكر اسم الآلة

والمراد[١] بها ما يعالَجُ به ويُنْقَلُ، والأولى أن يقال: هي اسم مشتق من فعل لما يستعان به في ذلك الفعل، ويجيء على مِفْعَل ومِفْعَلَة ومِفْعَال بكسر الميم، كـ«المِقَص» و«المِحْلَب» و«المِكْسحة»[٢] و«المِصْفاة» و«المِقْراض» و«المِفْتاح»، كأنهم أرادوا الفرق بين اسم الآلة وبين ما يكون مصدرًا ومكانا، فـ«المِقَصّ» بكسر الميم، ما يُقَصُّ به، والمَقَص ما يكون مصدرًا ومكانًا، فـ«المقص» بالفتح المصدر والمكان.

ومن ذلك «مِنْجَل الحصاد»، و«مِسَلّة» للإبرة العظيمة، و«مِطْرَقَة» و«مِخَدَّة» و«مِصْبَاح»، وقيلَ إن مِفْعَل مقصور عن مِفْعَال، والمراد بذلك أن كل ما جاز فيه مِفْعَل جاز فيه مِفْعَال أيضًا، نحو «مِقْرَض ومِقْراض»، و«مِضْرب ومِضْراب»، و«مِفْتَح ومِفْتاح» وزيدتِ الألفُ للمبالغة، قال الشاعر:

إذا الفتى لم يَرْكَبِ الأهوالَا فَانَعَ له المِرْآة والمِكْحَالَا
واسعَ لَه وعُدَّهُ عِيَالا[٣]

وليس كل ماجاز فيه مِفْعَال جاز فيه مِفْعَل.

وقد جاء بعض أسماء الآلة مضموم الميم والعين نحو : المُسْعُط[٤] والمُنْخُل والمُدُقّ[٥] والمُدْهُن[٦] والمُكْحُلَة، ومن ذلك أيضًا: مُحْرُضَة[٧]، ومما جاء بالضم أيضا:

---

(١) انظر: الجاربردي ٣٧/١ والمفصل ٢٣٩.

(٢) المكسحة: المكنسة. اللسان (كسح) ٤٠٦/٣

(٣) ثلاثة أبيات من الرجز، لم أصل إلى ناظمها، وهي في اللسان (كحل) ١٠٣/١٤ روايتها:

إذا الفتى لم يركب الأهوالا
وحالف الأعمام والأخوالا
فأعطه المرآة والمكحالا
وانع له وعده عيالا

(٤) والمسعُط: الإناء يجعل فيه السُّعُوط، ويصب منه في الأنف. اللسان (سعط) ١٨٦/٩.

(٥) المدق: هو ما يدق به الشيء. انظر: اللسان (دق) ٣٨٩/١١.

(٦) المدهن: قارورة الدهن، وجمعها مَدَاهِن. انظر: اللسان (دهن) ١٧/١٧.

(٧) المحرضة: إناء الحُرُض، الأُشنان وهو شجر ينبت في الأرض الرملية، يستعمل هو أو رماده في غسيل الثياب والأيدي. انظر: اللسان (حرض) ٨٠٣/٨.

المُلاءة، وجاء بالفتح: المَنارة والمَنْقَل، وهو الخفُّ، وفى الحديث نهي رسول الله ﷺ النساء عن الخروج إلا عجوزًا في مَنْقَليها[١] أي في خفيها.

وجميع ما جاء من ذلك مضمومًا لم يُذْهَبْ به مذهب الفعل، ولكنها جعلت أسماء لهذه الأوعية، فإنها شذت عن مقتضى القياس[٢]؛ لكونهم لم يراعوا فيها معنى الفعل والاشتقاق[٣].

ومما لم يذهب به مذهب الفعل اسم الآلة الذي ليس أولُهُ ميم، وهو زائد على ثلاثة أحرف وثالثهُ ألف، فإنّه جاء بكسر أوله نحو: العِلاقة والجِراب والوِسادة والعمامة، ونحو ذلك، وشذ من ذلك بالفتح «القَباء». ولا يعمل شيء من هذه الأسماء؛ لأنه موضوع لآلة مشتقة من الفعل المشتق منه من غير قيد، فلو عمل تَقَيَّدَ وخَرَجَ عن موضوعِهِ.

ومِمّا ألحقناه بقسم الاسم المصغر والمنسوب:

ذكر المصغَّرُ

ويسميه[٤] البصريون المحقَّر، والتصغير من خواص الأسماء[٥]، وهو اسمٌ مزيدٌ فيه ياء ليدلَّ على تقليل[٦] مسماه، فالاسم المتمكن إذا صُغِّرَ ضُمَّ صدرُهُ وفتح ثانيه، وألحق ياء ساكنة ثالثة.

---

(١) انظر: معجم الطبراني الكبير ٢٣٩/٩ - ٢٩٤.

(٢) انظر: الجاربردي ٧٣/١ والمفصل ٢٤٠.

(٣) في المزهر ٦٩/٢: قال ثعلب في فصيحه وابن السكيت في الاصطلاح: كل اسم في أو له ميم زائدة على مفعل أو مفعلة بما ينقل أو بعمل فهو مكسور الأول نحو: مِطْرقة ومِرْوحة ومِرْآة ومِنْزَر ومِحْلب... إلا أحرفًا جئن نوادر بالضم في الميم والعين وهن مُدْهُن ومُنْخُل ومُشْعُط ومُدق ومُكْحُلة ومُنْصُل، وهو السيف، ونظم ابن مالك الآلات التي جاءت مضمومة فقال:

مكحلة مع مدهن ومحرضة ... مع منخل منصل منقر مدق

وانظر: اللسان (دقق) ٣٨٩/١.

(٤) وهو في اللغة التقليل، ويلحق النحاة بالمشتقات؛ لأنه وصف وصوف في المعنى، وذلك لأن قولنا: رُجَيْل، معناه: رجل صغير. انظر: حاشية الصبان ١٥٦/٤ والسالك ٢٠٥/١.

(٥) وشذ تصغير الفعل في قول الشاعر «ياما أميلح غزلانًا شَدَن لنا» انظر: التبصرة والتذكرة ٢٧٢ وشرح الأشموني ٤٦٣/٢ وحاشية الصبان ١٥٦/٤.

(٦) غرض التصغير تقليل ذات الشيء أو كميته، نحو كليب ودريهمات، أو تحقير شأنه نحو: رجيل، أو تقريب زمانه أو مكانه نحو: قبيل، أو التسليح نحو: بنية. انظر: شرح الجمل، لابن عصفور ٢٨٩/٢ وشذا العرف ١١٢ وراجع تفصيل ذلك في: شرح الأشموني ٤٦٣/٢-٤٦٤ وشرح الكافية، لابن مالك ١٨٩٢ وابن يعيش ١١٣/٥ وشرح التصريح ٣١٧/٢ والجاربردي ٧٤/١.

وله أمثلة ثلاثة: فُعَيْل كـ«فُلَيْس» وفُعَيْعِل كـ«دُرَيْهِم»، وفُعَيْعِيل كـ«دُنَيْنِير»[١] وأما ما خالف ذلك فثلاثة أشياء: تصغير أفعال كـ«أُجَيْمَال» وتصغير ما في آخره ألف التأنيث كـ«حُبَيْلَى»، وتصغير ما فيه ألف ونون مضارعتان لألفي التأنيث كـ«سُكَيْرَان».

ولا يُصَغَّر إلا الثلاثي والرباعي، أما الخماسي فتصغيره مستَكرَهٌ كتكسيره؛ لسقوطِ خامسِهِ، فإن صُغِّر قيل في فِرَزْدَقٍ فُرَيْزِد، وفي سَفَرْجَل سُفَيْرِج[٢]، بحذف الخامس؛ لكونه نشأ منه الفعل، ومنهم من يقول: فُرَيْزِق[٣].

فصل

وكل اسم على حرفين فإنّ التصغيرَ يردُّه إلى أصلِهِ حتى يصير إلى مثال فُعَيْل، والذي هو كذلك على ثلاثةِ أضرب: ما حُذِفَ فاؤه أو عينُهُ، أو لامُهُ، فالذي حُذِفَتْ فاؤه نحو «عِدَةٍ»، فتقول في تصغيرها: وُعَيْدَة، فَتُرَدُّ الواو المحذوفةُ التي هي فاء الكلمة، أما ما حُذِفَتْ عينُهُ فمثل «مُذْ»، فإذا سَمَّيْتَ به وصغَّرْتَه قلت: مُنَيْذ، فَتُرَدّ النونُ المحذوفَةُ؛ لأن الأصل «مُنْذُ»[٤].

وأما ما حُذِفَت لامُهُ فنحو «دَم» و«فَم»، فتقول: دُمَيّ، بردّ الذاهب منه، وهو الياء، وتقول في فم: فُوَيْه، بردِّ لامِهِ المحذوفة التي هي الهاء؛ لأن أصله «فوه»، وتقول في «حِرٍ»[٥] حُرَيْح؛ لأن أصله: حِرْح، فتُرَدُّ لامُهُ المحذوفة[٦]. وأما الاسم الذي حذف منه، وبقي بعد الحذف على أكثر من حرفين فإن التصغير يرده إلى أصله؛ لأن الرد تم إنما وجب

---

(١) في المقتضب ٢٣٦/٢: «زعم المازني عن الأصمعي أنه قال: قال الخليل بن أحمد: وضعت التصغير على ثلاثة أبنية: على فلس ودرهم ودينار». وانظر: ابن يعيش ١١٦/٥ وشرح الجمل، لابن عصفور ٢٩٦/٢.

(٢) ويجوز فيه كذلك سفيريج. انظر: شرح الجمال، لابن عصفور ٣٠٢/٢ وشرح الأشموني ٤٦٥/٢ وشرح التصريح ٣١٩/٢ وحاشية الصبان ١٥٨/٤.

(٣) انظر: أوضح المسالك ٣٢٦/٤ وشرح التصريح ٣١٨/٢ وحاشية الصبان ١٥٨/٤ والمفصل ٢٠٢ وابن يعيش ١١٧/٥.

(٤) وزعم قوم أن بناء «منذ» في الأصل: مِنْ إذ. انظر في تفصيل ذلك: اللسان (منذ) ٤٦/٥ وراجع في تصغيره: ابن يعيش ١١٨/٥.

(٥) حَرٍ: مخفف، أصله: جرْح، فحذف آخره على حد الحذف في شفه. اللسان (حرح) ٢٥٧/٣.

(٦) انظر: ابن يعيش ١١٨/٥.

ليحصل مثال التصغير، فإذا حصل من غير رد فلا حاجة إلى الرد، فعلى هذا تقول في تصغير «مَيْت» و «هَيْن»: مُيَيْت و هُيَيْن بالتخفيف.

فصل

وإذا صغرت نحو «ابن» و«اسم» رددته إلى أصله وصغرته فقلت: بني وسمي[1]، برد اللام الذاهبة؛ لأن أصل «ابن»: بنو، كـ «حمل»، ثم قلبت الواو ياءً وأدغمت فيها ياء الصغير؛ لأن الواو والياء إذا اجتمعتا وسبقت إحداهما السكون قلبت الواو ياء، وأدغمت الواو في الياء، فبقي «بني».

وأما «اسم» فأصله «سمو» مثل «جزع»، فإذا صغر عادت الواو وقلبت ياءً وأدغمت، كما قيل في «ابن». وإذا صغر أخت وبنت وهنت، قيل أخية وبنية وهنية، برد اللامات المحذوفة لأن أصلهن: أخوة وبنوة وهنوت[2]، على وزن «صدقة»، ثم حذفوا هاءات التأنيث[3] من أخوة وبنوت وهنوت، وأبدلوا من الواوات تاءات لغير التأنيث، فإن التاء في: أخت وبنت وهنت، بدل من الواو وليست للتأنيث؛ لأن تاء التأنيث لا يكون ما قبلها ساكنًا بل مفتوحًا، إلا أن يكون ما قبلها ألفا نحو: «قطاة»، فلما رد إلى : أخت وبنت وهنت الواو الأصلية صار «أُخَيْوَة»، فاجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون وقلبت الواو ياء، وأدغمت فيها ياء التصغير، ثم ردت هاء التأنيث الأصلية التي كانت في **«أخوة»** و**«بنوة»** و**«هنوة»**؛ لذهاب التاء التي كانت في **«أُخْت»** و**«بِنْت»** و**«هَنْت»**؛ لأنها كانت

(١) تحذف همزة الوصل لتحرك الأول. انظر: شرح الأشموني ٤٧٥/٢، وابن يعيش ١٢١/٥

(٢) انظر: اللسان (هنا) ٢٤٢/٢٠.

(٣) الصواب: تاءات التانيث.

تدل على التأنيث بحسب الصيغة، وإن لم تكن تاء تأنيث، فصار تصغير ذلك: أُخَيّة وبُنَيّة وهُنَيّة[١].

فصل

وكلُّ اسم فيه حرفٌ بدل من حرفٍ آخرَ فتصغيرُهُ ينقسم إلى تصغير يَرُدُّ الاسمَ إلى أصلِهِ، وإلى تصغير لا يَرُدُّ الاسم إلى أصله.

أما التصغير الذي يَرُدُّ الاسمَ إلى أصلِهِ فهو تصغير كلّ اسم فيه البدلُ غيرُ لازمٍ، والمرادُ بالبدل الغير اللازم بدلُ حرفٍ بحرفٍ أوجبَ قلبُه علةٌ تَزُولُ في التصغير أو الجمع، وذلك نحو «**ميزان**» و«**باب**» و«**ناب**»، فتقول في تصغيرها: مُوَيْزِين وبُوَيْب ونُيَيْب، بردِّها إلى أصلها؛ لأن الميزانَ مِنَ الوزنِ، وأصله «**مِوْزان**» بكسر الميم وسكون الواو[٢]، فاسْتُثْقِلَ ذلك، فَقُلِبَتِ الواو ياءً؛ لانكسار ما قبلها؛ فصار «**ميزان**»، فلما صُغِّر ضُمَّتِ الميمُ فعادت الواو، فصار تصغيره «**مُوَيْزِين**»[٣]، وكذلك القولُ في «**ميقات**» و«**ميعاد**»، وأصل باب: بَوَب[٤]؛ لأنّ جمعَهُ أبواب، فلمَّا تحركتِ الواو وانفتح ما قبلها قُلِبَتْ ألفًا، ولم يَجُزْ بقاءُ الألفِ في التصغير؛ لزوال الفتح وانضمامِ ما قبلها؛ فوجَبَ رَدُّ الواو.

وأصل ناب: «نَيَب»[٥]؛ لجمعه على «**أنياب**» ولجمع الناب من الإبل على «**نِيَب**» فلما تحركتِ الياءُ وانفتح ما قبلها قُلِبَتْ ألفًا، ولم يمكن بقاء الألف في التصغير، فَرُدَّتْ إلى أصلها وقيل: نُيَيْب[٦].

وأما التصغيرُ الذي لا يَرُدُّ الاسمَ إلى أصلِهِ، فهو تصغير كل اسمٍ فيه البدلُ الذي علّتُه

---

(١) انظر: شرح الأشموني ٤٧٤/٢ والجاربردي ٨١/١ والكتاب ٤٥٥/٣ وابن يعيش ١٢١/٥.

(٢) كما أن الألف الزائدة قلبت ياء لانكسار ما قبلها، وذلك لأن جمعه على موازين.

(٣) انظر: الكتاب ٤٥٧/٣ والمفصل ٢٠٣ وابن يعيش ١٢٢/٥.

(٤) انظر: اللسان (بوب) ٢١٦/١.

(٥) انظر: اللسان (نيب) ١٧٤/١.

(٦) وذهب الكوفيون إلى جواز ما أصله ياء في نحو«ناب»: نويب، بالواو، وهو ما عليه ابن مالك مستدلًا بسماعه في بيضة: بويضة، وهو عند البصريين شاذ. انظر: شرح الأشموني ٤٧٢/٢ وابن يعيش ١٢٢/٥.

تلزم في المصغر، كما تَلْزَمُ في المكبر، وذلك نحو «تُخَمَة»[١] و«تُراث»، فإن أصل تخمة: وخمة؛ لأنه من وخم، وأصل تراث من ورث، فأصله «وراث»، ولكنهم استثقلوا الضمة على الواو فقلبوها تاءً؛ لأنَّ التاء أجلدُ على الضمة مِنَ الواو، وهذه العلة لازمة في التصغير؛ فلذلك قيل: تُخَيْمَة وتُرَيْثٌ، وتقول في تصغير «عيد»: عُيَيْد، وكان حقُّهُ أن يُرَدّ إلى أصلِهِ؛ لأنَّهُ من «عاد يعود»؛ لكنهم لَمَّا قالوا في الجمع «أَعْياد»، والجمع والتصغير من وادٍ واحد، قيل في تصغيره: «عُيَيْد»، وإنما جمعوه بالياء دون الواو؛ ليفرقوا بين جمع «عيد» وجمع «عُود»[٢].

فصل

وإذا صُغِّرَ ما ثالثُهُ واو نحو «أَسْوَد»، فأجود الوجهين أن يقال: أُسَيِّد[٣]؛ لأنَّ الواو والياء إذا اجْتَمَعَتَا، وَسَبَقَتْ إحداهما بالسكون قُلِبَتِ الواو ياءً، وأُدْغِمَتِ الياءُ في الياءِ، ومنهم من يُظْهِر فيقول: «أُسَيْوِد».

وكل ما وقعت واوه لامًا، سواء[٤] صَحَّتْ نحو: «غَزْوَة» و«رَضْوى» أو اعتلّت نحو واو «عصا» وجب قلبها وإدغام ياء التصغير فيها، فتقول: غُزَيَّة ورُضَيًّا وعُصَيَّة.

وإذا صَغَّرْتَ نحو «معاوية» قلت: مُعَيَّة؛ لأن ألفه تُحذف؛ لأجل ياء التصغير فتبقى «مُعَيْوِيَة» فيجتمع الواو وياء التصغير، وتسبق الياء بالسكون، فتقلبُ الواو ياءً؛ وتدغم فيها ياءُ التصغير، وتحذف ياء «مُعَيْوِيَة» الأخيرة؛ لاجتماع ثلاث ياءات؛ ووقوعها طرفًا، فيبقى «مُعَيَّة» على مثال «دُرَيْهِم» وهذا على مذهب من يقول «أُسَيِّد»، أما على مذهب من يقول: أُسَيْوِد فتقول: مُعَيْوِية[٥].

---

(١) التخمة: داء يصيب الإنسان من أكل الطعام الوخيم، وهو الطعام غير الموافق لأكله. انظر: اللسان (وخم) ١١٦/١٦.

(٢) انظر: أوضح المسالك ٣٢٨/٤ وشرح الأشموني ٤٧٣/٢.

(٣) انظر: المقتضب ٢٤٦/٢ والكتاب ٤٦٩/٣.

(٤) غير واضح في الأصل.

(٥) في اللسان (عوى) ٣٤٣/١٩: «معاوية: على لسان أصل البصرة: مُعَيَّة، وفي تصغير مَيَّة: مُيَيَّة، أما أهل الكوفة فلا يحذفون منه شيئًا، يقولون في تصغير معاوية: مُعَيِّيَة على قول من قال: أُمَيِّد، ومُعَيْوة على قول من يقول: أسود ومعية على لغة من يقول في أحوى: أحيّ، قال هو منصب قول أبي عمرو بن العلاء، وقول الجوهري، ومعيوة على قول من يقول: أسيود غلط، وصوابه كما قلنا». وانظر: المقتضب ٢٤٦/٢ والكتاب ٣٧٠/٣.

فصـــل

وإذا كان في الاسم تاء التأنيث، فهي إمّا ظاهرةٌ وإمّا مقدرةٌ، فالظاهرةُ تَثبتُ وتُحْذَفُ، وطريق تصغيره أن نُصغّرَ ما قبل علامة التأنيث، ولا يُعْتَدّ بها من حروف الكلمة، ثم يضم إليها العلامة كما تفعل بالمُرَكّب؛ لأنها بمنزلته، فيقال في «**طلحة**»: «**طُلَيْحة**»، والمقدرة تثبت ظاهرةً في كل ثلاثي نحو «**شُمَيْسَة**»، إلا ما شذ من نحو «**عُرَيس**»[١].

ولا تثبت في الرباعي فما فوقه؛ فرارًا من الثقل؛ لكثرةِ حروفِ الكلمة؛ ولأن الحرف الرابع قد نُزِّلَ منزلة تاء التأنيث، فتقول في «**عقرب**»: «**عُقَيْرِب**»، بغير تاء التأنيث، إلا ما شذ من نحو «**قُدَيْدِيمة**» في تصغير «**قُدَّام**»[٢].

وأما ألف التأنيثِ فإذا كانت مقصورةً رابعةً ثبتت[٣]، كقولك «**حُبَيْلى**» في تصغير «**حُبْلَى**»، وسقطت خامسةً فصاعدًا كقولك: «**قريقر**» في تصغير قَرْقَرى، وهو اسمُ موضعٍ[٤]، وأمّا نحو «**خُنْفُساء**» وتصغيره «**خُنَيْفساء**»، بثبوت الألفِ؛ لقوتها بالحركة.

فصـــل

وإذا صغّرْتَ ما رابعهُ حرفٌ زائدٌ من حروف المدِّ واللين، نحو : مصباح وكُرْدُوس[٥]وقَنْدِيل، قلبتِ الألف أو الواو ياء، وقررت الياء بحالها، وقلت: «**مُصَيبيح وكُرَيْديس وقُنَيْدِيل**» على مثال «**دُنَيْنِير**».

فصـــل

وإذا صغَّرت ما فيه ثلاثة أصول وزيادتان، بقيت التي حذفُها يخلّ بالمعنى، كالميم في «**منطلق**» مع النون، فإنَّك تُبقي الميم في التصغير وتحذف النون، فتقول: «**مُطَيْلِق**»؛ لأنك لو حذفتَ الميم، لذهبت معنى الفاعلية؛ لأن الميم زيدت لمعنى الفاعلية، وليست النون

---

(١) انظر: المفصل ٢٠٤ وابن يعيش ١٢٧/٥.

(٢) اللسان (قدم) ٣٦٤/١٥ وانظر: ابن يعيش ١٢٨/٥.

(٣) انظر: الكتاب ٤١٨/٣ وشرح الأشموني ٤٧٦/٢.

(٤) قرقرى: أرض باليمامة. انظر: معجم البلدان ٣٢٦/٤ وراجع: ابن يعيش ١٢٩/٥ وشرح الأشموني ٤٧١/٢.

(٥) الكردوس: الخيل العظيمة. انظر: اللسان (كردس) ٧٩/٨.

كذلك، فإن لم تفضلْ إحدى الزيادتين الأخرى حذفْتَ أيتهما شئتَ، نحو «قَلَنْسُوَة»، فإن النون والواو فيها زائدتان لا تفضل إحداهما الأخرى، فإن حذفتَ النون قلت: «قُلَيْسِية»، وإن حذفت الواو: «قُلَيْنِسَة»[١].

فصل

والزيادة إن كانت رابعة ألفًا أو واوًا أو ياءً ثبتت ولم تحذف، ولكن تُقْلَبُ ياءً إنْ لم تكن إياها، كما قلنا في «مِصْبَاح» و«كُرْدُوس» و«قَنْدِيل» وأما الذي زوائدُه ليست كذلك فتحذف زوائده في التصغير، فتقول في «سُرَادِقٍ»[٢] سُرَيْدِيق، بحذف الألف؛ لأنها زائدة وهي غير رابعة، وتقول في «عنكبوت»: عُنَيْكِب بحذفِ الواو والتاء؛ لأنهما زيادتانِ في غير الموضع المذكور[٣].

ويجوزُ التعويضُ وتركهُ فيما حُذِفَت منه هذه الزوائدُ، فإذا حُذِفَت وصارت الكلمةُ على مثال «دُرَيْهِم» فأنت مخيّر في التعويض؛ ليصيرَ على مثال «دُنَيْنِير»، وفي الترك إن شئت قلت: مُطَيْلِق، وإن شئت قلت: مُطَيْلِيق، وإن شئت قلت: عُنَيْكِب، وإن شئت قلت: عُنَيْكِيب؛ لأنَّك في التعويض وتركه لا تخرجُ عن مثال التصغير.

فصل

وجمع القلة يصغر على بنائه، كقولك في «أَكْلُب» و«أَجْرِبَة» و«أجمال» و«غِلْمَة»: أُكَيلب وأُجَيْرِبة وأُجَيْمال وغُلَيْمَة.

وأما جمعُ الكثرة[٤] ففيه مذهبانِ:

أحدهما أن يردَّ إلى واحده، ويصغَّر عليه، ثُمَّ يُجْمَعُ على ما يستوجبه من الواو والنون، وبالألف والتاء.

وثانيهما: أن يردَّ إلى بناء جمع قلته، إن وُجِدَ له، ثم يُصَغَّرُ كما في نحو «غلمان»،

---

(١) انظر: الكتاب ٤٤٤/٣.

(٢) سرادق: ما أحاط بالبناء، ويجمع على سرادقات. اللسان (سردق) ٢٣/١٢ وانظر: ابن يعيش ١٣١/٥.

(٣) ودليل الزيادة جمعه على عنكبوتات وعناكب وعناكيب، وتصغيره: عُنَيْكِب وعُنَيْكِيب، كما أنه من ضمن لغاته عَنْكَب، ذكره سيبويه. اللسان (عنكب) ١٢٣/٢.

(٤) ذهب النحاة إلى أن جمع الكثرة لا يصغر لمنافاة التصغير الكثرة، وأجاز الكوفيون تصغير ماله نظير في الآحاد كـ«رُغْفَان» فإنه نظير «عثمان»، فيقال: فيْ تصغيره «رُغَيْفان». انظر بسط المسألة في: شرح الأشموني ٤٨١/٢

فيقال: إما غُلَيْمُون أو غُلَيْمة؛ لاستنكارهم صيغةً واحدةً تدلُّ على التكثير والتقليل[١].

وقد شذَّ مِنَ المصغّرات ما جاء على غير واحده[٢]، كـ«أُنَيْسِيَان» في «إنسان»[٣] و«عُشَيْشِيَة» في «عَشِيَّة» و«أُصَيْبِيَة» في صِبْيَة» و«رُوَيْجِل» في تصغير «رجل»[٤]، وقولهم أيضًا: أصيغر منك ودُوَيْن هذا، فإنه لتقليل ما بينهما من التفاوت لا للذات الموضوع لها اللفظ.

فصـــل

وتصغير الفعل ليس بقياس[٥]، وأما نحو «ما أُمَيْلِحَهُ»، فإنما يَعْنُونَ الذي يوصف بالمُلَح.

ومن الأسماء ما جرى في كلامهم مصغّرًا، وتُرِكَ تكبيرُه، نحو: كُمَيت[٦] وهو حمرة يخالطها سواد.

فصـــل

والأسماء المركبةُ[٧] نحو «بَعْلَبَكَّ» و«حَضْرَمَوت» و«خمسةَ عشرَ» يصغَّرُ الصدرُ منها ويضمُّ إلى الآخر، فيقالُ: بُعَيْلَبَكَّ وحُضَيرموت وخُمَيْسة عشر وثُنَيْ عشر وثُنَيْتا عشرة، ولم يجز تصغيرُ الاسمين جميعًا؛ لأنَّ الثاني زِيد في الأول كزيادة هاء التأنيث.

فصـــل

وتصغيرُ الترخيمِ[٨] أن تحذفَ كلَّ شيء زِيدَ في بنات الثلاثة والأربعة حتى تصيرَ

---

(١) إذا كان الاسم المراد تصغيره جمعًا من جموع الكثرة، فإنه يرد إلى واحده ويصغر، فإذا كان جمع مذكر عاقل جمع بالواو والنون، وإذا كان لمؤنث أو لمذكر لا يعقل جمع بالألف والتاء. انظر: حاشية الصبان ١٧٥/٤.

(٢) انظر: أوضح المسالك ٣٢٦/٤ وشرح التصريح ٣١٩/٢.

(٣) وذهب معظم الكوفيين إلى أن «إنسان» أصله: أنيسان، من النسيان، فلا يكون تصغيره شاذًّا. انظر: شرح التصريح ٣١٩/٢.

(٤) وقد ذكر لي أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب أن «رويجل» ليس شاذًّا، ولكنه تصغير «راجل» لغة في «رجل».

(٥) انظر: شرح التصريح ٣١٩/٢.

(٦) انظر: شرح الأشموني ٤٦٣/٢ وحاشية الصبان ١٥٦/٤.

(٧) انظر: المفصل ٢٠٦ وابن يعيش ١٣٧/٥.

(٨) ولتصغير الترخيم صيغتان فقط: فُعَيْل، كـ«حُمَيْد» في أحمد ومحمود وحامد وحمدون وحمدان، وفُعَيْعِل كـ«قريطس»، فيكون التصغير واقعًا على حروفه الأصلية وحذف الزائد. انظر أوضح المسالك ٣٢٩/٤ وشرح الأشموني ٤٧٦/٢ والمفصل ٢٠٦.

الكلمةُ على حروفها الأصول، ثم تصغّر، كقولك في «حارث»: «حُرَيْث»، وفي «أسود»: «سُوَيْد»، وفي «قُرطَاس»: «قُرَيْطِس».

فصـــل

وأما تصغيرُ الغير المتمكّن فمنه الأسماء المبهمةُ، وقد خولف بتصغيرها تصغير ما سواها بأن تُرِكَتْ أوائلها غيرَ مضمومةٍ، وأُلْحِقَت بأواخرِها ألفات، وزيد قبل آخرِها ياءُ التصغيرِ، وفُتِحَ ما قبل ياء التصغير، فقالوا في «ذا» و«تا»: ذَيَّا وتَيَّا، وفي «الذي» و«التي»: اللَّذَيَّا واللَّتَيَّا[1].

ومن الأسماء مالا يصغَّرُ وهي لمصغر نحو «الكُمَيت»[2] والمعظَّمُ شرعًا، كاسم اللَّه تعالى، والضمائر وبعض المبنيات ما لم يجعل أعلامًا.

ونحو: أين ومتى وحيث وعند ومذ ومنذ ومع ومَنْ وما وأمس، وكذلك غدًا وأول أمس، والبارحة وأيام الأسبوع والاسم عاملا عمل الفعل كـ«حسبك»، و«ضارب زيدًا»، ومن ثم جاز «ضُوَيْرِب»، وامتنع: ضُوَيْرِب زيدًا.

ذكر المنسوب

اعلم أن النسبةَ[3] لغةً هي إضافةُ الشيء إلى غيره مطلقًا، واصطلاحًا هي إضافة الشيء إلى غيره بإلحاق الياء المشدّدةِ المكسورِ ما قبلها آخرَ المضافِ إليه؛ للدلالةِ على النسبة[4]، ويسمَّى المضافُ منسوبًا والمضافُ إليه منسوبًا إليه، والغالبُ في المنسوب إليه أنْ يكونَ قبيلةً، كـ«قرشيّ»، أو أبًا كـ«هاشميّ»، أو بلدًا كـ«مَكّيّ»، أو صناعةً كـ«نحويّ»[5].

---

(١) انظر: حاشية الصبان ٤/١٧٢-١٧٤ وشرح الأشموني ٢/٤٨٠ والمفصل ٢٠٦ وابن يعيش ٥/١٤٠.

(٢) انظر: شرح الأشموني ٢/٤٦٣ وحاشية الصبان ٤/١٥٦.

(٣) النسبة تسمية ابن الحاجب، وسيبويه والمبرد يسميانها الإضافة، وهي معكوسة مثل الإضافة في الفارسية. انظر: المقتضب ٣/١٤١والأشموني ٢/٤٨٣ وشرح الجمل، لابن عصفور ٢/٣٠٩ وشرح التصريح ٢/٣٢٧ وشذا العرف ١١٩.

(٤) وأصبح حرف إعراب للاسم. انظر الأشموني ٢/٤٨٣.

(٥) يحدث بالنسب ثلاثة تغيرات:

الأول: لفظي؛ وهو ثلاثة: إلحاق ياء مشددة آخر المنسوب وكسر ما قبلها ونقل إعرابها إليها . كما سبق.

والثاني: معنوي؛ وهو صيرورته اسمًا لما لم يكن له.

والثالث: حكمي، وهو معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه المضمر والظاهر باطراد. انظر: شرح الأشموني ٢/٤٨٣ وحاشية الصبان ٤/١٧٧.

والنسبة من خواصِّ الاسم، وأُلحقت ياء النسب بآخر الاسم علامةً للنسبةِ إليه، كما أُلحِقَتِ التاءُ علامةً للتأنيثِ، وكما انقسم التأنيث إلى حقيقي وغير حقيقي، فكذلك النسب حقيقي وغير حقيقيّ، فالحقيقيّ ما كان مؤثِّرًا في المعنى كـ«**هاشمي**» فإنه نقل المنسوب إليه عن الاسميةِ إلى الصفة[١]، وعن التعريف إلى التنكير[٢]، وغير الحقيقي ما جاء على لفظ المنسوبِ لا غير نحو «**كرسي**»[٣].

وكما جاءت التاء فارقةً بين الجنس وواحده نحو «**تمرة**» و«**تمر**»، فكذلك ياء النسب فارقةٌ بين الواحد والجنس كمجوسيّ ومجوس، ورومي وروم.

ويجب أن يحذفَ من المنسوب إليه تاء التأنيث، نحو «**فاطميّ**»؛ وإنما حذفت لئلا يجمع بين زيادتين متنافيتين؛ لأنَّ التاءَ تشعر بعدمِ الوصفِ، وياءَ النسبِ تشعر بالوصف[٤].

وإذا نُسِبَ إلى مثنًّى أو إلى جمع، سواءٌ كان جمعًا سالمًا أو مكسَّرًا وجب أن يحذفَ من ذلك علامة التثنية والجمع، ويردّ المنسوب إليه واحده ثم تنسب إليه؛ فتقول في النسبة إلى «**زيدان**» و«**زَيْدِين**»: زَيْدِيّ، وإلى «**مسلمَيْنِ**» أو «**مسلمِينَ**»: مُسْلِمِيّ، وإلى «**مسلمان**»: مُسْلِميّ، وإلى «**فرائض**»: فَرَضِيّ، بفتح الراء[٥]، وإلى «**رجال**»: رَجُلِيّ؛ لحصول الغرضِ بذلك؛ لأن الغرضَ النسبة إلى مُسَمَّى ذلك اللفظ واغتفر اللبس في ذلك.

وأمَّا إذا كان الجمعُ المكسَّرُ نحو «**كلاب**» و«**مدائن**» فتقول: كلابي ومدائني، وأمَّا إذا كان المثنى علمًا نحو «**أَبَانَيْنِ**»[٦] أو الجمع السالم علمًا نحو «**قِنَّسْرِينَ**»[٧]، فالنسبة إليهما

---

(١) لأن النسبة وصف في المعنى. انظر: شرح الأشموني ٤٨٣/٢ وشرح الجمل، لابن عصفور ٣٠٩/٢.

(٢) لأن «هاشمي» مثلًا تصلح؛ لأن تطلق على كل فرد من أفراد قبيلة بني هاشم، فَصارت تؤدى معنى العموم.

(٣) ولكن قد يختلف التقدير في المنسوب عن وضع الاسم، فـ«بَخَاتِيّ» على الرجل غير منصرف، ولكن في النسب يكون منصرفًا. انظر: أوضح المسالك ٣٣١/٤ وشرح الأشموني ٤٨٤/٢.

(٤) الحقيقة أن حذف التاء من أجل أن الاسم المنسوب جاء ليصف ذات المنسوب، فإن كان مذكرًا كان كذلك، وإذا كان مؤنثًا كان كذلك، وذلك مثل: فاطمي للرجل، وفاطمية للأنثى.

(٥) انظر: أوضح المسالك ٣٣٩/٤.

(٦) أَبَانَيْنِ: جبلان في البادية. اللسان (أبن) ١٣٩/١٦.

(٧) غير واضح في الأصل. والقِنَّسْرِينَ: علم يطلق على مدينة في الشام قرب حمص. اللسان (قنسر) ٤٣٠/٦.

مترتبة على إعرابها، فَمَن أعربهما بالحركة، وهو الأكثر، نسبَ إليهما من غير ردِّهما إلى الواحد، فتقول: (هذا أَبانينيٌّ، ورأيت أبانينيًّا، ومررت بأبانينيٍّ، وهذا قِنَّسْرينيٌّ، ورأيت قِنَّسْرينيًّا، ومررت بِقِنَّسْرينيٍّ)[١]، ومن أعربهما بالحرف حذف علامة التثنية والجمع في النسبة، فيقول: هذا أبانيّ وقِنَّسْرِيّ، على أن إعرابهما كما كان قبل العلمية[٢]، وقس على ذلك.

وأما جمع المؤنث السالم نحو «**أذرعات**»، فتقول على الأكثر: أَذْرِعاتيّ، وعلى القول الآخر: أَذْرِعِي[٣].

فصل

وإذا نَسَبْتَ إلى ثلاثي مكسورِ العين كـ«**نَمِر**» وجب فتحُ عينه، فتقولُ: «**نَمَرِيّ**»، بفتح الميم؛ استثقالًا لتوالي كسرتين مع ياءين، ولا فرقَ في ذلك بين المذكر والمؤنث، فتقول في «**شَقِرَة**» بكسر القاف، وهي قبيلة «**شَقَرِيّ**»، بالفتح، وكذلك النسبة إلى «**إبل**» بالفتح، استيحاشًا من توالي الكسرات هذا هو الذي عليه الجمهور[٤]، وقال السخاوي في شرح المفصل: إنه بالكسر؛ لأن جميع حروفِه مكسورة، فيخفُّ على اللسان.

وأما الحرفُ المكسور في الزائد على الثلاثي مع سكون ما قبله نحو راء «**يَثْرِب**»[٥]، ولام «**تَغْلِب**»[٦]، فلك فيه وجهان: الفتح، وإبقاؤه على الكسرة، والشائع الكثير لا يُخْتَارُ نقلُ الكسرتين بخفَّةِ سكونِ ما قبلهما، فتقول: يَثْرِبيّ، بفتح الراء وكسرها[٧].

---

(١) غير واضح في الأصل.

(٢) انظر: الكتاب ٣/٣٧٢.

(٣) توجد كلمة (على) بعد ذلك، وليس لها وظيفة في السياق. وانظر: الكتاب ٣/٣٧٣.

(٤) انظر الكتاب ٣/٣٤٣ وابن يعيش ٥/١٤٥.

(٥) يثرب: مدينة الرسول ﷺ، سميت بذلك؛ لأن أول من سكنها عند التفرق يثرب بن قانية، فلما نزلها الرسول ﷺ سماها طيبة وطابة. معجم البلدان ٥/٤٣٠

(٦) قبيلة تغلب: قبيلة عظيمة، تنسب إلى تغلب بن وائل من قاسط وتتفرع منها فروع عديدة، منها بنو شعبة بالطائف، وبنو حمدان ملوك الموصل والأراقم. قبائل العرب ١/١٢٠.

(٧) انظر: المفصل ٢٠٧ وابن يعيش ٥/١٤٦.

فصل

يُنسب إلى فَعِيلة بفتح الفاء وكسر العين نحو : «حَنِيفةُ»: حَنَفِي، فتحذف ياء «حَنِيفة» وجوبًا[١]، وكذلك تحذف الياء من فُعَيلة بضم الفاء وفتح العين، نحو «جُهَيْنَة»[٢] و«عُقَيْلة» فتقول: جُهَنِي وعُقَلِيّ، وكذلك تحذف الواو من «فَعُولة» بفتح الفاء وضمّ العين، نحو «شَنُوءَة» فتقول[٣]: شَنَئِيّ[٤]؛ إنما حذفت الياء والواو من فَعِلة وفُعَيْلة وفَعُولة المذكورات؛ للفرق بينها وبين فَعِيل وفُعَيْل وفَعُول المذكرين نحو : كريم وقريش وعجول، إنك تنسب إليها بغير حذف الياء والواو، فتقول: كَرِيمِيّ وقُرَيْشِيّ وعَجُولِيّ، وما جاء بخلاف ذلك فهو شاذ كقولهم: «قُرَشِيّ»[٥]على خلاف القياس؛ وإنما يحذف حرف العلة من فَعِيلة وفَعُولة إذا لم تكن مضاعفة ومعتلة العين، فأما إذا كانت فعيلة مضاعفة نحو «شديدة» فإنك تنسب إليها بغير حذف الياء، فتقول: شَدِيدِيّ، وكذلك تقول في فعيلة المعتلة العين نحو «طَوِيلة»[٦]طَوِيلِيّ بإثبات الياء.

فصل

وإذا نَسَبْتَ إلى نحو : أُسَيِّد وسيِّد وحميِّر، وهو كل اسم قبل آخره ياءان مدغمة إحداهما في الأخرى[٧]، فإنه يجب حذف الياء المتحركة منهما، وهي المدغم فيها وإبقاء الساكنة التي كانت مدغمةً، فتقولُ: أُسَيْدِيّ وسَيْدِيّ حميْرِيّ، وكان يلتزم أن يقال في

---

(١) وفي شرح اللمع ٦٢٣: «قال سيبويه: وقد تركوا التغيير في مثل حنيفة ، ولكنه شاذ قليل. قد قالوا في سليمة سليمي وفي عميرة كلب: عميري، وقال يونس: هذا قليل خبيث». وانظر: الكتاب (بولاق) ٧١/٢ وشرح الأشموني ٤٩٠/٢.

(٢) جهينة: أبو قبيلة عربية، وفي المثل: وعند جهينة الخبر اليقين، ويقال فيها كذلك جفينة. اللسان (جهن) ١٦/ ٢٥٤ و(جفن) ٢٤٠/١٦ وانظر: شرح الأشموني ٤٩٢/٢.

(٣) وفي المفصل ٢٠٨: «وقالوا في شَنُوءَة: شنائي».

(٤) وذهب المبرد إلى أنه شاذ. انظر: شرح اللمع ٦٢٢ وشرح الأشموني ٤٩٢/٢.

(٥) انظر: شرح الأشموني ٤٩٣/٢.

(٦) انظر: شرح الأشموني ٤٩٤/٢ وقال: «لأنهم لو حذفوا الياء، وقالوا: طولي لزم قلب الواو ألفًا لتحركها وتحرك ما بعدها وانفتاح ما قبلها».

(٧) انظر: شرح الأشموني ٤٩١/٢، وأوضح المسالك ٣٣٤/٤.

طيئ: طيّيّ، مثل «طَبعي» قال سيبويه[١]: ولكنهم جعلوا الألف مكان الياء، فقالوا: طائيّ، على خلاف القياس.

وينسب إلى فَعيل وفَعيلة، بفتح الفاء منهما من معتل اللام، نحو «غَنَويّ» وهو حي من أحياء العرب، و«ضَرِيّة» وهي قرية، بحذف الياء الساكنة وقلب الثانية واوًا وإبدال الكسرة التي قبلها فتحة فيما هي فيه، فتقول: غَنَوِيّ، وضَرَوِيّ، على وزن فَعَليّ بفتح الفاء، وتقول في فُعَيل وفُعَيْلة بضم الفاء منهما من معتل اللام نحو «قُصَيّ» «وأُمَيّة»: قُصَوِيّ[٢] وأُمَوِيّ، على وزن فُعَليّ بضم الفاء، وتقول في نحو «تَحِيّة»: تَحَوِيّ، وفي فَعُول: فَعُولي، كقولك في «عَدُوّ»: عَدُوِّيّ، وأما مؤنثة فبحذف الواو وفتح ما قبل الآخر على قول سيبويه[٣]، كـ«عَدَوِيّ» في «عدوّة»، إجراء له مُجْرَى الصحيح، والمبرد[٤] خالفه في عدم التغيير كـ«عَدَويّ» بالتشديد كمذكره، إجراء للمشدد مجرى الحرف الواحد.

فصل

وإذا نسبت إلى ما في آخره ألف، فإن كانت ثالثةً أو رابعةً، وكانت منقلبة عن حرف أصليّ، قلبتها في النسب واوًا، سواءٌ كان أصلها الواو كـ«عصا» و«أعشى»، أو الياء كـ«رَحَى» و«مَرْمَى»، فتقول: عَصَوِيّ وأَعْشَوِيّ ورَحَوِيّ ومَرْمَوِيّ[٥].

وإن كانت ألف التأنيث[٦] نحو ألف «حُبْلَى» و«دُنْيَا»، فالقياس أن تحذف كما تحذف

---

(١) انظر: الكتاب (بولاق) ٧٤/٢-٧٥ والمزهر ٣٥٧/١ وأوضح المسالك ٣٢٥/٤ وشرح الجمل، لابن عصفور ٣١٧/٢

(٢) وذكر بعضهم فيها وجهين: الحذف، كما ذكر، والإثبات نحو قصيي. شرح الأشموني ٤٩٣/٢.

(٣) انظر: الكتاب (بولاق) ٧٣/٢ والمقتضب ١٤٠/٣ والمفصل ٢٠٨ وابن يعيش ١٤٨/٥-١٤٩ وشرح الأشموني ٤٩٢/٢.

(٤) المقتضب ١٤٠/٣ وانظر: المفصل ٢٠٨ وابن يعيش ١٤٨/٥-١٤٩.

(٥) في أوضح المسالك ٣٣١/٤-٣٣٢: أصله مَرْمُوَيّ، ثم قلبت الواو ياء والضمة كسرة، وأدغمت الياء في الياء، فإذا نسبت إليه قلت. مَرْمِيّ، وبعض العرب يحذف الأولى لزيادتها، ويبقى الثانية لأصالتها، ويقلبها ألفًا ثم يقلب الألف واوًا، فيقول: مَرْمَوِيّ. وانظر: شرح الأشموني ٤٨٩/٢ وشرح التصريح ٣٢٧/٢ والمفصل ٢٠٨.

(٦) إذا كانت رابعة ساكنة، وكانت للتأنيث فالأرجح حذفها، أما التي للإلحاق كعَلْقَى، والمنقلبة عن أصل كمَلْهَى. انظر: شرح الجمل، لابن عصفور ٣١٩/٢.

هاء التأنيث، فتقول: حُبْلِيّ ودُنْيِيّ، وفي «سَكْرَى»: سَكْرِيّ، وفي «بُصْرَى»: بُصْرِيّ، ويجوز أيضًا: حُبْلَوِيّ ودُنْيَوِيّ وحُبْلاويّ ودنياويّ[١].

وليس في الألف الخامسة فصاعدًا إلا الحذف[٢]، فتقول في «حُبَارى»: حُبَارِيّ[٣]، وفي «قَبَعْثَرى»[٤]وهو العظيم الشديد: قَبَعْثَرِيّ.

فصـــل

وإذا كان آخر الاسم ياء قبلها كسرة، وكان ثلاثة أحرف، نحو «الشَّجِي» فُتِحَتِ العينُ في النسب كما تُفْتَحُ في «نَمِرِيّ»، فتنقلبُ الياءُ ألفًا؛ لانفتاح ما قبلها، ثم تقلبها واوًا كما تقلب ألف «عصا» فتقول شَجَوِيّ[٥]، وإن كانت الياء رابعة وقبلها كسرة، نحو «القاضي» و«الحاني»، ففيه وجهان:

أحدهما: حذف الياء التي هي لام الكلمة، وهو الأجودُ، ثم تنسب إليه، فتقول: قاضِيّ وحانيّ.

والثاني: قلبهما واوًا، نحو «قاضَوِيّ» و«حانَوِيّ»[٦]، و«الحاني» منسوب إلى الحانة وهو بيت الخمّار، ووجه «قاضَوِيّ»[٧] أنهم أبدلوا من الكسرة فتحةً، ومن الياء ألفًا بقي: قاضايّ، ثم انقلبت الألف واوًا مع ياء النسب فصار: قاضَوِيّ وليس في الياء الخامسة فصاعدًا إلا الحذف، كقولك في «مُشْتَرَى» و«مُسْتَشْفَى»: مُشْتَرِيّ ومُسْتَشْفِيّ.

---

(١) أي: بزيادة ألف. انظر: شرح الأشموني ٤٨٦/٢.

(٢) انظر: شرح الأشموني ٤٨٦/٢.

(٣) حبارى: طائر، والجمع حباريات، وذهب الجوهري إلى أنه يقع على الذكر والأنثى، واحدها وجمعها سواء، وألفهُ ليست للتأنيث ولا للإلحاق، وإنما بُني عليها، فصارت كأنها من نفس الكلمة. انظر: اللسان (حبر) ٢٢٨/٥.

(٤) قبعثرى: الجمل العظيم، والأنثى قبعثراة، وقال بعض النحاة: إن ألف «قبعثرى» قسم ثالث من الألفات الزوائد في آخر الكلمة لا للتأنيث ولا للإلحاق، وذهب المبرد إلى أن ألفها ليست للتأنيث، وإنما زيدت لإلحاق بنات الخمسة بنات الستة. انظر اللسان (قبعث) ٣٧٨/٦

(٥) انظر: شرح الأشموني ٤٨٨/٢

(٦) قال الفرزدق:

فكيف لنا بالشُّرب إن لم يكن لنا ... دراهمُ عند الحانَوِيّ ولا نَقْدُ

شرح الأشموني ٤٨٧/٢ وابن يعيش ١٥١/٥ والمحتسب ١٣٤/١ والكتاب ٣٤١/٣.

(٧) في شرح الأشموني ٤٨٨/٢: «ظاهر كلام المصنف أن القلب في هذا ونحوه مطرد، وذكر غيره أن القلب عند سيبويه من شواذ تغيير النسب، قيل: ولم يسمع إلا في هذا البيت»، ويريد بالبيت بيت الفرزدق السابق.

وإذا نسبت إلى «مُحيِّي» اسم فاعل من «حَيَّاه اللهُ»، قلت: «مُحَوِيّ»، بحذف الياء الأولى من «مُحَيِيّ»، فتقلب الياء الثانية ألفًا؛ لتحركِها وانفتاح ما قبلها، ثم تقلب الألف واوًا مع ياء النسب، فيبقى: مُحَوِيّ، مثل «أُمَوِيّ»[1]، وفيه وجه آخر، وهو «مُحَيَيّ»[2] فيجمع بين أربع ياءات؛ لسكون الأولى والثالثة.

فصل

وإذا كان آخرُ الاسمِ واوًا [أو][3] ياء قبلها ساكن نحو «غَزْو» و«ظَبْي» فالنسبة إليهما كالنسبةِ إلى موازنهما من الصحيح نحو «بَكْر»، فكما تقول: بَكْرِيّ، وكذلك تقول في «غَزْو»: «غَزْوِيّ»؛ بسكون الزاي، وفي «نحو»: «نحويّ»، وفي «ظَبْي»: «ظَبْيِيّ»؛ فتجمع بين ثلاث ياءات، وكذلك فيما لحقته تاء التأنيث، من ذلك عند الخليل وسيبويه[4] نحو «ظَبْيَة» فتقول في النسبة إليها: ظَبْيِيّ، كما تنسب إلى «ظَبْي»، وقال يونس: ظَبَوِيّ[5]، وعلى مذهبه جاء قولهم: قَرَوِيّ، في النسبة إلى «قرية»، وهو شاذ عند الخليل وسيبويه، فإن النسبة إلى «قرية» على مذهبهما كالنسبة إلى «ظَبْيَة»، وتقول في النسبة إلى «حَيَة»: حَيَوِيّ، وكذلك الحكم في «فُعْلَة»، بضم الفاء نحو «عُزْوَة» و«رِشْوَة»، وفي فِعْلَة بكسر الفاء نحو «قِنْيَة».

فصل

وإذا نسبتَ إلى منسوبٍ، نحو «تَمِيميّ» و«هَجَرِيّ» و«شافِعِيّ» لم تقل إلا ذلك[6].

---

(١) وزعم الجرمي أن هذا هو الأجود. شرح الأشموني ٤٨٧/٢ وانظر: الكتاب ٣٧٣/٣.

(٢) وهو الأجود عند المبرد؛ لأنا نحذف الياء الأخيرة؛ لاجتماع ساكنين، ووقوعها خامسة، فنصير إلى «محيّ» كـ«أمي» ثم نضيف ياء النسبة، فنقول: «محيي» فيجتمع أربع ياءات؛ لسكون الأولى والثالثة. شرح الأشموني ٤٨٧/٢.

(٣) زيادة لازمة.

(٤) انظر: الكتاب (بولاق) ٧٤/٢-٧٥، والمفصل ٢٠٩، وابن يعيش ١٥٣/٥.

(٥) في شرح الأشموني ٤٨٤/٢: «يحذف لياء النسب كل ياء تماثلها في كونها مشددة بعد ثلاثة أحرف فصاعدًا، وتجعل ياء النسب مكانها، كقولك في النسب إلى الشافعي: شافعيّ، وإلى المرمي: مرميّ، بقدر حذف الأولى وجعل ياء النسب في موضعها؛ لئلا يجتمع أربع ياءات».

(٦) انظر: ابن عقيل ١٨٢، والمفصل ٢٠٩.

فصل

وما في آخره ألفٌ ممدودة ينقسم إلى منصرفٍ وغير منصرف، أمَّا المنصرف فتبقيه على حالِه، وتنسب إليه، سواءٌ كانت الهمزةُ فيه أصليةً، كـ«قُرَّاء» أو مبدلة من حرف أصلي كـ«كِسَاء»، أو كانت للإلحاق كـ«حِرْبَاء»، فتقول: قُرَّائي وكسائي وحِرْبائيّ، والقلب في ذلك كلِّه جائزٌ، وهو أن يجعلَ مكانَ الهمزة واوٌ، فتقول: قُرَّاويّ وكِساويّ وحِرْباويّ[1].

و أما غير المنصرف: وهو ما كانت فيه الهمزة للتأنيث[2] نحو «حمراء» فليس فيه إلا القلبُ، فتقول: حَمْرَاوِيّ[3]؛ وإنما لم تحذف كما حذفت ألف «حبلى»؛ لأن الهمزة قوية حية بالحركة، فجرت لذلك مجرى الحروف الأصلية في عدم الحذف، فلم تحذف، وألف «حبلى»ضعيفة ميتة بالسكون فَحُذِفَت، وتقول في «زكريّاء»: زكريّاويّ؛ لأنهم لما عَرَّبُوه أجروه مجرى كلامهم، والهمزة في مثله للتأنيث، فكان مثل «حمراء».

وتقول في «خنفساء»: خنفساويّ؛ لأن همزتها للتأنيث، وإن لم تكن الهمزة للتأنيث، ولكن الاسم مؤنّثٌ، نحو «السماء»؛ ففيه وجهان: القلب والإبقاء؛ فتقول: سمائيّ وسماويّ، والإبقاء أجودُ؛ للفرقِ بينه وبين «حمراء»[4] وكذلك لك فيما لامه ياء، وهو على مثال «سقاية»؛ فتقول: سقائيّ، بالهمزة[5].

وأمَّا ما لامه واو، وهو على هذا المثال، نحو «شَقَاوَة» فإنه لا يغير؛ فتقول: شقاويّ.

وفي نحو «راية» و«آية» وجهان: الإبقاء والقلب إلى الهمزة وإلى الواو؛ فتقول: رايّيّ وآيّيّ ورائيّ وآئيّ وراويّ وآويّ.

---

(١) انظر: شرح الأشموني ٢/٤٩٥، وأوضح المسالك ٤/٣٣٦، وابن عقيل ١٨٤.

(٢) وقد شذ قلبها نونًا في صنعاني في وبهراني نسبة إلى صنعاء اليمن، وبهراء اسم قبيلة من قضاعة، ومن العرب من يقول: صنعاوي وبهراوي على الأصل. انظر: الكتاب (بولاق) ٢/١٠، والمفصل ٢١١-٢١٢، وما ينصرف وما لا ينصرف ٣٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٢٣.

(٣) انظر: ابن عقيل ١٨٤، وشرح الأشموني ٢/٤٩٤، وأوضح المسالك ٤/٣٣٦.

(٤) انظر: شرح الأشموني ٢/٤٩٥.

(٥) انظر: الكتاب ٣/٣٤٩.

فصل

وإذا نُسِبَ إلى اسم على حرفين، وكان متحرك الوسط في الأصل، والمحذوف منه لامٌ، ولم يعوّض همزةَ وصلٍ، كأب وأخ وسَتٍ، وجب ردُّ المحذوف، فيقال: أبوي وأخويّ وسَتَهِيّ؛ إذْ أصلُ «سَت»: سَتَه، بالتحريك، وبحذف عينها فيبقى سه، وبحذف لامها فيبقى: سَت، وفي الحديث: «**العينُ وِكَاءُ السَّهِ**»[1]، وجاء: «**وِكَاءُ السَّتِ**»[2]، وإن كان المحذوف فاءً، فهو إما مُعْتل اللام أو لا، أما معتل اللام فنحو: «**شِيَة**»، إذ أصلها: وِشْي، فحُذِفَت فاؤها، وعوِّضت التاءَ، بقي «**شِيَة**» فيجب رد المحذوف أيضًا؛ لأن التاء تحذف في النسب، فيبقى الاسم على حرفين ثانيهما حرف لين، ولا يكون ذلك في الأسماء المعربة المستقلة فوجب الرد؛ ولا يشكل بمثل «**عدة**» في النسبة إليه بغير ردٍّ؛ لأن ثاني الحرفين ليس حرف لين، ولا بـ«**ذو مال**»؛ لأنه ليس بمستقلٍّ، فتقول في النسبة إلى «**شية**»: وِشَوِيّ، بفتح الشين وقلب الياء واوًا، وقال الأخفش:[3] وِشْيِي، بردِّ الفاء كما قلنا، وخالف بإبقاء الياء وسكون الشين على الأصل، مع وجود الموجب لحذف الواو، وهو حركة الشين التي سكنها على غير قياسٍ.

وأما ما ليس بمعتلِّ اللام والمحذوف فاء أو عين، نحو «**عِدَة**» و«**سَه**» و«**مُذْ**» أسماء؛ إذ أصل «**سَه**»: سَتَهٌ، و«**مذ**»: منذ، فإنك لا ترد المحذوف؛ فتقول: عديّ، وسَهِيّ، ومُذِيّ، وأما ما ورد في النسبة إلى «**عِدَة**»: عِدَوِيّ، فليس برد؛ لأن المحذوف هو الفاء لكن زيد فيها حرف كالعوض من الفاء[4].

وما سوى هذين البابين الذي يجب في أحدهما الرد والآخر يمتنع سائغٌ فيه الأمران، إن شئت رَدَدْتَ، وإن شئت لم تردَّ، نحو: غَدِي وغُدَوِيّ، ودَمِيّ ودَمَوِيّ، ويَدِيّ ويَدَوِيّ،

---

(١) انظر: الجامع الصغير، للسيوطي ٥٩/٢، وضعّفه برواية الإمام أحمد في مسنده، وبلوغ المرام، لابن حجر ٢٢٨، ونصب الراية للزيلعي ٤٥/١، والجوهر النقي لابن التركمان ٢٩/١، وجعله المبرد في المقتضب ٣٤/١ من كلام علي بن أبي طالب، وفي ٢٣٣/١ جعله حديثًا.

(٢) انظر: اللسان (سكه) ٣٨٨/١٧، و(سهه) ٣٩٧/١٧.

(٣) انظر: المقتضب ١٥٦/٣-١٥٧، والمفصل ٢١٠، والانتصار لابن ولاد ٢٤٦-٢٤٨.

(٤) انظر: شرح الأشموني ٥٠٣/٢، وأوضح المسالك ٣٣٨/٤، والمفصل ٢١٠، وابن يعيش ٤/٦.

وحِرِيّ وحِرْحِيّ، والأخفش[١] يسكن ما أصله السكون فيقول: غَدْوِيّ، ومن ذلك: أخ وأخت وبنت، فينسب إليها بالحذف وبالرد فيقول: ابنتيّ وبنويّ، واسْمِيّ وسَمَوِيّ، بتحريك الميم بالفتح، وقياس الأخفش إسكانها[٢].

فصل

وإذا نَسَبْتَ إلى «**بنت**» و«**أخت**»، قلت: بَنَوِيّ، عند سيبويه[٣]؛ لأن أصلها: بَنُوة وأَخُوة، فحذفت الواو منهما، وعوِّض عنها التاء، فقيل: بنت وأخت، وكما رُدَّتِ الواو في التصغير فقالوا: بُنَيّة وأُخَيّة، فكذلك رُدَّتِ الواوُ في النَّسَبِ، وحذفت التاء لشبه هذه التاء، أعني تاء «**بنت**» و«**أخت**» بتاء التأنيث، وهم يحذفون تاء التأنيث في النسب، ويونس[٤] ينسب إليهما بغير تغيير، فيقول: بِنتيّ وأُختيّ.

فصل

ويُنْسَبُ إلى الصَّدْرِ من الأسماء المركّبة[٥]، فتقول في نحو: مَعْدِيكَرِب وحَضْرَمَوت وخمسة عشر، إذا كان اسمًا: مَعْدِيّ ومَعْدَوِيّ وخَمْسِيّ وحَضْرَمِيّ أيضًا، على قولهم في المضاف «**عَبْدَرِيّ**»[٦]؛ لأن الاسمَ الثاني من المركبين مثل هاء التأنيث في انضمامه إلى الأول[٧].

فصل

وإذا نَسَبْتَ إلى اسمِ مضافٍ، فالمضافُ إليه إن كان يتناول مسمًّى على حالهِ كـ«**ابن الزبير**» فإنَّما ينسب إلى الاسم الثاني دون الأول؛ لأن الثاني هو الذي اشتهر به الأول،

---

(١) انظر: المفصل ٢١٠، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٥٦.

(٢) ومذهب سيبويه أنه يبقي العين على ما كانت عليه من الحركة فيقول في «يد»: يَدَوِيّ. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣١٣، والمقتضب ٣/١٥٩.

(٣) انظر: الكتاب (بولاق) ٢/٨١، والمفصل ٢١٠، وشرح الجمل، لابن عصفور ٢/٣١٥، وشرح الأشموني ٢/ ٥٠٠، وأوضح المسالك ٤/٣٣٧.

(٤) انظر: الكتاب (بولاق) ٢/٨١.

(٥) سواء كان التركيب إسناديًا كـ«تأبط شرًا» أم مزجيًا كـ«معد يكرب». انظر: شرح الجمل، لابن عصفور ٢/ ٣١١-٣١٣.

(٦) أي: عبد الدار، فنحتوا من صدر المركب وعجزه اسمًا على مثال جعفر، ونسبوا إليه.

(٧) وهذا كله مقصور على سماع. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣١٣.

فتقول: زُبَيْرِيّ، وكذلك الكنى كـ«**أبي بكر**» و«**أبي مسلم**» فتقول: مُسْلِمِيّ وبَكْرِيّ، وإن كان المضاف إليه لا يتناول مسمًّى على حياله نحو «**امرؤ القيس**» فتحذف الثاني؛ لأنه زائد على الأول، ويُنْسَبُ إلى الأول، فتقول: امرئيّ[١]، وقد خرجوا عن هذا القياس في «**عبد مناف**»، فقالوا ما في[٢] خشية الالتباس.

و قد يلفق من حروف الاسمين اسم وينسب إليه، كقولهم في نحو «**عبد الدار**» و«**عبد القيس**» و«**عبد الشمس**»: عَبْدرِيّ وعَبْقِيّ وعَبْشَمِيّ، وهو نادرٌ في كلامهم لا يقاس عليه[٣].

فصل

وقد جاءت أسماء منسوبة خارجة عن القياس[٤]، وذلك نحو«**بَدَوِيّ**» نسبة إلى «**البادية**»، وكان قياسه «**بادِيّ**»، وكذلك «**بِصْرِيّ**» بكسر الباء الموحدة، والقياس الفتح، وكذلك «**دُهْرِيّ**» بضم الدال الذي أتت عليه الدهور؛ للفرق بينه وبين الذي يقول بالدّهْر فإنه دهرِي[٥] بفتح الدال، وكذلك «**أَموي**» بفتح الهمزة، وكان القياس الضم وكذلك «**ثَقَفِيّ**» و«**قُرَشِيّ**» و«**هُذَلِيّ**» والقياس: «**ثَقِيفِيّ**» و«**قُرَيْشِيّ**» و«**هُذَيْلِيّ**» بإثبات الياء، وكذلك «**جَلُولِيّ**»[٦] في النسبة إلى «**جَلُولاءَ**» اسم بقعة، والقياس «**جَلُولاوِيّ**»، وكذلك نحو «**صنعانيّ**» في النسبة إلى صنعاء والقياس «**صنعاوي**» وكذلك «**شتوي**» في النسبة إلى الشتاء والقياس «**شتائي**».

---

(١) ويجوز فيه كذلك «مَرَئي» بدون ألف الوصل، وجاء في قول ذي الرمة:

وَيَسْقُطُ بينها المَرْئي لَغْواً كما أَلْغَيْتَ في الدِّيَةِ الحوارا

انظر: أوضح المسالك ٣٣٦/٤، وشرح الأشموني ٤٩٨/٢، والمقتضب ١٤٢/٣.

(٢) انظر: الكتاب ٣٥٥/٣.

(٣) في شرح الأشموني ٤٩٨/٢: «شذ بناء فعلل من جزئي الإضافي منسوبًا إليه كما شذ ذلك في المركب المزجي، والمحفوظ من ذلك: يتملي وعبدري ومرقسي وعبقسي وعبشمي».

(٤) انظر في تفصيل ذلك: أوضح المسالك ٣٤٢/٤، وشرح الأشموني ٥٠٦/٢-٥٠٧، وابن عقيل ١٨٥، والكتاب ٣٣٦/٣.

(٥) الدهري هو الرجل الملحد الذي لا يؤمن بالآخرة ويقول ببقاء الدهر. انظر: اللسان (دهر) ٣٧٨/٥، وانظر: الكتاب ٣٣٨/٣.

(٦) انظر: الكتاب ٣٣٦/٣.

وشذ في لغة الأزد «سَلِيقيّ» و«سَلِيميّ»نسبة إلى «سليقة»[١] و«سليمة» والقياس سَلَقِيّ وسَلَمِيّ، وشذ في لغة كلب «عَمِيرِيّ» نسبة إلى «عَمِيرة»، والقياس: عمريّ، وشذ «عُبَدَيّ» و«جُذَمِيّ» بضم الفاء فيهما نسبة إلى «عبيدة» و«جَذيمة» والقياس: عَبْدي وجَذْمي؛ ولعدولهما عن الأصل لانضمامهما، وانفتاح الأصل كانا أشد.

فصـــل

و قد يقوم مقام ياء النسب في إفادة معنى النسبة صيغتان[٢]، وهما: فعَّال وفاعل، وكثر ذلك في الحِرَفِ[٣]؛ لأن فعَّالًا لما كان بناء للتكثير جعل لصاحب الحرفة المديم كالخيّاط والنجّار والعطّار، أما فاعل فإنه صاحب شيء كدارع ونابل وطاعم وكاسٍ، أي: ذو درع وذو نبل وذو طعام وذو كُسوة، وكذلك: تامر، ولابن، أي صاحب تمر وصاحب لبن، فإن كان يديم بيعها فهو تَمّار ولَبّان[٤].

فصل في المقصور والممدود

فالمقصور ما في آخره ألفٌ[٥] ليس بعدها همزةٌ، نحو «عَصًا»، والممدودُ ما في آخرِهِ همزةٌ قبلها ألفٌ، نحو «كِسَاءٍ».

وكلاهما منه ما طريقُ معرفتِه القياسُ، ومنه ما لا يُعرفُ إلا بالسّماع، والمراد بالقياس ما يُعْرَفُ بقاعدةٍ معلومةٍ من استقراء كلامهم يُرْجَعُ إليها فيه، والسّماعيُّ ما لَيْسَ كذلك بل

---

(١) السليقة: الطبيعة. انظر: الصحاح (سلق) ١٤٩/٤.

(٢) وكذلك قد يقوم مقام ياء النسب بمفعال كقول العرب: امرأة معطار، أي ذات عطر، ومِفْعيل، كقولهم: ناقة محضير، أي ذات حضر، وهو الجري. شرح الأشموني ٥٠٦/٢ وانظر: الكتاب ٣٨١/٣.

(٣) وشذ قول امرئ القيس:

ولَيْسَ بِذِي سَيْفٍ ولَيْسَ بَنَبّالِ

انظر: أوضح المسالك ٣٣٩/٤.

(٤) ما عليه سيبويه أن هذه الأبنية ليست مقيسة، وإن كانت كثيرة، فلا يقال لصاحب الدقيق: دَقّاق، ولا لصاحب الفاكهة: فَكّاه، والمبرد يقيس هذا. شرح الأشموني ٥٠٦/٢ وانظر: الكتاب ٣٨١/٣.

(٥) ويشترط أن تكون الألف لازمة، ويكون الاسم معربًا، وعلى هذا يخرج نحو «مرضى» ونحو «إذا». انظر: ابن عقيل ١٧١، وشرح الأشموني ٤٠٧/٢، والمقصور والممدود للفراء ٢٣-٣٥، وشرح الكافية لابن مالك ١٧٥٩، والفصول الخمسون ٢٥٤، والمقدمة الجزولية ٢٥٠، والجاربردي ١٨٩/١، والمقتضب ٢٧٩/٣، والرضي على الشافية ٣٢٤/٢، والهمع ٨٣/٦، والمقصور والممدود لابن ولاد ١٢١.

يفتقر كلّ اسم منه إلى سماعِ قصرِهِ أو مدِّهِ، أمّا المقصور القياسيّ فهو كل اسم قبل آخر نظيرِهِ من الصحيح فتحةٌ، ولآمه ياء أو واو، ويأتي من أسماءِ المفاعيلِ والمصادرِ ومن الجمع، كما سنذكره.

فمِنْ ذلك كلُّ اسم مفعولٍ لامُهُ ياءٌ أو واوٌ، وفعلُهُ يزيدُ على ثلاثةِ أحرفٍ، وله نظيرٌ مِنَ الصحيحِ قبلَ آخرِهِ فتحةٌ، فمتى وقع المعتلّ كذلك تحركَتْ فيه الياءُ أو الواوُ وانفتح ما قبلها، فَتُقْلبُ ألفًا، فيجب أن يكون مقصورًا، وذلك نحو «**مُشْتَرًى**»، و«**مُعْطًى**»؛ لأن لام «**مُشْتَرًى**» ياء، وفِعْله «**اشْتَرَى**»، وهو يزيد عن ثلاثةٍ، ونظيرُهُ مِنَ الصحيحِ «**مُشْتَرَك**»، وهو مفتوحُ ما قبلَ الآخرِ، وأصل «**مُشْتَرًى**»: مُشْتَرَيٌ، مثل «**مُشْتَرَكٍ**» فتحركتِ الياءُ[1]، وانفتح ما قبلها، فَقُلِبَتْ ألفًا، فـ«**مُشْتَرًى**» مقصورٌ لحصُول الشرائطِ المذكورةِ، وبمثل ذلك بعينه انقلبت ياء «**مُعْطًى**» ألفًا؛ لأن نظيره «**مُخْرَج**».

ومنه اسمُ الزمانِ والمكانِ والمصدرُ الميميُّ إذا كان فيها معتلّ اللام، وهو على وزن مَفْعَل أو مُفْعَل، نحو «**مَغْزًى**» و«**مُلْهًى**»؛ لأن نظيرهما «**مَقْتَل**» و«**مُخْرَج**»؛ إذ الأصلُ فيهما: مَغْزَيٌ ومُلْهَوٌ بالضمّ، فَقُلِبَتَا ألفًا؛ لتحركهما وانفتاحِ ما قبلَهما.

ومنه المصدرُ المعتلُّ اللام لفَعِلَ يَفْعَل، إذا كان اسم الفاعل منه على أَفْعَل أو فَعِل أو فَعْلان، نحو العَشَا والصَّدَى والطَّوَى، إذ نظيرها: الحول والفَرَقُ والعطش، فَعَشِيَ يَعْشَى فهو أَعْشَى، نظيرُهُ حَوِلَ يَحْوَل فهو أَحْوَل، وصَدِيَ فهو صَدٍ، نظيره فَرِقَ يَفْرَق فهو فَرِقٌ[2] وطَوِيَ يطوى طَيَانُ، نظيره عَطِشَ يَعْطَشُ فهو عَطْشَانُ، و«**الغِرَاءُ**»[3] بالمدِّ شاذٌّ؛ لأنه من «غَرِيَ» فهو غرٍ، والأصمعي[4] قصره على القياس.

ومنه جمعُ فُعْلَة وفِعْلة كـ«**عُرًى**» جمع «**عُرْوَة**»، و«**جِزًى**» جمع «**جِزْيَة**»؛ لأنَّ نظائرهما «**ظُلَم**» جمع «**ظلمة**» و«**كِسَر**» جمع «**كِسْرَة**».

---

(١) على أنها حرف إعراب، حامل لحركة الإعراب.

(٢) فرقَ: جزع واشتد. اللسان (فرق) ١٢/١٧٤.

(٣) الغراء: الذي يلصق به الشيء للسان: (غرا) ١٩/٣٥٦ وانظر: الكتاب ٣/٥٣٨ والمفصل ٢١٧، وأوضح المسالك ٤/٢٩٢-٢٩٣، والأشموني ٢/٢٠٨.

(٤) انظر: المقصور والممدود، لابن ولاد ٧٩-٨٠، والمفصل ٢١٧، والأشموني ٢/٤٠٨، وأوضح المسالك ٤/٢٩٢-٢٩٣، وابن يعيش ٦/٣٩.

وشذّ من المقصور «قُرًى» بالقصر جمع «قَرْيَة»؛ لأن قَرْيَة «فَعْلَة» بفتح الفاء مثل «جَفْنَة»، وجمعها «جِفَان»، فقياس نظيره من المعتل أن يكون ممدودًا لا مقصورًا.

وأمَّا الممدودُ[١] القياسيّ فهو كل اسم معتلٌ، لامُهُ ياءٌ أَوْ واوٌ وقبل آخرِهِ نظيرُهُ مِنَ الصحيح ألف[٢]، ويأتي المعتلُ المذكورُ على وجوه منها أن يكون مصدرًا لأفعل أو فاعل، ويكون في آخرِ ذلك المصدرِ الواوُ والياءُ طرفًا بعدَ ألفٍ زائدةٍ، ويكونَ قبلَ آخرِ نظيرِهِ مِنَ الصحيح ألف، نحو «**الإعطاء**» و«**الرِّمَاء**»؛ إذ نظيرهما «**الإكرام**» و«**الطلاب**»؛ لأن «**أعطيتَ إعطاء**»؛ مثل: «**أكرمت إكرامًا**»، و«**رَامَيتُ رِمَاءً**»؛ مثل: «**طَالَبْتُ طِلابًا**» والأصل: الإعْطَاوُ والرِّمَايُ، فوقعتِ الواوُ والياءُ طَرَفَيْنِ بعد ألفٍ، فقلبتا همزة، وكذلك حكمُ الأَلِفَيْنِ إذا وَقَعَا طَرَفَيْنِ، فإنَّ الثانية تُقْلَبُ همزةً كما ستعلم في الفصل السادس في الإبدال من قسم المُشترك[٣]، وهكذا الكلامُ في جميعِ ما يأتي في هذا الفصلِ من الممدود [و][٤] القياسي، فاعلم ذلك.

ومنها: أن يكونَ مصدرًا لافْتَعَلْتُ افتعالًا، نحو «**الاشْتِرَاء**»؛ لأنَّ «**اشْتَرَيْتُ اشْتِرَاءً**»؛ مثل: «**اَفْتَتَحْتُ افْتِتَاحًا**»، والأصل: الاشْتِرَايُ، فَوَقَعَتِ الياءُ بَعْدَ ألفٍ زائدةٍ في «**الاشْتِرَاءِ**» كوقوع الحاء بعد الألف الزائدة في «**الافتتاح**»، فقلبت الياء همزة، فحصلت الهمزة طرفًا بعد ألف زائدة، وهو الممدود.

ومنها: أن يكون مصدرًا لافْعَنْلَيْتُ نحو «**الاحْبِنْطَاء**»[٥]؛ لأنّه من «**احْبَنْطَيْتُ احْبِنْطَاءً**» مثل «**احرنجمت احرنجامًا**».

ومنها: أن يكون مصدرًا مضمومَ الأوّلِ، ويكونَ للصوت نحو «**العُواء**»[٦] و«**الثُّغَاء**»[٧] و«**الرُّغاء**»[٨]؛ لأنَّ نظيرَها مِنَ الصحيحِ «**الصُّرَاخ**» و«**النباح**» و«**الصياح**»،

(١) انظر: شرح الكافية لابن مالك ١٧٦٠، والمقصور والممدود للفراء ٢٣-٢٥، وابن عقيل ١٧١، والمقدمة الجزولية ٢٥٢، والجاربردي ١/١٩٠، والمقتضب ٣/٨٤؛ ٢٧٩، وشرح المقدمة النحوية ٤١٠، والتسهيل ٢٥٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٦٠، والرضي على الشافية ٢/٣٢٤، والهمع ٦/١٨٢، والمقصور والممدود لابن ولاد ١٣١ .

(٢) ويشترط أن تكون زائدة. انظر ابن عقيل ١٧١، والمقصور والممدود للفراء ٢٣-٣٥ والمفصل ٢١٧.

(٣) انظر: هذا الكتاب ٢/٢١٧، والصحيح أنه الفصل السابع.

(٤) الواو زائدة في الأصل.

(٥) احبنطأ الرجل: انتفخ بطنه، ويهمز ولا يهمز، والهمزة والألف والياء زوائد للإلحاق. انظر: اللسان (حبط) ٩/١٣٨.

(٦) الثغاء: صوت الشاء والمعز وما شاكلها. اللسان (ثغا) ١٨/١٢٢، والمقصور والممدود ٢١.

(٧) الرغاء: أصوات الإبل. انظر: اللسان (رغا) ١٩/٤٥.

(٨) انظر: المقصور والممدود، للفراء ٥٦، والمقتضب ٣/٨٦.

وأما «البُكَاء» فيمد ويقصر، فمن مَدَّ ذهب به ذَهَبَ الأصواتِ، ومن قَصَر ذَهَبَ بِهِ مذهبَ الحُزْنِ.

ومنها: أن يكون مصدرًا للعلاج، فإنَّهُ أُجْرِيَ مُجْرَى الصوت نحو «**النُّزَاءِ**»، وهو الوثوب[١]، لأنَّ نظيره «**القُمَاص**»، وهو جَمْزُ البعير.

ومنها: الواحد الذي يُجْمَعُ على أَفْعِلَة، نحو «**قَبَاءٍ**» و«**كِسَاءٍ**»؛ لجمعها على «**أَقْبِيَة**»[٢] «**أَكْسِيَة**»؛ لأنَّ أفعلة واحدها إما «**فَعَال**» بفتح الفاء، أو «**فِعَال**» بكسرها، أو «**فُعال**» بضمها كـ«**قَذَالٍ**» و«**أَقْذِلة**»[٣]، و«**حِمَار**» و«**أَحْمِرَة**»، و«**غُرَاب**» و«**أَغْرِبَة**».

وأمَّا مجيء «**نَدًى**» مقصورًا فشاذٌّ؛ لأنَّهُ مثل «**قَبَاء**» مُفْرَدًا وجمعًا، لأنَّه يُجْمَعُ على «**أَنْدِيَة**»، فكان قياسُهُ المد[٤].

ومنها الجمع الذي واحدُهُ على وزنِ فُعْل بضمِّ الفاءِ وسكون العين؛ مثل «**عُضْوٍ**» و«**أَعْضَاءٍ**»؛ لأنَّهُ مثلُ «**قُفْلٍ**» و«**أَقْفَال**» ومنها الجمع ـ أيضًا ـ الذي واحدُهُ على وزن فِعْل بكسر الفاء وسكون العين كـ«**سِلْوٍ**»[٥] و«**أَسْلَاءٍ**»؛ لأنَّهُ مِثْلُ «**عِدْل**» و«**أعدال**».

ومنها الجمعُ ـ أيضًا ـ الذي واحدُهُ على فِعَل بكسر الفاء وفتح العين؛ كـ«**مِعًى**» و«**أَمْعَاءٍ**»؛ لأنَّهُ مِثْلُ «**عِنَبٍ**» و«**أَعْنَاب**».

ومنها: فُعَلاء؛ بضم الفاء وفتح العين إذا كان مفردًا، فإنَّهُ يكون ممدودًا في الأكثر؛ كـ«**نُفَسَاء**» و«**عُشَرَاء**».

ومنها: فَعْلاء بفتح الفاء وسكون العين، وفتح اللّام إذا كان مؤنّثًا ومذكّرُهُ أفعل، كـ«**حَمْرَاء أَحْمَر**»[٦].

---

(١) يقال: فحل كثير النزاء. المقصور والممدود، لابن ولاد ١١٢ والمقصور والممدود، للفراء ١١٤.

(٢) وذهب الأخفش إلى أن أقبية، ومثلها أرحية، من كلام المولدين؛ وذلك لأن «رحى» و«قفا» مقصوران. أوضح المسالك ٤/٢٩٤، وشرح الأشموني ٢/٤١٠.

(٣) القذال: جماع مؤخر رأس الإنسان والفرس. اللسان (قذل) ١٤/٧٠.

(٤) وقيل: إن «ندى» جُمِعَ على «نِداء» كجمل وأجمال، ثم جُمع «نداء» على أندية، ويعده أنه لم يسمع نداء جمعًا. أوضح المسالك ٤/٢٩٤، وشرح الأشموني ٢/٤١٠.

(٥) السِّلو: العضو. اللسان (سلا) ١٩/١٧٢ .

(٦) انظر: المقصور والممدود لابن ولاد ٣١٣، والخصائص ١/٢٠٧.

ومنها: كلُّ اسمٍ على وزن فَعَّال في معنى النَّسَبِ، نحو «غَزَّاء» للكثير الغَزْو و«سَقَّاءٍ» و«شوَّاءٍ» وما أشبهها.

وأما السَّمَاعِي فالمقصورُ مِنْهُ نحو «عَصًا» و«رَحى»، والممدود منه نحو «السَّماء» و«الخَفَاء» من «خَفِيَ عليه الآثر»، و«الإبَاء» من أَبَيْتُ الشيء إباءً[1].

فصل في الوزن

وإنَّا[2] ذكرناهُ في قسمِ الاسم؛ لأنَّا لَمَّا أردنا أن نذكرَ فيه أبنية الأسماء على نحو ما ذكره في «المفصل»[3] لم يَكُنْ لنا بدٌّ من ذكرِ الأوزانِ؛ لتوقُّفِ معرفةِ الأبنية الأصولِ والمزيدِ فيها عليها.

والغرض بالوزن بيانُ كيفيةِ وزن الأبنية في الاصطلاح[4]، وأبنيةُ[5] الاسم الأصولُ ثلاثيةٌ: كـ«رَجُل»، ورباعيةٌ: كـ«جَعْفَر»، وخماسيةٌ كـ«سَفَرْجَل»، وأبنيةُ الفعل الأصول ثلاثية كـ«ضَرَبَ»، ورُبَاعِيَة كـ«دَحْرَجَ»[6]، نَقَصَتِ الأفعالُ عَنِ الأسماءِ بدرجةٍ؛ لثقلها وخِفَّةِ الأسْمَاءِ.

ويُعَبَّرُ عَنِ الحروف الأصول بالفاء والعين واللَّام[7]؛ فيقال: «نَصَرَ» على وزنِ فَعَلَ، نونُهُ فاءُ الفعل، وصاده عين الفعل، وراؤه لامُ الفعل؛ لمقابلتهم الأصولَ في الوزن بهذه الحروف[8] ويُعَبَّرُ عَنِ الحرفِ الأصلي الزائدِ على الثَّلاثةِ بلامٍ ثانيةٍ، فَيُقَالُ: جَعْفَر فعلل،

---

(١) انظر: المفصل ٢١٨، وابن يعيش ٤٣/٦.

(٢) انظر شرح التصريف الملوكي ١١١، والمنصف ١١/١، وشرح الكافية لابن مالك ٢٠٢٩ .

(٣) انظر: المفصل ٢٤٠.

(٤) المغني في تصريف الأفعال ٣٢: «فائدة الميزان يبين حال الكلمة، وما طرأ عليها من تغيرات، وما فيها من أصول وزوائد بأخصر عبارة وأوجز لفظ».

(٥) انظر: المقتضب ١٨١/١، والمنصف ١٧/١، والمفصل ٢٤٠.

(٦) انظر: المقتضب ١٩١/١، والمفصل ٢٤٢، والمنصف ١٧/١.

(٧) وذلك لأسباب حددها الصرفيون هي:
- الذي طرد فيه التغيير ويكثر إنما هو الفعل والأسماء المتصلة به.
- مادة (ف ع ل) أشمل المواد وأعمها، فكل حدث يسمى فعلًا.
- مخارج الحروف ثلاثة: الحلق واللسان والشفتان، فأخذوا من كل مخرج حرفًا؛ الفاء من الشفة، والعين من الحلق، واللام من اللسان. المغني في تصريف الأفعال ٣٢، وانظر: شرح التصريف الملوكي ١١٥، والجاربردي ١٦/١.

(٨) وتكون كذلك مصورة بصورة الموزون في حركاته وسكناته. المغني في تصريف الأفعال ٣٢.

وعن الأصلي الزّائدِ على الأربعة بلامٍ ثالثةٍ فَيُقَالُ: جَحْمَرِش[١] فَعْلَلِلٍ، بثلاث لامات.

وُيَعبَّرُ عَنِ الزائد بلفظه، كقولك في ضَارِب فاعل، وفي مَضْرُوب مَفْعُول، إلَّا المُبْدَل من تاءِ الافتعالِ نحو: «ازدَجر» واضْطَرَب، فلا يُقَالُ في زِنَتِهِ: افْدَعَلَ وافطعل، لكن: افْتَعل؛ تبييتًا للأصل[٢]. وكذلك المكرَّرُ[٣]، سواءٌ كان للإلحاق أو لغيره، فإنَّهُ لا يُوزَنُ بلفظِهِ، بَلْ بما يُوزَنُ بِهِ الحرفُ الأصلي الذي قبلَهُ، سواءٌ فصلَ بين ذلك الأصلي وبين المكرَّرِ الذي بعده حرفٌ زائدٌ كـ«نحرير» أوْ لَمْ يُفْصَلْ كـ«جَلْبَبَ»، فالمكرر في «نحرير» الراء الثانية، وقد فُصِلَ بينهما وبين الراءِ الأصلية الياء، وفي «جَلْبَبَ» الباء الثانية، فيقولون وزن «نحرير» فعليل لا فعلير، و«جَلْبَبَ»[٤] فَعْلَلَ لا فَعْلَبَ، و«احْمَرَّ» افْعَلَّ لا افْعَلْ، و«عَلَّمَ» فَعَّلَ لا فَعْلَلَ ولا فَلْعلَ، وإنَّما عُبِّرَ عَنِ المكرّر بما عُبِّرَ بِهِ الحرفُ الأصلي الذي قبلهُ، لأنَّهُ إن كان للإلحاقِ فهو جارٍ مَجْرى الأصليِّ، وإن كان لِغير الإلحاق: فالمقصود بهذه الزيادة هو تكرير ما قبلها الذي هو الأصليّ؛ فلذلك قُوبِلَ بما يُقابَلُ به الأصل الذي قَبله، بخلافِ الزّيادة التي ليستْ لقصدِ التكرير بَلْ قَصَدُوا زيادة حرف، واتّفق موافقتُه لما قبلهُ فإنَّه إذا كان كذلك لم يُعَبَّرْ عنه بما يُعَبَّرُ عَمّا قبله، بَلْ يُعَبَّرُ عَنْهُ بلفظِهِ، ولا يُجْعَلُ الحرفُ لغيرِ التكرير والإلحاقِ إلا بدليلٍ على أنَّهُ لم يُقْصَدْ به التكرارُ ولا الإلحاقُ؛ لأنَّ الظاهرَ هو قصدُ التكرارِ، ومِنْ ثَمَّ كان «حِلْتِيتٌ»[٥] فِعْلِيلًا لا فِعْلِيتًا؛ لأنَّه لم يَدُلَّ دليلٌ على عدمِ قصدِ التكرارِ، فيجبُ الحملُ على التكرارِ و«سُحْنُون» و«عُثْنُون»[٦] فُعْلُول لا فُعْلُون؛ لما قِيل في «حِلْتِيت»؛ ولعدم فُعْلُون؛ لأنه إذا تردد الوزن بين أن يكون على زنةٍ ما ثبت في كلامهم وبين أن يكون على خلافه، فحمله على ما ثبت في كلامهم هو الوجه.

---

(١) الجحمرش: الثقيلة السمجة من النساء، وكذلك العجوز الكبير. اللسان (جحرش) ١٥٩/٨.

(٢) وقد أجاز الرضي النظر إلى الصورة النهائية للفعل، فقال بأن وزن «ازدجر»: «افدعل»، ووزن «اضطرب»: افطعل. انظر الرضي على الكافية ١٨/١، وشذا العرف ٢١.

(٣) ويقال له: مضعف العين أو اللام.

(٤) وفي اللسان (جلب) ٢٦٥/١ أن الخليل جعل باء «جلبب» الأولى كواو «جَهْور» و«دهور»، وأن يونس جعل الثانية كياء «سَلْقَبْتُ» و«جَغْبَيْتُ».

(٥) الحلتيت: عقّير معروف، وقال أبو حنيفة: الحلتيت عربي أو معرب، وهو المعروف بأبي كبير ويستعمل في الطب. انظر: اللسان (حلت) ٣٢٩/٢.

(٦) العثنون: ما ينبت من شعر على الذقن وتحته، وجمعها عثانين. انظر: اللسان (عثن) ١٤٧/١٧.

ذكر ما جاء فيه دليل على أنه لم يقصد به التكرار

بل زِيدَ واتّفق موافقة الزائدِ لما قبله. فمنه «**سَحْنُون**»[١] بالفتح فهو فَعْلُون؛ لعدم فَعْلُول في كلامهم، ولكثرةِ فَعْلُون كـ«**حَمْدُون**»، وهو مُختصٌّ بالعلم، لا يقال قد جاء فَعْلُول بالفتح لورود «**صَعفُوق**»[٢]؛ لأنَّا نقولُ: إنه نادر، والنادرُ كالمعدوم، وأمَّا «**خَرْنُوب**»[٣] بالفتح فضعيفٌ، والفصيحُ الضمُّ، ومنه «**سَمْنَان**»[٤]، وهو فَعْلاَن لا فعلال؛ لكثرة فَعلال، وعدم فَعلان من غير المضاعف كـ«**زلزال**» وأما «**خَزْعَال**»[٥] فنادر، و«**بَهْرَام**» و«**شَهْرَام**» عجميان.

ومنه «**بُطْنَان**»[٦] بالضمِّ، وهو فُعلان، لمجيئِهِ في كلامهم كـ«**عُثْمَان**» وعدم فُعْلاَل، وأمَّا «**قُرطَاسٌ**» بضم القاف فضعيف، والفصيح «**قِرْطَاسٌ**» بالكسر، مع أنَّه نقيضُ «**ظُهران**» وهو فُعلان، إذ «**بُطْنَانٌ**» اسمٌ لباطنِ الريشِ وظهران اسمٌ لظاهره.

ذكر كيفية وزن الكلمة المقلوبة

وهو[٧] يتوقفُ على معرفة الأصلي والزائدِ؛ فالأصلي ما ثَبَتَ في تصاريفِ الكلمةِ لفظًا أو تقديرًا كفاءِ «**ضَرَبْتُ**»، وعينه؛ لثبوتها في «**ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا فهو ضارِبٌ ومَضْرُوبٌ**»، والزائدُ بخلافِهِ كميم «**مَضْروب**» وواوه، إذا عَرَفْتَ ذلك فتقولُ: إنَّه مَتَى وَقَعَ في الموزونِ قلبٌ، وهو جعلُ أَحَدِ الأصولِ مَوْضِعَ الآخرِ قُلِبَتِ الزّنةُ كما قُلِبَ الموزونُ، إذ فائدةُ الزّنةِ التنبيهُ على الفاءِ والعينِ واللاَّمِ، فتقولُ في قِسِيّ:[٨] فَلِيع[٩]؛ لانَّ الأصل:

---

(١) سحنون: من سحنَ الشيءَ سحنًا إذا دقَّه. انظر: اللسان (سحن) ٦٥/١٧.

(٢) الصعفوق: الذي لا مال له، وكذلك كل ما ليس له رأس مال. اللسان (صعفق) ٦٨/١٢.

(٣) الخرنوب: الخروب الخرنوب: شجر ينبت في جبال الشام، يسميه صبيان أهل العراق: القِتّاء الشامي، وهو يابس أسود. انظر: اللسان (خرنب) ٣٣٩/١.

(٤) سمنان: اسم موضع. انظر: اللسان (سمن) ٨٣/١٧.

(٥) خزعال: يقال: تخزعل في مشيته إذا كان فيه عرج. اللسان (خزعل) ٤٢٢/٩

(٦) البطنان: الجانب الطويل من الريش، واحده بطن. انظر ك اللسان (بطن) ١٩٧/١٦ .

(٧) انظر: المقتضب ١٦٧/١.

(٨) المشهور أن وزنها: فلوع. المقتضب ١٦٧/١، والحجة للفارسي ٥٣٠، وشذا العرف ٢٢.

(٩) القسي: جمع قوس، والقوس نوع من أنواع الخطوط؛ لأن الخطوط ثلاثة: مستقيم ومقوس ومنحن. انظر: الاقتضاب ٨٤/١.

قَوْس قافُهُ فاءٌ، وواوُهُ عينٌ، وسينُهُ لام، فَوَقَعَتِ العينُ التي هي واوُ «قَوْسٍ» في «قِسِيٍّ» مَوْضِعَ اللَّام، فاجْتَمَعَ في الآخرِ واوان مع ضمتين[1] فقلِبَتَا ياءَيْنِ، وأُدْغِمَتْ إحداهما في الأخرى وكُسِرَتِ السّينُ، ثُمّ القافُ للتَّبَعِيّةِ، وكما وقعَتِ الواوُ في «قِسِيٍّ» مَوْضِعَ اللّام وَقَعَتْ لامُ: «قَوْس» وهي السّين مَوْضِعَ العينِ، فصار وزن «قِسِيّ» فَلِيع[2].

ذكر ما يُتَعَرَّفُ بِهِ القلبُ

و ذلك أَشْياء:

أَحَدُها: أنَّه يُتَعَرّفُ بأصلِ المقلوب نحو «نَاء» و«يناءُ»؛ فإنَّه مقلوب من «نَأى يَنْأى»، وهو مِنَ النَّأيِ الذي هو الأصلُ[3]، و«نَأى» نونُهُ فاءٌ، وهمزتُهُ عينٌ، وياؤه لامٌ، فَجُعِلتِ العينُ التي هي الهمزةُ لامًا، واللامُ التي هي الياءُ عينًا، بَقِيَ «نَيَأَ» فَقُلِبَتِ الياءُ أَلِفًا؛ لتحركها وانفتاحِ ما قبلها، بَقِيَ «نَاءَ» وزنه فَلَعَ.

وثانيها: بثبوتِ الحروفِ التي مِنَ الأصلِ في أمثلة اشتقاقه؛ أي برجوع تلك الكلم المشتقة إلى أصلٍ واحدٍ، كرجوعِ الجاهِ والوَجِيهِ والتَّوجيهِ والتَّوجُّهِ إلى الوَجْهِ، فهو أَصْلٌ لهذه الكلم المشتقةِ منهُ، فواو «الوَجْهِ» فاءٌ، والجيمُ عَينٌ، والهاءُ لامٌ؛ فَوَقَعَتِ الجيمُ التي هي عينٌ مَوْضِعَ الفاءِ في «جَاه»، ووَقَعَتْ فيهِ الواوُ التي هي فاؤه مَوْضِعَ العينِ فصار «جَوَه» تَحَرَّكتِ الواوُ، وانْفَتَحَ ما قبلها، فَقُلِبَتْ ألفًا، فصار «جاهٌ» على وزن عفل[4].

وكذلك «الحَادي» و«الواحِد» و«التوحيد» و«التَّوَحُّد» راجعٌ إلى أصلٍ واحدٍ، وهو الوَحْدةُ[5]؛ الواو فاءٌ، والحاء عينٌ، والدَّالُ لامٌ، فَجُعِلَ في «الحادي» العينُ - وهي الحاءُ -

---

(١) كلمة «ضمتين» غير واضحة في الأصل.

(٢) لم يشر المؤلف إلى أن «قسي» جمع قوس، ويبدو أنه توهم أنها مفرد حدث فيه قلب مكاني؛ وما عليه النحاة أن قسي جمع قوس، والأصل قووس، قدمت لام الكلمة على عينها؛ فصار قوس، ثم قلبت الواو الأخيرة ياء، فاجتمعت الواو والياء، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، ثم قلبت ضمة السين كسرة وضمة الفاء كسرة، ووزنه فلوع. انظر: الحجة، للفارسي ٣٠، والمقتضب ١٦٧/١، واللباب في تصريف الأفعال ١١، وشذا العرف.

(٣) يريد المصدر، على أن مذهب البغداديين يعد المصدر أصل الاشتقاق. انظر ما سبق ذكره في هذا الكتاب.

(٤) انظر: المخصص ٨٨/١، والجاربردي ٢١/١، والخصائص ٧٦/٢.

(٥) اللسان (وحد) ٤٦٠/٦.

مَوْضِعَ الفاءِ، واللَّامُ ـ وهي الدَّالُ ـ مَوْضِعَ العينِ، والفاءُ ـ وهي الواو ـ مَوْضِعَ اللَّام، صارتِ الكلمةُ بألفِ فاعل «حادُوٌ» ولَيْسَ لهم اسمٌ متمكن آخرُهُ واوٌ قبلها ضَّمةٌ، فَقُلِبَتْ ياء، وأُبْدِلَ مِنَ الضَّمةِ كسرةٌ فصار: حَادِي، على وَزْنِ عَالِف.

وثالثها: بصحة حرف العلة مع تحركه وانفتاح ما قبله نحو «أَيِسَ» فإنه لو لم يكن مقلوبًا من «يَئِسَ» لوجب أن يقال فيه: آسَ؛ لتحرك عين الكلمة وانفتاح ما قبلها، فلما لم تنقلب علم أنه قد جعلت فيه الفاء عينًا، وبالعكس فوزن «أَيِسَ»:عفل[1].

لا يُقَالُ: قَدْ صَحَّتِ الواوُ في «عَوِرَ» مع تحرّكِها وانفتاحِ ما قبلَها ومع ذلك لَيْسَ بمقلوبٍ؛ لأنَّا نقولُ ما قَبْلَ الواوِ في «عَوِرَ» ساكن حكمًا؛ لأنَّهُ بمعنى «اعْوَرَّ» والعين ساكنةٌ، وحركتُها عارضةٌ للابتداء، وأما الياء في «أَيِسَ» فإنَّه متحركٌ لفظًا وحكمًا.

ورابعها: بقلةِ اسْتِعْمَالِهِ مع آخر كثيرِ الاستعمال، وهما من أصلٍ واحدٍ، لكنِ اختلفَ ترتيبهما نحو «آرَامٍ» و«أَرْآمٍ» جَمْعَيْ «رِئْمٍ» وهو الظَّبْيُ الأبيضُ، وأَرْآمٌ أكثرُ استعمالًا فهو أصلٌ، فـ«آرَامٌ» مقلوبٌ مِنْهُ لقلةِ استعمالِهِ، وكثرة استعمالِ «أَرْآمٍ» وأرآم أفعال، راؤه فاءٌ، وهمزتُه عينٌ، وميمُهُ لامٌ فَقُلِبَ بِأَنْ جُعِلتْ فاؤه عينًا وعينُهُ فاء «آرَامٍ» أعني بأن جُعِلَتْ فاءُ أَرْآمٍ ـ وهي الراءُ ـ عينًا، وجُعِلَتْ عينُ أَرْآمٍ ـ وهي الهمزةُ ـ الثانية فاءً، فانْقَلَبَتْ ألفًا[2]، فصارَ آرَام: أعفال[3].

وخامسها: بأنَّهُ إذَا لم يُجْعَلْ مقلوبًا أدَّى إلى منعِ الصَّرْفِ بغيرِ علّةٍ؛ كـ«أَشْيَاء» فإنَّها غيرُ منصرفةٍ بالاتفاقِ، والمختارُ أنَّها لَفْعَاء، مقلوبةٌ مِنْ «شَيْآء» فَمُنِعَ صرفُها لألفِ التأنيثِ، قال في الصحاح[4] عن شيئاء: «**إنه جمع على غير واحده كما أن الشعراء جمع على غير واحده؛ لأن فاعل لا يجمع على فعلاء**». انتهى كلام صاحب الصحاح، وشيئاء: فعلاء؛ الشينُ فاءٌ والياء عينٌ والهمزةُ الأولى لامٌ فَجُعِلَتِ اللّامُ ـ وهي الهمزة الأولى ـ فاءً،

---

(١) ويعرف القلب هنا بأصله وهو المصدر، وأعني اليأس، اللسان (أيس) ٣١٦/٧.

(٢) بتسهيلها.

(٣) وقال بعض النحاة: إن علامة القلب هنا ورود الأصل في المفرد وهو رئم. شذا العرف ٢٢، وانظر اللسان (رأم) ١٤٩/١٥.

(٤) الصحاح (شيأ) ٩٧/١.

والفاءُ ـ وهي الشّينُ ـ عينًا، والعين ـ وهي الياءُ ـ لامًا، فصارَ «أَشْيَاء» على وزنِ لَفْعَاء[١].

وقال الكسائيّ[٢]: «أَشْيَاء أَفْعَال جمعُ شَيء؛ لأنَّ فَعْل معتل العين يجمع على أفعال، كـ«فِيل» و«أَفْيَال». وهو مردودٌ لاستلزامِه مَنْعَ الصّرفِ بغيرِ علة، وأمَّا القلبُ فكثيرٌ في كلامهم، فوجَبَ المصيرُ إليْه.

وقال الفرّاء[٣]: أصل «أشياء»: «أَشْيِئَاء» على وزن أَفْعِلَاء جمع لـ«شَيِّئ» على وزن فَعْيِل ورأى أنَّ شَيئًا أصله «شَيْأ» ثم خُفِّفَ كما يُخَفَّفُ مَيْت من مَيِّت، وجُمِعَ بحسبِ الأَصْلِ على أَشْيِئَاء كما جُمِعَ «بَيِّن» على «أَبْيِنَاء»، ثم حُذِفَتِ الهمزةُ التي بين الياء والألف ـ وهي لام الكلمة ـ تخفيفًا كراهةَ لهمزتين بينهما ألفٌ، فصارَ وزنُهُ عنده أَفْعَاء.

وهو مردود بأنَّه لم يُسْمَعْ شَيِّئ، فلو كان هو الأصل لكان شائعًا كميِّت، وبأنَّهُ حذفَ لامَ الفعلِ على غيرِ قياسٍ؛ لأنَّ الهمزتين إذا توسَّطَهما ألفٌ لا تُحْذَفُ إحداهما ولا هُمَا[٤].

ذِكْرُ كَيْفِيَّةِ وَزْنِ الكلمةِ المحذوفةِ

واعْلَمْ أَنَّ الحذفَ كالقلبِ، أي إنْ كانَ حذفٌ في الموزونِ حُذِفَتِ الزّنة مثلهُ، فَتَقُولُ في وزنِ «قَاضٍ»: فاعٍ؛ لأنَّ لامَهُ التي هي الياءُ حُذِفَتْ للتنوين، وفي «يَمِقُ» يَعِلُ، لأنّ أصله: يَوْمِقُ، على وزن يفعل فحذفت فاء الفعل وهي واو «يَوْمِقُ»؛ لوقوعها بين ياء وكسرة؛ لأنها بعد ياء المضارعة، فصار وزن «يَمِق»: يعل، بحذف الفاء، لكن إن قُصِدَ في المقلوب والمحذوف تبيين القلب والحذف فيهما جاز أن يأتي بالزنة حينئذ على الأصل، كما تقول: «أَشْيَاء» ـ على مذهب سيبويه[٥] ـ وزنها في الأصل فعلاء، و«قَاضٍ» وزنه في الأصل فاعل.

---

(١) ما ذهب إليه المؤلف هو مذهب جمهور البصريين. انظر: الكتاب (بولاق) ٣٧٩/٢، والإنصاف ٦٥٤، وابن يعيش ١١٧/٩، والمخصص ٦٣/١٦، ١١٦/١٧، والمقتضب ١٦٨/١، والجاربردي ٢٦/١، والرضي على الكافية ٢٩/١.

(٢) المقتضب ١٦٨/١، والإنصاف٦٥٤.

(٣) انظر: معاني القرآن ٣٢١/١، والصحاح (شيأ) ٤٥٨، وراجع في تفصيل هذا الخلاف الذي دار بين النحويين: المغني في تصريف الأفعال ٤٦.

(٤) ويرى شيخي وأستاذي الدكتور رمضان عبدالتواب أن المسئول عن منع كلمة أشياء من الصرف وقوعها في القرآن الكريم في سياق تتوالى فيه الأمثال وذلك في قوله تعالى: ﴿لَا تَسْئَلُوا عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١/٥]، إذ لو صرفت لقيل: «عَنْ أَشْيَاءٍ إنْ»، ولا يخفى ما فيه من تكرار المقطع «إن». التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ٧٤-٧٥.

(٥) الكتاب (بولاق) ٣٧٩/٢، والإنصاف ٦٥٤، وابن يعيش ١١٧/٩.

فصل في الأبنية

والكلامُ في هذا الفصل على تقسيم الأبنية، وعلى أبنيةِ الاسم الأصول المجردة عن الزيادة[١]، وأما أبنية المزيد فيه فتأتي في فصل بعد هذا الفصل[٢].

ذكر تقسيم الأبنية الأصول: وهي تقسَّم إلى صحيح ومعتل ومضاعف ومهموز:

أما الصحيح: فهو ما سلمت أصوله من حروف العلة والهمزة والتضعيف. وإنما خصص الأصول بالسلامة؛ لجواز وقوع ذلك في غير الأصول كحرف العلة في «**يَضْرِبُ**»و «**ضارِب**».

وأما المعتل: فهو ما كان أحدُ أصوله حرفَ علة، وهو الواو والألف والياء[٣]، وذلك الأصل إما فاءٌ كـ«**وَعَدَ**» و«**يَسَرَ**»، أو عين كـ«**قَالَ**» و«**بَاعَ**»، أو لام كـ«**غَزَا**» و«**رَمَى**».

ويسمى معتلُّ الفاء في اصطلاح المتقدمين **مثالًا**؛ لمماثلته الصحيح في صحته وعدم إعلاله[٤]. ومعتلُّ العين **أجوفَ**؛ لكون حرف العلة في وسطه وهو كالجوف، ويقال له أيضًا: **ذو الثلاثة**؛ لكونه مع ضمير المتحرك على ثلاثة أحرف؛ في المتكلم، والمخاطب المذكر، والمؤنث[٥]؛ نحو «**قُلْتُ**» و«**بِعْتُ**»، بضم التاء وفتحها وكسرها[٦].

ويسمى معتلُّ اللام منقوصًا؛ لنقصان الحركة منه حال الرفع نحو «**يغزو**» «**ويَرْمِي**» أو لنقصان اللام منه في الاسم نحو «**قَاضٍ**»[٧]، وفي الفعل في الجزم[٨]، نحو «**لَمْ يَغْزُ**»، ويقال له أيضًا **ذو الأربعة**؛ لأنه مع ضمير المتكلم والمخاطب المذكر والمؤنث على أربعة أحرف

---

(١) انظر لمزيد من التفصيل: المقتضب: ١٩١/١.

(٢) انظر هذا الكتاب ٣١٤/١.

(٣) وإذا سكن حرف العلة وانفتح ما قبله سمي لينًا مثل: يوم ويت، وإن جانسه ما قبله من الحركات سمي مَدًّا: كباع يبيع.

(٤) انظر: شرح التصريف الملوكي، لابن يعيش ٤٨، وتسهيل الفوائد ٢٠٢.

(٥) لأن حرف العلة يحذف لالتقاء الساكنين.

(٦) انظر: شرح التصريف الملوكي ٥٢، وتسهيل الفوائد ٢٠٢.

(٧) انظر: شرح التصريف الملوكي ٥٨، وتسهيل الفوائد ٢٠٢.

(٨) وكذلك في اتصاله بتاء التأنيث الساكنة نحو: غزت ورمتا.

كقولك: غزوت وشريت، بضم التاء، وفتحها، وكسرها[١]، ويسمى معتل الفاء والعين نحو «يَوْم» ومعتل العين واللام معًا نحو «طَوَى» لفيفًا مقرونًا؛ لالتفاف حرفي العلة واقترانهما، ويسمى معتل الفاء واللام نحو «وَلِيَ» لفيفًا مفروقًا؛ لافتراق حرفَي العلة بغيرهما.

وأما المضاعف: فالثلاثي ما كان عينه ولامه من جنس واحد؛ نحو «مَدّ» و«شَدّ»؛ والرباعي ما كان أَوَّلُه وثالثه من جنس واحد وثانيه ورابعه من جنس؛ نحو «صَلْصَل»[٢].

وأما المهموز: فهو ما كان أحدُ أصوله همزة، فإن كانت فاءً سُمِّي البناءُ قطعًا ومهموزَ الفاء، نحو: «أَكَلَ»، وإن كان عينًا فيقال له نبر ومهموز العين، نحو «سَأَلَ»، وإن كانت لامًا، فيقال له: همز ومهموز اللام، كـ«قرأ»؛ فلا يقاس «وَعَدْتُ» على «رميتُ» في التسمية بذي الأربعة، ولا مهموز العين على مهموز اللام في التسمية بالهمز على مهموز العين في التسمية بالنبر؛ لأن الصحيح أن لا قياس في اللغة.

ذكر أبنية الثلاثي المجرد

وأبنيتُهُ أكثر من أبنية الرباعي والخماسي، وهي عشرة[٣]، والقسمةُ[٤] تقتضي اثني عشر؛ مِن ضرْب ثلاث حركات الأَوَل، في أربع حالات الثاني، سَقَطَ «فُعِل» بضم الفاء وكسر العين، و«فِعُل» بكسر الفاء وضم العين: استثقالًا للخروج من الضمة إلى الكسرة وبالعكس، وأما «الدئل» بضم أوله وكسر ثانيه معَلّم؛ فتقول من فعل ما لم يسم فاعله، وأما «الحِيك»[٥] بكسر أوله[٦] وضم ثانيه ـ إن ثبت ـ فعلى تداخل اللغتين؛ لأنه ورد «حِبِك»

---

(١) انظر: تسهيل الفوائد ٢٠٢.

(٢) صلصل: يقال صلصل الشيء: صوّت صوتًا فيه ترجيع. انظر: اللسان (صلصل) ٤٠٥/١٣.

(٣) انظر: المنصف ١٨/١، وشرح الكافية لابن مالك ٢٠٢١، والفصول الخمسون ٢٥٨، والهمع ٩/٥، وأصول ابن السراج ١٧٩/٣.

(٤) ذكر أبو الفتح ابن جني أن الأسماء التي لا زيادة فيها تكون على ثلاثة أصول، فتصل إلى الخماسي، والأفعال التي لا زيادة فيها تكون على أصلين: ثلاثي ورباعي، ولا فعل يكون على خمسة أحرف إلا وزيادة فيه. المنصف ١٨/١.

(٥) حبك السماء: طرائقها، وفي التنزيل: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْحُبُكِ ۝٧﴾ يعني طرائق النجوم، واحدتها حبيكة، اللسان (حبك) ٢٨٨/١٢.

(٦) انظر: المنصف ٢٠/١، وشرح الكافية لابن مالك ٥٠٢١.

بكسرهما و«**حُبُك**» بضمهما، فَرُكِّبَ «**الحِبُك**» من كسرة فاء أحدهما وضمةِ عين الآخر[١].

وأما العشرة الباقية فأربعةٌ: بفتح الفاء مع سكون العين وفتحها وكسرها وضمها كـ«**فَلْس**» و«**فَرَس**» و«**كَتِف**» و«**عَضُد**». وثلاثةٌ: بكسر الفاء مع سكون العين وفتحها وكسرها كـ«**حِبْر**» و«**عِنَب**» و«**إِبِل**». وثلاثة: بضم الفاء مع سكون العين وفتحها وضمها كـ«**قُفْل**» و«**صُرَد**»[٢] و«**عُنُق**».

وبعض هذه الأمثلة قد يُرَدُّ إلى بعض؛ فيكون الوزن الثاني فرعًا عن الأول، فلـ«**فَعِل**»بفتح الفاء وكسر العين ومما ثانيه حرف حلق مثل «**فَخِذ**»، فروع ثلاثة: فَعْل كـ«**فَخْذ**» و«**فِعْل**» كـ«**فِخْذ**»، و«**فِعَل**» كـ«**فِخِذ**»[٣]، وكذلك القول فيما أشبهه.

والفعل في ذلك كالاسم؛ أعني أن الفعل إذا كان أَوَّلُه مفتوحًا وثانيه حَرْفَ حلقٍ مكسورًا، كـ«**شَهِدَ**»، فله ثلاثة فروع: فَعْل كـ«**شَهْد**»، وفِعْل كـ«**شِهْد**» بفتح الشين وكسرها مع سكون الهاء، وفِعِل: «**شِهِد**» بكسرهما، فإن لم يكن ثاني الفعلِ حرفَ حلقٍ نحو «**كتف**» فله فرعان فقط: «**كَتْف**» و«**كِتف**»، على فعل و«**فِعْل**» بفتح الفاء وكسرها مع سكون العين، ولم يجز فيه «**كتف**» بكسرهما[٤]؛ لأن كسرة الفاء ليست بقوية مثل قوة كسرة حرف الحلق التي ناسبت لقوتها أن تُتبع بكسرةٍ أخرى، ولـ«**فَعُل**» بفتح الفاء وضم العين مثل «**عضد**» فرع واحد، وهو «**عضد**» بفتح فاء الفعل وسكون العين، ولـ«**فُعُل**» بضم الفاء والعين مثل «**عُنُق**»فرع واحد أيضًا، وهو «**عُنْق**»بضم الفاء وسكون العين، ولـ

---

(١) وعلل ابن جني تلك القراءة بقوله: أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء، فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال إلى القراءة المشهورة، فنطق بالباء مضمومة، وقال ابن مالك: وهذا التوجيه لو اعترف به من عُزِيت هذه القراءة له لدلَّ على عدم الضبط ورداءه القراءة، ومَن هذا شأنه لا يعتمد على ما سمع منه لإمكان عروض ذلك له، والآخر أن يكون بكسر الحاء إتباعًا لكسرة تاء ذات، بحيث لم يعتد باللام الساكنة؛ لأن الساكن حاجز غير حصين، شرح الأشموني ٥٤٦/٢ واللسان (حبك) ٢٢٨/١٢ وحاشية الصبان ٢٣٨/٤ ـ ٢٣٩ والجاربردي ٣٠/١ وانظر: المحتسب ٢٨٦/٢.

(٢) الصرد: طائر ضخم يصطاد العصافير، وكانوا يتشاءمون به. انظر: اللسان (صرد) ٢٣٥/٤.

(٣) انظر: اللسان (فخذ) ٣٧/٥.

(٤) انظر: اللسان: (كتف) ٢٠٢/١١.

«**فِعِل**»: بكسر الفاء والعين مثل: «**إبِل**» فرع واحد أيضًا[١]، وهو «**إبْل**» بكسر الفاء وسكون العين، إلا أن إسكان عين الفعل في «**عُنْق**»أفصح من إسكانها في «**إبِل**»، وفي فُعْل بِضمِّ الفاء وسكون العين، كقفل خلاف؛ فبعضهم يجوِّز فيه فعلَ بضمهما؛ فجيء «**عُسُر**» و«**يُسُر**»في عسر ويسر[٢]، والأكثر يمنعون منه، ويمنعون من أن يكون «**عسر**»فرعًا لعسر، بل هما أصلان، وهو الأجدر؛ لئلا يلزم الانتقال من الخفة إلى الثقل.

ذكر أبنية الاسم الرباعي المجرد

وهي **خمسة**[٣] بالاستقراء:

أحدها: «**فَعْلَل**» بفتح الفاء واللام وسكون العين بينهما نحو «**جعفر**».

ثانيها: «**فِعْلِل**» بكسر الفاء واللام وسكون العين، نحو «**زِبْرِج**»، وهو من أسماء الذهب.

ثالثها: «**فُعْلُل**» بضم الفاء واللام وسكون العين، نحو «**بُرْثُن**»[٤].

رابعها: «**فِعْلَل**» بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام، نحو «**درهم**».

خامسها: «**فِعَلّ**» بكسر الفاء، وفتح العين وسكون اللام الأولى، نحو «**قِمَطْر**»[٥].

وزاد الأخفش[٦] بناءً سادسًا[٧]، وهو «**فُعْلَل**»، بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام

---

(١) انظر في تفصيل القول عن هذا الوزن: الجاربردي ٣٢/١.

(٢) اللسان (عسر) ٢٣٨/٦.

(٣) ذكر أبو الفتح ابن جني أن الأسماء الرباعية التي لا زيادة فيها تجيء على ستة أمثلة: خمسةٌ وقع عليها الإجماع، وواحد تجاذبه الخلاف، وهو ما ذكره المؤلف. انظر: المنصف ٢٥/١ ـ ٢٧، وانظر: المقتضب ١/ ٢٠٤ ـ ٢٠٥، والهمع ١١/٦، والأصول ١٨١/٣، والفصول الخمسون ٢٥٨، والجاربردي ٣٣/١، وذكر أنه كان ينبغي أن تكون أوزانه على القياس ثمانية وأربعين.

(٤) برثن السبع: أطرافه، وهو مخلبه، وقيل هو للسبع كالإصبع للإنسان. اللسان (برثن) ١٩٢/١٦، وفقه اللغة للثعالبي ٧٤.

(٥) القمطر: الجمل السريع، وقيل: الجمل الضخم القوى. اللسان (قمطر) ٤٢٨/٦، وفي فقه اللغة للثعالبي ١٦٩: «القمطر: وعاء الكتب».

(٦) انظر: ابن يعيش ١٣٦/٦، والمنصف ٢٣/١.

(٧) وقد حكى غير الأخفش نماذج أخرى نحو «بُرَثَع» و«طُحلُب» و«طُحلَب»، و«جُؤزُر» و«جُؤزَر»، وذكر أبو علي أن الأخير أعجمي، فلا حجة فيه. المنصف ٢٧/١.

نحو «**جُخْدَب**»[١]، وسيبويه[٢] يرويه بضم الدال.

وأما ما ورد من الرباعي على خلاف ذلك وهو نحو «**جَنَدِل**» بفتح الفاء والعين وكسر اللام، و«**عُلَبِط**»[٣] بضم الفاء وفتح العين وكسر اللام، فلا يعتد به لندوره؛ لأن كلامهم لا يجتمع فيه أربع حركات متوالية في كلمة واحدة، فحُمِلا على أن الأصل «**جَنَادِل**» و«**عُلاَبِط**»[٤].

ذكر أبنية الاسم الخماسي المجرد

وهي أربعة[٥]:

أحدها: «**فَعَلّل**» بفتح الفاء والعين وسكون اللام الأولى وفتح الثانية؛ نحو «**سَفَرْجَل**»[٦].

ثانيها: «**فِعْلَلّ**» بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى وسكون اللام الثانية؛ نحو «**قِرْطَعْب**» وهي الخرقة.

وثالثها: «**فَعْلَلِل**» بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى وكسر اللام الثانية نحو «**قَهْبَلِس**»وهو الذكي.

رابعها: «**فُعَلّل**»بضم الفاء وفتح العين وسكون اللام الأولى وكسر اللام الثانية نحو «**قُذَعْمِل**»وهو الشيء القليل[٧].

انتهى الكلام على الأبنية الأصول.

---

(١) الجخدب: الضخم الغليظ من الرجال والجمال. اللسان (جخدب) ٢٤٧/١ وما ينصرف وما لا ينصرف ١٧.

(٢) الكتاب ٢٨٩/٤ وانظر: اللسان (جخدب) ٢٤٧/١، والهمع ١٢/٦، وابن يعيش ١٣٦/٦ .

(٣) علبط: الضخم. انظر: الصحاح (علبط) ١١٤٤/٣.

(٤) ولمزيد من الأمثلة التي جاءت على نفس وزن «علبط» انظر: المنصف (٢٧/١)، والمقتضب (٢٠٥/١).

(٥) انظر: المقتضب ٢٠٦/١، والأصول ١٨٤/٣، وشرح الكافية لابن مالك ٢٠٢٤، والفصول الخمسون ٢٥٨، والجاربردي ٣٥/١، وذكر أن القياس يقتضي أن تكون أوزانه مائة واثنين وتسعين.

(٦) سفرجل: شجر مثمر، وجمعه سفارج. انظر: اللسان (سفرجل) ٣٦٠/١٣.

(٧) وكذلك القذعمل والقذعملة: القصير الضخم من الإبل، اللسان (قذعمل) ٧١/١٤ .

فصل في أبنية المزيد فيه

والمراد بالمزيد فيه: ما زيد على أصوله بعض حروف الزيادة التي يجمعها: «**اليوم تنساه**» حسبما نذكر هذه الحروف مفصَّلة في فصل الزيادة من المشترك إن شاء الله[١].

والمذكور هنا إنما هو أبنية الاسم المزيد فيه الثلاثي، ثم الرباعي، ثم الخماسي.

وقبل ذكر الثلاثي المزيد فيه لا بد من تقديم كلام على الزيادة؛ فنقول:

الزيادة تنقسم إلى زيادة من جنس حروف الكلمة، ويقال لها الزيادة من موضعها[٢]؛ كدال «**مَهْدَد**»[٣]، وإلى زيادة من غير جنس حروف الكلمة كهمزة «**أَحْمَر**»، وتكون الزيادة للإلحاق ولغير الإلحاق، والزيادة التي من جنس حروف الكلمة إنما تكون بتكرير حرف أصلي من العين واللام بأن يزاد على العين مثلها، أو على اللام مثلها فيحصل العين أو اللام مضاعفة، إما بإدغام أو بغير إدغام فمثال مضاعفة العين بغير إدغام «**خَفَيْفَد**» وهو الظليم، وبإدغام «**تُبَّع**»، ومثال مضاعف اللام بغير إدغام «**خَفَيْدَد**» وهو الظليم أيضًا، وأصلها من الخفد، وهو الإسراع، وبإدغام «**خِدَّب**» وهو الضخم، وأما الفاء فلا تضاعف وحدها؛ فإنه لم يأت «**فَفْعَل**»، وإنما تضاعف مع العين نحو «**مَرْمَريس**» وهو من أسماء الداهية، ووزنه فعفعيل، ولم تضاعف الفاء مع اللام؛ فلم يأت «**ففعلل**»، وجاءت العين مضاعفة مع اللام نحو «**صَمَخْمَخ**»[٤] وهو الشديد، ووزنه فعلعل[٥].

ذكر أبنية الاسم الثلاثي المزيد فيه

والزيادة كثرت؛ في الثلاثي لسهولته وكثرة استعماله، وتقع الزيادة الواحدة فيه في أربعة مواضع: ما قبل الفاء، وما بين الفاء وبين العين وما بين العين وبين اللام، وما بعد اللام. وتقع في هذه المواضع زيادةٌ واحدة، واثنتان، وثلاث، وأربع وهي غاية الزيادة كما سيذكر.

---

(١) انظر: هذا الكتاب ١٩٩/٢.

(٢) المفصل ٢٤٠، وابن يعيش ١١٣/٦.

(٣) مهدد: اسم امرأة. اللسان (مهد) ٤١٩/٤.

(٤) صمخمخ: يقال رجل صمخمخ، أي شديد المنة، أي القوة. انظر: اللسان (صخ) ٣٤٩/٣ وفقه اللغة ٣٣.

(٥) ونقل عن الكوفيين أن وزن «صمخمخ» فعلل، وأصله صمخخ، فأبدلوا الوسطى ميمًا، شرح الأشموني ٢/ ٥٦٣ والتسهيل، لابن مالك ٣٩٧.

ذكر الزيادة الواحدة بحسب المواضع الأربعة المذكورة

أما ما قبل الفاء: فيقع فيه أحد أحرف أربعة: وهي الهمزة والميم والتاء والياء نحو: أَجْدَل[١] ومَقْتَل وتَتْفُل[٢] ويرمع[٣]، وزاد الأخفش[٤] الهاء أيضًا نحو «هِبْلَع».

وأما ما بين الفاء والعين: فأحد حروف خمسةٍ وهي: الألف والهمزة والياء والنون والواو ونحو: خاتم شأمل وضَيْغَم وقُنْبُر[٥] وعَوْسَج[٦].

وأما ما بين العين واللام: فزيادته إما أحد الحروف الخمسة المزيدة بين الفاء والعين نحو «شَمْأَل» و«غَزَال» و«جَمِير»[٧] و«تُرُنْج»[٨] و«قُعُود». وإما من موضعها نحو «قِنَب»[٩] و«سُلَّم».

وأما ما بعد اللام فهي: إما حرفٌ من حروف الزيادة، نحو ألف الإلحاق في نحو مِعْزَى، وألف التأنيث في نحو «حُبْلَى» أو النون في نحو «رَعْشَن»[١٠]، أو [حرف] من موضعها بغير إدغام نحو «قَرْدَد» وهو الغليظ. أو بإدغام نحو «مَعَدّ».

وأما الزيادتان فعلى قسمين: مفترقتين، ومجتمعتين:

ذكر الزيادتين المفترقتين: وهو أن يقع في الاسم الثلاثي زيادتان يفصل بينهما إما أحد الأصول؛ أعني الفاء والعين واللام أو اثنان منها، أو جميعها، وتقع الزيادتان بحسب ذلك على **ستة أوجه:**

أحدها: أن تقعا قبل الفاء وبعدها؛ بحيث تصير الفاء فاصلة بينهما، فمِن ذلك أن تكون الأولى التي قبل الفاء همزةً وتكون الثانية إما نونًا نحو «أَلَنْجَج»[١١]، أو الفاء نحو

---

(١) أجدل: الصقر، من الجدل، وهو القوة. اللسان (جدل) ١٣/١٠٨.

(٢) تتفل: من أسماء الثعلب. اللسان (ثعل). اللسان (تفل) ١١/٧٧.

(٣) يرمع: حجارة بيض تلمع اللسان (رمع) ٩/٤٩٣.

(٤) في ابن يعيش ١٠/٥: «وكذلك هبلع، وهو الأكول مأخوذ من البلع، والذي عليه الأكثر القول بأن هذه الهاء أصل، وذلك لقلة زيادتهما أولًا». وانظر كذلك: ابن يعيش ٦/١٣٦؛ ٩/١.

(٥) القنبر «ضرب من الحُمّر». انظر: اللسان (قنبر) ٦/٤٣٠.

(٦) العوسج: شجر كثير الشوك. اللسان (عسج) ٣/١٤٨.

(٧) جمير: مجتمع القوم. اللسان (جمر) ٥/٢١٧.

(٨) ترنج: المصبوغ بالحمرة صبغًا مشبعًا. اللسان (ترنج) ٣/٤٠.

(٩) قنَب: ضرب من الكتاب. اللسان (قنب) ٢/٤٩٣.

(١٠) رعشن: الانتفاض. اللسان (رعش) ٨/١٩٣.

(١١) ألنجج: عود طيب الرائحة. اللسان (لجج) ٣/١٧٧.

«**أَجَادِل**»[١] ومنها أن تكون الأولى ميمًا، والثانية ألفًا، نحو «**مساجد**»، ومنه أن تكون الأولى تاءً، والثانية ألفًا، نحو «**تناضب**» وهو شجر، ومنه أن تكون الأولى ياء، والثانية ألفًا، نحو ترامع[٢] والفاء الفاصلة بين الزيادتين المذكورتين في ذلك كله هي لام «**أَلَنْجَج**» وجيم «**أجادل**» أفاعل و«**مساجد**» مفاعل، و«**تناضب**» تفاعل، و«**تَرَامُع**» تفاعل، وعلى نحو ذلك يأتي باقي أقسام هاتين الزيادتين المفترقتين.

ثانيها: أن تقع الأولى بين الفاء والعين والثانية بين العين واللام؛ فتصير العين فاصلة بينهما، فمنه أن تكون الأولى ألفًا، والثانية واوًا نحو «**عاقول**»، وهو ما يستدير في البحر، ومنه عكس ذلك نحو «**طُومَار**»[٣] وهو السجل، ومنه أن تكون الأولى ياءً، والثانية إما ألفًا، نحو «**دِيماس**»[٤] أو واوًا نحو: قَيْصُوم[٥]، ومنه أن تكون الأولى واوًا، والثانية ألفًا، نحو: «**تَوَارب**» وهو التراب.

ثالثها: أن تقع الأولى بين العين واللام، والثانية بعد اللام؛ فتصير اللام فاصلة بينهما، فمنه أن تكون الأولى ياء، والثانية ألفًا، نحو «**قُصَيْرى**»، وهو الضلع السفلي، ومنه أن تكون الأولى نونًا، والثانية ألفًا، نحو «**قَرَنْبَى**» وقرنبى مقصور بفتح القاف والراء دويبة مثل الخنفساء وأعظم. ومنه أن تكون الأولى ألفًا والثانية ألفًا، نحو «**حُبَارَى**». ومنه أن تكون الأولى نونًا والثانية هاء التأنيث، نحو «**جَزَنْبَة**»، اسم مكان.

رابعها: أن تقع الأولى قبل الفاء والعين، والثانية بين العين واللام؛ فتصير الفاء والعين معًا فاصلتين بينهما؛ فمنه أن تكون الأولى همزة، والثانية ألفًا، وذلك فيما هو على وزن إفعال نحو: «**إعْصَار**»، ومنه أن تكون الأولى همزة، والثانية ياءً، نحو «**إخْرِيط**»، وهو نبت، ومنه أن تكون الأولى تاءً، والثانية إما ياءً نحو تنبيت، على تفعيل. أو واوًا نحو «**تذنُوب**»على مفعول؛ وهو البُسْر الذي فيه الإرطاب، أو واوًا من موضعها؛ نحو «**تَنَوَّط**»على تفعّل بضم

---

(١) الأجادل: جمع أجدل، وهو الصقر. اللسان (جدل) ١٣/١٠٨.

(٢) الترمُّع: التحرك. اللسان (رمع) ٩/٤٩٣.

(٣) في اللسان (طمر) ٦/١٧٣: الطومار: واحد المطامير، وقال ابن سيده: الطامور والطومار الصحيفة، قيل هو دخيل، وأراه عربيًا؛ لأن سيبويه قد اعتد به في الأبنية، فذهب إلى أنه ملحق بفسطاط.

(٤) الديماس: الحمّام. انظر: مبادئ اللغة ٣٦.

(٥) القيصوم: ما طال من العشب. اللسان (قصم) ١٥/٣٨٦.

العين جمع «تنوُّطة»وهو طائر، مثل التكسر والتقطع في المصادر.

ومنه أن تكون الأولى تاء أيضًا، والثانية من موضعها؛ إما شين نحو «تُبشُّر» على تُفَعْل، بضم التاء وكسر العين، وهو اسم طائر يسمَّى الصُّفرية، وإما ياء نحو «تِهبِّط»بكسر التاء والفاء وتشديد العين المكسورة. وهو طائر أيضًا، ومنه أن تكون الأولى همزةً والثانية واوًا، نحو «أسلوب»، ومنه أن تكون الأولى ميمًا والثانية؛ إما ألفًا، نحو مفتاح، أو واوًا نحو «مَضْروب»، أو ياء نحو «مِنْديل». ومنه أن تكون الأولى، والثانية ألفًا نحو «تمثال».

ومنه أن تكون الأولى ميمًا والثانية إما واوًا نحو «يربوع»، أو ياءً، نحو «يَعْضِيد»، وهو نبتٌ.

خامسها: أن تقع الأولى قبل العين، والثانية بعد اللام، فتصير العين واللام معًا فاصلتين بينهما، فمنه أن تكون الأولى ياءً، والثانية ألفًا نحو «خَيْزَلى»، وهي مِشية.

سادسها: أن تقع الأولى قبل الفاء، والثانية بعد اللام، فتصير الفاء والعين واللام فاصلة بينهما، فمنه أن تكون الأولى همزة والثانية ألفًا نحو: أَجْفَلَى، وهي الدعوة العامة. ومنه أن تكون الأولى همزةً والثانية من موضعها، نحو «أُتْرُجّ»[1]: الجيم الثانية أيضًا زائدة، لقولهم في معناها: «تُرُنْجٌ»، ومثله «إِزْزَبّ»، وهو القصير، الباء الثانية زائدة، مثل «أُتْرُجّ».

ذكر الزيادتين المجتمعتين

ويقعان في المواضع الأربعة، كما وقعت الزيادة الواحدة؛ أعني قبل الفاء وبين الفاء والعين، وبين العين واللام، وبعد اللام، فذلك **أربعة أوجه:**

أحدها: أن يقعا قبل الفاء، ولا يكون ذلك إلا في الأسماء الجارية على الفعل، نحو الميم والنون، والميم والسين، والميم والهاء في منطلق ومستطيع ومهراق، ولم يقع في غيرها إلا في قولهم لشيخ: إنفحل وإنفحر؛ فالهمزة والنون زائدتان.

---

(١) أترج: جمع تُرُنْجة وأُتْرُجّة. اللسان (ترج) ٣/

ثانيها: أن يقعا بين الفاء والعين، وأكثر ما يكون ذلك في جمع التكسير، فمنه «**حواجر**»[١] و«**غيالم**»[٢] و«**جَنادِب**»[٣]، فالواو والياء والنون مع الألفات الثلاث زوائد، وقد جاء في الإفراد في قولهم: جمل دَوَاسِر[٤].

ثالثها: أن تقعا بين العين واللام، وتقعان على فُعَّال «**خُطَّاف**» الطاء الثانية والألف زائدتان، ومنه «**كَلَّاء**»؛ وهو موضع السفن من الساحل، فالهمزة هي لام الكلمة، وقبلها الزيادتان، وهما اللام الثانية المدغم فيها والألف[٥]، ومثله بالشرح «**حِنّاء**»[٦]، وكذلك «**صُوَّام**» و«**نُسَّاف**» اسم طائر، ويقعان أيضًا على فِعْوال كـ«**قِرْوَاش**» وعلى فِعْيَال كـ«**جِرْيَال**»، وعلى فِعْيُول كـ«**هِلْيون**»[٧]، وعلى فِعَّيل كـ«**بِطّيخ**»، وعلى فَعَنْعَل كـ«**عَقَنْقَل**»[٨]، النون والقاف الثانية زائدتان، وعلى فُعامل؛ نحو «**دُلامص**»[٩].

رابعها: أن تقعا بعد اللام، فمنه الألف والهمزة أخيرًا، فيما جاء على وزن فعلاء، نحو «**ضَهْياء**» و«**حمراء**» وعلى فِعْلاء - بالكسر - نحو «**عِلْباء**»[١٠]، ومنه الألف والنون في نحو «**كَرَوان**» و«**مَرْجَان**» و«**عُثْمَان**» و«**سُلْطَان**»، ومنه الواو والتاء في نحو: «**جَبَرُوت**»، والألف والطاء الأخيرة في «**قُسْطَاط**»، ومنه الميم والحاء الأخيرتان في «**صَمَحْمَح**»ووزنه فَعَلْعَل بالفتح، والراء والحاء الأخيرة في نحو «**ذُرَحْرَح**»[١١] ووزنه فُعَلْعَل بالضم.

---

(١) حواجر: جمع الحجرة، التي هي الناحية. اللسان (حجر) ٥/٢٣٧.

(٢) غيالم: جمع غيلم، وهو ذكر السلحفاة. اللسان (علم) ١٥/٣١٠.

(٣) جنادب: جمع جُنْدُب، وهو ذكر الجراد. اللسان (جدب) ١/٢٤٧.

(٤) دواسر: الماضي الشديد. انظر: اللسان (دسر) ٦/٣٧٠.

(٥) ما ذكره المؤلف مذهب سيبويه، وهو عند أحمد بن يحيى فعلاء، اللسان (كلأ) ١/١٤١.

(٦) يريد أن الهمزة هي لام الكلمة، وقبلها الزيادتان، النون الثانية المدغم فيها، والألف.

(٧) هليون: نبت. اللسان (هلن) ١٧/٣٢٦.

(٨) العقنقل: الرمل الكثير، وقيل: الجبل العظيم، وجمعه عقنقلات وعَقَاقِل. انظر: اللسان (عقل) ١٤/٤٨٤، وفقه اللغة ١٨٩، ومبادئ اللغة ٢٨.

(٩) الدلامص: البراق. انظر: اللسان (دلص) ٨/٣٠٣.

(١٠) العلباء: عرق في العنق. انظر: اللسان (علب) ٢/١١٨.

(١١) ذُرَحْرَح: اسم دويبة أعظم من الذبابّ. اللسان (ذرح) ٣/٢٦٦.

وأما الزيادات الثلاث فتقع مفترقة مجتمعة

ذكر الثلاث المفترقة:

فمن ذلك أن تقع الأولى قبل الفاء، والثانية بين العين واللام، والثالثة بعد اللام؛ نحو «**إهْجِيرَى**»[١]، الهمزة ثم الياء ثم الألف الأخيرة زوائد.

ومنه أن تقع الأولى قبل الفاء، والثانية بين الفاء والعين، والثالثة بين العين وبين اللام؛ فمنه «**مَخَارِيق**»[٢]، فالزوائد المتفرقة: الميم ثم الألف ثم الياء، ومنه «**تماثيل**»؛ التاء ثم الألف ثم الياء زوائد. ومنه «**يَرَابِيع**»، الياء ثم الألف ثم الياء الثانية زوائد.

ذكر الزيادات الثلاث المجتمعة

ويقعن في ثلاثة مواضع: قبل الفاء، وبين العين واللام، وبعد اللام.

أما وقوعهن قبل الفاء: فلا يكون إلا في اسمٍ جارٍ على الفعل، وذلك في مستفعل، نحو «**مُسْتَخْرج**»، الميم والسين والتاء زوائد.

وأما وقوعهن بين العين واللام: فنحو «**سَلاَلِيم**»، الألف ثم اللام ثم الياء زوائد.

وأما وقوعهن بعد اللام: فنحو ما جاء على فُعْلَيان كـ«**صُلِّيان**»[٣]، الياء ثم الألف ثم النون زوائد، وعلى فُعْلُوان نحو «**عُنْفُوان**»؛ الواو ثم الألف ثم النون زوائد، أو على فِعْلِيَاء نحو «**كِبْرِياء**»، الياء ثم الألف ثم الهمزة زوائد.

ذكر الزيادات الثلاث على وجهٍ متفردٍ واحد، وتجتمع اثنتان

فمنه أن تقع واحدة منفردة قبل الفاء، وثنتان مجتمعتان بعد اللام؛ نحو «**أُفْعوان**»، فالهمزة قبل الفاء منفردةٌ، والألف والنون بعد اللام مجتمعتان، ووزنه أفعلان، ومن ذلك: «**إضحيان**» و«**أربعاء**».

ومنه أن تقع المنفردة بين الفاء والعين، والمجتمعتان بعد اللام، ويجيء على فُنْعُلاء، نحو «**خُنْفُساء**»، النون بين الفاء والعين منفردة، والألف والهمزة بعد اللام مجتمعتان.

ويجيء كذلك على فَيْعَلان، كـ«**هَيْبَان**»، أي: هَيُوب.

---

(١) إهجيرى: كثرة الكلام، وكذا الدأب والعادة. اللسان (هجر) ١١٣/٧.

(٢) المخاريق: السيوف. اللسان (خرق) ٣٦٣/١١.

(٣) صلّيان: شجر ينبت في السهول، ومفرده: صليانة. اللسان (صلل) ٤٠٥/١٣.

ومنه أن تقع المنفردة بين العين واللام، والمجتمعتان بعد اللام، نحو: «**فساطيط**» و«**سراحين**»؛ فالألف زائدة منفردة فيهما بين العين واللام، والياء والطاء الأخيرتان مجتمعتان بعد اللام، والياء والنون في «**سراحين**» كذلك.

ومنه «**قَلَنْسَوة**» على فَعَلْنَوة؛ النون منفردة بين العين واللام، والواو والهاء مجتمعتان بعد اللام.

ذكر الزيادات الأربع

وهي تقع في الثلاثي المذكور في مصدر افْعَيْلان نحو «**اشْهَيْبان**»[1]؛ ففيه أربع زيادات: الهمزة أولًا للنطق بالساكن؛ ثم الياء؛ لأنها بدل من ألف «**اشهابّ**»، قلبت في المصدر ياء؛ لانكسار ما قبلها، ثم الألف التي بين الياءين، ثم الباء الأخيرة؛ لأنها مكررة، ألا ترى أنها ليست موجودة في الشُّهبة، وهذه غاية ما تنتهي إليه بنات الثلاثة. وكذلك «**اخْمَيْرَار**»، الهمزة، ثم الياء، ثم الألف، ثم الراء الأخيرة زوائد. وكذلك تقع الزوائد الأربع في الاستفعال نحو «**استخراج**»، الهمزة، ثم السين، ثم التاء، ثم الألف، زوائد. وفي «**عاشُورَاء**»: الألف، ثم الواو، ثم ألف الأخرى، ثم الهمزة زوائد.

ذكر أبنية الاسم الرباعي المزيد فيه

وتقع في الرباعي زيادة، واثنتان، وثلاث:

ذكر الزيادة في الرباعي:

وهي تقع فيه قبل الفاء، وبين الفاء والعين، وبين العين واللام الأولى، وبين اللام الأولى والثانية، وبعد اللام الأخيرة.

أما ما قبل الفاء: فلا تلحقه الزيادة إلا أن يكون اسمًا جاريًا على الفعل؛ نحو «**مُدَحْرِج**».

وأما ما بين الفاء والعين: فيزاد فيه النون، نحو «**قُنْفَخْر**»، وهو الضخم، و«**كُنتأل**» بضم الكاف وهو القصير، و«**كَنَهْبُل**» وهو شجر.

وأما ما بين العين واللام الأولى: فيزاد الألف والواو والنون، أما الألف فتقع في المفرد

---

(١) الشهب والشهبة: لون بياض يصدعه سواد في خلاله. انظر: اللسان (شهب) ٤٨٩/١ .

كـ«غُذافر» وهو الحمل العظيم، وفي الجمع كـ«حُبَارج»[١]، وأما الياء فنحو «سَمَيْدَع»، وهو السيد، وأما الواو فنحو: «قَدَوْكَس» وهو من أسماء الأسد، وأما النون فتختص بالصفات، نحو «حَزَنْبِل» وهو القصير.

وأما ما بين اللامين: فيزاد فيه الياء والواو والألف واللام من موضعها، والراء من موضعها، أما الياء فتزاد على فعليل بكسر الفاء كـ«قِنْدِيل»، وعلى فعليل بالضم كـ«عُزْنَيق»[٢]، وأما الواو فعلى فعلول كـ«زَبْنُور»[٣]، وعلى فعلول بفتح الفاء والعين كـ«قَرَبُوس»[٤] وأما الألف فعلى فعلال بفتح الفاء وسكون العين، كـ«صَلْصَال»[٥]، وعلى فعلال بكسرها كـ«سِرْدَاح»، وهي الناقة العظيمة، وأما اللام من موضعها فعلى فعلّل كـ«شفلّح» وهو ثمر الكبر، والراء من موضعها نحو «زُمُرُّد»: وهو ضرب من النبات.

وأما بعد اللام الأخيرة: فتزاد الألف واللام والياء من موضعها، أما الألف فتزاد آخرًا فيما جاء على وزن «فَعْلَلَى» نحو «حَبَرْكَى»، وهو الطويل الظهر القصير الرجلين، وعلى فعللى نحو «قَرْقَرَى» اسم أرض، وعلى فعللى نحو «هِنْدَبا»[٦]، وعلى فِعْلَلَى نحو «سِنْطرى» وهي مشية فيها تبختر، وأما اللام من موضعها فتزاد على فعلل نحو «سَبَهْلَل» وهو الفارغ، وأما الباء من موضعها فتزاد على فعلل نحو «قِرْشَبّ» وهو المسن من الرجال، وعلى فعلل نحو «طُرْطُبّ»وهو الثدي العظيم[٧].

---

(١) الحبارج والحبرج: ذكر الحبارى، وهو دويبة، وقيل طيور الماء المعلقة. اللسان (حبرج) ٤٨/٣.

(٢) غزنيق: الأبيض الشاب الناعم الجميل. اللسان (عزنق) ١٦٠/١٢.

(٣) زبنور: ضرب من الذباب لساع وقيل طائر يلسعه. اللسان (زبر) ٤١٩/٥.

(٤) القربوس: حنو السارج، وجمعه قرابيس. اللسان (قربس) ٥٤/٨.

(٥) صلصال: يقال: فرس صلصال: حاد الصوت. اللسان (صلل) ٤٠٥/١٣.

(٦) الهندب والهِنْدَبا والهِنْدِباء: كل ذلك بقلة من أحرار البقول، يمد ويقصر، ويروى بفتح الدال. اللسان ٢٨٧/٢ والمقصور والممدود، للفراء ١٠٢ .

(٧) انظر: اللسان (طرطب) ٤٧/٢.

وأما الزيادتان في الرباعي فعلى قسمين: مفترقتين ومجتمعتين

ذكر الزيادتين المفترقتين:

وتقعان في الرباعي على أوجه:

أحدها: أن تقع الأولى بين العين واللام الأولى، وتقع الثانية أخيرًا بعد اللام الثانية، بحيث تفصل اللامات بين الزيادتين؛ فمن ذلك أن تكون الأولى واوًا، والثانية ألفًا، نحو «**حَبَوْكَرى**» من أسماء الداهية على فَعَوْلَلا.

ثانيها: أن تقع الأولى بين الفاء والعين، والثانية بين اللامين، بحيث تفصل العين واللام الأولى بين الزيادتين، فمنه أن تكون الأولى ياءً، والثانية واوًا، نحو «**خَيتَعُور**» وهو كل شخص لا يدوم على حالة واحدة كالسراب، ووزنه فَيْعَلُول، ومنه أن تكون الأولى نونًا والثانية واوًا، نحو «**مَنْجَنُون**»[1] ووزنه فَنْعَلُول.

ثالثها: أن تقع الأولى بين العين واللام، والثانية بين اللامين، بحيث تصير اللام الأولى فاصلة بين الزيادتين، فمنه أن تكون الأولى ألفًا، والثانية ياء نحو [نآبيل][2] على وزن فعاليل، وهو من أسماء الأرض، ومنه أن تكون الأولى نونًا والثانية ألفًا، نحو «**جِحْنَبَار**» وهو القصير على وزن فِعْنَلال.

ذكر الزيادتين المجتمعتين:

وتقعان في الرباعي على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تقعا مجتمعتين بين اللامين؛ فمنه أن تكون الأولى واوًا، والثانية ياء نحو «**قندويل**» وهو الحمل العظيم الرأس، ووزنه فَعْلَويل.

ثانيها: أن تقعا طرفًا بعد اللام الثانية، فمنه أن تكون الأولى واوًا، والثانية هاءً، نحو «**قَمَحْدُوَة**» وهي خلف الرأس، ووزنها فَعَلَّوَة، وزعم الجوهري[3] أن الميم هي الزائدة؛ ومنه أن تكون الأولى ياءً، والثانية فاء، نحو «**سُحَلْفِية**». ومنه أن تكون الأولى واوًا، والثانية تاءً، نحو «**عَنْكَبوت**» ووزنه فَعْلَلُوت، ومنه أن تكون الأولى ياء والثانية لامًا نحو «**عَرْطَلِيل**»

---

(١) المنجنون: الدولاب التي يستقى عليها. اللسان (منجنون) ٣١٢/١٧.

(٢) غير واضح في الأصل.

(٣) انظر: الصحاح (قحد) ٥٢٢/٢.

وهو الطويل والزائد الياء واللام الأخيرة؛ لأنها مضاعفة، ومنه ألف التأنيث المهموزة وألف المد قبلها على فَعْلَلاء بالفتح، نحو «**عَقْرَباء**» وهي الأنثى من العقارب[1]، وعلى فِعْلَلاء بالكسر نحو «**هِنْدِباء**». ومنه أن تكون الأولى ألفًا، والثانية نونًا على فَعْلَلان نحو «**شَعْسَعَان**» وهو الطويل، وعلى فُعْلَلان بالضم؛ نحو «**عُقْرُبان**» في الاسم، و«**قُرْدُمان**» في الصفة، وهو القباء المحشو كالكبر، وعلى فِعْلِلان بالكسر نحو «**جِنْدِمان**» اسم قبيلة.

ثالثها: أن تقع الزيادتان بين اللامين، فمنه أن تكون الأولى ميمًا مدغمًا فيها، والثانية ألفًا نحو «**طِرِمّاح**»على فِعِلَّال، الزيادة الأولى هي الميم المدغم فيها؛ لأنها مضاعفة والثانية الألف.

ذكر الزيادات الثلاث في الرباعي:

«وذلك غاية زيادة الرباعي»، وتقعن فيه على أوجه:

أحدها: أن تقع فيه واحدة بين العين واللام واثنتان آخرًا، فمنه أن تكون الأولى واوًا، والأخيرتان ألفًا ونونًا، نحو «**عَبَوْثَران**»[2] على فَعَوْلَلان، ومنه أن تكون الأولى ياء، والأخيرتان ألفا ونونًا، نحو: «**عُبَيْثُران**»لغة في «**عبوثران**»، ونحو «**غَرَيْقُصَان**» اسم بنت، على فَعَيْلَلان، ومنه أن تكون الأولى ألفًا، والأخيرتان ألفًا وهمزة نحو: «**جنادباء**» على فُعَالِلاء، وهو ضرب من الجراد.

ثانيها: أن تكون الأولى بين اللامين، والأخريان آخرًا، فمنه أن تكون الأولى ألفًا والأخيرتان ألفًا وهمزة، نحو «**بَرْنَاسَاء**» وهو الناس، على فَعْلالاء.

ثالثها: أن تقع الثلاث مجتمعات في الآخر، فمنه أن تكون الأولى ياءً، والثانية ألفًا، والثالثة نونًا، نحو «**عُقْرُبَّان**» بتشديد الباء لغةٌ في «**عُقْرُبَان**» المخفف، ووزن «**عُقربّان**» فُعْلُلّان بضم الفاء، وزوائده: الباء الثانية للتضعيف، والألف والنون.

---

(١) عقرباء: أنثى عقربان وعقربّان، وقال ابن جني: لك فيه أمران: إن شئت قلت إنه لا اعتداد بالألف والنون فيه، فيبقى كأنه «عقرب»، بمنزلة «طرطب» وإن شئت ذهبت مذهبًا أصح من هذا وذاك أنه قد جرت الألف النون من حيث ذكرنا في كثير من كلامهم مجرى ما ليس موجودًا على ما بناه، وإذا كانت كذلك كانت الياء كأنها حرف إعراب. اللسان (عقرب) ١١٥/٢.

(٢) العبوثران والعبيثران: نبات طيب للأكل له قضبان دقيقان طيب الرائحة. انظر: اللسان (عبث) ٢٠٧/٦.

ذكر أبنية الاسم الخماسي المزيد فيه

ولا تكون زيادته إلا واحدة؛ إما ياءً أو واوًا أو ألفًا، ومحلُّها بين اللام الثانية والثالثة، أما الياء فجاءت في مثالين: «**خَنْدَريس**»[١] على فعليل، و«**خُزَعْبِيل**» وهو الأباطيل. على فعليل، وأما الواو ففي مثالين أيضًا «**عَضْرَفُوط**»[٢] على «**فَعْلَلُول**» وهو ذكر العظا، «**ويَسْتَعور**» اسم بلد بالحجاز، وهو بوزن «**عضرفوط**»، وحكموا بأصالة ياء يستعور؛ لكونه غير جارٍ على الفعل؛ لأن الزيادة لا تلحق أولَ بنات الأربعة، أي أن يكون جاريًا على الفعل، فتعيَّنت الواوُ للزيادة، ومثلهما زنةَ «**قَرْطَبُوس**»[٣]، وأما الألف فنحو «**قَبَعْثَرى**»، ووزنه فَعَلَّلًا، وهو الضخم الكثير الوبر، وزيدت الألف آخره لتكثير الكلمة، وليس للتأنيث؛ لأنه سمع منونًا، ولا للإلحاق؛ لأنه ليس في الأصول مما هو على هذه العدة لِيُلحَقَ به.

انتهى قسم «الاسم» ولله الحمدُ والمنة

---

(١) خندريس: من أسماء الخمر، وقال الفراء سميت بها لقدمها. انظر: اللسان (خندرس) ٧/٣٧٥.

(٢) وقيل: هي دويبة تسمى «العبورة» بيضاء ناعمة، وجمعها «عضافيط» و«عضرفوطات». اللسان (عضرفط) ٩/٢٢٥.

(٣) القرطبوس: بفتح القاف: الداهية، «بكسرها: الناقة العظيمة الشديدة. اللسان (قرطبس) ٨/٥٥.

فهرس المحتويات

- مقدمة الطبعة الأولى ٥
- الدراسة ٧
- أبو الفداء بن شاهنشاه ٨

❑ الفصل الأول: حياته ٨

- طرف من حياته ١١
- تاريخ الأيوبيين في حماة ـ مُلكه لحماة ١١
- رحلاته وزياراته ١٢
- مع العلماء ـ مع الأمراء ١٣
- مع الشعراء ١٤
- مكانته عند العلماء وآراؤهم فيه ١٥
- طائفة من أشعاره ١٦
- وفاته ١٦
- مؤلفات أبي الفداء ١٧
- قيمة الكتاب العلمية وأثره في الخالفين ١٩

❑ الفصل الثاني كتاب الكُنّاش في النحو والصرف ٢١

- المنهج في الكُنّاش ٢١
- بين منهج الزمخشري ومنهج أبي الفداء ٢٣

❑ الفصل الثالث أسلوب أبي الفداء في الكُنّاش ٢٦

❑ الفصل الرابع التحقيق ٣٢

- تاريخ الكُنّاش في النحو والتصريف ٣٢
- معنى كلمة «الكُنّاش» في اللغة ٣٣
- عملي في تحقيق المخطوط ٣٤
- الكُنّاش في النحو والتصريف ٣٩

❑ النص المحقق ٣٩

- خطبة الكتاب ٤١
- ذكر الكلمة وأنواعها ٤٢
- ذكر الكلام ٤٣

❑ القسم الأول: في الاسم ٤٤
- ذِكْرُ تقسيمٍ آخَرَ للاسمِ ٤٧
- ذِكْرُ تقسيمٍ آخرَ للمُعْرَبِ ٤٨
- ذِكْرُ إعرابِ الاسمِ المفردِ والجمع المكسّر المنصرفَيْنِ ٤٩
- ذكر إعْرابِ جمعِ المؤنّثِ الصّحيحِ ٤٩
- ذِكْرُ إعرابِ الاسمِ الغيرِ مُنصَرِفٍ ٤٩
- ذِكْرُ إعْرَابِ الأَسْمَاءِ السّتّةِ ٤٩
- ذكر إعراب المثنى ٤٩
- ذِكْرُ إعرابِ الجمعِ السالم ٥٠
- ذِكْرُ الإعرابِ التّقديريِّ ٥٠
- ذِكر ما لا ينصرف ٥٢
- ذِكر العَدْل ٥٤
- ذِكر التأنيث ٥٥
- ذِكر الجمع ٥٧
- ذِكر المعرفة ٥٩
- ذِكر العُجْمة ٥٩
- ذِكر وزن الفعل ٦٠
- ذِكر الوصف ٦٢
- ذِكْرُ الألف والنون ٦٣
- ذِكر التركيب ٦٣
- ذِكر بقيّةِ الكلام على ما لا ينصرف ٦٣

❑ ذِكر المرفوعات ٦٥
- ذِكر الفاعل ٦٥
- ذِكر وجوب تقديم الفاعل ٦٧
- ذِكر وجوب تقديم المفعول ٦٧
- ذِكر حذف الفعل جوازًا ووجوبًا ٦٧
- ذِكر تنازع الفعلين ٦٨
- ذِكر مفعول ما لم يُسَمَّ فاعلُه ٧٠
- ذِكر المبتدأ ٧٢
- ذِكر الخبر ٧٤
- ذِكر أن أصل المبتدأ التقديم ٧٤
- ذِكر وجوب تقديم المبتدأ ٧٥

- ذِكر وجوب تقديم الخبر ٧٥
- ذِكر الابتداء بالنكرة ٧٦
- ذِكر الجملة الخبرية ٧٨
- ذِكر أمور مشتركة بين المبتدأ والخبر ٨٠
- ذِكر جواز حذف المبتدأ والخبر ٨٢
- ذِكر وجوب حذف الخبر ٨٢
- ذِكر وجوب حذف المبتدأ ٨٣
- ذِكر تعدُّد الخبر ٨٤
- ذِكر خبر «إنَّ» ٨٥
- ذِكر خبر «لا» التي لنفي الجنس ٨٥
- ذِكر اسم «ما» و«لا» المشبهتين بـ«ليس» ٨٦

❑ ذِكر المنصوبات ٨٧

- ذِكر المفعول المطلق ٨٨
- ذِكر جواز حذف الفعل ٨٩
- ذِكر وجوب حذف الفعل ٨٩
- ذِكر المفعول به ٩٤
- ذِكر ما يجب حذفُهُ من الأفعال ٩٥
- ذِكر المنادَى ٩٥
- ذِكر إعراب توابع المنادَى ٩٧
- ذِكر المنادى المعرَّف باللام ٩٨
- ذِكر بقية الكلام على المنادى ١٠٠
- ذِكر «الترخيم» ١٠٢
- ذِكر المندوب ١٠٤
- ذِكر المفعول به الذي أُضْمِرَ عاملُه على شريطة التفسير ١٠٦
- ذِكر التحذير ١١٠
- ذِكر المفعول فيه ١١١
- ذِكر المفعول له ١١٣
- ذِكر المفعول معه ١١٤
- ذِكر الحال ١١٦
- ذِكر التمييز ١٢٣
- ذِكر تمييز الذات المذكورة التي هي مقدار ١٢٥
- ذِكْرُ تَمْيِيزِ الذَّاتِ التي هي غَيْرُ مِقْدَار ١٢٦

- ذِكْرُ تَمْيِيزِ الذَّاتِ المقدَّرَةِ ١٢٦
- ذِكر الاستثناء ١٣٠
- ذِكر وجوب نصب المستثنى ١٣١
- ذِكر جواز نصب المستثنى ١٣٣
- ذِكر الاستثناء المفرَّغ ١٣٣
- ذِكر البدل على المحل ١٣٤
- ذِكْرُ إعْرَاب غير ١٣٦
- ذِكر خبر كان وأخواتها ١٣٨
- ذِكر اسم إن وأخواتها ١٤١
- ذكر منصوب «لا» التي لنفي الجنس ١٤١
- ذِكر خبر «ما» و«لا» المشبهتين بليس ١٤٧

❑ ذِكر المجرورات ١٤٨

- ذِكر الإضافة المعنوية ١٤٩
- ذِكر الإضافة اللفظية ١٥١
- ذِكر ما يمتنع إضافته ١٥٣
- ذِكر إضافة الاسم الصحيح والملحق به ١٥٤
- ذِكر إضافة المقصور والمنقوص ١٥٤
- ذِكر بقية الكلام على الإضافة ١٥٨
- ذِكر التوابع ١٥٩
- ذِكر النعت ١٥٩
- ذِكر العطف ١٦٤
- ذِكر التأكيد ١٦٧
- ذِكْرُ البدل ١٧٠
- ذِكر عطف البيان ١٧٥
- ذِكْرُ المبني ١٧٦

❑ ذِكر المضمرات ١٧٨

- ذِكر تقسيم المضمر ١٧٩
- ذِكْرُ الضمير المرفوع المتصل ١٧٩
- ذِكر الضمير المرفوع المنفصل ١٨٠
- ذِكر المنصوب المتصل ١٨١
- ذِكر المنصوب المنفصل ١٨١
- ذِكر الضمير المجرور ١٨٢

- ذكر الضمير المستتر ١٨٦
- ذكر أحكام الضمير المنفصل ١٨٧
- ذكر الضمائر التي يجوز فيها الاتصالُ والانفصال ١٨٩
- ذكر المضمر الواقع بعد «عسى» ١٩٠
- ذكر نون الوقاية ١٩٣
- ذِكْرُ «الفصل» ١٩٤
- ذكر ضمير الشأن ١٩٦
- ذكر أسماء الإشارة ١٩٧

❑ ذكر الموصولات ٢٠٠

- ذكر تعدد الموصولات ٢٠١
- ذكر الإخبار بالذي وبابها ٢٠٣
- ذكر أنواع «ما» ٢٠٦
- ذكر أنواع «مَنْ» ٢٠٨
- ذكر أنواع «أيّ» و«أيّة» ٢٠٩
- ذكر «ماذا» ٢٠٩
- ذِكْرُ أسماء الأفعال ٢١٠
- ذكر الأصوات ٢١٥
- ذكر المركّبات ٢١٦
- ذكر الكنايات المبنيّات ٢١٨
- ذكر الظروف المبنية ٢٢٣
- ذكر اسم الجنس ٢٣١
- ذكر المعرفة ٢٣١
- ذكر النكرة ٢٣٩
- ذكر اسم العدد ٢٤٠
- ذكر تمييز الثلاثة إلى العشرة ٢٤٣
- ذكر تمييز «أحد عشر» إلى «تسعة وتسعين» ٢٤٣
- ذكر تمييز المائة وما فوقها ٢٤٤
- ذكرُ ما لا يميّز، وغيرُ ذلك ٢٤٤
- ذكر التصيير والحال ٢٤٥
- ذكر تعريف الأعداد ٢٤٦
- ذكر المذكر والمؤنث ٢٤٨
- ذكر التثنية ٢٥٢

- ذكر تثنية الملحق بالصحيح، والمقصور، والممدود ٢٥٢
- ذكر الجمع ٢٥٥
- ذكر جمع المذكر السالم ٢٥٦
- ذكر جمع المؤنث الصحيح ٢٥٩
- ذكر جمع التكسير ٢٦٠
- ذكر الأسماء المتصلة بالأفعال ٢٦١
- ذكر المصدر ٢٦٢
- ذكر اسم الفاعل ٢٦٩
- ذكر اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المجرد ٢٦٩
- ذكر اسم الفاعل من غير الثلاثي ٢٦٩
- ذكر عمل اسم الفاعل ٢٧٠
- ذكر أبنية المبالغة ٢٧٢
- ذكر اسم المفعول ٢٧٣
- ذكر الصفة المشبهة ٢٧٦
- ذكر التشابه والاختلاف بين الصفة المشبهة وبين اسم الفاعل ٢٧٧
- ذكر مسائلها الثماني عشرة ٢٧٩
- ذكر الرافع والناصب والجار لمعمول الصفة المشبهة ٢٨١
- ذكر الصفة التي فيها ضمير أو ضميران أوْ لا ضمير فيها أصلًا ٢٨١
- ذكر اسم التفضيل ٢٨٣
- ذكر بناء أفعل التفضيل ٢٨٤
- ذكر كيفية استعماله من الزائد على الثلاثي ومن الألوان والعيوب ٢٨٥
- ذكر استعماله للفاعل والمفعول ٢٨٦
- ذكر الأمور الثلاثة التي لا يستعمل أفعل إلا بأحدها ٢٨٦
- ذكر أفعل المستعمل بـ«من» ٢٩٠
- ذكر عمل أفعل التفضيل ٢٩٠
- ذكر اسم الزمان والمكان ٢٩٣
- ذكر مَفْعِل من معتلّ الفاء ٢٩٤
- ذكر مَفْعَل من معتل اللام ٢٩٥
- ذكر اسم الزمان والمكان من الزائد على الثلاثي ٢٩٥
- ذكر ما جاء فيه مَفْعَلة ٢٩٦
- ذكر اسم الآلة ٢٩٧
- ذكر المصغّر ٢٩٨
- ذكر المنسوب ٣٠٦

- فصل في المقصور والممدود ٣١٧
- فصل في الوزن ٣٢١
- ذكر ما جاء فيه دليل على أنه لم يقصد به التكرار ٣٢٣
- ذكر كيفية وزن الكلمة المقلوبة ٣٢٣
- ذكر ما يُتَعَرَّفُ بِهِ القلبُ ٣٢٤
- ذِكْرُ كَيْفِيَّةِ وَزْنِ الكلمةِ المحذوفةِ ٣٢٦
- فصل في الأبنية ٣٢٧
- ذكر أبنية الثلاثي المجرد ٣٢٨
- ذكر أبنية الاسم الرباعي المجرد ٣٣٠
- ذكر أبنية الاسم الخماسي المجرد ٣٣١
- فصل في أبنية المزيد فيه ٣٣٢
- ذكر أبنية الاسم الثلاثي المزيد فيه ٣٣٢
- ذكر الزيادة الواحدة بحسب المواضع الأربعة المذكورة ٣٣٣
- ذكر الزيادتين المجتمعتين ٣٣٥
- وأما الزيادات الثلاث فتقع مفترقة مجتمعة ٣٣٧
- ذكر الزيادات الثلاث المجتمعة ٣٣٧
- ذكر الزيادات الثلاث على وجهٍ متفردٍ واحد، وتجتمع اثنتان ٣٣٧
- ذكر الزيادات الأربع ٣٣٨
- ذكر أبنية الاسم الرباعي المزيد فيه ٣٣٨
- وأما الزيادتان في الرباعي فعلى قسمين: مفترقتين ومجتمعتين ٣٤٠
- ذكر أبنية الاسم الخماسي المزيد فيه ٣٤٢
- فهرس المحتويات ٣٤٣